بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي

الدورة الثامنة عشرة

العدد الثامن عشر

المجلد الأول

١٤٣٢هـ/٢٠١١م

مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي

العدد الثامن عشر

(١)

حقوق الطبع والتصوير محفوظة

لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ -٢٠١١م

طبع هذا العدد على نفقة مجمع الفقه الاسلامي الدولي

مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي

الدورة الثامنة عشرة

لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي

العدد الثامن عشر

الجزء الأول

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

كلمات التقديم

كلمة تقديم

معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد
رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي
رئيس المجلس الأعلى للقضاء
عضو هيئة كبار العلماء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد،

فإن من خير الاجتماع وجميل التواصل وكريم التعاون ما يؤكد ترابط العلماء فيما بينهم للقيام بالمسؤولية المنوطة بهم من بيان الحق ونفع الخلق بما يعود على أصول دينهم بالإقامة وعلى فروعه بالتكميل تحقيقا لميثاق الله الذي أخذه على أهل العلم وحملته قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ البقرة ١٥٩-١٦٠.

ومن المتقرر عند بعض أهل العلم[1] أن العالم إذا عين بشخصه لأن يبلغ علما أو يبين شرعا وجب عليه بيانه مثل الذين بعثهم رسول الله ﷺ لإبلاغ كتبه أو لدعوة قومهم.

وإن لم يكن معينا بشخصه فهو لا يخلو من حالات:

الأولى: أن يكون ما يعلمه قد احتاجت الأمة إلى معرفته منه خاصة بحيث يتفرد بعلمه في صقع أو بلد حتى يتعذر على أناس طلب ذلك من غيره أو يتعسر بحيث إن لم يعلمها إياه ضلت مثل: التوحيد وأصول الإعتقاد، فهذا يجب عليه بيانه وجوبا متعينا عليه إن انفرد به في عصر أو بلد، أو كان هو أتقن للعلم فقد روى الترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال له: «إن الناس لكم تبع وإن رجالا يأتونكم يتفهمون أو يتعلمون فإذا جاءوكم فاستوصوا بهم خيرا».

الثانية: أن يشاركه فيه غيره من أمثاله كان وجوبه على جميع الذين يعلمون ذلك على الكفاية.

الثالثة: أن يكون ما يعلمه من تفاصيل الأحكام وفوائدها التي تنفع الناس أو طائفة منهم، فإنما يجب عليه عيناً أو كفايةً على الوجهين المتقدمين أن يبين ما دعت الحاجة إلى بيانه، ومما يعد قد دعت الحاجة إلى بيانه أن تعين له طائفة من الناس ليعلمهم فحينئذ يجب عليه أن يعلمهم ما يرى أن في علمهم به منفعة لهم وقدرة

---

(١) ينظر التحرير والتنوير، ٢/ ٦٩-٧٠.

على فهمه وحسن وضعه.

ولذلك وجب على العالم إذا جلس إليه الناس للتعلم أن يلقي إليهم من العلم ما لهم مقدرة على تلقيه وإدراكه. فظهر بهذا أن الكتمان مراتب كثيرة وأن أعلاها ما تضمنته هذه الآية. وبقية المراتب تؤخذ بالمقايسة.

وهذا يجيء أيضا في جواب العالم عما يُلْقى إليه من المسائل فإن كان قد انفرد بذلك أو كان قد عين للجواب مثل من يعين للفتوى في بعض الأقطار فعليه بيانه إذا علم احتياج السائل.

ويجيء في انفراده بالعلم أو تعيينه للجواب وفي عدم انفراده الوجهان السابقان في الوجوب العيني والوجوب الكفائي. وفي غير هذا فهو في خيرة أن يجيب أو يترك.

وبهذا يكون تأويل الحديث الذي رواه أصحاب السنن الأربعة أن النبي ﷺ قال: «من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة»، فخصص عمومه في الأشخاص والأحوال بتخصيصات دلت عليها الأدلة.

والعهدة في وضع العالم نفسه في المنزلة اللائقة به من هذه المنازل المذكورة على ما يأنسه من نفسه في ذلك وما يستبرىء به لدينه وعرضه.

والعهدة في معرفة أحوال الطالبين والسائلين عليه ليجريها على ما يتعين إجراؤها عليه من الصور على ما يتوسمه من أحوالهم والأحوال المحيطة بهم، فإن أشكل عليه الأمر في حال نفسه أو حال سائله فليستشر أهل العلم والرأي في الدين.

واستشارة الفقيه لنظرائه من الفقهاء وأهل الاختصاص يحقق وعيا في الحراك الفقهي وفهم النوازل الحالة وتنزيلها على واقع المجتمعات فتضبط المسائل بالدلائل والفروع بالقواعد.

ومجمع الفقه الإسلامي الدولي يعد من البيئات الفقهية التي يزاول فيها الاجتهاد الجماعي في مداولات علمية بين فقهاء العالم الإسلامي وأهل الإختصاص والخبرة ليكون علاقة تكامل بين التصور للوقائع والتناسب في التكييف الفقهي على جادة الفقهاء تخريجا وتنقيحا وتحقيقا للمناطات.

وهذا الجهد ومخرجاته العلمية لا بد أن يحظى بكبير اهتمام وأولوية في العناية من المعلمين وطلاب العلم في الأروقة الأكاديمية على وجه الخصوص ومقاعد التدريس

في حلق العلم في الجوامع والمساجد والأربطة العلمية. فيسعى الجميع بتداول تلك المخرجات الفقهية ودراستها وتحليلها والوقوف على حوارات العلماء وبحوثهم المنتجة لقرارات المجمع فإن في ذلك دربة فقهية وتهيئة لصناعة الفقهاء.

وفي هذا الإصدار الثامن عشر من مجلة المجمع الدورية جملة من البحوث والقرارات التي صدرت عن مجلسه في دورته الثامنة عشرة التي انعقدت في مدينة بُوتراجايا (ماليزيا) في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ الموافق ٩-١٤ يوليو ٢٠٠٧م، والتي تعد من جهود وعمل أمانة المجمع مشكورة، وهي بدورها تعد ذراع المجمع في التواصل مع المجتمع والمختصين، والشكر موصول لكافة منسوبي المجمع من أصحاب الفضيلة من الباحثين والسعادة الإداريين على ما بذلوا ويبذلون من أعمال نحو نشر العلم والتواصل مع أهله.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد
رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي
رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالمملكة العربية السعودية
عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية

كلمة تقديم أمين المجمع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فجريا من المجمع على عادته يسره أن يقدم إلى القراء الكرام في مشارق الأرض ومغاربها، ما قدمه أعضاؤه وخبراؤه في دورة مؤتمره الثامن عشر، الذي عقد في مدينة بوتراجايا بدولة ماليزيا الزاهرة في الفترة من : ٢٤ إلى ٢٩ جمادى الثاني عام ١٤٢٨هـ ، الموافق ٩-١٤ يوليو ٢٠٠٧م، من بحوث ودراسات، وما ورد فيها من حوار ومناقشات، صدرت على إثرها قرارات حكيمة وتوصيات رصينة، تبين وتوضح حكم الشرع فيها، وذلك من خلال نشره العدد الثامن عشر من مجلته الدورية في طبعته الأولى، على نحو ما قدّمه في أعداد دوراته السابقة، وقد حظيت هذه الدورة ببحث ودراسة ومناقشة جملة من القضايا الهامة والموضوعات الملحة، التي تشغل بال الكثيرين من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، لما لها من صلة قوية بأمورهم الحياتية من: اقتصادية، وطبية، ودولية، واجتماعية، وثقافية.

وتذكيراً بما انتهجه مجلس المجمع منذ نشأته، من تبنّيه، في القضايا والموضوعات التي تعرض عليه، لبيان حكم الشرع فيها، طريق الاجتهاد الجماعي، الذي يتسم بالوسطية والاعتدال، ويستند إلى أدلة الشرع الحكيم من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة، وإجماع فقهاء الأمة، ويراعي المقاصد العليا الإسلامية، ويوازن بين المصالح والمفاسد.

واستمرارا لدعم الدول الإسلامية، الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، للمجمع حتى يتمكن من تحقيق أهدافه، وأداء رسالته في خدمة قضايا الأمة في مشارق الأرض ومغاربها، تفضلت حكومة معالي داتو سري عبدالله بن حاج أحمد بدوي، رئيس وزراء دولة ماليزيا- حفظه الله تعالى- ممثلة في: وزارة الشؤون الإسلامية، باستضافة المجلس العلمي لمجمع الفقه الإسلامي في دورته الثامنة عشرة، بمدينة بوتراجايا دولة ماليزيا الزاهرة في الفترة من: ٢٤-٢٩ جمادى الثاني عام ١٤٢٨هـ، الموافق ٩-١٤ يوليو ٢٠٠٧م.

وقد تفضل معالي داتو سري عبدالله بن حاج أحمد بدوي، رئيس وزراء دولة

ماليزيا - حفظه الله تعالى -، بافتتاح الدورة مستهلا لها بكلمة ضافية، رحب فيها بالمشاركين، منوها بدور المجمع في خدمة قضايا المسلمين، وسلوكه طريق الاجتهاد الجماعي للتعرف على حكم الشرع في القضايا المعروضة. وقد تلقى المؤتمر هذه الكلمة بالاحترام والتقدير الوافر، واعتبرها المجمع من وثائقه الهامة.

ثم تواصلت على مدار أيام المؤتمر الخمسة، أعمال وفعاليات الدورة، وقد تناول فيها العلماء والخبراء مناقشة القضايا المطروحة، من خلال البحوث والدراسات التي اعدتها كوكبة من كبار العلماء من الأعضاء والخبراء، بلغت نحوا من ٦٠ (ستين) بحثا، في الموضوعات التالية:

الموضوع الأول: معالم المنهج الحضاري في الإسلام.

الموضوع الثاني: تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي.

الموضوع الثالث: حقوق وواجبات المرأة المسلمة.

الموضوع الرابع: تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية.

الموضوع الخامس: المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام.

الموضوع السادس: ظاهرة كراهية الإسلام: تحديات ومواجهات.

الموضوع السابع: حقوق الارتفاق وتطبيقاته المعاصرة في الأملاك المشتركة.

الموضوع الثامن: عقد التملك الزمني: Time Sharing.

الموضوع التاسع: تحديد سن البلوغ وأثره في التكليف.

الموضوع العاشر: قضايا طبية معاصرة.

- استكمال النظر في المفطرات.
- حالات سقوط الإذن في العمليات الجراحية المستعجلة.
- الجراحة التجميلية وأحكامها.

وبعد مناقشات ومداولات مستفيضة مطولة، وحوارات فقهية هادفة حول هذه الموضوعات والقضايا من قبل السادة العلماء، اتخذ مجلس المجمع قراره الشرعي في كل موضوع من هذه المواضيع إلا في:

١. بعض مسائل الإذن في العمليات الجراحية المستعجلة، وهي:

- العمليات المستعجلة مثل الزائدة الملتهبة إذا رفض المريض إعطاء الإذن.

- الجنين الذي التف الحبل السري حول رقبته ولم تتم الموافقة على إجراء العملية القيصرية اللازمة لإنقاذ الطفل.
- إذا احتاج الطفل المريض إلى إجراء طبي تدخلي مثل عمليات الزائدة أو غسيل الكلى، ونقل الدم ورفض الولي اتخاذ ذلك الإجراء.

٢. استكمال النظر في المفطرات.

حيث أرجأ البت فيهما إلى دورات قادمة.

هذا ولا يسع أمانة المجمع إلا أن تتوجه بعظيم الشكر ووافر التقدير للحكومة الماليزية على استضافتها لدورة مؤتمر مجلس المجمع الثامنة عشرة، داعيا المولى تبارك وتعالى أن يجزي كل من ساهم في عقد هذا المؤتمر وإنجاحه خيرا.

كما نسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به جميع طلاب العلم والباحثين، وأن يمدنا بالتوفيق والعون في أعمالنا، إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمين مجمع الفقه الإسلامي الدولي
الأستاذ الدكتور أحمد خالد بابكر

القسم الأول
الجلسة الافتتاحية

كلمات الافتتاح

١. كلمة دولة رئيس مجلس وزراء ماليزيا، صاحب الدولة داتو سري عبدالله بن حاج أحمد بدوي.
٢. كلمة معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف، الدكتور داتؤ عبدالله محمد زين.
٣. كلمة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
٤. كلمة معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد، رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
٥. كلمة سماحة الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

كلمة

دولة رئيس مجلس وزراء ماليزيا

صاحب الدولة داتؤ سري عبدالله ابن حاج أحمد بدوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

داتؤ عبدالله بن حاج أحمد.

السيد أحمد العجيمي، ممثل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

صاحب المعالي الدكتور صالح بن حميد، رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

معالي الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

أصحاب السعادة، السادة والسيدات.

الحمد لله أن وفقنا لأن نجتمع اليوم. فإن ماليزيا بالطبع تتشرّف باستضافة هذا المؤتمر الثامن عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي. إن هذا المؤتمر يُشكل وصولاً لمشوار طويل مرّ على مدار الألف والأربعمائة عام السابقة للحضارة الإسلامية ولرسالة محمد ﷺ، والتي نشاهدها اليوم، وأيضاً في كل المجالات للمضي قُدماً بالأمة الإسلامية.

السادة والسيدات.

منذ قرون مضت والحضارة الإسلامية تشهد تطوراً على الرغم من الصعوبة والمناخ الذي كان سائداً ذلك الوقت. أما الآن فالإسلام قد انتشر في آسيا وأوروبا، وأيضاً الحضارة الإسلامية أصبحت منتشرة، مبنيةً على التوحيد والرسالة الوحدوية، والتي هنالك أيضاً مبنية على معرفة الإسلام وعلى الإيمان القوي، والحضارة والتطور. إن المسلمين اليوم يمكن أن يكونوا مبدعين ومفكّرين وفلاسفة. منذ قبل ألف سنة كانت الأمة المسلمة أكثر أمة متقدِّمة، وأكثر أمّة متحضِّرة على وجه الأرض آنذاك. وإن الإمبراطورية الإسلامية كانت تلعب دوراً كبيراً، وبناء حضارة مبنية على المعرفة والفهم والابتكار والإبداع، وأيضاً روح الاجتهاد، وايضاً كانت موجهة نحو الفهم الصحيح وليس فقط مربوطة في أصول الفقه الإسلامية، ولكن ايضاً كانت منتشرة في شتَّى ضروب العلم والمعرفة، لذلك فإن روح الاجتهاد

قد غطّت كلّ المظاهر الإسلامية الأخرى، وهذا شكّل محرّكاً رئيسياً، أمّا الآن فإننا نعيش في عالم التكنولوجيا والحضارة الإسلامية تشهد فروقات متعدِّدة وتدهوراً واضحاً، وبالطبع فإن العالم الإسلامي اليوم يجب أن يواجه هذه التحدّيات، واستعادة تلك الأيام الذهبية في الحضارة الإسلامية السابقة. وإن التوجّه الإسلامي مطالب الآن وأيضاً في مجال العلوم وتقنية المعلومات، وعلى الأمّة الإسلامية الآن ضرورة مواجهة هذه التحدّيات وذلك بكل وضوح في عالم يشهد تغيّرات سريعة، ولا يمكن أن نكون بعيدين عن هذه الطّفرة الحضارية والعلمية، بل يجب علينا أن نتفاعل معها، وحتى نُقدِّم أنفسنا والبدائل الأخرى يجب علينا أن نُعيد ونُعيد روح الاجتهاد، وعلى سبيل المثال نحن الآن نشاهد طفرات تنموية مختلفة في مجال البنية التقنية، وذلك في ال D.N.A وغيرها ممّا تُشكّل طفرة حضارية قصوى، وذلك في إيجاد البدائل والحلول لتحسين الحلول الصحيّة، والحلول الطبيّة المتقدّمة وأيضاً في مجال الأغذية فإن العالم المسلم اليوم في حاجة إلى الدخول والمشاركة في هذه التطورات العلمية، بما يتفق مع الروح الإسلامية الغرّاء، فإن الاجتهاد يجب أن يكون ضرورياً في المجالات المختلفة، وبالطبع يجب علينا أن يكون الاجتهاد في معناه الضيّق ولكن أيضاً في المجالين الداخلي والخارجي في بعض المجالات. الاجتهاد يمكن أن يكون وسيلة للدخول في مجالات جديدة، مثلاً في جانب التولّي الإسلامي هنالك مجال خصب في الإبداع، فالعلماء المسلمون في هذا المجال قد أبدعوا فيه، وأن الاجتهاد قد ظهر بصورة واضحة في هذا المجال، وإن مواصلة الاجتهاد في هذا المجال والانتباه إلى هذه الطفرة الحضارية في التمويل الإسلامي سوف يؤدّي إلى كثير من الإنتاجية لرأس المال الإسلامي، وأيضاً سوف يقود إلى نهضة إسلامية واقتصادية للأمّة الإسلامية. فإن التحدّي الآن الذي يواجهنا حالياً ليس فقط في الاجتهاد، ولكن أيضاً يجب أن يكون وسيلة لكسر الحواجز، وأيضاً الدخول في مجالات أخرى ليس لهذا الجيل فقط وإنما للأجيال القادمة.

السادة والسيدات

إن الاجتهاد يتطلّب منّا مواجهة هذه التحديات بكل فعالية ومواجهة التحديات البيئية العالمية، والتي تُشكّل الروح المتضامنة في هذه الأيام التي نشهدها، فأنا أدعو الإخوة الأعضاء في مجمع الفقه الإسلامي وهذا المؤتمر والمسلمين بصفة عامّة إلى

تبنّي هذه النقاط الثلاث الرئيسة في سبيل إيجاد أسلوب جديد للاجتهاد.

أولاً: أنه يجب على العلماء المسلمين الانفتاح نحو: الإبداع والابتكار وإدخال الأفكار الجديدة ليس فقط لتتضارب مع التعاليم الإسلامية، ولكن لتتماشى مع التعاليم الإسلامية، وأيضاً أن يكون القانون الإسلامي هو الأساس الذي يقوم عليه هذا الاجتهاد، فيعتبر هذا من المسلمات وغيره يتغيّر مبدئياً. وأيضاً لا يمكن أن نقول لا لبعض الطّفرات الحضارية أو العلمية التي نشاهدها حالياً، ولكن على المسلمين أيضا الدخول والمشاركة في هذه الدعوات العلمية الجديدة بأفكارهم.وعلى المسلمين أيضاً أن يبنوا ذلك على المعرفة، وأيضاً يبنوها على الأشياء الرئيسية الفقهية، وأيضاً على المجتهد بناء على ما فسّره أبو الحسن البصري الذي وضع نقاطاً رئيسية أو مؤهّلات رئيسية للمجتهد وهي أن يكون عارفاً باللغة العربية، ملمّاً بالعلم والمعرفة للقرآن والسنّة، وأيضاً مُلماً بقواعد الإجماع والقياس.فإن هذه متطلبات رئيسية لكل مجتهد حتى يكون مجتهداً مكتملاً، وأيضاً في نفس الوقت المجتهد في حاجة بأن يُلمّ بالمعارف المختلفة في شتّى ضروب العلم الأخرى التي تهمّ التنمية الحضارية والبشرية في مجال: الاقتصاد، والسياسة، والأخلاق، والفلسفة، والعلوم الاجتماعية، فهذه هي مجالات رئيسية يجب على المجتهد أن يأخذها في الحسبان .

وثانياً: يجب على المجتهد المسلم اتباع الاجتهاد في أحسن صورة لخدمة الإسلام، بانفتاح أكثر نحو الثقافات الأخرى، وليس ذلك يأتي من فراغ، ولكن إنتاجاً لتضارب وتفاعل العلماء، وتبادل خبراتهم لأجل المصلحة العامّة للأمّة الإسلامية فذلك يتماشى مع كون اجتهاد الفقهاء يجب أن يكون بإسلوب حضاري للمجتهد، وعمله لا يكون فقط منصبّاً كوسيلة لتحديد الحلال والحرام ولكن أكثر من ذلك أن يكون دوركم أكثر في تعزيز الحضارة الإسلامية وتطويرها. يجب علينا أن نذهب من الأشياء الضيّقة التي تُبرز الاختلافات فيما بيننا أوبين علماء الأمّة الإسلامية، وفي هذا نتمنّى للفقه الإسلامي أن يتبنى فقه الأولويات وأن يُعطى أولوية خاصّة للعلماء المسلمين الذين يتبنون اليوم منهج الوسطية تحت قيادة أو مبادرة الشيخ يوسف القرضاوي.

السادة والسيدات

قبل ست وعشرين سنة منذ تأسيس مجمع الفقه الإسلامي والذي أسس في جدة يعتبر منبراً لتناول المشاكل الحديثة التي تواجه الأمّة الإسلامية، وإيجاد الحول المناسبة

لها، والتي تخدمنا أيضاً في إيجاد الحلول التي تُلبِّي رغبات أو تلائم هذه المشاكل. وأيضاً، إن الحاجة عامة وماسة لهذا المجتهد ولدور مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، ولذلك فإنني أتمنّى أن يكون مجمع الفقه الإسلامي منبراً للاجتهاد الجماعي، وأيضاً أن يكون ذلك مبنياً على اتخاذ الخطوات الرئيسية والفعَّالة بين كافة الأعضاء التي تخدم أهداف الأمّة الإسلامية جمعاء، قال الله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران :

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾.

أتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يُنجح هذا المؤتمر ويكللكم بالنجاح لخدمة الأمّة الإسلامية وإيجاد الحلول.

وأيضاً هناك شيء آخر أودّ أن أضيفه وهو ليس مربوطاً بدور مجمع الفقه الإسلامي ولكن ما يقلقني هنالك في العديد من الدول الإسلامية اليوم نتيجة لبعض التدخلات والغزو الأجنبي هنالك العديد من أحداث القتال بين المسلمين، فإن هذا يبدو بالنسبة لي شيء محزن جداً، وأن هذا يعتبر مأساة تواجه الأمّة الإسلامية هذه الأيام في هذه الدول الإسلامية. أنا لا أرى أن هنالك أي مبّرر لهذا القتال بين المسلمين في دولة واحدة عندما تكون الوحدة هي الأساس للإسلام، وهنالك عنصر متكامل مشترك، وهنالك تحدّيا مشتركاً، وهنالك هدفاً موحّداً يجب أن يكون هنالك توحيد للأهداف وتوحيد للجهود. وأيضاً في موضوع آخر وهو فيما يتعلَّق بالطبع هو ذو أهمية قصوى فالعلماء مطالبون بأن يقولوا: نحن علماء المسلمين اليوم يجب علينا أن نواجه ونتناول هذه المواضيع والقضايا، وإيجاد الحلول الملائمة والتحدّث فيما بيننا، وتبادل الآراء والأفكار بدلاً من القتال بين الشعوب، فإن هذه ليست بمحاسن الأمّة الإسلامية، ولكن ربّما يكون ذلك القدر الإسلامي، هنالك بعض المشاكل وسط الأمّة الإسلامية، ولكن يجب الا يكون ذلك إلى حدّ أن ينسينا المشاكل الرئيسية التي تواجهنا، ونحن نشعر بعدم الارتياح وعدم السعادة عندما نفكّر أن هنالك بعض القوى الأجنبية التي تحتلّ دولاً أخرى إسلامية، ولكن هنالك شعور آخر، هنالك أيضاً عدم عدالة وظلم وتفرقة موجودة قد فُرِضت على بعض الدول الإسلامية ولكن فوق كلّ ذلك والأهمّ من ذلك هو العمل المشترك بدل القتال وسط المسلمين. هنالك اختلافات يمكن أن تُزال بناءً على الاختلافات

المذهبية ولكن يمكن أيضاً أن تُحلّ.

بعض الجهات تقول إنها مظلومة، ولكن مجموعات أخرى تزعم أيضاً بأن هناك عدم عدالة، وإني أؤمن جيداً بأن هذه الاختلافات لا تساعدنا كثيراً، وعلى المسلمين أن يكونوا متوحدّين في مساعدة القضية الفلسطينية، فبالطبع هنالك أهمية على الفلسطينيين أنفسهم أن يتحدوا أولاً، وهذا هو شرط أساسي حتى يعم السلام ويستقر السلام ووقف القتال والقتل بينهم ووقف التفجيرات على الإخوان المسلمين، وإن هذا الشيء محزن وسيء بالطبع. وإن الحكومة المشتركة في فلسطين (حكومة الوحدة الوطنية) يتم تشكيلها وقد وضعت المعالم الرئيسية ولكن لسوء الطالع بأن هذه الوحدة قد تم تفتيتها، والآن مرّة ثانية يقاتل بعضهم بعضاً (حماس وفتح)، ولماذا تحدث هذه الإشكاليات؟ يجب أن يكون هنالك أسباب، بالطبع نعم ولكن أعتقد بأن على كل العالم الإسلامي والعلماء على وجه الخصوص يجب أن يحاولوا وأن يبذلوا جهدهم بالتحدث لكلّ الفرقاء وكلّ تلك المجموعات والجلوس معاً، والتحدّث لتلك المجموعات من الأفراد لأجل تحقيق تطوّر لمستقبل ومصير السلام الفلسطيني، والآن الكثير من الأطفال والنساء يعانون. وهذا يشكّل شائبة سيئة في وجه الأمة، ولا يمكن لأحد أن يساعدنا نحن كمسلمين إذ عندما يرون هذه الفُرقة وهذا التشتّت بالطبع لا أحد يقف معهم في هذا الوضع الرّاهن. يجب أن نبدأ من أنفسنا. يجب أن نُعلن ونوضّح ذلك بأنّنا في حاجة الى الوحدة. نحن في حاجة إلى إعادة واستعادة بناء الدولة بعد سنين من القتال والعنف المتزايد. يجب عليهم بناء دولتهم، وأنهم في حاجة للجلوس معاً لأجل المستقبل، فإن المستقبل هو مستقبل للجميع، وإن مستقبل السلام ومستقبل الاستقرار، ومستقبل التطور، ومستقبل الابتكار والإبداع فإنهم في حاجة إلى مساعدة، يجب عليهم أن يجلسوا معاً، ويجب أن يتفاعل كل العلماء الذين يقومون بهذه المسؤولية واداء مهمتهم بالتحدّث لهؤلاء والجلوس معهم لتطوير نقطة مشتركة، وهذا هو الوقت الصحيح الذي يمكن أن نقوم فيه بهذا، وأيضاً يجب علينا أن نقف معاً؛ لأن هذه أرضنا، ويجب علينا أن تكون هي دولتنا، ويجب علينا أن ننظر وننمّي ونطوّر، حيث إننا في حاجة إلى التطوّر والنمو، وكذلك نحن في حاجة إلى الحكومة التي تُشكّل شعبنا لقيادتنا نحو السلام والإدارة لدولتنا، أيضاً تأمين بأن المستقبل هو مستقبل التطوّر

والنمو. ولضيق الوقت أناشد العلماء الآن، وأصحاب الفتوى، وأصحاب الرأي، وأصحاب السماحة من ماليزيا وغيرها من الدول المشاركة بالجلوس معاً والتفاكر، في هذا المجمع الذي هو مجمع للوحدة والتكاملية والمعرفة لأجل توحيد الكلمة، ويجب جمع هذا الشمل لأجل الاستقرار، فإن كوالمبور هي الدولة المضيفة دائماً لهذا المجمع الكريم من الفقهاء والعلماء الإخوة الأعضاء الكرام في البحث لإيجاد الحلول التي تقودنا إلى الخير والتقدم وأن الله سبحانه وتعالى هو المنقذ والذي يقودنا دائماً إلى الطريق الصحيح، وإلى العدالة والتطور، وإلى الاستقرار، وإلى النجاح والتكامل.

وبهذا أعلن لكل الإخوة الأعضاء في هذه اللحظة افتتاح الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

معالي الدكتور داتو عبدالله محمد زين

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه الى يوم الدين، وبعد :

صاحب الدولة داتؤ سري عبدالله بن حاج أحمد بدوي. رئيس وزراء ماليزيا.

معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد. رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

معالي الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

السيد الموقر أحمد العجيمي، وكيل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

صاحبة السعادة داتؤ دكتورة ماشطة بنت إبراهيم. أمينة شؤون البرلمان بمكتب رئيس الوزراء.

صاحب السعادة داتؤ مصطفى بن عبد الرحمن. المدير العام لمصلحة الشؤون الإسلامية الماليزية (جاكيم).

أصحاب الفضيلة والسعادة رؤساء الوفود، والسادة والسيدات المرافقين لهم من دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

أصحاب السماحة المفتين من جميع الولايات الماليزية.

أصحاب الفضيلة والسعادة مقدمي أوراق العمل في هذه الدورة.

الإخوة والأخوات أعضاء اللجنة المنظمة للدورة.

السادة والسيدات الحضور الكرام.

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته.

فإنه يطيب لي أن أنتهز هذه الفرصة الطيبة، لأعبر لكم عن عظيم امتناننا وسرورنا، حيث تتشرف ماليزيا باستضافتها لهذه الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، إننا نشعر بالاعتزاز والفخر، لأن بلدنا ماليزيا قد تم اختيارها لانعقاد هذه الدورة التي تبحث في حل المشاكل والقضايا المعاصرة التي تواجه عالمنا الإسلامي.

إنني – باسم المنظمين والمشاركين في هذه الدورة – أتقدم بخالص الشكر والامتنان لصاحب الدولة داتؤ سري عبدالله بن حاج أحمد بدوي رئيس وزراء

ماليزيا على تفضله بحضور هذه الجلسة المباركة وإلقاء كلمة الافتتاح الرسمي لهذه الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

كما انتهز هذه الفرصة الطيبة، لأقدم شكري الجزيل لجميع الوفود التي حضرت للمشاركة في أعمال هذه الدورة، من شقيقاتنا دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وأقول لكم جميعاً أهلاً وسهلاً ومرحباً بكم في بلدكم الثاني ماليزيا.وأتمنى أن نستثمر جميعاً هذا الحضور في النقاش والتباحث، وإسداء الأفكار وتبادل الخبرات والتجارب السابقة بين الدول الأعضاء، من أجل تجميع وتوحيد الجهود والأفكار في شتى المجالات الفقهية للعمل على نهضة وتقدم وازدهار الأمة الإسلامية جمعاء.

وبهذه المناسبة أحب أن الفت نظر السادة والسيدات الحضور الموقرين على أن أوراق العمل المقدمة للبحث والنقاش في هذه الدورة يبلغ عددها عشرة أوراق عمل من بينها ورقة بعنوان : «**ظاهرة الخوف المرضي من الإسلام – أو الإسلامفوبيا –: التحدي وخطوات التغلب عليه**»، وورقة أخرى بعنوان: «**دور الزكاة في القضاء على الفقر**»، وأخرى بعنوان: «**المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام**»، وهذه الأوراق ستناقش في هذه الدورة جاءت مناسبة جداً لتحديد هدف الأمّة ووجهتها نحو التقدم والتنمية في المرحلة القادمة إن شاء الله تعالى.

أيها السادة والسيدات الكرام.

إن الدول الإسلامية في الوقت الراهن بدأت تجني ثمرة التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالرغم من وجود اختلاف في بعض وجهات النظر بينها مما يؤدي أحياناً إلى الاختلاف في تطبيق بعض الأحكام في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا تظهر لنا أهمية دور هذا المجمع في البحث عن منهج لتقريب وجهات النظر أو توحيدها. إن ماليزيا باعتبارها البلد المضيف لهذه الدورة تبدي عظيم تقديرها وامتنانها لأصحاب الفضيلة الفقهاء من جميع دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذين تفانوا وبذلوا أقصى الجهد من أجل إيجاد الحلول لقضايا الأمة المعاصرة ولإثبات صلاحية الأحكام الشرعية لكل زمان ومكان وإمكانية تطبيقها على الواقع وتطورها. والأهم من ذلك هو دور فقهاء الأمة في تضييق دائرة الخلاف بين أقطار وأفراد الأمة وخاصة فيما يتعلق منها بالفروع والتي قد ينتج عنها التشتت والتفرق بين أفراد الأمة.

إن دور مجمع الفقه الإسلامي الدولي في تحمل مسؤولياته كمتحدث للأمة الإسلامية – كبير جداً، وخاصة فيما يتعلق بتوضيح بعض التصورات والمفاهيم منها على سبيل المثال لا الحصر : مفهوم الاجتهاد لكي يكون أكثر تناسباً لعصرنا الحالي. ونحن على يقين بأن المتخصصين في فروع العلوم الحديثة يساهمون في دعم هذا المجمع وذلك من خلال دعمه وتزويده بالآراء والأفكار المبنية على البحث الشامل الدقيق والتي تساعد الفقهاء على استجلاء وجه الحقيقة وتكوين الرأي الصحيح والمناسب.

إنه مما لاشك فيه أن ماليزيا كدولة إسلامية قد حققت نجاحاً كبيراً وخاصة في المجال الاقتصادي والسياسي وتطبيق الأحكام الشرعية بصورة تدريجية في المجالات القانونية والإدارية والمالية والاجتماعية، وذلك بالرغم من كونها دولة متعددة الأعراق والأجناس والثقافات والعقائد، وها نحن الآن نرى بأعيننا ما تنعم به ماليزيا الآن – بفضل الله وعنايته– من استقرار اقتصادي وسياسي وأمن وازدهار ووحدة وطنية. وما كان لهذا النجاح أن يتأتى بسهولة، إنه ثمرة جهود مضنية ودؤوبة من أبناء هذا البلد، زعمائه وعلمائه ومسؤوليه وشعبه. والآن ماليزيا تطبق المنهج الإسلامي الحضاري بصورة شاملة ومتوازنة في شتى المجالات.

أما على صعيد الاقتصاد الإسلامي، فقد أصبح لماليزيا باع طويل فيه يبدأ منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، حيث تم تأسيس أول مصرف إسلامي ماليزي وشركة تكافل، والآن وبفضل الله أصبحت لدينا منظومة اقتصادية إسلامية تتميز بكفاءة عالية حيث لبّت احتياجات المسلمين في ماليزيا في شتى المجالات من صرافة وقروض وتأمين وزكاة وحج، وأصبحت نموذجاً يحتذى به. ومن الجدير بالذكر هنا، أن هذه المنظومة الاقتصادية تعتبر الآراء الفقهية التي أقرها مجمعكم الموقر هي مرجعها الأول.

وأخيراً أكرر شكري وتقديري لصاحب الدولة داتؤ سري عبدالله بن حاج أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، على تفضله بحضور هذه الجلسة، ولجميع الوفود التي حضرت للمشاركة في أعمال هذه الدورة، ولكل من ساهم في تنظيم ونجاح هذه الدورة، وأتمنى أن تكلل جهودنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لخدمة أمتنا وديننا.

وبالله التوفيق والهداية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى به إلى يوم الدين.

أصحاب المعالي والفضيلة، والسماحة والسعادة.

السيدات والسادة، الضيوف الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أستهل كلمتي بالإعراب عن بالغ تقديري وعرفاني لدولة داتؤ سري عبدالله بن أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، لرعايته لهذا الملتقى الإسلامي الهام وتوجيه كلمته السامية في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى حكومة ماليزيا وشعبها المضياف على مبادرتهم الكريمة باحتضان أعمال الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في رحاب العاصمة الجميلة كوالالمبور.

أصحاب المعالي والفضيلة والسماحه والسعادة.

تنعقد أعمال هذه الدورة والأمة الإسلامية تواجه تحديات خطيرة مقلقة على رأسها استمرار الهجمات على مقدسات الأمة وقيمها وثقافتها وتصاعد ظاهرة كراهية الإسلام مع استمرار الترويج لأفكار التعصب والغلو وفتاوى التكفير التي تتناقض مع روح الشريعة الإسلامية السمحاء. وأملنا معقود على مجمع الفقه الإسلامي الدولي في ثوبه الجديد أن يواجه هذه التحديات باستخدام لغة العصر ومناهجه وأساليبه بما يتوافق مع قيمنا وخصوصياتنا الثقافية والحضارية وبما يخدم أهداف الأمة الإسلامية في التقدم والرفعة.

وأود أن أنوه في هذا الصدد بالجهد الكبير الذي أضطلع به المجمع منذ إنشائه قبل ٢٦ عاماً في مجالات عمله المختلفة في ربط ماضي الأمة المجيد بحاضرها وفي تأصيل الفقه الإسلامي وتطويره، ومواجهة التحديات المعاصرة التي تمس حياة الأفراد والمجتمعات والأخذ في الاعتبار التغيّرات التي يقتضيها العصر، تحت القيادة الحكيمة لأمينة سماحة الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، وتفانيه في خدمة الفقه الإسلامي وقضايا المسلمين الفكرية.

أصحاب المعالي والفضيلة والسماحة والسعادة.

في إطار تعزيز طاقات مجمعكم الموقر، وحرصاً على رفع مكانته، شكلت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، أمام القمة الإسلامية العاشرة في بوتراجايا بماليزيا عام ٢٠٠٣ الخطوة الرئيسية لتطوير مجمع الفقه الإسلامي لتمكينه من مواجهة الإشكاليات الصعبة التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات في عالمنا المعاصر.

وجاءت توصيات منتدى العلماء والمفكرين المسلمين التحضيري للقمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة الذي انعقد في سبتمبر عام ٢٠٠٥ حول تطوير مجمع الفقه الإسلامي لتصب في ذات الاتجاه. وتوّج هذا الجهد بتأكيد قادة الأمة الإسلامية في برنامج العمل العشري الصادر عن القمة الاستثنائية الثالثة التي انعقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥ أهمية إصلاح المجمع حتى يتمكن من النهوض بأعبائه وتحقيق رسالته التي تتوقعها منه الأمة الإسلامية حيث كلفتني القمة بتشكيل هيئة من كبار فقهاء العالم الإسلامي من داخل المجمع ومن خارجه للنظر في وضع دراسة تفصيلية لتطوير عمل المجمع بما يتلاءم وأهدافه.

وإننا، ونحن نجتمع اليوم للمرة الثانية، بعد الاجتماع الأول الذي عقدناه بعمّان، بالمملكه الأردنية الهاشمية في يونيو / حزيران ٢٠٠٦ تحت مظلة النظام الأساسي الجديد، الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثون لوزراء الخارجية الذي انعقد في باكو بجمهورية أذربيجان في يونيو / حزيران ٢٠٠٦، فإننا نتطلع إلى أن يشكل هذا الإطار القانوني الجديد، الأساس المكين لتطوير مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وتعزيز مكانته لتحقيق توقعات الأمة الإسلامية.

ولا شك أن النظام الجديد للمجمع سيكون له أثره الفاعل في تطوير عمله ليصبح المرجعية الفقهية الأولى في العالم الإسلامي بما يمكنه من تحصين الذات الإسلامية، ونشر الأفكار الصحيحة للإسلام باعتباره دين الوسطية والتسامح بهدف تعزيز حصانة المسلم ضد التطرف والانغلاق وترسيخ الاعتزاز بالهوية الإسلامية، إلى جانب دحض الفتاوى التي تخرج المسلمين عن قواعد الدين وثوابته وما استقر من مذاهبه، والاستجابه لمصالح المسلمين في زماننا المعاصر.

أصحاب المعالي والفضيلة.

أصحاب السماحة والسعادة.

إننا نتفاءل خيراً، وقد أنجزنا إقرار النظام الأساسي الجديد، بأن تنتقل أنشطة المجمع الآن للعمل الفعلي الميداني المرسوم له، في مناحي جديدة تحتل أولوية خاصة في مضمار العمل الإسلامي المشترك. وإننا لننتظر في هذا الصدد جهداً خاصاً يُبذل في مجال التنسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي لما في ذلك من توحيد للرؤى الإسلامية، وتكريس للمواقف الصائبة في القضايا الكبرى التي تواجهنا. وسيترتب على ذلك أيضاً تحقيق التلاقي الفكري بين المسلمين وعلمائهم والتقريب بين فقهاء المذاهب الإسلامية المتعددة على أساس تعظيم الجوامع، واحترام الفروق بينها، تأصيلاً للمسار الفكري الإسلامي المشترك في ظل ظروف الحياة المعاصرة.

ومن شأن ذلك أن يرفع سداً أمام دعاة التطرف المذهبي، والغلاة والمتعصبين، وحركات التكفير بما يعزز مسار الاعتدال والوسطية والتسامح، وبما يدحض الفتاوى الضالّة التي تخالف ثوابت الدين، وقواعد الاجتهاد المرعيّة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن على المجمع في حلّته الجديدة العمل على تجديد الفقه الإسلامي بتنميته وتطويره، بعد أن ران عليه عهد من الرقاد والخمول فرضته ظروف خارجية وداخلية عديدة.

ولعل من حسن الطالع أن يكون النظام الأساسي الجديد للمجمع هو أول الثمار المجدية التي نتجت عن تطبيق قرارات قمة مكة الاستثنائية، وبرنامج العمل العشري. ونحن الآن بصدد استكمال هذا المسعى عن طريق إصدار اللوائح التنظيمية المعدَّلة على ضوء النظام الأساسي الجديد المعتمد والذي نحرص أشد الحرص على الالتزام بتطبيق كل بنوده، وبذلك نكون قد أدينا واجبنا في دعم الحركة التجديدية لهذه المؤسسة الإسلامية الهامة، لتقوم بالمهام الجلّى التي باتت تحتمها الظروف الدولية الراهنة ووضع المسلمين العام.

ومن دواعي استبشارنا، أن هذه الدورة ستبحث وتناقش عدة موضوعات هامة على رأسها: معالم منهج الإسلام الحضاري، وسبل تنمية الموارد البشرية في الإسلام وحقوق وواجبات المرأة المسلمة، وتفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية، إلى جانب عدة موضوعات هامة أخرى كظاهرة كراهية

الإسلام : تحديات ومواجهات.

كما أن على الفقه أن يولي اهتمامه لواقع جديد يفرضه وضع المسلمين الآن والذين يعيش ثلثهم تقريباً في بلاد غير إسلامية. إذ ينبغي أن يتوجّه الفقه الإسلامي لهم ليعينهم على الثبات على دينهم، والحفاظ على هويتهم الإسلامية، وحلّ النوازل الخاصة والمستجدة التي يتعرضون لها. وهذا يعني أن إحياء فقه الأقليات القديم وتطويره أضحى من الواجبات الضرورية، وهذا ما نصّ عليه النظام الأساسي الجديد للمجمع. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصةاليوم بسبب لجوء بعض المؤسسات السياسية والفكرية في بعض دول الغرب وغيرها إلى دعوة المسلمين المقيمين فيها إلى بناء إسلام جديد حديث يتواءم مع ظروف الحياة في تلك البلدان.

ومن الضروري كذلك أن يتصدّى المجمع في أنشطته الجديدة لكل المحاولات التي تريد تحميل الإسلام والمسلمين تبعات بعض الممارسات والأفعال الخاطئة التي يقوم بها أفراد أو جماعات يدّعون انتماءهم للإسلام، أو عَملهُم بموجب مبادئه، وهم إما واهمون ضالّون، أو من الإسلام براء. فقد استشرى خطر هؤلاء وتمادى، مما زاد من استعداء الآخرين ضدّ المسلمين، حتى أضحت ظاهرة عداء الإسلام منتشرة في الغرب وغيره بنسبة كبيرة ومتسارعة. ومن شأن هذا تحسين صورة الإسلام في الغرب، والإسهام في محاربة ظاهرة الخوف من الإسلام التي نحاربها على مستويات عديدة.

وكي يتمكن المجمع من القيام بكل هذه الجهود بكيفية مؤثرة وفاعلة، فإن على الدول الأعضاء أن توفّر له الموارد التي يحتاج إليها على مستوى المادة، أو على مستوى الكفاءات المهنية، والمهارات الخاصة التي لا يتم هذا العمل بدونها. فالمهمّة المنوطة بالمجمع في هذا المجال مهمة استراتيجية تكتسي أولوية متميزة خاصة، أرجو أن تكون موضع اعتبار الجميع، إذ بدون توفير هذه الإمكانات يبقى كل ما قمنا به منحصراً في نطاق التمنيات، وليس في نطاق العمل الفعلي.

وفي الختام، أدعو الله أن يوفقكم في أعمالكم الجليلة، وأن يكتب لكم النجاح فيما أنتم بصدده بما يُنيلكم الأجر والثواب عند الله تعالى، وصادق الثناء والتقدير عند عباده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد

رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق، فأوضح السبيل، وأبان المنهج فكان للعالمين رحمة، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه، صلاة وتسليماً كثيراً، أما بعد:

دولة رئيس الوزراء في ماليزيا المسلمة الشقيقة.

أصحاب الفضيلة، والمعالي السادة الحضور.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمة الإسلام تفخر بدينها، وتعتز بشريعتها، إذ به توحدت صفوفها، والتقت قلوبها، وأنقذها الله به من الضلالة، ونقلها من الذل والاستعباد إلى العزة والكرامة، فالإسلام دين الأمان، والشريعة شريعة العدل والرحمة. ولقد قال عز شأنه : ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾. فدين أكمله فلن ينقص أبداً ودين رضيه فلن يسخط عليه أبداً.

ومن هنا – أيها الإخوة – فإن هذا الدين بأصوله ومبادئه استوعب متطلبات البشر، ووافق فطرهم، ولبّى حاجاتهم، ولذا انتشر في أنحاء الدنيا، ودخل تحت سلطانه أجناس الناس، فوسع بمبادئه وقواعده كل ما امتد إليه نفوذه من أصقاع المعمورة. عالج المشكلات على اختلاف البيئات، وما عجز عن أن يقدم لكل سؤال جواباً، ولكل واقعة فتوى، ولكل قضية حكماً، ومدونات الفقه والفتوى شاهد ظاهر، وحجة بينة، وبرهان قائم.

ثم إن أصول الشريعة هي جهاز المناعة في أزمات الفكر ومحارات العقل وانحرافات المادة، ولئن كانت تيارات وافدة غير محمودة في هذا العصر، توجهت نحو غزو العالم الإسلامي واختراق بعض حواجزه، فإن الإسلام والمجتمع الإسلامي – ورغم كل ما يعاني – ظل وسيظل – بإذن الله – متماسكاً أمام هذه التيارات والرياح التي تهب عليه، وذلك أن الإيمان بالإسلام راسخ الجذور لدى الشعوب المسلمة كافة، وها هي القرون تلو القرون والمسلمون جيلاً بعد جيل يقاومون

ويدعون ويؤثرون وينجزون ويبدعون، والمسلم بما يأمره دينه من النظر والتدبر يستفيد من الجديد المفيد، ولا يقف في وجه التقدم النافع، ولا يدعُ إلى عزلة علمية أو مادية، ولا يعادي الحسن في الحضارات، ولكنه يرفض التبعية والدونية والاستذلال.

والمسلم بإسلامه عصيٌّ على الاحتواء أو الذوبان، فكثير من الديانات والمبادئ ذابت واضمحلت وحُرّفت، أما الإسلام فهو دين الله المحفوظ الخالد الخاتم والعزة لله ولرسوله وللمؤمنين، فلله الحمد والمنة، وله الشكر والثناء الحسن.

أيها الإخوة :

إن احترام العلم وتقديره والاحتفاء به أمر تتوارثه الأمم المحترمة، وتقيم له الضمانات، وتعد له الكفاءات.

وإن الحضارات الإنسانية لا تبلغ أوج عزها ولا ترقى إلى سامق مجدها إلا حين يعلو العلم تاجَها، ويتلألأ به مفرقُها.وفي حضاراتنا الإسلامية يتجلى علم الفقه في ميزاته وخصائصه، فهو استنباط للأحكام يقوم على الوحي، الكتاب والسنة، كما يُعتمد المعتمد من أقوال الفقهاء الراجعةِ إليهما، وليس للفقيه ولا للمجتهد أن يخالفاهما، وفي هذا يقول الإمام الشافعي – رحمه الله تعالى – في رسالته : (ليس لأحد بلغته سنة عن رسول الله ﷺ أن يدعها لقول أحد).

وحياة الأمة الإسلامية في الفقه والتفقه والاجتهاد والاستنباط، فبالفقه يصلح ما بين العبد وربه من عبادات، وبالفقه يصلح ما بين الناس من تعاملات، فيقوم العدلُ والقسطُ وتُرفع أسباب التخاصم والتنازع، وينال كل ذي حق حقه، ويستقر التعامل على أساس عادل متين، قال تعالى : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾. فالفقه مَعين الدنيا وفلاح الآخرة.

وإن من أهم أشكال الممارسة الفقهية المعاصرة الاجتهاد الجماعي، إذ يبذل جمع من الفقهاء وسعهم مجتمعين لتحصيل حكم شرعي، والاجتهاد الجماعي في مهمته والتئامه يعالج مشكلات مستجدة، ونوازل متجددة، وينتج حلولاً شرعية في بحث عميق، واجتهاد أصيل ودليل متين بعيد عن الشبهات والرّيَب، في مشورة علمية ناصحة من أهل علم أخيار أكابر، تشدهم آصرة التآخي وتقوي علاقاتهم الآمال

في وحدة الأمة.

وإن جمعكم ومجمعكم هذا جمع تعاون والتام منسجم، يرقى بالعلوم والمعارف، ويحل المشكلات ويفتي في النوازل. فأنتم بإذن الله مبعث آمال الأمة ومهوى أفئدتها والأمنة من تيارات الانحراف والزيغ، وأنتم حمى الشريعة المطهرة، ترومون إلى سعادة أمتكم بل البشرية جمعاء. فأنتم الفقهاء والعلماء والحكماء والمفكرين والخبراء، منهاجكم منهاج الشريعة المحمدية، ومرادكم حكم الله عز شأنه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾.

وها هو مؤتمركم، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، يعقد أعماله للدورة الثامنة عشرة في استضافة كريمة من دولة ماليزيا الشقيقة تحقيقاً للوحدة الإسلامية وقياماً بمقتضى الأمانة العلمية، والبحث الراشد الرشيد الذي اتسعت فيه دوراته السابقة بتلاقح المذاهب الفقهية، ونضج الآراء والمفاهيم، وتحري الدقة، وانتهاج مبدأ الاستقراء لاستنباط الأحكام الشرعية من مصادرها المعتبرة، ومظانها الموثوقة، ولإيجاد الحلول الشرعية لمشكلات الحياة المعاصرة ونوازلها، في حكمة وموعظة حسنة، ومنهج علمي، وبيان دعوة الإسلام إلى السلم والسلام، ونبذ كل نزعة تطرف وغلو وانحراف وجفاء.

وفي الختام أشكر بلدي المملكة العربية السعودية على ترشيحي لعضوية هذا المجمع الكريم، وأشكركم على ثقتكم وحسن ظنكم باختياري رئيساً للمجمع، وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، واستأذنكم وباسمكم أتوجه بالشكر الجزيل لصاحب الفضيلة الشيخ الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد على جهوده المباركة وما أولاه من رعاية واهتمام بهذا المجمع خلال رئاسته له طوال السنين الماضية حتى نهض به إلى مستويات راقية فهو رجل العلم والفقه والحديث والقضاء والإدارة فجزاه الله خيراً وأزال عنه البأس وألبسه لباس الصحة والعافية وحفظه في دينه ونفسه وعلمه وأهله، كما لا يسعني إلا أن أشكر في هذا المقام جميع أعضاء هذا المجمع ورجاله وباحثيه وخبرائه والعاملين فيه، وفي مقدمتهم معالي الأمين العام الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة والإخوة في الأمانة العامة للمجمع على ما بذلوه من جهود ولا سيما في ترتيب الدورات والتحضير لها، كما أشكر فضيلة

الدكتور عبد السلام العبادي رئيس المجمع في الدورة السابقة على إدارته ومتابعة أعمال المجمع، كما أشكر دولة ماليزيا الشقيقة ملكاً وحكومة وشعباً على احتضانها لهذا المؤتمر، وحسن ضيافتها، كما أشكر دولة داتو سري عبدالله بن حاج أحمد بدوي رئيس وزراء ماليزيا، ومعالي الدكتور داتو عبدالله محمد زين وزير الشؤون الإسلامية لدولة ماليزيا على ما أولياه من رعاية واهتمام لإنجاح أعمال هذه الدورة، وأسأل الله تعالى للجميع التوفيق والسداد في القول والعمل إنه المرجو والأمل.

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وأرزقنا علماً، اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً وأنت إن شئت جعلت الحزن سهلاً، اللهم أرنا الحق حقاً وأرزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلاً وأرزقنا اجتنابه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كلمة
فضيلة الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة
الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة

الحمد لله الذي جمعنا على الخير والإيمان والهدى والعمل الصالح، ودعانا إلى المحافظة على ديننا، وعلى سلوكنا الإسلامي عقيدة وعملاً، في القول والفعل، فأرسل إلينا بنعمته ورحمته نبياً خاتماً ورسولاً أميناً هو المثل الأعلى والأسوة الحسنة، بيّن لنا حقائق الإيمان والإسلام والإحسان، ورغّبنا في الأخذ بمقومات النهضة والرقي لنكون على هدى من ربنا، وثقة من أمرنا، واطمئناناً إلى ما نتطلع إليه في حاضرنا ومستقبلنا. فصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله وخيرته من خلقه، الذي وقانا بدعوته من الشرك والغواية، وحملنا على طلب مرضاة الله بالامتثال لأمره والاعتصام بأصول الإسلام وأسسه ومبادئه وقيمه.

دولة الرئيس الجليل،

أصحاب المعالي والسعادة، والسماحة والفضيلة، السادة العلماء،

أيها الإخوة الأكارم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد

فقد تفضل رئيس حكومة ماليزيا داتو سري عبدالله أحمد بدوي، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي أعزه الله ونصره، بدعوته الكريمة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي لعقد دورته الثامنة عشرة لمؤتمره السنوي بمدينة بُتراجايا بماليزيا الوجه الجديد المشرق بين دول العالم الإسلامي.

ونحن إذ نشكر له هذه الأريحية والعناية الفائقة بمجمع الفقه الإسلامي الدولي، نؤكد لماليزيا وساستها الأثر العميق لهذه الدعوة في نفوس أعضاء المجمع جميعهم لما تمكنهم زيارة هذا البلد الكريم المضياف من معرفة شاملة وكاملة به، ومن اعتزاز بما يقدمه من شواهد ودلائل على نهضته الفائقة وتطوره الرائد.

وإنا لنهدف بقدومنا إلى هذا البلد الكريم إلى التعرف على ظاهرتين بارزتين هما:

أولاً: الوقوف على أسرار الدعوة المباركة التي نادى بها دولة رئيس الوزراء في رسالته الهامة «**دليل الإسلام الحضاري**» التي نرجو أن تكون بإذن الله منطلقاً لتطورات جادة نافعة بماليزيا في حاضرها كما كانت في الماضي أساس بناء الدولة، وانبلاج حضارة الأمة الإسلامية.

فالإسلام الحضاري ليس مذهباً حديثاً وإنما هو كما وصفه الدعاة إليه وسيلة

عملية من أجل إعادة الأمة إلى الأسس والمبادئ التي يدعو إليها القرآن الكريم وتنادي بها السُنة النبوية الشريفة التي تُعد دعامة الحضارة الإسلامية"[1].

وقد ألح على اعتماد هذا المنهج والأخذ به في عملية الإصلاح والتطوير الأستاذ داتو عبد الله محمد زين[2].

وثانياً: التعرف والمشاهدة من كثب لما تم إنجازه من تطور اقتصادي وتقدم صناعي في هذا البلد النموذجي. فقد كان أولَ ما بدأت به ماليزيا عند تحرير البلاد اعتماد السياسة الاقتصادية المتجهة نحو الداخل. وذلك بإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات من الخارج. ثم تحولت الجهود إلى سياسة التصدير، وكانت محصلةُ ذلك التحولَ الهيكلي من الاعتماد على الزراعة الى الاعتماد على الصناعة. وساهم هذا التحول في تعزيز الإنتاج، كما أدى إلى نمو الصادرات المصنعة التي قامت بدورها من رفع مستوى تقنيات العمل، وحققت مهارات العمال لكونها العنصر الحاسم في المنافسة الدولية.

وإلى ذلك احتضنت ماليزيا تكنولوجيا المعلومات، وأنشأت جامعة الوسائط المتعددة لتدريب العمال، واستطاعت هذه الدولة الآسيوية أن تجمع في ثلاثة عقود بين النمو السريع والمستمر، وتطورَ دخلها تطوراً كبيراً مرتقية به إلى المستوى العالمي للعدالة في التوزيع.

وحققت صادرات السلع والخدمات الماليزية طفرة كبيرة، وزادت نسبة التعليم في البلاد، كما زاد معدل عمر سن السكان، وانخفضت نسبة وفيات الأطفال، ووصلت نسبة وصول المياه النقية إلى أكثر من ٨٨٪، كما ارتفعت نسبة إيصال الكهرباء من ٤٥٪ إلى ١٠٠٪ سنة ١٩٩٤.

وإن في الأحداث الهامة الكبيرة المتعددة والمتنوعة التي تظهر في أطراف العالم الإسلامي لمدعاة إلى دراسة وبحث جملة من القضايا تظهر هنا وهناك. وقد حمَلنا هذا على التشاور مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بماليزيا التابعة لرئاسة الحكومة. وكان الاهتمام بمسائلَ كثيرة تتعلق بالإسلام وبأوضاع المسلمين. وانصب

---

(١) د.عبدالله أحمد بدوي.

(٢) www.alarabnews.com

البحث في هذه الدورة على قضايا واقعة وذات أهمية مثل: تنمية الموارد البشرية، وكراهية الغرب للإسلام، إلى جانب موضوع المقاصد الشرعية ونوط الأحكام بها، وجملة من الموضوعات الفقهية المختلفة والأحكام الشرعية.

وبجانب القضايا المدرجة بأعمال هذه الدورة التي سيجري بحثها ومناقشتها وصدور القرارات العلمية الفقهية بشأنها بإذن الله، برزت أنشطة أخرى للمجمع كان منها التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي في عقد اجتماعات المصالحة الوطنية للعراق التي رعاها خادم الحرمين الشريفين أعزه الله ونصره، وصدرت عنها في السابع والعشرين من رمضان المعظم بالمسجد الحرام وثيقة مكة المكرمة.

وقام المجمع بإشراف معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتعديل النظام الأساسي الذي تمت موافقة مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية عليه، كما قام بإعداد اللوائح التنفيذية للنظام الأساسي ولغيره من أنشطة المجمع.

ولم يأل معالي الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلى، حفظه الله، جهداً في متابعة ذلك أثناء إدارته لمكتب المجمع وفي الاجتماعات الجانبية التي حضرها لمراجعة تلك اللوائح.

وشارك مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مؤتمر الدوحة للحوار بين الأديان. وتم الاتصال في هذا الموضوع بالعديد من الهيئات والمؤسسات التي تعنى بهذا الغرض للقيام بندوات نافعة تقضي على العنصرية وتدعو أصحابها إلى التسامح.

وكان من أهم نشاطات المجمع الحرص على دعم التقارب بين المذاهب الإسلامية. وذلك بمشاركته في اجتماع مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي.

وفي اجتماعات المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

واجتماع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بعقدها لأول اجتماعات المجلس الاستشاري الأعلى للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

وفي مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية بالدوحة.

وبما قام به المجمع في هذا الغرض أو أصدره من قرارات في دورته السابعة عشرة القرار ١٧/ ١/ ١٥٢ بشأن الإسلام والأمة الواحدة، والمذاهب العقدية والفقهية والتربوية.

وحضر المجمع في المؤتمر الإسلامي الأول حول المرأة باستنبول.

وتولى مع هذا كله عقد ندوته الفقهية لقضايا الزكاة بالبحرين. وندوة ثانية حول لائحة المكونات الشرعية لتداول الصكوك ووحدات الصناديق الاستثمارية بجدة.

والمجمع يعتز بكل المتعاونين معه ويشُيد ببذلهم وعطائهم، كما يخص رجال العلم والفكر من أعضاء معينين وعاملين وخبراء بتقدير جهودهم المتواصلة وأعمالهم الدقيقة والعميقة فيما يسهمون به من نظر وبحث واجتهاد.

وإنهم إن شاء الله لمن الخلفاء الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «على خلفائي رحمة الله» قال ذلك مرتين. فالدعاة الى دين الله والعلماء الذين هم خلفاء الرُسل في أممهم، ووارثوهم في علمهم، حفظوه وعقلوه وفهموا معانيه واستنبطوا أحكامه واستخرجوا حِكَمه وفوائده ونشروا ذلك ونفعوا به الناس. جزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيراً.

والله هو الغني الحميد، يحفظ جمعكم، ويجزيكم عن جميل أعمالكم، وهو من وراء القصد، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القسم الثاني

بحوث المؤتمر ومناقشاته والقرارات الصادرة عنه

الموضوع الأول
معالم العودة
إلى المنهج الحضاري في الإسلام

البحوث

١. معالم منهج الإسلام الحضاري: ماليزيا نموذجاً. إعداد أ.د. عبد الشكور حاج حسين.
٢. معالم المنهج الحضاري في الإسلام. إعداد أ.د. عبد المجيد النجار.
٣. في مشروع الإسلام الحضاريّ المفهوم والغاية والمرتكزات: رؤية نقدية. إعداد أ.د. قطب مصطفى سانو.
٤. مناهج الفكر الحضاريّ وفقهه في الإسلام. إعداد أ.د. محمد عبد اللطيف صالح الفرفور.
٥. معالم من المنهج الحضاري الإسلامي إعداد الشيخ محمود محمدي عراقي.

ملاحظة: تم ترتيب البحوث حسب الترتيب الهجائي لأسماء السادة الباحثين. وأن الآراء الواردة في البحوث والمناقشات تعبر عن آراء كاتبيها ولا يعني نشرها اقرارها من جهة المجمع.

معالم منهج الإسلام الحضاري: ماليزيا نموذجاً

الأستاذ الدكتور/ عبد الشكور حاج حسين
مدير جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ورئيس المجلس الوطني للإفتاء الماليزي

الدكتور/ محمد شريف بشير الشريف
نائب مدير مجمع الفتاوى العالمية للإدارة والبحوث
والمحاضر بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ملخص البحث

يتناول هذا البحث معالم منهج الإسلام الحضاري؛ بالتركيز على الفكرة والمفهوم، وما يرتبط بهما من الدلالات في الأصول الإسلامية كالحضور والشهادة بجميع معانيها، والتي ينتج عنها نموذج حضارة إنسانية يستند على عقيدة التوحيد، وينطلق منها للقيام بمهمة الاستخلاف، وعمارة الأرض. ويحاول البحث أنْ يبين ما يهدف إليه التصور الإسلامي الحضاري من أجل نهضة الأمة على هدي تعاليم الدين الحنيف، وأنْ تتبوأ الأمة الإسلامية مكانتها، وتستأنف دورها في الريادة الحضارية، والإنسانية. ثُمَّ يحدد البحث مقومات منهج الإسلام الحضاري، بالإبانة عن خصائصه العامة، وسماته الأساسية. كما يقدم البحث شرحاً وافياً لمشروع الإسلام الحضاري، الذي تتبناه دولة ماليزيا كبرنامج عمل من أجل استئناف حياة راشدة، وصبغها بصبغة الإسلام في مجتمع متعدد الأعراق، والثقافات. ويمثل هذا المشروع برنامجاً شاملاً لتجديد الإسلام في ماليزيا، ومحركاً للأمّة نحو التقدم، والتطور، والشهود الحضاري؛ من خلال تلبية متطلبات الروح، والبدن، والعقل، ومعالجة قضايا الفرد، والجماعة، والدولة. كما يولي مشروع الإسلام الحضاري أهمية بالغة لمقصد عمارة الأرض، ويربطه بالمقاصد الشرعية الأخرى في نسق متكامل يرمي إلى الارتقاء بالحياة الإنسانية، وربطها بقيم السماء، ونقلها إلى مرامي الحضارة، والنماء. ويعتمد البحث منهجاً وصفياً، وتحليلياً في شرح مشروع الإسلام الحضاري في ماليزيا، وبيان المبادىء العشرة المحددة له، وتأصيل أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وفي الختام يخلص البحث إلى جملة توصيات عامة من شأنها تعزيز منهج الإسلام الحضاري، والحض على العمل به، ودعم برامج تنفيذه، وإسنادها بالنصح الأمين، والرأي السديد.

مقدمة

يَعتبرُ التصورُ الإسلامي عمارةَ الأرض أحد المقاصد الكلية من خلق الله سبحانه وتعالى لبني آدم؛ إلى جانب تحقيق العبودية الخالصة له ؛ والقيام بأمر خلافته في الأرض. وقد بيّن الإمام الراغب الأصفهاني في سفره القيم "الذريعة إلى مكارم الشريعة" أنَّ للإنسان ثلاثة أفعال تختص به وهي[١] : عمارة الأرض المذكورة في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ هود: ٦١، وذلك لتحصيل المعاش لنفسه ولغيره، وعبادته سبحانه المذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ الذاريات: ٥٦، أي الامتثال لله سبحانه في أوامره، ونواهيه، والطاعة المطلقة له، والمعرفة الصحيحة به سبحانه، وفي هذا تحرير للإنسان عن الخضوع لغير الله. ثم خلافته المذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ الأعراف:١٢٩. فهي مقاصد ثلاثة متكاملة ومتلازمة، والمؤمن الحق هو من يجمعها كلها في تكامل واتساق، وبقدر ما يحقق الإنسان هذه المقاصد الثلاثة يكون تقدمه حقاً، وبقدر إخفاقه يكون تخلفه[٢]. ومن خلال هذه المقاصد الثلاثة أيضاً تتحدد فلسفة الحضارة الإسلامية، فعلى قدر الالتزام بها يكون التحضر متصفاً بصفة الإسلامية، وعلى قدر الإخلال بها يخرج عن تلك الصفة، فينحرف عن وجهته التي يوجّه فيها[٣].

ولَمّا كانت خلافة الأرض مقصداً كلياً معتبراً في الشريعة الإسلامية؛ فإنَّها تشمل كل عمل نافع، وجهد مثمر[٤]؛ يؤدى إلى تنمية الإنسان روحياً ومادياً، ويدفع إلى تقوية المجتمع أخلاقياً وسلوكياً، وزيادة جودة إنتاج الدولة، وتحسينه كماً ونوعاً؛ فإنَّ منهج الإسلام الحضاري يولي أهمية بالغة لهذا المقصد، ويربطه بالمقاصد الشرعية

---

(١) انظر "الذريعة إلى مكارم الشريعة" للراغب الأصفهاني، تحقيق أبو اليزيد العجمي، دار الصحوة ، القاهرة.ص ١٨.

(٢) القرضاوي (٢٠٠١) الإسلام حضارة الغد. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت. ص ١٩٦.

(٣) عبد المجيد عمر النجار (١٩٩٩) فقه التحضر الإسلامي. الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي. بيروت. ص ٦-٧.

(٤) القرضاوي (٢٠٠١) الإسلام حضارة الغد.مصدر سابق. ص ١٩٤.

الأخرى في نسق متكامل يرمي إلى الارتقاء بالحياة الإنسانية، وربطها بقيم السماء، ونقلها إلى مرامي الحضارة، والازدهار، والنماء. وينطلق مشروع الإسلام الحضاري الذي تتبناه دولة ماليزيا من الإدراك الواضح؛ والتشخيص السليم لمشكلة العالم الإسلامي، وهي مشكلة لا تتمثل في فقر الإمكانات المادية والروحية، وإنما في الافتقار إلى النظام الأقدر على توظيف وإعمال واستثمار ما لديها من إمكانات[1]. و تعكس أهداف المشروع الاستجابة الطبيعية التي كان المسلمون دائماً يواجهون بها مشكلات التراجع، والموات الحضاري بحلول الإحياء، والنهوض الإسلامي[2]. لأنَّ جوهر رسالة الإسلام يقوم على تحقيق مقاصد الاستخلاف الإلهي للإنسان في حمل أمانة العمران ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠.

وإطلاق تسمية "الإسلام الحضاري" (Civilizational Islam)[3] على هذا المشروع، إنما جاءت تمييزاً له عن مناهج الدعوة، والعمل الإسلامي كالطرق الصوفية، والحركات الإسلامية السياسية، فضلاً عن جماعات العنف، والتكفير، وللدلالة على مقصوده الأسمى في أخذ الإسلام بأبعاده الحضارية الشاملة لكافة الجوانب الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتربوية، والفكرية. ومما يهدف إليه هذا المشروع من هذه الناحية؛ هو تقديم الإسلام بمنظوره الحضاري، وبالتالي يصبح المشروع برنامجاً شاملاً لتجديد الإسلام في ماليزيا، ومحركاً للأمة نحو التقدم، والتطور، والريادة الإنسانية؛ من خلال تلبية متطلبات الروح، والبدن، والعقل ، ومعالجة قضايا الفرد، والجماعة، والدولة. ويؤكد مشروع الإسلام الحضاري أهمية تنمية الإنسان بالاستناد إلى العقيدة الصحيحة، وتحسين وتطوير نوعية الحياة عبر المعرفة، والعناية بالجوانب الروحية، والمادية. وهذا المشروع يتسق ويتناغم مع مبادئ خطة الإستراتيجية العشرينية التي تهدف إلى أنْ تصير ماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠ دولة صناعية متقدمة؛ ومتطورة، وهذه التنمية المراد الوصول إليها ليست تنمية للقطاع الاقتصادي؛ وشؤون المعاش؛ وطلب الرزق فحسب، بل هي تنمية تشمل القضايا الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتربوية. ويولي مشروع

---

(١) محمد عمارة (١٩٩٨) هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟. دار الشروق، الطبعة الثانية: القاهرة. ص ٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٢.

(٣) طرح المشروع رئيس وزراء ماليزيا داتوء سري عبد الله احمد بدوي في عام ٢٠٠٤.

الإسلام الحضاري عناية خاصة لبناء الذات؛ فهو يركز على المعرفة والتعليم، والمعرفة العقلية والنقلية، كما يشجع على معرفة وتوظيف تقنية المعلومات، ولا يعني المشروع الإسلام التحرري؛ المنفلت من القيود الأخلاقية، أو المتأثر بالغرب في هذا الاتجاه[1].

يشتمل هذا البحث على مقدمة؛ وأربعة مباحث؛ حيث يبين المبحث الأول خصائص الحضارة الإسلامية ومظاهرها، ويشرح المبحث الثاني مفهوم وفكرة مشروع الإسلام الحضاري في ماليزيا، أما المبحث الثالث مبادىء مشروع الإسلام الحضاري، وأبعاده في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية. ويعرض المبحث الرابع التحديات التي تواجه المشروع على أرض الواقع. وفي الختام نخلصُ إلى توصيات عامة، ودروس مستفادة.

(١) كلمة داتوه عبد الله زين وزير الشؤون الإسلامية بدولة ماليزيا.

المبحث الأول

خصائص الحضارة الإسلامية

المطلب الأول: تعريف مفهوم الحضارة

هناك عدم اتفاق بين الباحثين في تعريف الحضارة، فمنهم مَنْ يقصد بها التمدن، ويشمل ذلك الإنتاج المادي والسلوك العام لمجموعة معينة مِن الناس في حقبة زمنية معينة[1]. ويشير الإنتاج المادي إلى ما يفرزه التمدن من إنشاءات في البنية التحتية؛ والفوقية، والثراء المادي للأفراد؛ والمجتمع، بينما يتمثل السلوك العام في العادات والتقاليد؛ والقيم الفكرية؛ والأخلاقية للمجتمع. ومنهم مَنْ لم يُميِّز بين الحضارة والثقافة؛ وجعلهما بمعنى واحد[2]. وهناك مَنْ يقصر الحضارة على التقدم العلمي، والتقني، والتطور الذى وصل إليه المجتمع من ناحية الاختراع، والتفكير، والتنظيم، والعمل على استغلال ما في الأرض مِنْ أجل مستوى أفضل للحياة[3].

ويَنْصَرِفُ مفهوم الحضارة في الأصول الإسلامية إلى دلالات الحضور والشهادة بجميع معانيها التي ينتج عنها نموذج إنساني يستند على التوحيد والربوبية، وينطلق منهما كأبعاد إيمانية تتعلق بوحدانية خالق هذا الكون. ومن ثَمَّ فإنَّ دور الإنسان ورسالته هي تحقيق الخلافة عن خالق الكون في تعمير أرضه؛ وتحسينها؛ وتزجية معاش الناس فيها ، وتحقيق تمام التمكين عليها، والانتفاع بخيراتها، وحسن التعامل مع المُسخَّرات في الكون، وبناء علاقة سلام معها. وكذلك إقامة علاقة مع بني الإنسان في كل مكان على ظهر الأرض أساسها الأخوة، والألفة، وحب الخير،

---

(١) (الترجمة الحرفية للمصطلح اللاتيني civilization)، و كلمة الحضارة في اللغة العربية تعني الإقامة في الحضر، وتدل على الاستقرار والحضور المستمر. راجع لسان العرب لابن منظور، وفقه التحضر الإسلامي لعبد المجيد النجار ص ٢٠.

(٢) نادية شريف العمري (٢٠٠١) أضواء على الثقافة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت. ص ١٦.

(٣) لمزيد انظر مصطفى حلمي (١٩٩٩) أضواء على ثقافة المسلم المعاصر. دار الدعوة، القاهرة، ص ٣٦-٣٧ ، وراجع أيضاً علي عزت بيغوفيتش (١٩٩٤) الإسلام بين الشرق والغرب. ترجمة محمد يوسف عدس. مؤسسة بافاريا؛ ومجلة النور الكويتية. ص ٥٦-٥٩/ ١٣٣.

والدعوة إلى سعادة الدنيا والآخرة[1]. وعليه فإنَّ دلالة مفهوم الحضارة في الإسلام يَنْصَرِفُ إلى الحضور والشهادة، وعمارة الأرض بمقتضى المنهج الرباني، بينما الحضارة بمعناها العام هي مطلق الحضور لأية تجربة بشرية تتضمن نموذجاً للحياة بكل أبعادها ونواحيها، وبذلك لا ينطبق مفهوم حضارة على أي قيمة حسنة؛ فقد تكون الحضارة حسنة؛ أو سيئة؛ أو غير مناسبة طالما أنها تضمنت موقفاً من العلاقة مع الخالق؛ وعالم الغيب؛ ونمط مادي يشمل الاختراعات، والعمران، والفنون[2].

المطلب الثاني: خصائص الحضارة الإسلامية

قامت الحضارة الإسلامية على أسس متينة، ومنهج له خصائص بارزة تميَّزت به عن غيرها من الحضارات، وهذا ما أكسبها طابعاً مُميزاً لها بين الحضارات الإنسانية الماضية، والمعاصرة على السواء، ونلخِّص أهم تلك الخصائص في الآتي[3] :

١- الربانية: ويقصد بها العقيدة الإسلامية، التي تنطلق من الإيمان بالله الواحد الأحد؛ الفرد الصمد، خالق الإنسان والأكوان، ومدّبر الأمور والأحوال، والتوجه إليه سبحانه بالعبادة والطاعة، و نفي كل تحريفٍ وتزييفٍ لتلك الحقيقة الأزلية، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ① اللَّهُ الصَّمَدُ ② لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ③ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤].وهي بذلك حضارة توحيدية ، اهتدى البشر بمبادئها، واصطبغوا بصبغتها، وكانت تعاليم الدين الحنيف هي مرجعيتها، ومن أقوى الدوافع إلى قيامها وإبداعها، وازدهارها .

٢- الإنسَانية: وتعني أنها حضارة مُتوَجَّهٌ بها إلى الإنسان؛ وغايتها سعادته في الدارين؛ دونما التفات إلى عرقه ولونه وجنسه؛ وهي بهذا الاعتبار حضارة إنسانية؛ كما أنها كونية في آفاقها وامتداداتها، ولا ترتبط بإقليم جغرافي، ولا بجنس بشري،

---

(١) طه جابر العلواني (١٩٩٧) إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ص ١١٦/ ١١٨، وراجع نعمان عبد الرزاق السامرائي (١٤٢١هـ) سلسلة كتاب الأمة، العدد ٨٠، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر. ص ٦٦-٦٧.

(٢) طه جابر العلواني (١٩٩٧) إصلاح الفكر الإسلامي، مصدر سابق ص ١١٧.

(٣) بتصرف من عبد العزيز بن عثمان التويجري (٢٠٠٢) خصائص الحضارة الإسلامية وآفاق المستقبل. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم. ص ٦-٧.

ولا بمرحلة تاريخية، ولكنها تضم جميع الشعوب والأمم، وتصل آثارها إلى مختلف البقاع والأصقاع، فهي حضارة يستظل بظلالها البشرُ جميعاً، ويجني ثمارها كلُّ مَنْ يصل إليه عطاؤها. فالحضارة الإسلامية قامت على أساس الاعتقاد بأنَّ جميع الناس أصلهم واحد، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ الحجرات: ١٣، ولقوله ﷺ: «إنَّ ربكم واحد، وإنَّ أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب»[١]. وأنَّ الله تعالى خصَّ الإنسان بالتكريم، وسخَّر له ما في الأرض جميعاً ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا﴾ الإسراء: ٧٠، وبالتالي فإنَّ جميع الأنشطة البشرية لابد وأنْ تؤدي إلى سعادته ورفاهيته، وأنَّ كلَّ عمل يُقصد به تحقيقُ هذه الغاية، هو عبادةٌ وعملٌ صالح يقبله الخالق جل شأنه.

٣- **التفاعل الإيجابي:** فهي حضارةٌ معطاءةٌ؛ أخَذتْ واقْتَبَستْ من الحضارات والثقافات الإنسانية التي عرفها العالم، كما أنَّها أعطت في المقابل عطاءً زاخراً بالعلم والمعرفة، والفن الإنساني الراقي، وبقيم الخير والعدل والمساواة، والفضيلة والجمال، وكان عطاؤها نفعاً لبني آدم. هذا وتميز الحضارة الإسلامية بين ما هو مشترك إنساني فتتفاعل معه؛ وبين ما هو خصوصية حضارية[٢].

٤- **التوازن:** وَمِنْ خصائصها أنَّها حضارةٌ متوازنةٌ؛ وَازَنَت بين الجانب الروحي، وبين الجانب المادي، في اعتدالٍ وتوازن، وهي ميزةٌ من مزايا الحضارة الإسلامية وحدها في كل العصور، فلا تفريط ولاَ إفراط، ولا غلوّ بغير وجه حق، ولا اندفاع في تهوّر، وإنما هو الاعتدال؛ الذي هو من صميم تعاليم الدين الحنيف.

٥- **الاستمرارية** : فهي حضارةٌ باقيةٌ بقاء الحياة على وجه الأرض، تستمد بقاءها من الإسلام؛ رسالة ربِّنا الخاتمة إلى الناس جميعاً، وقد تكفَّل اللهُ تعالى بحفظها من التحريف والتبديل. وهي بذلك حضارةٌ متفرِّدةٌ، لم تأت لتزول، ولم تقم لتبيد، لأنها ليست حضارة قومية، وما هي بعنصرية، ولا هي ضد الفطرة الإنسانية، والإسلام لا يتمثّل في المسلمين في كل الأحوال، لأن المسلمين قد يضعفون، ويقلّ نفوذهم، ويتراجع تأثيرهم، ولكن الإسلام لا يضعف، ولا ينطفئ نوره، ولا تخبو

---

(١) رواه أحمد في المسند، وقال المحققون: إسناده صحيح.

(٢) محمد عمارة (١٩٩٧) الغزو الفكري وهم أم حقيقة. دار الشروق، الطبعة الثانية. بيروت. ص ٥٤.

جذوته، وما تزال أفئدة النـاس تهـوي إليـه، وتتفيـأ قلـوبهم ظلالـه. وهـي بـذلك حضارة دائمة الإشعاع، تتعاقب أطوارها، وتَتَجَدَّدُ دوراتها. ولـيس عبثـاً أن تكـون الحضارة الإسلامية هي الحضارة الوحيدة من بـين سـائر الحضـارات الـتي شـهدها التاريخ البشري، القديرة على تكرار دورات انبعاثها، واسـتئناف حركـة نهوضـها، وذلك لأنها تملك في أية لحظة، شبكة شروطها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ[1].

٦- **الشمولية:** الإسلامُ دينٌ شاملٌ، وقد بدت هذه الشـمولية واضـحة جليَّـة في عطاء الإسلام الحضاري، فهو يشمل كل جوانـب الحيـاة الاقتصـادية، والسياسـية، والاجتماعية، والفكرية. كما أنَّ الإسلام يلـبي في توسـطٍ واعتـدالٍ كـل متطلبـات الإنسان الروحية، والعقلية، والبدنية، فالحضـارة الإسـلامية تشـمل الأرض؛ ومـن عليها إلى يوم القيامة، لأنها حضارة القرآن الذي تعهَّد الله بحفظـه إلى يـوم القيامـة، وليست جامدة متحجرة، وترعى كل فكرة صالحة؛ أو وسيلة صحيحة تساعد علـى النهوض بالبشر، وتيسر لهم أمور حياتهم، ما دامت تلك الوسيلة لا تخالف قواعـد الإسلام؛ وأسسه التي قام عليها، فهي حضارة ذات أسس ثابتة، مـع مرونـة توافـق طبيعة كل عصر، من حيث تنفيذ هذه الأسس بما يحقق النفع العام للناس.

وهذه الخصائص الست تكتسب طابع الديمومة والاستمرار، مـن مبـادئ الـدين الحنيف، وتعاليمه السامية، لأنَّها نابعةٌ منها، ولصيقةٌ بهـا، فهـي جـوهرةٌ نفيسـةٌ لا تتبدَّل ولا تتغيَّر، وإنْ تبدَّلت الأحوال، وتجاذبت المجتمعات الإسلامية نوازعُ القـوة والضـعف، وتقاذفتهـا دورات السـطوع والأفـول، واعترتهـا أسـباب التماسـك والانهيار .

المطلب الثالث: مظاهر ومقومات الحضارة الإسلامية

لم تغفل الحضارة الإسلامية الجانبين الروحي والمادي في حياة الإنسان، لذلك نجد أنَّ الحضارة الإسلامية برزت في مجالات متعـددة، بحيـث ترتقـى بالإنسـان في كـل مستويات حياته، ومظـاهر هـذه الحضـارة تتجلـى في الجوانـب التاليـة: السياسـية، الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية، والعلاقات الدولية، والنظام التشـريعي، والنظـام القضائي، والعسـكري، والفنـون المعماريـة. تشـكل هـذه الجوانـب مجتمعـة البعـد

---

(١) عماد الدين خليل (٢٠٠١) مدخل إلى التاريخ والحضارة الإسلامية. مطبعة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ص ٢٨٤.

الحضاري للإسلام، وبها تتحد منهجية استعادة دوره في الحياة العامة، واستئناف دورة حضارية جديدة ينتفع بها الإنسان، ومن أجل ذلك فإنَّ المشروع الحضاري يحرص على مراعاة جملة أمور؛ هي مقومات منهج الإسلام الحضاري؛ نوجزها فيما يلي:

١- **العلم:** وهو الأساس الذي تقوم عليه الحضارات، والإسلام جعل له مكانة سامية، وفريضة غالية فطلبه فريضة، والتفرغ له عبادة، والبحث عنه جهاد، وتعليمه قربة، وهو مفتاح الإيمان، ودليل العمل، ونور الطريق وسبيل الجنة[1]. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ فاطر: ٢٨. وحثّت الحضارة الإسلامية على المعرفة، وشجَّع القرآن الكريم والسنة النبوية طلب العلم، وفرَّق الإسلام بين أمَّة تقدمت بالعلم، وأمَّة لم تأخذ نصيبها مِن العلم، فقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ الزمر: ٩. وبيَّن القرآن فضل العلماء على غيرهم، فقال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ المجادلة: ١١. وقال رسول الله ﷺ مبيِّناً فضل طلب العلم: «من سلك طريقًا يلتمس فيه علماً؛ سهَّل الله له طريقاً إلى الجنة»[2]. وقال ﷺ : «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[3].

٢- **عمارة الأرض بمقتضى المنهج الرباني:** وتعني تنميتها بالأعمال النافعة، تعميرها بالأنشطة الطيبة من زراعة، وتجارة، وصناعة. وقد اعتبر علماءُ الإسلام عمارة الأرض أحد المقاصد الأساسية من خلق الله للإنسان كالعبادة، والخلافة. إنَّ عمارة الأرض بمقتضى المنهج الرباني، تحقيقاً لمعنى من معاني الخلافة في الأرض، هي ما يُميِّز الأمة المُؤمِنة عن سائر الأمم، وإنْ اشتركت معها في العمارة من حيث هي جهد إنساني مبذول، وممارسة لكل ألوان النشاط البشري، ولكن الحضارة الإسلامية في سعيها كله تأخذ بالحلال، وتمتنع عن الحرام، وتلتزم بالقيم الأخلاقية، وبما يقتضيه الإيمان بالله، واليوم الآخر من تشكيل للسلوك[4]، وفي ذلك يقول

---

(١) يوسف القرضاوي (١٩٩٧) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي. مكتبة وهبة، القاهرة. ص ٨٥.

(٢) رواه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

(٣) رواه البخاري وأبوداود والترمذي وابن ماجه.

(٤) محمد قطب (١٩٩٧) واقعنا المعاصر. الطبعة الأولى. دار الشروق.ص ١٠٠/ ١٠٣.

المولى عزّ وجل: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ القصص: ٧٧.

٣- **المحافظة على المال:** يعتبر المال في التصور الإسلامي نعمة يجب توظيفها، والقيام بشكرها، وقد سمّاه القرآن خيراً في آيات كثيرة كقوله تعالى عن الإنسان: ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ العاديات: ٨. فالمسلم مطالب بأنْ يسعى في طلب الرزق الحلال، و أنْ يُنمّيه بعد كسبه، وينفقه في محله. والقرآن يعتبر المال قواماً لحياة الناس؛ فهو ثروة المجتمع، ولذلك حجر على السفيه التصرف في ماله[1]، واعتبر ذلك صيانة لمال المجتمع، وحفظاً له من التبديد والإهدار، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾ النساء: ٥.

٤-**الصحة:** يهتم الإسلام بالصحة، ويشمل ذلك رعاية صحة البدن؛ والنفس؛ والبيئة؛ كما يضم حسن التعامل مع الأحياء؛ والمسخَّرات التي جعلها الله في خِدْمة الإنسان.فتكاليف الدين وأعباء الدنيا، لا يقوم بها المرضى والضعفاء؛ وإنّما الأصحاء الأقوياء[2]، وفي هذا السياق امتدح النبي ﷺ المؤمن القوي فقال: «المؤمن القوي خير؛ وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير»[3] .

٥- **الاستمتاع بالطيبات والزينة:** يعتبر القرآن الكريم طيبات الرزق من مظاهر ربوبية الله تعالى، ودلائل قدرته، ورحمته بالخلق، ويدخل في الطيبات التي أحلها الله لعباده ما يلي: طيبات المأكل، وطيبات الملبس والزينة، وطيبات المسكن والمركب، وطيبات الاستمتاع المشروع، وطيبات اللهو والترفيه. والإسلام دين واقعي، يعترف بطبيعة الإنسان، فلا يبالغ في البعد عن طيبات الحياة، كما لا يسرف في التهافت عليها، فهو دين الحياة، جاء ليحل الطيبات؛ ويحرم الخبائث، وينكر أشد

---

(١) يوسف القرضاوي (١٩٩٧) الصحوة الإسلامية، ص. ٧٨.

(٢) يوسف القرضاوي(١٩٩٧) الصحوة الإسلامية. مرجع سابق ص ٨٨.

(٣) رواه مسلم.

الإنكار على الذين حرموا على الناس طيبات ما أحل اللهُ لهم[1]. يقول الله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف: ٣٢.

(١) يوسف القرضاوي (١٩٩٧) الصحوة الإسلامية. مرجع سابق، ص ٨٩-٩١.

المبحث الثاني
مشروع الإسلام الحضاري

المطلب الأول: أهداف المشروع

يُركّز مبدأ الإسلام الحضاري على النهضة التي ترمي إلى تشييد صرح الحضارة من خلال تحسين الحياة، والنهوض بالإنسان روحياً، ومادياً عن طريق التمكن، والإلمام بشتى أنواع المعارف والعلوم. و مشروع الإسلام الحضاري يمثل في حقيقته وسيلة عملية من أجل إعادة الأمة الإسلامية إلى الأسس والمبادئ التي يدعو إليها القرآن الكريم والسنة الشريفة؛ المصدران الأساسيان للحضارة الإسلامية .إنَّ تعاليم الإسلام من شأنها المحافظة على حياة الإنسان ورعاية حقوق كل المخلوقات، وقد ألقى الله سبحانه وتعالى على عاتق الإنسان مسئولية الخلافة في الأرض. والتطبيق الفعلي لتعاليم الإسلام يضمن سعادة البشر في الدّارين على اختلاف ألوانهم، وألسنتهم، وأديانهم، وثقافاتهم، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ الأنبياء: ١٠٧.

ويطمح برنامج الاسلام الحضاري أنْ تصبح ماليزيا دولة إسلامية مثالية ومتقدمة. وتزدهر فيها العلوم والمعارف النافعة للبشرية، ويوجه مجتمعها القيم الدينية السامية. ويتحلى شعبها بالأخلاق الكريمة، والمهارة الفنية اللازمة لمواجهة تحديات التقدّم المادي بما يحقق للشعوب الأمن والسلام والطمأنينة. ويركّز الاسلام الحضاري في الجانب التنموي على ترقية مستويات جودة الحياة من خلال التمكن من العلوم، والتكنولوجيا، وتوجيهها لخدمة الإنسانية. وينطلق الإسلام الحضاري من العناية بالإنسان وحفظ حياته، ومن مسؤولية الخلافة في الأرض. وتطبيق تعاليم الإسلام في هذا الاتجاه يحقق الرحمة، والرفاهية لجميع الناس بمختلف أعراقهم، ومعتقداتهم، وثقافاتهم. ويتضح من أهداف مشروع الإسلام الحضاري أنّه محاولة مرسومة الخطوات، محددة الوسائل لتشجيع الأمة الاسلامية على إحداث التغيير الشامل، والعالمي، وليس التغيير الجزئي، والمحلي في حياة الفرد، والجماعة، والدولة بما يتوافق ومقصد العبودية لله تعالى، ويراعي المقاصد الشرعية المتمثلة في حفظ الدين، والعقل، والنفس، والمال، والنسب.

المطلب الثاني: فكرة ومفهوم الإسلام الحضاري

قامت حكومة ماليزيا بوضع عدة خطط تنموية مستهدية بتعاليم الإسلام، ومراعية في ذلك المحافظة على تحقيق التوازن الروحي، والاقتصادي، والتربوي، والاجتماعي، والقانوني في أبعادها الحضارية. وهي على إدراك تام بأنَّ الإسلام ليس مجرد شعائر دينية فحسب، وإنَّما هو دينٌ عمليٌّ؛ أُنزلَ لينظِّم حياة الأفراد، والمجتمع، والدولة بطريقةٍ واقعيةٍ. وعلى ضوء ذلك قامت الحكومة الماليزية بتبني منهج الإسلام الحضاري من أجل نشر؛ وبث الوعي وسط شعبها بالمقاصد الحقيقية للإسلام، أملاً أنْ يقودهم ذلك إلى نهضةٍ حضاريةٍ، ورفعةٍ إنسانيةٍ تعم الوطن، والأمة، والعالم من حولهم .

إنَّ منهج الإسلام الحضاري لا يُعدُّ مذهباً حديثاً، وإنَّما هو وسيلة تتخذ من أجل إعادة الأمة الإسلامية إلى تعاليم وأحكام القرآن، والسنة المطهرة بصفتهما عماد الحضارة ، وهو بدوره يكون العامل المحرِّك للفكر الإنساني؛ لتغيير المفاهيم الخاطئة حول مضمون رسالة الإسلام، والكشف عن حقيقتها الأصيلة؛ ومكارمها النفيسة، ومن ثمَّ تكوين مفهوم واضح عن الدين الحنيف؛ كما بيَّنه صاحب الرسالة صلوات الله وسلامه عليه؛ وبذلك فإنَّ هذا المنهج لا يُحدثُ تغييراً بالزيادة، أو النقصان في مبادئ العقيدة، وأحكام الشريعة، ونظام الأخلاق والقيم في الإسلام، وإنَّما يُركِّز على شمولية هذا الدين الحنيف، وواقعية أحكامه، وكمال نظمه، والقدرة على ترجمته، وتطبيقه في كافة مجالات الحياة، وإظهار عظمته، ومكارم شريعته على الإنسانية. كما أنَّ هذا المنهج يثبت أنَّ الإسلام قادر على أنْ يمنح المسلمين القوة الدافعة لبناء حضارة إنسانية، وتحقيق الفلاح في الدّارين .

ويُركِّز مشروع الإسلام الحضاري على التنمية، وتشييد صروح التمدن؛ والعمران الإنساني؛ وفق المنظور الإسلامي الشامل، ويكون ذلك بتكثيف الجهود من أجل رفع مستوى الحياة من خلال الإلمام بالمعارف الضرورية، والتمكُّن من العلوم الحيوية، وتحقيق التنمية الروحية والمادية. ويحاول المشروع أنْ يكون تراث الحضارة الإسلامية الجيدة دافعاً، وحافزاً لرُقي الأمّة، وريادتها في شتى نواحي الحياة.

لقد ثمَّ وضع أسس عامة لمشروع الإسلام الحضاري تساعد على إصلاح حياة المسلمين على نحو شامل، ومنتظم دون التأثُّر بالنزعات الجهوية، والاتجاهات القبلية أو الحزبية، كما يتطلب مشروع الإسلام الحضاري تغيير نظرة المسلمين للعالم من حولهم. وبناءً على ذلك يتمَّ التركيز على مفاهيم معينة كالتي تتعلق بالحياة، والعمل بوصفهما عبادة، ومفهوم خلافة الإنسان، وإعمار الأرض، ومسئولية تحقيق التقدم، والنجاح الحضاري في كل ميادين الحياة، ولا سيما ما يحقق مقاصد الشريعة، ويحفظ المصالح الضرورية المتعلقة بحفظ الدين، والعقل، والنفس، والمال، والنسب، والعرض، وصون الحريات العامة، وحماية الحقوق الأساسية.

إنَّ تطبيق الإسلام الحضاري سيكون دليلاً يثبت قدرة دولة ماليزيا على أنْ تكون نموذجاً للدولة الإسلامية الصالحة، والتي تسلك مسلك الوسطية، كما يدعو إليه الإسلام، وهذا يتمشى مع السياسة الحالية للدولة، وخطتها التنموية، ورؤيتها المستقبلية "إستراتيجية عام ٢٠٢٠م"، وعلى هذا فإنَّ منهج الإسلام الحضاري يؤكد أهمية قيم ومفاهيم التنمية الشاملة والمتوازنة، والتي لا تتعارض مع مصالح المجتمع الماليزي متعدد الأعراق والأديان .

المطلب الثالث: حقيقة مشروع الاسلام الحضاري

يُراد باصطلاح "الإسلام الحضاري" الإشارة إلى التصور الإسلامي الذي يُركّزُ على جوانب التمدن والعمران، وبناء الحضارة. ومشروع الإسلام الحضاري هو عبارة عن "وسيلة من وسائل تطوير الإنسان والمجتمع والدولة بصورةٍ متميزةٍ؛ وشموليةٍ قائمة على أسس الحضارة الإسلامية، وبالتالي هي طريقةٌ عمليةٌ من أجل تنمية الإنسان، والمجتمع، والدولة في ماليزيا، وبذلك فإنَّ فكرة الإسلام الحضاري تشمل الأمور الآتية:

١- عرض الأبعاد الحضارية للإسلام في صورتها الشاملة، بخلاف التصورات والبرامج المجزئة للإسلام مثل: الإسلام السياسي، والإسلام الصوفي(١) ؛ وغيرهما من الإطروحات التي تجعل الدين الإسلامي تفاريق، وقد نعى القرآن الكريم على

(١) لا يقصد الباحثان نفي الجوانب السياسية، والتربوية في الإسلام وعنايته الفائقة بها، ولكنهما يرفضان اختزال شمولية الإسلام فيها.

بني اسرائيل تجزئتهم للدين، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ البقرة: ٨٥.

٢- التركيز على ترقية مستوى الحياة وجودتها الروحية والمادية، ورفع الدولة إلى مصاف التحضر الإسلامي في مواجهة تحدّيات العصر، وما أنتجه من تقنية متطورة، وإعلام مؤثر؛ تمَّ توظيفه لخدمة العولمة بمنظورها الغربي؛ وأبعادها الاستعمارية؛ وتياراتها المتطرفة.

٣- أهمية الجانب الروحي، ودور الشعائر الدينية في بناء الحضارة الصالحة، وبلوغ التمدّن الرفيع، حيث أنَّ الاستقرار الروحي، والنظرة المتزنة للحياة، والقيم الأخلاقية العالية تعد ركيزة الحضارة الخالدة. كما أن التوازن والاعتدال يحفظ الحضارة من التطرف والغلو، حيث تتوازن مصادر المعرفة، وتتكامل المعرفتان النقلية، والعقلية، والذهنية والتطبيقية . فأي حضارة بشرية تهمل القيم الأخلاقية الفاضلة، وتتمرد على التعاليم الدينية محكوم عليها بالأفول والدمار، قال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ الإسراء: ١٦.

المبحث الثالث

مبادئ ومظاهر منهج الإسلام الحضاري

المطلب الأول: مبادىء الإسلام الحضاري

كما أشرنا سابقاً فإنَّ مشروع الإسلام الحضاري هو: «جهد من أجل عودة الأمة إلى منابعها الأصيلة، وإعطاء الأولوية للقيم الأخلاقية، والمعاني الإسلامية الفاضلة؛ لكي توجه الحياة، وترشدها»[1]، وتتحدد مبادؤه كما بينها رئيس وزراء ماليزيا في النقاط العشر التالية[2]:

١- **الإيمان بالله وتحقيق التقوى:** إنَّ الإيمان بالخالق هو العامل الأساسي في الاستخلاف، وعمارة الحياة، بينما تقوى الله تفضي إلى جليل الأعمال، وأحسن الأخلاق، وأعدل العلاقات بين الناس. وبالتالي لا يقتصر دور هذا المبدأ الإيماني على تزكية الروح، وتنقية المعتقد، وتصحيح العبادة، وإنما يتعداه إلى العناية بالسلوك، وأعمال الجوارح.

إنَّ التقوى والإيمان بالله هما الركيزتان لمفهوم الإسلام الحضاري، بينما يُعد القرآن الكريم، والسنة الشريفة؛ مصدرين أساسيين له. وهذا التوافق بين العقيدة، والشريعة، والأخلاق، والقيم السامية هو المنطلق الذي تقوم عليه عملية بناء الأفراد، وإدارة الدولة، وتنفيذ خططها. كل ذلك من أجل تحقيق الرفعة للأمة، والتفوق والتميز للوطن، ومن جانب آخر، فإنَّ أساس اعتناق الدين لغير المسلمين من أبناء المجتمع من منظور الإسلام الحضاري يكون قائماً على مبدأين، أولهما: أنه لا إكراه في الدين، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ الكافرون: ٦. وثانيهما: حرية ممارسة الشعائر الدينية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾ البقرة: ٢٥٦.

---

(١) كلمة رئيس الوزراء في التعريف بالمشروع في ٢٠٠٤.

(٢) اعتمدنا في هذا الجزء على الترجمة العربية التي أعدها الباحث، ونشرتها شبكة إسلام اون لاين.

٢- **الحكومة العادلة والأمينة:** وهي الحكومة التي تأتي عن طريق الشورى، والاختيار الحر، دون قهر، أو إكراه، وتعمل على بسط العدل، ونصرة المظلومين، وردع الظالمين، وترد الحقوق إلى أهلها، وترعى مصالح الأفراد على اختلاف أعراقهم، ومعتقداتهم، كما تقوم على قضاء حوائجهم بأمانة، وتجرد، وإخلاص. وهي الحكومة الملتزمة بالصدق، والطهارة، والحريصة على محاربة الرشوة، وتعمل جاهدة بكل الوسائل من أجل نظافة الحكم، وضمان نزاهته.

وعدالة الحكومة وأمانتها تتمُّ بإعطاء كل ذي حق حقه بقدر ما يستحقه. ويتبين هذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ النحل: ٩٠. وتطبيق العدالة في الإسلام لا يأخذ بعين الاعتبار الأنساب، والألوان، والمعتقدات، والمراكز الاجتماعية، والمادية. وقد دلت على ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية حيث قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ المائدة: ٨. وقال الرسول ﷺ: «وأيم الله لو أنَّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»[١]. ويُقصد بالأمانة أيضاً أداء الواجبات على أكمل وجه. وقد أكد القرآن الكريم والسنة النبوية أهمية ذلك. وقال الله جل وعلا في محكم التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ النساء: ٥٨. وقال النبي ﷺ: «لا إيمانَ لِمَنْ لا أمانةَ له»[٢].

ويحرص مشروع الإسلام الحضاري حرصاً تاماً على أنْ تنهج قيادة الدولة نهج العدل، والأمانة في القيام بواجباتها نحو الشعب على اختلاف فئاته؛ وأعراقه. كما أنَّ لإدارة الحكيمة العادلة، والقيادة الأمينة هي التي تحرص على الاعتدال في نفقاتها المالية، وتجدُّ في بناء دولة قوية، ومتقدمة، تتنزل عليها بركات السماء والأرض، تصديقاً لوعده الحق: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ

---

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه أحمد.

﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الأعراف: ٩٦، وقوله تعالى: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾ الجن: ١٦.

٣- **حرية واستقلال الشعب:** إنَّ الحريةَ هي القيمة الكبرى في الحياة الإنسانية، وهي الحافز للعمل والإبداع، وبها يكون الإنسان مستقلاً، وسيداً في قراراته؛ وقد خلع عن رقبته طوق العبودية، والتبعية، وكسر قيد الإذلال، والاستغلال. إنَّ حرية الناس من أهم المبادئ التي يرتكز عليها الإسلام الحضاري، كيف لا؛ وهدفه هو تكوين مجتمع يتمتع بعزة النفس، واستقلالية التفكير. ومن أبرز نتائج هذه الحرية الإبداع، والتفكير، والابتكار. فالنفس الحرة الأبية هي وحدها القادرة على إيجاد الأفكار البناءة، والمبتكرة التي تساهم في رُقي الفرد، والأسرة، وتحضّر المجتمع، والوطن. وهذا يتفق مع التكريم الذي منحه الله تعالى للإنسان؛ قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ الإسراء: ٧٠. وينبغي أنْ يتحرر المجتمع في تفكيره من آثار الاستعمار القديم، وأنْ يكون أكثر انفتاحاً وقبولاً لتطور الآخرين، وتقدمهم وازدهارهم، وأنْ يتجنب الجمود في التفكير، ويرفض الممارسات السلبية التي تجعل النفس مرهونة بالإرث الاستعماري. وحرية الفكر لا تعني أنْ يكون المجتمع غير خاضع للنظام، أو متمرداً على حكم القانون، وإنما ينبغي أنْ يستغل المجتمع هذه الحرية من أجل إيجاد مجتمع راسخ الأركان، ودولة قوية البنيان. وفي هذا الاتجاه يجب استغلال المواهب وتوظيف القدرات الفردية من أجل أنْ تتعمق في النفس جذور الإسلام الحضاري كأساس للهوية، وتتوطد العلاقات الأسرية، ويتحقق التكافل الاجتماعي، وتقوى الدولة، كل ذلك بدافع الوطنية والولاء للوطن. والشعب الحر يكون قادراً على حسن الاختيار، وخوض المنافسات الشريفة، كما يكون في الوقت نفسه منفتحاً، رحب الصدر لقبول الحق والصواب بعيداً عن التعصب والتقليد الأعمي للأعراف والثقافة المحلية المتعارضة مع تعاليم الدين، والاستفادة من العالم فيما من شأنه المساهمة في بناء حضارة إسلامية نرجوها، ونتطلع إلى تحقيقها، وفق معاييرنا الدينية الأصيلة. إنّ حرية النفس، والفكر ، واستقلال القرار ليست مجرد شعارات دعائية، أو عبارات سطحية المعنى، بل إنها مطالب سامية تستلزم التضحية الكاملة، والكفاح المتواصل لتحقيقها، والعمل بها لنهضة البلاد، وتسنمها موقع الريادة الإنسانية، وأستاذية العالم.

٤- **التمكن من العلوم والمعارف**: فالعلم هو المرتكز الأساسي لنهضة الأمة، والوسيلة التي يستعان بها على عمارة الأرض، وتسخير ما فيها، وترقية الحياة، والانتفاع بالطيبات من الرزق. إنَّ التمكن والإلمام التام والمتكامل بالعلوم يفتح للمسلمين آفاقاً رحبة للريادة والتفوق في مختلف فروع المعارف الحديثة. ولا شك أنَّ هذا المبدأ يُعدُّ عاملاً مهماً، وأساسياً لتكوين الشخصية الوطنية المتوازنة، والمتآلفة. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المبدأ في قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ المجادلة: ١١.

ويشجِّع الإسلام طلب العلم والمعرفة، واستكشاف الطبيعة، وابتكارالتكنولوجيا، والتعمق في دراسة الكون. وإدراكاً لأوضاع الأمة الإسلامية المتردية في مجالات كثيرة، وأنها ما تزال متخلفة عن ركب التكنولوجيا والعلوم. فإنَّ المشروع يبذل الجهود الحثيثة في مجال البحث العلمي والتعليم، ويجعلهما هدفاً علمياً، وبالتالي تسير عملية بناء النهضة الفكرية، والروحية، والجسدية للأمة على أسس واضحة، ودعائم قوية، تتميز بالتوازن، والتكامل، والشمولية، والتنظيم، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ آل عمران: ١٩٠.

وفي خضم التحديات المعاصرة، ودعايات العولمة؛ فإنَّ المشروع يهتم بمجالات العلوم الحيوية والإستراتيجية، ويدعم الجهود المتواصلة في سبيل التطور العلمي، والتكنولوجي النافع للإنسانية، والخادم لدورها، ومقاصد خلقها. كما يهتم بالسياسات التربوية التي تؤدي إلى إنتاج موارد بشرية لا تمتاز فقط بسعة الثقافة، ومتانة المعارف، وقوة العلوم، وإجادة المهارات، بل تتمتع بسمو الأخلاق، وعلو المبادئ، مما يساعد بشكلٍ فعالٍ في نهضة الدولة والشعب، ورفعة الأمة والعالم.

إنَّ التفوق العلمي يمكن الوصول إليه من خلال خطة عمل تربوية تتضمن الاهتمام باللغة العربية، وفروض الإسلام العينية، إلى جانب دراسة علوم الفروض الكفاية، وتشجِّع الدولة نظام التعليم المزدوج؛ والمتكامل، وهو التعليم الذي يجمع بين علوم الوحي؛ وعلوم العصر؛ والمعارف الإنسانية. وستتمكن الدولة بذلك من إيجاد الأجيال المؤهلة لرفع شأن البلاد خاصة، والأمة الإسلامية عامة.
٥- **التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة**: ويقصد بها التنمية بكامل أبعادها

الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والروحية، والمادية، والثقافية، والحضارية، وتجعل صلاح الإنسان غايةً، وهدفاً لها. إنَّ الإسلام يُولي اهتماماً خاصاً بالاقتصاد، ولاسيما في إطار نهضة الدولة، فمعالم النهضة الاقتصادية المتوازنة، والشاملة كما يحددها المشروع تجمع بين تطبيق الممارسات الاقتصادية القائمة على أسس أخلاقية من جهة، وبين القدرة على تنفيذ البرامج الاقتصادية بشكل فعال، وفق التطورات والمتغيرات التي تحدث في محيط الاقتصاد المحلي، والعالمي من جهة أخرى. وهذا ما يدعو إليه الإسلام في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ الجمعة: ١٠.

ومن أجل تحقيق ذلك يدعو المشروع إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأنْ يقوم كل قطاع بأداء دوره بشكلٍ فعَّالٍ ومتكاملٍ. وقد أُكِّدت العناية بهذا الجانب في خطة مشروع الإسلام الحضاري، من خلال تمجيد دور المبادرة الفردية، وتوسيع نطاقها في الحياة الاقتصادية. وعلى هذا فإنَّ كل فرد من أفراد المجتمع ملزم باغتنام الفرص المتاحة لتحقيق أعظم قدر من الإنجازات الاقتصادية، وأنْ تكون في مشاركته ما يضيف قيمة حقيقية للمجتمع.

وستواصل الدولة بكل ما في وسعها بذل الجهود من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ إستراتيجيات اقتصادية معينة، منها: محو مشكلة الفقر، والاستغلال التام للقوى العاملة، واستقرار الأسعار، والنمو الاقتصادي المستديم، وهذه الإستراتيجيات الاقتصادية تتوافق تماماً مع ما يسعى إليه مشروع الإسلام الحضاري . وعلاوة على ذلك فإنَّ هذا المبدأ يساعد الدولة على التخصيص الأمثل والاستخدام الفعّال للموارد الاقتصادية، وبالتالي تتيح للشعب فرصاً واسعةً؛ ومجالات متعددةً، يستطيع من خلالها كل فرد إثبات قدراته، وتوظيف مواهبه المهنية. وفي نفس الوقت يسعى هذا المبدأ بشكل مستمر إلى تأكيد ضرورة الارتفاع بمستوى الكفاءة والإنتاجية في القطاعين العام والخاص. ويدعم تطوير نظام التعليم ليلبي حاجة المجتمع، خاصة في المجالات الصناعية والحيوية.

ومن جانب آخر فإن تحقيق هذا المبدأ يستوجب أنْ تكون الخطط، التنموية، والسياسات الاقتصادية متوافقة مع التطلعات الواقعية وآخذ بعين الاعتبار كل التحديات الاقتصادية الراهنة. وبالرغم من أن القطاع الصناعي؛ وقطاع الخِدْمات

يساهمان بفعالية في النمو الاقتصادي للبلاد، فإنّ الدولة تولي في الوقت نفسه عناية كبيرة للقطاع الزراعي ضماناً لاستقرار الدولة؛ وأمنها الغذائي، وانطلاقاً من فكرة أنَّ الإسلام يلزم حاكم الدولة بتوفير ضروريات الحياة ومن بينها الغذاء، فإن الجهود المبذولة لتطوير القطاع الزراعي ستستمر، ولاسيما بعد التطورات العلمية التي أُنجزت في مجال التكنولوجيا الزراعية، والهندسة الوراثية. من هنا يتضح لنا أنَّ مشروع الإسلام الحضاري يطرح نظاماً متكاملاً وتصوراً شاملاً للتنمية المتوازنة، ومن خلاله تكون النهضة الاقتصادية عاملاً دافعاً إلى تكوين مجتمع متحضر ورسالي، يندفع أفراده إلى العمل الصالح بهمةٍ عاليةٍ، ونحو غايةٍ ساميةٍ.

٦- **تحسين نوعية الحياة وزيادة الرفاهية:** يهدف هذا المبدأ إلى العناية بسلامة الحياة واستقرارها، وجودتها، وتوفير متطلباتها الضرورية. لقد أولى الإسلام عناية خاصة للمستوى المعيشي للمجتمع، وكان شديد الحرص على أن تكون الحياة متميزة بالرفاهية، وقد جعل هذا الدين الحنيف تحقيق المستوى العالي والرفيع للحياة بكل جوانبها هدفاً أساسياً يطمح إليه، والإسلام يوجب على الفرد طلب العلم، والجد في تحصيله، ومن ثمَّ يكون قادراً على تحقيق النجاح في حياته الدنيوية، بينما تكون الحياة الأخروية ثمرة الرفعة، والسمو الذي توصل إليه الفرد في كل مجالات الحياة بما فيها الناحية الروحية، والمادية على هدي من التعاليم الإسلامية استجابة لقوله تعالى: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ القصص: ٧٧.

ولتحقيق الرفاهية لا بد للدولة من توفير ما يفي بسد الحاجات الأساسية للشعب، و توفير متطلبات الحياة الكريمة من المأكل؛ والملبس؛ والمأوى؛ والعلاج؛ والأمن؛ والسلامة العامة؛ وحماية الحقوق الأساسية. وقد ثبت أن تعاليم الإسلام تراعي المصالح الضرورية التي بدونها لا يمكن تحصيل الحياة؛ وحفظها، ولذلك فإنَّ الدولة الحكيمة العادلة تسعى دائماً إلى توفير وسد حاجيات الناس، كما يجب على الدولة أنْ تكثف الجهود لمواكبة ركب التقدم في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أملاً في تحقيق أكبر الإنجازات الحضارية التي تجعلها في مقدمة ركب الحضارة والتقدم الإنساني.

إضافة إلى ذلك، يعطي مشروع الإسلام أولوية خاصة للروابط الأسرية، لأنّ الأسرة الصالحة هي اللبنة الأولى للمجتمع الصالح، والنواة التي منها تنشأ الأجيال على الخير والفلاح، ولو قامت كل أسرة بأداء وظيفتها، وواجبها المطلوب، لتمكّن الناس من القضاء على كثيرمن المشكلات، والأمراض الاجتماعية التي تجتاح المجتمع. وفي هذا السياق يتجه الاهتمام بالمرافق والخِدمات العامة في إطار حماية المجتمع، وحفظ سلامته. وبذلك يتضح لنا أن هذا المبدأ من مبادىء الإسلام الحضاري يسعى إلى تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع في شتى النواحي.

٧- **حفظ حقوق الأقليات والمرأة:** يدل هذا المبدأ على رعاية حقوق الأقليات العرقية والدينية، وكذلك احترام المرأة؛ وتقدير مكانتها؛ وتعزيز دورها الإيجابي في المجتمع. إنَّ التعليم من منظور مشروع الإسلام الحضاري هو حقّ مكفولٌ لكل فردٍ من أفراد المجتمع، دون تمييز أو تفريق، سواء كان من الأغلبية أو الأقلية، ومن واجب الدولة قانوناً ضمان المحافظة على حقوق جميع الأفراد والتي تشمل حفظ وحماية النفس، والدين، والمال، والعرض، والعقل، كما هو منصوص عليه في مقاصد الشريعة الإسلامية، وعليه لا يحق لأي أحد كائناً من كان؛ إنكار هذه الحقوق بسبب العرق أو الدين أو اختلاف الجنس ذكراً أو أنثى، ويُعدُّ ذلك مخالفة ينكرها الشرع ويعاقب عليها القانون. وفي هذا امتثال لما في كتاب الله العزيز حيث قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ الحجرات: ١٣.

وقد نصَّ الدستور الاتحادي لدولة ماليزيا على وجوب ضمان الحقوق، والمحافظة عليها، وتمَّ تضمين قوانين الحريات الأساسية في القسم الثاني من الدستور. وقد نتج إثر ذلك مكاسب، واستحقاقات للنساء، والأقليات تجعلهم على قدم المساواة مع الرجال والأغلبية، وضمنت لهم حق المشاركة والمساهمة في دفع عجلة تقدم البلاد، والحصول على فرص متساوية في إدارة الدولة، ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والدينية والسياسية.

ويهتدي مشروع الإسلام الحضاري في هذا الصدد بالهدي النبوي الشريف، فقد وصّى الرسول ﷺ بالنساء خيراً، وكانت حياته ﷺ مثالاً في الرفق بهنَّ، وتكريمهنَّ، وما تزال كلماته الخالدة في خطبة حجة الوداع تنادي في المسلمين: «اتقوا الله في النساء، فإنَّكم اخذتموهُنَّ بأمانةِ اللهِ، واستحللتُمْ فُرُوجَهُنَّ بكلمةِ اللهِ، وإنَّ لَكُمْ

عَليهِنَّ ألا يوطئن فراشكم أحدا تكرهونه، فإنْ فعلن فاضربوهنَّ ضرباً غير مبرح، ولَهُنَّ عليكُمْ رزقهُنَّ وكسوتهُنَّ بالمعروف»[1].

سيساهم هذا المبدأ في تعزيز مشاركة المرأة خاصة المسلمة في الحياة العامة، من أجل أنْ تمارس دورها الذي ينسجم وطبيعتها وإمكانياتها. وغني عن القول أنَّ حركة المرأة في المجتمع المسلم، مرسومة محسوبة، كي لا تميل الشهوات بها ميلاً عظيماً، وكي يكون مردود مشاركتها إيجابياً لصالح المجتمع؛ ولصالح المرأة في هذا المجتمع[2].

وأما صون كرامة غير المسلمين، فالتاريخ الإسلامي زاخر بالأمثلة الرائعة التي تثبت أنَّ غير المسلمين كانت لهم مكانة ، وأنَّ الحاكم المسلم لا يمكنه أنْ ينكر عليهم حقوقهم، بل منحهم حق حرية التدين وممارسة شعائرهم الدينية، وبوأهم مراكز في الهيكل الإداري للحكومة، فكان منهم الوزراء، والمسئولين. أي أنَّ التاريخ الإسلامي أثبت لنا أنَّ غير المسلمين كانوا يحظون بحياة كريمة، وآمنة تحت ظل القيادة الإسلامية، وهذا ما تحاول أنْ تسير عليه دولة ماليزيا.

إنَّ منهج الإسلام الحضاري يقوم على مبادئ راسخة تتألف من العدل، والحكمة، وأداء الأمانة، وتحمل المسئولية تجاه كل أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم؛ وأعراقهم؛ وأديانهم، ودون التقليل من شأن أي فئة من الفئات، والقانون بدوره يحمي جميع الحقوق، وتحرص المحاكم والهيئات العدلية أنْ تقوم بدورها في حل القضايا المتعلقة بهذه الحقوق عند حدوث أي نزاع ، وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ النساء: ٥٨.

٨- **نشر الأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة:** يهدف هذا المبدأ إلى العناية بالأخلاق الفاضلة، والقيم المعنوية السامية؛ في كل المجالات والجوانب، وأنْ تكون هي الأساس لتربية الأجيال. وتتمثل أهم الدعائم التي تقوم عليها حضارة الأمة؛ وتقدم الدولة كما يتصورها المشروع النهضوي في الثقافة الرفيعة، والأخلاق الحسنة، وبهما تتكون هوية الدولة؛ وتبرز شخصيتها القومية؛ لذلك يهتم المشروع الحضاري بالحفاظ على ميزة تباين الثقافات؛ وتعددية الأديان من منطلق التمسك

---

(١) اخرجه مسلم، وأبو داود.

(٢) عماد الدين خليل (١٩٩٥) رؤية إسلامية في قضايا معاصرة. ص ١٢١-١٢٢

بالقيم الأخلاقية السامية الواردة فيها، ولما لها من أثر مباشر في سعادة الأمة، وحفظ أمن المجتمع بكافة أعراقه؛ وطوائفه، كما أنَّها ترفع من شأن الشعب؛ ومكانته ليكون موضع إجلال واحترام من الآخرين. وقد أمر الله تعالى في محكم التنزيل بالقول الحسن ولكلام الطيب: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ البقرة: ٨٣. وقال تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ الإسراء: ٥٣. وقال الرسول ﷺ: «البر حسن الخلق»[١]. وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[٢] بذلك نجد أن النهضة الاقتصادية والتكنولوجية في ماليزيا تسير في اتجاه متواز مع رقي الثقافة؛ وسمو الأخلاق لدى شعب متعدد الأعراق. إلا أنَّ انتشار بعض الأمراض الاجتماعية كالانحلال الخلقي، والمادية الجامحة، والغزوالثقافي، والتفرق والتنازع، يمثل تحديات كبيرة أمام تطبيق مشروع الإسلام الحضاري .

إنَّ النهضة الاقتصادية والعلمية من المنظور الحضاري الإسلامي ينبغي أنْ تقوم على دعائم أخلاقية، وثقافية سامية، وهذا لا يتحقق طالما هناك فاصلٌ يفرق بين التطور المادي والسمو الأخلاقي. وقد حكى لنا القرآن الكريم قصص السابقين؛ وفيها عظة وعبرة؛ وكيف كانت نهاية الدول الطاغية الباغية، والشعوب الجاحدة المستكبرة جراء الانهيار الخلقي الذي أصاب كيان مجتمعها، وكذلك الحال مع كل مدنية متفسخة من الأخلاق، ومتمردة على القيم، مصيرها الزوال والدمار.

٩- **حفظ وحماية البيئة:** يعمل هذا المبدأ على حماية البيئة؛ والحفاظ عليها؛ ومنع ما يهددها من عوامل التلوث؛ والآفات؛ والإهلاك. ويلفت هذا المبدأ النظر إلى أنَّ حياة الإنسان لا تحفل فقط بالروابط والعلاقات بين الأفراد، وإنما ترتبط كذلك بالبيئة من حوله، وما السعادة التي ينعم بها في الحقيقة إلا نتيجة تآلفه وانسجامه مع غيره من المخلوقات في هذا الكون. ويميل الإنسان بطبعه إلى السيطرة والاستحواذ على الطبيعة؛ والمبالغة في استغلال مواردها بواسطة العلوم والتكنولوجيا، وهذا يقوده أحياناً إلى الإخلال بتوازن الطبيعة، ويدل تكرار ظواهر وكوارث الانهيار الأرضي، والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، والأعاصير والعواصف المطرية، والتلوث البيئي، وانقراض النباتات والحيوانات، على الخلل الجسيم الذي طرأ على

(١) رواه مسلم، انظر رياض الصالحين باب حسن الخلق.

(٢) أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي.

نظام الطبيعة، ونتيجة حتمية للتدخل البشري، والفساد الذي مارسه الإنسان في الأرض، دونما اعتبار لقيمة أخلاقية؛ أو شرعة سماوية.

وقد بُذلتْ جهودٌ كبيرةٌ على المستوى العالمي من أجل حماية البيئة، وشمل ذلك صدورعدة قوانين بيئية من قبل منظمة حماية البيئة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، كما صدرت بيانات دولية من أجل العمل المشترك بين الدول للحفاظ على سلامة البيئة. وقد شاركت ماليزيا في تأييد هذه البيانات الدولية ووافقت عليها، ومن بينها: "بيان ريو دي جانيريو" عام ١٩٩٣م، و"بروتوكول كيوتو" عام ١٩٩٧ م، كما أصدرت ماليزيا في هذا الصدد "بيان لنكاوي"، والخاص بحماية البيئة والتأكد من تنفيذ المشروعات التنموية والصناعية بما لا يضر بالبيئة، ووفقاً للقيود التي تهدف إلى المحافظة على سلامة الحياة الطبيعة، ويركز هذا المبدأ أيضاً على معالجة المشكلات البيئية وحسن التعامل مع البيئة بطريقة أكثر توازناً، وشمولية، وذلك من خلال العناية بالتنمية الإنسانية المستندة على دعائم أخلاقية، وغرس الشعور بحب الطبيعة، والمسئولية تجاه حمايتها، وتنمية الحياة فيها، إلى جانب أن يكون التطور العلمي، والتكنولوجي منطلقاً من أسس دينية وقيمية، ويشمل ذلك إجراء البحوث العلمية والتجارب المعملية، والاستمرار في المحافظة على جمال الطبيعة، ومراقبة ما يطرأ عليها من خلل حتى لا تسبب المشروعات التي يقوم بها الإنسان الإضرار بها، والاخلال بنظامها، مما يؤثر على سير دورة الحياة بشكل سليم وموزون. وعلى أساس ذلك فإنَّ مشروع الإسلام الحضاري يسعى إلى إيجاد التوافق والتآلف بين الإنسان والطبيعة والبيئة من حوله، إلى جانب تحقيق التطور والازدهار والتحضر الإنساني.

١٠- **تقوية القدرات الدفاعية للأمة:** يقصد بهذا المبدأ الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي الدولة، وحماية المصالح العليا لشعبها، والمحافظة على استقلالها؛ وكامل سيادتها. لقد تمَّ وضع الأسس والقواعد المنبثقة عن هذا المبدأ بطريقة يتسنى للحكومة تطبيقها بحيث لا ينشأ عنها أي سوء فهم، أو اضطراب بين أفراد مجتمع متعدد الأعراق والأديان. كما أنها تسعى إلى تقوية كيان الأمة الإسلامية، وإعداد أبنائها بالقوتين المعنوية والمادية لمواجهة تحديات العصر .

إن مفهوم القدرة الدفاعية للوطن من منظور مشروع الإسلام الحضاري لا يقتصر على القوة الحربية؛ وحداثة الآلة العسكرية فحسب، وإنما يتجاوز ذلك

ليشمل القوة النفسية والمعنوية. وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ الأنفال: ٦٠. إنَّ تقدم أي شعب من الشعوب يتطلب منه القدرة على الدفاع عن الوطن من الاعتداءات الخارجية، ويكون ذلك بتعزيز القوة العسكرية، وتزويدها بالمعدات والأسلحة الحربية التي تمكن من الدفاع عن النفس والوطن، لا الاعتداء على الآخرين وغزو بلادهم وانتهاك حرماتهم. إنَّ إعداد قوة الدفاع المدني وحسن تجهيزها، يضمن للبلاد الاستقرار، واستتباب الأمن والسلامة، مما يتيح للدولة مجالاً لتحريك عجلة التطور، والسعي للشهود الحضاري.

إنَّ العالم اليوم يشهد تغيرات وانقلابات في الساحة السياسية العالمية، وتتعرض بعض الأمم لمختلف الضغوط والإهانات السياسية. وكل هذه الأحداث تشعرنا بضرورة تعزيز القوة الحربية والتمكن من كل وسائل الدفاع عن النفس، وعلى الدولة أن تكون على استعداد دائم بخطط وبرامج بعيدة المدى تهدف إلى أن تغرس في نفوس الشباب والناشئين الشعور بالمسئولية للقيام والصمود في وجه الأعداء في سبيل الدفاع عن العرض والشعب والوطن وبذلك فإنَّ منهج الإسلام الحضاري يسعى إلى إعداد أمة قوية قادرة على الصمود أمام التحديات العالمية المعاصرة.

المطلب الثاني: سمات ومظاهر منهج الإسلام الحضاري

أوضح رئيس وزراء ماليزيا؛ داتوء سري عبد الله أحمد بدوي، الأسباب التي دفعته لطرح مشروع الإسلام الحضاري بقوله: «إنَّ الإسلام الحضاري جاء لنهضة وتقدم المسلمين في الألفية الثالثة، ومن أجل المساعدة على دمجهم في الاقتصاد الحديث[1]». كما يصلح أنْ يكون «الترياق للتطرف والغلو في الدين»، وذلك لأنَّه يشجع على التسامح والتفاهم، والاعتدال والسلام. وفي بلد متعدد الثقافات والأعراق فإنَّ مشروع الإسلام الحضاري يهدف لمصلحة الجميع على اختلاف عقائدهم؛ وأديانهم؛ وأعراقهم، ويضيف: «من المؤكد أنّنا كمسلمين يجب أنْ نعامل

---

(١) كلمة رئيس الوزراء في التعريف بالمشروع في ٢٠٠٤.

غير المسلمين بالحسنى والإنصاف[1]»، مشيرًا إلى أنّ هذا المشروع «سوف يؤدي إلى الامتياز والتفوق، وسيكون مصدرًا للفخر والاعتزاز ليس للمسلمين وحدهم، وإنما لغير المسلمين أيضًا»[2].

وتتحدَّدُ سمات المجتمع الذي يسعى الإسلام الحضاري إلى تكوينه في الآتي:

١- أنْ يتحلى بالأفكار الوسطية والمعتدلة التي تساعد على تقوية بناء الأمة والدولة.

٢- قوامه الأخلاق الفاضلة حتى يكون قدوة للأمة كلها والناس جميعاً.

٣- يتصف بالمسؤولية والجدية في تأدية دوره وواجباته.

٤- تكون العلاقات بين أفراده مترابطة وتقوم على الثقة والأخلاق الفاضلة.

٥- يتصف بالنظام ويحترم سيادة وحكم القانون.

٦- متحد الكلمة ومتعاون ومتكافل فيما بينه.

٧- تطبق الدولة تعاليم الإسلام الحقيقي وتحقق مقاصد الشريعة الإسلامية.

٨- تكون الدولة رائدة وقائدة وليست تابعة وذليلة.

وأهم مظاهر الإسلام الحضاري تتمثل في الآتي:

١- العالمية: لأنه يستمد روحه ومقاصده من الإسلام الذي هو رسالة للناس كافة ورحمة للعالمين.

٢- الربانية: حيث مصدره الأساسي وحي الخالق العظيم، ويبتغي ربط الناس بالله رب العالمين؛ فهي ربانية الغاية والهدف، كما هي ربانية المصدر والمنطلق.

٣- الأخلاقية: فالأخلاق الفاضلة التي تفضي إلى سلوك رشيد وعلاقات طيبة بين البشر هي أبرز ما يدعو إليه الإسلام الحضاري.

٤- التسامح: وذلك من أجل مجتمع يسوده الاستقرار؛ والسلام؛ والتعاون؛ والتكافل بكافة أعراقهم؛ ومعتقداتهم، وتفهم الآخرين، واحترام خياراتهم العقدية؛ والثقافية.

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر السابق.

و أهم ما يميز منهج الإسلام الحضاري عن غيره من المناهج السمات والخصائص الآتية:

التكامل: تتكامل فيه معارف الوحي مع علوم العصر، وتتكامل فيه الجهود من حيث تناوله لشئون الفرد والمجتمع والدولة.

الوسطية: يقوم المشروع على الاعتدال في منهجه، ويعتمد على التدرج واليسر في طريقة تطبيقه، ومن خلال ذلك يكون التوازن بين مصلحة الأفراد ومصلحة الجماعة، والتوازن بين متطلبات الروح والمادة، وبين المثال والواقع.

التنوُّع: من حيث مادته التي تغطي مجالات عديدة، وتهتم بمستويات مختلفة، كما تستوعب المتغيِّرات، وتأخذ من التجارب والحكم البشرية النافعة والصالحة.

الإنسانية: بمعنى أنه رسالة موجهة إلى الإنسان، وتهدف إلى رعاية مصالحه الضرورية، وكفالة حقوقه الأساسية، وحفظ دينه، وعقله، ونسله، وعرضه، وماله.

المطلب الثالث: عناصر الإسلام الحضاري

يقوم مشروع الإسلام الحضاري على عشرة عناصر وهي:

١- **التعليم الشامل:** الذي يجمع بين معارف الوحي وعلوم العصر، ويغطي فروض الكفاية والأعيان ويؤدي واجبات الوقت دون تقصير.

٢- **الإدارة الجيدة:** التي تحسن إدارة الموارد البشرية والمادية، وتوظيف الاستخدام الأمثل لها.

٣- **التجديد في الحياة:** بمعنى ترقية أساليبها من ناحية التمدن والحضارة.

٤- **زيادة جودة الحياة:** وتوفير متطلبات الحياة الكريمة على أجود هيئة، وأكمل حالة.

٥- **قوة الشخصية:** من حيث الإخلاص والأمانة؛ فالإخلاص أساس الأقوال والأعمال، بينما الأمانة عماد المجتمع والدولة، وبغيرهما لا يمكن إيجاد الإنسان الصالح، والمجتمع الصالح. وهي أخلاق تقوم عليها الحضارات، وبغيابها تزول وتغرب.

٦- **الحيوية والنشاط:** من حيث استجابته للمتغيرات، وإدراكه لمتطلبات الحياة المتجددة، ومسائلها المتشعبة.

٧- **الشمول والسعة**: يقوم المشروع على الفهم الشمولي للإسلام؛ فهو لا يركّز على جانب دون آخر، ولا يأخذ تعاليم الإسلام مجزأة. ويعتبر الإسلام منهجاً كاملاً للحياة؛ فهو عقيدة وعبادة، وأخلاق ومعاملة، وتشريع وقانون، وتربية وتعليم، ودولة ونظام، يتناول مظاهر الحياة كلها، ويحدد منهاجاً للسلوك البشري في كافة أطواره.

٨- **العملية والواقعية**: لا يجنح إلى المثالية المجردة؛ فهو منهج عملي واقعي؛ من حيث مراعاته واقع الحياة، وطبيعة الإنسان، وتفاوت الناس في استعداداتهم، ومداركهم، وحاجاتهم، ومطالبهم.

٩ - **الاستقلالية وعدم التبعية للأجنبي**: سواء كانت تبعية فكرية، أو ثقافية، أو اقتصادية، وسياسية.

١٠- **تعزيز المؤسسة الأسرية**: فالأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع، وبصلاحها يصلح المجتمع، وتترابط علاقاته، وتتوحد مشاعره.

المبحث الرابع
التحديات التي تواجه الإسلام الحضاري

هناك جملة من التحديات التي تواجه مشروع الإسلام الحضاري، وهي في جملتها تحديات حقيقية، يمكن تحديدها فيما يلي:

١- **الجمود والتقليد:** يقف تيار الجمود والتقليد عقبة أمام محاولات التجديد؛ والاجتهاد بدعوى الإبقاء على القديم؛ وإنْ لم يكن صالحًا لعصرنا؛ وهو تيار يعبر عن نفسه في الجمود المذهبي والتقليد الفكري.

٢- **التطرف:** وهو تيار أفرزته المشكلات والاختلال العميق في المجتمعات المسلمة، ويعبر عن نفسه في حركات التطرف الفكري، والسلوكي.

٣- **الانعزال والترهب:** وهو تيار ينتشر وسط الأمة الإسلامية، وتغذيه المواقف السلبية الداعية إلى الزهد والرهبنة، والابتعاد عن الدنيا، والانصراف عنها كلية.

٤- **العلمانية:** وهي اللادينية التي ترفض ارتباط الدين بالحياة؛ وتوجيهه لكافة جوانبها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، كما تحارب تدخل الدين في شئون الدولة والحكم.

٥- **أحادية المعرفة:** المعرفة الجزئية سواء بالشرع، أو الواقع تؤدى إلى نظرة جزئية للأمور، وتحجب عن صاحبها معرفة الأبعاد الحقيقية للقضايا، وبالتالي يكون حكمه قاصراً، وفعله عاجزاً عن المعالجة الوافية، ولا بد من معرفةٍ بالشرع والواقع معاً.

٦- **الضعف في إدارة الوقت:** إنَّ إهدار الوقت؛ وعدم إدراك قيمته من أوضح أسباب الفشل والتردي في الحياة العامة في البلدان الإسلامية.

ويبدأ مشروع الإسلام الحضاري من القاعدة إلى القمة، ومن الشعب إلى القيادة، بطريقة متدرجة ورفيقة، وبالتركيز على الأولويات حيث العبرة بالمعاني والمقاصد لا الألفاظ والعبارات. فهو مشروع يقوم على مثل وقيم الإسلام الخالدة لتعزيز تقدم الحضارة الإسلامية، يعرض الإسلام بواقعية وعملية، ويعود بالأمة إلى مصادرها النقية الأصيلة، ومبادئها القويمة. ويعطي مزيداً من الاهتمام لزيادة جودة الحياة الإنسانية إنطلاقها من مكارم الشريعة الإسلامية وهديها.

ويعزز ذلك هدف الرؤية الإستراتيجية لماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠ أنْ تكون دولة متقدمة، كاملة التطور، ومنجزة لعملية التنمية الشاملة، والمتوازنة بكامل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والروحية، والمادية، والثقافية، والحضارية، وأنْ تصل مراتب متقدمة في العدالة الاجتماعية، والمثل المعنوية، والاستقرار السياسي، والمشاركة الشعبية، ونزاهة الحكومة، والوحدة الوطنية.

إنَّ هذا المشروع الحضارالإسلامي بحاجة للدراسة العميقة، والمتأنية من حيث فلسفته وبرنامجه، ليس لمصلحة المجتمع المسلم فقط، ولكن لفائدة غير المسلمين كذلك، واستجابةً لتطلعات مجتمع متعدد الأعراق والأديان. وتعزيزاً لوحدته الوطنية؛ وتعايشه السلمي؛ فإنَّ مشروع الإسلام الحضاري بحاجة إلى مشورة العلماء ودعمهم، وتوجيههم ومشاركتهم الفاعلة في التعليم والتربية، وجهود التصحيح والتعريف بمباديْ وتطبيق الشريعة، والكيفية التي يمكن أنْ تزال بها مخاوف غير المسلمين، وظنَّهم بأنَّ هذا المشروع محاولة لإكراههم على اعتناق الإسلام.

إنَّ مشروع الاسلام الحضاري يجب أنْ يفهم كوسيلة لغرس القيم الأخلاقية، والإسلامية؛ ويسترشد به في جهود تطوير الوطن وتنمية الإنسان. لذلك فعلى العلماء المسلمين تفادي التورط في نقاشات تتعلق بالاصطلاحات، والعمل بدلاً من ذلك على تعزيز وتحقيق مفهوم الإسلام الحضاري.فيجب أن نكون حذرين لأنَّ جهل أي مجتمع مسلم لم تتعرَّض لتعليم ديني كافٍ سينتج مجموعة من الناس ليست لديهم القدرة على استيعاب المبادئ الإسلامية الحقيقية. فإنَّ الأثر مروع بحيث يسبب انقسام الأمّة إلى طوائف وجماعات متناحرة. فهناك من يقف معارضاً للمشروع انطلاقاً من موقف سياسي محض، ويفترض الخطأ في كل ما تقوم به الحكومة، وآخرون ممّن يحبون الإسلام لكنهم غير قادرين على تصور طرح معاصر للنهضة أساسه مبادئ الاسلام الحقيقية، وستكون الأمة في أزمة ماحقة إذا ما استمرت الخلافات وسط العلماء، والقادة المسلمين. إنّه ومن الأفضل تجنّب أسباب الخصومة والتنازع، مثلما وقع في التاريخ الإسلامي، ويقع حالياً في كثير من بلاد المسلمين، مما أوهن الأمة، وأضعف شوكتها، وأتاح الفرصة للتدخل الأجنبي في شؤونها، واحتلال أراضيها. وقد نهانا رسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه عن الخصومة والفرقة والنزاع "هل أدلكم على طريق أرفع منزلة من الصيام

والصلاة والصدقة؟ فقال الصحابة: بلى. فقال الرسول ﷺ: «افشوا السلام بينكم، فإنّ البغضاء تفسد الدين»[1]. فيجب أنْ تستمر الجهود لتقوية الأمّة. وأحد الأوجه الجوهرية والمهمة الذي يجب التركيز عليه هو تكامل القطاع الاقتصادي. وعلى الخبراء والعلماء أنْ يقدموا خططاً عملية في هذا الاتجاه من أجل توحيد الأمّة، ونجاحها في الوحدة والتكامل والتعاون، و يمثل مشروع الإسلام الحضاري نقطة البداية في هذه الطريق. وفي هذا الإطار يجب على قيادة البلاد ان تعمل على توسيع الإمكانيّات الاقتصادية لماليزيا قدر الإمكان لمصلحة الأمّة. فالظاهرة الاقتصادية هي أحد النقاط المحورية في مشروع الإسلام الحضاري. فإن الأمّة المسلمة لا تحتاج الى القوة الإيمانية والمعنوية فحسب، بل يجب تعزيزها بالقوّة المادية والاقتصادية، لتذود الأمة عن حياضها، وتعلو راياتها فوق العالمين.

وتجربة ماليزيا في وضع الاسلام كعامل حيوي في تطورها الاقتصادي يمكن الاقتداء به. وقد خطت ماليزيا خطوات إيجابية في تطوير أنظمة ومؤسسات الصيرفة الاسلامية والتأمين التكافلي، والاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. فهذه المؤسسات لم يقف تأثيرها على نطاق المسلمين بل تعداه إلى غير المسلمين من خلال تحفيزهم على الادخار وفق النظام المصرفي الإسلامي، ومن هنا تبرز أهمية الدعوة لنشر مبادىء الاقتصاد الخالي من الربا، وتحرير الحياة الاقتصادية من نظام الربا الذي يكرّس التمييز؛ والاحتكار؛ والاستغلال، ويزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مما ينذر بشرٍ مستطيرٍ، وعواقبَ وخيمةٍ.

وفي هذا الاتجاه يتضمن مشروع الإسلام الحضاري أهدافاً تتعلق بتعزيز القدرة المالية للدولة والمجتمع، بما يشمل تطوير نظام الزكاة، والأعمال الخيرية، والموارد العامة، وتطوير أساليب إدارة النظم الدينية المتعلقة بالميراث، والصدقات، والأوقاف والهبات. فإنّ تطوير هذه الأنظمة يسهّل تنفيذ مبادئ العدالة الاجتماعية التي ينشدها الإسلام. وهناك عناية برفع المستوى الإيماني للأفراد لكي لا يكون النمو الاقتصادي مدعاة لبطر النعمة والكفران بها، ولا يكون التمتع بثمار التطوّر المادي سبباً لذهاب الأخلاق الفاضلة، وذيوع الصفات المذمومة كالأنانية، والطمع، والتمييز الطبقي. وفي إطار السعي لاحراز التقدم الاقتصادي والمادي، فإنّ المعيشة الخالية من الضنكّ، والحياة الطيبة يجب أنْ تكونا هدفاً للأمة المسلمة، وأن تكون

(١) رواه أبو داوود والترمذي

الحياة الدنيا مطية للآخرة بالأعمال الصالحة. ويبين لنا تاريخ الحضارة الإسلامية أنَّ تمكن الإيمان العميق من النفوس، وحيازة القوة الاقتصادية هما عاملان أساسيان في تشييد صرح الخلافة الإسلامية؛ وإبراز شهودها الحضاري، بينما كان الحياة الاقتصادية المحفوفة بالترف والسرف، واللهو والفساد، والفرقة والشتات، وضعف الإيمان من بين أسباب أخرى ساهمت في انهيار صرحها العملاق وخفوت دورتها الحضارية.

وينظر العديد من المسلمين في ماليزيا وغيرها من البلدان السلامية إلى الجهود الحثيثة لاكتساب أسباب القوة الاقتصادية كأمر دينوي محض خارج عن نطاق التعاليم الإسلامية. وهذا الاعتقاد خاطيء ويتعارض مع شمولية الإسلام، وقد أفضي إلى نتائج بالغة الخطورة على حياة الأمة ورسالتها في الحياة، منها اعتماد الأمة في غذائها على الغريب الطامع، وفي دفاعها على العدو الغاشم، لذلك فإنَّ مشروع الإسلام الحضاري كما تطرحه دولة ماليزيا يعمل على تصحيح المفاهيم الخاطئة والتصورات المجافية لحقيقة التوجيهات والأحكام الدينية .وتحاول أن تفهم المسلمين أنَّ الفروض الأساسية مثل الحج والزكاة والجهاد من شأنها أن تعزز من القوّة الاقتصادية و السياسية للمجتمع والدولة. وفي الواقع إنَّ أية شعيرة مفروضة أو واجب ديني كالصلاة مثلاً يتعذر القيام بها دون تهيئة الأسباب الضرورية لأدائها، ولذلك تقول القاعدة الفقهية: ما لا يتم الواجب إلاَّ به فهو واجب، وعلى هذا الأساس لا يمكن القيام بواجب الشهادة على الناس كتكليف ديني ما لم يؤخذ بالأسباب المعينة عليه، ومن بينها القوة الاقتصادية. وفي هذا الإطار يجب أنْ لا يفهم الاقتصاد على أنه "متاع الحياة الدنيا"، واشتغال بسفاسف الأمور، بل هو وسيلة واجبة، وأداة لازمة للقيام بكثير من الواجبات والتكاليف الشرعية، ولذلك يعتبر المسلم كل عمل يقوم به هو عبادة يتقرب بها إلى الله عز وجل: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ الأنعام: ١٦٢.

وعموماً يجب أن يمتلك المسلمون معرفة صحيحة، وكاملة لمفهوم ومنهج الإسلام الحضاري حتى يتمكنوا من تنفيذه، وتطبيقه بفعالية وكفاءة. فالخطأ الذي يقع فيه بعض الناس، ما يفترضونه حول تحقيق أهداف الاسلام الحضاري عن المحاضرات والخطب، أو من خلال تنظيم المنتديات والمؤتمرات؛ فهذه الجهود لا تكفي، ولا

يمكن أنْ تؤدي إلى نتائج ملموسة، فالواجب ترجمة الأقوال إلى أعمال، والشعارات إلى إلتزام وسلوك، والخطط إلى إنتاج، وبذلك يتفق واقع المسلمين مع عقيدتهم، ويلتقي سلوكهم مع شريعتهم، وأن يكون التدين مرتبطاً بقضايا الأمة المصيرية، ومعبراً عن رسالتها في الحياة، ومكانتها بين الأمم. وعلى القادة والعلماء والمربين أنْ يتحدوا لأنَّ الأمة المتفرقة المتنازع أفرادها مصيرها الزوال لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ﴾ الأنفال: ٤٦.

١- إن الأمّة مدركة بالتأكيد أنَّ الطاعة لله، وللرسول ولأولي الأمر هي من المبادئ الأساسية في الاسلام، لأن الله سبحانه أمر بذلك. ولابما تعود أزمة الأمة والتنازع حول قيادتها بسبب التشكيك بمكانة أولي الأمر المنتخب بطريقة شورية، والمؤهل إخلاقياً ومهنياً لقيادة الأمة، والتقليل من شأن الحاكم لدرجة أن يرتبط مصطلح أولي الأمر بالعلماء فقط.ويبدو أن الذين لديهم هذا التصور الأحادي يحرّفون الآية القرآنية التي تتضمّن كلمة "أولي الأمر" وليس كلمة "علماء". ومن الواضح أن هذه محاولة لمناقضة الآية القرآنية الكريمة.فاذا كانوا سيشككون بصلاحيّات أولي الأمر، فما هو الحد المسموح به في الاسلام؟ وما هي الوسائل المأذون بها شرعاً لتصحيح الأوضاع السياسية؟ فهل يسمح بالتصحيح عن التمرد المسلح، وشن الحرب الانتقامية؟ بالتأكيد لا يمكن لتعاليم الدين أن تدفع الناس إلى القيام بأعمال عدوانية وعنيفة تتعارض ومقاصد الشرع الحنيف، إنَّ سوء الفهم لدى بعض شرائح الأمة، وفئات الشباب خاصة يجب أنْ يصحح؛ ويؤكد أن الطريقة المثلى والمبررة شرعاً هي الحوار بالحسنى، والمصارحة بالقول اللين، والالتزام بالقرار الشوري الصادر عن الأغلبية.

٢- يجب على الأمة أنْ تنظر في ما يقدمه إليها قادتها، وأنْ تفهم عنهم ما يطرحون. فإنَّ الاسلام لم يأت ليهدم أي نظام، أو مؤسسة حكومية بما في ذلك قيادتها. والذي يجب تأكيده باستمرار أن على كل قائد العمل على نشر الخير والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر. ومن الواضح أنَّ على الأمة أن تحاسب حكامها، وتلزمهم بالشورى، أفضل التدابير لمنع الظلم والاستبداد، لكن دون التوسل بالوسائل بالقوة غير المشروعة لدرجة إجازة المحظور، وإهلاك الحرث والنسل. وكما يقول الإمام محمد عبده:«فالحاكم وإنْ وجبت طاعته، هو من البشر

الذين يخطئون، وتغلبهم شهواتهم، ولا يرده عن خطئه، ولا يقف طغيان شهوته إلا نصح الأمة له بالقول والفعل»[1].

٣- على الأمة فهم أنَّ الحكومة مسؤولة عن مصالح الشعب ككل. وهذا يعني أنَّ أي اختلاف غير رئيسي بالرأي أو صادر عن الأغلبية يجب أنْ يوضع جانباً. ومع ذلك فإنَّ هذا لا يعني أنَّ كل رأي؛ أو وجهة نظر سيُنحّى جانباً. وكذلك فانها لا تكون مسؤولية الأقلية إثبات أن أي أمر يفهموه أو يروّجوه هو لمصلحة الجماهير، وليس لمصلحة مجموعة محدودة من الناس.

٤- إنَّ مصالح المجتمع تتغير باستمرار حسب الأحوال. وهذا لأن الأمة؛ والحياة نفسها ليست ساكنة بل متحركّة، ومتغيرة، وتتطلب الفهم الابداعي. ولهذا السبب فإنَّ الحكومة توفر باستمرار الفرص للجميع لإبداء آرائهم لرفع مستوى فعّالية مشروع الاسلام الحضاري. وعلى الأمة أنْ تتحلّى بالصبر، وأنْ تعمل في جدٍ كأمّةٍ متّحدةٍ؛ ومتضامنةٍ، وهذا ما هدفت إليه تعاليم الإسلام.

---

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ٢/ ٣١٨، دراسة وتحقيق محمد عمارة، طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ نقلاً عن محمد عمارة في الغزو الفكري وهم ام حقيقة، دار الشروق ط٢ (١٩٩٧)، دار الشروق.

توصيات عامة:

نود أنْ نختم هذه البحث بتوصيات عامة نوجزها في النقاط التالية:

١. إنَّ تقوية العقيدة في النفوس، وترجمتها إلى عمل صالح يجب أنْ تكون له الأولوية في الجهود التربوية الهادفة إلى إيجاد الشخصية المسلمة؛ والتي هي لبنة المجتمع المتحضِّر؛ والعامل الحاسم في استعادة دور الحضارة الإسلامية. وما يستهدفه منهج الاسلام الحضاري سيكون أكثر نجاحاً إذا تم دعمه من قبل العلماء؛ والدعاة؛ والمرَبِّين؛ والمؤسسات المعنية بتوجيه؛ وإرشاد الرأي العام.

٢. يقوم منهج الإسلام الحضاري على ترسيخ القيم الأخلاقية الإسلامية في المجتمع المدني، باعتبارها قيماً إنسانية تؤدى إلى سلامة؛ وأمن المجتمع؛ ومن هذه الناحية ستكون القيم الإسلامية عاصماً للمجتمع من الانحدار نحو ثقافة الشهوات والملذات. وبالتالي فإنَّ منهج الاسلام الحضاري سيساعد المجتمع في التغلب على المشكلات التي أفرزها التطور الصناعي، والتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، والإعلام.

٣. سيساعد منهج الاسلام الحضاري في التعريف بالبُعد الحضاري للدين الإسلامي، الأمر الذي سيساهم في تغيير الصورة المُشوَّهة حول الإسلام لدي الشعوب الأخرى، وربما يدفعها إلى محاولة فهم الإسلام؛ ودراسة شريعته، للاستنارة بهديه الحنيف.

٤. يتيح منهج الإسلام الحضاري الفرصة للمسلمين لاستعادة دورهم والتقدم برسالتهم الإنسانية لإنقاذ العالم من ظلمات المادية الطاغية الباغية، وستنال كثير من الشعوب حريتها؛ وكرامتها عندما ينجح المسلمون في التمسك بتعاليم دينهم؛ وإقامة حياتهم على هديه الحنيف.

٥. إنَّ الأوضاع المأساوية التي يعيش فيها المسلمون، وما أصابهم من التردي؛ والتخلف سببها الرئيس هو التخلى عن تعاليم الإسلام؛ وتقليد المناهج البشرية الفاسدة، ولا سبيل إلى النهوض بغير العودة الصادقة للدين القويم، وأنْ يكون منهجاً للحياة؛ ومرشداً في تنظيم شؤون المجتمع؛ والدولة. وعليه فإنَّ منهج الإسلام الحضاري يعتبر خطوةً جادةً في هذه السبيل القاصدة إلى الله عز وجل.

٦. هناك حاجة ملحة لتحرير المجتمعات؛ والبلدان الإسلامية من الهيمنة؛ والسيطرة الاستعمارية التي تفرضها الدول الغربية، ولا سبيل لإنهاء هذه السيطرة من غير خطة محكمة مرسومة الخطوات . وفي رأينا إذا طبق منهج الإسلام الحضاري بجدية تامة ستتمكن الأمة من استعادة عافيتها؛ واسترداد ما فقدته من دور. ويمكن لكل بلد تلو الآخر أنْ يلحق بركب الحضارة، وبذلك تستعيد الأمة مجدها الحضاري؛ ودورها الريادي في نشر الفضيلة وقيم الخير، وتحقيق السعادة، والرحمة للناس كافة.

٧. علينا أنْ ندرك أنَّ منهج الإسلام الحضاري يمكن أنْ يضع أساساً لانبعاث الحضارة الإسلامية، وأنَّه يمكن أن تمتد الجهود لتشمل كل البلدان الإسلامية؛ ويتم الاعتراف بوجود الدين في الحياة؛ وفعاليته في عمران الحياة، وهو ما يُميِّز منهج الإسلام الحضاري عن غيره من مناهج التغيير والإصلاح.

٨. إنَّ المسلمين اليوم في شوق لانبعاث دولة إسلامية متفوقة من الناحية الاقتصادية، والقوة العسكرية؛ والتقدم العلمي؛ وتمثيل قيم الخير؛ والسعادة. ومع بزوغ شمس دولة إسلامية قادرة على منافسة القوى العظمى؛ فإنَّ الرغبة في إعلاء كلمة الحق؛ ونشرها ستكون هي الغاية، وستعلو مكانة المسلمين ؛ والتي طالما هزئ بها الغرب ونال منها، وستكون في موضع التقدير والتبجيل وقيادة الإنسانية. ومنهج الإسلام الحضاري هو محاولة جادة للنهوض بالأمة؛ وإحيائها بالقرآن؛ على أمل أنْ تعود الحضارة الإسلامية إلى تألقها من جديد، ويتفيأ ظلالها الناس كافة عدلاً وسلاماً، ورحمة وأماناً.

٩. إنَّ حسن فهم الإسلام، وجدية الإلتزام بأحكامه، وتطبيقه في تكامل وتوازن وشمول، إلى جانب الإدراك السليم لسنن الحياة، من اللوازم الضرورية لنجاح مشروع النهضة الإسلامية، الذي هو مشروع متكامل يُعيدُ للأمة هويتها، وللشعوب كرامتها، وللحضارة مجدها، وللإنسانية رشدها. وهو مشروع واقعي يمكن إنزاله إلى أرض الواقع، إذا صدقت النيات، وصحت العزائم، وتوحدت المشاعر ﴿ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ آل عمران: ١٠١.

المراجع العربية:

١. طه جابر العلواني (١٩٩٦) إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر. المعهد العالمي للفكر الإسلامي- القاهرة.

٢. عبد المجيد عمر النجار (١٩٩٩) فقه التحضر الإسلامي. الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي. بيروت.

٣. عماد الدين خليل (١٩٩٥) رؤية إسلامية في قضايا معاصرة.سلسلة كتاب الأمة، العدد ٤٥، السنة ١٥. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.الدوحة.

٤. عماد الدين خليل (٢٠٠١) مدخل إلى التاريخ والحضارة الإسلامية. مركز البحوث الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالالمبور.

٥. محمد عمارة (١٩٧٢) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده. دراسة وتحقيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. طبعة بيروت.

٦. محمد عمارة (١٩٩٨) هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟. دار الشروق، الطبعة الثانية: القاهرة.

٧. محمد عمارة (٢٠٠٣) في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام. مكتبة الشؤون الدولية، القاهرة

٨. محمد قطب (١٩٩٧) واقعنا المعاصر. الطبعة الأولى. دار الشروق.

٩. مصطفى حلمي (١٩٩٩) أضواء على ثقافة المسلم المعاصر. دار الدعوة. القاهرة

١٠. يوسف القرضاوي (١٩٩٧) الحل الإسلامي فريضة وضرورة. مكتبة وهبة- القاهرة

١١. يوسف القرضاوي (١٩٩٧) الصحوة الإسلامية وهموم الوطن الإسلامي والعربي. مكتبة وهبة. القاهرة.

١٢. يوسف القرضاوي (٢٠٠١) الإسلام حضارة الغد. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المراجع باللغتين الإنجليزية والملايوية

١. 1. Abdul Shukor Hj. Husin (2006) Keimanan Dan Ketakwaan Kepada Allah. Jabatan Kemjuani Islam Malaysia. Putrajaya.

٢. 2. Department of Islamic Development Malaysia (2006) Himpunan Soal Jawab Islam Hadhari. Jabatan Kemjuani Islam Malaysia. Putrajaya.

٣. 3. Department of Islamic Development Malaysia (2006) Islam Hadhari: Satu Penjelasan. Jabatan Kemjuani Islam Malaysia. Putrajaya.

٤. 4. Department of Islamic Development Malaysia (2006) Muslim Unity through Joint Actions. Jabatan Kemjuani Islam Malaysia.Putrajaya.

٥. 5. Department of Islamic Development Malaysia (2006) Perancangan Strategik 5 Tahun Pendekatan Islam Hadhari: (2006-2010). Jabatan Kemjuani Islam Malaysia.Putrajaya.

٦. 6. Moham Yusof Bin Haji Othman (2006) Pemuliharan Alam Semulajadi. Jabatan Kemjuani Islam Malaysia. Putrajaya.

٧. 7. Mohamed Kamal Hassan (2006) Keutuhan Budaya and Moral. Jabatan Kemjuani Islam Malaysia. Putrajaya.

معالم المنهج الحضاري
في الإسلام

إعداد

الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار
الأمين العام المساعد
للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

جاء الإسلام يكلّف الإنسان بإنجاز مهمّة في الحياة من أجلها خُلق، هي مهمّة الخلافة في الأرض كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ البقرة:٣٠، فتسمية هذا الإنسان الأوّل عند الإعلان عن خلقه باسم الخليفة توحي بأنّ الغاية من خلقه هي القيام بمهمة الخلافة في الأرض. والخلافة في الأرض تعني التعمير فيها تعميراً معنوياً بترقّي الإنسان في سُلّم الإنسانية فرداً ومجتمعا، وتعميراً مادياً باستثمار المقدّرات الكونية، والانتفاع بها على أسس من العلم بما بُنيت عليه من القوانين والسنن، وكلّ ذلك وفق منهج محدّد، هو منهج العبادة الذي جاء به الهدي الديني قرآنا وسنّة كما قرّره قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ الذاريات:٥٦.

وقد تمثل المسلمون هذه المهمّة، وشرعوا توّا لّما استقرّوا بالمدينة في إنجازها، حتى إذا ما توالت الأجيال، وتراكمت الكسوب المادّية والمعنوية انتهى الأمر إلى إرث عظيم من الإنجاز الخلافي في جميع ميادين الحياة، وهو ذلك الذي سمّاه ابن خلدون بالعمران، فيما يشبه أن يكون تسمية أخرى لمدلول الخلافة، اقتباساً من قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ هود:٦١، وكرّس مقدّمته الشهيرة لشرحه في قوانينه وفي مظاهره، منطلقاً من العمران الإسلامي، وممتداً إلى العمران البشري بصفة عامّة، حتى غدا مؤسّساً حقيقياً لعلم جديد هو علم العمران. وليس هذا العمران الذي شرحه ابن خلدون إلاّ ما شاعت تسميته فيما بعد باسم الحضارة التي إذا ما نُسبت إلى الإسلام أصبحت الحضارة الإسلامية.

وقد عرّف ابن خلدون الحضارة بأنها: «نمط من الحياة المستقرّة ينشئ القرى والأمصار، ويضفي على حياة أصحابه فنوناً منتظمة من العيش والعمل والاجتماع والصناعة وإدارة شؤون الحياة والحكم وترتيب وسائل الراحة وأسباب

الرفاهية»[1]. وهي مهما يكن جانبها الأبرز متمثلاً في مظهره الخارجي من الإنجازات المادية والمعنوية فإن منطلقها يكون متمثلاً في مرجعية من المعتقدات الدينية أو الأفكار الفلسفية هي التي توجّه تلك الإنجازات، وتصنع منهجها، وتطبعها بطابعها، وليس اختلاف الحضارات وتنوّعها إلا بسبب تغاير هذه المنطلقات المرجعية، فكلّ حضارة إنما تكون متميّزة عن غيرها جرّاء تمايز مرجعيتها من المعتقدات والأفكار، بحيث يمكن أن يُعاد بكلّ خصائصها ومميّزاتها إلى تلك المرجعية الموجّهة.

والحضارة الإسلامية إنما تعني ذلك الكسب العمراني الذي حقّقه المسلمون في مسيرتهم الخلافية مؤسّساً على مبادئ عقدية، وموجّها بتوجيهات شرعية في كلّ مجالات الحياة، وتتمثّل تلك الحضارة في الثقافة التي كانت تكيّف الفكر والسلوك، وفي النظم التي كانت تدير المجتمع والدولة، وفي الآداب والعلوم والفنون، وفي المنشآت المادّية على اختلافها، وليس ذلك كلّه إلاّ تحقيقاً في الواقع لمهمّة الخلافة في الأرض التي كُلّفوا بأدائها. وكلّما كان أداء هذه المهمة أداء عالياً كان الكسب الحضاري كسباً ثريا كما حصل على عهد الازدهار الحضاري الإسلامي، فإذا ما ضعُف هذا الأداء لمهمّة الخلافة ضعُف الكسب الحضاري كما هو حال المسلمين اليوم. ولكنّ المسلمين في مجمل تاريخهم حقّقوا من الحضارة قدراً مشهوداً نفع الإنسانية قاطبة، واعترف به أهل العدل من الدارسين من غير المسلمين.

وقد جاء الإسلام يؤسّس الحضارة على أسس من التصوّر العقدي الذي جاء يدعو الناس للإيمان به، ويخطّ لها منهجاً مشتقاً من ذلك التصوّر، وذلك في تأصيل نظري يمثّل المنطلق الإيماني لهذه الحضارة، ثمّ جاء يرسم لها حدوداً، ويقرّر لها أحكاماً ذات صفة عملية، ترشّد مسارها، وتحافظ على صبغتها الإيمانية، لتكون حضارة خلافية تحقّق المهمّة التي من أجلها خُلق الإنسان. ولم تكن تلك التصوّرات المؤسّسة ولا تلك الحدود والأحكام المرشّدة جانحة للتجريد الذي يستعصي عن

(١) ابن خلدون – المقدمة: ٢٥٩، وقد عرّف ول ديورانت الحضارة بقوله: ((نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة من إنتاجه الثقافي، وإنما تتألف الحضارة من عناصر أربعة: الموارد الاقتصادية، والنظم السياسية، والتقاليد الخلقية، ومتابعة العلوم والفنون)) (ول ديورانت – قصة الحضارة: ٣/١)، وعرّفها حسين مؤنس بقوله:((هي ثمرة كلّ جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته، سواء أكان الجهد المبذول للوصول إلى تلك الثمرة مقصوداً أو غير مقصود، وسواء أكانت الثمرة مادية أو معنوية)) (حسين مؤنس – الحضارة: ١٢).

التنزيل، وإنما كانت هي الدافع الحقيقي لما تمّ بالفعل من إنجاز حضاري إسلامي، فتطابق إذن في الحضارة الإسلامية المبدأ والمنهج والإنجاز الواقعي؛ ولذلك فإنّ من يروم درس معالم المنهج الحضاري في الإسلام لا محيص له من أن يتتبّع تلك المعالم في الأسس الإيمانية كما جاءت في القرآن والسنّة، وفي المنجزات الحضارية كما صنعها المسلمون في الواقع، لتتّضح إذن من هذا وذاك المعالم الأساسية لهذا المنهج، كما سنعرضها تاليا.

١- الأسس الإيمانية لمنهج الحضارة الإسلامية:

إذا عدنا إلى مفهوم الحضارة من الوجهة الإسلامية، وطابقناه فيما ينبغي أن يكون بمفهوم الخلافة في الأرض كما أشرنا إليه آنفا، فإننا نجد أنّ هذه الحضارة تتمثّل فيما يصنعه الإنسان من خلال حركته الوجودية في دوائر ثلاث. الأولى، دائرة علاقته بالله تعالى الذي كلّفه بالقيام بمهمّة الخلافة. والثانية، دائرة علاقته بغيره من بني الإنسان أفراداً وفئات ومجتمعات. والثالثة، علاقته بالبيئة الطبيعية التي هي المسرح المادّي الذي يتمّ عليه إنجاز هذه المهمّة؛ ولذلك فإنّ البناء الإيماني للحضارة كما قرّره الوحي قد جاء مؤسّسا على أصل متين في كلّ دائرة من هذه الدوائر. ويمكن أن نترجم لهذه الأصول حسب تلك الدوائر بالاستخلاف في الأرض في الدائرة الأولى، والشهادة على الناس في الدائرة الثانية، والارتفاق الكوني في الدائرة الثالثة، وتُعتبر هذه الأصول الثلاثة، فيما نحسب، المعالم الأساسية لمنهج الحضارة الإسلامية.

أ. الاستخلاف في الأرض

هو معنى مأخوذ من الخلافة لغة ومصطلحا، على معنى أنّ الله تعالى جعل الإنسان خليفة في الأرض، فهو قد استخلفه فيها ليقوم بمهمّة كلّفه بها هي مهمّة الخلافة التي يعمّر بها في الأرض وفق أوامر الله تعالى ونواهيه، فالمستخلِف هو الله تعالى، والخليفة هو الإنسان «وخلفيته هي قيامه بتنفيذ مراد الله تعالى من تعمير الأرض»[1]، وجميع ما يقوم به الإنسان من عمل إنجازي لهذه المهمّة ينبغي أن يجري وفق منهج الاستخلاف فيما يعني من التزام بأوامر المستخلِف ونواهيه.

---

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير: ١/ ٣٩٩.

فمبدأ الاستخلاف يعني إذن أنّ مرجعية الحضارة الإسلامية في جميع مظاهرها المادية والمعنوية هي مرجعية دينية، ينطلق الإنجاز الحضاري بمقتضاها من الإيمان بالعقيدة فيما تقرّره من تصوّر للوجود يقوم على إله واحد يتّصف بالكمال المطلق، وتصوّر للحياة يقوم على أنها مرحلة أولى يكون فيها التكليف، ومرحلة ثانية يكون فيها الجزاء، وتصوّر لصلة بين الإنسان وربّه يقوم على أنها صلة رسالة يحملها إليه رسل ليكون بمقتضاها عبداً له دون غيره، ثمّ يُوجّه ذلك الإنجاز في تحقّقاته العملية بشريعة هادية، وأخلاق مرشدة، لينتهي الأمر إلى تأسيس حضارة دينية المنطلق، دينية الصبغة، دينية الغاية.

لم يكن الدين في الحضارة الإسلامية كما كان في غيرها من الحضارات مقتصراً على التوجيه الروحي المتعلق بعلاقة الإنسان بمعبوده دون علاقته بمن سواه تلك التي يحكمها العقل المستقلّ، وإنما الدين في هذه الحضارة كان هو الموجّه لجميع تصرّفات الإنسان، سواء كانت تصرّفات إزاء نفسه أو مجتمعه أو بيئته أو خالقه، لتكون كل كسوبه الحضارية ناشئة بالعامل الديني، سواء تعلّق الأمر بعلومه ومعارفه، أو بأنظمته وعاداته، أو بتخطيط مدنه ورسم مساكنه، أو بتشييد معماره والسعي في الأرض بالاستثمار؛ ولذلك فإنه يمكن القول إنّ الحضارة الإسلامية بما هي تنفيذ لمهمّة الخلافة هي حضارة استخلافية[1]، ينفّذها المستخلَف بحسب أوامر المستخلِف ونواهيه ويشمل هذا الاستخلاف معنيين أساسيين:

أولاً: التزكّي الإنساني

خُلق الإنسان على طبيعة مزدوجة: مادّة وروح، فكان بذلك يحمل قابلية لأن يرتفع في سلّم الإنسانية بما يحمل من روح خُصّ بها الإنسان، أو يهوي إلى درك الحيوانية بما خُلق عليه من مادّة اشترك فيها مع الحيوان. وجاء الإسلام يوجّه الإنسان إلى أن يسمو بروحه ليترقّى في إنسانيته، وجعل ذلك نهجاً من أنهج الخلافة، وميزاناً من الموازين التي يُقاس بها التحضّر، فكلّما ترقّى الإنسان في هذا السلّم يكون قد قطع مرحلة في مسيرة الخلافة أو الحضارة، وكلّما انحطّ فيه درجة كان ذلك ارتكاساً في تلك المسيرة، ولعلّ ذلك هو أحد معاني قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ

(١) راجع هذا المعنى في: ابن عاشور (محمد الفاضل)، روح الحضارة الإسلامية.

مَن زَكَّىٰهَا ۞ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٩،١٠]، وقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ [الأعلى: ١٤]، فما أحسب الفلاح بتزكية النفس إلاّ ترقّيا في التحضّر، ولا الخيبة بدسّها إلا ارتكاسا فيه. ويشمل هذا التزكّي الإنساني كلاً من الفرد والمجتمع.

أما التزكّي الإنساني في مجال الفرد فيكون بأن يسمو الإنسان في نفسه بتطهيرها من الأدناس مثل الحقد والحسد والكراهية وإرادة الشرّ، وبسيطرتها على الشهوات فيما تهفو إليه من محظور، وبنزوعها إلى الخير والفضيلة، فكلّ ذلك يُعتبر في ميزان الإسلام ترقّيا حضاريا، ويُعتبر نقيضه انحطاطاً، وهو ما ألمح إليه الراغب الأصبهاني قائلاً: ((الإنسان تحصل له الإنسانية بقدر ما تحصل له العبادة التي لأجلها خُلق، فمن قام بالعبادة حقّ القيام فقد استكمل الإنسانية، ومن رفضها فقد انسلخ من الإنسانية فصار حيواناً ودون الحيوان))[1]، وليست العبادة إلا شاملة لما ذكرنا من تطهير ونزوع إلى الفضائل. ولعلّ ذلك أيضاً ما ألمح إليه ابن خلدون حينما عدّ «من مفاسد الحضارة الانهماك في الشهوات والاسترسال فيها لكثرة الترف، فيقع التفنّن في شهوات البطن من المآكل والملاذ، فيفضي ذلك إلى فساد النوع»[2]، فقد جعل الاسترسال مع شهوات النفس انحداراً حضارياً، فتكون تزكية النفس بامتلاك شهواتها ترقّيا، وذلك هو الميزان الإسلامي في الترقّي الحضاري.

وأما التزكّي الإنساني في مجال المجتمع فيكون بما يتكوّن بين أفراده من أواصر المحبّة والوئام، وما يملأ نفوسهم من مشاعر التراحم، وما ينشأ بينهم من تعاون على وجوه الخير، وتكافل في الضرّاء، وتناصر في ردّ الظلم والعدوان، فمهما توفّرت هذه الخصال وصارت قواعد للمجتمع كان متقدّما في سلّم الحضارة بالميزان الإسلامي، ومهما توفّرت نقائضها من تدابر وفتنة وبغي واستبداد كان ذلك انتكاساً عن وجهة التحضّر، وذلك هو مقتضى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقوله ﷺ: «لا تباغضوا ولا تحاسَدوا ولا تدَابَروا وكونوا عباد الله إخواناً»[3]، فهذه إشارات إلى أنّ ترقّي المجتمع بهذه الخصال هو

(١) الراغب الأصبهاني، تفصيل النشأتين: ١٥٠.
(٢) ابن خلدون، المقدمة: ٣٢٤.
(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الهجرة.

الاتجاه الصحيح في سبيل أداء مهمّة الخلافة في الأرض والتعمير الحضاري فيها، وبدون ذلك لا يتمّ عمران كما أشار إليه ابن خلدون في قوله: ((إن الظلم مؤذن بخراب العمران))[1]، كناية على أنّ ترقّي المجتمع بالعدل هو مظهر من مظاهر العمران أو سبب من أسبابه كما أنّ الظلم في العلاقات الاجتماعية هو ارتكاس عمراني.

إنّ التزكّي الإنساني في هذين المسارين الفردي والاجتماعي هو أحد وجهي الخلافة في الأرض، وهو مسار تعود المرجعية فيه في جميع وجوهه إلى توجيهات الوحي، فمهما يكن من خلق فردي يتخلّق به المسلم أو علاقة اجتماعية يقوم عليها المجتمع فإنّ المحدّد لها والموجّه إليها هو القرآن والسنّة، وليس للعقل المستقلّ عن الدين أن يرسم من ذلك شيئاً، كما هو الشأن في مذاهب الأخلاق الاجتماعية أو في الفلسفات الوضعية التي تقيم حضارتها على ما يتواضع عليه الناس بمحض عقولهم، كما هي الحضارة الغالبة اليوم، فكان هذا المبدأ المرجعي معلماً مهمّاً من معالم التحضّر الإسلامي في مجال الترقّي الإنساني وجها من وجوه التحضّر.

ثانياً – التعمير المادّي

من وجوه الخلافة في الأرض التعمير المادي فيها، وذلك باستثمار مقدّرات الطبيعة لتحقيق مصلحة الإنسان في الوجوه المختلفة من الحياة، مأكلاً ومشرباً ومسكناً وملبساً ومركباً وزينة، فالإنسان مكلّف في الدين بأن ينجز هذا التعمير، وذلك على الوجه الذي حدّدته أحكامه وضوابطه، بحيث تكون المرجعية في كلّ ما يستثمره الإنسان من مرافق الطبيعة مرجعية شرعية، سواء من حيث ما ينبغي أن يأخذ منها وما يدع، أو من حيث الكيفية التي يكون بها الاستثمار، أو الحدود التي ينبغي أن يقف عندها في كلّ ذلك، فالإنسان مستخلف في البيئة الطبيعية، يتصرّف فيها بأوامر مستخلفِه عليها، وليس بحسب أمزجته هو وشهواته ونزواته.

وإذ سنبسط القول لاحقاً في هذا الموضوع في المبدأ الحضاري المتعلق بارتفاق الكون فإننا نكتفي في هذا المقام ببيان أنّ الله تعالى قد خلق الطبيعة في كمّها وكيفها على مقادير وأوضاع تتناسب تمام التناسب مع مصلحة الإنسان، وتستجيب له

---

(١) ابن خلدون، المقدمة: ٢٥٣.

بالعطاء بحسب قدراته الجسمية والإدراكية، وهذا هو معنى التسخير الذي جاء مُردّداً بكثرة في القرآن الكريم، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية:١٣].

وإذا كانت الطبيعة قد خُلقت من أجل الإنسان، وسُخّرت لتستجيب لمطالبه ولتلبّي حاجاته فإنّ أوّل ما يكون مطلوبا من الإنسان هو أن يستثمر ما خُلق وهُيّئ من أجله، ويتنعّم بما عُرض عليه من خير، وإن لم يفعل فإنه يكون في موقع من يرفض الإكرام ويردّ التفضّل، وذلك أمر منكر في العلاقات بين الناس بلْهَ في العلاقة بالله تعالى؛ ولذلك فإنّ الإدبار عن استثمار الطبيعة والسعي في الانتفاع بخيراتها يُعدّ في الميزان الحضاري الإسلامي عصياناً لله تعالى، وإخلالا بأداء مهمّة الخلافة في الأرض، ألم يقل الله تعالى في أمر صريح: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾ [الملك: ١٥].

وحينما تكون الطبيعة قد خُلقت من أجل الإنسان، وهو قد أُمر باستثمارها، فإنه يكون من الحقّ أن يكون هذا الاستثمار جارياً بمقتضى توجيهات من خلق وقدّر، وسخّر وقدّم، فيبني إذن حضارته في وجهها المادّي بهذا الاستثمار وفق مرجعية من تلك التوجيهات، وهذا هو ما نعنيه بمبدأ الاستخلاف الذي هو معلم من معالم المنهج الحضاري الإسلامي في التعمير المادّي كما هو في التزكّي الإنساني الذي مرّ بيانه، وهو معلم يميّز الحضارة الإسلامية عن غيرها من الحضارات التي تسلك المنهج المنفصل عن مرجعية الوحي، فيؤدّي بها في كثير من الأحيان إلى التسفّل بالكيان الإنساني فرداً ومجتمعاً، وإلى التدمير في البيئة الطبيعية عناصرَ وتوازنا، والمتأمّل في الحضارة الغالبة اليوم وهي المحسوبة أرقى الحضارات يقف في كلّ من هذا وذاك على أمثلة كثيرة باتت تقضّ مضاجع الكثير من المفكّرين والفلاسفة.

ب- الشهادة على الناس

هو معلم من المعالم المنهجية في البناء الحضاري الإسلامي، يوجّه العلاقات بين بني الإنسان بصفة عامّة، والعلاقات بين المسلمين وغيرهم من الناس بصفة خاصّة، ويتضمّنه قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]. والعلاقات بين بني الإنسان يتوقف عليها البناء الحضاري في وجوهه

المختلفة؛ ذلك لأنّ الحضارة لا يبنيها الإنسان أفرادا وإنما يبنيها مجتمعات، فإذا سادت المجتمعات علاقات العدل والتعاون والوئام والأمن استطاع أن يمضي في البناء، وإذا ساد فيه الظلم والخوف والفُرقة آل عمرانه إلى خراب؛ ولذلك جاء الدين بهذا المبدأ الذي نترجم له بالشهادة على الناس.

ومعنى الشهادة على الناس مبدأ حضارياً أنّ الحضارة التي يبتغيها الدين هي حضارة تواصل مع بني الإنسان كافّة تواصلاً يتمّ فيه تبليغهم ما تتوصّل إليه من علم بحقائق الوجود وعلى رأسها حقائق الغيب ثم حقائق الكون، كما يتمّ تبليغهم ما تتوصّل إليه من خير معنوي ومادّي، وذلك كلّه في إطار من التعاون مع كافّة الشعوب والأمم على ما فيه خير الإنسانية، وهي بذلك ليست حضارة انغلاق على نفسها وانكفاء على ذاتها، تحتكر الهدي والخير دون العالمين، وتخاصمهم على ما عندهم لتفتكّه منهم وتستبد به دونهم، وهو شأن حضارات أخرى بُنيت عليه في أصل مبادئها، وقد عرف التاريخ نماذج منها قديمة وجديدة.. وإذ تقوم الشهادة في معناها العامّ على أركان ثلاثة أساسية هي العلم بالمشهود فيه، والأداء التبليغي له، والعدل فيه، فإن هذه الشهادة الحضارية تقوم على ذات هذه الأركان الثلاثة.

أولاً – شهادة العلم

أوّل ما تقوم عليه الشهادة على الناس مبدأ حضارياً أن تكون شهادة متأسّسة على العلم؛ ولذلك جاء طلب العلم من أجل بناء الحضارة الإسلامية واجباً دينياً مؤكداً، وهو ما تشهد به تلك الآيات والأحاديث الكثيرة التي تجعل العمل شرطاً للقيام بمهمّة الخلافة لا تتمّ إلاّ به، فهو في قوّة التكليف به مثل قوّة التكليف بها، أليس الإعلان عن جعل الإنسان خليفة في الأرض في الآية السابقة الذكر قد تلاه مباشرة قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]؟ فما ذلك إلا إشارة إلى أنّ الخلافة لا يمكن أن تتمّ إلاّ بالعلم، فهو مثلها في قوّة الوجوب. وقد أصبح هذا الأمر معلوماً من التكليف بالضرورة، ويمتدّ العلم فيه إلى ثلاثة أنحاء لا تقوم حضارة بصفتها الإسلامية إلا بقيام العلم في كلّ منها.

وأوّل علم يجب أن يقوم لتتأسّس عليه الحضارة هو العلم بالدين، فبما أنّ الحضارة الإسلامية هي حضارة قائمة على المرجعية الدينية، إذ هي حضارة استخلافية كما مرّ

بيانه، فإنّ ذلك يقتضي أن يكون هذا الدين الذي هو مرجعها معلوماً على وجه اليقين، وذلك سواء من حيث مصادره أساساً، أو من حيث عقائده وشرائعه، أو من حيث أصوله ومقاصده، أو من حيث طرق ومناهج الاجتهاد فيه، فكلّ ذلك لا تتأسّس حضارة إسلامية إلاّ على أساس من العلم به، وهو ما قرّره قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة:١٢٢]، فالنهوض للعلم بالدين أخرج في الآية مخرج النفير الذي يُستعمل في الحرب على معنى التعبئة العامّة، فكذلك يكون في العلم بالدين كناية عن أنّ التعبئة الحضارية لا تحصل إلا بتعبئة من أجل العلم بالدين.

والنوع الثاني من العلم الذي لا تكون الشهادة الحضارية على الناس إلا به هو العلم بالكون، إذ لما كانت البيئة الطبيعية هي المسرح الذي عليه يتمّ أداء مهمّة الخلافة، وهي المادّة التي تستثمر من أجل التعمير، فإنّ ذلك يقتضي علماً بهذه البيئة، وذلك سواء من حيث حقيقتها الذاتية في عناصرها ومركّباتها، أو من حيث قوانينها وسننها التي تجري عليها والتي لا يتحقق استثمار إلاّ من خلالها، أو من حيث أبعادها الدلالية المفضية إلى ما وراءها من حقائق الغيب، فكلّ تلك الوجوه شروط ضرورية لقيام حضارة تكون شاهدة على الناس؛ ولذلك فقد جاء القرآن الكريم في ثورة لا سابقة لها يوجّه العقول إلى العلم بحقائق الطبيعة بعدما كان العلم في حضارات قديمة يكاد يقتصر على الحقائق المجرّدة عقلية وروحية، فإذا القرآن الكريم يصيح في الناس داعياً إلى العلم الكوني: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[يونس: ١٠١]، ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾[العنكبوت: ٢٠].

والنوع الثالث هو العلم بالناس، إذ الناس هم المشهود عليهم، وإذا كان المعنى الجوهري في الشهادة هو التبليغ كما سنشرحه لاحقاً، فإنّ المبلّغ إليه يجب أن يكون معلوماً لدى المبلّغ حتى يكون التبليغ منتجاً؛ ولذلك فإنّ الحضارة الإسلامية حسب هذا المعلم ينبغي أن تقوم على درس للإنسان من حيث هو إنسان في طبائعه ومركباته الفطرية، ودرس للأمم والشعوب في ثقافاتها وأعرافها وعاداتها وأديانها، حتى إذا ما جاء دور التبليغ كان الخطاب متّجها إلى معلوم، فيكون التعامل معه من

حيث ما يثمر القبول، والعلاقة به مبنية على خصائصه الواقعية لا مع كائن موهوم، وقد كان هذا العلم بالناس ديدنا للقرآن الكريم فيما بسطه من شروح في بيان الطبيعة الإنسانية، وفي بيان أحوال الأمم والشعوب وأوضاعها، وقد كانت الدعوة النبوية تسير على هذا النهج في العلم بالمدعوين نفسياً واجتماعياً وثقافياً.

ثانيا – شهادة التبليغ

أشرنا سابقاً إلى أن المعنى المحوري في الشهادة على الناس هو التبليغ، فيكون هذا المعنى هو المعلم الأساسي في منهج الحضارة الإسلامية ضمن دائرة العلاقة بالناس، فهذه الحضارة لئن كانت مؤسسة على الدين، و ناهضة على يد المسلمين، إلا أنها متّجهة بالخير إلى الإنسانية قاطبة، فتبليغها للناس هو أيضاً تكليف ديني، يؤجر على القيام به الأجر العظيم، ويؤثم على التقصير فيه الإثم الكبير، وذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فهذا الإطلاق في الزمان، وهذا التعميم في الإتباع إنما هما دليل على أنّ هذه الحضارة القائمة على الدين هي حضارة شهادة وتبليغ. وليس هذا التبليغ بمقتصر على التبليغ الديني بالمعنى الخاصّ، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك تبليغ حضاري عامّ.

أما التبليغ الديني، فذلك ما جاء متّصفاً به الدين الذي تأسّست عليه الحضارة من صفة العالمية التي كان بها خطاباً للناس أجمعين، يعرض عليهم نفسه ليؤمنوا به، ويؤيد عرضه بالبراهين على صدقه وخيريته، ويوفّر لهم ضمانات الاختيار الحرّ للنظر فيه، ويبشّرهم بالسعادة إن اختاروه، وينذرهم بالعقاب إن تنكّبوا عنه، ثم يتركهم أحراراً في الاختيار لا يكرههم على قبوله أو رفضه، وهو مقتضى قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وأما التبليغ الحضاري، فيتمثّل فيما كُلّفت به الأمّة من أن يكون كسبها الحضاري في مختلف مجالات الحياة معروضاً على الأمم والشعوب لتستفيد منه وتنتفع به سواء ما كان مأخوذا من الميراث الإنساني السابق، أو ما أُضيف بداعية الدين الجديد، فكلّ ذلك مطلوب من الأمّة أن تعرضه على الأمم والشعوب لا تجحد منه شيئاً،

ولا تحتكر لنفسها خيراً، فإذا هو يمتدّ بين الناس شرقاً وغرباً، يترقّى به الإنسان في ذاته بقطع النظر عن دينه، ويستثمر به مقدّرات الطبيعة، ويحتمي به الضعفاء والمضطهدون من الاستبداد والظلم.

وليس هذا التبليغ الذي تقوم عليه الحضارة الإسلامية بنافلة من النوافل تخضع للاختيار، وإنما هو مبدأ عقدي يندرج ضمن شكر الله تعالى على ما أنعم به من نعمة الهداية في الدين والمتعة في الدنيا؛ ولذلك فإنّ كتمان أيّ علم فيه للإنسان نفع، والضنّ به على الناس، والاستبداد به دونهم يُعدّ في الدين ذنباً كبيراً، وقد جاء في الوعيد عليه قوله ﷺ: «من كتم علماً مما ينفع الله به في أمر الناس ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»[1]، وإذا كان العلم هو أساس الحضارة فإنّ هذا الوعيد يمكن أن يشمل كتمان كلّ كسب حضاري نافع، وناهيك في الشهادة على الناس معلماً حضارياً أن يكون التبليغ فيه واجباً دينياً على نحو ما وصفنا، وقد كانت حضارات أخرى تقوم على الكتمان لما فيه الخير أن تجود به على الناس استئثاراً به دونهم، وضنّا به عليهم، وذلك شأن الحضارة الفرعونية على سبيل المثال، وفي الحضارة الحديثة ملامح منه في بعض الكسوب العلمية.

ثالثا – شهادة العدل

الغاية من الشهادة أن تكون موصلة إلى تحقيق العدل، وذلك بأن تلتزم الحقّ في تبليغ العلم المشهود به، لا تميل عنه إلى هذا الطرف أو ذاك من المشهود لهم أو عليهم، وهذا المعنى جاء مُضمّنا في مبدأ الشهادة على الناس معلماً من المعالم المنهجية للحضارة الإسلامية، وذلك على معنى أنّ هذه الحضارة وُجّهت في مرجعيتها الدينية نحو أن تكون حضارة وسطية تتجافى في التبليغ عن الميل بالإنسان إلى تطرّفات ذات اليمين أو ذات الشمال من شأنها أن ترهق كيانه الفردي أو الاجتماعي، ونحو أن تكون حضارة تحكم بين الناس بالقسط دون خضوع لميل الأهواء، أو نزوع للسطوة والمحاباة والظلم والاستبداد.

أما شهادة العدل بالوسطية فتظهر فيما وُجّهت إليه الحضارة الإسلامية من أن تكون مبنية على التوازن بين مطالب الجسم ومطالب الروح، والتوازن بين مطالب

---

(١) اخرجه ابن ماجة، حديث رقم ٢٦٥.

العقل ومطالب القلب، والتوازن بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع، والتوازن بين مطالب الدنيا ومطالب الآخرة، فإذا هي بهذه التوازنات التي تكاد تشمل كلّ مجالات الحياة تقدم للبشرية أنموذجاً من التحضّر يستجيب للفطرة الإنسانية التي خلقها الله تعالى على مبدأ التوازن بين مكوّناتها، فيجد فيه الإنسان إشباعاً لتلك الفطرة المتوازنة، ويتفادى إرهاقاً مجحفاً تعرّضه له حضارات تميل به إلى مادّية كالحة، أو إلى روحانية مفرطة، أو إلى فردية مجحفة بالجماعة، أو إلى جماعية منهكة للفرد، وهي حضارات وجدت منها نماذج في التاريخ القديم والحديث، ولعلّ من أوضح ما يؤسّس لهذه الشهادة العادلة بالوسطية قوله تعالى: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [القصص: ٧٧].

وأما شهادة العدل بالقسط بين الناس فتظهر فيما وُجّهت إليه الحضارة الإسلامية من القيام في بني الإنسان مقام الحكم بالمساواة في الحقوق والواجبات دون اعتبار لعوارض الإنسانية من لون أو جنس أو حسب أو طبقة أو غيرها، فصاحب الحقّ ينبغي أن يُعطى حقّه ولو كان عدوا كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨]، ومن ترتب عليه واجب يجب أن يؤدّيه ولو كان ذلك معاكساً لهواه كما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [النساء: ١٣٥]، والمظلومون والضعفاء والمقهورون واجبة في حقّهم النصرة حتى ترفع عنهم المظالم، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٧٥]، فهذه كلّها مظاهر لشهادة حضارية على الناس بالعدل في المعاملة تنضمّ إلى تلك الشهادة بالوسطية في القيم والمبادئ التي تحكم الحياة الفردية والجماعية.

ج- الارتفاق الكوني

هو مصطلح مأخوذ من مادّة (رفق) جامعاً بين معنيي الانتفاع واللطف، ونعني به

استثمار الطبيعة الكونية والانتفاع بمقدّراتها ولكن في رفق يحافظ عليها من الفساد، فقد جاء الدين الإسلامي يوجب على الإنسان في سبيل إنجاز مهمّة الخلافة أن يسعى في الأرض بالاستثمار، وجعل ذلك أحد وجوه الخلافة فيها، فالإخلال به انكماشاً عنها، وزهداً في خيراتها، واكتفاء بما تيسّر من ظواهرها مما يحفظ مجرّد حياة هو إخلال بواجب التعمير الذي هو أحد مقتضيات الخلافة في الأرض، كما جاء الدين يوجب أن يكون هذا السعي في الأرض بالانتفاع سعياً رفيقاً لا يفضي إلى عنف أو انتهاك أو تدمير أو إخلال بالموازين التي خلقت عليها. وبذلك يتحصّل في هذا المعلم المنهجي في الحضارة الإسلامية معنيان أساسيان:

أولاً – استثمار البيئة الكونية

أشرنا سابقاً إلى أنّ الله تعالى خلق الطبيعة الكونية مسخّرة للإنسان، على معنى أنه قدّرها في كمّها وكيفها بما يستجيب لمطالبه المادّية مأكلاً ومشرباً وملبساً، والمعنوية زينة وجمالاً وعبرة، وليس هذا التوافق بين مطالب الإنسان ومقدّرات الطبيعة إلاّ لحكمة أن ينطلق فيها بالسعي في التعمير الذي هو جزء من مهمّة الخلافة، فيجدها إذن مستجيبة له بالعطاء من أجل أداء تلك المهمة، ولو تصوّرنا البيئة الطبيعية صمّاء كؤوداً ما استطاع الإنسان أن يقوم فيها بتعمير هو من صلب تكليفه بالخلافة في الأرض، فقد واطأ إذن خلق الله في الأرض ما شرع للإنسان من تكليف، وذلك من رحمته تعالى به، فكان عليه أن يمشي في مناكب الأرض بالاستثمار على سبيل الوجوب لأن ذلك سبيله لأداء ما كُلّف به من مهمّة الخلافة.

ويبدأ ارتفاق الطبيعة بالاستثمار من النظر فيها نظر درس للعلم بقوانينها واكتشاف أسرارها، وهو ما جاء فيه حثّ قرآني مؤكّد يدلّ على الوجوب، من مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، وذلك لأن الاستثمار لا يمكن أن يتم إلا من تلقاء العلم بتلك القوانين التي بها تُعلم الحقائق المفردة للعناصر الكونية، كما تعلم حقائق العلاقات والتفاعلات بينها، ومن خلال هذا وذاك يدخل الإنسان بالاستثمار لمقدّرات الطبيعة ومخزوناتها زراعة وصناعة وعمرانا وسائر وجوه الاستثمار، وذلك ما يفسّر هذا التوجيه المؤكّد

في القرآن الكريم للنظر في الطبيعة نظر الدرس والتعلّم والكشف عن القوانين والسنن.

ثم يكون على أساس ذلك العلم السعي في الأرض لاستخراج خيراتها والانتفاع بها في تحقيق الحياة الهنيئة في مجالاتها المختلفة، مادّيا بما يضمن رغد العيش، ومعنوياً بما يضمن متعة الجمال ويثمر العبر والعظات، وقد جاء في ذلك كلّه حثّ قرآني يتبيّن منه أنّ القاعد عن هذا الاستثمار المقصّر فيه إنما هو مقصّر في أداء مهمّته الخلافية، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]، وقوله: ﴿كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [الأنعام: ١٤٢]، وقوله: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٥ - ٦]، فالابتغاء من فضل الله تعالى مما خلق في الطبيعة ابتغاءً مادياً ومعنوياً هو معلم من معالم الحضارة الإسلامية، تخالف به حضارات قديمة جعلت من الانكماش دون الطبيعة والانزواء عنها منهجاً، باعتبار أنها مادّة مظلمة ليس في الإقتراب منها من نفع، بل هو الكدر المنغّص للحياة، كما هو شأن بعض الفلسفات الشرقية القديمة.

ثانيا – الرفق بالبيئة الطبيعية

من المعالم المنهجية للحضارة الإسلامية مما لم يحظ بعد بالدرس الكافي لتبيّن أهمّيته بصفة عامّة، وأهمّيته في هذا العصر بصفة خاصّة مبدأ الرفق بالبيئة الطبيعية، وهو مبدأ ما فتئت تظهر قيمته يوماً بعد يوم باستفحال الأزمة التي تعاني منها البيئة من الحضارة الحديثة، فإذا كان التوجيه الديني الحضاري قد دفع الإنسان إلى السعي في الأرض بالاستثمار، وجعل ذلك مطلوباً تكليفيا يندرج ضمن التكليف بالخلافة، فإنه قد قيّد ذلك الاستثمار بقيود، وضبطه بضوابط، تجعله استثماراً لا يجحف بالبيئة فيرهق مقدّراتها أو يخلّ بتوازنها أو يفسد فيها، وإنما يرفق بها ويحافظ عليها كي تبقى صالحة تمكّن الإنسان من أداء مهمّة الخلافة عليها.

ويضرب هذا المعلم المنهجي الحضاري بجذوره في الأصل العقدي الثقافي الذي يحدّد العلاقة بين الإنسان والكون، فهذه العلاقة في التصوّر الإسلامي هي علاقة

قربى ووئام وأخوّة، وليست علاقة عداء وفرقة وصراع، وهو المعنى الذي تردّد كثيراً في القرآن والسنّة، من مثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ﴾ [غافر: ٦٧]، وقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨]، ومن مثل قوله ﷺ في جبل أحد: «هذا جبل يحبنا ونحبه»[1]، فهذه العلاقة القائمة على الوئام حينما تصبح ثقافة عقدية من شأنها أن تجعل الإنسان يتصرّف في البيئة تصرّفا رفيقاً يجري على منهج الأخوّة والرحمة والعطف، ولنا أن نقارن في هذا الشأن بحضارات قديمة وحديثة جعلت من العداء للطبيعة مبدأ ثقافياً، فتصرّف الناس فيها على منهج المغالبة والصراع تصرّفا تنبئ عنه عبارات متداولة مثل «غزو الفضاء» و«قهر الطبيعة» وما شابهها[2].

وانطلاقاً من هذا التأسيس العقدي الثقافي لعلاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية جاءت التشريعات الإسلامية متواترة في قصدها إلى حفظ البيئة من أن ينالها فساد بأيّ وجه من الوجوه، فقد جاء النهي عن الفساد في الأرض نهياً مغلّظاً في آيات قرآنية كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وشرع منع الإسراف في استهلاك المقدّرات الطبيعية بقطع النظر عن وفرتها وقلّتها، وهو ما ورد في قوله ﷺ لسعد وهو يتوضأ: «ما هذا السرف يا سعد؟ فقال: أفي الوضوء سرف؟ قال: نعم وإن كنت على نهر جار»[3]، كما شرع تحريم الإتلاف العبثي لعناصر الطبيعة كما جاء في قوله ﷺ: «من قتل عصفوراً عبثاً عجّ إلى الله يوم القيامة يقول: إنّ فلانا قتلني عبثاً ولم يقتلني منفعة»[4]، وقوله: «من قطع سدرة صوّب الله رأسه في النار»[5].

إنّ من شأن هذا التأسيس العقدي وهذا التشريع العملي أن ينشئ حضارة ترفق بالطبيعة وتحافظ عليها لتبقى صالحة لإعالة الحياة ونموّ الإنسان في البناء الخلافي، وإنه لمعلم منهجي حضاري رائع في ارتفاق البيئة الطبيعية ارتفاقاً يقوم على معادلة دقيقة طرفاها استثمار لخيراتها من جهة ورفق بها وحفاظاً عليها من جهة أخرى،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل المدينة، باب حرم المدينة.

(٢) راجع تفاصيل في ذلك في كتابنا: قضايا البيئة من منظور إسلامي: ١٥٣ وما بعدها.

(٣) أخرجه ابن ماجة، كتاب الطهارة.

(٤) أخرجه النسائي، كتاب الضحايا، باب من قتل عصفوراً.

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب قطع السدر.

وهي المعادلة التي لخّصها قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف: ٣١]، آمراً بالانتفاع بمقدّرات الطبيعة إلى حدّ التحسينات، وناهياً عن إرهاقها بالإسراف حفاظاً على صلاحيتها للحياة، وتلك معادلة اختلّت عند حضارات أخرى قديمة وحديثة كما هو مشهود في حضارة اليوم.

٢- التجلّي التاريخي لمنهج الحضارة الإسلامية

ليست المعالم المنهجية للحضارة الإسلامية كما عرضناها آنفاً مبادئ نظرية متعالية عن التنزيل في واقع الحياة، كما كانت عليه بعض الفلسفات القديمة ذات التجريد المثالي العصيّ عن المثول في مجرى الحياة الإنسانية، وإنما هي مبادئ تحمل في ذاتها إمكان التنزيل، إذ قُدّرت على أساس من الحقيقة الفطرية للتكوين الإنساني فرداً ومجتمعاً، آخذة بعين الاعتبار مكامن القوّة ومكامن الضعف فيه، ومصاغة بحسب طبيعته تلك من حيث ذاته ومن حيث علاقته بالطبيعة؛ ولذلك فإنّ المسلمين لمّا آمنوا بهذه المبادئ الحضارية ضمن إيمانهم بالدين كلّه، وانطلقوا يضربون في الأرض يبغون إقامة الخلافة فيها استطاعوا أن ينشئوا حضارة على أساس تلك المبادئ كما آمنوا بها تصوّرا نظرياً، فكانت حضارة مهتدية بتلك المعالم المنهجية، قائمة عليها، مصطبغة بصبغتها، حتى إنّ الناظر فيها من جميع وجوهها يتبيّن بيسر من خلال الظواهر الحضارية تلك الأسس التي قامت عليها والمعالم التي اهتدت بها.

ونحسب أنه لا يتمّ تصوّر مكتمل للمعالم المنهجية للحضارة الإسلامية إلاّ إذا شُفع ذلك التبيّن الذي عرضناه بشأنها في مستوى التصوّر الإيماني بتبيّنٍ لها في مستوى التجلّي الواقعي من خلال الإنجاز الحضاري للمسلمين، فذلك مما يُثبت به أنّ هذه المعالم لم تبق قيد التصوّر المجرد، وإنما هي صنعت حضارة في الواقع، ويُثبت به أيضاً أنّها كما صنعت حضارة مشهودة في الماضي، فهي قادرة على أن تنهض بهذه الحضارة التي أصابها الضعف، بل إنها قادرة على أن تسهم في ترشيد الحضارة الغربية فيما تعانيه من أزمات ليس لها من حلّ إلا في تلك المبادئ المنهجية الإسلامية، استخلافاً في الأرض، وشهادة على الناس، وارتفاقاً للكون.

وإذا كنّا في استجلاء الأسس الإيمانية لمعالم الحضارة الإسلامية قد اعتمدنا نصوص القرآن والسنّة، إذ هما المرجع في تبيّن تلك المعالم، فإننا في استجلاء هذه

المعالم من الواقع الحضاري الإسلامي سنعتمد ما قام به العقل الإسلامي من اجتهاد في تلك المبادئ الإيمانية ليصوغ منها مشاريع عملية للتحضّر، وما قامت به الإرادة الإسلامية من إنجاز فعلي لتلك المشاريع في ساحة الحياة الواقعية، ليتمثّل كلّ ذلك في علوم ومعارف وفي أنظمة وتراتيب، و في منشآت وطرز عمران، وفي فنون وآداب، وفي غير ذلك مما تشتمل عليه الحضارة الإسلامية من مفردات.

أ. تجلّي المنهج الحضاري في فقه الاستخلاف

لا يتّسع المقام لاستعراض مفصّل لما أنجزه العقل الإسلامي في فقه الاستخلاف مقصوداً به تفصيل الهدي الديني في علوم تشرح حقائقه ومقاصده وأحكامه مما يندرج تحت ذلك المعلم المنهجي الذي سميناه بالاستخلاف في الأرض، وهو مشهد عظيم من مشاهد الحضارة الإسلامية تبدّى في مجمل العلوم الدينية، وبالأخصّ في علمي العقيدة والفقه، اللذين مثّلا تراثاً حضارياً إنسانياً خالداً استفادت منهما القوانين المنظمة للحياة عند الكثير من الشعوب والأمم، وشهد لهما بالعظمة زمرة من كبار الفلاسفة والفقهاء القانونيين المنصفين، وناهيك في ذلك بالفقه المالكي الذي استفاد منه كثيراً القانون المدني الفرنسي والقوانين المتأثرة به، وناهيك بمحمد ابن الحسن الشيباني فيما قرّر من فقه في العلاقات الدولية أصبح مرجعاً عالمياً في هذا المجال. وسنقتصر على مثالين من دور العقل الإسلامي في فقه الاستخلاف كوجه ومن وجوه الحضارة الإسلامية.

أولاً: المعلم الحضاري في علم الإيمان

جاء الإسلام يعرض على الناس الإيمان بما جاء به من معتقدات، ودعاهم إلى النظر العقلي فيما عرضه عليهم، وأرشدهم إلى السبل المنهجية التي تيسّر لهم النظر العقلي فتوصّلهم إلى الإيمان، ثم ترك لهم الخيار في قبوله أو رفضه بحسب ما تتوصّل إليه أنظارهم دون أن يكرههم على هذا أو ذاك، وبهذا المنهج فتح الدين باباً واسعاً للعقل في أصل الإيمان، فاقتحم العقل الإسلامي هذا الباب، وأثمر فيه إنتاجاً ثرياً في هذا المشهد من الحضارة.

ولعلّ أوّل ما يبدو من هذا الدور العقلي أن قُدّر الإيمان في أساسه على أنه لا يكون الإيمان المكتمل المعتدّ به إلاّ إذا كان ناشئاً من نظر عقلي في الأدلّة والبراهين

التي يحصل بها الاقتناع العقلي بذلك الإيمان، فإذا ما حصل بطريقة أخرى غير طريقة النظر العقلي في الأدلة، كأن يكون ناشئاً من وراثة وتقليد فإنه لا يُعتبر الإيمان الكامل، بل عدّه بعضهم ليس بإيمان أصلاً[1]؛ ولذلك فقد ذهب كثيرون إلى أنّ أوّل واجب على المكلّف أن يقوم به هو النظر العقلي من أجل الإيمان، وهو ما قرّره إمام الحرمين في قوله: «أول ما يجب على العاقل البالغ باستكمال سنّ البلوغ أو الحلم شرعاً القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدوث العالم»[2]، وليس المقصود بالنظر للعلم بحدوث العالم إلا إعمال العقل لتحصيل الإيمان، ويكفي ذلك دليلاً على هذا المعلم المنهجي في تأسيس الإيمان كوجه من وجوه الفقه الاستخلافي أن قُرّر في الحضارة الإسلامية أنّ أوّل واجب على الإنسان المكلّف أن يقوم به هو النظر العقلي، ليبني عليه بعد ذلك كلّ الواجبات الأخرى..

وبناء على هذا المنهج انطلق العقل الإسلامي في التفصيل، فإذا هو ينتج في أحكام العقيدة إنتاجاً ثرياً جدّا، لم يتوقّف عند حدّ الأدلّة العقلية المباشرة على تلك الأحكام، وإنما تطرّق إلى مقدمات واسعة تهيّئ لذلك الاستدلال، حتى أصبحت هي نفسها علوماً عقلية قائمة بذاتها، وفاقت في حجمها ما هو مخصّص لمفردات العقيدة شرحاً لحقائقها واستدلالاً مباشراً عليها، وذلك على نحو ما بدا في كتاب «المواقف» لعضد الدين الإيجي، ذلك الكتاب الذي خصّص فيه مؤلّفه أربعة أقسام للمقدمات الممهّدة، بينما خصّص قسمين فقط للمعتقدات ذاتها.

وفي نطاق هذا المنهج أيضاً أنتج العقل الإسلامي من خلال علم العقيدة نظرية فلسفية للمعرفة وفي أبعادها المختلفة، وذلك تحت عنوان عرف بمبحث النظر، وهي نظرية لو تناولها البحث الحديث بالترتيب والتنظيم والجمع والتأليف لطاولت النظريات الحديثة في هذا المبحث الفلسفي، وكفى في ذلك شاهدا ما دوّنه قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني في سفر مستقلّ تحت عنوان «النظر والمعارف» ضمن مدوّنته الضخمة في علم العقيدة التي سماها «المغني في أبواب التوحيد والعدل»، و كذلك ما دوّنه إمام الحرمين أبو المعالي الجويني في كتابه الشامل، وما دوّنه عضد الدين الإيجي في كتابه المواقف، وما دوّنه غيرهم من علماء العقيدة

(١) راجع تفاصيل ذلك في: محمد محي الدين عبد الحميد، العقد الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد: ٢٣،٣٦.
(٢) إمام الحرمين: الإرشاد: ٢٥.

الذين يكاد لا يخلو مؤلّف من مؤلّفاتهم من مقدّمة تطول أو تقصر في نظرية المعرفة بما يظهر مشاركة عقلية فلسفية رائدة في هذا المجال.

كما بحث العقل الإسلامي في مقدّمات هذا العلم بحثاً عميقاً في قضايا وجودية ذات أهمّية بالغة في الفكر الفلسفي، وكثير منها ما يزال مناط بحث في الفلسفة الحديثة ضمن مبحث الوجود، وذلك مثل: قضية الوجود والعدم، وقضية الوجود والماهية، وقضية الوجوب والإمكان، وقضية الوحدة والكثرة، وقضية العلّة والمعلوم، وغيرها من القضايا المشابهة، وقد كان البحث في هذه القضايا مستفيضا، والدرس فيها نقدياً بالنسبة لآراء السابقين مع إضافة مستوحاة من روح العقيدة الإسلامية، ومن جملتها تتكوّن رؤية فلسفية إسلامية في مباحث ذات تميّز عن غيرها من الرؤى القديمة والحديثة، ولنأخذ في ذلك مثالا مما ورد في كتاب المواقف للإيجي وشرحه للسيد الشريف الجرجاني، وما ورد في كتاب المقاصد للنسفي وشرحه للتفتازاني ففيها خلاصة لما انتهى إليه العقل الإسلامي في هذا الجانب الفلسفي من الحضارة الإسلامية.

إنّ هذه البحوث الفلسفية وغيرها مما يندرج ضمنها في ذات السياق إنما بحثها العقل الإسلامي من أجل التهيئة بها للاستدلال على قضايا العقيدة، وذلك كي تُجعل مقدّمات استدلالية على هذه القضايا تمكّن الناظر فيها من أن ينتهي إلى الإيمان بتلك العقيدة عن يقين عقلي ناتج عن الاستدلال كيما يكون الإيمان المطلوب في الدين، وكيما يكون كلّ البناء الحضاري الذي يسعى فيه المسلمون قائماً على أساس الخلافة في الأرض، ومهتدياً بمرجعية الاستخلاف، فكان لهذا النظر العقلي إذن قيمة فلسفية في ذاته، وكان له قيمة إيمانية حضارية بتوجيهه الحضارة توجيهاً استخلافياً.

ثانيا: المعلم الحضاري في التشريع

لا تكون الحضارة استخلافية إلاّ إذا بُنيت على إيمان بمعتقدات الدين، وعلى التزام بشريعته في السلوك، وكما كان للعقل دور في تأسيسها على الإيمان في التصوّر كان له دور أيضاً في تأسيسها على الشرع في السلوك، بل لعلّ هذا الدور كان أوسع وأشمل ضرورة أن السلوك الحضاري تتجدّد صوره وتتطوّر أشكاله في سياق ابتلاءات الحياة بغير حدود، وهو في كلّ ذلك لكي يكون سلوكاً حضارياً

استخلافيا ينبغي أن يكون موجّها بتوجيه الشرع الذي ينزع في الغالب منزع الكلّية لا التجزئة والتفصيل إلا في الأقلّ، وذلك ما يقتضي أن يكون للعقل دور اجتهادي في استنباط الأحكام الموجّهة للسلوك المتجدّد من كلّيات الدين ومقاصده وقواعده العامّة، وهو ما قد حصل في الحضارة الإسلامية بالفعل فكان إنجازاً حضارياً عظيماً.

وإذ لا يسمح المقام بتفصيل هذا العمل العقلي في التشريع فإنه يسعنا الاكتفاء في ذلك بما أسّسه العقل الإسلامي من منهج فلسفي ديني يتمّ من خلاله الاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية في جميع مجالات البناء الحضاري، وهو ذلك المنهج الذي دُوّن في علم أصول الفقه وما تفرّع عنه من علوم مثل علم المقاصد وعلم القواعد الشرعية، فهذا المنهج يُعتبر بحقّ إنجازاً عقلياً يمثّل إضافة حضارية في مجال الفقه القانوني قد لا يكون له نظير في الفكر الإنساني، وإذا كان له نظير فإنه يمتاز بالسبق الزمني على كلّ لاحق مما له شبه به.

وفي علم أصول الفقه وفروعه وضع العقل الإسلامي فلسفة منهجية في بناء الأحكام الشرعية بناء يستند إلى أدلّتها الدينية، سواء فيما ورد فيه نصّ أو فيما لم يرد فيه، فكان هذا المنهج جامعاً بين فلسفة لغوية توجّه النظر العقلي إلى كيفية استخراج المدلولات والمفاهيم من نصوصها، وبين فلسفة قانونية توجّه إلى استنباط الأحكام وفق القواعد العامة والمقاصد الكلّية للدين، وفي كل من هذا وذاك كان للعقل الإسلامي إضافة ثرية من القواعد المنهجية في التشريع أسهمت بحقّ في تطوير الفقه القانوني الإنساني، إن لم تكن مؤسّسة التأسيس الحقيقي لهذا الفقه؛ ولذلك فقد عدّ الشيخ مصطفى عبد الرزاق علم أصول الفقه الوجه الحقيقي للفلسفة الإسلامية، الذي يمثّل الإضافة الرائدة التي أسهم بها العقل الإسلامي في تطوير الفكر الإنساني[1].

وإذا كان هذا المنهج الأصولي الذي ابتدعه العقل الإسلامي يمثّل قيمة فلسفية في حدّ ذاته باعتباره منهجاً للتفكير القانوني العامّ مهما يكن عليه من خصوصية إسلامية، فإنّه كان منهجاً جرى عليه التفكير الشرعي، فاستطاع العقل الإسلامي

(١) راجع في ذلك: مصطفى عبد الرزاق. تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية: ١٣٢.

بفضله أن يوجّه البناء الحضاري الإسلامي في جميع مسالك الحياة توجيهاً تستجيب به تلك المسالك لمطلوبات الدين ومقاصده، فأثمر تلك المدوّنة القانونية الفقهية الواسعة التي استوعبت الحياة كلّها، والتي كانت محلّ إعجاب من كبار فقهاء القانون العالميين[1]، وكان ذلك البناء مؤسّساً على الاستخلاف في السلوك كما كان مؤسّساً عليه في الإيمان، وفيه تبدّى بجلاء المعلم المنهجي المتمثّل في مبدأ الاستخلاف.

ب. تجلّي المنهج الحضاري في الشهادة على الناس

جاء الدين الإسلامي يحدّد العلاقات بين بني الإنسان عامّة، وبين المسلمين وغيرهم بصفة خاصّة، وهي العلاقات التي تنبني على أصول من العدل والتعاون والتحرير من الاستبداد والنصرة للضعفاء والمظلومين والمضطهدين، كما تنبني على أصول من إرادة الخير للبشرية قاطبة، وتبليغ ذلك الخير إليهم معنوياً كان أو مادّيا، وهو مقتضى قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾[يوسف: ١٠٨]، ولكنّ هذه الشهادة على الناس في معانيها المتعدّدة جاءت في البيان الديني كلّية مجملة، فانطلق العقل الإسلامي يفصّل التشريع فيها بالاجتهاد النظري، كما جاء يرسم لها المسالك العملية التي تمرّ منها إلى الممارسة الفعلية، وكان ذلك وجهاً مشرقاً من وجوه التحضّر الإسلامي متجلّياً فيه واقعيا المعلم المنهجي الذي ترجمنا له بعنوان الشهادة على الناس والذي كنّا قد شرحناه في التصوّر الإيماني.

أولاً: الشهادة الحضارية بالعلم

لعلّ أوّل ما تستلزمه الشهادة على الناس من الواجبات هو واجب العلم بالناس المشهود عليهم في ثقافاتهم ومجتمعاتهم وتاريخهم وسائر أحوالهم، فذلك أمر ضروري في سبيل التعاون والتبليغ والتفاعل الحضاري ونزع أسباب العداوة والفرقة، وقد كان للعقل الإسلامي في هذا الشأن إنجاز مشهود، إذ قد اتجه هذا العقل منذ وقت مبكر إلى الأمم والشعوب غابرها وحاضرها بالدرس المستفيض والبحث العميق، ودوّن في ذلك تراثاً ثرياً استفادت منه الإنسانية أيّما استفادة.

---

(١) في سنة ١٩٥١ عُقد في باريس مؤتمر عالمي لدرس الفقه الإسلامي حضره كبار الفقهاء القانونيين في فرنسا (وهي أم الدراسات القانونية في العالم) وأصدروا في نهاية المؤتمر بياناً فيه إشادة وإعجاب بالفقه الإسلامي في ثرائه وفي استجابته لاستيعاب جميع مطالب الحياة الحديثة (راجع في ذلك: مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام: ١/ ٢٣).

لقد عكف العقل الإسلامي على الحضارة اليونانية وهي التي كانت من أكثر الحضارات تأثيراً في العالم، يدرس فلسفتها بتوسّع ويسبر أغوارها بعمق، ودوّنت في ذلك مؤلّفات الفارابي وابن سينا والغزالي وابن رشد وغيرهم، وعكف على أديان الأمم والشعوب يستكشف عقائدها وشرائعها ويعرضها بأمانة، ودوّنت في ذلك مؤلّفات في الملل والنحل على نحو ما فعل الشهرستاني وابن حزم، وانطلق يدرس أحوال الشعوب والجماعات الإنسانية في مواطنها مهما تباعدت الأقطار ونأت الأمصار، ودوّنت في ذلك آداب في الرحلات الدراسية على نحو ما فعل البيروني في كتابه «تحقيق ما للهند من مقولة»، وما فعل ابن بطوطة في رحلته الشهيرة، وما فعل آخرون كثيرون فيما أصبح يُعرف بأدب الرحلات.

ثانياً: الشهادة الحضارية بالتبليغ

كان هذا الدرس للواقع الإنساني في جوانبه المختلفة توطئة منطقية لمرحلة التبليغ في الشهادة على الناس، تبعها هذا التبليغ للخير الذي سلك مسارات مختلفة تلتقي كلّها عند القصد إلى تحقيق مصلحة الإنسان. ومن هذه المسارات مسار التبليغ الديني الذي عُرض به الإسلام على الناس في المشرق والمغرب، فاعتنقه من ارتضاه ورفضه من أباه في حرّية لا إكراه فيها، وقد جرى هذا التبليغ في أغلبه من خلال حركة حوارية واسعة، أثمر فيها العقل علماً منهجياً في صنوف المناظرة والجدل والحجاج يمثّل وجهاً من وجوه التحضر في هذا المجال.

ومنها مسار تبليغ الميراث الإنساني السالف إلى الأمم والشعوب اللاحقة، كما وقع تبليغ الفلسفة اليونانية والعلوم الطبية والفلكية وغيرها إلى العالم الأوروبي عن طريق الأندلس وصقلية، وذلك دون كتمان شيء منه أو احتكار فائدة من فوائده إذ كتمان العلم في الهدي الديني يُعدّ ذنباً كبيرا. وذلك ما فعله ابن رشد على سبيل المثال حينما نقل الميراث الفلسفي والطبي إلى أوروبا فكان ذلك منطلقاً للحضارة الغربية الحديثة.

ومن هذه المسارات في التبليغ ما عرضه المسلمون على الأمم والشعوب من علوم وصناعات واختراعات كانوا هم مبتكريها الأوائل، سواء تمثّل ذلك في علوم الجبر والهندسة والهيئة التي تعلّمها العالم الغربي خاصّة من المسلمين في الجامعات الأندلسية وغيرها، أو تمثّل في فنون الزراعة والريّ والهندسة البحرية التي عرضها

على الناس ابن الشباط التوزري (ت٦٨١هـ)، وأحمد ابن ماجد (ت ٩٠٤هـ)، وغيرهما فانتقلت إلى الشرق والغرب ليستفيد منها الإنسان أينما كان، أو تمثّل في فنون البناء وتخطيط المدن وطرز العمران التي قدّمها المسلمون للعالمين أدباً مدوّناً وإنجازات ماثلة، فاستلهم منها الكثيرون في الشرق والغرب مدنهم ومساكنهم ومنشآتهم المتنوعّة.

لقد كان تبليغ الخير للناس في هذه الوجوه المختلفة عنصراً أساسياً من عناصر الشهادة عليهم، وقد كان يجري على وعي وتصميم وإرادة في نفع الإنسان وترقيته حضارياً، كما كان يجري على تأصيل عقلي يدوّنه علوماً ويجتهد في سبل تبليغه واقعاً، ولا غرو فقد كان ذلك جزءاً من الدين، ولم يكن مجرّد مشاهد تعرض أخذ بها من أخذ وتركها من ترك وكأنّ الأمر شأن من شؤون الآخرين وليس للمسلمين فيه من همّ، فكان هذا التبليغ إذن معدوداً ضمن الدور الذي قام به العقل الإسلامي في بناء الحضارة الإسلامية في وجه العلاقة بين بني الإنسان.

وفي إطار الشهادة على الناس جاء العقل الإسلامي يبسط فقهاً في العلاقات الإنسانية بين الأمم والشعوب، وهو فقه متأسّس على مبدأ التعارف الذي جاء في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، وهو مبدأ يتضمّن معنى انفتاح الشعوب والجماعات على بعضها، والاعتراف المتبادل بينها، وتعاون بعضها مع بعض في سبل الخير، وقد اجتهد العقل الإسلامي في شرح هذه الوجوه من العلاقات ودوّن في ذلك فقهاً رفيعاً ظل يوجّه المسلمين في بنائه الحضاري في هذا الشأن زمناً طويلاً.

ولعلّ أوّل ما يبدو ذلك فإنه يبدو في هذا الانصهار الذي انصهرت به الشعوب من الشرق والغرب في بوتقة الحضارة الإسلامية، تحكمهم ذات القوانين دون تمييز طبقي أو عرقي أو جغرافي مهما تباينت الألسن وتباعدت الدماء وتناءت الأقطار، وما نتج عن ذلك من تعاون على الإنجاز الحضاري في العلوم والفنون وطرز العمران، وهو أمر مشهود على سبيل المثال في هذا التراث العلمي الذي اشتركت في إنجازه كلّ الشعوب من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق في تعاون أحسب أنّه لم يكن له نظير في حضارة من الحضارات.

ومن وجوه الفقه الحضاري في شأن التعارف ما دوّنه العقل الإسلامي في قانون العلاقات الدولية، وخاصّة منها ما ألّفه محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، فقد اشتمل ذلك الفقه على ضبط قانوني شرعي للعلاقات بين الدول في حال السلم الذي هو الأصل في تلك العلاقات، وفي حال الحرب إذا ما أصبحت واقعاً لسبب أو لآخر من الأسباب، ولعلّ هذا القانون الدولي كان أوّل القوانين التي عرفتها الثقافة القانونية الإنسانية، فكان لذلك لبنة حضارية هامّة في هذا الشأن.

ومن أكثر العناصر إضاءة في هذا الفقه ما جاء فيه من تقرير لنصرة المستضعفين والمظلومين والمضطهدين أفراداً كانوا أو جماعات أو شعوباً، فقد كان ذلك فتحاً حضارياً بالنسبة لما كان سائداً في الحضارات القديمة التي لم تكن تأبه بهذا الأمر، فلما نزل القرآن الكريم صاح في الناس: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ [النساء: ٧٥]، وعلى هذا المبدأ بُني فقه بأكمله استفتحه أبو بكر الصدّيق بشنّ حرب من أجل الفقراء لعلّها كانت أول حرب من نوعها حينما ارتدّت جموع كبيرة عن أداء حقوقهم من الزكاة، وأصبح ذلك سيرة للمسلمين يدوّنونها فقهاً، ويمارسونها واقعاً في نصرة المستضعفين.

إنّ هذه الشهادة على الناس في وجوهها المختلفة وإن كانت في أصولها وكلّياتها العامّة قد جاءت منصوصاً عليها في الهدي الديني قرآناً وسنّة، إلاّ أنّها في تفاصيلها وفروعها وتطبيقاتها كانت إبداعاً عقلياً بالاجتهاد في نطاق ذلك الهدي، فيمكن أن تُعتبر إذن إسهاماً إسلامياً في البناء الحضاري الذي أقامه المسلمون في شأن العلاقات الإنسانية بين الجماعات والأمم والشعوب، وهو بناء أُسّس على مبدأ الشهادة على الناس كمعلم منهجي للحضارة الإسلامية بدا ماثلاً للعيان في الواقع الحضاري كما بدا واضحاً في التصوّر الإيماني.

ج. تجلّي المنهج الحضاري في الارتفاق

لعلّ هذا المجال من مجالات التحضّر هو الذي يظهر فيه بجلاء أكبر المنهج الحضاري الإسلامي؛ ذلك لأنّ مفهوم الحضارة يتبادر فيه إلى الذهن أوّل ما يتبادر المشهد المادّي من المصنوعات والمزروعات والمنشآت العمرانية وأمثالها مما له علاقة مباشرة باستثمار الطبيعة وتسخيرها لتلبية الحاجات المادّية للإنسان، ولأنّ هذا المجال

تُرك فيه للعقل الدور الأكبر في التدبير، ولم يرد الشرع فيه إلاّ بتوجيهات إرشادية عامّة، فكان منهج هذا التدبير العقلي فيه أظهر للعيان من ذلك التدبير في شأن الاستخلاف والشهادة على الناس، وذلك بالإضافة إلى أنّ المنجزات الناشئة من هذا التدبير هي مشخصّات ذات صلة يومية بالناس، حتى قد يكون وقر في بعض النفوس أنّ الحضارة إنما هي مقتصرة على هذا المشهد المادّي.

وإذا كان الأمر ليس كذلك في حقيقته، إذ المشاهد الأدبية الروحية الاجتماعية هي مشاهد أصيلة في الحضارة بل لعلّها المشاهد الأصلية فيها، إلاّ أنه يمكن القول: إنّ العقل الإسلامي قد كان له إبداع خاصّ في ارتفاق البيئة الطبيعية، بحسبان أنّ ذلك يُعتبر في الدين أحد أهمّ الوجوه من مهمّة الخلافة في الأرض، وهو الأمر الذي دفع بالعقل المسلم منذ وقت مبكّر إلى مباشرة الطبيعة من أجل استثمارها، وكان له في ذلك اجتهاد واسع أسهم به في بناء الحضارة الإسلامية، وهو اجتهاد قام على معادلة دقيقة طرفاها استثمارٌ لمقدَّرات الطبيعة من جهة، ورفق بالبيئة التي تحتضن تلك المقدّرات من جهة أخرى.

أولاً: المنهج الحضاري في استثمار الطبيعة

اتّجه العقل الإسلامي إلى البيئة الطبيعية بالاستثمار لما اختزنته من مقدّرات، ولم يكن ذلك مقتصراً على استثمار تلك المقدرات استثماراً مادّياً، وإنما امتدّ بل لعلّه ابتدأ باستثمار روحي يبدو أوّل ما يبدو في تدبّر آيات الكون من أجل استكشاف ما وراءها من مدلولات غيبية، ومن ذلك نشأ علم استدلالي واسع يجعل من تلك الآيات براهين على وجود الله تعالى ووحدانيته، وعلى وجود اليوم الآخر وجزائه وما إلى ذلك من حقائق الغيب. كما يبدو أيضاً في ذلك الاستمتاع الروحي بالجمال الطبيعي، وهو ما أثمر مدوّنة من الأدب شعراً ونثراً تتغنّى بالطبيعة وتستمتع بجمالها، وكلّ ذلك إسهام في البناء الحضاري باستثمار جمالي للمشاهد البيئية.

وأوّل حلقة من حلقات الاستثمار المادّي للطبيعة هي حلقة العلم الكوني؛ ذلك لأنّ هذا الاستثمار لا يمكن أن يتمّ إلا من خلال العمل بقوانين الطبيعة وسننها وأسرارها، وقد كان للعقل المسلم في هذا المجال باع طويل، إذ انطلق بتوجيه القرآن الكريم يجوس خلال المكوّنات الطبيعية بالدرس والبحث العلمي وتحصّل له خلال

مدّة قصيرة علوم عدّة، استفاد فيها من علوم الأوائل، ثمّ طوّرها بالاستكشاف المتجدّد، فإذا جابر بن حيان (ت ٢٠٠ هـ) يدوّن علم الكيمياء، ومحمد بن الحسن ابن الهيثم (ت٤٣٠هـ) يبرز في علم الفيزياء، ومحمد بن موسى الخوارزمي (ت ٢٣٢هـ) وأبو الريحان البيروني (ت ٤٤٠هـ) في العلوم الرياضية، وابن سينا وابن رشد في العلوم الطبية، وغير هؤلاء كثير في شتى العلوم الطبيعية.

ولم تبق هذه العلوم علوماً نظرية على أنها فلسفة عقلية مجرّدة كما كان الأمر سائداً في حضارات سابقة، وإنما استُثمرت في تطبيقات عملية تُستخرج بها خيرات الأرض، ويُستهدى بها في البرّ والبحر، ويوظّف كلّ ذلك في توفير الرفاه المادّي للإنسان، و من ذلك ما استُخدم من نظام للريّ ما زال معمولاً به في بعض البلاد إلى يوم الناس هذا، وما اختُرع من آلات فلكية وطبية كالاصطرلاب وغيره، وما اختُرع من أنظمة دقيقة في بناء المنشآت العمرانية أثمرت روائع في هذا المجال مثل قصر الحمراء ومسجد غرناطة، وما أقيم من مؤسّسات صحية واجتماعية بلغت مبلغاً عظيماً من النجاعة وكفاءة الأداء مثل المستشفيات والمدارس والمكتبات وغيرها[1].

إن هذه المنجّزات الحضارية التي أنتجها العقل الإسلامي في نطاق استثمار المقدّرات الكونية، وقدّمها للناس أجمعين لا للمسلمين منهم خاصّة كانت كلّها ناشئة بالداعية الإسلامية الإيمانية التي تجعل التعمير واجباً دينياً، ولم تكن مجرّد استجابة للحاجة، ولا مجرّد طلب للرفاه المادّي شأن الحضارة المادّية الراهنة، وهو المعنى الذي انطبعت به هذه المنجَزَات انطباعاً يوحي بأنّها جميعاً كانت تحقيقاً لمطلب ديني على نحو ما شرحه إسماعيل الفاروقي حينما بيّن تغلغل عقيدة التوحيد في كلّ مشاهد الحضارة الإسلامية بما فيها المشاهد المادّية[2].

ثانيا: المنهج الحضاري في الرفق بالبيئة

إذا كان العالم اليوم يعاني من أزمة البيئة التي تنذر بمصير مظلم للإنسانية جمعاء، وذلك نتيجة الشراهة الإستهلاكية للحضارة الحديثة، فإنّ العقل المسلم انتبه منذ وقت مبكّر إلى ما يمكن أن يؤول إليه الأمر في هذا الشأن؛ ولذلك فهو إذا كان قد

---

(١) راجع في ذلك على سبيل المثال: السباعي، من روائع حضارتنا.

(٢) راجع: إسماعيل الفاروقي، جوهر الحضارة الإسلامية.

اندفع يستثمر البيئة الطبيعية لبناء الحضارة الإسلامية في وجهها المادّي فإنه قد وضع إطاراً منهجياً صارماً لذلك الاستثمار يحافظ فيه على البيئة من أسباب الخلل والإضطراب لتبقى دوماً قادرة في كفاءة على إعالة الحياة ليقوم الإنسان على مسرحها بإنجاز مهمّة الخلافة في الأرض، وقد أنتج في ذلك أدباً عظيماً نقدّر أنه لم يحظ بالدرس الذي يناسب أهمّيته ليُستفاد منه في علاج الأزمة البيئية الراهنة[1].

ولعلّ أوّل حلقات ذلك المنهج في الرفق بالبيئة والمحافظة عليها هو التأسيس العقدي الثقافي للتعامل مع البيئة، إذ قد بُنيت الثقافة الإسلامية على اعتبار أنّ العلاقة بالطبيعة هي علاقة محبّة وودّ ووئام وليست علاقة عداء وصراع كما هو الشأن في الحضارة الرومانية وسليلتها الحضارة الغربية، وهو ما أثمر في المخزون الثقافي نزوعاً إلى الرفق بالطبيعة والحفاظ عليها من أسباب الفساد استجابة لرابطة الودّ والمحبّة. لقد كان هذا المعنى سارياً في أدبيات العقل الإسلامي المتعلّقة بالكون، وهو الأمر الذي انتبه إليه أخيراً بعض المهتمين بأزمة البيئة مثل آل قور كما دوّنه في كتابه الهامّ «الأرض في الميزان»، منبّها إلى أنّ أكبر الأسباب في الأزمة البيئية الراهنة هو انبناء الثقافة الغربية على أنّ العلاقة بالطبيعة هي علاقة الصراع والعداء لا علاقة الودّ والوئام...

ومن هذا المنطلق الثقافي العقدي في الرفق بالبيئة انتقل العقل الإسلامي إلى المجال التشريعي الذي يرسم القواعد ويبني الأحكام المنظّمة لاستثمار البيئة استثماراً لا ينهكها ولا يخلّ بتوازنها، وقد جاءت في ذلك تشريعات كثيرة تهدف إلى نفس هذه الغاية، لعلّ من أبرزها التشريع بمنع الإسراف في الاستهلاك للمقدّرات الطبيعية بقطع النظر عن وفرتها وقلّتها، وهو الأمر الذي جاء به هدي نبوي تمثّل على سبيل المثال في قول النبي ﷺ لسعد وهو يتوضأ: «ما هذا السرف يا سعد؟ فقال: أفي الوضوء سرف؟ قال: نعم وإن كنت على نهر جار»[2].

وقد أصبح هذا الهدي النبوي قانوناً ملزماً للناس، على نحو ما أصدر عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حينما ألزم الناس «بأن لا يرفعوا بنيانا فوق القدر، قالوا وما

(١) حاولنا شرح ذلك في كتابنا: قضايا البيئة من منظور إسلامي.
(٢) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة.

القدر؟ قال: ما لا يقرّبكم من السرف، ولا يخرجكم عن القصد»[1]. ومن المعلوم أنّ من أكبر أسباب الأزمة البيئية الراهنة هو الإسراف في الاستهلاك الذي أخلّ بتوازن البيئة وأدى إلى تلويثها. وكما شُرع منع الإسراف في الاستهلاك البيئي شرع أيضاً منع كلّ تصرّف عبثي في البيئة مثل إبادة أنواع من الحيوان أو من النبات لمجرّد إشباع الأهواء والشهوات والهوايات لما يفضي إليه كلّ ذلك من خلل بيئي.

ومن المنطلق التشريعي حفظاً للبيئة انتقل العقل الإسلامي إلى الاجتهاد في بناء المؤسّسات التي تسهر على تطبيق ذلك التشريع، ومراقبة المسيرة الحضارية في تعاملها مع البيئة أن تبقى مسيرة مسالمة لها، رفيقة بها، محافظة عليها. وفي هذا السياق أنشأ هذا العقل مؤسّستين هامّتين تقومان بمهمّة الرعاية والمراقبة والتصحيح. أولاهما مؤسّسة الحسبة التي كان من بين مهامّها منع كلّ ما فيه ضرر بعناصر البيئة حيواناً أو نباتاً أو ماء أو تراباً[2]. والثانية هي مؤسسة الأوقاف التي كانت تقوم بدور مهمّ في الحفاظ على البيئة، فقد كانت على سبيل المثال توقف الأوقاف من أجل الصرف على أنواع من الحيوانات مهدّدة بالانقراض من أجل المحافظة عليها لتقوم بدورها في التوازن البيئي، كما كانت تُوقَف الأوقاف للصرف على تعهّد الأماكن العامّة المعرّضة للتلّوث بالرعاية والتطهير حفاظاً على البيئة كي تكون نظيفة سليمة.

---

(١) ابن خلدون. المقدمة: ٣٢٣ (ط دار الشعب – القاهرة د. ت).

(٢) راجع في ذلك على سبيل المثال: السنامي – نصاب الاحتساب، والشيزري – نهاية الرتبة في طلب الحسبة.

خاتمة

لقد بذل العقل الإسلامي جهوداً مقدّرة في بناء حضارة مشهودة قامت على استثمار البيئة علماً بقوانينها، وانتفاعاً بخيراتها، كما بذل جهوداً مقدّرة كي يتم ذلك الاستثمار للطبيعة في نطاق الرفق بها والمحافظة عليها، وكان له في كلّ من هذا وذاك إسهام ثري في بناء هذه الحضارة في وجهها المادّي، كما قد كان له إسهام ثري أيضاً في ذلك البناء من حيث مشهده الروحي، إذ جعل تلك الحضارة موصولة بالله تعالى على سبيل الاستخلاف، فكانت حضارة منطبقة في كلّ مناحيها بطابع الالتزام الديني، كما كان له إسهام ثري في ذلك البناء من جهة مشهده الإنساني الاجتماعي، فشيد حضارة قائمة على مبدأ الشهادة على الناس، شهادة تبليغ لما فيه الخير المعنوي والمادي لكلّ بني الإنسان، وإقامة للعلاقة فيما بينهم على أساس العدل والنصرة والتحرير.

ولم يكن البناء الحضاري على هذا النحو الذي تميّز به عن سائر الحضارات إلا لأنه كان مستهديا بمعالم منهجية جاء الوحي يقرّرها ويدعو إليها، و هي معالم تهدي إلى أن يكون هذا البناء في أساسه هو الغاية من وجود الإنسان ضمن الغاية الكبرى التي من أجلها خلق وهي الخلافة في الأرض، وهو ما يدعو إلى أن يكون بناء موصولاً بالله تعالى على أساس أنّ الإنسان مستخلف في الأرض يعمّر فيها وفق أوامر الله تعالى ونواهيه، وأنّه بهذا الاستخلاف يكون شاهداً على الناس شهادة حقّ يُبلغ فيه الخير ويقام فيه العدل، وأنّه ينبغي أن يسعى في الأرض بالتعمير استثماراً لخيراتها ورفقاً بها وحفاظاً على كفاءتها في العطاء لما فيه خير الإنسان.

وبهذه المعالم المنهجية أنجز المسلمون حضارة قدّمت للإنسان الخير، وتلافت مشاكل وأزمات وقعت فيها الحضارة السائدة اليوم لغفلتها عن تلك المعالم، وهم بذلك صاروا في موقع يؤهلهم لأن يسهموا اليوم بتجربتهم الحضارية العظيمة في ترشيد هذه الحضارة المائلة بتعديل مسارها لتتلافى أزماتها، ولكن عليهم في سبيل القيام بهذا الدور أن يفعّلوا هذه المعالم المنهجية الحضارية في واقعهم، حتى إذا ما استووا عليها تقدّموا للناس بمهمّة الترشيد، وهم ليسوا بقاصرين دون هذا الدور لو توفّر فيهم الوعي والإرادة، وتلك مهمّة أحسب أنها من أوكد ما يُلقى على عاتق المسلمين اليوم من واجب، استجابة لقوله تعالى:

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

قائمة بأهم المصادر والمراجع

- آل قور
١- الأرض في الميزان، ترجمة: عواطف عبد العزيز، ط الأهرام، القاهرة ١٩٩٤.
- الجويني (أبو المعالي عبد الملك)، ت٤٧٨)
٢- كتاب الإرشاد، ط مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٩٨٥.
٣- الشامل، ط دار المعارف، الإسكندرية ١٩٦٩.
- حسن مؤنس
٤- الحضارة، المجلس الوطني للثقافة والعلوم، الكويت ١٩٨٧.
- ا بن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، ت ٨٠٨).
٥- المقدمة، ط دار الجيل، بيروت ٢٠٠٥.
- الراغب (أبو الحسين القاسم بن محمد الأصبهاني، ت ٥٠٢)
٦- تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، تح: عبد المجيد النجار، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨.
- السباعي (مصطفى)
٧- من روائع حضارتنا، ط المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٥.
- ابن عاشور (محمد الطاهر)
٨- التحرير والتنوير، ط الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤.
- ابن عاشور (محمد الفاضل)
٩- روح الحضارة الإسلامية، ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا ١٩٩٢.
- الفاروقي (إسماعيل)
١٠- جوهر الحضارة الإسلامية، بحث ضمن كتاب (الإسلام والحضارة ودور الشباب المسلم) ج٢، نشر الندوة العالمية للشباب الإسلامي الرياض ١٩٨١.
- محمد محيي الدين عبد الحميد
١١- النظام الفريد، ط مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٥.
- مصطفى الزرقا
١٢- المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق ١٩٩٨.
- مصطفى عبد الرازق
١٣- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، ط٣ مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٦.

- النجار (عبد المجيد)
١٤- الشهود الحضاري، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت .١٩٩٩
١٥- قضايا البيئة من منظور إسلامي، ط دار الغرب الإسلامي، ط وزارة الأوقاف قطر ١٩٩٩.
- ول ديورانت
١٦- قصة الحضارة، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٧٣.

عناصر البحث

الموضوع	الصفحة
تمهيد	١١٧
١- الأسس الإيمانية لمنهج الحضارة الإسلامية	١١٩
أ- الاستخلاف في الأرض	١١٩
أولاً - التزكّي الإنساني	١٢٠
ثانياً – التعمير المادي	١٢٢
ب- الشهادة على الناس	١٢٣
أولاً – شهادة العلم	١٢٤
ثانياً – شهادة التبليغ	١٢٦
ثالثاً – شهادة العدل	١٢٧
ج- الارتفاق الكوني	١٢٨
أولاً – استثمار البيئة الطبيعية.	١٢٩
ثانياً – الرفق بالبيئة الطبيعية.	١٣٠
٢- التجلّي التاريخي لمنهج الحضارة الإسلامية	١٣٢
أ- تجلّي المنهج الحضاري في فقه الاستخلاف	١٣٣
أولاً – المعلم الحضاري في علم الإيمان	١٣٣
ثانياً – المعلم الحضاري في التشريع	١٣٥
ب- تجلّي المنهج الحضاري في الشهادة على الناس	١٣٧
أولاً – الشهادة الحضارية بالعلم	١٣٧
ثانياً – الشهادة الحضارية بالتبليغ	١٣٨
ج- تجلّي المنهج الحضاري في الارتفاق	١٤٠
أولاً – المنهج الحضاري في استثمار الطبيعة	١٤١
ثانياً – المنهج الحضاري في الرفق بالبيئة	١٤٢
خاتمة	١٤٥
قائمة المصادر	١٤٧
فهرس المواضيع	١٤٩

في مشروع الإسلام الحضاري
المفهوم والغايات والمرتكزات
رؤية نقدية

إعداد الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو
عضو منتدب بمجمع الفقه الإسلامي الدولي
وأستاذ أصول الفقه والفقه المقارن بالجامعة الإسلامية بماليزيا
ووكيل الجامعة لشؤون الابتكارات العلمية والعلاقات الدوليّة

«دورة الحضارة تبدأ حين تدخل التاريخ فكرة دينية معيّنة، وتنتهي حين تفقد الروح هيمنتها على الغرائز، ولكن الإنسان قبل بدء دورة من الدورات الحضارية، أو عند بدايتها يكون في حالة سابقة للحضارة، وفي نهاية الدورة يكون قد تفسخ حضارياً، ودخل في عهد ما بعد الحضارة، وإن إنسان ما قبل الحضارة يظل على استعداد للدخول في دورة الحضارة إذا آمن بفكرة معيّنة، أما إنسان ما بعد الحضارة، فإنّه لن يكون قادراً على إنجاز عمل حضاريّ جديد إلا إذا تغير جذريّا، ويجعل من إعادة البناء الحضاري أمراً ممكن التحقيق...» ميلاد مجتمع، مالك بن نبي – رحمه الله.

«الوراثة الحضارية ليست أماني وأحلام يقظة، ومكوث في غرفة الانتظار، وعدول عن السنن الجارية في الحياة والإحياء إلى السنن الخارقة، وترك ما نملك والتطاول إلى ما لا نملك.. ولو كان ذلك كذلك، لكانت الحياة ضروبا من الفوضى والاختلال والظلم، والانحلال الحضاري، وانعدام المسؤولية، وعبثية التكليف، وانطفاء روح المنافسة، والإبداع والإنجاز، وموت الفاعلية، فالحضارة أمانة استخلاف، وعزمة بناء، وتراكم معرفي، واكتشاف للسنن الفاعلة في الأنفس والآفاق، وممارسة لعملية التسخير، وامتلاك للشروط والمقومات للقيام بأعباء الاستخلاف والعمران التي تشكل المحور الأساس للتكليف الإلهي للإنسان والمجال الحقيقي للمسؤولية عن العمل..» الوراثة الحضارية: عمر عبيد حسنه.

«الإسلام الحضاري هو الذي بسيادته ساد المسلمون العالم، وقدّموا حضارة من أرقى الحضارات التي بناها بنو الإنسان..» السياسة بن الحلال والحرام، تركي الحمد.

إن استعادة الأمة عافيتها الحضارية وإمكانها الحضاريّ وشهودها الحضاريّ كل أولئك مرهون بضرورة فهم قيم الإسلام ومبادئه فهماً حضارياً يتجاوز الارتجالية والعشوائية والتجزيئية ويقوم على الربط الحكيم بين النصوص ومقاصدها، وبين الكليات والجزئيات مع النظر الحصيف في مآلات الأفعال.

تقديم الدراسة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فتلبية لتلك الدعوة الكريمة من لدن الأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ، عنيت – بتوفيق من الله القدير – بنسج خيوط هذه الصفحات المعدودات حول همّ من الهموم الفكرية والمعرفيّة والعلميّة التي لا تفتأ تملأ – بضراوة شديدة – جوانح أولئك الغيارى من أبناء الأمة، ولا تبرح تشغل – بعمق – أذهان وأفكار المصلحين، إنّه همّ استعادة تلك العافية الحضاريّة، والإمكان الحضاريّ، والنهوض الحضاريّ، والمشاركة الحضاريّة، والوراثة الحضاريّة التي كانت ذات يوم للأمّة الغرّاء إنقاذاً للبشريّة جمعاء مما تعانيه من قلق فكريّ، وإضطراب منهجيّ، وضنكٍ معيشيّ، وتفكك اجتماعيّ، فضلاً عن ذلك الإنفلات العارم للأمن والأمان والإستقرار.

ولئن كانت الغاية المرجوة من نشوء الحضارات وقيامها تتمثل في توفير الأمن الفكريّ، وضمان الأمان المعرفي، وتوطيد الإستقرار الاجتماعيّ، وتعميم الرفاهة المعيشيّة، وبثّ ثقافة السلم وروح السلام، وإشاعة الرحمة والمودّة في الأرجاء، بل لئن كانت المهمّة الأولى للحضارات إحقاق الحقّ، وإعادة الحقوق المسلوبة إلى أربابها، وبسط العدالة والمساواة، والقضاء المبرم على جميع أشكال الغلو والإستبداد والإستعباد، فإنّ الحضارة السائدة اليوم لا نخالها تمكنت – حتى هذه اللحظة – من تحقيق تلك الغايات الحضاريّة المنشودة، ولا نحسبها قادرة في الأيام القادمات على تحقيق المهام الحضاريّة القارّة، ذلك لعدم تمثلها تلكم القيم والمبادئ والمنطلقات التي تعصم الحضارات من الجور والظلم والإستكبار والإستعلاء!

ولئن أقام الإسلام ذات يوم حضارة سعدت البشريّة والكائنات في ظلّها، ورفرفت تحت رايتها تلك الآمال الحضاريّة، وعمّ السخاء والنقاء والصفاء البلاد والعباد، وترجمت الرحمة والمودّة والسماحة في أسمى معانيها، ولئن قامت وانبثقت تلك الحضارة عن وعي عميق بتلك القيم الحضاريّة العليا، وعن تطبيق رشيق للمبادئ الحضاريّة السامية التي رسمها كتاب الله الكريم وسنّة نبيه الكريم، فإنّ الأفول المشؤوم لذلك الوجود الحضاريّ للأمة يعود – في خلدنا – إلى اختلال فهم

الأجيال لتلك القيم الحضاريّة الرصينة، كما يعود ذلك الغياب الحضاريّ المرير إلى انعدام الالتزام الذاتي والموضوعيّ بتلك المبادئ الحضاريّة الرصينة، فضلاً عن غيابٍ مؤلم لذلك الغذاء الهانئ الموجّه للحضارات والمتمثل في الفكر المنير والعمل الصالح بحسبانهما صمام الأمام والاستقرار للحضارات.

وتأسيساً على هذا، فإنّ هذه الدراسة المتواضعة التي نقدّمها اليوم تروم تحرير القول الحصيف في المسألة الحضاريّة وسبل استعادة الأمة تلك العافية الحضارية التي كانت افتقدتها منطلقين في هذا الطرح من ذلك المشروع الحضاريّ الذي تبنته دولة ماليزيا لتحقيق هذا الأمل الذي طال انتظاره، وأقضّ مضجع العالِمين، وأرقّ ليل المفكّرين. وبطبيعة الحال، ليس من ريب في أنّ ثمّة أهميّة في تبني دولة إسلاميّة بمنزلة ماليزيا لهذا المشروع النهضويّ التنمويّ، وذلك انطلاقاً مما تشهده ماليزيا من نهضة علميّة وتقنية شاملة تعدّ محلّ فخر واعتزاز لجميع المسلمين في أنحاء العالم.

وانطلاقاً من غلبة التشعب والتعقيد على هذا الموضوع الجلل، فإنّنا نرى أن نتناوله من خلال ثلاثة مباحث أساسيّة ومدخل معرفي، حيث نعني في المدخل المعرفي بحديث مقتضب عن المسألة الحضاريّة وموقع الأمة في المرحلة الراهنة، وأما المبحث الأول، فيتناول بالتحقيق مصطلح الإسلام الحضاريّ مفهوماً وغاية، ويتصدى المبحث الثاني لتحرير القول في أهمّ مبادئ الإسلام الحضاريّ، ويتناول المبحث الثالث تحليلاً لمرتكزات مقترحة لمشروع الإسلام الحضاريّ، وأما الخاتمة، فستحتضن أهمّ النتائج التي نتوصل إليها في هذه الدراسة.

والله نسأل أن يعجّل بتمكين الأمة من الشهادة المرتقبة على الناس، وتحقيق الخيريّة المرجوّة التي ارتضاها لها بارؤها لتقوم بواجب عمارة الكون، وإسعاد الإنسان، وتحقيق الرفاهة، واستتباب الأمن، وتأمين الاستقرار والطمأنينة لجميع الكائنات في جميع أنحاء المعمورة، إن نريد إلا الإصلاح ما استطعنا، وما توفيقنا جميعاً إلا بالله، عليه توكلنا، وإليه ننيب!

أعدّها الطامع في ستر ربّه وعفوه/ أبو محمد قطب مصطفى سانو

نزيل كوالالمبور، ماليزيا، جنوب شرق آسيا.

مدخل معرفي في المسألة الحضاريّة

١- ما فتئ المخلصون من أبناء الأمة يئنون - أنيناً صادقاً - إلى تلكم القرون الخوالي التي سعدت فيها البشرية يوم أن كانت شمس الحضارة الإسلاميّة ساطعة في الأرجاء، وكانت كلّ القيادة والريادة في أيدي حملة خاتم الرسالات، وما برح الغيارى من أولئك المخلصين يتنافسون على مرّ الأيام وكرّ الدهور في تقديم الرؤى والأفكار والمشاريع التي تمكّن عموم الأمة من يقظة هادئة من سباتها الفكريّ، ووثبة رشيقة من انسحابها الحضاريّ، واستعادة رصينة لدورها الرياديّ والقياديّ، ونفض مكين لغبار الغياب الحضاريّ الذي طال أمده، ويوشك أن يغدو - لا قدر الله - واقعاً لا تخجل منه الأجيال الصاعدة، ولا يحرّك فيهم ساكناً، فيعدّونه - والحال كذلك - واقعاً طبيعياً لا تنفره الطبائع السليمة، ولا تأباه الفطر النقيّة!

لئن كان من المتفق عليه بين المعنيين بالمسألة الحضارية، أن كلّ الحضارات الإنسانيّة لابدّ لها من أن تمرّ بدورتي الميلاد والأفول انطلاقاً من سنة التدافع والتداول التي أرادها خالق الكون وبارئه، فإن الحقيقة التي لا يمارى فيها أنّ حضارة الأمّة الإسلاميّة لا تزال تعيش اليوم حالة أفول منذ قرون، والخشية المسؤولة أن يطول الغياب الحضاريّ للأمّة، وأن تعجز عن استعادة دورها الحضاريّ عند الدورة الحضاريّة القادمة، وبتعبير آخر، ما دامت حضارة الأمة قد أفلت منذ عقود، فإنّه من الممكن أن تشرق حضارتها من جديد، إذ إنّ الحضارة إذا أفلت في مكان، فإنّها تظهر في مكان آخر، غير أنّ ظهورها في ذلك المكان الآخر يتوقف على مدى توافر ذلك المكان على المؤهّلات الحضاريّة المتمثّلة في التزامها بالقيم الحضاريّة وتفعيلها العمل بالمبادئ الحضاريّة، والأشدّ من هذا، أنّ الحضارة المعاصرة الغالبة اليوم «.. تحاول السيطرة على المشرق والمغرب معاً لتكون الحركة الحضاريّة في إطارها، بل لعلّها تحاول هضم الحضارات جميعاً، والتقوّي بها، وصبغها بصبغتها الحضاريّة»[1]. ولهذا، فإنّ على الأمّة أن تكون على المستوى المرجوّ من الاستعداد لتولي قيادة الحضارة القادمة يوم أن تشرق الحضارة في أقطارها.

٢- ولئن كان من المتفق عليه أيضاً بين مؤرخة تاريخ الحضارات والعمران البشريّ أنّ «دورة الحضارة تبدأ حين تدخل التاريخ فكرة دينية معيّنة، وتنتهي حين

(١) انظر:الوراثة الحضارية - عمر عبيد حسنة، (دمشق، المكتب الإسلامي، طبعة أولى عام ٢٠٠٣) ص٥٣.

تفقد الروح هيمنتها على الغرائز، ولكن الإنسان قبل بدء دورة من الدورات الحضاريّة، أو عند بدايتها يكون في حالة سابقة للحضارة، وفي نهاية الدورة يكون قد تفسخ حضاريًا، ودخل في عهد ما بعد الحضارة، وأن إنسان ما قبل الحضارة يظل على استعداد للدخول في دورة الحضارة إذا آمن بفكرة معيّنة، أما إنسان ما بعد الحضارة، فإنّه لن يكون قادرا على إنجاز عمل حضاريّ جديد إلا إذا تغير جذرياً، و يجعل من إعادة البناء الحضاري أمراً ممكن التحقيق»[1].

٣- بناء على هذا التحليل العلميّ الدقيق، يمكننا القول بأنّ ثمة اختلافاً عميقاً بين استعدادات أمم «ما قبل حضارة» وأمم «ما بعد حضارة»، فأمم «ما قبل حضارة» أسرع استجابة وقدرة على تحقيق الشهود الحضاريّ من أمم «ما بعد حضارة»، وذلك انطلاقاً من سلامة فطرتها، ونقاوة سريرتها؛ وأما أمم «ما بعد حضارة»، فإنّ استجابتها للمبادئ الحضاريّة أبطأ وأعقد، وذلك لأنّها تحتاج إلى تغييرات جذريّة تخرجها من حالة الانهزام الحضاريّ إلى حالة التطلع الحضاريّ.

وبالنظر في حالة الأمة الإسلاميّة، فإنّنا نجدها تصنّف ضمن أمم «ما بعد حضارة»، وبناء على ذلك، فإنّ استجابتها لمقتضيات الحضارة ومتطلباتها أبطأ وأعقد من سواها، مما يتطلب تضافر الجهود الفكريّة والعلميّة والعمليّة من أجل تعزيز وعي أبناء الأمة، وترسيخ فهمهم لجملة حسنة من القيم والمبادئ والمرتكزات المعنويّة والماديّة التي يتوقف عليها توقفاً أساساً تحقيق دورة حضاريّة أخرى للأمة في العصر الراهن.

٤- من غير المنكور أنّ ثمة ضعفاً في وعي السواد الأعظم من أبناء الأمة بتلك القيم والمبادئ الحضاريّة، كما أنّ ثمّ اضطراباً ووهناً في تمثل عموم الأمة لمقتضيات تلك القيم والمبادئ، الأمر الذي يستوجب إحداث نقلة حضاريّة في فهم أبناء الأمة لتلك القيم والمبادئ قصد إعادة تشكيل العقل المسلم القادر على الإسهام بفعاليّة في حركة استعادة العافية الحضاريّة لعموم الأمة في العاجل القريب.

٥- وإسهاماً منا – ولو بنقير – في تحقيق النقلة الحضاريّة المنشودة في تعزيز وعي الأمة بتلك القيم، وتحرير سبل ووسائل تمثل تلك المبادئ في الواقع الحياتي، عنينا

---

(١) انظر: ميلاد مجتمع – مالك بن نبي – ص ١٤٠ وما بعدها، وانظر: شروط النهضة – مالك بن نبي – ص٧ وما بعدها، وانظر: مشكلات الحضارة عند مالك بن نبي – محمد بن عبد السلام الجفائري، (ليبيا، الدار العربية للكتاب، طبعة ١٩٨٤م) ص ٢١٠.

بصياغة هذه الصفحات المعدودات آملين في أن تحظى بنقد علميّ جادّ مخلص هادئ من لدن أهل العلم والفكر وصولاً إلى ما نصبو إليه جميعاً، وهو تمكين الأمة من الشهود الحضاريّ إنقاذاً للبشريّة مما تعانيه من زعزعة واضطراب وقلق وعوز على كافة الأصعدة.

المبحث الأول

في مصطلح الإسلام الحضاريّ: المفهوم والغاية

من نافلة القول إنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ من المصطلحات المستحدثة في الملّة، ويحوم حوله العديد من التساؤلات والاستفسارات، بل ثمة توجّس وتبرّم من سماعه من لدن عددٍ غير يسيرٍ من المفكّرين المعاصرين، ولذلك، فإنّه حقيقٌ علينا أن نخصّص هذا المبحث لتأصيل القول الرصين في حقيقة المراد بهذا المصطلح عند القائلين به أملاً في رفع كلّ التباس مفهوميّ، ودفع كلّ توجس فكريّ، كما أنّه قمينٌ بنا أن نقرر – منذ البداية – بأنّ المنهجيّة العلميّة، والموضوعيّة الفكريّة تقتضيان التريث كل التريث في الحكم على سداد هذا المصطلح أو عدم سداده، وذلك قبل الوقوف الرشيد على مراد القائلين به.

واعتباراً بأنّ هذا المصطلح غدا – بقدرة قادر – شعاراً ورمزاً لمشروعٍ فكريٍّ وبرنامجٍ نهضويٍّ متكامل وشامل تتبناه بعض الدول الإسلامية المعاصرة، وعلى رأسها دولة ماليزيا، لذلك، فإنّنا نرى أن نعنى بعرض المراد به في أطروحات الدولة الماليزيّة، ثم نعقب ذلك بعرض تعريف له جادت به قريحة بعض المفكرين المعاصرين المهتمين بهذا المصطلح، لنخلص – بعدُ – بصياغة تصورنا المتواضع لهذا المصطلح.

وعليه، فهلمّ بنا لنبسط القول الأمين في المراد بهذا المصطلح على المستويّين الرسميّ والفرديّ:

الفقرة الأولى: في مفهوم الإسلام الحضاريّ على المستوى الرسميّ:

١- لقد أمسى هذا المصطلح – كما أسلفنا – معبّراً عن مشروع حضاريّ تروم دولة ماليزيا القيام به في العصر الحاضر، و يعود تاريخ تبني الدولة لهذا المشروع إلى تلك الأيام الأولى التي تولى فيها صاحب المعالي دولة السيد عبد الله بن الحاج أحمد بدوي رئاسة الوزراء بماليزيا، حيث أعلن عن تبني الدولة لهذا المشروع في خطابه التاريخي أمام الجمعية العمومية للحزب الحاكم وذلك عام ٢٠٠٣م.

٢- حتى إذا ما أقبل عام ٢٠٠٤م، فإذا بالدولة – ممثلة في مصلحة الشؤون الإسلاميّة بمكتب رئيس الوزراء – تدعو الجامعات والمعاهد والمؤسّسات العلميّة

والفكريّة والإستراتيجية إلى بلورة آفاق المشروع ومبادئه، ومضامينه، وطرق تحقيقه في أرض الواقع، فضلاً عن ضرورة تعزيز وعي الناس بالمشروع، وتوالت – منذئذٍ – الجهود الفكريّة والعلميّة المتعاقبة عبر سلسلة متراكمة من المؤتمرات والندوات والمؤلفات والنشرات بدءاً بصياغة تعريفٍ علمي واضحٍ للمصطلح، ومروراً بضبطٍ محكمٍ لما يحمله المصطلح من دلالاتٍ فكريّةٍ، ومبادئَ علميّةٍ لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع مقررات الشرع الحنيف، وعروجاً على البرامج النهضوية والتنموية التي يرمز إليها المشروع بغية استعادة رصينة للشهود الحضاريّ المكين للأمة الإسلامية بشكل عامّ ولدولة ماليزيا بشكل خاصّ، وانتهاءً بالمناهج العلميّة والمشاريع التربويّة التي يرنو المشروع إلى صيرورتها جزءاً لا يتجزأ من واقع الأمة.

٣- لئن بذلت مصلحة الشؤون الإسلاميّة ما وسعها من جهد في الجانب التعريفيّ التوضيحي التنويريّ، فإنّها لم تتوان في التصدّي للردّ الهادئ المفحم على جملة من الإشكالات والاعتراضات التي أثارتها أوساط فكريّة محليّة وخارجيّة، وخاصّة منها تلك الاعتراضات التي رفضت المصطلح لحظة ظهوره في دنيا الناس، وعدّته تعبيراً عن مذهب جديدٍ ينضاف إلى المذاهب الإسلاميّة القارّة، كما ذهبت تلك الأوساط إلى اعتبار المصطلح تجزئة للشأن الإسلاميّ وتلبية للتوجهات الراغبة في التساهل إزاء الهيمنة القائمة التي فرضتها القوى العالميّة المتنفذة في المصائر والضمائر!

٤- وقد كان من جملة الردود الحاسمة والواضحة على اعتراضات تلك الأوساط ما ردّدته رئاسة الدولة ووزارات الدولة المعنيّة في الصحف والجرائد ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بأنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ ليس تعبيراً – وحاشاه – عن تعاليم جديدة، وليس مذهباً حديثاً ولا ديناً جديداً، بل إنّه وجهة نظر جديدة تريد الحكومة من خلالها تكملة خططها وبرامجها من أجل تكوين مجتمع متحضر ومتميّز قادر على معايشة مبادئ الإسلام بصورة شاملة[1].

٥- وذهب الكتيب إلى بسط مزيد من الضوء على هذا البعد في المشروع، فقرّر ما نصّه: «مبدأ الإسلام الحضاريّ لا يعدّ مذهباً حديثا، أو دينا جديداً، وإنما هو في حقيقته وسيلة عمليّة من أجل إعادة الأمة الإسلاميّة إلى الأسس والمبادئ التي يدعو

(١) انظر: كلمة رئيس الوزراء في مقدّمة الكتيب التعريفي بمنهج الإسلام الحضاريّ – مصلحة الشؤون الإسلاميّة بماليزيا (كوالالمبور، مصلحة الشؤون الإسلاميّة بماليزيا، طبعة أولى عام ٢٠٠٦م) ص٢.

إليها القرآن والسنة الشريفة والتي تعدّ دعامة الحضارة الإسلامية»[1].

٦- وبطبيعة الحال، لا يزال السجال الفكريّ قائماً - بصورة خافتة نوعاً ما - بين المدافعين عن المشروع والمعترضين عليه، وتلك سنة الله الثابتة في مستجدّات الأفكار والآراء، فما جادت الأيام بفكرة أو رأي إلا انقسم الناس حولها بين مؤيدين ومعارضين، وتبقى سنة الله الأخرى في الأفكار، وهي أنّ البقاء والمكوث في الأرض يكون لما ينفع الناس، وأما ما لا ينفعهم فإنّه يزول بحسبانه زبداً يذهب جفاء!

٧- وأيّا ما كان الأمر، فإننا نخلص من هذه التقدمة إلى تقرير القول بأنّ اعتراضات تلك الأوساط الفكريّة المحليّة والخارجيّة على المصطلح والمشروع الذي يرمز إليه، كانت من أهمّ الدوافع التي دفعت مصلحة الشؤون الإسلاميّة بمكتب رئيس الوزراء إلى إصدار كتيبٍ تعريفيٍّ شاملٍ بالمصطلح يرفع النقاب عن غاية الدولة ومقصدها من تبني هذا المصطلح، وجعله عنواناً لما تروم القيام به من مشاريع فكريّة وبرامج نهضويّة في واقع الدولة الماليزيّة.

٨- وبالرجوع إلى ذلك الكتيب الذي أصدرته مصلحة الشؤون الإسلاميّة، نجد هذا التعريف الرسميّ القارّ بالمصطلح كالتالي:

«..يراد بكلمة «الإسلام الحضاري» الإسلام الذي يركّز على جانب التمدن وبناء الحضارة. ويقال باللغة الإنجليزية Civilizational Islam ويقابله باللغة العربيّة «الإسلام الحضاريّ» ونعني به النظام المتكامل (المنزّل) من ربّ العالمين... وبالتعريف الكامل لهذا المبدأ نرى أنه عبارة عن وسيلة من وسائل تطوير الإنسان والمجتمع والدولة بصورة متميّزة، وشمولية قائمة على أسس التمدن الإسلاميّ..»[2].

وإحساساً بالحاجة إلى تسليط مزيد من الضوء على المراد بهذا المصطلح، عني الكتيب بإيراد التوضيحات التالية حول المصطلح:

«..ويتضح من هذا التعريف ما يأتي:

١. إنّ مبدأ الإسلام الحضاريّ أكثر شموليّة وكمالاً من المبادئ والمفاهيم

(١) انظر: منهج الإسلام الحضاري - مرجع سابق - ص ٤.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص٩.

المقتصرة على جوانب جزئيّة من الدين.

٢. إنّ مبدأ الإسلام الحضاريّ يتمثل في التعاليم الإسلامية التي تهتم بجوانب الحياة المختلفة من أجل رفع مستوى معيشة المجتمع المتمدن، ومن ثمّ إعداد أبنائه لمواجهة مختلف تحديات العصر الحديث، عصر ثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة، والاقتصاد العالمي، وتيار المادّية البحتة، وأزمة الحفاظ على الشخصية الذاتيّة، والغزو الفكريّ.

٣. إنّ هذا المبدأ يركّز على أهميّة الشعائر الدينية في بناء حضارة الأمة، حيث إنّ الاستقرار الروحيّ والنظرة المتزنة للحياة والقيم العالية تعدّ ركيزة الحضارة الخالدة..»[1].

٩- بإمعان النظر في هذا التعريف نجده تعريفاً هادفاً إلى إبراز مصطلح الإسلام الحضاريّ بحسبانه مصطلحاً معبراً عن تلك الرؤية الشاملة التي تتسمّ بها تعاليم الإسلام، كما نجده مصطلحاً يبرز تلك الإمكانات الباهرة التي تتوافر عليها تلك التعاليم من أجل مواكبة تطورات العصر وتحدّياته، فضلا عن هذا، فإنّ هذا المصطلح يؤكّد على قدرة تعاليم الإسلام الفائقة على إعداد ذلك المجتمع القادر على الصمود أمام تحدّيات العصر وأزماته.

١٠- وإضافة إلى هذا، فإنّ التأمل في هذا التعريف وما ورد في شرحه نجد فيه إصراراً على إبراز كون تعاليم الإسلام ومبادئه غير قاصرة على جوانب جزئيّة بعينها، ولكنّها تنظّم كافة جوانب الحياة الإنسانية.

١١- وتأسيساً على هذا التعريف خلصت الدولة إلى اعتماد عشرة مبادئ وأسس عدّتها أهم المبادئ والأسس التي يعبّر عنها مصطلح الإسلام الحضاريّ، وسوف يأتي معنا مزيد بيان لتلك المبادئ والأسس عند حديثنا عن مبادئ وأسس الإسلام الحضاريّ كما طرحته الحكومة الماليزيّة.

١٢- وإذا كان هذا المفهوم لمصطلح الإسلام الحضاريّ يمثّل مفهوماً قارّاً لدى مؤسّسة، بل دولة من دول العالم الإسلاميّ فإنّ ثمة مفكّرين وكتّاباً في العالم الإسلاميّ عنوا – قبلُ – بصياغة مفهوم له، ومن أولئك الكتّاب، صاحب كتاب

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٩-١٠ باختصار.

السياسة بين الحلال والحرام: أنتم أعلم بأمور دنياكم، حيث حدّد ذلك الكتاب المراد بمصطلح الإسلام الحضاريّ بقوله:

«..إنّ الإسلام الحضاريّ هو تلك المبادئ العامة والقيم الشاملة المجرّدة التي في حدودها تتبع «تعددية» معيّنة، وكلها إسلاميّة، مناقضة كلّ التناقض تلك الشموليّة، والأحاديّة، وسلطة الرأي الواحد التي تقول بها «الأحزاب الإسلامية، كلّ على اختلاف مشربه، واختلاف إدراكه، واختلاف هدفه»[1].

١٣- ولم يكتف الكاتب بهذا التعريف، بل أحسّ في قرارة نفسه بضرورة إضفاء مزيد من الضوء على المراد بهذا المصطلح، فقال معقّباً ومقرّراً:

«..من أجل إيضاح المقصود بـ «الإسلام الحضاريّ»، فإنّ ضرب المثل، وعقد المقارنة مسألة لازمة. فعندما نتحدث عن الحضارة الغربيّة، فهل نتحدث في هذا المجال عن حضارة الإغريق والرومان من الناحية الزمنية، أم أننا نتحدث عن الأسلوب الأميركي في الحياة أو الروسي أو الإنجليزي أو الفرنسي، أو الأوروبي الغربيّ أو الشرقيّ؟ وعندما نتحدث عن الحضارة الغربيّة، فهل نحن نتحدث عن الليبراليّة، أم الشموليّة، الرأسماليّة أم الشيوعيّة؟ عن هيغل أم عن جون ستيورات مل، أم عن ادموند ببرك وغيرهم؟ الحقيقة أننا عندما نفعل ذلك، فإننا نتحدث عن كل هؤلاء، وكل تلك التيارات والأنظمة: كلها إفرازات للحضارة الغربيّة، بمعنى أنّها تدور في فلك المبادئ العامة والقيم الشاملة للحضارة الغربيّة، وتتحدّد بحدود تلك الحضارة التي هي ذات المبادئ والمثل والقيم.

١٤- وبنفس المنطق، فإنّنا وعندما نتحدث عن الحضارة الإسلاميّة أو الإسلام الحضاريّ، فإنّنا نتحدث عن الراشدين، والأمويين، والعباسيّين (من ناحية الأنظمة السياسيّة)، كما أننا نتحدث عن فقه أهل السنّة، وكلام المعتزلة، والأشاعرة، وفلسفة الفارابي، وابن سينا، والكندي، وأدب الجاحظ والأصبهاني... فهذه الأشياء كلها إنّما تنتمي إلى الحضارة الإسلاميّة وفي فلكها تدور، وضمن حدودها أنتجت وانبعثت بمعنى أن كل هذه النظم والتيارات والمذاهب والجهودات الفكريّة والجماعيّة إنّما هي خاضعة (وفق تفسيرات مختلفة وإدراك مختلف) للمبادئ العامّة

---

(١) انظر: السياسة بين الحلال والحرام – أنتم اعلم بأمور دنياكم – تركي الحمد (بيروت، دار الساقي، طبعة رابعة لعام ٢٠٠٦م) ص٤١ باختيار.

والقيم الشاملة للإسلام وفق تعدديّة معيّنة كانت، أي هذه التعدديّة، مهماز الحركة، وباعث التقدم والإنتاج في حضارة الإسلام عندما كانت سيّدة العالم وروح عصر ذلك الزمان..»[1].

١٥- هكذا سلّط الكاتب الضوء على مراده بمصطلح الإسلام الحضاريّ، كما حاول - جاهداً - إبراز أهمّ جانب يتمحور حول هذا المصطلح، وهو انفتاح الإسلام، وقبوله التعددية المتنوعة، ورفضه التامّ الشموليّة، والأحاديّة، وسلطة الرأي الواحد، فضلاً عن كون تعاليم الإسلام مهمازة الحركة، وباعثة على التقدم والإنتاج والنهضة والتطور.

١٦- ولئن تجاوز المفهوم الأول (الرسميّ) لمصطلح الإسلام الحضاريّ التعرض للمصطلح المقابل أو المناقض له، فإنّ المفهوم الثاني (الفكريّ) أصرّ على ضرورة إجراء مقابلة بين المصطلح ومصطلح مناقض له في تصور الكاتب، وهو ما سمّاه الكاتب ((الإسلام الحزبيّ))، و في هذا يقول ما نصّه:

«..وعندما يكون الحديث عن ((الإسلام الحزبي))، فإن ذلك يقود إلى حديث آخر، الا وهو ((الإسلام الحضاريّ)) الذي هو أوسع وأشمل وأرقى من ((الإسلام الحزبي))...الإسلام الحضاريّ هذا هو الذي بسيادته ساد المسلمون العالم، وقدّموا حضارة من أرقى الحضارات التي بناها بنو الإنسان، والذي عندما انحدر وساد الإسلام الحزبيّ قبع المسلمون في الدرك الأسفل من سلم الرقي البشريّ. والإسلام الحضاريّ هو وحده الذي تنطبق عليه مقولة ((الإسلام صالح لكل زمان ومكان))»[2].

١٧- فالإسلام الحضاريّ في نظر الكاتب يقابله الإسلام الحزبيّ الذي يعدّ سيادته وانتشاره من أهمّ أسباب انحطاط المسلمين وتأخرهم وتخلفهم، وذلك لأنّ أصحاب هذا ((الإسلام الحزبي)) في نظر الكاتب ((...يؤدلجون الإسلام وفق فهم ضيّق لا يرى إلا الاتجاه الواحد، رغم أنّ كلّ الاتجاهات متاحة؛ ولأجل ذلك تراهم يتصارعون وينشقون عندما لا يجدون عدوًا مشتركاً يجمعهم، إذ إنّ الاتجاه الواحد دائماً ما يقود إلى سلطة وزعامة الفرد الواحد في نهاية المطاف الذي يملك

---

(١) انظر: السياسة بني الحلال والحرام - مرجع سابق - ص ٤١ باختصار.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٤١ باختصار.

مفاتيح المعرفة الحقة والتفسير الصحيح"[1].

١٨- إنّ التأمل فيما أورده هذا الكاتب من انطباعات وأحكام حول ما سمّاه الإسلام الحزبيّ نجده تعبيراً عن وجهة نظر خاصّة به، وينتظم - بضراوة شديدة - تحاملاً واعتسافا على الاتجاه المخالف لاتجاهه، ونخال هذا التحامل داخلاً فيما حذّر منه الكاتب الآخرين، نعني أنّه إذا كان يعيب على أصحاب الإسلام الحزبيّ فهم الإسلام فهما ضيّقا، فإنّ موقفه هو الآخر من فهم الآخر "أصحاب الإسلام الحزبيّ" المخالف له يتسم بالضيق والمحدوديّة، إذا كان يسعه أن يعدّ فهمهم "أي أصحاب الإسلام الحزبي" وفهمه هو أفهاماً مندرجة ضمن ما سمّاه المبادئ العامة والقيم الشاملة للإسلام، وذلك انطلاقاً من عدّه الرأسمالية والشيوعيّة داخلتين في مفهوم الحضارة الغربيّة!

١٩- وعلى العموم، لنطرح جانباً هذا المفهم الذي اهتدى إليه كاتبنا لمصطلح الإسلام الحضاريّ، ولنعد مرة أخرى إلى إبراز ما يعنّ لنا من ملحوظات نقديّة هادفة على كلا المفهومين وصولاً إلى وجهة نظر إزاء المصطلح وما حمّل من معاني ومفاهيم!

٢٠- إنّ التأمل في المفهوم الذي اعتمدته مصلحة الشؤون الإسلاميّة بماليزيا يفضينا إلى تقرير القول بأنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ لا يعدو أن يكون إبرازاً لجانب من جوانب الإسلام، وهو الجانب الذي ورد في التعريف بأنّه "جانب التمدن وبناء الحضارة.." وقد شهد هذا الجانب ضموراً كبيراً بعد عصور ازدهار الإسلام الأولى نتيجة الخلط والخبط اللذين حلا لدى الكثير في فهم الإسلام وقصره على الجوانب التعبديّة فقط.

٢١- وعلى الرغم مما لهذا الجانب من أهمية بالغة، غير أنّ حصر المصطلح فيه دون سواه يتعارض في نظرنا المتواضع مع ما أورده شرّاح التعريف في قولهم بأنّ مبدأ الإسلام الحضاريّ أكثر شموليّة وكمالاً من المبادئ والمفاهيم المقتصرة على جوانب جزئيّة من الدين! ولست أدري كيف طاب للسادة الشرّاح الكرام - حفظهم الله - إيراد هذا القيد - الضابط - في شرحهم ما دام التعريف الأصليّ

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٤١ باختصار.

للمصطلح ينصّ بصورة جليّة بأنّ الإسلام الحضاريّ يراد به ذلك الإسلام الذي يركز على جانب التمدن وبناء الحضارة!

٢٢- إذا كان الإسلام الحضاريّ إسلاماً يركّز على جانب التمدن وبناء الحضارة، فإنّ مقتضى ذلك أن يقول قائل إنّ ثمة إسلاماً آخر يركز على جانب التفقه والتثقف، وبناء الثقافة اعتباراً بأنّ الثقافة والحضارة شيئان مختلفان، كما أنّ لقائل أن يزعم بأنّ هناك إسلاماً يركّز على السياسة وبناء النظم السياسية، كما أن لقائل ثالث أن يقول إنّ هنالك إسلاماً يركّز على الاقتصاد وبناء النظم الاقتصادية، وهكذا دواليكم..

٢٣- وبناء على هذا، فإننا نخال المفهوم الذي انتهت إليه مصلحة الشؤون الإسلاميّة بحاجة إلى إعادة نظر رفعا للالتباس الفكريّ والخلط المعرفي مادامت المبادئ والأسس التي يتضمنها مصطلح الإسلام الحضاريّ أوسع وأشمل من أن يكون تركيزاً على جانب التمدن وبناء الحضارة، إذ إنّ كلا هذين الأمرين يندرجان في تلك الأسس والمبادئ التي يقوم عليها المصطلح كما سيأتي بيان ذلك بعد حين!

٢٤- لئن أبدينا هذه الملحوظات الجوهريّة على المفهوم الذي انتهت إليه مصلحة الشؤون الإسلاميّة بماليزيا، فإنّ المفهوم الذي انتهى إليه صاحب السياسة بين الحلال والحرام، لا يخلو هو الآخر من مغمز ونقد، وخاصّة فيما يتعلق بذلك التكلف الذي بدا واضحاً على مقابلته بين ما سمّاه الإسلام الحزبي والإسلام الحضاريّ، إذ إنّه ليس ثمة وجه علميّ أو منهجيّ للمقابلة بين الحزبيّ والحضاري، فمصطلحا الحزب والحضارة لا يمكن لهما أن يتقابلا لغة أو اصطلاحاً لأنّ الحزب كما يعرّفه الكاتب بنفسه بأنّه عبارة عن ((...مجموعة من الأفراد يشتركون في الأهداف والمبادئ، ويسعون إلى التأثير على السلطة السياسيّة أو الحصول عليها))[1].

٢٥- فإذا كان هذا هو مفهوم مصطلح الحزب بعبارة الكاتب نفسه، فأنّى يمكن لهذا المفهوم أن يتقابل مع مفهوم مصطلح الحضارة الذي يعني فيما يعني نمطاً من الحياة المستقرة ينشئ القرى والأمصار، ويضفي على حياة أصحابه فنوناً منتظمة من

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٢٩.

العيش والعمل والاجتماع والعلم والصناعة وإدارة شؤون الحياة والحكم وترتيب وسائل الراحة وأسباب الرفاهية..»[1].

٢٦- بناء على هذين المفهومين لذينكما المصطلحين/ الحزب والحضارة، لا يمكن للمرء أن يقابل بينهما مادام الحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد.. ومادامت الحضارة عبارة عن حسن تمثل وتفعيل مجموعة حسنة من المبادئ والقيم..

٢٧- وزبدة القول، لا نرى موضوعيّة ولا منهجيّة في مقابلة الباحث بين المصطلحين، فليس ثمة رحم بينهما البتّة، وبدلاً من ذلك، قد كان يسع الكاتب أن يوسع مصطلح الإسلام الحضاريّ جانب التأصيل العلميّ الهادئ، والشرح المنهجيّ الوافي بعيداً عن إقحامه بمصطلح لا تمت بأدنى صلة به البتة!

٢٨- وأخيراً، إذا كان الإسلام الحضاريّ في خلد الكاتب عبارة عن تلك المبادئ والقيم التي يدعو إليها الإسلام، فإنه قد كان حريّا بالكاتب الناقد البصير التمييز بين حقائق تلك القيم والمبادئ وفهمها الفهم الأسدّ، فالمشكلة لم تكن ذات يوم في تلك القيم والمبادئ، وإنما كانت وستظل في فهم الناس لتلك القيم والمبادئ، ذلك الفهم الذي يصحّ وصفه بالضيق والمحدودية والتحجر.

٢٩- وبناءً عليه، فإنّ الإسلام الحضاريّ ليس قيماً ومبادئ في حقيقة الأمر، ولكنّه فهم حضاريّ رشيد لتلك القيم والمبادئ، وقد أكد الكاتب الكريم هذا الأمر بنفسه عندما قال ما نصّه:

«..هذا الفهم للإسلام، أي الفهم الحضاريّ والذي يشكل في اعتقادنا روح الإسلام وجوهر الدين الخالد هو الشيء الذي لا يراه أصحاب الإسلام الحزبي»[2].

٣٠- وبهذا نرى أن نبرح نقدنا لمفهوم الإسلام الحضاريّ، ولننصرف إلى تحرير القول في الغاية المرجوّة من استخدام هذا المصطلح سائلين العليّ الكريم المدد الفكريّ والعون النظريّ في كل ما نقدم عليه من تحليل أو نقد!

---

(١) انظر: المقدمة، ابن خلدون، (القاهرة، دار الشعب بدون تاريخ) ص ٢٥٩.

(٢) انظر: السياسة بين الحلال والحرام - مرجع سابق - ص ٤٢ باختصار.

الفقرة الثانية: في مصطلح الإسلام الحضاريّ: الغاية

١- إنّ إمعان النظر في المفهومين السالفين لمصطلح الإسلام الحضاريّ نجد أنّ ثمة غايتين مختلفتين في استخدامه، فبالنسبة للمفهوم الرسميّ، فإنّه من الأمر الجليّ أنّ الدولة الماليزيّة توظّف المصطلح للدلالة على مشروع تنمويّ وبرنامج نهضويّ يروم النهوض بالأمة من خلال تفعيل الوعي وتعزيز العمل بتلك المبادئ والقيم التي يدعو إليها الإسلام بحسبانها مبادئ وقيما تمثل دعامة الحضارة الإسلاميّة، كما أنّ الدولة ترى في المصطلح وسيلة قادرة على بث الوعي والإدراك التامّ لدى أبناء الأمة بشموليّة هذا الدين الحنيف، وواقعيّته، وقدرته على تحقيق التنمية الشاملة وعمارة الكون تصحيحاً لجملة المفاهيم التي جعلت الأمة تعيش انسحاباً حضاريّا مقيتا.

٢- فالإسلام الحضاريّ في نظر الدولة الماليزيّة يعدّ "..العامل المحوّل للفكر الإسلامي لتغيير المفاهيم الخاطئة حول هويّة الإسلام وحقيقته.. إذ إنّه (أي الإسلام الحضاريّ) يركّز على التنمية، وبناء الحضارات وفق المنظور الإسلاميّ الشامل، ويكون ذلك بتكثيف الجهود من أجل رفع مستوى الحياة والمعيشة من خلال الإلمام والتمكن من العلوم والمعارف والتنمية الروحية والماديّة"[(١)].

٣- وتأسيساً على هذا، فإنّ مبدأ الإسلام الحضاريّ في الحسّ الرسميّ الماليزيّ يروم الترويج لمشروع الدولة الذي يهدف إلى تحقيق النهضة التي ترمي إلى تشييد الحضارات من خلال تحسين مستوى المعيشة، والنهوض بالإنسان روحيّاً وماديًا عن طريق التمكن والإلمام بشتى أنواع المعارف والعلوم[(٢)].

٤- ومن الواضح على المستوى النظريّ والتطبيقيّ أنّ الدولة لم توظّف هذا المصطلح بديلاً للمصطلحات والطروحات الإسلاميّة السائدة، سواء أكانت تلك المصطلحات أو الطروحات داخليّة أم خارجيّة، فالإسلام الحضاريّ في نظر الدولة لا يقابله مصطلح الإسلام السياسيّ أو مصطلح الإسلام الحزبيّ، كما أنّ الدولة لم توظّف المصطلح للاستهلاك المحليّ فحسب، بل تراه مشروعاً يمكن للعالم الإسلاميّ الاستفادة منه، وتبني مبادئه لتحقيق الاستقرار والتنمية والتطور والتقدم في جميع

---

(١) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ص ٦ بتصرف واختصار.
(٢) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ص ٣-٦ بتصرف واختصار.

مجالات الحياة، وقد سبق لدولة ماليزيا أن قدّمت المشروع في عدد غير قليل من القمم والمحافل والندوات والمؤتمرات واللقاءات، ودافعت عنه – بشدة وتركيز – في القمّة الاستثنائيّة الأخيرة التي عقدتها منظمة المؤتمر الإسلاميّ في مكّة قبل ثلاثة أعوام تقريباً!

٥- بناءً على هذا، فإنّه يمكن الخلوص إلى تقرير القول بأنّ أهمّ غاية في توظيف الدولة لهذا المصطلح تتلخص في ذلك الهدف الذي ورد التنصيص عليه في كتيِّب مصلحة الشؤون الإسلاميّة تحت عنوان الهدف، وهذا نصّه:

"... يهدف مبدأ الإسلام الحضاريّ إلى تكوين مجتمع ذي أفراد متفوقين في الجوانب الروحيّة والأخلاقيّة والفكريّة والماديّة، متميّزين بالإبداع والابتكار، معتمدين على أنفسهم، محبّين للتنافس الشريف، متسمين ببعد النظر، قادرين على مواجهة تحديات العصر بكل حكمة وعقلانيّة واتزان وتسامح"[1].

٦- لئن كان هذا هو الهدف المعلن من توظيف الدولة مصطلح الإسلام الحضاريّ، فإنّ نظرة في الغاية التي يوظّف عدد غير يسير من الكتّاب والمفكّرين المعاصرين ذات المصطلح من أجلها، نجدها تختلف اختلافاً جذريًا عن الغاية السابق ذكرها، إذ إنّ الغاية الأظهر من استخدام أولئك المفكّرين للمصطلح تكمن في نظرتهم إليه مصطلحاً بديلاً عن مصطلح الإسلام السياسيّ، ومصطلح الإسلام الحزبيّ، فمصطلح الإسلام الحضاري عندهم يعدّ المصطلح البديل للمصطلحين المذكورين، وخاصّة مصطلح الإسلام الحزبيّ، وذلك انطلاقاً من كون الإسلام الحضاريّ أوسع وأشمل وأرقى من الإسلام الحزبيّ، ويشكّل روح الإسلام وجوهر الدين الخالد.

٧- كما يروم أولئك المفكّرون من استخدام مصطلح الإسلام الحضاريّ التأكيد على ضرورة تجاوز الاعتداد بالإسلام الحزبيّ اعتباراً بأنّ أصحاب ذلك الإسلام "الحزبي" يؤدلجون الإسلام ".. وفق فهم ضيّق ويثبتون مالا يثبت (فترة زمنية معيّنة أو فكرة معيّنة)، ويبنون عليه بناءً «أيديولوجياً»محدداً يرغمون الآخرين عليه إن استطاعوا، وهم أشبه في صنيعهم هذا بالنازية التي حاولت أن تبرز نفسها معبّرا

(١) انظر: المرجع السابق، ص ١٥.

أوحد عن الحضارة الغربيّة.. كما حاولت الشيوعيّة أن تبرز نفسها المعبّر الأوحد عن الإنسان وتاريخه، وكلا التيارين سقط في نهاية المطاف..»[1].

٨- إنّ إحلال الإسلام الحضاريّ محلّ الإسلام الحزبيّ أمر حتميّ في نظر عدد لا يستهان به من المفكرين الجادّين إذا كانت الأمة ترنو إلى استعادة عافيتها الحضاريّة، بل إنّه هو المشروع الذي ينبغي أن يسود لأنه هو «..الذي بسيادته ساد المسلمون العالم، وقدّموا حضارة من أرقى الحضارات التي بناها بنو الإنسان. وهو وحده الذي تنطبق عليه مقولة "الإسلام صالح لكلّ زمان ومكان»[2].

٩- وبناء على هذا، فإنّنا يمكننا الانتهاء إلى تقرير القول بأنّ غاية أولئك المفكّرين من استخدام مصطلح الإسلام الحضاريّ تكمن في اعتبارهم إيّاه مصطلحاً ضرورياً بديلاً لمصطلح الإسلام السياسي، أو الإسلام الذي سمّوه الإسلام الحزبيّ!

١٠- وأيّا ما كانت الغاية من استخدام مصطلح الإسلام الحضاريّ، فإنّ ثمة اتفاقاً على كون المصطلح شعاراً ورمزاً يحمل بين طياته مشروعاً فكرياً وعلمياً آنيا يراد له أن يكون بديلاً للمشاريع الفكريّة والعلميّة السائدة في العالم في العصر الراهن.

١١- وبطبيعة الحال، إنّ التأمل فيما ذكر من غاية، فإنّه لا يسع المرء سوى القول بأنّه لا محظور البتة في أن تكون تلك الغايات غايات حميدة وخاصّة أنّ العديد من المشاريع الفكريّة والعلميّة القائمة في دنيا الناس اليوم تعاني عجزاً باهراً عن استعادة الإمكان الحضاريّ الذي كان ذات يوم للأمّة الغرّاء، كما تشكو ضعفاً في الإمكانات والقدرات المعينة على تحقيق الوراثة الحضاريّة المرتقبة التي تتطلع إليها الأمة منذ أمد بعيد، فضلاً عن أنّ جلّها - إن لم يكن كلّها - تغشاه الضبابيّة والغموض والعموميّة، مما جعل للتيه الفكريّ والنجش المعرفي، والغبن السياسيّ، والوهن الماديّ، والخذلان الحضاريّ رواجاً أيّ رواجٍ في واقع الأمة على كافة الأصعدة!

الفقرة الثالثة: في وجهة نظرنا في المصطلح: مفهوماً وغاية:

لئن استعرضنا نموذجين من مفاهيم مصطلح الإسلام الحضاريّ، ولئن وقفنا على

(١) انظر: السياسة بين الحلال والحرام - مرجع سابق - ص ٤٢ بتصرف واختصار.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٤١ باختصار.

تلك الغاية المشروعة التي يوظّف المصطلح من أجل تحقيقها، فإنّنا نخلص من ذلك العرض إلى تقرير جملة من القضايا المنهجيّة الهادفة إلى إزالة الإشكالات المثارة إزاء استخدام هذا المصطلح في العصر الحاضر:

أولاً: إنّنا نرى أنّه لا محظور في المرحلة الراهنة من تاريخ الأمة من استخدام هذا المصطلح مادامت الغاية منه تعميق الوعي بجانب مشرق هامّ من جوانب الإسلام، وهو جانب الحضارة والتمدن والتقدم والتطور على كافة الأصعدة والمستويات وفق منهج الشرع وتعاليمه، فالتوعية الرشيدة والشاملة بأهميّة هذا الجانب وضرورته تعدّ اليوم وسيلة من أهمّ الوسائل التي تمكّن الأمة من استعادة شهودها الحضاريّ، وريادتها الفكريّة والعلميّة، ومشاركتها المنشودة في رسم السياسات والخطى للبشريّة جمعاء.

ثانياً: إنّ تعميق الوعي وتكثيف التذكير بالدور الرياديّ والقياديّ للأمّة عبر هذا المصطلح من شأنه وضع حدّ لذلك الشعور الانهزاميّ الاستسلاميّ الذي أمسى اليوم يخالج مخيلات الأجيال الصاعدة، حيث إنّ جمعاً غير يسير من تلك الأجيال أصبحوا اليوم يعتقدون بأن تعاليم الإسلام تتعارض مع التقدم والتطور والنهضة والإنتاج، ولذلك، فإنّ المسؤولية الفكرية تتطلب تصحيح هذه التصورات لدى هذه الأجيال من خلال التنصيص على كون الإسلام دينا حضاريا يرحّب بل يدعو إلى التقدم والتطور والإنتاج وعمارة الأرض، وتحقيق الرفاهة الشاملة للبشريّة جمعاء، ومن ثمّ، فإنّ استخدام مصطلح الإسلام الحضاريّ يمثل تصحيحاً لتلك التصورات الملفّقة عن موقف تعاليم الإسلام من الحضارة ومرتكزاتها ومبادئها.

ثالثاً: لئن كان الغياب الحضاريّ الذي طال أمده يوشك اليوم – لا قدر الله تعالى – أن يغدو واقعاً لا يتحرج من الاستسلام به السواد الأعظم من أبناء الأمة، فإنّ مكافحة ذلك الغياب يمكن أن يتمّ من خلال توظيف هذا المصطلح وترسيخ فهم الأمة بتلك المبادئ والأسس التي تقوم عليها الحضارات أملاً في أن تصحّح الأجيال تلك المفاهيم السالبة التي تنفّر من القيم والمبادئ التي تقوم عليها الحضارة!

رابعاً: لئن كان من المتفق عليه لدى العَالِمين أنّ لفظ "الحضاري" في المصطلح يعدّ لقباً، وليس صفةً بالمفهوم الأصوليّ، وإذا كان من المتفق عليه عند محقّقي الأصوليّة أنّ اللقب لا مفهوم له، لذلك، فإنّه ينبغي أن يكون واضحاً بصورة جليّة

أن هذا المصطلح ما كان ليدلّ أو يروم – بأي حال من الأحوال – تقسيم الإسلام أو تقسيم تعاليمه إلى ما هو حضاريّ وما ليس بحضاريّ، وذلك اعتباراً بكون الإسلام بجميع تعاليمه ومبادئه دينا بنى أعظم حضارة عرفتها البشريّة، ولا يوجد من بين تلك تعاليمه أو مبادئه تعليم أو مبدأ غير حضاري البتّة.

وتأسيساً على هذا التوضيح المفهوميّ، فإنّه ليس ثمة محظور في استخدام هذا المصطلح والاستعلاء من شأنه في المرحلة الراهنة تذكيراً وتنبيهاً للعامّة والخاصّة على ضرورة استعادة الأمة عافيتها الحضاريّة، وضرورة قيامها بواجب الشهود الحضاريّ والوراثة الحضاريّة إسعاداً للبشريّة وإنقاذاً للإنسانيّة مما ترزح تحته اليوم من ويلات وحروب وأزمات!

خامساً: لئن تجاوز تخوّف المتخوّفين وتوجّس المتوجّسين من استخدام المصطلح للتعبير عن مشروع حضاريّ متكامل، ولئن ملنا في تلك الأثناء إلى القول بسداد ذلك الاستخدام وضرورته في ضوء تحديات العصر، فإنّنا نرى أنّه ينبغي إعادة النظر في كلا المفهومين اللذين أوردناهما للمصطلح وذلك اعتبارا بعدم قدرتهما على إعطاء تصورٍ كافٍ وأصيلٍ لما يروم هذا المصطلح تأصيله وتعميق الوعي به في الذهنيّة الإسلاميّة المعاصرة، وهو الربط الأمين والوصل المكين بين المبادئ والتعاليم والقيم الإسلاميّة بحسبانها مبادئ وقيما وتعاليم قادرة على بناء الحضارة، وتحقيق الشهود الحضاري للأمة في كل الأزمنة والأمكنة.

سادساً: تأسيساً على هذا البعد المذكور آنفاً، فإنه يمكننا صياغة تصور عامّ متكامل لمصطلح الإسلام الحضاريّ في ضوء ما فهمنا من مرامي القائلين به في هذا العصر، ولنقل إنّ هذا المصطلح عبارة عن مشروع فكريّ وعمليّ يروم تعميق فهم الأمة بالمبادئ والقيم والتعاليم التي ينتظمها الإسلام من أجل بناء نمطٍ من الحياة المستقرّة تعيد للإنسان كرامته ومكانته، وتحقّق له الأمن والاستقرار والرفاهة ليقوم بواجب الاستخلاف في الأرض وعمارة الكون وفق المنهج المراد لله جلّ جلاله.

سابعاً: إنّ هذا التصور يقوم على الالتفات إلى ضرورة التأكيد على وجود المبادئ والقيم التي تمكّن الأمم من بناء الحضارات عليها، كما يروم التصور ضرورة الالتفات إلى أنّ تلك القيم والمبادئ لا تحتاج إلى تبديل أو تطوير أو تغيير، ولكنّ فهمها والعمل بها هما اللذان يحتاجان إلى التطوير والتغيير والتبديل، مما يعني أنّ

وجود تلك المبادئ والقيم لا يكفي لضمان قيام حضارة أو استعادة، بل لابدّ من حسن فهم لها، ومن حسن تفعيل لمقتضاها ومراميها.

إنّ التأمل في هذا التصور يجد فيه الناظر التفاتا إلى المعنى العام المراد من الحضارة وهو المعنى الذي خلص إليه ابن خلدون في مقدّمته حيث عرّف الحضارة بأنّها عبارة عن "..نمط من الحياة المستقرّة ينشئ القرى والأمصار ويضفي على حياة أصحابه فنوناً منتظمة من العيش والعمل والاجتماع والعلم والصناعة وإدارة شؤون الحياة والحكم وترتيب وسائل الراحة وأسباب الرفاهية.."[1].

فهذا المعنى للحضارة ملحوظ في تصورنا، مما يجعله تصوراً متوافراً على الغاية التي يراد تحقيقها من استخدام هذا المصطلح وتوظيفه في الواقع المعاصر.

ثامناً: إننا نرى أنّ ثمة مصطلحاً أبعد عن الشبه والإشكالات السابق ذكرها، وهو مصطلح الفهم الحضاريّ للإسلام، وهذا المصطلح يروم ضرورة ارتهان الاعتداد بسداد فهم وعدمه بمدى كونه فهما يفضي إلى بناء حضارة أو استعادتها، فأيّ فهم للمبادئ والقيم والتعاليم الإسلاميّة لا ينبثق منه بناء حضارة أو استعادتها، فإنه لا ينبغي عدّه فهماً حضارياً، بله فهماً إسلامياً، مما يوجب ضرورة خضوع كلّ الأفهام والاجتهادات القديمة والحديثة لنصوص الشرع وتعاليمه لمدى قدرتها على بناء حضارة أو استعادة حضارة.

وعليه، فإنّ مصطلح الفهم الحضاري للإسلام يمكن الاستعاضة به عن مصطلح الإسلام الحضاريّ عند أولئك الذين لا يستسيغون استخدام ذلك المصطلح، مادام هذا المصطلح المقترح يعبّر بوضوح وبصورة مباشرة عن الغاية السامية من مشروع الإسلام الحضاريّ وهو تعزيز الوعي وتعميق الفهم بتلك القيم والأسس والمبادئ التي يمكن تسميتها بقيم الحضارة ومبادئها. فهذا الفهم الحضاريّ هو الذي يمكّن الأمة من استلهام الخطط واكتشاف المعاني السامية المعينة على تحقيق الوراثة الحضاريّة للأمة[2]!

تاسعاً: إنّ نظرة خاطفة في العديد من الأفهام التي نسجت حول جملة من القيم

---

(١) انظر: المقدمة – مرجع سابق – ص ٢٥٩.

(٢) لمزيد من التفصيل حول معالم فهم الإسلام فهماً حضارياً، يراجع: المسألة الحضاريّة – زكي الميلاد – (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، طبعة عام ١٩٩٩م) ص ٩٢-٩٩.

والمبادئ والتعاليم الإسلاميّة نجدها افهاماً لا يمكن لها أن تبني حضارة بَلْهَ أن تعيد حضارةً آفلةً، مما يتطلب مزيداً من الجهد الفكري والعلميّ من أجل بناء فهم رشيد ووعي عميقٍ بالمبادئ السامية والقيم العليا التي يشتملها الإسلام أملاً في استعادة العافية الحضاريّة والإمكان الحضاريّ لعموم الأمة على كافة الأصعدة.

وصفوة القول، لابدّ من تجديد الفهم والعمل بالقيم والمبادئ والمثل الحضاريّة التي تنتظمها تعاليم الإسلام تحقيقاً للشهود الحضاريّ الذي ينبغي على الأمة القيام به في العصر الراهن إسعاداً للبشريّة جمعاء، وإنقاذاً لإنسانيّة الإنسان، وتسديداً لمسيرة التاريخ الإنسانيّ الغارق في التيه والضياع!

وأخيراً: إنّ تبني الدولة الماليزيّة لمصطلح الإسلام الحضاريّ يأتي في وقت حسّاس حيث تتعاظم الهجمة الإعلاميّة الشرسة على الإسلام واصفة إياه بأنّه مجرد إيديولوجيّة متخلفة غير قادرة على النهوض بمعتنقيها، و لا تمت إلى الواقع المعاصر بصلّة؛ وقد استغلت هذه الهجمة حالة الضعف والتشرذم والتخلف التي تعيشها الأمة الإسلاميّة في الوقت الراهن. واعتباراً بالموقع القويّ الذي تتمتع به ماليزيا على المستوى الصناعيّ والتقنيّ، بل اعتداداً بالنهضة الصناعيّة والاقتصاديّة والتنقية التي تعيش فيها ماليزيا، لذلك، فإنّ تبنيها هذا المصطلح لإبراز الجانب الحضاريّ، وربط الحاضر بماضي الإسلام الحضاريّ المشرق، يعدّ تحركاً نحو الاتجاه الصحيح.

المبحث الثاني

في أهمّ مبادئ مشروع الإسلام الحضاريّ: عرض وتحليل

الفقرة الأولى: في مضامين أهم مبادئ مشروع الإسلام الحضاري:

لئن بسطنا القول المبين في المعنى المراد بمصطلح الإسلام الحضاريّ على المستوى الرسميّ والفكريّ، ولئن صغنا تصوراً عاماً عن هذا المصطلح في ضوء ما جادت به قريحتنا نتيجة تؤدة وتأمل وتمعن في الأهداف والغايات التي يسعى المنادون بهذا المصطلح إلى تحقيقها في واقع الأمر، فإننا نرى أنه تتمة لذلك، لابدّ لنا من تسليط الضوء على تلك المبادئ والأسس التي يقوم عليها مشروع الإسلام الحضاريّ عند القائلين به تقريراً بأن تحقيق هذا المشروع في أرض الواقع مرهون كلّ الرهان بضرورة الالتزام بتلك المبادئ والأسس.

واعتباراً بما سبق بيانه من أنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ أمسى عنوانا لمشروع نهضويّ وبرنامج تنمويّ شامل تسعى دولة ماليزيا من خلاله إلى تكملة خططها وبرامجها الهادفة إلى تكوين مجتمع إنتاجيّ متحضّر ومتميّز، لذلك، فإنّنا نرى أن نلّم بتلك المبادئ والأسس التي اعتمدتها الدولة الماليزيّة لتحقيق مقتضيات هذا المصطلح.

وبالرجوع إلى الكتيب الذي أصدرته مصلحة الشؤون الإسلاميّة، نجده يلخّص تلك الأسس والمبادئ التي يدعو إليها مشروع الإسلام الحضاريّ في عشرة مبادئ وأسس، وهي:

١- التقوى والإيمان بالله
٢- عدالة الحكومة وأمانتها
٣- استقلاليّة الشعب
٤- التمكن من العلوم والمعارف
٥- التوازن والشمولية في النهضة الاقتصادية
٦- الرفاهية المعيشيّة
٧- وحماية حقوق المرأة والأقليّات
٨- ترقية الثقافة وسمو الأخلاق.

٩- المحافظة على البيئة

١٠- ترسيخ القدرة الدفاعيّة عن الوطن.

١- هذه هي المبادئ والأسس العشرة التي وضعتها الدولة الماليزيّة معتبرة إيّاها وسائل تتمكن من خلالها من تحقيق مشروع الإسلام الحضاريّ، ولم تكتف الدولة بصياغة هذه الأسس والمبادئ، وإنما أعطت تصوراً خاصاً لكل واحد منها رابطة ذلك التصور بالبعد النهضويّ والتنمويّ.

٢- فبالنسبة للمبدأ الأول: مبدأ التقوى والإيمان بالله، فإنّ مشروع الإسلام الحضاريّ يعدّه الركيزة الأولى للمشروع، كما يعدّ القرآن الكريم والسنّة النبويّة الشريفة مصدرين أساسين لهذا المبدأ، ويتضمن هذا المبدأ الأول مبدأين فرعيين، وهما: لا إكراه في الدين، وحرية الديانة، ومن خلال هذا المبدأ، فإنّ الدولة ترى من التوافق بين العقيدة والشريعة والأخلاق منطلقاً تقوم عليه عملية بناء الأفراد وإدارة الأنظمة والخطط وتنفيذها.. وفي هذا يقرّر الكتيب ما نصّه:

"...المبدأ الأول: الإيمان بالله والتقوى هما الركيزة الأولى لمفهوم الإسلام الحضاريّ ويعدّ القرآن الكريم والسنة الشريفة مصدرين أساسين له. وهذا التوافق بين العقيدة والشريعة والأخلاق والقيم السامية هو المنطلق الذي تقوم عليه عملية بناء الأفراد وإدارة الأنظمة والخطط وتنفيذها. وكل ذلك من أجل تحقيق الرفعة للأمة، والتفوق، والتميز للوطن عملاً بقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]"(١).

٣- وأما المبدأ الثاني: العدالة والأمانة، فهذا المبدآن قيمتان عظيمتان، يراد بهما من خلال مشروع الإسلام الحضاريّ حثّ قيادة الدولة ممثلة في الحكومة على ضرورة الالتزام بهما في جميع قراراتها ومشاريعها، إذ إنّ بناء حضارة أو استعادتها، أو بناء دولة قويّة، يتوقف كل أولئك على الالتزام بهذا المبدأ، وصيرورته منهجاً مطبّقا على كافّة الأصعدة. وقد ورد في الكتيب التعريفي ما نصّه:

"..ويحرص مبدأ الإسلام الحضاريّ حرصاً تامّاً على أن تسير قيادة الدولة في مسار العدل والأمانة في أداء واجبها تجاه الرعيّة من مختلف الطبقات، حيث إنّ

---

(١) انظر: منهج الإسلام الحضاريّ – مرجع سابق – ص١٩.

الإدارة الحكيمة المنصفة، والقيادة الأمينة الحريصة على الاعتدال في نفقاتها الماليّة.. قادرة على بناء دولة قويّة ومتقدمة، تحظى ببركة الله ورحمته تعالى.. (مصداقاً لقوله تعالى): ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ [سبأ: ١٥][(١)].

٤- ويتمثل المبدأ الثالث من مبادئ الإسلام الحضاريّ في استقلاليّة الشعب بحسبانها الوسيلة المثلى لتكوين مجتمع مستقلّ في التفكير والإبداع والابتكار، ولهذا المبدأ تجليّاتٌ متعددة، من أهمّها: حرية الإبداع، والتفكير، والانفتاح على الآخر، والتحرر من الانغلاق والجمود، ورفض الممارسات السلبيّة بجميع أشكالها، واستغلال المواهب والقدرات، وخوض المنافسات الشريفة.. وقد فصّل الكتيب في هذا المبدأ، ووسّع من دائرته، إذ من خلاله ينبغي على المجتمع أن يتحرّر في تفكيره من آثار الاستعمار".. وأن يكون أكثر انفتاحاً وقبولا لتطور الآخرين، وتقدمهم، وازدهارهم، وأن يتجنب الجمود في التفكير، ويرفض الممارسات السلبية التي تجعل النفس مرهونة بالإرث الاستعماري... وينبغي أن يستغل المجتمع (استقلاله) كمسار لتكوين مجتمع راسخ الأركان، وبناء دولة قوية... وتحقيقا لذلك، فإنه يجب استغلال المواهب والقدرات الفردية إلى أبعد الحدود حتى تتعمق في النفس جذور الإسلام الحضاري كأساس للهوية والذاتية، وتتوطد العلاقات الأسرية، ويتحقق التكامل الاجتماعي، وتقوى الدولة..ف(الشعب الحر يكون قادراً على حسن الاختيار وخوض المنافسات الشريفة، كما يكون في الوقت نفسه منفتحا رحب الصدر لقبول العوامل والمؤثرات الخارجية بعيداً عن نطاق التقاليد والثقافة المحلية بما لا يتنافى مع القيم الأخلاقية، والاستفادة من العالم فيما من شأنه الإسهام في بناء حضارة[(٢)]....

٥- وأما المبدأ الرابع: التمكن من العلوم والمعارف الحديثة، فإن مشروع الإسلام الحضاري يعدّه عاملاً أساسياً ومهماً لتكوين الشخصية المتوازنة والمتآلفة.. إذ إن التمكن من العلوم والمعارف الحديثة من شأنه تحقيق التطور العلمي والتكنولوجي، مما يساعد على نهضة الدولة والشعب والعالم، ويمكن تحقيق هذا التمكن العلمي من

---

(١) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ص١٩.

(٢) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ٢٨-٣٠ باختصار.

خلال "..ترسيخ أركان الإسلام وعلوم الفروض العينية إلى جانب دراسة علوم فروض الكفاية.. وهذا سيمكن الدولة من إنتاج موارد بشرية مؤهلة لتبني البرامج التربوية، وتنفيذ خطط التنمية للبلاد وللأمة الإسلامية.. عن طريق نظام التربية الذي يشمل التخصص الثنائي أو المزدوج..(وبطبيعة الحال، لا خلاف في أن الإسلام)..يشجع على طلب المعرفة واستكشاف العلوم والتكنولوجيا والتعمق في دراساتها..فمن الأحرى..أن نكثف الجهود في مجال البحث والدراسة، ونجعلهما هدفاً علمياً نصبو إليه، وبالتالي تسير عملية بناء النهضة الفكرية والروحية والجسدية للأمة على أسس ودعائم تتميز بالتوازن والشمولية والتنظيم تحقيقاً لقوله تعالى﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠]"[١].

٦- وبالنسبة للمبدأ الخامس: التوازن والشمولية في النهضة الاقتصادية، فإن مشروع الإسلام الحضاري يوليه اهتماماً خاصاً اعتباراً لما للاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من أهمية بالغة في تحقيق النهضة والتطور والتقدم، ومن خلال هذا المبدأ، فإن الدولة التي ترنو إلى تنفيذ العديد من الاستراتيجيات التي تعين على تحقيق ذلك التوازن المنشود، ومن أهمها مكافحة الفقر، والاستغلال التام للقوى العاملة، واستقرار الأسعار، والنمو الاقتصادي الثابت. ومن أجل تحقيق هذا كله، فإن على كل القطاعات العامة والخاصة أن تقوم"..بأداء دورها الفعال بشكل متكامل..وعلى كل فرد من أفراد المجتمع تحت ظل مفهوم الإسلام الحضاري..انتهاز الفرص المتاحة لتحقيق أعظم قدر من الإنجازات الاقتصادية..(فالإسلام الحضاري) يسعى بشكل مستمر إلى التأكيد على ضرورة الارتفاع بمستوى الأداء في القطاعين: العام والخاص..(ولذلك فإنه) يجب أن توضع الخطط والسياسات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار كل التحديات الاقتصادية الراهنة..ومن هنا يتضح..أن الإسلام الحضاري يُعدّ نظاماً متكاملاً، وبه تكون النهضة الاقتصادية عاملاً دافعاً إلى تكوين مجتمع متحضر يندفع أفراده إلى العمل وبناء الأمة..."[٢].

٧- ويراد بالمبدأ السادس: الرفاه المعيشي، نجاح الدولة في توفير ما يفي بسدّ

(١) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ٢٦-٢٧ بتصرف.
(٢) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ٣٢-٣٤ بتصرف واختصار.

الضروريّات والحاجيّات الأساسيّة للشعب من التزام بالدين، وتعزيز مستوى التربية، وتوفير الأمن الغذائي.. وتحقيقاً لهذا، فإنّ الدولة تكثّف جهودها "..لمواكبة ركب التقدم في مختلف النواحي أملاً في تحقيق أكبر الإنجازات الحضاريّة التي تجعلها على مستوى الدول المتقدمة.. (كما تسعى الدولة في إطار تحقيق الرفاه المعيشي إلى) توفير المرافق العامة، وأماكن الاستجمام (إذ إنّ الغاية من مبدأ الإسلام الحضاري).. تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع في شتى النواحي بشكل فعّال ومتكامل.."[1].

٨- وأما المبدأ السابع: حماية حقوق المرأة والأقليات، فإنّ مشروع الإسلام الحضاريّ يهدف إلى ضمان المحافظة على حقوق جميع الأفراد بغض النظر من أن يكونوا أقلية أو أغلبيّة، وبغض النّظر أن يكونوا رجالاً أو نساءً تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣].

٩- واستناداً إلى هذا المبدأ، فإنّ الدستور الفيدرالي نصّ على وجوب ضمان الحقوق والمحافظة عليها؛ وتطبيقاً لذلك، فإنّ المرأة تستحق كل الامتيازات التي يتمتع بها الرجل، كما أنّ الأقليات تستحق كل الامتيازات التي يتمتع بها الأغلبيّة، فلهم حقّ المشاركة ".. والإسهام في دفع عجلة تقدم البلاد، (و) تتاح لهم الفرص للاشتراك في إدارة الدولة، وتنفيذ الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعية والتربويّة والدينيّة والسياسيّة.."[2].

١٠- وبالنسبة للمبدأ الثامن: حسن الخلق ورقي الثقافة، ويروم هذا المبدأ التأكيد على دور رفعة الثقافة وحسن الأخلاق بوصفهما من الدعائم التي تقوم عليها الحضارات، وتتكون بهما الهويّة الذاتيّة، ولذلك، فإنّ الإسلام الحضاريّ يدعو إلى ضرورة الحفاظ على "..تعدد الثقافات.. من منطلق التمسك بالقيم الأخلاقية السامية لما لها من أثر مباشر في سعادة الأمة، وأمن المجتمع المتعدد الأجناس، كما أنّها ترفع من شأن الشعب ومكانته (مما يجعله)... موضع إجلال واحترام من

---

(١) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ٣٥-٣٧.
(٢) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ص ٣٨-٤٣ باختصار.

الآخرين.. (ولابدّ للنهضة الاقتصاديّة من منظور الإسلام الحضاريّ) من أن تنبني على دعائم أخلاقية وثقافيّة سامية، ولا يتحقق (هذا) طالما أنّ هناك فاصلاً يفرّق بين التطور الماديّ والسمو الأخلاقي.. ومن هنا، (فإذا كان) الفن عنصراً من عناصر الثقافة، فإنه ينبغي أن يكون موافقاً للقيم الأخلاقيّة العالية مما يسهم بشكل إيجابيّ في بناء ثقافة رفيعة للدولة))[1].

١١- ويتمحور المبدأ التاسع: المحافظة على البيئة، على ضرورة حسن التعامل مع البيئة بطريقة متوازنة وشاملة، ويتحقق هذا من خلال التنمية الفرديّة المستندة إلى دعائم أخلاقيّة، وغرس الشعور بحبِّ الطبيعة والمسؤوليّة تجاه حمايتها، وتنميتها، وفق تخطيط مسبق ومحكم... ((والاستمرار في المحافظة على جمال الطبيعة، ومراقبة ما يطرأ عليها من خلل.. وعلى أساس ذلك، فإنّ الإسلام الحضاريّ يسعى إلى إيجاد التوافق والتآلف بين الإنسان والطبيعة، والبيئة من حوله إلى جانب تحقق التطور والازدهار..))[2].

١٢- وأما المبدأ العاشر: ترسيخ القدرة الدفاعيّة عن الوطن، فيرمي هذا المبدأ من منظور الإسلام الحضاريّ إلى ضرورة بناء قدرة دفاعيّة لا تقتصر على القوة الحربيّة، والأسلحة الحديثة، وإنما تشمل القوة الذاتية والجسميّة والمعنوية كما أشار إلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[الأنفال: ٦٠].

١٣- فمن المعلوم أنّ تقدم الشعوب يتطلب ((..القدرة على الدفاع عن الوطن.. وذلك بترسيخ القوة العسكريّة، وتزويدها بالمعدات، والأسلحة الحربيّة بهدف الدفاع عن النفس والوطن لا الهجوم على الآخرين وغزو بلادهم.. إنّ العالم اليوم يشهد تغيرات وانقلابات في الساحة السياسيّة العالميّة، وتتعرض بعض الأمم لمختلف الضغوط والإهانات السياسيّة؛ وكلّ هذه الأحداث تشعرنا بضرورة تعزيز القوة الحربيّة، والتمكن من كل وسائل الدفاع عن النفس؛ وعلى الدولة أن تكون على استعداد دائم بخطط وبرامج بعيدة المدى تهدف إلى أن تغرس في نفوس

---

(١) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق –ص ٤٤-٤٥ باختصار.
(٢) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ص ٥٠

الشباب والناشئين الشعور بالمسؤولية للقيام والصمود في وجه الأعداء في سبيل الدفاع عن العرض والشعب والوطن... وبذلك فإنّ مبدأ الإسلام الحضاريّ يسعى إلى إعداد أمّة قويّة قادرة على الصمود أمام تيار التحديات العالميّة المعاصرة..»[1].

١٤- هذه هي المبادئ والأسس العشرة التي يقوم عليها مشروع الإسلام الحضاريّ في الواقع الماليزيّ، وتمثّل هذه المبادئ برامج عمل متكاملة يتوقف على تنفيذها تحقيق الغاية العظمى من المشروع متمثلة في بناء حضارة إسلامية متميّزة ونموذجيّة في العصر الراهن، وتحظى هذه المبادئ بحضور جليّ في مختلف المشاريع التنمويّة والبرامج النهضوية التي تعتمدها الدولة، حيث إنّ ثمة ربطاً مباشراً وغير مباشر بين تلك المشاريع وهذه المبادئ العشرة، مما يدفعنا إلى القول بأنّ تنفيذ الدولة لأيّ مشروع أو برنامج تنمويّ أو نهضويّ يتوقف على مدى اشتمال ذلك المشروع وتبنيه هذه المبادئ، فإذا لم يكن المشروع ذا علاقة وطيدة وواضحة بأي من هذه المبادئ، فإنّ الدولة – في الغالب الأعمّ – لا تعدّه مشروعاً تنموياً عاجلاً، كما لا تعتبره مشروعاً ذا أهمية بالغة.

١٥- ولذلك، فإنّ للمرء أن يلحظ حضوراً واضحاً وثقيلاً لهذه المبادئ في مشاريع الدولة وبرامجها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.

الفقرة الثانية: رؤية نقديّة في أهمّ مبادئ الإسلام الحضاريّ:

كما أسلفنا القول آنفاً بأنّ ثمة جملة من الملحوظات المنهجيّة والموضوعيّة على هذه المبادئ والأسس التي تضمنها الكتيب التعريفيّ بمشروع الإسلام الحضاريّ، ونرى أن نعرض تلك الملحوظات على السادة العلماء والمفكرين مؤكدين ومقرّرين – منذ البداية – بأنّ هذه الملحوظات ملحوظات مخلصة ومتواضعة نروم منها الارتقاء بتلك المبادئ نحو مدارج الجودة وحسن الصياغة. فهيا بنا لنقف على أهمّ الملحوظات التي عنّت لنا بعد قراءات متتالية للمشروع:

أولاً: إنّ إمعان النظر في هذه المبادئ والأسس العشرة نجدها أسساً ومبادئ عامّة تجاوزها واضعوها عن بيان تلك الأسس المنطقيّة التي استندوا إليها في صياغتها، مما جعلها أسساً اختلطت فيها القيم بالمبادئ، كما اختلطت فيها المبادئ بالآثار

(١) انظر: منهج الإسلام الحضاري – مرجع سابق – ص ٥١-٥٢.

والنتائج، فالتقوى والإيمان بالله، والعدالة والأمانة، يعدّ كلّ أولئك قيماً حضاريّة، ولا تعدّ في حقيقة الأمر مبادئ حضاريّة، وفضلاً عن هذا، فإنّ غياب بيان الأسس المنطقية وراء انتقاء هذه المبادئ لا يعين القارئ على معرفة تلك العلاقة المنطقية والجدلية الثاوية بين هذه المبادئ.

ثانياً: إنّ التمكن من العلوم والمعارف، والتوازن والشموليّة، والمحافظة على البيئة، وترسيخ القدرة الدفاعيّة، وحماية حقوق المرأة والأقليّات، فإنّ هذه الأمور كلها تعدّ مبادئ، ولا تعدّ قيماً أو نتائج، وأما الرفاهة المعيشيّة، ورقي الثقافة، فهذان يعدّان أثرين من آثار الحضارة، ولا يعتبران مبدأين حضاريّين، كما لا يعدّان قيمتين حضاريّتين.

ثالثاً: إنّ ثمة أهميّة موضوعيّة ومنهجيّة من التفريق بين القيم الحضاريّة والمبادئ الحضاريّة والآثار الحضارية، إذ ينجم عن ذلك التفريق تفريقٌ في النظر إلى هذه القضايا من حيث قابليتها الثبات وعدمه، ومن حيث قابليّتها التغير والتطور والتبدل والتحول، كما ينجم عن التفريق بينها الابتعاد عن الخلط بينها، وخاصة عند الهمّ بإعادة النظر في محتويات كل واحدٍ منها.

رابعاً: بناء على ما سبق، فإنّه حريّ بنا تقرير القول بأنّ القيم الحضاريّة تعني كليّات مرجعيّة ذات طابع أخلاقيّ تتسمّ بالثبات والخلود والاستمرار، ولا يغشاها تغيّر أو تبدّل أو تحوّل أو تطور، وذلك بحسبانها قضايا فصّلها الوحي الإلهيّ تفصيلاً بالغاً، وبوصفها قضايا لا يسع المرء سوى الإذعان لها، وقبولها والعمل بمقتضياتها، كما أنّ القيم الحضاريّة تتسمّ في معانيها ومراميها بالإطلاقيّة والشمول، إذ إنّها لا تخضع لتأثيرات الأزمنة والأمكنة والأحوال وذلك بحسبانها كليّات ثابتة غير خاضعة لإملاءات التاريخ وتقلباته. وفضلاً عن ما سبق، فإنّ القيم الحضاريّة تعدّ روح الحضارات وغذاءها وجوهرها، وملاذها لما تعنى به من توجيه رشيد للحضارات، وضبط محكم لمساراتها ونتائجها وآثارها.

خامساً: وأما المبادئ الحضاريّة، فإنّها تختلف عن القيم، إذ إنّها قواعد وأسس يتوقف على توافرها بناء الحضارات، واستعادتها، وتتسمّ بالمرونة والسعة والتعدد والتنوع والتغير، كما تتأثر كمّاً وكيفاً بظروف الزمان والمكان، وتعدّ مضامينها ومحتوياتها عرضة للتغير والتبدل والتحول والتطور بتغير الأزمنة والأمكنة

والأحوال، مما يجعلها أسسا قابلة للتوسع والحذف والإضافة والمراجعة والتقويم وفقاً لمقتضيات الزمان والمكان، وفضلاً عن ذلك، فإنّ تفسيرها وتحديد معانيها وضبط مراميها يخضع كل أولئك - كما أسلفنا - لمقتضيات وعوامل الزمان والمكان، كما يتأثر تفعيل العمل بتلك المقتضيات والمضامين و المحتويات بالظروف التي تطرأ على الزمان والمكان والحال.

سادساً: وأما الآثار الحضاريّة، فإنّما تمثّل النتائج الناجمة عن الحضارات، كما تمثل الثمار التي تجنى من الحضارات بعد قيامها، وتتنوع تلك الثمار وتتعدد حسب قوة الحضارة، كما أنّها تتفق مع المبادئ في قابليتها التغير والتبدل والتطور والتحول بتطور الأزمنة والأمكنة والأحوال، وفضلاً عن ذلك، فإنّ الآثار الحضاريّة تتسمّ في نهاية المطاف بالتعدد.

وتأسيساً على هذه الفروق الثانوية بين القيم والمبادئ والآثار الحضاريّة، فإنّنا نرى أنّه قد كان قميناً بالسادة المفكرين الذين عُنوا بصياغة تلك المبادئ والأسس الاعتداد بهذه الفروق بغية صياغة خطوط عريضة فاصلة بين هذه المكوّنات الحضاريّة الثلاثة سعياً إلى تطبيق رشيد لمشروع الإسلام الحضاريّ المنشود.

سابعاً: إنّه مما يؤخذ - منهجياً وموضوعياً - على هذه المبادئ والأسس إصرار واضعيها على تفسير كل مبدأ من المبادئ المذكورة تفسيراً ضيّقاً لا يتجاوز الواقع الماليزيّ، والحال أنّ هذه الأسس والمبادئ سابقة في تشكلها وتكونها على الواقع الماليزيّ القائم، مما يقتضي ضرورة الاحتكام إليها لمعرفة مدى التزام ذلك الواقع بمقتضياتها، ولا ينبغي جعل الواقع الماليزيّ حاكماً عليها، بل يجب تعديل ما اعوّج في الواقع من أفكار أو سلوكيّات لينسجم مع هذه المبادئ الحضاريّة. وبتعبير أوضح، يلاحظ فيما قدّم من تفسير وتحليل لتلك المبادئ والأسس الحضاريّة أنّها عرضت بوصفها مبادئ وأسساً مبرّرة لما يجري عليها الواقع في ماليزيا، وكان الأولى عكس ذلك بأن تعرض تلك المبادئ بحسبانها مبادئ وأسسا حاكمة على الواقع الماليزيّ، فما حاد من ذلك الواقع عن هذه المبادئ وجب تصحيحه وتصويبه، وما وافقها اعتدّ به، وعدّ واقعاً سليماً وسديداً.

ثامناً: ثمة قيم حضاريّة لم ينصّ عليها المشروع، وتعدّ قيما أساسيّة لا يمكن أن تقوم حضارة بدونها، كما لا يمكن استعادة حضارة آفلة دون الاعتصام بها، وتجديد

العمل بمقتضاها، وتتمثل تلك القيم في السماحة، والرحمة، والمشيئة (الحريّة)، والاعتدال (الوسطيّة)، فهذه القيم تمثّل موجّهات ضروريّة لابدّ من توافرها في الحضارات قبل قيامها، وزوالها في أيّة حضارة يعتبر ذلك إيذانا بزوال تلك الحضارة وأفولها اعتباراً بأنّ زوالها يفقد الحضارة المناعة والقدرة على البقاء والصمود أمام عوادي الظروف والأزمنة والأحوال.

فالحضارات التي تسلب منها الرحمة، وتنتزع منها السماحة، وترفع عنها المشيئة (الحرية)، ويغيب عنها الاعتدال، لابدّ لها أن تزول، لأنّها بفقدها هذه القيم تفقد أسس وجودها، وتفقد روحها، كما تفقد المناعة التي تعصمها من الزعزعة والاضطراب والاختلال.. وبطبيعة الحال، لا يسع المقام لسرد تلك النصوص القرآنية والحديثيّة المتوافرة التي تضافرت في إبراز أهميّة هذه القيم وضرورتها لكافة الأحياء. وعليه، فإنّ أيّ طمع في وراثة حضاريّة أو استعادة عافية حضاريّة لا تحقيق له ما لم يكن ثمة اعتناء واستعادة لهذه القيم إلى الواجهة وتفعيل مقتضياتها.

تاسعاً: إنّ ثمة مبادئ حضارية مهمّة لم يتعرض لها مهندسو مشروع الإسلام الحضاريّ بصورة واضحة وجليّة، وتتمثل تلك المبادئ في العمل الصالح والتخطيط الحضاريّ الرشيد، والالتزام الرصين بالنظام، والانفتاح الحضاريّ الحكيم على الآخر والاعتراف به وبمنجزاته الحضاريّة.

فهذه المبادئ تعدّ مبادئ ضروريّة وهامّة لمن يرومون بناء حضارة، أو يتطلعون إلى استعادة حضارة، ولست أدري كيف تجاوز السادة المنظّرون عن الإشارة إلى هذه المبادئ المهمة، وكيف طاب لهم عدم إدراجها ضمن المبادئ العشرة، وعجبي أشدّ في تجاوزهم الاعتداد بمبدأ العمل الصالح باعتباره أهمّ مبدأ لا يمكن الطمع في بناء حضارة أو استعادتها إذا لم يغد بجميع أشكاله وأنواعه مبدأ مقدّساً لا يقبل من امرىء في المجتمع التلاعب به، أو التقليل من شأنه وشأوه، بل يجب ضرب الكسالى والمتسولين بيد من حديد.

وبطبيعة الحال، من المعلوم قطعاً ويقيناً أنّ العمل المراد به في الحسّ الإسلاميّ هو العمل الصالح، ويكون العمل صالحاً إذا كان نافعاً للفرد والمجتمع، ولا يتوقف بأي حال من الأحوال على العبادات المحضة، أو الواجبات المسماة بالفروض العينيّة، بل إنّ العمل الصالح ينتظم تلك الفروض العينية، والفروض الكفائيّة، والمندوبات،

والمباحات، فكلّ عملٍ عاد بالنفع العميم والفائدة الكبيرة على الفرد والمجتمع يعدّ عملاً صالحاً، ويعدّ عبادة مقدّسة عند الله جلّ جلاله. وتتفاوت درجات المطالبة بالعمل الصالح بعد أن كان الأصل فيه الوجوب، إذ من الأعمال الصالحة ما هي واجبة وجوباً عينيّا، ومنها ما هي واجبة وجوبا كفائيّا، ومنها ما دون ذلك.

وعلى العموم، لا مجال للشك أو التشكك في أنّ جميع المجتمع يأثمون إذا تركوا بعض أفراده ينعمون بالكسل والدعة والعيش في كنف الآخرين بلا عذر شرعيّ معتبر، ويكفي المرء للتأكد من هذا إلقاء نظرة متأنية في ثنايا العديد من الآيات والأحاديث النبويّة الشريفة التي وردت آمرة وحاثّة على العمل ومعتبرة المسألة والتسول خطيئة وإثما مبيناً ومتوعدة أولئك المتقاعسين والرافضين العمل بالخزي والعذاب الأليم.

المبحث الثالث

في مرتكزات مقترحة لمشروع الإسلام الحضاريّ

بعد عرض أهمّ المبادئ والأسس التي يقوم عليها مشروع الإسلام الحضاريّ، فإنّنا نرى أن نودع هذا المبحث مرتكزات مقترحة لتحقيق الوراثة الحضاريّة والإمكان الحضاريّ لعموم الأمة في المرحلة الراهنة، وتنتظم هذه المرتكزات قيماً حضاريّة يجب تعزيز الوعي وتعميق الفهم بها وبمقتضياتها، كما تنتظم مبادئ حضاريّة يجب تمثلها وتطبيقها في واقع الأمة أملاً في تحقيق نهوض حضاريّ مستديم.

وسعياً إلى مزيد من التحرير والتفصيل لمحتويات هذه المرتكزات الحضاريّة، نرى أن نوسع كل واحدٍ من القيم والمبادئ جانب التحقيق والتأصيل، وذلك في فقرتين مركّزتين، وهما:

الفقرة الأولى: في قيم حضاريّة يجب تعزيز الوعي بها:

لقد سبق أن أوضحنا تلك الفروق الثاوية بين القيم الحضاريّة والمبادئ الحضاريّة والآثار الحضاريّة، وتأسيساً على ذلك، فإنّنا نرى أنّ مشروع الإسلام الحضاريّ ينبغي أن يتضمن تعزيز الوعي وتعميق الفهم بقيم حضاريّة قارّة، وبمبادئ حضاريّة هامّة.

١- لئن أوضحنا قبل أنّ القيم الحضاريّة تعني تلك المرتكزات والأسس التي

توجّه الحضارة، وترشّدها، وتقوّمها كلما اعتراها وهن، أو خاللها ضعف، فإننا نرى أنّ أهمّ تلك القيم الحضاريّة تتمثّل في الإيمان والتقوى، والعدالة، والأمانة، والسماحة، والرحمة، والاعتدال، فهذه القيم تمثل - كما أسلفنا - كليّات مرجعيّة تعصم الحضارات من الطغيان، والجبروت، والاستبداد، والاستعلاء، والاستكبار في الأرض، كما تحمي الحضارات من الزوال السريع والأفول المحتوم، إذ ما اختلت هذه القيم في حضارة قط إلا وكانت نهايتها الانهيار والأفول والإدبار، وما تكاملت في حضارة إلا عاشت دهوراً مديدة، وقروناً عديدة، بل إنّ استقواء الحضارات الوشيكة على الانهيار لا يتم إلا بتفعيلها هذه القيم وتمثلها في واقعها، فبها تتقوى الحضارات، وبغيابها تضعف الحضارات وتزول، ومردّ هذا كله إلى كونها الغذاء الضروريّ الذي لا يمكن لحضارة أن تستغني عنه، بل لابدّ لكل الحضارات من التغذي بها، و التشبع منها، ولابدّ للحضارات من الاستنجاد والاستقواء بها كلما داهمها ضعف، أو اعتراها مرض أو علّة.

٢- فبالنسبة لقيم الإيمان والتقوى والعدالة والأمانة، فقد سبق بيان ما لها من أهمية كبرى في قيام الحضارات أو في استعادتها، وأما بالنسبة لقيمة السماحة، فإنّها قيمة أزليّة هامّة تكسب الحضارات التعدد والتنوع والثراء الفكريّ والعلميّ، إذ بها يندحر التطرف والغلو والتخاصم والتنافر، وبها يعمّ الرخاء، ويزول الشقاء، وقد وصف الإمام ابن عاشور هذه القيمة الحضاريّة ذات يوم بأنّها من خصائص الإسلام وأشهر مميزاته، و هذا نصّ ما قاله بهذا الصدد:

"..يحق لنا أن نقول إن التسامح من خصائص دين الإسلام، وهو أشهر مميزاته، وأنّه من النعم التي أنعم الله بها على أضداده وأعدائه، وأول حجّة على رحمة الرسالة الإسلاميّة المقرّرة بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]"[1]. فالسماحة بوصفها قيمة حضاريّة تعني في أبسط معانيها أن تترك لكل إنسان حرية التعبير عن آرائه، وحرية التفكير في المظنونات والمتشابهات، كما تعني أيضاً احترام رأي الآخر المخالف، والانفتاح عليه، والابتعاد عن التعصب، والغلو، والتحامل على الرأي المخالف إن بالشتم أو السبّ أو الإقصاء أو الإلغاء ما دامت

(١) انظر: أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، محمد الطاهر ابن عاشور، ص ٢٢٩.

الحقيقة غير ظاهرة ولا واضحة، وما دام الرأي مندرجاً ضمن الآراء المحتملة».

٣- وقد شاع في دنيا الناس اليوم التعبير عن هذه القيمة الحضاريّة الرشيقة بمصطلح التسامح الذي يراد به في المعاجم الفلسفية واللغويّة أن تترك لكل إنسان حرية التعبير عن آرائه وإن كانت مضادة لآرائك، وأن يحترم المرء آراء غيره لاعتقاده أنها محاولة للتعبير عن جانب من جوانب الحقيقة[١]. ويعني هذا أن التسامح – السماحة – في حقيقته: «..امتزاج بين الفكر والأخلاق، وتعبير عن موقف فكريّ من جهة، وموقف أخلاقي من جهة أخرى، موقف فكريّ يحدّد طريقة التعامل مع المفاهيم والأفكار المغايرة على مستوى النظر، وموقف أخلاقي يحدّد طريقة التعامل مع المفاهيم والأفكار المغايرة على مستوى العمل..»[٢].

٤- والجدير ذكره أننا فضّلنا استخدام مصطلح السماحة على التسامح انطلاقا من إيماننا بضرورة النظر إلى هذه القيمة بحسبانها قيمة كليّة ينبغي أن تتجذر في النفوس دونما تكلف أو تعنت، واستصحاباً في الوقت نفسه اللغة النبويّة الرشيدة في الحديث الشريف الذي ورد فيه قوله ﷺ «بعثت بالحنيفيّة السمحة». وفضلاً عن هذا، فإنّ الشريعة الإسلاميّة تعرف بأنّها شريعة سمحاء، بل إنّ من يكتسب المعرفة بهذه الشريعة يوصف بالسماحة وذلك لشدة العلاقة بين السماحة والدين اعتباراً بأن الدين المعاملة كما ورد في الأثر.

٥- وأياً ما كان الأمر، فإننا نخلص إلى تقرير القول بأنّ السماحة – التسامح – قيمة حضاريّة لابد من تعزيز الوعي بها، ولابدّ من اتخاذها سلوكا ومنهج حياة، إذ بدونها يكون التعصب بديلاً، ويكون قمع الآراء وتكميم الأفواه ممكناً، وبدونها يغدو العنف سبيلاً، والتكفير خياراً، كما يتعش بغيابها التطرف والتعصب الأعمى، وينتشر بفقدانها أو اختلالها الكراهية والتنافر والتقاطع.. فالتعصب «.. لا يواجه بالتعصب، وإنما بالتسامح، والتكفير لا يواجه بالتكفير وإنما بالتسامح، والعنف لا يواجه بالعنف وإنما بالتسامح، ولا ينبغي أن يفهم التسامح بوصفه موقف الضعيف، أو ينم عن ضعف، ولا هو موقف الامتنان أو التعالي بإبداء الصفح والعفو من موقع الترفع عن الآخرين، ولا هو موقف التردد والاضطراب واللاحسم، وإنما الموقف الذي

(١) انظر: المعجم الفلسفي – جميل صليبا – (بيروت، الشركة العالمية للكتاب طبعة عام ١٩٩٤م) ج١ ص ٢٧١ بتصرف.
(٢) انظر: منهج الإسلام والإصلاح الثقافي – زكي الميلاد – (القطيف، آفاق، طبعة أولى لعام ٢٠٠٧م) ص ١٤٥.

يظهر قوة الضمير، وشفافية النزعة الإنسانيّة، وعظمة الروح الأخلاقيّ"))[1].

٦- وصفوة القول، إنّ السماحة تكسب الحضارة القوة والثبات لأنها تجعلها تترفع عن سفاسف الأمور، وتتطلع إلى المعالي، وتبتعد عن الثارات، والضغائن، وتحوّل الأعداء إلى أصدقاء، ولا يخفى ما في ذلك من ثراء وتنوع وتعدد.

٧- وأما بالنسبة لقيمة الرحمة، فإنها لا تقلّ أهميّة ومكانة عن قيمة السماحة، بل تفوقها، وتعدّ الأساس المتين للسماحة، والباعث عليها، كما أنّها تعدّ القيمة التي تكسو الحضارة بهاءً وجمالاً ورونقاً وجلالاً، واستقراراً، لأنها تجعلها حضارة خادمة للإنسان بتكريسها الكرامة الإنسانيّة الأزليّة، ولتحقيقها قيم التكافل والتواصل بين بني الإنسان بغض النظر عن معتقداتهم وثقافاتهم وأعرافهم وتقاليدهم، كما أنّها تعتبر تلك القيمة التي تجعل الحضارة وسيلة لعمارة الكون على أسس متينة من التكامل والتواصل بين البشر، ونبذ صارم لجميع أشكال العنف والتطرف والغلو والدمار والخراب.

٨- ومن المعلوم عند العالمين بالمسألة الحضاريّة أنّ الحضارات التي تختفي في أرجائها الرحمة، وتحلّ محلها القسوة والعنف مآلها ومصيرها إلى الزوال والأفول والفناء، لأنّ الرحمة تمثّل أهمّ قيمة بعد الإيمان والتقوى، مما يجعل غيابها في الحضارات إيذانا بزوالها وأفولها!

٩- وبالنسبة للاعتدال، فإنّه يعدّ أيضاً من القيم الثابتة التي يجب توافرها في الحضارات، إذ إنّه يمثّل الميزان الذي يحتكم إليه في الفعل الحضاريّ والتصرفات الحضاريّة، ويعدّ صنو العدالة بحسبانه نقيض الجور والميل والحيدة، مما يعني أنّ غيابه في الحضارة يؤذن بانحرافها وحيدتها وخروجها عن الجادّة، ويؤدّي هذا بدوره إلى إصابة الحضارة في سبب وجودها، فأفولها، ثم زوالها، ويعبّر عن هذه القيمة في أروقة المفكّرين المعاصرين بالوسطيّة في الفكر والسلوك والممارسة، وتعني التزام الاعتدال والموضوعيّة والإنصاف في كل فكرٍ يصدر عن الإنسان، كما تعني الابتعاد عن التحيّز للأطراف المتنازعة والمتصارعة، فالوسطيّة لا تعني التوسط بين نقيضين فحسب، ولكنّها تعني عدم التحيّز لأي طرف من أطراف النزاع، سواء أكان النزاع بين طرفين، أم كان بين أكثر من طرفين!

---

(١) انظر: الإسلام والإصلاح الثقافي – مرجع سابق – ص ١٥٣ بتصرف.

١٠- فالوسطيّة تجعل الأمة تقف بين الأمم موقفاً وسطا تكون فيه كالمركز بالنسبة لجميعهم لا تميل في مبادئها إلى من تطرف ذات اليمين أو ذات الشمال، بل هي أمّة وسط بينهم جميعاً. ثم هي تقف من الناس موقف العدل في الحقوق، تعيّن الحقوق لأصحابها من الناس، وتعمل على إيصالها إليهم سواء كانت هي طرفا في ذلك، فتسلك مسلك النصفة، أو لم تكن طرفاً مباشراً فتسلك مسلك الحكم والنجدة»[(١)]..

١١- إنّ مقتضى الوسطية أن تكون الأمة شاهدة على غيرها شهادة عدل وإنصاف وعلم ومعرفة، ذلك لأنّ «الشاهد على الشيء لابدّ أن يكون عارفاً به، ومن كان متوسطاً بين شيئين، فإنّه يرى أحدهما من جانب، وثانيهما من الجانب الآخر، وأما من كان في أحد الطرفين، فلا يعرف حقيقة حال الطرف الآخر ولا حال الوسط أيضاً»[(٢)].

١٢- إنّه ليس من مرية في أنّ نشر ثقافة الوسطيّة وصيرورتها جزء من شخصية الإنسان المسلم المعاصر هو الضمان الأكيد لمكافحة جميع أشكال الغلو والتطرف والعنف التي عمّت بها البلوى، فالعلاج الأنجع لغلو الغلاة وتطرف المتطرفين، وتعنت المتعنتين، وتنطع المتنطعين، هو تعزيز الوعي بضرورة الالتزام بقيمة الاعتدال والوسطيّة!

١٣- وعلى العموم، لا يتسع المقام لبسط مزيد من الضوء على الوسطية بوصفها قيمة حضاريّة لابدّ من الالتزام بها عند الهمّ باستعادة العافية الحضاريّة، بها، والصدور عنها في جميع أعمالنا وأشغالنا.

١٤- وعليه، فإنّنا نكتفي بهذه الومضاءات على تلك القيم التي لابدّ من توافرها في تلك الأمم التي ترنو إلى بناء حضارة، أو الأمم التي تصبو إلى استعادة عافيتها الحضاريّة، فتجديد الفهم والعمل بهذه القيم من شأنه تمكين الأمة من استئناف دورها الحضاريّ، واستعادة شهودها الحضاريّ، كما أنّ تعزيز الوعي بها من شأنه إعادة الحياة والحيويّة إلى الحضارات الآفلة أو الآخذة بالأفول.

---

(١) انظر: فقه التحضر الإسلاميّ - عبد المجيد النجار - (بيروت، دار الغرب الإسلامي، طبعة أولى لعام ١٩٩٩م) ج١، ص١١٢.

(٢) انظر: تفسير المنار - محمد رشيد رضا - (بيروت، دار الفكر، طبعة عام ١٩٧٣م) ج٢ ص٤ باختصار.

الفقرة الثانية: في مبادئ حضاريّة يجب تمثلها وتطبيقها في واقع الأمة:

١- إذا تبدى لنا أهمّ تلك القيم الموجّهة لمسار الحضارات، والقادرة على إحيائها بعد أفولها أو مواتها، فإنّ ثمة مبادئ تعدّ أسساً لا بدّ من توافرها للبناء الفعلي للحضارات، كما لا بدّ منها لاستعادة العافية الحضاريّة، وتتمثّل تلك المبادئ في العلم الشامل، والعمل الصالح، والتخطيط الرشيد، والالتزام الرصين بالنظام، والانفتاح الحكيم عل الآخر والاعتراف به.

٢- وأما العلم الحضاريّ المنشود في نظرنا، فإنّنا نروم به العلم بحقائق الدين وكلياته[١]، والعلم بالكون والطبيعة، والعلم بالواقع والعمران البشريّ، فالعلم بهذه الأمور مجتمعة هو الذي تبنى من خلاله الحضارة، وتستعاد من خلاله الحضارة الآفلة، ولئن أردنا أن نبسّط المراد بهذا المبدأ الحضاريّ في لغة العصر، قلنا إنّ المراد به التمكن من العلوم الموسومة بالعلوم الدينيّة، والعلوم الطبيعيّة والكونيّة، والعلوم الاجتماعيّة والإنسانية، فإتقان هذه العلوم والإشراف على دقائقها يمثّل أهمّ مبدأ يتوقف على توافره بناء الحضارات أو استعادتها.

٣- ويعدّ إتقان هذه العلوم والمعارف بتخصصاتها وموضوعاتها من فروض الكفاية على عموم الأمة، غير أنّ مسؤوليّة تحصيلها تتحوّل بعدُ لتصبح من الفروض العينيّة لمن يختارها، بحيث يجب عليه أن يدرك أنه إنما يحقق مقاصد الدين في الحياة، فينمو، وينبغ، ويتقن، ويكتشف فيها، وهو مستشعر أنّه يترقى بالثواب كلما ترقى بتخصصه حتى لا تغلب عليه مناخات التخلف، فيغادر تخصصه،

---

(١) لقد سبق أن أشار فضيلة الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار إلى العلم الحضاريّ المنشود في كتابه، وذكر أنّ العلم بالدين يتأسس على العلم بمصدره المتمثل في نصوص الوحي قرآنا وحديثاً.. وليس المقصود بالعلم بالدين ذلك العلم التخصصيّ الدقيق الذي يقوم عليه نخبة قليلة من العلماء... وأما العلم بالكون، فحدّد المقصود به بأنّه العلم بالمادة الكونية المبثوثة في العالم من حيث تركيبها في أجناسها وأصنافها، وفي عناصرها الأولى المتكونة منها، والعلم بها في وجوه تصاريفها وانقلاباتها ومختلف استحالاتها في أوضاعها.. وأما العلم بالناس، فإنّ المراد به في نظره العلم بالإنسان المطلق من حيث طبيعته في التركيب، ومن حيث قواه وقدرته، ومن حيث مكمن الضعف فيه ومكامن القوة، ومن حيث مداخله النفسية والفكريّة التي منها يكون الإقناع والاستمالة، وهو يشمل العلم بالقوانين والسنن الاجتماعيّة التي تحكم المجتمع الإنساني في أسباب قوته وضعفه وازدهاره والحداره واستمراره وانقراضه وذلك في مجالات القيم والأخلاق والاقتصاد والتعمير.. اهـ: انظر فقه التحضر الإسلامي – مرجع سابق- ج١ ص٩٤-١٠١.

هكذا حدّد الدكتور النجار المراد بما سمّاه بشهادة العلم، وواضح فيه ميله إلى عدم ربط هذا العلم بالتخصصات العلمية الحالية، وإنّنا نرى خلاف ذلك اعتباراً بأنّ الأمة الراغبة في التحضر والترقي ينبغي أن يكون فيها جمع من المتخصصين في هذه العلوم ليسهم كل واحد منهم في مجاله بما تحتاج إليه مسيرة التحضر والترقي. وعليه، فإنّ نظرتنا إلى العلم في هذا المقام نظرة كليّة تتجاوز المعلومات والمعارف الجزئيّة إلى التخصص في العلوم والمعارف، فليتأمل!

ويتحوّل إلى الوعظ الدينيّ – بمفهومه الحسير – الذي قد لا يحسنه، أو لا يختلف فيه كثيرا عمن يتلقى عنه، وبذلك يساهم بفصل الدين بل بعزله عن الحياة.

٤- إنّ هذا الفهم الحضاريّ لمكانة العلوم والمعارف المختلفة يتطلب "..إعادة النظر في فقه فروض الكفاية، وتصويب مفهومها الذي تشبع بالكثير من عقليّة التخلف والتقليد والتوارث الاجتماعيّ، حتى أخرجت من ساحة الفقه والحياة، واقتصرت على مفهومها على حالات الوفاة وتشييع الجنائز.. ذلك أنّ إشاعة التخصص، وتغيير شبكة العلاقات الاجتماعيّة سوف يقتضي تقسيم العمل، ويؤكّد أهمية التكامل الحضاريّ، ويؤدّي إلى التحول إلى العمل المؤسّسيّ الذي تتوافر له كل الاختصاصات المطلوبة، ويتخلص من الرجل المؤسّسة أو الصورة المؤسّسة التي تكون في خدمة الرجل، ليصبح الرجل في خدمة المؤسسة، وما لم ندرك أهمية التخصص، وما يؤدّي إليه من تقسيم العمل أو إتقانه وإبداعه، فإنّ الدعوة إلى العمل المؤسّسيّ تبقى محاولة لاستنبات البذور في الهواء.."[1].

٥- ومقتضى هذا أنّ الأمم الراغبة في الشهود الحضاريّ، والإمكان الحضاريّ لا بدّ لها من التمكن العميق من هذه العلوم بدرجات متقاربة، إذ إنّ كل علم منها يسهم بقدر في بناء الحضارة والحفاظ عليها. كما أنّ غياب أيّ منها، من شأن ذلك تعثر تحقيق الشهود الحضاريّ، ويكفي للمرء النظر في الحضارات الآفلة، فسيجدّن اختلال نظرتها إلى هذه العلوم أحد أهمّ أسباب أفولها.

٦- فعلى سبيل المثال، إنّ ضعف الأمة في إتقان العلوم الكونيّة والعلوم الطبيعيّة والعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة يعدّ من العوامل الأساسيّة التي عجّلت بأفول حضارتها، وخضوعها للأمم المتمكنة من تلك العلوم والمعارف، إذ غدت الأمة – نتيجة ذلك الضعف في تلك العلوم – أمّةً مستهلكةً لتلك العلوم، وتابعة لما يقدّم لها من نتائج تلك العلوم والمعارف، وقد كانت الأمّة قبلُ أمّةً منتجةً لتلك العلوم والمعارف يوم أن كانت تقدّر العلم قدره، وتقدّر للعلماء مكانتهم ومنزلتهم في المجتمع.

٧- وعليه، فإذا أرادت الأمة أن تستأنف دورها الحضاريّ، وتستعيد عافيتها الحضاريّة، فلابدّ لها من استئناف دورها الرياديّ، واستعادة مكانتها القياديّة في هذه العلوم والمعارف المختلفة، ولابدّ لها أن تغدو أمّة منتجة أو مشاركة في إنتاجها على أقل تقدير، ولن ينفعها التشبث بمجرد التقريرات والمسكّنات التي تكتفي بالقول بأنّ

---

(١) انظر: الوراثة الحضاريّة – مرجع سابق – ص ٥٧-٥٨ باختصار.

الحضارات تحكمها قوانين وسنن، وبدلاً من ذلك لابدّ لها من التمكن في تلكم العلوم والمعارف التي تحيط بتلك السنن، وتبرز فاعليّتها، وعوارضها، وتوفّر الإرادة والقدرة على مدافعتها بسنن أخرى، فضلاً عن ضرورة قراءة أمراض الحضارة، ومعرفة أسبابها، ونتائجها، وكيفية معالجتها.

٨- إنّ الاكتفاء بإطلاق الشعارات والتقريرات لن يغيّر ذلك من حالة الانسحاب الحضاريّ التي تعيش فيها الأمة منذ عقود، بل لعلّ ذلك زاد حالة الاستنقاع الحضاريّ، لأنّه يقضي على القلق الحضاريّ الذي يشكّل المهماز والمحرّض لكل إنجاز ووراثة حضاريّة[1].

٩- وأما بالنسبة للعمل الصالح الذي يتوقف على صيرورته مبدأ لا ينازع في وجوبه على كل قادر في المجتمع، فقد سبق أن أوضحنا وضوحاً شديداً بأنّ المراد بالعمل الصالح هو كلّ عمل يعود بالنفع العميم، والخير الكثير على الفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة، يعدّ عملاً صالحاً، وينطبق هذا المعنى الواسع لمصطلح العمل الصالح على عمل النجارة، والحدادة، والبناء، والصيانة، والنظافة، وعمارة الكون، وبناء الجسور والطرق، والتنقيب عن المياه، وهندسة المدن، وتطبيب الناس، وابتكار الاختراعات، وسواها من الأعمال التي تجود بها الأيام، وتسعد بها البشريّة، ولا يخفى نفعها وفائدتها على الفرد والمجتمع.

١٠- ويعني هذا فيما يعني أنّ العمل الصالح الذي وردت الإشارة إليه في أكثر من ثمانين آية مقرونة بالإيمان والتقوى لا يقصد به - بأي حال من الأحوال - العبادات المحضة دون سواها، كما لا يقصد بها التبرعات المحدودة فحسب، بل يقصد بها جميع الأعمال والصناعات التي يحتاج إليها المجتمع في جميع مراحل الحياة. ولهذا، فليس من عجب أن يقترن كل من الإيمان والتقوى دوما وأبداً بالعمل الصالح، وهو العمل النافع للفرد والمجتمع دنيا وآخرة، وليس من غريب أيضاً أن يعتبر الإسلام العمل - والحال كذلك - شأناً مقدسا يثاب فاعله، ويعاقب تاركوه شرعاً، بل يجبر العاطل عن العمل ويعزّر شرعاً. فالعمل الصالح شرط أساسي لتجاوز اليأس الحضاريّ، والخضوع لإملاءات الحضارات الغالبة وابتلاءاتها.

١١- إنّ الناظر المتمعن في نصوص الكتاب الكريم والسنّة الشريفة يجد تضافراً عظيماً لنصوص متكاثرة حاثة وآمرة بالعمل الصالح بحسبانه صنو الإيمان بالله،

---

(١) انظر: الوراثة الحضاريّة - مرجع سابق - ص ٢٨.

ومقتضى هذا أنّ جميع أضداده ونقائضه من الكسل والدعة والاتكال والمسألة والعيش في كنف الآخرين، يعدّ كل أولئك أموراً محرّمة بناء على القاعدة الأصوليّة التي تقرّر بأنّ الأمر بشيء نهي عن ضدّه، فالأمر بالعمل الصالح نهي عن جميع أضداده ونقائضه!

١٢- وبناء عليه، فليس من الوارد أن تنهض أمّة أو تتطور بلْه أن تتقدم إذا غاب عن ساحتهم الالتزام الجادّ والصارم بالعمل الصالح، وإذا أمسى الكسل والعطالة والبطالة واقعاً لا يتبرم منه المجتمع، ولا ينبذه، ولا يرفض متعاطيه!

١٣- وأما بالنسبة لمبدأ التخطيط الحضاريّ الرشيد، فإنّنا نروم به ذلك "التصور المنتظم لمجموعة العمليات المتناسقة والهادفة إلى تحقيق إنسانية الإنسان، وسعادته وفق الإمكانات والموارد المتاحة.."[(١)]. وهذا التخطيط مبدأ ضروريّ لابدّ من الانطلاق منه لضمان تحقيق شهود حضاريّ، أو استعادة عافية حضاريّة، فالتخطيط الرشيد هو الذي يتم من خلال الترتيب بين الأولويّات، والضروريّات والحاجيّات والتحسينيّات الحضاريّة. كما يتم من خلال استشراف المستقبل والتخطيط له، والتخفيف من غلواء الحديث المفرط عن منجزات الآباء والأجداد، ذلك لأنّ المجتمعات التي تكثر الحديث عن ماضيها، لاشكّ أنها مجتمعات تعيش حالة شيخوخة وركود حضاريّ، وهي أشبه بالإنسان في آخر حياته، فإنّه يكثر الحديث عن ماضيه خلافاً للشباب الذي يتطلع إلى المستقبل، ويكثر الحديث عنه وعما يحمله بين طياته من أفراح وأتراح.

على أنه من الجدير تقريره أن التخطيط الحضاريّ المنشود لا يتوقف عند التخطيط للجانب الاقتصادي التنمويّ كما يتبادر ذلك إلى الأذهان، ولكنّه يشمل التخطيط لكافة جوانب الحياة بما فيه الجانب الاقتصاديّ والتنمويّ.

وبناء على هذا، فإنّه ما كان للأمة أن تقيم حضارة إذا كانت العشوائيّة والفوضى واللاانضباط سمات أساسيّة لشعوبها، بل ما كان للعالم أن تقوده أمّة لا تقيم للتخطيط وزنا، ولا تقدّس النظام، ولا تحمي الانضباط. ويعيش أفرادها في حالة من الفوضى واستهتار سافر بالنظام، واستعلاء مقيت لشأن المحسوبيّة والطائفيّة

---

(١) انظر: من أجل انطلاقة حضاريّة شاملة – عبد الكريم بكار – (دمشق، دار القلم، طبعة ثانية لعام ٢٠٠١م) ص ٢٣ باختصار.

وجميع أشكال الاستخفاف بالنظام!

١٤- إنّ حلم الأمة باستعادة إمكانها الحضاريّ، أو تحقيق وراثة حضاريّة لا يمكن له أن يتحقق ما لم يغدُ ثمة تخطيط لحسن الاستفادة من الطاقات العلميّة والفكريّة المعطّلة في كثير من أنحاء العالم الإسلاميّ، وما لم يمس احترام النظام والوقت والقوانين أمراً مقدّسا، وما لم تصبح الشفافيّة والوضوح سلوكاً يلتزم به الكبير والصغير والرفيع والوضيع والحاكم والمحكوم!

١٥- وأما بالنسبة للالتزام الرصين بالنظام، فإنّ ذلك هو صمام الأمر كلّه، والمبدأ الأسدّ الذي يتوقف على الالتزام به بناء الحضارات والحفاظ عليها، فإذا كان العمل الصالح في الحسّ الإسلاميّ مبدأ مقدّساً، وكان التخطيط الرشيد هو الآخر مبدأ ضرورياً، فإنّ تحقيق كلا هذين المبدأين وغيرهما من المبادئ الحضاريّة يتوقف على احترام النظام في كل شأن من الشؤون الحضاريّة، فبالنظام تسود الأمم، وتخطط لمستقبلها، وبه تتجنب الأمم الهفوات والزلات والأخطاء في قرارتها وتطلعاتها وبرامجها ومشاريعها، بل بالنظام تتضح الرؤية والرسالة وخطة العمل التي تسعى الدول إلى تحقيقها وتطبيقها في واقعهم، وبه أيضاً يتم التفريق بين الأولويات من المشاريع والبرامج، وبالنظام يغدو ثمة منهجيّة في التفكير والعمل والتنفيذ، ويصبح الوقت ذا قيمة ومفصلاً هامًا في حسن توظيف القدرات والإمكانات.

١٦- ومن المشاهد اليوم أنّ غياب الإحساس الصادق بالنظام، والالتزام الصارم الرصين به، وضعف احترامه يعدّ ذلك أحد العوامل الكبرى التي أدّت إلى أفول الحضارة الإسلامية وانسحابها، كما أنّ الواقع الهامشي المتخلف الذي تعيش فيه اليوم العديد من الدول الموسومة بالدول النامية يرجع إلى الفوضى العارمة التي تغشى الحياة الاجتماعيّة والثقافية والاقتصاديّة والسياسيّة، إذ إنّ احترام القوانين والالتزام بالأنظمة واللوائح يعدّ سلوكاً غير مألوف مما جعل للفساد الإداري والماليّ والسياسيّ والاجتماعي والاقتصاديّ رواجاً وحضوراً غير منكورين في سائر الأنحاء. وعليه، فإنّ احترام النظام، والالتزام به يمثل مبدأ أساسيًا للأمم الطامعة في بناء حضارة أو استعادتها!

١٧- وأما الانفتاح على الآخر والاعتراف بحقّه في الوجود والحياة، فإنّ ذلك يعدّ من المبادئ الحضاريّة الهامّة اعتباراً أنّ الآخر الذي يقود اليوم حضارة كان بالأمس تابعاً لأصحاب الحضارة الآفلة، فقد تعلم ذلك الآخر من الأمّة يوم أن كانت قائدة حضارة، كما التحق الآخر بجامعات الأمة ومؤسساتها التعليميّة قرونذاك، واستفاد الآخر من علوم الأمة ومعارفها، ثم استطاع الآخر بعدُ بناء حضارته، والاستئثار بالشهود الحضاريّ دون سواه.

١٨- وعليه، فإذا أرادت الأمة اليوم أن تستعيد عافيتها الحضاريّة، وتسترجع مجدها الفكريّ ومكانتها العلميّة، فإنّه لابدّ لها من الاعتراف بالآخر الغالب المتمكن، ولابدّ لها من الانفتاح على كل نافع لديه، والترحيب بالتعاون معه في المشتركات الإنسانيّة والمنجزات الحضاريّة المتراكمة.

١٩- إنّه ليس من الإسلام في شيء الانغلاق على الذات، وليس من المروءة استمراء الافتخار والاعتزاز بمنجزات الآباء والأجداد دون تكوين منجز أو مجد يمكن للأجيال الصاعدة الاعتزاز به، وليس من الإسلام في شيء التقليل المبالغ والاستخفاف المستعلي بشأن الآخر وإمكاناته وإنجازاته الحضاريّة، فليس من الوارد أن تتمكن الأمة اليوم من استعادة عافيتها الحضاريّة ما لم تنفتح على الآخر، وتبتعد عن إقصائه، أو إلغائه سواء على مستوى الفكر أو على مستوى العمل، فأيّ تفكير "..بدور حضاريّ للأمّة في عالم اليوم أو عالم الغد، لابدّ من أن يضع في اعتباره معرفة الآخر والإحاطة به: عقيدته، وثقافته، وفلسفته عن الحياة، وتاريخه، وواقعه، ومشكلاته، أو أزماته التي يعاني منها، وإدراك أسبابها، وعلى الأخص إذا كان يقود الحضارة الغالبة التي نعيش ثمراتها، وتنعكس علينا آثارها، وأزماتها، وأمراضها بشكل أو بآخر. هذه المعرفة بشكل عام هي السبيل الصحيح للتعامل مع الآخر أخذا وعطاءً، وتأثراً وتأثيراً.. فثورات الاتصالات والإعلام التي تمكن وتمهد للوصول إلى مرحلة العولمة، تجعل ذلك واقعاً ضمن إطار الضرورات الحضاريّة، أو الفروض الحضاريّة.. ولا نرى أنفسنا بحاجة إلى الدخول لغرفة الانتظار المكتظة لنزيدها رقما لا قيمة له في التربص، وترقب سقوط حضارة الآخر لحسابنا، أو لسواد أعيننا.... حتى ولو لم نتوفر على أدنى شروط الوراثة الحضارية. هذا

البعدمن الإعتراف بالآخر، وطلب الحوار معه من مواقع متساوية، والإعتراف بما يمتلك من الفضائل والإيجابيات... يمنح آفاقاً وإمكانات حضاريّة تؤهّل الأمة – ولو في مستوى إسلامها وعصرها – للقيام بدور حضاريّ غائب أو مفقود على مستوى الذات والآخر.. ولا شك أنّ فهم الآخر لا يتأتى بدون تخصص في المجالات المتعددة لتؤدى الشهادة الحضاريّة على وجهها السليم، حيث لا ينفع مع الحضارة المكث والانتظار، لسقوطها بسبب أمراضها، ولا حتى بالتأبي عن دخول غرفة الانتظار، والاستعاضة عنها برجم الحضارة دون أن ندري أنّنا بهذا الرجم والرفض نصيب أنفسنا أيضا..»[1].

٢٠- وعلى العموم، إنّ ثمة ضرورة في الاعتداد بهذا المبدأ، والمبادئ السابقة، وذلك سعياً إلى القضاء على ما يموج الساحة الإسلاميّة المعاصرة من جهود فكريّة متطرفة لا تقدّس العمل، ولا تعتدّ بالتخطيط الرشيد والانضباط ولا تأبه باحترام النظام، وتقلّل – بصورة سافرة – من شأن المشترك الإنسانيّ، وتدعو – بصورة مباشرة وغير مباشرة – إلى إقصاء الآخر وإلغائه.

٢١- فهذه الجهود الفكريّة والعمليّة يجب النظر إليها بوصفها جهوداً مشبوهة متعارضة لمقررات الشرع وتعاليمه الوافية، كما يجب مكافحتها، وإيقافها بشتى الطرق الممكنة، فمستقبل الأمة الحضاريّ مرهون بمدى تغلبها على تلك الأفكار والممارسات التي تحول دون تحقيق أي شهود حضاريّ مرتقب للأمة في المرحلة الراهنة من تاريخ البشريّة.

٢٢- وصفوة القول، لابدّ للأمة أن تعزّز وعي أبنائها بالقيم والمبادئ الحضاريّة التي أوسعناها جانب التفصيل والتحرير، ولابدّ للأمّة من تعهد تلك القيم والمبادئ بالتحقيق والتحرير والضبط والتأصيل، ويوم أن تلتزم الأمة وتتمكن منها، فإنّ شهودها الحضاريّ كائن ولا محال، كما أنّ ريادتها للبشرية ستعود كما كانت بعزّ عزيز أو بذلّ ذليل، والله غالب على أمره، ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون!

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص٥٠-٥١ باختصار وتصرف.

الخاتمة: في أهم نتائج الدراسة واقتراحاتها

التزاما بسنن الأكاديميين في تضمينهم الخاتمة أهمّ النتائج التي يتوصلون إليها في دراساتهم، أراني متبعاً هذا السنن الحميد، فأودع في هذه الخاتمة أهم نتائج الدراسة، وذلك في النقاط التالية:

أولاً: لا محظور نقلاً وعقلاً في استخدام مصطلح الإسلام الحضاريّ للدلالة على ذلك المشروع التنمويّ والنهضويّ الشامل والمتوازن الذي تسعى دولة ماليزيا إلى تحقيقه وصيرورته نموذجاً يحتذى به لاستعادة ذلك الدور الرياديّ والقياديّ الذي كان ذات يوم للأمة الإسلاميّة في أرجاء المعمورة.

ثانياً: إنّ وصف الحضاريّ للإسلام لا يرتد إلى حقيقة الإسلام أو مبادئه وأحكامه، وإنّما يرتدّ في نظرنا إلى ذلك الفهم الذي يروم تمثّل تلك القيم والمبادئ التي تبنى عليها الحضارات، ولذلك فإنّ هذا الوصف يعدّ من قبيل اللقب(١) الذي ليس له مفهوم عند عامّة المحقّقين من أهل العلم بالأصول، وهو أشبه بقولنا إنّ محمّداً رسول الله – ﷺ – فإنّ هذا لا ينفي بأي حالٍ من الأحوال أن يكون المسيح وقبله سيدنا موسى وإبراهيم – عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم – رسلاً لله جلّ جلاله، مما يعني أنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ لا يعني وجود إسلام غير حضاريّ.

ثالثاً: ثمة حاجة إلى تجاوز حالة التوجس والتخوف من المصطلحات المستجدة والمفاهيم المتجددة للمصطلحات القديمة، فالتجديد الرشيد لما بلي من الأفكار والآراء والمصطلحات والتحديث الرصين لما جارت عليه الأيام من المعاني والمقاصد، يعدّان مبدأين شرعيّين لا يصحّ العدول عنهما نزولا عند رغبة المتوجسين والمتخوفين من كل جديد سواء أكان مفيداً أم مبيداً، بل لابدّ من استحضار سنة البقاء للأنفع من الأفكار، وسنة الزوال لما كان منها زبداً جفاء! وبناءً عليه، فإنّ ما يورده المعترضون على

---

(١) يراد بمفهوم اللقب عند عامة الأصوليّين تعليق الحكم بالاسم العلم، أو اسم نوع، فلا يدل ذلك على نفي الحكم عمّا عداه عند محقّقي الأصوليّة.. وقال إمام الحرمين مؤكّداً هذا الأمر ومشيراً إلى شذوذ الإمام الدقّاق عن عامّة الأصوليّين في هذه المسألة: ((.. وقد سفّه الأصوليّون الدقّاق ومن قال بمقالته. وقالوا: هذا خروج عن حكم اللسان، فإن من قال: رأيت زيداً لم يقتض أنه لم ير غيره قطعا، ولإجماع العلماء على جواز التعليل والقياس، فهو يقتضي أن تخصيص الربا بالاسم لا يدل على نفيه عما عداه ولو قلنا به بطل القياس..)) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه – الزركشي – (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، طبعة أولى لعام ١٩٨٨م) ج٤ ص ٢٤ وما بعدها.

مصطلح الإسلام الحضاريّ من إشكالات واستشكالات يزول كلها عند التأمل في الظروف الفكريّة والواقعيّة التي دفعت بهذا المصطلح إلى الظهور والبروز في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة.

رابعاً: إنّه من نافلة القول إنّ الأمّة الإسلامية تعيش منذ قرون انسحاباً حضاريّاً، ونتيجة لطول الغياب الحضاريّ يوشك أن يغدو الحديث عن منجزات الحضارة الإسلاميّة لدى الأجيال الصاعدة ضرباً من ضروب الأساطير التي تلوكها ألسن القصّاص والمتسامرين اعتباراً بأنّ النظر في واقع الأمة يجعل المرء يتساءل بمرارة شديدة عن أسباب أفول تلك الحضارة التي بناها الأجداد قروناً مديدة. ولذلك، فإنّه من الأمر الفكريّ المحتوم اليوم أن يكون ثمة تكثيفٌ وتعزيز للوعي بالبعد الحضاريّ لقيم الإسلام ومبادئه وأحكامه، وإبراز ذلك البعد مشفوعاً بسبل استعادة تلك الحضارة التي كانت الأمة تقودها، وتنفع بها العباد والبلاد، ومن ثمّ، فإنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ يصبّ في هذا الإطار التوعويّ التثقيفيّ التنويريّ الضروريّ الآني!

خامساً: إنّه من غير المنكور أنّ هنالك فهماً حضاريًا وآخر غير حضاريّ للقيم والمبادئ التي تبنى عليها الحضارات، ويكون الفهم حضاريا إذا أمكن الأمة من بناء حضارة مستندة إلى تلك المعاني السامية التي تدلّ عليها تلك القيم والمبادئ، وأما الفهم غير الحضاريّ، فإنّه فهم يزيد الأمة انسحاباً حضاريا وتخلفاً ماديّاً ومعنوياً على كافة الأصعدة، ويتجلى ذلك الفهم غير الحضاريّ في أن تغدو نظرة أبناء الأمة إلى القيم والمبادئ الحضاريّة نظرة شكليّة ضيّقة متحجرة تعني بالقشور والجزئيّات، وتتجاوز الاعتداد بالمقاصد والكليّات التي تدل عليها تلك القيم والمبادئ. وعليه فإنّ الأمة اليوم بأمس الحاجة إلى ذلك الفهم الحضاريّ لقيم الإسلام ومبادئه أملاً في استعادة حضارة أسعدت الإنسان والإنسانيّة والكون كلّه.

سادساً: استعرضنا في الدراسة أهمّ المبادئ والأسس التي يقوم عليها مشروع الإسلام الحضاريّ في الواقع الماليزيّ، وتجلّى لنا من خلال الاستعراض وجود ثغرات في تلك المبادئ وخاصّة في عدم إشارتها إلى تلك الأسس المنطقية الجامعة بين المبادئ التي ذكرها المشروع، كما أنّ منظري المشروع لم يفرّقوا بين القيم الحضاريّة والمبادئ الحضاريّة، والحال أنّ بينهما فروقاً دقيقة، من أهمّها أن القيم

الحضاريّة مرجعيّات كليّة ثابتة لا يعتريها تغير أو تبدل أو تحول، وأما المبادئ الحضاريّة، فإنّها قواعد كليّة تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال، وتتسم بالمرونة والسعة خلافاً للقيم الحضارية التي تتسم بالثبات والاستقرار والديمومة.

سابعاً: تجاوز مهندسو المشروع عن عدد من القيم الحضاريّة المهمّة، والمبادئ الحضاريّة التي لا يمكن بناء حضارة أو استعادتها بدونها، ومن أهمّ القيم الحضاريّة التي لم يرد لها ذكر في المشروع: الرحمة، والسماحة، والاعتدال (الوسطيّة)، وأما المبادئ الحضاريّة التي استغفلها المشروع، فتتمثل في العمل، والنظام، والتخطيط الرشيد، ومعرفة الآخر والاعتراف به. فهذه القيم والمبادئ لابدّ من الاعتداد بها عند الحديث عن البعد الحضاريّ لتعاليم الإسلام، وذلك بوصفها قيما تعبّر عن روح الحضارات وجوهرها ومقصدها، وبوصفها مبادئ يتوقف على وجودها قيام الحضارات أو استعادتها.

ثامناً: خلصنا في الدراسة إلى أنّ استعادة العافية الحضارية، والإمكان الحضاريّ، والشهود الحضاريّ يتوقف كلّ أولئك على حسن تمثّل الأمة وتعزيز وعي أبنائها بجملة من القيم الحضارية والمبادئ الحضارية، وتتمثل تلك القيم في الإيمان والتقوى، والعدالة والأمانة، والرحمة، والسماحة، والاعتدال. وأما المبادئ الحضارية، فإنّها تتمثّل في العلم الشامل (العلم بالدين، العلم بالطبيعة والكون بمستجداته وتطوراته، والعلم بالواقع والحياة)، والعمل الصالح، والتخطيط الرشيد، والالتزام الرصين بالنظام، والتوازن والشمول، والانفتاح الحكيم على الآخر والاعتراف به.

فهذه المبادئ تمثّل الأسس والقواعد التي يمكن أن تبنى عليها الحضارات، وأن يعاد من خلالها بناء الحضارات الآفلة الغائبة.

وأخيراً: إنّ الأساس المنطقيّ لانتقائنا لتلك القيم والمبادئ يعود إلى تلك الرابطة القويّة الثاوية بين القيم المذكورة من حيث كونها قيما أخلاقيّة ومتكاملة ومتداخلة في بعض الأحيان، مما يجعل الفصل بينها تعسفاً واعتسافا، وكذلك الحال في المبادئ الحضاريّة، فإنّها هي الأخرى متكاملة ومترابطة، فالعلم والعمل يتكاملان، وكذلك يتكامل التوازن والانفتاح، وأما التخطيط الرشيد، والالتزام الرصين بالنظام، فإنّهما يتكاملان ويتداخلان، ولذلك، فقد رأينا ضرورة ذكر هذه المبادئ المتكاملة

والمتداخلة.

وبهذا نصل إلى نهاية هذه الدراسة المتواضعة، ولنا أمل أن نعود إليه عودة حميدة إذا نسأ المولى الكريم في الأجل، وأمدّنا الصحة والعافية، وزادنا فقها في دينه وعملاً بكتابه وسنّة نبيه، إن نريد إلا الإصلاح وما توفيقنا جميعاً إلا بالله، عليه توكلنا وإليه أنبنا، وإليه المصير.

أعدّه الراجي عفو ربه وغفرانه/ أبو محمد
نزيل كوالالمبور، ماليزيا

في أهم مصادر ومراجع الدراسة:

- الإسلام والإصلاح الثقافي- زكي الميلاد- (القطيف، آفاق، طبعة أولى لعام ٢٠٠٧م).
- أصول النظام الاجتماعي في الإسلام - محمد الطاهر ابن عاشور.
- البحر المحيط في أصول الفقه - الزركشي - (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، طبعة أولى لعام ١٩٨٨م).
- تفسير المنار - محمد رشيد رضا - (بيروت، دار الفكر، طبعة عام ١٩٧٣م).
- السياسة بين الحلال والحرام - أنتم أعلم بأمور دنياكم - تركي الحمد (بيروت، دار الساقي، طبعة رابعة لعام ٢٠٠٦م).
- شروط النهضة - مالك بن نبي - ترجمة عمر كامل مسقاوي (القاهرة، مكتبة دار الجهاد، طعبة أولى لعام ١٩٥٧م).
- فقه التحضر الإسلاميّ - عبد المجيد النجار - (بيروت، دار الغرب الإسلامي، طبعة أولى لعام ١٩٩٩م).
- مشكلات الحضارة عند مالك بن نبي - محمد عبد السلام الجفائري - (ليبيا، الدار العربية للكتاب، طبعة عام ١٩٨٤م).
- المقدمة - ابن خلدون - (القاهرة، دار الشعب بدون تاريخ).
- المسألة الحضاريّة - زكي الميلاد - (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، طبعة عام ١٩٩٩م).
- المعجم الفلسفي - جميل صليبا - (بيروت، الشركة العالمية للكتاب طبعة عام ١٩٩٤م).
- منهج الإسلام الحضاريّ - مصلحة الشؤون الإسلاميّة بماليزيا (كوالالمبور، مصلحة الشؤون الإسلاميّة بماليزيا، طبعة أولى عام ٢٠٠٦م).
- ميلاد مجتمع - مالك بن نبي - ترجمة عبد الصبور شاهين (القاهرة، مكتبة دار العروبة، طبعة أولى لعام ١٩٦٢م).
- من أجل انطلاقة حضاريّة شاملة - عبد الكريم بكار - (دمشق، دار القلم، طبعة ثانية لعام ٢٠٠١م)
- الوراثة الحضارية - عمر عبيد حسنة - (دمشق، المكتب الإسلامي، طبعة أولى عام ٢٠٠٣م).

مناهج الفكر الحضاري وفقهه في الإسلام

إعداد
الأستاذ الدكتور محمد عبد اللطيف صالح الفرفور
رئيس المجمع ا لعلمي العالي للدراسات والأبحاث
بدمشق
رئيس مجمع الأقصاب الإسلامي بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد كله، ولك المجد كله، ولك الثناء كله أهلّ الثناء والمجد سبحانك لا نحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم اجعل أزكى صلواتك وأتم تسليماتك وبركاتك على عبدك ورسولك وسيد عبادك وأشرف مخلوقاتك وخاتم رسلك وأنبيائك سيدنا ومولانا محمد رسول الله وخاتم النبيين الرحمة المهداة للعالمين وعلى سائر إخوانه من الأنبياء سيدنا إبراهيم وموسى وعيسى والنبيين وعلى آلهم الطيبين الطاهرين وصحابتهم الميامين، وصل اللهم على من أرسلته رحمة للعاملين والذين عزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه إلى يوم الدين.

اللهم إني أبرأ إليك من فتنة القول وفتنة العمل، وأعوذ بك اللهم من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن دعوة لا يُستجاب لها، اللهم إني أبرأ إليك من علمي وعملي وحولي وطولي وقوتي إلى حولك وطولك وقوتك فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي:

(١)

ساعة أمسكتُ بالقلم لأكتب طالعة هذا الكتاب أخذتني رهبة الموقف وعِظَم المسؤولية الملقاة على عاتقي أمام الله جل شأنه أولاً ثم أمام هذه الأمة والتاريخ ثانياً؛ وإذا غفر الله سبحانه وهو الغني ذو الرحمة فالأمة لن تغفر، والتاريخ لن يرحم...

وتأسيساً على ذلك فإن الحديث في شؤون الفكر الحضاري في الإسلام وقضاياه وهو موضوع الكتاب وهو وأيم الحق ليس كأي حديث آخر نُزجي به الوقت حتى إذا ما دعا الداعي إلى وقفة مع الحق ذهبنا في حسن التخلص والتأويل كل مذهب شأن كثير من دهاقنة السياسة، بل إن هذه الشؤون والقضايا الأساسية على ضوء هذا الفقه الكبير بل الفقه الأكبر هي من لُباب الإسلام وجوهره؛ هي القضايا الكلية للفقه الحضاري في الإسلام جمع بعضها إلى بعض حتى إذا انصهرت وباتت سبيكة من الذهب صيغت في هذا الكتاب صياغة جديدة لتصبح علماً مقعداً له

أصوله ومناهجه وضوابطه فكان بحق البوابة الكبرى لفهم الشريعة الإسلامية وأصولها وقواعدها وأسرارها.

(٢)

هذا وإن الصراع الدائر اليوم بين الإسلام والجاهليات المختلفة صراع مرير ما عرف التاريخ له مثيلا من قبل، اللهم إلا في فجر الدعوة الإسلامية وانبثاقها من هضاب مكة المكرمة إلى جزيرة العرب ثم إلى بلاد الشام فالعالم القديم، وهذا الصراع لا يزال يشتد ويسيطر ويتأجج أواره تبعاً لتطور الهجمة الشرسة على هذه الأمة من أعدائها، وقد ثبت يقيناً بما لا يقبل الشك أن الإسلام هو النظام الإلهي الوحيد في العالم الذي يتمرد على كلّ هجوم كاسح وينتصر عليه، فكلما اشتدت الهجمة عليه اشتد هو في الصلابة والرد حتى ينتصر في معركته تلك مع الباطل، ولعل هذه الخصيصة من أبرز خصائصه وأعظمها أثراً.

ولقد مر بالعالم الإسلامي من قبل ليالٍ سود مدلهمات انحسر فيها المد الإسلامي انحساراً مشهوداً، ولكن سرعان ما استرد قوته الذاهبة وانتقل من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم المشروع، والتقى الحق بالباطل فانهار الباطل وظهر الحق فكان النصر الأبلج بإذن الله.

وكتاب الله جل وعلا يشتمل على هذه الرحلة من الصبر إلى النصر ومن الخوف إلى البشارة قال الله تعالى: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ [الأحزاب:١٠-١١].

وقال الله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة:٢١٤].

(٣)

واليوم والعالم الإسلامي يمر بهذه المرحلة الخطيرة لابد من إعادة النظر في الموروثات لدينا من الوسائل والمقاصد لمجابهة هذا الخطر الداهم الذي يكاد يودي

بمصير الأمة كلها.

ولعل من أبرز القضايا التي تشغل الباحثين في هذه الحقبة من الزمن قضية الإصلاح والتجديد فلقد ذهبوا فيها كل مذهب من الاختلاف في الشكل والمضمّن ورد بعضهم على بعض وسفّه بعضهم آراء الآخرين، ولم يأت الجميع بما يُغني ويُقني، وإنما هي أقاويل ليس فيها شيء من البحث العلمي الموضوعي الجادّ.

فالإصلاح والتجديد موضوعان متكاملان يشكلان معاً قاسماً مشتركاً للفهم الحضاري المعمّق المتجدد للإسلام بضوابطه، ذلك الفهم الذي يعتمد مقاصد الشريعة وحكمة التشريع أولاً ثم ينطلق نحو بناء العقل الإنساني بوسطية يندر مثالها في الفكر الإنساني.

فلو أحببنا أن نرى ما صنع الآخرون في هذا الأمر لوجدنا الأمر بين غلو وانحلال، بين إفراط وتفريط، وما هو بذاك، فهنالك من يرى حظر البحث في هذا الموضوع جملةً وتفصيلاً؛ لأنه في نظره سينسف البناء الإسلامي من أساسه فهو لغو من القول لا جدوى من ورائه، وهنالك من يُحكم العقل وحده في هذه المسألة فتأتي النتيجة على غير ما قُصد لها، إذ يصبح كل من الإصلاح والتجديد أداتين لتغيير معالم الشريعة باسم الشريعة ذاتها وهذا هو الخطر الأكبر...

وهنالك من يُلغي العقل ويُوقف أحكامه، ويكتفي بما لديه من النص من غير فهم ولا إدراك لفقه النص وما وراء النص، وهذا لا يقل عن سابقه خطراً على الشريعة المحمدية الخاتمة، فهما طامتان؛ تأليه العقل، أو تأليه النص، وثالثة الأثافي الجمود على المنقولات.

وما أحسن ما قاله الإمام أبو حامد الغزالي رضي الله عنه: (العقل شارح) أي سراج لابد منه لإضاءة النص ليُصار إلى فهمه على وجه التحقيق، وهو أسبق علماء الأمة إلى هذه المعاني الثواني والثوالث من روح التشريع حتى جاء من بعده الإمام الشاطبي اللخمي الغرناطي فنسج على منواله وكذلك كل من جاء بعدهما.

(٤)

على أن هنالك مفاهيم أخرى ذات بال كالوسطية والاعتدال وما شابه تحتاج كلها إلى صياغة جديدة في منظومة واحدة، تلكم هي منظومة (الفكر الحضاري في الإسلام) وهو مادة هذا الكتاب، لكنه لمّا وُضعت له الضوابط والقواعد والأسس

أضحى علماً قائماً برأسه أطلقت عليه اسم "علم الفكر الحضاري في الإسلام" وهو علم مركب من علوم عدة متكاملة يقف على رأسها (علم أصول الشريعة) وهو أصل الأصول بل هو النابض الحساس في الشريعة الإسلامية، وعلم أصول الفقه عنصر من عناصره.

على هَدْي من هذا كله يقوم بناء هذا العلم العظيم الذي يكاد لا يستغني عنه باحث ولا كاتب، وهو بعدُ روح الشريعة ولُبابها، قديم في مادته جديد في صياغته فهو القديم المتجدد.

ولا يذهبنّ بك الوهم إلى أن تظنّ أنّ ما أسعى إليه هو مذهب جديد في الإسلام، فمعاذ الإيمان أن نضِلَّ وفينا كتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ، بل ما قصدتُ إليه إنّما هو صياغة جديدة لهذا الذي توصلت إليه من الفهم للقضايا الكلية في الإسلام، وهذا الفهم الجديد في صياغته القديم في جوهره سميته فكراً حضاريّاً – أي فهماً وإدراكاً ذا صبغة حضارية.

(٥)

أما بعد،

فتلكم أبرز مقاصد هذا الكتاب لا أدعي فيه أني أتيت بما لم تأت به الأوائل، لا؛ اللهم غَفْراً، بل هو جُهد مقلٍّ اعتصرته من دراساتي المتأنية للشريعة في مصادرها ومواردها على الأشياخ العظام الأجلاء في مصر ودمشق وبلاد الشام أجزل الله لهم المثوبة.

أما ذلكم الذي يُمدني بدعوة صالحة من وراء سجاف الغيب فهو الذي يطوقني بمنة أسأله تعالى أن يكافئه عني بخير ما كافأ أخاً عن أخيه.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مخطط البحث

الموضوع	الصفحة
الباب الأول: المنهج العالم لعلم الفكر الحضاري وفقهه في الإسلام	**٢١١**
المبحث الأول: التعريف بالمنهج	٢١١
المبحث الثاني: المنهج الجامع للبحث في علم الفكر الحضاري	٢١٥
الباب الثاني: الإسلام والإنسان والحضارة	**٢٢١**
المبحث الأول: تعريف الحضارة والأسس العامة لقيامها	٢٢١
المبحث الثاني: التعريف بعلم الفكر الحضاري ودوره في الحضارة وفي حركة التاريخ	٢٣٣
المبحث الثالث: مدى حاجة المجتمع الإنساني إلى علم الفكر الحضاري	٢٣٧
المبحث الرابع: الإسلام وبناء الإنسان الحضاري	٢٣٩
الباب الثالث: معالم المشروع النهضوي العربي الإسلامي الإنساني	**٢٥٥**
المبحث الأول: أسس النهضة ومعالم المشروع النهضوي	٢٥٥
المبحث الثاني: شروط النهضة في الفرد و الجماعة	٢٦٣
المبحث الثالث: معالم المشروع الحضاري الجديد	٢٦٩

الباب الأول

المنهج العالم لعلم الفكر الحضاري وفقهه في الإسلام

المبحث الأول

التعريف بالمنهج

المطلب الأول

التعريف اللغوي

المنهاج لغةً: الطريق الواضح، ومثله المَنْهَج.

جاء في لسان العرب: (طريق نَهْج: بَيِّن واضح، وهو النَّهْج، والجمع نَهَجات ونُهُج ونُهوج، وطرقٌ نَهْجةٌ، وسبيل منهج كَنَهْج، ومَنْهَجَ الطريقَ وضَّحَهُ، والمنهاج كالمنهج، وفي التنزيل: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[المائدة: ٤٨]، وأنهج الطريق وَضَح واستبان وصار نهجاً واضحاً بَيِّناً، والمنهاج الطريق الواضح، واستنهج الطريقُ، صار نهجاً، ونهجت الطريق أبنتهُ وأوضحتُه، يُقال: اعمل على ما نهجتُه لك، ونهجتُ الطريق: سلكتُه، وفلان ينهج سبيل فلان، أي يسلك مسكله، والنهج: الطريق المستقيم، ونهَج الأمر وأنْهَجَ؛ لُغتان، إذا وَضَح).

وجاء في الكليات للكَفَوي: (النهج هو في الاستعمال: الطريق الواضح الذي جرى عليه الاستعمال)[١].

المطلب الثاني

التعريف الاصطلاحي

المنهج والمنهاج اصطلاحاً لدى جَمْهَرة العلماء هو: (القواعد والضوابط والأسُس المجتمعة على إيجاد طريق عقلي واضح لدى الباحثين عن معرفة الحقيقة العلمية للوصول إلى المعرفة الحق بها) أهـ.

---

(١) انظر: (لسان العرب) ج٢/ ص٣٨٣ وما بعدها، و(الكليات) للكفوي ج٤/ ص ٣٧٥.

أو: (المنهج: طريقة يصل بها الإنسان إلى حقيقة)[1].

ذيل البحث:

هذا هو التعريف بالمنهج بشكل عام أي منهج البحث، ويشمل البحث العلمي، والبحث التاريخي، والبحث الأدبي، والبحث الفلسفي، وما شابه ذلك[2].

ولكل بحث مناهجه، وتختلف هذه المناهج من علم إلى علم، ومن أمة إلى أمة، ومن حقبة إلى حقبة، فهنالك مناهج للبحث لدى العلماء المسلمين، ومناهج للبحث لدى العلماء الأوربيين، ومناهج للبحث عند العرب، ومناهج للبحث لدى علماء اليونان، ومناهج للبحث في أوروبا في القرن السابع عشر مثلاً، أو في القرن الثامن عشر الميلاديين، وهكذا تتنوع المناهج بتنوع أصحابها، ولكلٍ طرقه ومدارسه.

المطلب الثالث

المنهج لدى المناطقة والمفكرين Method

سبق القول: (أنَّ المنهج طريقة يصل بها الإنسان إلى حقيقة)، وكانت كلمة (المنهج) تعني لدى الإغريق ومن بعدهم: (البحث أو النظر أو المعرفة)، و كان لكل فيلسوف منهجه.

والمنهج عند الأوروبيين ظهرت العناية به بوضوح في كتابات المفكرين من فواتح القرن السابع عشر الميلادي، بحيث تميز القرن السابع عشر بعناية المفكرين فيه بالمنهج أو الطريقة الواجب اتباعها في البحث العلمي، والكتب في ذلك كثيرة، والذي يظهر أن هذا الاهتمام كان وليد انتقال المدنية العربية الإسلامية إلى ديار الغرب ولاسيما أوروبا، والكتب في ذلك العصر كثيرة.

ومنذ ١٦٢٠م ظهر كتاب (المنطق الجديد) لـ "فرنسيس بيكون"، ونشر «ديكارت» بعده (المقال في المنهج)، ونشر «أسبينوزا» رسالته في (إصلاح الذهن)، وأصدر «تشرنهاوس» (طلب العقل)، ونشر الفيلسوف «بول رويال» منطقه المسمى

(١) هذا التعريف بالحد هو ما وُفِّقت إليه وهو أقصى غاية الاجتهاد في هذا الموضوع، وإن كان بعض العلماء عرّفوا المنهج بغير ذلك من التعريفات، ولكنها في غاية الأمر لا تبعد كثيراً عما توصلت إليه في هذا التعريف.

(٢) انظر: (منهج البحث وتحقيق النصوص) للدكتور يحيى وهيب الجبوري ص ١٥ وما بعدها، دار الغرب الإسلامي.

(فن التفكير)، ونشر «مالبرانش» كتابه (البحث عن الحقيقة)، وألف «ليبتنز» كتاباً من عدة رسائل وقع في عنوان بعضها لفظ (المنهج).

وللفيلسوف الألماني «كانت» مكانةٌ في علم (المنهج)؛ الذي هو جزء من المنطق، يدرس مناهج المعرفة المختلفة، ومناهج العلوم بخاصة.

وكانوا قد عَرَّفوا منهج العلوم الرياضية بالمنهج الاستدلالي، ومنهج العلوم الطبيعية بالمنهج التجريبي، ومنهج العلوم التاريخية بالمنهج الاستردادي؛ وهو منهج حَدْسي.

وعلى هذا فالعناية بالمنهج أصبحت تتضح أكثر وأوضح كلما تقدم الزمن، حيث بدأت معرفة الإنسان للمنهج قديمة، وبدأت بسيطة ساذجة ثم تطورت ونضجت، وأصبح لها أسس وقواعد، ووجد الإنسان في المنهج أنه ييسر له طريق المعرفة ويوفر له الجهد والعناء، وكلما تقدمت الحضارة وازدهرت المعرفة ونما العلم كانت الحاجة إلى المنهج أشد، وكان للمدنيات القديمة مناهجها التي يَسَّرت لها سُبل المعرفة والتقدم. ولقد حفل القرن التاسع عشر بعناية خاصة بالمنهج، وتجاوزت هذه العناية الفلسفة والعلوم البحتة إلى التاريخ وأصوله، والأدب ونقده، ووُضع لذلك مناهج متعددة.

المطلب الرابع

المنهج لدى جمهرة علماء المسلمين

عَرَّف بعض الباحثين المنهج بقوله: (المنهج هو الطريقة التي تضمن للباحث أن يصل إلى الحق الذي يبتغيه، ولا يضلَّ في السعي إليه بين السبل المتشعبة، ولا يلتبس الباطل عليه بالحق فيركن إليه ظاناً أنه الحق الذي يبحث عنه ويسعى إليه).

ومن خصائص المنهج لديهم أنه يُكتشف اكتشافاً، ولا يبدعه الباحثون والعلماء إبداعاً، فهو حقيقة ثابتة تركن إليها العقول وتتعامل معها الفطرة الإنسانية، دونما حاجة إلى إخضاع العقول للركون إليها، أو تربية النفوس على الاستئناس أو الأخذ بها، فمن أبرز شروط سلامة المنهج أن يكون له وجود ذاتي أصيل في النفس الإنسانية، وليس للفكر مطلقاً أمامه إلا الرصد، ثم الاكتشاف، ثم الصياغة والتقعيد، أما الإبداع فلن يكون المنهج ثمرةً له مطلقاً.

فالإنسان إذاً لدى هؤلاء العلماء بحاجة إلى أن يرصد خطوات هذا المنهج في أغوار فكره، وأن يتلمس آثارها في طيات نفسه، ثم يصوغها في عبائر دقيقة، ويصبها في قواعد منضبطة، ثم يجعل منها مصباحاً في طريقه إلى المعرفة.

لكني أرى أن ما ذهب إليه هؤلاء المحققون من العلماء فيه نظر.. فالمنهج ليس ما تدعو إليه الفطرة الإنسانية، وما تُقِرُّ به العقول السليمة فحسب، فهذا جزء من المنهج، ولكن الأمر يعدو ذلك ويزيد عليه.

فالمنهج هو مزيد متكامل من أمور ثلاثة: امتزجت ثم تفاعلت، فتولد منها هذا الذي ندعوه منهجاً أو طريقةً للبحث:

الأمر الأول: مجموعة الحقائق الإنسانية التي تناقلتها الأجيال، وتوارثتها الأمم، وتعارف عليها المجتمع الإنساني قاطبةً.

والأمر الثاني: ما وُجدَ وترسَّخ في طوايا الفكر الإنساني، ومعين الفطرة الإنسانية الأصيلة: من الأصول، والبدهيات، والمسلمات، والمعارف الإنسانية الأولى.

والأمر الثالث: القواعد العامة للمنطق بنوعيه؛ الصّوري، والمادي معاً، بصياغته الدقيقة الشاملة[1].

وتأسيساً على هذا يكون المنهج العلمي المجرّد في التصور الإسلامي هو: (الحقائق الإنسانية الموروثة، والبَدَهيَّات، والمُسَلَّمات، والمعارف الإنسانية الأولى، والقواعد العامة للمنطق) وهو ما أرجحه من التعريفات.

---

(١) انظر: (منهج البحث وتحقيق النصوص) ص ١٥ وما بعدها، وكتاب (ديكارت) للدكتور عثمان امين، ط٤، القاهرة ص١٥ وما بعدها.

المبحث الثاني

المنهج الجامع للبحث في علم الفكر الحضاري

إنه لمن البدهيات المسلمات في هذا العصر – لدى عامة الذين ثقفوا شيئاً من العلوم الإسلامية بعامة، وأصول الفقه الإسلامي، وفلسفة التشريع الإسلامي بخاصة – أنّ المَقْصِدَ الأكبر للتشريع الإسلامي هو: (جَلْبُ المصالح العامة للناس، ودَرْءُ المفاسد عنهم) هذا هو المِحْوَرُ الرئيسُ، والمدارُ الذي تدور عليه مقاصدُ الشريعة وأحكامُها، وعلومُها، وما يتبع ذلك من فكر إسلامي، وشرح وتأويل، وإذا كان هذا الوضعُ الإلهيُّ للإسلام قد كَفِل بهذه الكلية من كلياته الكبرى سعادة الناس في الدارين وإقامة المجتمع الإسلامي الإنساني المتماسك؛ فإن ذلك لا يتحقق على أرض الواقع إلا بإقامة بناء حَضَاريٍّ جديد للأمة العربية الإسلامية على غرار بنائها النَّبويِّ الأول، بناء قوي راسخ متماسكٍ؛ أصله ثابتٌ في الأرض، وفرعُه في السماء، تقوم لَبنَاتُهُ على أُسسٍ وأركانٍ؛ يَضْبطُها مِعْيارٌ تكون من بَعْده ثمراتٌ وثمراتٌ.

المطلب الأول

الدين الحقُّ: أسُّ البناء الحضاري الجديد للأمة

فالأسُّ في هذا البناء الحضاري الجديد للأمّة هو الدّين الحَقّ – أي الصحيح – بمقولاته الوَسطية المعتدلة، وشروحه، وتأويله المَرِن؛ ذلك الذي يُراعي الثّوابتَ، ولا ثَنِدُّ عنه المتغيِّراتُ، كلّ ذلك بلا غلوّ ولا انحلال، ولا إفراط ولا تفريط، ولا جُمودٍ على المَنقولاتِ، ولا تَسَاهُلٍ في فتح باب التأويل فيما يَصِحُّ وما لا يصحُّ، لِمَنْ يَحِقّ له التأويل ولِمنْ لا يَحِقُّ، هذا هو الإسلام بمفهومه العام الذي هو في الأصل دينُ الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام – قبل التحريف الطارئ – بقضاياه الكبرى الثلاث؛ الوحدانية، والنُّبوة، والمَعَادُ؛ ثم هو كذلك بَعْدُ الدين المحمدي العَالميُّ الناسخُ الباقي ما بقيت السماواتُ والأرض. ولئن كان البناءُ الحضاريُّ الجديدُ لا يَقوم إلا على أس وأركان؛ فذلكم هو الأسُّ والقواعد، وهو الدِّين الحقُّ ذو الأصل السماوي والوحي الإلهي الأعلى.

المطلب الثاني

الأركان الخمسة التي يقوم عليها البناء الحضاري الجديد للأمة

وأما الأركان التي تقوم على القواعد، وتقوم عليها قُبَّةُ هذا البناء الحضاري فهي خمسة بالاستقراء.

١- الحق، ٢- الفكر، ٣- العدل، ٤- السِّلْم (أي السَّلام)، ٥- وصحة الانتماء: ودونكم التفصيل:

١- فالحق هو الركن الركين في هذا البناء الحضاريِّ الشامخ، لأن الله تعالى هو الحق، ودينه الحق، وأرسل رسله و أنبياءه بالحق، وأنزل القرآن بالحق، قال الله تعالى: ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾[الإسراء: ١٠٥]، والله تعالى يقول: ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [ص: ٢٦].

فكل قضية لا تقوم على الحق فهي قائمةٌ على الباطل، والباطل زَبَدٌ زائل، قال الله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الرعد: ١٧]، وهكذا حرَّر الإسلام النفس الإنسانية من الباطل وما يتْبَعُه من الخرافة والخرافيين، حيث جاء الإسلام حَرْباً على الخرافة، داعيةً للعلم وإلى الحقيقة المجردة حصْراً.

٢- وأما الفكر الإنساني فقد حرره الإسلامُ من التبعية ومن الاستغلال، وأطلقه من كُبُولِه في شتَّى مناحي الحياة الإنسانية حُراً طليقاً فعّالاً، فالتفكير في الإسلام عبادة، وإني لأَرَى أنَّ كلَّ تنويرٍ أو إصلاحٍ حضاريّ يجب بَعْدُ أن يقوم أوّلاً على دين صحيح، وأن ينطلق من فكر صحيح على يد المفكرين من ذوي الفهم والإدراك، فهم حُكماء الأمة وأئمة الفكر فيها، وهم المؤتمنون على ماضي الأمة، وحاضرها ومُستقبلها، وأجيالها وحضارتها، بَلْهَ على وُجُودِها، وكلُّ نهضةٍ إصلاحية لا تقوم ولا تنطلق من الفكر العلمي الصحيح لا وُجُودَ لها، ولئن وُجدت فلا بقاءَ لها[1].

٣- وأما العدل من الأركان الخمسة التي يقوم عليها البناء الحضاريُّ الجديد فحسبنا

---

(١) متفق عليه.

أن الله تعالى من أسمائه العدلُ، و أن عَوالمَ السماوات والأرض قامت بالعدل، فالعدل قوامُ الحياة الإنسانية الراشدة، وهو قِوامُ الاجتماع والمُلك، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، ومِثْلُ ذلك جاء في الحديث المتفق عليه: (كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته)، ولا والله لا يتحقق الإحسانُ حتى يقوم العدلُ، ولا قيمة لأيِّ وجهٍ من وجوه الخير والمعروف إذا قام على أساس من البغي والعدوان، ورحم الله تعالى العلامة ابن القيّم الزُرْعي حيث يقول: (الشريعة عَدْلٌ كلُّها، رحمة كلها، ومَصَالِحُ كلُّها، وحكمةٌ كلُّها، فكلُّ مسألةٍ خرجتْ من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمةِ إلى العبثِ فليست من الشريعة وإن أُدْخِلتْ فيها بالتأويل)[(١)].

٤- وأمّا السَّلْمُ وهو الركن الرابع من الأركان الخمسة تلك التي يقوم عليها البناءُ الحضاريُّ الجديد فهو السّلامُ الذي نادى به الإسلامُ، وحثّ عليه، وجَعَله من رموز الإسلام الكبرى، فالله تعالى اسمه السلامُ، والسلامُ تحيةُ المسلمين فيما بينهم، هو تحيةُ أهل الجنة في الجنة، وتحيةُ الملائكة لهم.

السلامُ جُوهر الإسلام، ولُبُّ الحضارة العربية الإسلامية الباذخة، ولا والله لمْ يَعرفْ دينٌ من الأديان السماوية ولا الوضعية السَّلامَ كما عَرَفَه الإسلامُ، ولا عَرَف التاريخُ أرْحَمَ من العرب المسلمين، و لا أكثر مُسَالَمةً وحباً للشعوب والأمم مِثْلَهُمْ، قال الله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنفال:٦١].

فالسلامُ هو غايةُ هذا الدين الحقّ، بل أَحَدُ أركانِه الكبرى، وخَصِيصَةٌ من خصائصه التي بها عُرِفَ، وهو دون غيره حَقَّقها على أرض الواقع في ماضيه المُشْرِق، وسيُحقِّقُها - إن شاء الله - في قادمات الأيام يوم يفرح المؤمنون بنصر الله.

وهذا - أي السلامُ - هو البُعْدُ الإنسانيُّ في ديننا الإسلامي الحنيفِ، نادَى به في نصوصه المُقدسة، وعمل به أنصارُه وأتباعُه؛ منذ فجر الإسلام إلى عصرنا هذا، ولا والله ما نادى الإسلام ولم ينادِ يوماً بإرهابٍ للناس وترويع لهم، ولا كان العربُ المسلمون في ماضيهم وحاضرهم ومُسْتَقْبَلِهم يوماً مُرَوِّعين، بل كانوا رحمةً للناس،

---

(١) انظر: (إعلام الموقعين عن رب العالمين) لابن القيم ٣/ ٣.

وبركةً على الدنيا، وحَسْبُكُمْ أن الرسول الأعظم محمداً ﷺ قال فيه الله عز وجل: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء:١٠٧].

ولقد قال الشاعر الإسلامي – العلاّمةُ الوالد رحمه الله تعالى – مُنْشِداً من شعره:

لا أبتغـي غـارةً شَعْـواءَ طاميـةً   يُذكي تأجُجَها سيفٌ وعَسَّالُ

بـلْ أبتغي عَلَمَ الإخلاص مُنْتَشِراً   تَعْنُـو لِهَيْبَتِه شِيـبٌ وأطفالُ

٥- وأما الركن الخامس من أركان البناء الحضاري فهو صِحَّةُ الانتماء، ونقصد بهذا القول الانتماء الصحيح إلى العروبة والإسلام في نهجٍ حميد؛ يكون فيه الإسلام سَدَىً، والعروبةُ بمَفْهومها الحضاريّ لُحْمةً؛ لِيؤلِّفا معاً نسيجاً مُحْكَماً، إلى هذه الأرومة وإلى هذا المَحْتد يكون الانتماءُ الحقُ؛ الا وهو الانتماء إلى الإسلام وعروبة الخلفاء الراشدين المهديين، وسَلَفِ هذه الأمة الصالحين، وعلى رأسهم إمام الأنبياء والمرسلين، وزعيمُ المصلحين، الرسولُ، العربيُّ، القرشيُّ، العالميُّ، محمدٌ صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه[(١)].

فالأمة العربيةُ بالإسلام أناطَ الله تعالى بها قيادةَ العالمَ نحو الحقِّ والخيرِ والجَمَال، وهي لذلك أهْلٌ، ولأمثالِ ذلك كُفْءٌ.

المطلب الثالث

معيارُ قيام البناء الحضاري الجديد للأمة العلمُ الصحيح

وأما معيار ذلك كله فهو: العلم الصحيح؛ القائم على المنطق، وأصول المناظرة، وطبقاً للمنهج العلمي الموضوعي: (إذا كنت ناقلاً فالصحة، أو مدعياً فالدليل)، وحَسْبَ قواعد الاستنتاج والاستقراء، وكما قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤].

فالحقيقة الدينية لا تتناقض ألْبتَّةَ مع الحقيقة العلمية، فهما وجهان لعُملَة واحدة، وإذا كان الدين الحقُّ هو الأساس فالعِلْمُ الصحيحُ هو المعيارُ، وما لا أُسَّ له يَنْهَدِمُ، وما لا معيارَ له ضائعٌ متهافتٌ.

ولَمْ يَعْتَمِدِ الإسلام بحضارته العظيمة شيئاً كما اعتمد العِلْمَ، ولا أذْعَنَتْ حقائقه

(١) حديث (السلام تحية اهل الجنة) اخرجه الإمام احمد في (مسنده).

العلمية لشيءٍ كما أذعنت للعلم الصحيح ومقولاته ودساتيره.

المطلب الرابع

ثمرة قيام البناء الحضاري الجديد للأمة

وإذا كان لكلِّ أمرٍ عظيم ثمرةٌ عظيمةٌ؛ فثمرةُ ذلك كلّه هي: انبثاقُ الحضارة العربية الإسلامية الإنسانية الجديدة بأبعادها الثلاثة؛ العربية، والدينية، والإنسانية؛ انبثاقها الجديد في دنيا العرب والإسلام أولاً، ثمَّ في أقطار المعمورة، كما انبثقت من قَبْلُ زمن صدر الإسلام فَعَمَّ خَيْرُها، وبركاتُها، وعلومُها، واكتشافاتُها، ورَخَاؤها؛ عمّ الشرق والغرب، وما بلغ الخُفُّ والحافِرُ، وما وَصَل إليه الليل والنهار.

وخلاصة القول: أن هذه هي معالمُ البناءِ الحضاريِّ الجديد في هذا العصر للأمة، ولحضارتها، مُمَثَلةً في أسٍّ، وأركان خَمْسةٍ، ومعيار، وثمرةٍ مُباركةٍ؛ فالأسُّ هو: الدين الحقُّ.

والأركان الخمسةُ هي: الحقُّ، والفكر، والعدل، والسَّلام، وصحة الانتماء.

والمعيار هو: العلم الصحيح.

والثمرةُ: هي الحضارة العظيمة الشامخة التي سَتُرَفْرِفُ – إن شاء الله – على مشارق الأرض ومغاربها، من أرض العروبة والإسلام، وعلى يد أبناء وأحفاد أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، وعليٍ، ونورِ الدين زنكي، وصلاح الدين يوسف بن أيوب.

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾، [السجدة:٢٤].

الباب الثاني

الإسلام والإنسان والحضارة

المبحث الأول

تعريف الحضارة والأسس ا لعامة لقيامها

المطلب الأول

التعريف بالحضارة

قال المناطقة: (التصديق على الشيء فرع عن تصوره) فما لم تُتَصوَّر الحضارة لن نستطيع أن نصدق عليها، وذلك بالتعريف؛ بالحدِّ، أو الرسم(١).

التعريف اللغوي: الحضارة في اللغة: هي الإقامة في الحضر، بخلاف البداوة: وهي الإقامة في البَوَادي، قال القطَّامي:

ومن تكـن الحضــارة أعجبتــه فأيَّ رجــال باديــةٍ ترانــا؟!

واستعمال هذا اللفظ قديم(٢).

التعريف الاصطلاحي: تعود كثير من الباحثين أن يطلقوا لفظ الحضارة على معنى قائم في الذهن دون أن يُفردوه بحدٍّ أو رسم، أو يخصوه بوضع دون آخر، وأوّل من أطلق هذا اللفظ على معنى قريب من معناه الحاضر هو العلامة ابنُ خلدون، ففرَّق في (مُقدمته) بين العُمران البدوي والعمران الحضري، وجعل أجيال البدو والحضر طبيعية في الوجود، فالبداوة أصل الحضارة، والحضارة غاية البداوة

(١) الحد: هو التعريف بالذاتيات، والرسم: هو التعريف بالعرضيات، كما يقول المناطقة، انظر: (معايير الفكر) للمؤلف، ص٥٤ وما بعدها، دار المكتبي، دمشق ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(٢) جاء في (لسان العرب) لابن منظور: (والحضر: خلاف البدو، والحاضر: خلاف البادي) أهـ وجاء فيه أيضاً: (الحضارة: الإقامة في الحضر، عن أبي زيد، وكان الأصمعي يقول: ا لحضارة بالفتح،... والحضر والحَضْرة والحاضرُة: خلاف البادية، وهي المدن والقرى والريف، سُميت بذلك لأن أهلها حضروا الأمصار ومساكن الديار التي يكون لهم بها قرار) ج٤ ص ١٩٧ وما بعدها. وقال ابن فارس في معجم (مقاييس اللغة) تحت مادة [حضر]: (الحاء و الضاد والراء: إيراد الشيء، وروده ومشاهدته، وقد يجيء ما يبعد عن هذا وإن كان الأصل واحداً، وحضْرة الرجل فِناؤه). وجاء في (أساس البلاغة) للزمخشري تحت مادة [حضر]: (وهو حضري بيِّن الحضارة، وبدوي بيِّن البداوة، وهو بدوي يتحضّر، وهو حَضَري يَتبدّى، وهو من أهل الحضر والحاضرة والحواضر) ص٨٦.

ونهاية العمران.[1]

وللحضارة عند الفلاسفة المُحْدَثين معنيان؛ أحدهما: موضوعي مشخَّص، والآخر: ذاتي مجرَّد.

أ- أما المعنى الموضوعي المشخَّص: فهو إطلاق لفظ الحضارة على جملة من مظاهر التقدم الأدبي، والفني، والعلمي، والتقني، التي تنتقل من جيل إلى جيل في مجتمع واحد، أو عدة مجتمعات متشابهة، كقولهم الحضارة العربية، والحضارة الأوروبية، وهي بهذا المعنى متفاوتة فيما بينها.

ب- وأما المعنى الذاتي المجرَّد: فهو إطلاق لفظ الحضارة على مرحلة سامية من مراحل التطور الإنساني المقابلة لمرحلة الهمجية والتوحش، أو إطلاقها على الصورة الغائية التي يُستند إليها في الحكم على صفات الفرد أو الجماعة، فإذا اتصف الفرد أو الجماعة بالأخلاق الحميدة المطابقة للغائية قلنا إنه متحضِّرٌ.

تعريف الحضارة كما أراه: بعد أن استقريت تعريفات الحضارة لدى الكثير من المفكرين والعلماء الأقدمين والمعاصرين، واستنبطت بفضل الله وتوفيقه قاسماً مشتركاً أعظماً، جعلته تعريفاً جامعاً أجزاء وأفراد مُعَرَّفِهِ، ومانعاً من دخول غيره عليه وهو:

(الحضارة: تطور فكري وروحي ومادي معاً، لأمةٍ من الأمم؛ أفرادٍ وجماعات، عبر العصور، يقتضي؛ إسعاد الإنسان، وتحقيق خلافته وسيادته على هذا الوجود في الدنيا، وتحقيق الفوز والقرب من الخالق العظيم في الآخرة).

---

(١) عرّف (المعجم الوسيط) الحضارة، فجاء فيه: (أنها مظاهر الرقي؛ العلمي، والفني، والاجتماعي في الحضر) وفي (المعجم الأدبي) جاء تعريف الحضارة أنها: (التحرر والتقنية الرفيعة، وأنظمة الاجتماع والسياسة) فهي تشمل عدداً من المجتمعات البشرية، وجاء فيه أيضاً أنها: (مجموع الخصائص: الاجتماعية، والدينية، والخُلقية، والتقنية، والعلمية، والفنية، الشائعة في شعبٍ معيَّن، ويتناقلها جيلاً بعد جيل) فهي خاصة بمجتمع، وجاء فيه أيضاً أنها: (مستوى معيَّن من التّقنية، ونوع من الثقافة، فالتّقنية هي بنْيَةُ الحضارة، والثقافة روحها).
فمفهوم الحضارة شامل لمعنيين اثنين؛ الأول: نسبيٌ معياريٌ، والثاني: عامّ وشامل.
انظر: (المعجم الأدبي) لجبور عبد النور ص ٩٤ وما بعدها، دار العلم للملايين بيروت، ط١، ١٩٧٩م. و(الإسلام وازمة الحضارة الإسلامية المعاصرة) للأستاذ عمر بهاء الدين الأميري ص١٤.

المطلب الثاني

عناصر الحضارة الإنسانية

في التعريف المختار للحضارة يتبين لنا أن عناصر الحضارة الحق بشكل عام خمسةٌ هنّ[(١)]:

١- المدنية المادية العالية، ٢- والعقلانية المحكَّمة، ٣- والنّزعة الخُلقية الراقية، ٤- والنفحة الروحيّة السامية، ٥- والمنهج الرباني الشاملُ.

ودونكم تفصيل ذلك في فروع خمسة؛

العنصر الأول: المدنية المادية العالية:

لعلّ هذا العنصر أقلُّ عناصر الحضارة الإنسانية أهميّةً في الأصل، لكنه أكثرها لزوماً اليوم للأمة لشدة افتقارها إليه[(٢)].

صحيح أن العرب المسلمين لم يقاتلوا أعداءهم الكفار الحربيين إلا وكان أعداؤهم أكثر منهم عدداً وعُدةً، وصحيح أن تفوق العدو على العرب المسلمين كان كبيراً جداً، وبالرغم من ذلك فإن العرب المسلمين غالباً كانوا هم المنتصرين، وإذا لم يحصل النصر لسبب، أو تلبَّثَ عليهم، سرعان ما عالجوا هذا السبب، وانتقلوا إلى الوضع الصحيح المحقّق للنصر، وليس معنى ذلك أنهم تركوا الجانب المادي أو أهملوه في سلمهم أو في حربهم، لا؛ بل إنهم أعطوا القضية المادية حقّها الوافر في حالتي السِّلم والحرب، وأوْلوها من عنايتهم ما حقّق لهم مدنيةً عاليةً ذات ركائز ماديةٍ متميزةٍ لم تتوفر لعدوهم في الأعم الأغلب[(٣)].

والذي يلفت النظر في جذور الحضارة الإسلامية أنها كانت تهتم بالمادة بقدر ما كانت تهتم بالمعنى، والأدلة على ذلك في زمن السلم وزمن الحرب كثيرة؛

ففي زمن الحرب؛ ما حَدَّثتنا عنه كتب السيرة والحديث عن العارية التي استعارها

---

(١) انظر: المعجم الفلسفي د. جميل صليبا ١/ ٤٧٥ وما بعدها، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨٢م، وفيه أيضاً: (ومع أن الصورة الغائية للحضارات مختلفة باختلاف الزمان والمكان؛ فإن اختلافها لا يمنع من اشتراكها في عناصر واحدة، وتتألف هذه العناصر في زماننا من: التقدم العلمي والتقني، وانتشار أسباب الرفاه المادي، وعقلانية التنظيم الاجتماعي، والميل إلى القيم الروحية، والفضائل الأخلاقية...).

(٢) رواه الإمام الحاكم، والإمام ابن حبان، والإمام الترمذي، وغيرهم، انظر: (الجامع الصغير) للإمام السيوطي و(شرحه) للحافظ المناوي تحت رقم (٧٤١٤).

(٣) انظر في ذلك كتب السيرة النبوية.

النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم من صفوان بن أمية، وكانت دروعاً – وهو مشرك – فقال: أغصباً يا محمد؟ قال: (بل عارية مؤداة) أي مضمونة، وما جهز به النبي صلوات الله عليه جيش بدر؛ من التنظيم الحربي المبتكر الذي لم يُعرف من قبل، وما فعله خالد بن الوليد رضي الله عنه في اليرموك يوم جعل المسلمين كراديس في مقابلة جيش الروم[(١)].

وفي زمن السلم؛ ما أقرّه النبي صلوات الله وسلامه عليه واستحسنه من إنارة المسجد النبوي الشريف بالسُّرج والفُتُل وهي تُزهَر بالليل – أي تضيء – فقال: «من صنع ذلك»؟ قالوا: تميم بن أوس الداريّ يا رسول الله، فقال له: «نوّر الله عليك كما نوَّرت الإسلام»[(٢)].

كل ذلك أدلة على العقلية الحضارية المدنية ذات النزعة المادية التي جاء بها رسولُ الإنسانية ونبيُّ الحضارة؛ سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

العنصر الثاني: العقلانية المحكَّمة

فالحضارة الإنسانية في المنظور الإسلامي لا تقوم على مجموعة من الأوهام والخرافات؛ التي تُتَّخذ لدى كثير من الناس السُّذّج والبسطاء ديناً يدينون به من باب التقليد الأعمى، ويعتمدون في ذلك على إرث الآباء والأجداد، وما وصلهم من أولئك الذين يمتهنون الاتّجار بالدين، سواءً أكانوا يُصنِّفون أنفسهم مسلمين أم لم يفعلوا، فهذه الغيبيَّةُ الخرافيَّةُ قد تُجامع الإسلام الشكلي الذي يتستَّر به كثير من المسلمين، وقد لا تُجامعه، وهي على جميع ا لأحوال جاهليّةٌ تَزَيَّتْ بَزَيِّ الدين، ولبست مُسُوحَه كذباً وزوراً وبهتاناً، والدين الحق منها براءٌ.

---

(١) انظر في ذلك كتب السيرة والتراجم.

(٢) روى الإمام القرطبي في تفسيره (الجامع لعلوم القرآن) ١٢/ ٢٧٤، وفي (الإصابة في تمييز الصحابة) ٧/ ٣٥ للحافظ ابن حجر العسقلاني عن أبي هند رضي الله عنه قال: (حمل تميم الداري معه من الشام إلى المدينة قناديل وزيتاً ومقطاً، فلما انتهى إلى المدينة وافق ذلك يوم الجمعة، فأمر غلاماً له يقال له أبو البراد فقام فشد المقط – وهم بضم الميم وسكون القاف وهو الحبل – وعلق القناديل، وصب فيها الماء والزيت، وجعل فيها الفتل، فلما غربت الشمس أسرجها فخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد فإذا هو يزهَرُ، فقال: «من فعل هذا؟» قالوا: تميم؛ يا رسول الله. قال: «نوّرت الإسلام، نوّر الله عليك في الدنيا والآخرة، أما إنه لو كانت لي ابنة لزوجتكها»..)، وفي (السنن) لابن ماجه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفي (المعجم الكبير) للطبراني عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (أول من أسرج في المساجد تميم الداري – رضي الله عنه) ١/ ٢٥٠ تحت الرقم (٧٦٠).

إن العرب والعالم قبل الإسلام لم يدينوا بهذا الدين إلا لِمَا رأوا فيه، وشهدوا من حربه على الخرافة والخرافيين، والشعوذة والمشعوذين، فحارب السحر، والكهانة، والعَرافة، وأعلنها حرباً ضروساً على أولئك الذي يجعلون من الدين سُلَّماً للوصول إلى غاياتهم الدنيوية الخسيسة، فرفض الإسلامُ كلمةَ (رجال الدين)، وأبدل بها لقباً شريفاً باذخاً هو: (العلماء)، وشرَّف الله هذه الرتبة بقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[فاطر: ٢٨]، وجعل العلماءَ أشراف الناس بعد الأنبياء وورثةً لهم، فألقى بذلك رتبة الكاهن وأبطلها، وها هو نبينا سيدنا محمد بن عبد الله صلوات الله عليه يصعد المنبر حين تبلغه قالةٌ فشت بين الناس: (إن الشمس كُسِفَتْ لموت إبراهيم ابن النبي صلوات الله عليه) فقال مُغضَباً: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته – وفي رواية أخرى: لا ينكسفان لموت أحد – فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا»[1].

وسيدنا النبي صلوات الله عليه أوّل من حثَّ على العلم والتعلم، وأنشأ معهداً؛ بل وكُلِّيةً في المسجد النبوي الشريف لتعلُّم العلوم الشرعية – هم أهل الصُّفَّة – وأنشأ كذلك معهداً لمحو الأمية، وجعل من زوجاته الطاهرات – أمهات المؤمنين – وسيدتنا فاطمة رضوان الله عليهن معلماتٍ لأولاد الصحابة، وكان فداءُ أسرى بدر – ممن لم يدفع مالاً – أن يُعَلِّم كلُّ واحد منهم عشرةً من أولاد الصحابة القراءة والكتابة وشيئاً من الحساب، وحثَّ القرآنُ الكريمُ والسنةُ المشرَّفةُ على العلم والتعلّم بما لم يُسْبَقْ من قبلُ، ولن يُلحق، وحسبكم قوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلّم: «عليكم بهذا العلم قبل أن يُقبض، وقبضه أن يُرفع، وجمع بين إصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام هكذا، ثم قال: العالم والمتعلم شريكان في الأجر، ولا خير في سائر الناس».

هذه هي العقلانية المحكَمة، في الحضارة الإنسانية الباذخة، من المنظور الإسلامي، وحسبكم بهذا دليلاً وبرهاناً على عقلانية الإسلام الحضاري، ونزعته العلمية الموضوعية، وأريد أن أُذكِّر بأن علماء المسلمين هم أوّلُ من وضع المنهج التجريبي والقانون العلمي (إذا نقلتَ فالصحة، وإن ادَّعيت فالدليل)، وعلى أن علماء

(١) انظر: (صحيح الإمام البخاري ١/ ٣٥٣، كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها، وعن غيرها من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

المسلمين كانوا أول من أوجد الصِّفر، وعلم الجبر، والمثلثات، واللوغاريتم، وأول من تحدث في الدورة الدموية الصغرى، وأول من أوجد علم الفلك الحديث، وعلم البحار....

العنصر الثالث: النزعةُ الخُلقية الراقية:

إن أية حضارة لم تُشيِّد بناءها على مكارم الأخلاق، ومحاسن العادات، وكريم الشمائل الإنسانية؛ محكوم عليها بالفشل، والزوال، والاندثار، ولو حصلت على أعظم الفتوحات العسكرية والتوسع السياسي، فلدينا في تاريخ الإنسانية أمثلة على ذلك؛ من فتوحات الإسكندر المقدوني وإمبراطوريته العظمى، ثم الإمبراطورية الفارسية، ثم الإمبراطورية الرومانية، ثم إمبراطورية نابليون، وقبله جنكيز خان، وهولاكو، وبعده هتلر، وموسوليني، كل هؤلاء ظهروا على ساحة الأحداث، واسبطرَّت دولهم، وعظمت شوكتهم، لكنهم سرعان ما ذهبوا كما ذهب الأمس وجاء اليوم، ولم يبْقَ لهم أثرٌ يُذكر، اللهم؛ إلا ما خلفوه من دمار وخراب كان وبالاً على البشرية وإصْراً وتاريخاً أسوداً.

أما حضارتنا العربية الإسلامية المحمدية المشرقة؛ فإنها لتعتزُّ أيّما اعتزاز بهذه النزعة الخُلقية الراقية، التي اشتملت عليها الرسالة المحمدية الخاتمة، ممثلةً بشخص رسولنا العظيم، ونبينا الكريم؛ سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلَّم(1).

فسيرته العطرة، وشمائلُه الغرُّ؛ التي شهد له العدو قبل الصديق، وكذلك ما مشى عليه من بعده آل بيته الأطهار، وأصحابه الأبرار، الذين قال الله في حقهم جميعاً: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، كل ذلك يشهد بالبراهين الدامغة، والأدلة الساطعة؛ بما كان عليه النبي الكريم، ومن تبعه من الآل والأصحاب؛ من سُموِّ خُلُقٍ، وطهارةِ نفس، ونصاعةِ تاريخ، وبما لا يقبل الجدل وبما بلغ مبلغ التواتر، فأضحى كالشمس في رابعة النهار.

وكيف يَقِرُّ في الأذهان شيءٌ   إذا احتاج النهــار إلى دليــــل؟!

---

(١) انظر: (سنن الإمام ابن ماجه) ١/ ٨٣ رقم (٢٢٨)، باب فضل العلم والحث على طلب العلم، عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه، و(المعجم الكبير) للطبراني، ٨/ ٢٢٠ رقم (٧٨٧٥).

وفي الحديث النبوي الشريف عنه صلوات الله عليه: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، وحسبكم قول الله جلّ وعلا في التنزيل: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم:٤].

هذا؛ وقد لفت نظري ما روته كتب السيرة عنه صلوات الله عليه، أنه كان وهو في المدينة قبل الفتح يُرسل أموالاً من سهم المؤلفة قلوبهم إلى المشركين من أهل مكة؛ يتألفهم بها، ويصلهم، فكانوا يقولون (عجباً لهذا الرجل؟! نحن نحاربه وهو يَصلُنا – أي بالمال – ؟! ما أكرمه؟! وما أرحمه؟!).

وأعظم موقف في التاريخ الإنساني يشهد للنبي صلوات الله عليه قوله وهو على باب الكعبة يوم فتح مكة لقريشٍ الذين أصبحوا في قبضة يده وهم المجرمون الذين أرادوا قتله سألهم: «ما تظنون أني فاعلٌ بكم؟» قالوا: أخٌ كريم وابن أخٍ كريم، قال لهم: «لا تثريب عليكم اليوم؛ يغفر الله لي ولكم، اذهبوا فأنتم الطلقاء».

العنصر الرابع: النفخةُ الروحية السامية:

قد يظن كثير من الناس أن النفحة الروحية السامية جزء من التدين، ولكن الأمر في حقيقته ليس كذلك؛ فقد يوجد التدين ولا تجامعه النفحة الروحية، فهو تدينٌ جاف قاصر أو كاذب؛ فالقاصر كتدين الغافلين العابثين اللاهين، والكاذب كتدين المنافقين نفاقاً أكبر، بينما الصنف الأول نفاق أصغر(١).

والتدين الحق: هو الذي يجمع بين التصور الصحيح والتصديق الصحيح؛ بين ظاهر الإسلام وباطن الإيمان، أما التدين القاصر والكاذب فهو ظاهر الإثم وباطن الإثم، وحسبك بهما زيفاً وضلالاً مبيناً(٢).

ويشهد للنفخة الروحية السامية في حياته الشريفة، وحالته المنيفة صلوات الله عليه تلك الإشراقات الروحيةُ والسُّبُحاتُ العُلوية؛ التي كان النبي صلوات الله عليه يتفيأُ ظلالها في هَدأة الليل، وفي الأسحار وقرآن الفجر المشهود من الملائكة، وحسبك حديثُ الأزيز وما هو عليكم ببعيد.

---

(١) انظر: (السنن الكبرى) للإمام البيهقي ١٠/ ١٩١، باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها، عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه، ومثله في (مسند الشهاب القضاعي) وفي (مسند الإمام احمد) و(مصنف ابن ابي شيبة): ((صالح الأخلاق)).

(٢) انظر: (السنن الكبرى) للإمام البيهقي ٦/ ٣٨٢، رقم (١١٢٩٨)، عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ونحوه في (نوادر الأصول) للحكيم الترمذي وفي (فيض القدير) للحافظ المناوي، وغيرهم.

العنصر الخامس: المنهج الرباني الشامل:

إن أعظم عنصر من عناصر الحضارة الإنسانية هو المنهج الرباني الشامل؛ فهذا المنهج هو فيصل التفرقة بين الحضارة الإنسانية الحقة ذاتِ المصدر الرباني، وبين الحضارة المزيفة الباطلة ذات المصدر الوضعي، ولو كانت ذاتَ نزعة إنسانية مثالية كفلسفة أفلاطون مثلاً، ذلك أن المنهج الرباني يشتمل على واقعية في مثالية، ومثالية في واقعية في منهج وسط أعدل، لا اعوجاج فيه ولا أمْت، ولذلك دُعي بالشامل[1].

وهذا المنهج الرباني الفريد لا نجده إلا في الرسالة المحمدية الخاتمة، نجده فيها يتجلى ويتألق بأبهى حلة، ويبدو متأنقاً بأجمل مظهر في سيرة نبينا العطرة، وفي هديه، وفي سننه المشرَّفة، فلم يكن هذا المنهج نظريةً قائمةً في الأذهان تحتاج إلى برهان من الواقع، ولم يكُ ضرباً من ضروب الشعر يحلم في عوالم من الخيال المحلق أو المُجَنَّح، بل كان مترجَماً إلى واقع ملموس وحياة عملية قائمةً على مَرْسح الحياة، يجمع في جنباته وبين طَيَّاته أرقى ما وصل إليه العقل البشري من العلوم والمعارف، وأصحَّ ما وصل إليه الفكر الإنساني من القوانين الناظمة للحياة الإنسانية وأجملَ ما حملته القلوب الطاهرة من العواطف النبيلة، والأرواحُ المحلّقَةُ من الأسرار الشريفة[2].

ولا أبالغ أبداً إذا قلتُ: إن هذا المنهج الرباني الفريد هو سرُّ بقاء هذا الدين الحضاريَّ متألّقاً متجدِّداً إلى يومنا هذا، بعد زُهاء أربعة عشر قرناً ونيفٍ، فهو آدابٌ، والآدابُ حُلَلٌ مجدّدة[3].

المطلب الثالث

الجاهلية نقيض للحضارة الإنسانية

هذه هي الحضارة، فما هي الجاهلية؟ نحتاج إلى معرفة النقيض وهو الجاهلية لفهم

---

(١) انظر: (صحيح ابن حبان) ٢/ ٤٩٣ رقم (٦٦٥)، عبد الله بن الشخير عن أبيه رضي الله عنه، و(صحيح ابن خزيمة) ٢/ ٥٣ رقم (٩٠٠) و(المستدرك) ١/ ٣٩٦ رقم (٩٧١) وغيرهم.

(٢) جمهور الباحثين يخصصون اصطلاح (الثقافة) لمفهوم الرقي في الجوانب الروحية والأدبية: من دين، وأخلاق، وفلسفة، ولغة، وفنون... ويخصصون اصطلاح (المدنية) لمفهوم الرقي في الجوانب المادية؛ من علوم طبيعية، وتشييد، واختراع، واكتشاف... مما يتصل بتنظيم مرافق الحياة، ويرون أنه من الثقافة والمدنية معاً تتكوّن الحضارة.

(٣) هذا القول يُروى عن سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه.

حقيقة الحضارة، وبضدها تتميز الأشياء، إذا كانت الحضارة: (وَضْعاً متميزاً ومتفوقاً للجماعة الإنسانية في ذروة تألقها) فالجاهلية هي النقيض، فهي إذاً: (الوضعُ المتخلِّف والمتردي للجماعة الإنسانية في حَضيض ترديها وتخلُّفها)، وقد جاءت الجاهلية في معرض الذم في التنزيل في آيات من كتاب الله منها قول الله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠]، وفي الحديث الذي رواه الإمام البخاري مرفوعاً: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية، ومطلب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه»(١)، وقد ورد عن بعض الصحابة موقوفاً: (لم يعرف حقيقة الإسلام من لم يعرف الجاهلية)(٢).

هذا وقد تكون الجاهلية كفراً؛ كجاهلية العرب قبل الإسلام، وجاهلية الفرس، والرومان، والهندوس، والبوذيين، وقد تكون تُجامع الإسلام لكنها تقدح في نقائه وصفائه، وذلك كما ورد عن سيدنا أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: (إنه كان بيني وبين رجل من إخواني كلام، وكانت أمه أعجمية، فعيّرته بأمه، فشكاني إلى النبي، فلقيت النبي فقال: «يا أبا ذر: إنك امرؤ فيك جاهلية» قلت: يا رسول الله؛ من سب الرجال سبوا أباه وأمه، قال: «يا أبا ذر: إنك امرؤ فيك جاهلية، هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فأطعموهم مما تأكلون، وألبسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»(٣).

فهذه الجاهلية التي أشار إليها النبي صلوات الله عليه جامعت الإسلام، فلم تكن مكفرِّةً، لكنها قدحت في نقاء إسلام أبي ذر رضي الله عنه حتى أحدث توبةً، وكفّر عن خطئه بيمينه تلك، ثم برّ بيمينه.

وتتخذ الجاهلية الصُغرى - التي ليست كفراً - صوراً متعددةً تُسيء إلى وجه الحضارة الإنسانية في الإسلام وتشوّهه، وأضرب لذلك أمثلةً:

---

(١) انظر: (صحيح الإمام البخاري) ٦/ ٢٥٢٣ رقم (٦٤٨٨)، كتاب الديات، باب من طلب دم امرئ بغير حق، عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

(٢) انظر: (الفوائد) للعلامة ابن القيم ١/ ١٠٩.

(٣) أخرجه الشيخان والإمام أبو داود، واللفظ لمسلم. انظر: (صحيح الإمام البخاري) ١/ ٢٠ رقم (٣٠)، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية ولفظه: (إني سابيت رجلا فعيّرته بأمه، فقال لي النبي ﷺ: ((يا أبا ذر؛ أعيّرته بأمه؛ إنك امرؤ فيك جاهلية، إخوانكم خولكم؛ جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس)). وانظر: (صحيح الإمام مسلم) ٣/ ١٢٨٢ رقم (١٦٦١). وانظر (سنن الإمام أبي داود) ٤/ ٣٤٠ رقم (٥١٥٧).

أ- فمن ذلك العصبية القَبَليةُ والعرقية التي قال عنها النبي صلوات الله عليه في خطبة الوداع: «يا أيها الناس؛ إن الله قد أذهب عنكم عبِّيَّة الجاهلية وتعاظمها بآبائها، فالناس رجلان ؛ برٌّ تقيٌّ كريمٌ على الله، وفاجرُ شقيٌّ هيِّن على الله، والناس بنو آدم وخلق الله آدم من تراب»، وقال الله تعالى في التنزيل: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

ب- ومن ذلك أيضاً العصبية المذهبية والطائفية؛ وهي الانتصار للمذهب والطائفة، على حق، أو على باطل.

وصحيح أن المذاهب في الإسلام مصدر غنىً وثروة فقهية متميزة لكنها اختلاف تَنوُّع لا اختلاف تضادّ، وهذا هو الذي يفهمه الآل والأصحاب رضي الله عنهم في صدر الإسلام، فكانوا يختلفون فيما بينهم في المسائل، ولكن كان يُعظِّمُ بعضهم بعضاً، ويَعْذر بعضهم بعضاً، ويوقِّر بعضُهم بعضاً، وهذا هو المعنى الرائع الذي ورد على لسان سيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في قولته الخالدة: (والله ما أحب أن تتفق كلمة علماء أمة محمد صلى الله عليه وآله وأصحابه على حكمٍ في واقعةٍ فيصير في الناس حرجٌ فلو أخذ كلٌّ بقولٍ كان سنة)، ولما أراد الخليفة العباسي المنصور أن يحمل الناس على الموطأ، قال له الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة وصاحب الموطأ: (لا يا أمير المؤمنين؛ دعِ الناس يختلفون، فيكونَ في الدين يُسْرٌ، فلقد اختلف الصحابة والتابعون ولم يكن ذلك خَدشاً في الدين).

ج- ومن ذلك أيضاً تتبعُ الخلافِ، وجَعْلُه أصلاً للفُرقة والاختلاف بين المسلمين، حتى أصبح المذهب ديناً، والمناظرةُ محاجرةً، والمناقشة العلمية تشهيراً وتكفيراً، وكفّر الخَلَفُ السلف، وآخرُ هذه الأمة أوّلها، وتلاعن المسلمونَ في الأعمِّ الأغلب، فكل ذلك يُنذِرُ بشرٍّ مستطير؛ هو الجاهلية، التي عادت بوجهها القبيح، لتجعل من هذه الأمة الواحدة أمماً، ومن هذا الدين أدياناً، فهنالك مذاهب افترقت عن الإسلام واضحت سرطاناً في جسم هذه الأمة، كالقاديانية، والبابية، والبهائية، وما شاكل ذلك، فضاعت وحدة الأمة ووسطيتها، واضمحلَّ عنفوانها وعظمتها، وتمكّن منها الضعف والتخلف، والفقر والجهل، بعد أن كانت الأمةَ الرائدة الماجدة.

وهكذا أضحت الجاهليةُ نقيضاً للحضارة الإنسانية في الإسلام، وقامت صور من

هذه الجاهلية وأضحت جاهلياتٍ مختلفةً بأسماءَ متعددةٍ، وظنَّها الناس غيثاً فإذا هي سراب، سَرعان ما ظهر على حقيقته بانهياره في خواتيم القرن الماضي، وسيظهر على حقيقته أكثر فأكثر عند انهياره، وفيهم يصدق قول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ ﴾ [النور: ٣٩]، أي: عذابه وعقابه[(١)].

وسيأتي يومٌ يرى فيه الناس بأعينهم طواغيتَ الأرض يطوون بأيديهم راياتهم وأعلامهم، ليُودعوها مزْبَلةَ التاريخ: ﴿ إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ﴾ [المعارج:٦-٧].

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ۝٢٥ وَزُرُوعٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ ۝٢٦ وَنَعۡمَةٖ كَانُواْ فِيهَا فَٰكِهِينَ ۝٢٧ كَذَٰلِكَۖ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ ۝٢٨ فَمَا بَكَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَا كَانُواْ مُنظَرِينَ ﴾ [الدخان:٢٥-٢٩].

المطلب الرابع

مستقبل الحضارة الإنسانية في ظل غياب الإسلام الحضاري:

ماذا وصل إليه العالم في ظل غياب الإسلام؟ لقد كان الإسلام نعمةً ورحمةً للعالمين في مشارق الأرض ومغاربها، وبهذا الإسلام بمفهومه الحضاري الأمثل دانت أممُ الأرض للعرب والمسلمين وجعلوا في أيديهم مفاتيح الأرض ومقاليد الأمم والشعوب.

فالعالم اليوم ينتظر من العرب المسلمين أن يؤدوا دورهم القياديَّ، وأن يرفعوا عن البشرية إصرها والأغلال التي كانت عليها جرَّاءَ عبادة طواغيت الأرض.

ألا ما أعظم التطور الذي حدث في تاريخ العرب على إثرِ بعثة محمد ﷺ، ونادت به سورة الإسراء وقصة المعراج في لغةٍ صريحة بليغة، وفي أسلوب مشرق، إعلاناً بأن محمداً صلوات الله عليه هو نبي القبلتين، وإمام المشرقين والمغربين، ووارث الأنبياء قبله وإمام الأجيال بعده، فما أعظم النعمة التي أسبغها الله على العرب؛

(١) انظر: (سنن الإمام أبي داود) ٥/٣٨٩ رقم (٣٢٧٠)، كتاب تفسير القرآن الكريم، باب ومن سورة الحجرات، عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

نقلهم من جزيرتهم التي كانوا يتناحرون فيها إلى العالم الفسيح الذي يقودونه بناصيته، ومن الحياة القبلية المحدودة التي ضاقوا بها إلى الإنسانية الواسعة التي يشرفون عليها ويوجُهونها، وأصبحوا بفضل هذا التطور العظيم - الذي فاجأ العرب وفاجأ العالم - يقولون بكل وضوح وشجاعة لإمبراطور المملكة الفارسية العظيمة وأركان دولته: (الله ابتعثنا لِيخرج بنا من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جَور الأديان إلى عدل الإسلام)، فلقد خرجوا من ضيق الدنيا إلى سعتها أولاً، ثم أخرجوا الأمم من ضيق الدنيا إلى سعتها آخراً، وأخرجوا الشعوب من ظلم الملوك وطواغيت الأرض إلى عدالة السماء، قال الله تعالى: ﴿ وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ [الحج:٧٨][1].

المطلب الخامس

الإسلام بمفهومه الحضاري هو جوهر الحضارة الإنسانية الحق

هل جوهر الحضارة الإنسانية الحق الذي تصبو إليه البشرية اليوم، وتبحث عنه إلا الإسلام بمفهومه الحضاري، وجوهره المشرق الوضّاء، لا بمفهومه التقليدي المزيف؟!

ما جنى أحدٌ على مصادر ثروته وعزته ما جنى المسلمون على إسلامهم؛ من التشويه والتشويش والتزييف، ولا خسر أحدٌ كما خسر المسلمون؛ من غياب جوهر هذا الدين العظيم، وبقاء أشكاله وصُوَرِه ممثَّلةً في العبادات، فارغةً من مضمَّنها وجوهرها؛ من العبودية، والعبودة الحق، وما خسر العالمُ كلُّه في القرون الخوالي قريبة العهد ما خسر بغياب الإسلام والمسلمين عن مركز القيادة والريادة.

إن ما يسميه الغرب اليوم حضارةً ليس بحضارةٍ مطلقاً، بل هو مدنية كاذبة مزيفة، تحمل في طياتها الظلم، والجور، والطغيان، والاستعباد، والاستعلاء، وكلّ معاني الشرّ، فهي كالمدنيات السابقة؛ مدنية الفرس، والرومان، والفراعنة،

---

(١) انظر (تاريخ الطبري) ٢/ ٤٠١، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤٠٧هـ.

وأضرابهم، وإنما الحضارة الحق ذاتُ الطابع الإنساني الرفيع والجوهر الرباني الكريم؛ هي الحضارة التي فجَّر ينابيعها القرآنُ، وقاد جحافل عزتها الإسلامُ، وصاغ قلائد رفعتها وازدهارها سيدُنا محمدٌ صلوات الله عليه، وآلُ بيته الأطهار، وصحابته الأبرار، ومن ائتمَّ بهم، وسار على هَدْيهم؛ من الفاتحين العظماء الذين كتبوا أسفار النصر في تاريخ الأمم.

أولئــك آبائي وتلك أرومتي وهاتيك آمالي فكن لي مؤمِّلاً[(١)]

أجل؛ ليس المسلمون اليوم – في الأعم الأغلب – في تخلفهم بحجّة على الإسلام، بل الإسلام حجّةٌ عليهم، ولدينا من تاريخنا المشرق ما يدخص شبهات الخصوم والأعداء، ويدمغها بالحق الأبلج: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء:١٨].

المطلب السادس

المستقبل في العالم كله للإسلام وحده بمفهومه الحضاري

لقد أفلست النظريات الوضعية كلُّها، وأفلس أصحابها، وأعلنوا إفلاسَهم، ولم يبق للعالم اليوم منقذٌ مما يعانيه من الويلات إلا الإسلام وحَده، ولكن بمفهومه الحضاري المشرق؛ المفهوم القرآني المتجدد، الذي حمله العرب المسلمون الأوائل – رضوان الله عليهم – إلى العالم هدايةً ورحمةً ونوراً.

أيها العرب؛ أيها المسلمون؛ إن العالم يستصرخكم أن تنقذوه بالإسلام المحمدي وبالهدي القرآني، وأن تعيدوا إليه الأمن والطمأنينة، والراحة والسكينة، والعدل والرحمة، والمصلحة الحق، كما قال الهرمزان لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن سائر الخلفاء الراشدين: (حكمت فعدلت فنمت يا ابن الخطاب).

المبحث الثاني

تعريف الفكر الحضاري

الفكر الحضاري موجود بوجود الإسلام، جاء مع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فهو ليس شيئاً جديدا من القول أو بدعاً من التفكير، ولكنه الإسلام بحقائقه، مصوغ بصياغة فقهية متخصصة، ولم يفعل الكاتبون والدارسون في هذا العلم أكثر

(١) من منظومة (فتح الفتاح ونغر النرجس الفواح في علوم الاصطلاح) للمؤلف.

مما فعله أئمة الشريعة وفقهاؤها في الفقه الإسلامي؛ حيث لهم فضل الصياغة فحسب، وما فعله علماء العربية بعلم النحو والصرف، وبعلم البلاغة، وما فعله علماء الحركة الفكرية بعلم المنطق. فهذه العلوم وجدت بنزول الوحي؛ علوما، وأفهاما، وأفكارا.

وانطلق العلماء والفقهاء يغرفون من هذا المعين؛ ينهلون، ويعلون، فليس للعلماء في هذه العلوم إلا شرف التقعيد والصياغة، وهكذا الشأن في هذا الفن الذي هو خلاصة علوم الإسلام النقلية والعقلية؛ جمعت لتصاغ في هذه السبيكة الذهبية، لتصبح فيما بعد علماً على علم مركب من عدة علوم مجتمعة أطلق عليها: (علم الفكر الحضاري)، سمي بذلك لأنه اشتمل على جميع المقولات التي تشكل مادة الإسلام من الوجهتين العلمية والروحية معاً.

المطلب الأول

تعريف علم الفكر الحضاري في الإسلام

وبالجملة؛ فإن التعريف بالحد لهذا العلم يقارب أن يكون هكذا على الوجه التالي: (علم الفكر الحضاري هو: القضايا الكلية الجامعة لحقائق الإسلام؛ ديناً، ودنيا، وآخرة، من حيث الالتزام بهذا النهج الإلهي، الموصل إلى الفوز والسعادة في الدنيا والآخرة).

فكل مقولة خرجت عن هذا المنهج الأعدل ليست من الفقه، ولا من العلم، ولا من الحضارة، كما أنها ليست من علم الفكر الحضاري؛ جمعاً، وفرقاً، ولو أدخلت فيه بالتأويل.

على أن هذا التعريف الجامع المانع لهذا الفن القديم الجديد؛ القديم بقدم هذا الدين، الجديد صياغةً وتمكيناً، فعمل فقهاء هذا العلم فيه ليس أكثرَ من عمر الإمام أبي حنيفة في الفقه، والإمام الشافعي في أصول الفقه، والإمام سيبويه في النحو، والإمام الفراهيدي في اللغة، وهكذا في سائر العلوم التي على هذه الشاكلة.

وبما أنه أكثر العلماء والباحثين القُدامى - أجزل الله مثوبتهم - اكتفوا لأصالتهم وقوة تفكيرهم؛ لما لديهم من حقائق هذا العلم دون تسمية ولا تبويب، لأنهم في غنىً عن ذلك، فالشعراء الجاهليون وشعراء صدر الإسلام لم يُعهد عنهم أنهم

تعلموا العَرُوض لينظموا الشعر، بل كان شعرُهم سليقةً، بل كانت الشعراء والأدباء ترجع إليهم، كما لم يعهد عن واحد من أعلام العربية أنه تعلم علم النحو ليضبط ألفاظ كلامه، أو علم المنطق ليضبط أفكار كلامه، فإن كلّ من أتى بعدهم عالةٌ عليهم، بل كانت العرب تعيب على من يتعلم النحو، وترى أنه أسَفَّ وجاوز الصواب، كما قال الشاعر العربي:

ولسْتُ بنَحوْيٍّ يلوك لسانه   ولكن سليْقِيٌّ أقولُ فأُعْرِبُ

ولكن هذا كان في أول الأمر، ثم احتاج الناس عند قيام الفتوحات الإسلامية، وما نجم عنها من دخول الموالي والأعاجم في الإسلام، وفُشُوِّ اللَّحْن والعُجْمة، وكثرة الشعراء المولَّدين، فأضحى من الضروري ضبط العلوم وتقعيدها، وهذا ما فعله علماؤنا الأقدمون، وما يجب أن يفعله علماؤنا المُحْدَثون والمعاصرون، لإظهار علومٍ هي من مادة العلوم القديمة، ولكنها صيغت صياغة تتَّفق والعصرَ الذي نعيشه بمقولاته وأفكاره، ومن الممكن أن نَنْتَهجَ ونشتقَّ كثيراً من هذه العلوم المنبثقة عن أصل واحد، والمتفرِّعة عن جذر واحد، ألا وهو الحضارة الإسلامية بمفهومها العام الشامل.

المطلب الثاني

دور علم الفكر الحضاري

وعلى كلٍّ: فنحن أمام عِلْمٍ باذخٍ شاملٍ؛ يُعدُّ النابضَ الحسّاسَ في علوم الإسلام، له دورٌ فعالٌ في الحضارة الإنسانية، و في حركة التاريخ.

الفرع الأول

دوره في الحضارة الإنسانية

أما دور هذا العلم في الحضارة الإنسانية فهو: أن الحضارة الإنسانية ما استقامت، ولا تستقيم، ولن تستقيم؛ إلا بوجود هذا الفكر الحضاري على رأس الأولويات كلها، بحيث يكون أصلاً وما سواه فرعاً عنه، ضمن معارف الحضارة الإسلامية الإنسانية، وارتقاءً في معارجها، فنحن نرى أن العرب المسلمين لما كانوا في مقدمة

الركب الحضاري في العالم كان المفهوم الإنساني لتلك الحضارة حاكماً لا محكوماً، وآمراً لا مأموراً، وعُرف العرب المسلمون في التاريخ بتجذّر المعنى الإنساني فيهم؛ تكميلاً وإتماماً لدور العروبة بمفهومها الإسلامي، بحيث أصبح كلٌّ من العروبة والإسلام منصهرين في بوتقة الخطاب الإنساني؛ الذي عُرفت به هذه الحضارة المتفوِّقة والمتميِّزة، يدل على ذلك الحديث النبوي الشريف: «الخلقُ كلُّهم عيالُ الله، وأحبُّهم إلى الله أنفعُهم لعياله»[1].

فالخطاب العربي لا يُلغي أبداً دور الخطاب العالمي، والخطاب العالمي يُجذِّر الخطاب العربي والإسلامي، وهكذا نرى وحدة الفكر الإنساني في الإسلام، يوم يتبوَّأ فقهُنا الحضاريُّ العظيم مركزَ الصدارةِ؛ في كلٍّ من الحضارة أولاً، وفي حركة التاريخ ثانياً.

الفرع الثاني

دوره في حركة التاريخ

والمعروف في مصطلح التاريخ أن حركته غيرُ خاضعة للأمزجة والأهواء، بل هي قوانين ونواميس ثابتة وصارمة، تشبه علم الرياضيات، فهل يستطيع أحد أن يزعم أنه يُهيمن على هذه القوانين ليُغيرها متى يشاء؟! بحسب ما يراه من مصلحة؟! فإذا رأى أن مربع الوتر – مثلاً – لا يُساوي مربع الضلعين القائمين، أفتى بما يراه، جازماً به، غير ملتفتٍ إلى الحقيقة العلمية المجردة، وإذا رأى غير ذلك أفتى به، فالقضية عنده نسبية؟! فمثل هذا الكلام لا يوضع في التاريخ، ولا في حركة التاريخ بل يرمى به في مزبلة التاريخ.

إن حركة التاريخ تشبه إلى حد بعيد حركة رقّاص «بندول» الساعة في حالة اهتزازه وثباته لا يخضع أبداً إلا لقوانينه التي قام عليها، ولو أردنا غير ذلك أو سعينا إلى غير ذلك، وهذا ما نسميه في هذا العلم – علم الفكر الحضاري – الحتميةَ الحضارية للتاريخ.

---

(١) أخرجه الشهاب القضاعي في (مسنده) ٢/ ٢٥٥ رقم (١٣٠٥)، والطبراني في (الكبير) ١٠/ ٨٦ رقم (١٠٠٣٣)، والديلمي في (الفردوس) ٢/ ٢٠١ رقم (٢٩٩٥) وغيرهم، قال الإمام العجلوني الجراحي في (كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس): (.. وله طرق بعضها يقوي بعضاً.. وقال ابن حجر في (الفتاوى الحديثية): حديث (الخلق عيال الله وأحبهم إليه أنفعهم لعياله) ورد من طرق كلها كمال...) ١/ ٤٥٧ رقم (١٢٢٠).

وإلى هذا وذاك؛ فنحن إنما نتكلم فيما لدينا من الحقائق العلمية، وما توصّل إليه عقلُنا وفهمنُا، وهي قضيةٌ حتميةٌ بالنسبة لنا، أغلبيةٌ بالنسبة إلى موجد القوانين وصانعها: ألا وهو الله عزّ وجلّ؛ إذ ليس على الله شيءٌ حتميٌّ، ولكن هذا شأن الله: ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[آل عمران:٧٤].

ولذلك فإنّ هذه الحتميةَ لا تُلغي أبداً المشيئةَ الإلهيةَ، ولا تَنتقصُ منها، بل المشيئةُ الإلهيّةُ تتحكّم فيها، و ليس العكس، فحركة التاريخ إذاً تُشير بجلاء إلى هذا الدور الذي ارتقى ليصبح حتميةً تاريخيةً مشهودةً للحضارة العربية الإسلامية الإنسانية، وبدون هذا الفهم لن تستقيم أبداً أيّةُ علاقةٍ صحيحةٍ مضبوطةٍ بين العروبة والإسلام والإنسانية من جهة، وبين حركة التاريخ المتطوِّرة من جهة أخرى.

المبحث الثالث

مدى حاجة المجتمع إلى الفكر الحضاري

قد يتساءل المرء بادئ الرأي ما هي حاجة المجتمع الإنساني اليوم – في هذا العصر المشحون بالنزاعات العالمية الى درجة الاختناق – ما هي حاجته إلى علم الفكر الحضاري؟ نحن نعلم أن المجتمع الإنسانيَّ اليوم تطوَّر تطوُّراً كبيراً جداً؛ بحيث تغيّرت معالمه، وتحولت أفكاره ومبادئه، تحولاً خطيراً ملموساً إلى المادية الجارفة، بحيث لم يعد هنالك – في الأعم الأغلب – أيّةُ صلةٍ بين هذا المجتمع الجديد وبين المجتمع القديم، وارتكس هذا المجتمع الإنساني الجديد في حمأة المادية البحتة، وهيمنت عليه المبادئ الهدَّامة؛ كالوجودية، والبراغماتية النفعية...، ووقع هذا المجتمع فريسةً ولقمةً سائغة لذئاب البشر، فتحوّل الإنسان من مخلوق مفكرٍ الى حيوان أعجم، يعيش ليأكل، وكتب عليه ارتكاسٌ لم يشهد مثله منذ خُلِق، فألوف الألوف من البشر إنما يعيشون في كثير من بلاد العالم عَيْشَ التُّعساء؛ لا يجدون الحدّ الأدنى من العيش، لتكتنز جيوبُ الأغنياء وخزائنهم بالأموال، مستمدةً من عرق ودموع هؤلاء المساكين، كلُّ هذا في الأعمّ الأغلب، أموالٌ ضائعة، وبطون جائعة.

ويأتي علم الفكر الحضاري في الإسلام ليُصحّح الصورةَ اليوم للمجتمع الإنساني، ويُعيد تفسير الحياة تفسيراً علمياً واضحاً، لا اعوجاج به ولا أمت.

ولعل هذا العلم في نظري – الذي لم يُكتب به من قبل، اللهم إلا نُتَفٌ من القول

– لعلّه يُلبِّي حاجةَ هذه الإنسانية المعذبة في عصر القلق، ليُبَلْسِمَ جراحها، ويُعطيها مدّاً جديداً من سمو روحي عقلي مُتَّزن، لا يُلغي الشكلَ لصالح الجوهر، يعتني بالمُضمّن اعتناءَه بالظاهر، يتحدَّث إلى العقل كما يتحدث إلى القلب معاً في آن واحد، ويوم تخلّى المجتمع الإنساني عن هذا العلم النفيس، مُعجباً بما وصل إليه من اكتشافات ماديّة بحتةٍ، فإنه قد حكم على نفسه بالفناء، وتمكنت فيه عوامل الهدم من داخله، وقد نزل الوحي وجاء الإسلام بمفاهيمه الحضارية الرائعة، ليكتشف في هذا الإنسان الضائع ظمأ شديداً إلى فقاهةٍ علويّةٍ نادرةٍ، صيغت بقالب عِلْم مكتوبٍ أطلق عليه: (علم الفكر الحضاري) وليس هذا العلم سوى الحلقة الأولى من سلسلة ذهبية أوّلُها عند الإنسان في مجتمعه الإنساني، وآخِرُها عند حقيقة الحقائق، ألا وهي النور؛ نور الوحي الأعلى، في صراط مستقيم، مضيءٍ، مشرق، أشرق بنور الله، وخرج من ظلمة الجهل إلى إشراقات الملأ الأعلى، في عالم من الأنوار، قام على الجمع التامّ بين مقولات العقل الصحيحة ومسلّماته، وبين مقولات الوحي الأعلى.

المبحث الرابع

الإسلام وبناء الإنسان الحضاري

المطلب الأول

المجتمع الحضاري

المجتمع: من الجماعة؛ من الجَمْع، والمجتمع الحضاري في الإسلام له مقومات وشروط، والمجتمع الحضاري بناءٌ لَبناته الإنسان، فكل إنسانٍ في هذا الوجود لبنة من لبنات المجتمع، فإذا كان الإنسان حضارياً كان المجتمع حضارياً، وإذا كان الإنسان متخلّفاً كان المجتمع متخلّفاً، كالبناء تماماً الذي نبنيه من اللَّبن أو من الإسمنت، إذا كانت لبَناته فاسدةً كان البناء فاسداً، وإذا كانت لبَناته صالحةً كان البناء صالحاً، وإذا كان المجتمعُ الحضاريُّ لبنَتُه الأولى الإنسان – ولكن ليس أي إنسان – الإنسان الحضاري، فمن هو الإنسان الحضاري؟ وما قيمته في الإسلام؟

المطلب الثاني

الإنسان الحضاري وقيمته في الإسلام

قبل التطرُّق إلى قضية كون الإنسان حضارياً أولاً ، ينبغي الوقوف قليلاً مع قضية الإنسان في الإسلام.

الإنسان في الإسلام غايةُ الغايات، وسيِّدُ الموجودات، وقِمَّةُ هذه الحياة الدنيا.

الفرع الأول

التكريم الخَلْقِي من الله تعالى للإنسان مطلقاً

الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان ليُكرِّمه، وما خلقه ليُهينه، فالله كرّم الإنسان في القرآن الكريم مطلقاً؛ بلا قيدٍ ولا شرط، قال الله تعالى:- ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ ولم يقل المؤمنين فحسب، أو المسلمين فحسب - ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[الإسراء:٧٠].

هذا في معرض المِنَّة من الله على الإنسان، لأن الله خلقه وأبدعه، وله الحقُّ كلُّ الحق أن يَمُنَّ على عباده من الناس، فقال الله تعالى في تكريم الإنسان مطلقاً: ﴿لَقَدْ

خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين:٤]، أي في الصورة الكاملة، وقال الله تعالى يخاطب الإنسان، الإنسان الذي خلقه هو وأبدعه وصوره، ومجرَّد الخطاب من الملك لبعض عبيده هو تكريمٌ لهم، قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار:٦-٨].

خلقك فسواك: أي جعلك تمشي على رجلين، وجعلك عاقلاً، ناطقاً، مُدرِكاً، ولم يجعلك كبقية البهائم والعجماوات، ولو أن إنساناً يصغي إلى ما وراء البيان من وراء هذه الآية: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار:٦-٨].

أيستحق هذا الإله العظيم المبدع الذي أكرمك فسواك في أحسن صورة، وخلقك في أحسن هيئة، أيستحق منك أن تكفر به؟! ولكن الإنسان يبقى له طمعٌ بربه، هذا هو البيان، وما وراء البيان يقول: (غرَّني بك كرمُك)، وإلى هذا وذاك؛ فلا عُذر لإنسانٍ في هذا كلّه.

والله تعالى يقول أيضاً في إسجاد الله عزّ وجلّ ملائكتَه لآدم – وهذا سجود تحيةٍ لا سجود عبادة – وكان هذا جائزاً في الشرائع السابقة، وحرّمه الإسلام في الشريعة المحمدية، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:٣٤]، فهل هنالك تكريمٌ أعظم من أن الله أسجد لأبينا آدم ملائكته المطهرين؟ تحيةً وتكريماً، لا شركاً وعبادةً، وحاشى للملائكة أن يُشركوا بربهم، فهم سجدوا مثلما نمتثل أمر الله في أن نسجد إلى جهة الكعبة، فنحن لا نعبد الكعبة، وإنما نعبد الله، ونمتثل أمره بالتوجه إليها فقط، فآدم بالنسبة للملائكة قبلةُ السجود، كما أن الكعبة بالنسبة إلينا قبلة الصلاة، والسماء قبلة الدعاء، ولكن الله تعالى نسخ ذلك في شريعتنا فلم يعد أحدٌ يسجد لأحد، ولو كان تحيةً وتكريماً.

الفرع الثاني

تكريم الإنسان بالعدل بين بني الإنسان مطلقاً

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، هذا هو معيار التفاضل عند الله

تبارك وتعالى، فالناس كلهم سواسية كأسنان المشط أمام رب العالمين، لا فضل لأحد على أحدٍ إلا بالتقوى، وبقدر ما يُقدِّم للبشرية من جهدٍ وعطاء يكون عند الله عظيماً، والحديث الشريف في خطبة الوداع واضح في هذا المعنى، يقول سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «يا أيها الناس؛ إن الله قد أذهب عنكم عبِّيَّة الجاهلية وتعاظُمها بآبائها، فالناس رجلان؛ برٌّ تقيٌّ كريمٌ على الله، وفاجرٌ شقيٌّ هيِّنٌ على الله، والناس بنو آدم وخلق الله آدم من تراب».

الفرع الثالث

تكريم الله للإنسان أن جعله خليفةً له في الأرض

هنالك تكريم آخر ذكره الله في كتابه؛ وهو الخلافة عن الله سبحانه وتعالى، فالإنسان هو الخليفة لله في أرضه، وقد جاء ذلك صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة:٣٠]، وهذا ليس اعتراضاً على الله وإنما استفهامٌ للتعلم، لأنهم وَجَدوا قبل الإنسان قوماً من الجانّ؛ كان بعضهم كفاراً، وكان بعضهم مؤمنين؛ وقد أفسدوا في الأرض، وسفكوا الدماء، فهم يريدون أن يفهموا الحكمة من وراء خلق الله خليفة له من الإنسان في الأرض، ثم قالوا: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠] وأراهم الله تبارك وتعالى برهاناً حقيقياً على أن الإنسان يستحقُّ الخلافة عن الله في الأرض أكثر منهم، قال تعالى في تتمة الآي في البيان الإلهي: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:٣١] أي: أسماء الأشياء، وقيل: اللغات ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣١]، أي عرض الأشياء، وغلّب العقلاءَ هنا تكريماً لهم ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة:٣١-٣٢]، فردّوا العلم إلى الله، ثم قال الله تبارك وتعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣]، لذلك استحق سيدنا آدم عليه السلام أن يكون خليفة الله، أعطاه شيئاً لم يعطه أحداً غيره؛ وهو أسرار هذا الوجود التي يمكن للإنسان أن يطَّلِعَ عليها، وأن

يستخدمها، وقال الله تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٦٢]، نزلت هذه الآية في قضية أن البشر هم خلفاء الله في الأرض، والمقصود بهم الناس الصالحون، وليس سيدنا آدم عليه السلام فحسب كي لا يأتينا سائلٌ فيقول: إذا كان الله اختار سيدنا آدم عليه السلام خليفةً له في الأرض فما بالنا نحن؟! نحن لا علاقة لنا بهذا الموضوع!![1]

والجواب: أننا إذا كنا صالحين كأبينا سيدنا آدم عليه السلام فنحن خلفاء الله في الأرض، قال الله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُكُمْ ﴾ أي: أبناء آدم الصالحين، ولم يقل: آدم فحسب.

فالإنسان الحضاري هو محور الموضوع، وهو الغاية في التكريم خَلْقياً وعدلاً وخلافةً.

هذا؛ وقد أنكر بعض المفسرين من العلماء معنى الخلافة عن الله في الأرض، وحجروها على معنىً آخر؛ وهو أن الله عزّ وجلّ جاعلٌ في الأرض خلائق وموجودات يخلُف بعضُها بعضاً، فكلُّ جيل من هذه الأجيال خليفةٌ عمن سبقه، كما يخلُف الابنُ أباه، ولكنّ هذا الذي قالوه زعمٌ فاسدٌ، لا تدلُّ عليه صراحةً ولا دلالةً ولا اقتضاءً النصوصُ القرآنيةُ ولا الأحاديث النبويةُ الصحيحةُ، فإن الآية في هذا المساق لم تُنزّل من أجل هذا المعنى البسيط الجزئيّ الذي لا يُقدّم ولا يؤخّر، فبلاغةُ القرآن أعظمُ من هذا وأجلُّ، وإنما نزلت الآية - والله أعلم بذلك - من أجل ترسيخ خلافة الإنسان عن الله في الأرض، ومعنى الخلافة هنا عن الله القيامُ على إعمار الأرض، وتوطيد العدل، وإحقاق الحق، وإزهاق الباطل، بما أمر الله عزّ وجل وأذنَ به؛ بحيث يكون الإنسان السويُّ الصالحُ يعمل في هذه الحياة على هدىً من الله عزّ وجلّ ونور منه؛ لا يتخبّط في أعماله، و لا يُماري في أقواله، فهو حينئذٍ يدُ الله عزّ وجلّ ويمينُه بالمعنى الإيماني، وبدون تجسيدٍ ولا تشبيهٍ كما جاء في الحديث النبوي: «وما يزال عبدي يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبَّه، فإذا أحببتُه كنت

---

(١) انظر: (سنن الإمام أبي داود) ٥/ ٣٨٩ رقم (٣٢٧٠)، كتاب تفسير القرآن الكريم، باب ومن سورة الحجرات، عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

سمعَه الذي يسمعُ به، وبصرُه الذي يبصر به، ويدُه التي يبطش بها، ورجلُه التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينّه، ولئن استعاذني لأعيذنّه..»، والخلافة هنا خلافة رمزيّة تُشير إلى معنى قوله تعالى ﴿وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، فكلُّ عبدِ لله قام بمقتضى العبودية الحقّ له سبحانه وحده فعبوديتُه عينُ الحريّة؛ ينعتق بها عن كلّ عبوديّة لغير الله عزّ وجلّ، فيستحقُّ حينئذٍ أن ينال شرف قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٩].

على أن هذا المعنى الرمزيّ في الآيةِ ليس بديلاً عن المعنى الحق في الآية الكريمة، بل هو رديف له، ولكنه يحتاج إلى فهم عميقٍ لهذه الحقائق، يرتقي به إلى معارج الحبِّ الإلهيِّ الذي يغمسه في بحار من نور، فينظر في ذاته فإذا هو قد اكتمل فيه هذا الفهم، وأصبح محلاً للإشراقات الإلهية، يسبح في عوالم النور، ويتغذّى بهذا النور، ويرتع في بحبوحة هذا النور، فتمتزج فيه أباطيل الواقع مع حقائق الإيمان، فيصطرعان، فتغلب حقائقُ الإيمان والإحسان والعرفان أباطيلَ الواقع، وربما كان هذا الأمر يحتاج إلى قَدْرٍ كبير من التوازن، وقَدْرٍ كبير من قوة العقل وهمّة القلب، ولعلّي أطَلْتُ قليلاً في هذا الشأن؛ لأني لم أرَ من سبقني إليه من الباحثين، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده، والله ذو فضل عظيم.

المطلب الثالث

الحضارة في ثوبها الجديد

لكي يكون المجتمع حضارياً يجب أن يكون الإنسان حضارياً قبلُ، ومشكلة العالم اليوم هي انتشار الإنسان المتخلف وقِلَّةُ الإنسان الحضاري.

وقد سبق أن عرّفت الحضارة تعريفاً جامعاً مانعاً بعد أن استقريت تعريفات الحضارة لدى كثير من المفكرين والعلماء الأقدمين والمعاصرين، واستنبطت بفضل الله وتوفيقه قاسماً مشتركاً أعظماً، جعلته تعريفاً جامعاً لأجزاء وأفرادِ مُعَرَّفِهِ، ومانعاً من دخول غيره عليه، وهو:

(الحضارة: تطوّر فكريّ وروحيّ وماديّ معاً، لأمةٍ من الأمم؛ أفرادٍ، وجماعات،

عبر العصور، يقتضي إسعاد الإنسان، وتحقيق خلافته وسيادته على هذا الوجود في الدنيا، وتحقيق الفوز والقرب من الخالق العظيم في الآخرة).

الفرع الأول

الإنسان الكامل

فمن هو الإنسان الكامل؟ يأتي الجواب في الآية: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾، لننظر إلى هذه اللّفتة الكريمة: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾، ومن أعظم من الله شهادة؟! لذلك كانت أعظم آية في كتاب الله على قول بعض العلماء لأنها شهادة الله على نفسه، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ فقرن الله الملائكةَ وَأُولي العلم بذاته العلية سبحانه وتعالى، وعلى رأس أولي العلم يأتي الرسل والأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه، فهم داخلون ضمناً، لأنهم على رأس أولي العلم، وأوتوا فوقَ العلمِ النبوةَ والتبليغَ عن الله سبحانه وتعالى[1].

إذاً الإنسان الحضاري هو من أولي العلم وهذه هي الصفة الأولى أو الخصلة الأولى التي يجب أن تقوم في الإنسان الحضاري.

فإنسان جاهل ليس إنساناً حضارياً، وإنسان متخلف عقلياً أو ثقافياً أو فكرياً ليس إنساناً حضارياً، العلمُ قيمةٌ مقدّسةٌ في القرآن والسنة، وقيمةٌ مقدسةٌ في الفكر الإسلامي كلّه، تضافرت على ذلك الأدلة والحجج الدامغة، فهل نستطيع أن نبني إنساناً حضارياً دون أن يكون من أهل العلم؟ ودون أن يكون من المتميزين في العلم والثقافة والدرس والتحصيل؟ وهل نستطيع أن نبني مجتمعاً حضارياً أو أمةً حضاريةً وهي جاهلةٌ أو أميّةٌ لا تقرأ ولا تكتب؟! كيف يكون ذلك؟

لقد قال بعض المفكرين المعاصرين: (إن الأمي اليوم هو الذي لا يتقن لغةً أخرى!)، إنني أعرف كثيراً من الناس ممن يتقن عدة لغات، يتكلم بها كما يتكلم بلغته الأصلية، وهذا شيء جاء به الإسلام من قبل، فالنبي عليه الصلاة والسلام أمر الصحابي الجليل سيدنا زيداً بن الحارثة فقال: «يا زيد؛ تعلم لي كتاب يهود، فإني والله ما آمن يهود على كتابي» قال زيد: (فتعلمت كتابهم ما مرت بي خمس

---

(١) انظر: (صحيح الإمام البخاري) ٥/ ٢٣٨٤ رقم (٦١٣٧)، كتاب الرقاق، باب التواضع عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه.

عشرة ليلة حتى حذقته وكنت أقرأ له كتبهم إذا كتبوا إليه وأجيب عنه إذا كتب)، أي: العبرانية، فتعلّمها في هذه المدة معجزة للنبي ﷺ وكرامة لسيدنا زيد بن حارثة[1].

الفرع الثاني
كيف يُصنع الإنسان الحضاري

ترى هل يكفي العلم وحده؟

العلم وحده لا يكفي، لابد مع العلم من إيمان، كقاعدةٍ لهذا العلم ينطلق منها، وأن يكون مع الإيمان أيضاً عملٌ صالح، وأن يكون مع العمل الصالح تواصٍ بالحق وتواصٍ بالخير؛ قال الله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر:١-٣].

هذه سورةٌ لو قرأها الناس وتدبُروها لوسعتهم، كما جاء عن الإمام الشافعي رحمه الله ورضي عنه، فالإنسان الحضاري بموجب هذه السورة – أي بمقتضى هذه السورة – هو المؤمن الذي يعمل الصالحات ويتواصى مع إخوانه بالحق وبالصبر[2]، فإذاً؛ هو يصنع في نفسه الإنسان الحضاري، ويصنع مع إخوانه الجماعة الحضارية، ثم هناك نعوتٌ وأوصافٌ أخرى للإنسان الحضاري وردت في فواتح سورة البقرة، وليس بمستغربٍ أن يبدأ القرآن الكريم بسورة البقرة وأن تَستَهِلَّ سورةُ البقرةِ بيانها القرآنيَّ بهذه الآيات، وهذا ليس عبثاً، قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١-٢]، ويتساءل المرء حينما يسمع هذه الآية: من هم المتقون هؤلاء الذين فازوا في أواخر هذه الآيات الخمس بالفلاح بالفوز في الدنيا والآخرة؟ من هم هؤلاء المفلحون؟ سمّاهم الله في طالعة السورة المُتَّقونَ وسمّاهم في نهاية هذه الآيات الخمس من السورة: المُفلِحون، فمن هم؟

---

(١) انظر: (مسند الإمام أحمد) ٥/ ١٨٦ رقم (٢١٦٥٨)، و(التاريخ الكبير) للإمام البخاري ٣/ ٣٨٠ رقم (١٢٧٨) بهذا اللفظ، وفي (سنن الإمام أبي داود) و (المستدرك) للحاكم و(السنن الكبرى) للبيهقي لغيرهم بنحو هذا اللفظ.

(٢) انظر: (تفسير القرآن العظيم) للحافظ ابن كثير ٤/ ٥٤٨، في تفسير سورة العصر.

كل منّا يريد أن يكون من المُفلحين، من منا لا يشتهي ويتمنى الفلاحَ والفوز في الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة].

إذا؛ لكي يكون الإنسان من المتقين ومن المفلحين فيكون إنساناً حضارياً يجب أن يتحلى بالصفات التالية:

١- الإيمان بالغيب، ٢- والإيمان بما أنزل الله على سيدنا محمد ﷺ، ٣- والإيمان بما أنزل من قبله على الرسل والأنبياء من الشرائع السماوية، ٤- والإيمان باليوم الآخر، ٥- وإقامة الصلاة، ٦- ثم إيتاء الزكاة والصدقات، ٧- ويضاف إلى ذلك أركان الإسلام التي تتبع ذلك..

هذه هي الأمور الأساس التي يتصف بها الذين قال الله عنهم: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة البقرة].

الفرع الثالث

الإنسان الحضاري هو الإمام

قال الله تبارك وتعالى عن سيدنا إبراهيم: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فقوله: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾؛ هذا من تقديم ما حقه التأخير﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾: ابتلاه أي امتحنه، ويأتي في ختام الرسلِ والأنبياءِ وعلى رأسِهِم جميعاً نبيُّنا محمدٌ صلوات الله وسلامه عليه، لكن سيدنا محمداً ابن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه – النبيُّ العربي العالميُّ الخاتمَ – لم يأتِ ليهدم كلَّ شيء، وإنما جاء ليُتمِّمَ الشريعة السماوية، والوحيَ الإلهيَّ الأعلى، ويُعمّقَ مجرى التوحيد، ويُعلّمَ الناسَ مكارمَ الأخلاق، وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام: "إن مَثَلِي ومَثَلُ الأنبياء من قبلي كمثل رجلٍ بنى بيتاً فأحسنه وأجمله، إلا موضع لبنة من زاوية – يعني تركها فلم يضع في مكانها شيئاً – فجعل الناس يطوفون به، ويَعجَبُون له، ويقولون: هلاَّ وُضِعَت هذه اللبنة، قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم

النبيّين»[1]، وهكذا يأتي صلوات الله وسلامه عليه على رأس الرسالات السماوية الإلهية الخالدة، وعلى رأس الأنبياء والمرسلين؛ مصدّقاً لما جاؤوا به، ومهيمناً عليه، ومتمّماً له.

إذاً؛ فالرسلُ والأنبياءُ عليهم صلوات الله و سلامه وخاتمهم سيّدُنا محمدٌ صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه هم في الحقيقة المجردة – دون نظرٍ إلى أمور شخصيةٍ أو اعتبارٍ آخر – هم الصنفُ الأعلى من الإنسان الكامل؛ همُ الصنفُ الأعلى من الخلفاء عن الله تعالى في الأرض؛ هم خلفاء الله في أرضه على وجه التحقيق، وهم كذلك المعيار الصحيح لهذا الإنسان الخليفة أو الإنسان الحضاري.

هذا هو المعيار، فمن اقترب من هذا المعيار اقترب من الحضارة الحق، ومن ابتعد عن هذا المعيار فقد ابتعد عن الحضارة الحق، وأصبح في وادي التخلف والنسيان والضياع.

المطلب الرابع
شروط الإنسان الحضاري

الإنسان الحضاري له شروط لا يتحقق هذا الوصف به إلا إذا تحقق شرطه[2]، فما هي الشروط التي يجب أن تتحقق في الإنسان الحضاري ليكون إنساناً حضارياً؟ هذه الشروطُ هي خمسةٌ ثبتت لديَّ ولدى الباحثين والمفكرين الإسلاميين القدامى والمعاصرين بالاستقراء؛

الشرط الأول: العلم الصحيح: لابد أولاً من العلم الصحيح القائم على قاعدةٍ

---

(١) متفق عليه.

(٢) ومعلوم أن الشرط لغةً: (العلامة) وشرعاً: (ما يتعلق بالوجود دون الوجوب) أي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويوجد عنده ولا يثبت به، وتعريفه عند علماء الفقه هو: (ما يجب من عدمه : العدم، ولا يجب من وجوده وجود ولا عدم) هذا هو الشرط الشرعي الاصطلاحي، كالوضوء للصلاة، فإذا انعدم الوضوء انعدمت صحة الصلاة، وليس بالضرورة إذا وجد الوضوء ستوجد الصلاة، انظر: كتابنا (الوجيز في أصول استنباط الأحكام في الشريعة الإسلامية) ٢/ ٣٩٥، دار البشائر دمشق ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م ط٢، ولكن الشرط هنا ليس الشرط الشرعي في هذا الاصطلاح، ولا مُشاحة في الاصطلاح، فالشرط هنا هو الشرط العقلي، ونريد به ما يدور معه الشيء عدماً لا وجوداً. قال في المعجم الفلسفي: (الشرط في الاصطلاح الفلسفي: ما يتوقف عليه الشيء من حيث الوجود والمعرفة.. والشرط عند الحكماء قسم من العلة، لذلك قال الغزالي: الشرط هو ما لا يوجد الشيء بدونه ولا يلزم أن يوجد عنده، ولذلك قال الرازي: هو ما يتوقف عليه تأثير المؤثر لا وجوده،.... وقد يطلق الشرط على القول الذي يتوقف عليه صدق قول آخر بحيث إذا كان الأول كاذباً كان الثاني كاذباً.١/ ٦٩٦ وما بعدها. وقال الجرجاني: (الشرط تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عن ماهيته ولا يكون مؤثراً في وجوده، وقيل أيضاً: الشرط ما يتوقف ثبوت الحكم عليه) انظر (التعريفات) ص١٦٦دار الكتاب العربي بيروت، ت إبراهيم البياري، ط٢، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.

عقدية صحيحة من الإيمان، فعلمٌ بلا إيمانٍ بناءٌ بلا أساس، وإيمانٌ بلا علمٍ أساسٌ بلا بناء، ونحن نريد البناء القائم على أساسٍ متين، والإيمان الحق هو هذا الأساس المتين.

نحن نريد من الإنسان الحضاري عِلماً صحيحاً وليس افتراضاتٍ وتخميناتٍ - مثال ذلك المعيار الذي يستند إليه كثيرٌ من المستشرقين، وكثيرٌ من الباحثين غير المنصفين وهو منهج التوسم والاسترداد، وهو منهج مرفوض لأنه يقوم على الظن والوهم - إننا نريد من العلم الصحيح سُنناً وقوانينَ ودساتيرَ قطعية، لا نريد أوهاماً، فكل شيءٍ يقوم على الوهم فهو وهم، وحسبكم مثالاً على ذلك نظرية دارون التي قامت على مجموعة من الأوهام سرعان ما سقطت وأصبحت في مزبلة التاريخ.

الشرط الثاني: الحكمة العلمية والعملية؛ فالحكمة العلمية هي: ربط المسببات بأسبابها، وربط الأسباب بمسبباتها ربطاً عادياً عند المنصفين من العقلاء، وربطاً عقلياً عند كثير من الباحثين، وهذا أمرٌ مختلفٌ فيه - كما اختلفوا في الموت هل هو وجودي أم عدمي؟، والراجح أنه وجودي - وهنا الراجح أن الربطَ عاديٌّ وليس عقلياً، والربط العادي قد يتخلف ولكن هذا التخلف يكون بإرادة الله تبارك وتعالى.

وأما الحكمة العملية فهي: (فعل ما ينبغي، في الوقت الذي ينبغي، على الوجه الذي ينبغي). إذاً هذا يستند إلى العقل، والعقل هو الذي تعَبَّدَ اللهُ به بني آدمَ وكلَّفَهم به، فهو مناط التكليف، ولذلك لم يُكلّف الله سبحانه وتعالى العجماوات، ولم يُكلّف النبات، ولم يُكلّف الجماد، ولم يُكلّف إلا الإنسان والجان لأنه أعطاهم العقل؛ به يفكرون، وبه يعقلون، ويحاسبهم بمقدار ما أعطاهم من هذا العقل[1].

ولذلك لا يجوز أن نقف عند المنقولات فقط، وإنما نستشهد بالمنقولات، ونستخدم روايتها للاستدلال لمن يؤمن بها على ما نريد أن نصل إليه.

وأما المعقولات فهي الأساسُ في العلم، ولذلك يقول الإمام الشهاب القرافي، (الجمود على المنقولات أبداً ضلالٌ في الدين وخروجٌ عن سَنَنِ المهتدين).

---

(١) انظر: كتاب العالم البيولوجي (مايكل دنتون) (التطور: نظرية في أزمة)، وغيره من المؤلفات الكثيرة التي صدرت عالمياً عن عدد من العلماء من مختلف الاختصاصات.

فلابد من العقل إلى جانب النقل، والنقل إنما هو دليل من الأدلة التي نريد أن نصلَ فيها إلى المُبْتَغى والمطلوب، ولكنه ليس كل شيء.

الشرط الثالث: تزكية النفس: الإنسانُ الحضاريُّ يُشتَرَطُ فيه أن تكون نفسُهُ مزكّاةً، والتزكية إنما تكون من الله تبارك وتعالى.

قال الله تعالى: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس]، وهذا يكون على يد الأنبياء والرسل، ثم على يد ورثتهم من العلماء العاملين، والله وصف نبيَّه سيدنا محمداً ﷺ بأنه: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

فمن وظائفه ﷺ أنه مرشدُ البشرية ومزكّيهَا أي مزكّي نفوسها، حتى تصل إلى النفس المطمئنة، ثم إلى النفسِ الكاملة، ثم إلى النفس العارفة، بقدر ما يستطيع المرء ويُكتب له من التوفيق.

فالإنسان الحضاري هو ذو النفس المزكاة، أما النفسُ الشريرة فلا تكون حضاريةً، ولم نجدْ إنساناً شريراً عدوانياً يكون يوماً ما حضارياً!

الشرط الرابع: الوسطية والتوازن: ومن شروط الإنسان الحضاري الوسطية والتوازن، قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: عدولاً، والوسطية بمعنى العدالة: بمعنى ترك الغلوّ والانحلال، ترك التطرُّف في كل شيء، بينما التوازنُ هو ثمرة الوسطية، فإذا تحققت الوسطية وانتفى الإفراط والتفريط تحقّق التوازن، وإذا تحقّق التوازن تحققت العدالة، وكُتب لهذا الإنسان التوفيق، وما لم يحصل ذلك على هذا الوجه – بأن جنح الإنسان إلى جانب الغلوّ مثلاً – وقع فريسةً للوهم وللهوى، فأصبح إلهُهُ هواهُ، ولم يعد له ضابط يضبط أعماله.

ولكن يُستثنى من ذلك كلّه حالاتٌ معدودة، يَكثُر فيها الغلو والتطرف، أو الانحلال مثلاً، يستمر هذا الأمر قائماً يقوده الهوى والشيطان في هذا الإنسان الظالم لنفسه، ولربما أتى من يُذكّره بخطره فتمرّد وأعرض بجانبه، حينئذٍ سمح الشارع أن يُعالج هذا الأمر بضدّه وعكسِه بقوةٍ؛ بحيث لا تسامُح فيه ولا تساهل حتى تتغير ما

لدى هذا الإنسان من نظرات وآراء أساسها الهوى والتشهّي، حين تقرعه مقارع الحقّ وتأطره عن الباطل، وحينئذٍ لا يُسمح أبداً بحلول وسط، بل لابدّ من معالجة تطرّفٍ بتطرّفٍ آخر معاكس، بصورة مؤقّتة، حتى يرتدع ذلك الجاني على نفسه، ويجنح إلى الوسطية والاعتدال، ويرجع إلى الحق موقناً بما فيه، وأنه كان على باطل.

هذه القضية المهمّة جداً عالجها المفكرون الإسلاميون من قبل في كتاباتهم الرائعة، وعلى رأسهم الإمام أبو إسحاق الشاطبي في (الموافقات)، حيث خصص لهذا الموضوع فصلاً كاملاً مطولاً ماتعاً، أطنب فيه وأشبع البحث، فرحمه الله وأجزل مثوبته.

قلت: وهذه الحالات استثنائيةٌ، يُحتاج إليها أحياناً، إذا دعت الحاجة أو الضرورة، كأكل لحم الميتة عند المخمصة، وإذا زال العذر رجع الأمر إلى ما كان عليه من التوسط والاعتدال.

الشرط الخامس: الاستعلاء على الذات: ومن شروط الإنسان الحضاري الاستعلاء على الذات، وهذا أهم الشروط بعد الإيمان والعلم، وأعظمُها، وأشدُّها تأثيراً، وهذا هو التفوُّق الحضاري؛ فمن ليس له استعلاء على الذات - أي صاحب الأثرة والأنانية - ليس بحضاري مهما اتصف، ومهما قام بجهدٍ، ومهما بذلك من عمل، طالما هو منغلق على نفسه، متقوقعُ عليها.

والاستعلاء على الذات هو: الانفتاح على الغير، والانفتاح نحو الغير، ومحبة الغير، وإرادة الخير للناس جميعاً؛ على جميع مذاهبهم، ومللهم، وأديانهم، وآرائهم، وأفكارهم؛ قد نختلف ولكنَّ هذا الخلاف لا يفسد للود قضية.

هذا هو البعد الإنساني الذي جاء به الإسلام، هذا هو البعد الإنساني الذي جعل من الإنسان حضارياً بالضرورة.

المطلب الخامس

البعد الإنساني في الإنسان الحضاري

وهو الانفتاح نحو الإنسان، أي نحو الناس جميعاً، وفي ذلك قول سيدنا النبي ﷺ وهو قانون من قوانين هذا الوجود: «الخلقُ كلُّهم عيالُ الله، وأحبُّهم إلى الله أنفعُهم لعياله»[1]، إن سيدنا النبي ﷺ يقرّر لنا هذا القانون ويريد أن يُفهمنا العمل بموجبه

(١) سبق تخريجه.

وبمقتضاه؛ «الخلقُ كلُّهم عيالُ الله، وأحبهم إلى الله أنفعُهم لعياله»، فبقدر ما تنفع عيال الله تكون محبوباً عند الله، وبقدر ما ترحم عباد الله تكون محبوباً عند الله، وبقدر ما يستفيد منك عيال الله بقدر ما تتقرب بهم إلى الله.

ولم يكتف الإسلامُ بأن يكون المرءُ منفتحاً على الإنسان؛ على أخيه الإنسان، وإنما أن ينفتح قلبه وعقله ونفسه نحو الحيوان والنبات والجماد؛

فالحيوان الذي أباح الله لنا أن نأكل لحمه كالغنم أمرنا أن نُذَكِّيه تذكيةً طيبةً، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «إنّ الله كتبَ الإحسانَ على كلِّ شيءٍ؛ فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذّبح، وليُحدّ أحدُكم شفرتَه، وليرح ذبيحته»[1]، ولذلك كَرِهَ الإسلامُ أن نذبحَ شاةً أمام شاةٍ، ولننظر في رحمة الله بخلقه يقول رسول الله ﷺ: «ما من أحد يقتل عصفوراً إلا عجَّ يوم القيامة، يقول: يا ربِّ؛ هذا قتلني عبثاً، فلا هو انتفع بقتلي، ولا هو تركني فأعيش في أرضك»[2]. ويقول عليه الصلاة والسلام: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلا هي أطعمتها، ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض، حتى ماتت هزلاً»[3]، والإسلام يدعو إلى الرفق في كل شيء حتى في الحيوان، يقول رسول الله ﷺ: «لا تتخذوا الدواب كراسيّ». أي لا تقفوا عليها.. كل ذلك وغيره في الآثار النبوية ليدلنا على مدى سعة الإسلام.[4]

بل وأقام للأشياء اعتباراً حتى الجمادات فقد قرر الإسلام الحضاري، قرر في التنزيل أن كلَّ شيءٍ له روحٌ، ولكن روحٌ تليق به خلقاً وتكويناً ووظيفةً، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وأنْشُدُكُمْ الله؛ هل يُسبح شيءٌ دون أن يكون فيه روح؟! إذا لم تكن فيه روح فكيف يُسبِّح؟! ولكننا لا نفقه تسبيحه؛ الجمادات تُسبِّح، النباتات تُسبِّح، الحيوانات

---

(١) انظر: (صحيح الإمام مسلم) ٣/ ١٥٤٨ رقم (١٩٥٥)، كتاب الصيد والذبائح وما يُؤكل من الحيوان، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، عن سيدنا شداد بن أوس رضي الله عنه.

(٢) انظر: (مجمع الزوائد) للحافظ ابن حجر الهيثمي ٤/ ٣٠، كتاب الصيد والذبائح، باب في من قتل حيواناً بغير منفعة، عن عمر بن يزيد أبيه رضي الله عنه، قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه جماعة لم أعرفهم).

(٣) متفق عليه واللفظ للإمام مسلم

(٤) انظر: (مسند الإمام أحمد) ٣/ ٤٤١ رقم (١٥٦٨٨)، عن سيدنا أنس رضي الله عنه، وفي (مصنف ابن أبي شيبة) عن عطاء بن دينار قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تتخذوا ظهور الدواب كراسي لأحاديثكم)) ٥/ ٢٦٧ رقم (٢٥٩٦٥).

تُسبّح، يقول رسول الله ﷺ: «فرُبّ راكبٍ مركوبةٌ هي خيرٌ منه، وأطوعُ لله، وأكثرُ ذكراً»[1]، الإنسان بفطرتهُ يُسبِّح – ولو كان كافراً – فإن فطرته تجعلُه يُسبّحُ، كلُّ شيءٍ فيك يُسبِّح خالقَه، وكذلك الجانّ والملائكةُ: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[الإسراء: ٤٤].

يقول العلماء: هناك روح جمادية وروح نباتية وروح حيوانية.سلّم نرتقي به، كل روح تشتمل على الروح التي قبلها وتزيد عليها روحاً جديدة؛ الروح النباتية أعلى من الروح الجمادية، والروح الحيوانية تشتمل على الروحين وهي أعلى منها، والروح الإنسانية تشتمل على الأرواح الثلاثة الأولى وتزيد عليها الروحَ العاقلةَ المدركة، وهكذا...[2].

وكان نبينا ﷺ كما هو معروف في سيرته العطرة يُسمي الأشياءَ والدوابَّ؛ فكان له حمار اسمه دُلْدُل، وناقة كان اسمها القصواء، وناقة أخرى اسمها العضباء، وكان يسمي ثوبه.

لماذا؟

ليشعرنا أن هذا الذي سماه ليس ميتاً، بل فيه روح، ونحن مطالبون بأن نتعامل معه على هذا الأساس، وأن نُحسن معاملته على هذا الأساس أيضاً.

فالإسلام إذاً لم ينظر في تكريمه للإنسان ولبقية المخلوقات؛ لا إلى دين، ولا إلى مذهب، ولا إلى رأي، ولا إلى خلاف، ولا إلى وفاق، إنما نظر نظرةً شاملةً عامةً ذاتَ بُعْدٍ إنسانيٍّ عظيم، لم يُوجد في أيِّ نظامٍ آخرَ؛ وضعيٍّ، أو غيرِه[3]...

المطلب السادس

الحاجة إلى بناء الإنسان الحضاري

بعد هذا الذي ذكرت يجمُل بي أن أتحدث عن ضرورة بناء الإنسان الحضاري،

---

(١) انظر: (مصنف ابن أبي شيبة) ٥/٢٦٧ رقم (٢٥٩٦٥) عن عطاء بن دينار، وفي (مسند الإمام أحمد) عن سيدنا أنس رضي الله عنه بلفظ: «فرُبّ مركوبةٍ عليها هي أكثرُ ذكراً لله تعالى من راكبها» ٣/ ٤٤١ رقم (١٥٦٨٨).

(٢) انظر: (المواقف في علم الكلام) للعضد الإيجي و (شرح المواقف) للسيد الشريف الجرجاني ٧/ ١٨٠-٢٦٠، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

(١) انظر (الجامع الصغير) للإمام السيوطي وشرحه (فيض القدير) للحافظ المناوي عند رقم الحديث (٨٩٦٠) حتى رقم (٨٩٦٤) و (٩٩٥٠)، وانظر (صفة الصفوة) للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي ١/ ١٥١، وغيرها.

فهل نحن الآن بحاجة إلى الإنسان الحضاري أم لا؟

هذا سؤال يطرح نفسه في الساحة، تُرى؛ لعلّ إنساناً يقول: نحن لا نحتاج إلى الإنسان الحضاري؟! أيُّ إنسانٍ يفي بالغرض! المهمُّ أنْ يكونَ إنساناً؛ ولو كان شريراً، ولو كان فاسداً، ولو كانَ فاسقاً، ولو كان فاجراً!! والجواب أن هذا يضرّ ولا ينفع، يؤذي ولا يصلح، فلابد أن نصلحه، إن هذا ليس خصماً لنا! هذا أحد أولادنا، ولكنه عقَّ أبويه فيجبُ إصلاحُهُ، وهدايتُه، والدعاءُ له، وذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، فالإنسان الصالح أو الكامل هو كالوالد لغيره من الذين لم تَصِلْ نفوسُهم إلى هذه الدرجة من التزكية؛ يُحبُّهم، ويُشْفِقُ عليهم، يرى أنهم على انحراف واعوجاج؛ فيأخذهم باللين والحكمة تارةً، وبالقدوة الصالحة تارةً أخرى، حتى يرعَوُوا ويرجِعُوا إلى الله تائبين، وهذا هو المطلوب.

إنّ تحدياتِ العصر تُوجِبُ الوقوف مع الذاتِ ومحاسَبَتها؛ تُوجِبُ علينا أن نقفَ مع ذاتنا، وأن نحاسِبَها، فهنالك تخلّفٌ موجودٌ في المسلمين وفي غيرهم، وهذا خطرٌ على البشرية كلِّها، وليس على المسلمين فحسب، خطرٌ يوجب إعادة النظر في بناء الإنسان الحضاري؛ لنقيم به وبغيره من الناس الحضاريين الجماعةَ الحضارية، والمجتمع الحضاريَّ الذي تصبو إليه الأممُ كلُّها، هَيئةَ الأمم الحضارية، المدينةَ الفاضلة التي صبا إليها الفلاسفةُ والمفكرون، وإنما حققها الإسلامُ على أرض الواقع.

إن المدنيةَ الحديثةَ لم تبنِ الإنسانَ الحضاريَّ، ولمّا، ولن تبنيَ الإنسان الحضاريَّ، ولعلكم سمعتم قصةَ كلبِ أحدِ الزُّعماءِ العالميين الذي أصبحَ مضربَ المثلِ في دلالِهِ ليس على صاحبِهِ فقط، وإنما على خمسين ولايةً، وخمسين دولةً، وعلى أمم أخرى، أفهذا ترونه بناءً للإنسان الحضاريِّ؟! وهنالك الملايين من الجياع يتضوَّرون جوعاً في إفريقية وفي غيرها، أترون هذا حضارةً؟!

إنه ليس بحضارة، ولا بمدنيةٍ، ولو سميناه زوراً وبهتاناً حضارةً ومدنيةً.

إن هؤلاء ينبغي هدايَتُهم بالإسلامِ الحقِّ إلى جادة الصواب؛ فالبشريةُ اليومَ كلُّها - بما فيها الدول العظمى - لمّا افتقرت في نفسها إلى المدينة الفاضلة؛ تتطلّعُ اليومَ إلى الإسلامِ الذي بَنَى فعلاً على أرضِ الواقع المجتمعَ الحضاريَّ، بعد أن بنى الإنسانَ الحضاريَّ في التاريخ، ولا تتطلّعوا إلى كثيرٍ من المسلمين اليوم؛ لأنهم لم يحقّقوا في أنفسهم ما حققَه الإسلامُ في أجدادهم وفي تاريخهم، وفي حضارتهم، بل تتطلّعوا إلى الإسلام الذي حقّق الحضارةَ والإنسانَ الحضاريّ.

بناءُ الإنسانِ الحضاريِّ اليومَ هو المُنقذُ الوحيدُ، ليس للعرب فحسب، ولا للمسلمين فحسب، وإنما للبشرية كلها؛ فالبشريةُ اليومَ إمّا أن تكون وإمّا أن لا تكون؛ إن البشريةَ اليومَ مهددةٌ بالدمارِ الشاملِ، ويحتاجُ الأمر إلى إنقاذٍ، والإنقاذ يحتاج إلى تعاون بين المفكرين الإسلاميين وغيرهم؛ حينما يستعملون الحكمة؛ لابُدَّ للمفكرين الإسلاميين أن يستعملوا الحكمة، وأن يبتعدوا عن العنف، عملاً بقول الله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥]، ووحدَنا لا نستطيعُ ذلك، بل لابد لنا من أن نتعاون مع الغير، لكن من الذي يكون رائد هذا الإنقاذ، إنّ الريادةَ يَجِبُ أن تكون بيد العرب المسلمين، بيد الأمة العربية والإسلامية وبزعامتهم؛ ليُنقذوا العالَمَ بالإسلام الذي اعترف بكل الشرائع السماوية وهيمن عليها، ليُنقذ البشرية من الدمار الشامل.

والمطلوب اليوم من العرب والمسلمين في العالم أن يسيروا في هذا الطريق الحضاريِّ المنيرِ المشرّف؛ لبناء الإنسان الحضاري، لبناء الفرد الحضاري، وبناء الجماعة الحضارية، وبناء المجتمع الإنساني الحضاري، والمجتمع العربي الإسلامي الإنساني الحضاري؛ بقيادة الأمة العربية والإسلامية، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾[الزخرف:٤٤]، إنها مسؤولية، إنها تخويل، إنها تكليف وليست تشريفاً فحسب، إنها أمانة، ﴿ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ [الصافات:٢٤].

الباب الثالث

معالم المشروع النهضوي

العربي الإسلامي الإنساني

المبحث الأول

أسس النهضة ومعالم المشروع الحضاري الجديد

تصدير: لقد كثر الكلام حول النهضة، وكثر الكلام حول أوراقها وأبحاثها ورجالها، وهذا شيءٌ جميلٌ بحدِّ ذاته، والأجمل منه أن نبحث في النهضة المرتقبة، وقد سُئلت عن قضية الفكر الحضاري وفقهه: هل هو الفقه بمعنى (الأحكام الشرعية المستمَدَّة من أدلته التفصيلية) كما يقول علماء الفقه والأصول؟

والواقع أن الفكر الحضاري أشملُ من ذلك وأعمُّ، وقد سبق أن عرفنا الفكر الحضاري وقلنا: إن الفكر الحضاري موجود بوجود الإسلام، جاء مع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فهو ليس شيئاً جديداً من القول أو بدعاً من التفكير، ولكنه الإسلام بحقائقه، مصوغٌ بصياغةٍ فقهيةٍ متخصصةٍ، ولم يفعل الكاتبون والدارسون في هذا العلم أكثرَ مما فَعَلَه أئمة الشريعة وفقهاؤها في الفقه الإسلامي؛ حيث لهم فضل الصياغة فحسب، وهو الفهم الحضاري المتقدم المتطور للإسلام.فالإسلام بحد ذاته ليس قديماً حتى يُجدَّد، أو يقال عنه أنه بحاجة إلى تجديد، الإسلام شريعة الله ودينه، ولكن فهمنا لهذا الدين يجب أن يكون فهماً حضارياً متقدماً، ويُعجبني في ذلك جداً تعريف الإمام أبي حنيفة رحمه الله ورضي عنه للفقه حيث قال: (الفقه: معرفة النفس ما لها وما عليها)[1].

وحيث يكون فهمنا للإسلام: فهماً، متقدماً، متطوراً، علمياً، حضارياً، مع الأخذ بالمرونة والتيسير، والأخذ بدفع الحرج ورفع الضرر، ومع حفظ الثوابت في الإسلام، والأخذ بالمتغيرات بالحكمة؛ فإن ذلك الفهم يعود علينا ببركات الإسلام العظيم، وخيراته في الدنيا والآخرة، وينهض بأمتنا النهضة المرجوة المرتقبة إن شاء الله.

---

(١) انظر: (المنثور في القواعد) للعلاّمة بدر الدين الزركشي الشافعي ١/٦٨ حيث قال: (ومن المحاسن قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله: الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها)، وانظر: (أبجد العلوم) للقنوجي ٢/ ٤٠٠ في تعريف الفقه.

ويتساءل كثير من الناس هل بدأت النهضة حقيقةً؟ ترى ما هي النهضة؟ وما هو تعريفها؟

المطلب الأول

تعريف النهضة

النهضة لغةً: من نهض بمعنى قام، ونهض النبت: استوى، ونهض الطائر: بسط جناحيه ليطير، والناهض: فرخ العُقاب الذي وفَرَ جناحاه ونهض للطيران[1]؛ إذاً القاسم المشترك لهذه المعاني كلها هو القيام والتهيُّؤ والنهوض، والبراحُ من الموضع والقيام عنه، والنهضة في اللغة: الطاقة والقوة. وهذا المعنى يهمنا جداً في التعريف الاصطلاحي، يقال: أنهضه بالشيء: قواه على النهوض به، قالت العرب: أنهضت الريحُ السحابَ ساقته وحملته، قال الشاعر:

باتت تناديه الصَبَا فأقبلا　　　تنهضه صُعداً ويأبى ثِقَلا

والنهضة اصطلاحاً: هي(حالة حضارية متقدمة تقوم بالأمة في مجموعها، تستيقظ فيها من سُباتها وجهلها وتخلفها؛ لتحقق ذاتها، ولتلحق بركب الحضارات العالمية، مع الحفاظ على أصالتها وإرثها الحضاري الأصيل، وعلى مقومات وجودها، وتفوقها الديني والقومي العربي والإنساني).

لذلك النهضة شيء غير الدعوة، فالإسلام دعوة ولكن هذه الدعوة الكبرى تشتمل الأمة العربية والأمة الإسلامية وتشمل أمة الدعوة وأمة الإجابة، ولكن النهضة مرحلة في مسيرة الأمة العربية تحت ظل الإسلام، ذلك لأن الطريق التي شقها الإسلام للأمة العربية نحو العزّ والمجد والسؤدد لا تخلو في بعض مراحلها من الفُتور أو السُّبات لعواملَ خارجية، فلذلك فإن النهضة تُوقظ الأمة من هذا السُّبات والتخلف، لتلحق بركب الحضارات، وتتبوأً مقعدها تحت الشمس في زعامة العالم بالإسلام العظيم، وإن النبي ﷺ بشرنا بأن الله يبعث على رأس كل مئة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها[2] أو أمر دينها، أي يجدد فهمها لهذا الدين

---

(١) انظر: (لسان العرب) ٧/ ٢٤٥، دار صادر بيروت.

(٢) أخرجه الإمام أبو داود في (سننه) ٤/ ١٠٩ رقم (٤٢٩١)، والحاكم النيسابوري في (المستدرك) ٤/ ٥٦٧ - ٥٦٨ رقم (٥٨٩٢-٨٥٩٣)، والطبراني في (المعجم الأوسط) ٦/ ٣٢٤ رقم (٦٥٢٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه فيما أعلم عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها».

ولفقهها الحضاري، وكلنا يعلم أن الأمة العربية والإسلامية في تاريخها كانت لها حالات متألّقة، وحقّقت ذاتها في حضاراتٍ كثيرةٍ مختلفةٍ ذاتِ أيْدٍ وقوةٍ، وكانت تلك الحضارات بتألُّقها تحكم العالم القديم آنئذٍ، سواءً أكان ذلك في دمشق، أم في بغداد، أم في القاهرة، أم في القيروان، أم في قرطبة، أم في مراكش... وكل ذلك بفضل الإسلام العظيم على هذه الأمة العربية التي أحياها هذا الدين، وجعلها خير أمة أُخرجت للناس.

لكن في بعض مراحل التاريخ حصل للأمة سُبات وتخلُّف عن ركب المدينة العالمية، وتجلّى ذلك أحياناً في عهد المماليك؛ في بعض حقبهم، وفي بعض سنوات حكمهم، ولاسيما المماليك المتأخرين، ثم تجلّى ذلك أحياناً في من حكم بعدهم في بعض حقبهم وتاريخهم.

ويبدأ هذا التخلف والسبات فعلياً - إذا أردنا أن نحدد الموضوع تماماً بدقّةٍ وأن نضع النقاط على الحروف - بدأ منذ انحسار العرب المسلمين عن الأندلس، وتجلّى في ضياع الأندلس، ثم ضياع الهند الإسلامية، ثم ضياع تركيا المسلمة، ثم ما تبع ذلك من تفكك وانحلال حتى احتلال إسرائيل لأرض فلسطين العربية المسلمة.

وقد يتوهم المرء أن نهضةً قامت منذ مائة وخمسين سنة أو منذ مائتي سنة، والواقع أن ما حصل في العالم العربي، ويذهب البعض إلى تأريخه، ويذهب البعض إلى توثيقه، ويذهب البعض إلى الافتخار به، وإنما هو نهضة مدنية بحتة وليست نهضةً حضاريةً، إنما كانت من باب اتباع الغرب المتفوّق والانبهار بمدنيته.

ربما أحبَّ بعضُهم أن يوفّق بين اتباع المدنية الغربية المتفوّقة آنئذٍ وبين العروبة والإسلام، ولكن كان الاقتداء بالغرب المتمدن المتفوّق هو عنوان تلك المرحلة، لذلك لا أستطيع أبداً أن أقول إنها كانت نهضة حضارية، قد تكون نهضةً ولكنها مدنيّة، ذلك لأن كثيراً من مفاهيم العروبة والإسلام كانت بمنأىً عن تلك النهضة المدنية وبمعزل عنها، لانبهار أصحابها بالغرب، أما النهضة الحضارية الحق فلمّا تأتي بعدُ بوضعها الحقيقي؛ بوضعها العربي الإسلامي الذي يعيد لنا أمجاد دمشق في حضارتها المتألقة، وبغداد في حضارتها المتألقة، وغيرها من قواعد العروبة والإسلام.

والذي مرّ على الأمة العربية – ولاسيما في بلاد الشام – من وثبات كريمة مباركة لا نُنكر فضلها ليست هي النهضة الحضارية الحق، بل هي إرهاصات النهضة ومقدِّماتها، لأنه حينما نقول نهضة ينبغي أن تكون حضارية، أما أن نتقدم أو أن ننهض بناحية من النواحي الحضارية كالصحافة مثلاً، أو أن ننظر لما لدى الغرب من نظم، أو أن نتكلم باللغات اللاتينية وغيرها، فهذا أمرٌ جيدٌ بحدِّ ذاته، وليس مرفوضاً، وهو مدنيةٌ كما قلت، ولكنه ليس بالحضارة، الحضارة هي:

١- عنصر مادي مدني، و٢- عنصر ديني إسلامي، و٣- عنصر عربي، و٤- عنصر إنساني، هذه هي الحضارة، فما مر إنما هو إرهاص، وما مر إنما هو مقدمات للنهضة، إنها نهضةٌ على سبيل المجاز والتسمُّح، إننا نستبشر بها الخير، ونتفاءل بها الخير، ولكن ليست هي النهضة الحضارية المرتقبة التي نصبو إليها ويصبو إليها العالم العربي والإسلامي.

كيف نستطيع أن نوفّق بين ما فيه العرب والمسلمون في الماضي القريب وبين دعواهم إنها نهضة حضارية أو نهضة على سبيل الإطلاق، وإن الحديث النبوي الذي يصف حالة العرب والمسلمين في القرنين الماضيين – وكأن الحديث جاء لهذه الفترة بالذات – حيث قال عليه الصلاة والسلام: «يا معشر المهاجرين؛ خمسٌ إذا ابتُليتم بهن، وأعوذ بالله أن تدركوهن؛ لم تظهر الفاحشةُ في قوم قطُّ حتى يُعلنوا بها إلا فشا فيهم ا لطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا، ولم يَنقُصُوا المكيالَ والميزانَ إلا أُخذوا بالسنين وشدَّة المؤونة وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا مُنعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يُمطروا، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلّط الله عليهم عدواً من غيرهم فأخذوا بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم»[1]، هذا الحديث يصف حال المسلمين والعرب في الفترة الفائتة التي مرت على العالم العربي والإسلامي، ثم نذهب فنصف هذه الفترة بأنها نهضة! هذا مخالف للعقل والنقل، ولا يقول به منصف، النهضة الحضارية المرتقبة ينبغي أن تقوم أولاً على العلم والدين والأخلاق، فأيُّ علمٍ كان

(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في (سننه) ٢/ ١٣٣٢ رقم (٤٠١٩)، و الطبراني في (المعجم الأوسط) ٥/ ٦٢ رقم (٤٦٧١) عن عبدالله بن عمر قال: (اقبل علينا رسول الله ﷺ فقال: ((يا معشر المهاجرين..)، قال المنذري في (الترغيب والترهيب): (ورواه ابن ماجه والبزار والبيهقي من حديث ابن عمر) ١٣٠٩، وسكت عنه.

لدينا؟ وأيُّ تديُّن كان لدينا؟ وأيُّ أخلاقٍ كانت لدينا؟! وما نقوله في الأعم الأغلب، وليس بصفة عامّة قطعيّة، النهضة الحضارية المرتقبة لها قواعد وشروط لمّا تتحقق في العرب بَعْدُ.

المطلب الثاني

إرهاصات النهضة العربية الإسلامية

وهذه إرهاصاتها الثلاثة – وأخص بلاد الشام:

الإرهاص الأول: الدولة العربية في سورية بعد رحيل الكماليين الأتراك الاتحاديين العلمانيين من بلاد الشام، وما صحبها من قيام المجمع العلمي العربي برئاسة الأستاذ محمد كرد علي وثُلَّة من العلماء واللغويين والفقهاء، وعضوية أكابر المفكرين والعلماء في شتى مذاهبهم وأديانهم، وقيام مكتب عنبر باعتباره المرحلة الثانوية الوحيدة في دمشق على طراز فريد، وكذلك يأتي صكُّ العُملة السورية التي كانت في ذلك العهد، حقيقةً أنه عهدٌ قصيرٌ، لكنّه عربيُّ الانتماء والنجار، إسلاميُّ الشِّرعة والهُويّة.

الإرهاص الثاني: الثورة السورية الكبرى على الاحتلال الفرنسي بقيادة الشيخ بدر الدين الحسني الروحية، والشيخ محمد الأشمر العسكرية في دمشق...

والإرهاص الثالث: الوحدة بين مصر وسورية نواة للوحدة العربية الكبرى، لو أنها كانت غير اندماجية – أي أن تكون وحدة ولكن ينبغي أن تكون بالتدرج – أولاً وحدة "كونفدرالية"، ثم بعد ذلك لا مانع أن تكون اندماجية، ولو أنها ابتعدت عن بعض السلبيات التي صاحبتها، لكنّ الوحدة بحدِّ ذاتها إرهاصٌ كبيرٌ، وذو أهمية عظمى في طريق النهضة العربية الإسلامية المرتقبة.

بقي علينا أن نتعرف على بواكير النهضة، النهضة لها بواكير كالفاكهة، بواكير النهضة أي هي قيام الحركات الإصلاحية على مستوى العالم العربي والإسلامي.

المطلب الثالث

الأسس والقواعد التي يجب أن تقوم عليها النهضة العربية المرتقبة

هنالك أسس ثلاثة للنهضة العربية المرتقبة هي

الأساس الأول: القاعدة الأولى للنهضة العربية المرتقبة هي القاعدة الدينية

العلمية الخُلقية: وأقصد بذلك أن نهضتنا القادمة لابد أن تقوم أولاً وقبل كل شيء على مفهومٍ وقاعدةِ الدينية العلمية الخُلقية؛ لأن هذه النهضة المرتقبة ليست ملكاً لأحد، ولا حكراً على أحد، ولكن هي أعمُّ من ذلك وأشمل، إنها ملك للأمة العربية كلِّها، ثم للأمة الإسلامية، ثم للإنسانية، فإذا لم تقم هذه النهضة العربية المرتقبة على قاعدة دينية علمية خُلقية فإنها ستنهار فيما بعد، وأقصد بكلامي هذا التدينَ العلميَّ الأخلاقيَّ، والتدينُ العلميُّ الأخلاقيُّ يقوم على هذه النقاط التالية:

أولاً: ترشيد الصحوة الإسلامية: بحيث تكون صحوةً إسلاميةً عربيةً أو صحوةً عربيةً إسلامية، هناك من يقدم هذا على هذا والواو لا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً، فيجوز الأمران، ولكن لابد من الترشيد، لابد أن نقول للناس إن نهضتنا المباركة إنما هي عَوْدٌ إلى مجد العروبة والإسلام، فلا والله ما عزّ العربُ إلا بالإسلام، ولا انتشر الإسلام في العالم إلا على يد العرب المسلمين، فليس هناك تياران؛ تيارٌ قوميٌّ، وتيارٌ إسلاميٌّ، إنما هو تيار واحد متضافر، إنما هو ضفيرٌ؛ سدىً ولحمة، العروبة والإسلام.

ثانياً: فهم الإسلام فهماً وسطاً علمياً: وسطاً ليس بالغلو ولا بالانحلال، علمياً لا وجود للخرافة والجاهلية فيه.

ثالثاً: عرض الإسلام بأخلاقه السامية: والمتمثلة بنبينا سيدنا محمد ﷺ والذي قال الله تعالى فيه: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم:٤]، والذي جاء بالأخلاق السامية ومتمماً لها حيث يقول: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[١].

الأساس الثاني: القاعدة الثانية للنهضة المرتقبة هي القاعدة المادية والمدنية والعمرانية، وبناء الإنسان العربي علمياً وفكرياً بالمؤسسات الصالحة، وأقصد بذلك التمدن والعمران التقنيةَ الحديثةَ، قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وهو العنصر المادي للحضارة.

لماذا يتفوق علينا الغرب؟ أو نسمح لهم أن يتفوقوا علينا بمدنيتهم و تقنيتهم

---

(١) انظر: (السنن الكبرى) للإمام البيهقي ١٠/ ١٩١، باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها، عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه، ومثله في (مسند الشهاب القضاعي) وفي (مسند الإمام أحمد)و(مصنف ابن أبي شيبة): (صالح الأخلاق).

الحديثة ونحن أولى بها منهم؟! إنها علومنا وعلوم أجدادنا يوم كانوا لا يفقهون شيئاً، والمقصود بالتمدن هو ما يدل على البعد عن البداوة ومفاهيمها، والأخذ بوسائل العيش الأفضل، والمقصود بالعمران ليس التفاخر بل سدُّ الحاجات على الوجه الأفضل، والمقصود بالتقنية «التكنولوجيا» الحديثة وأسبابها.

الأساس الثالث: القاعدة الثالثة للنهضة العربية المرتقبة هي القاعدة السياسية والاجتماعية: وأقصد بذلك الوحدة بين العرب بأيِّ شكل من أشكال الوحدة السياسية، القائمة على وحدة الدين واللغة والمصالح المشتركة، في وقت لا وجود فيه للدول الضعيفة أو للدول القليلة العدد أو التكتلات الصغيرة ولاسيما ونحن محتاجون أولاً لتحقيق الوحدة العربية إلى تكريس الوحدة الوطنية، فإذا كُرِّست الوحدةُ الوطنيةُ، وقامت على وضعها الصحيح، وسعينا إلى الوحدة العربية على أيِّ وجهٍ - شريطةَ أن تكون وحدةً عربيةً في ظل الإسلام؛ كان ذلك نواةً للوحدة الإسلامية الشاملة القادمة.

وإني لأعجب من كثير من الإسلاميين الذين ينادون بالوحدة الإسلامية قبل أن يحققوا الوحدة العربية، وهل كان هنالك وحدة إسلامية في زمن رسول الله ﷺ ثم في زمن الخلفاء الراشدين قبل أن تدخل جزيرة العرب كلها في الإسلام؟!

فالوحدة الوطنية أساس الوحدة العربية، وسبل الوحدة الوطنية ثلاثة سبل:

أولاً: توحيد العلماء والمفكرين في إطار فكري واحد، وإذا رأينا هذا أمراً صعباً فإنه يسير على من يسَّره الله عليه؛ إذا قصدنا الإخلاص لهذا الدين، ولهذه الأمة، وللعروبة والإسلام، وذلك بترك المختلف فيه، والعمل بالمتفق عليه، وهذا معنى قول أحدهم: (نجتمع فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضُنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) ولا مجال بعد اليوم للخلاف المذموم، فالخلاف في الرأي لا يُفسد للودِّ قضية؛ خلاف الأشراف، خلاف العلماء، خلاف الفضلاء، خلاف في الرأي، والحوار والمناظرات تحلُّ كلَّ هذا.

ثانياً: توحيد الفعاليات السياسية والاجتماعية.

ثالثاً: توحيد الفعاليات الاقتصادية والمالية تحت قيادة عربية إسلامية واحدة.

هذه هي الوحدة الوطنية المنشودة المرتقبة التي ستكون نواةً للوحدة العربية ثم

للوحدة الإسلامية، يقول أحد الحكماء: (لا تستطيع أمة أن تنهض ما لم تُطهِّرها نار العذاب)، إذاً لابد من سُبات حتى تكون يقظةٌ، ولابد من تخلُّف حتى تكون نهضة، وليس العار على أمة من الأمم أن تتخلف، ولكن العار أن تبقى راضية بهذا التخلف، راضية بالضعف والهوان، ورحم الله الخليفة المستنصر بالله العباسي إذ يقول: (والله ما ذلَّ ذو حق وإن أطبق العالم كلُّه عليه، ولا عزَّ ذو باطل ولو اطّلع القمرُ من جبينه أو أطلع القمر من جبينه).

المبحث الثاني

شروط النهضة في الفرد والجماعة

للنهضة ستة شروط هي:

الشرط الأول: الوعي والإدراك الشامل القائم على العلم الصحيح، والوعي والإدراك ثمرة العلم الصحيح، فقد يكون هنالك علمٌ ولكنه ليس بصحيح؛ كعلم السيمياء، والشعوذة، والخرافة، والتنجيم، وما إلى ذلك... وقد يكون هنالك علم صحيح و لكن ليس له ثمرة؛ كمن يتعلم ولا يعمل بعلمه، أو يتعلم ولكن يتعلم الجزئيات ويترك الكليات، يتعلم المهم ويترك الأهم، فهذا علم لم يثمر وعياً وإدراكاً شاملاً، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق:٣٧].

العلم الصحيح الذي يقوم عليه وعي الأمة بأفرادها وجماعاتها والإدراك الشامل يُثمر نهضةً وحضارةً عالميةً؛ يمكن لها أن تقوم بواجب قيادة العالم نحو الرخاء والسعادة في الدنيا والآخرة، ويطيب لي أن أستشهد بقصة طريفة حصلت مع عالم مغاربي من المغرب العربي مع حمالي بغداد حيث ذهب ذلك العالم المغاربي إلى بغداد عندما كانت في أوج حضارتها الإسلامية؛ ليُناظر علماءها وليرى مدى قوتهم واقتدارهم في علومهم، مشى ذلك العالم يوماً في بعض شوارع بغداد وسِكَكِها، فرأى اثنين من الحمّالين يحمل كلٌّ منهما متاعاً ثقيلاً في الهاجرة في الصيف، فأدركهما الإعياءُ، فوضع كلٌّ منهما متاعه على الأرض وجلسا على جانب الطريق، وأخذا يتحاوران في قضية (الاستثناء المنفصل والمتصل).

فقال الواحد للآخر: ترى يا فلان أن ابن عباسٍ الذي يقول بالاستثناء المنفصل غير محقٍّ؟

فاسترعى حوارُ الحمّالَين انتباه العالم المغاربي وأخذ يستمع إليهما، وقضية الاستثناء المنفصل هي: أن كلمة (إن شاء الله) تُلغي كل الكلام السابق كالعقود والأيمان... التي قبلها وما إلى ذلك، حتى ولو كان طلاقاً وما شاكل ذلك؛ إذا كانت متصلةً، وهذا اسمه في العربية استثناء، اللهم إذا كان قالها بنية الإلغاء والتعليق، لا بنية التبرّك.

فقال له صاحبه وهو يحاوره: لا يا أخي: ابن عباس يقول بالاستثناء المنفصل، أي: إذا كان هنالك فاصل أجنبي بين الكلام وبين عبارة (إن شاء الله) فإن (إن شاء الله) تُلغي الكلام الذي قبلها مع وجود الفاصل الأجنبي، والفقهاءُ والعلماء كلُّهم متّفقون على القول بالاستثناء المتصل الذي ليس بينه وبين الكلام الذي يسبقه فاصل أجنبي، يقولون: إنه يُلغي ما قبله؛ فمن قال لزوجته: (أنت طالق إن شاء الله) فوراً، ألغى ما قبله، ومن بايع إماماً أو سلطاناً فقال: (إن شاء الله) فوراً فقد ألغى بيعته، لكن الاستثناء المنفصل لم يقل به إلا ابن عباس.

فقال هذا: كلام ابن عباس غير صحيح.

قال: ولِمَ يا أخي؟

قال: لأن سيدنا أيوبَ النبيَّ الكريمَ عليه الصلاة والسلام حلف إذا عافاه الله أن يضرب زوجته مائة ضربة، فلما عافاه الله بعد سنوات طوال أدركته الرحمة بزوجته، فاستأذن ربَّه فأفتاه اللهُ؛ قال له: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ﴾[ص:٤٤]، والضِّغثُ هو حزمة من قشٍّ فيه مائة قشة، فاضرب به ضربة واحدة فهذه ضربة تقوم عن مائة ضربة، فقد انحلّ يمينُه، فلو كان كلام ابن عباس صحيحاً لقال الله تبارك وتعالى: (قل: إن شاء الله)، فالتغى ما قبله و لكنه لم يقل له: (قل: إن شاء الله)، بل قال: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ﴾، مما يدلُّ على أن الجمهور معهم الحقُّ، وكلامهم هو الصحيحُ، ورأيُهم هو الراجح، وأن كلام ابن عباس رضي الله عنه ليس صحيحاً، وليس بصواب، والمجتهد إن أخطأ له أجر وإن أصاب فله أجران.

عندئذٍ بُهتَ العالِمُ المغاربي من حوار هذين الحمالين وهما يتناظران في هذه القضية، التي تستغلق على كثير من جُلّة العلماء والفقهاء، فقال في نفسه: إذا كان حمّالو بغداد على هذه الشاكلة من العلم والفقه والوعي والإدراك فما بالك بعلمائها؟! فرجع من حيث أتى!

هذه القصة تدلُّنا على ما بلغته الحضارة العربية الإسلامية آنئذٍ من وعيٍ وإدراكٍ وعلمٍ صحيحٍ أثمر هذا الرخاءَ، وأثمر هذه الحقبةَ التاريخية التي ندر أن يُوجد مثلُها، وقد اعترف بذلك المنصفون من مؤرخي الغرب مثل «غوستاف لوبون» وأمثاله.

الشرط الثاني: الأخذ بمقولات الشرع والعقل معاً؛ نحن نحتاج إلى الشرع كنزاً ونظامَ حياةٍ لنا، ونحتاج إلى العقل مصباحاً نرى به هذه الكنوزَ متعاونَين تارةً، ومتكافلين تارةً أخرى - أي: العقل والشرع - ومتساندَين تارةً، ومتكاملَين تارةً، ومتوازِيَين تارةً أخرى.

فالشرعُ كُلّيُّ العقل، والعقل كُلّيُّ الشرع؛ الشرعُ علمٌ والعقل كاشفٌ، والعلم بلا كاشف لا يُوصل إليه، والكاشفُ وحده لا فائدة منه بدون علم، ومجمل الكلام أن الشرط الثاني هو الاعتصام بحبل الله المتين، والتمسك بشريعته الغراء، والأخذ بدينه وملته، كما قال الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨].

الشرط الثالث: الاعتراف بالغير والحوار معه مهما كان؛ نحن يجب أن نعترف بالآخرين وأن لا نُلغي الغير، وهذا من مفاهيم كتاب ربنا قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤].

فبيننا وبين الغير الحوار، الحوار العلمي الهادئ المتّزن، القائم على المسلمات العقلية وقواعد المنطق المتّفق عليها بين العقلاء، فإن اقتنع الآخرون بمقولاتنا فحيهلاً وإذا لم يقتنعوا فلا مانع أن يكونوا مشاركين لنا في أوطاننا، مشاركين لنا في بلادنا، وأن يكونوا مواطنين، لا مانع لدينا من أن نكون معهم ولهم وبهم، وأن يكونوا معنا ولنا وبنا، ما لم يُخامروا علينا أو يُعلنوا الحرب؛ حينئذٍ يكونون قد خانونا، و الخائن معروفة عقوبته.

وطالما أهل الكتاب يُحبون هذه الأرض، ويُحبون العروبة، ويعتّزون بالإسلام، فهم في جوارهم لنا في حسن معاملة، وفي جوار طيّبٍ، فيجب علينا أن يكون لهم ما لنا وعليهم ما علينا، هذا هو الشرط الثالث من شروط النهضة حتى تكون نهضتنا نهضة صحيحة قائمة على أسس متينة. أما إلغاء الغير فيعني في النهاية إلغاء الذات، وإنني لأنبّه على ذلك قادة الصحوة الإسلامية - بارك الله بهم - في أنحاء المعمورة، أنبّه على ذلك وأؤكد عليه؛ أن يحترموا الغير، وأن يعترفوا به، وأن يضعوا له منبراً،وأن يُجلسوه عليه، وأن يفتحوا معه الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة - فعن هذا الطريق دخل كثير من أهل الكتاب في الإسلام في الماضي والحاضر،

وسيدخلون في المستقبل - بالحجة القاطعة، وبالقدوة الصالحة، وإذا لم يدخلوا فما نحن بمكرهي غيرنا على ديننا، قال الله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس:٩٩].

يجب احترام الغير باحترام رأيه، ويجب احترام حرية المعتقد، كما يجب احترام حرية الرأي وحرية الإنسان، واحترام الإنسان في ذاته كإنسان، وهذا ما جاء به سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ باحترام الإنسانية، حتى احترام النبات والجماد والحيوان.

الشرط الرابع: الأخذ بالمبادئ العقلية الأربع وهي:التاءات الأربعة:

التوسط والتوازن والتعاون والتكامل، قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ونحن بحاجة إلى هذه التاءات أولاً في وحدتنا الوطنية، وثانياً في وحدتنا العربية، وثالثاً في وحدتنا الإسلامية، ورابعاً في التعامل مع الغير، ولابد أن نتّحد كما اتّحدت أوروبا؛ بعد خصومات طويلة، لّما كانت أوروبا قسمين بل أقساماً متمزقة، وإذا بها اليوم في طريقها إلى أن تصبح دولةً واحدةً لا يجمعها غير المصالح، أما نحن فيجمعنا الدين، وتجمعنا اللغة؛ اللغة العربية، لغة القرآن، ويجمعنا التاريخ، وتجمعنا المصالح المشتركة، فلماذا نتفرّق من حيث يتّحد غيرنا؟!

الشرط الخامس: الحق وقوة الدفاع عن الحق، قال الله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وقال الشاعر:

والمبدأ الحق من يعلَق به سهُلت ... عليه بيضُ العوالي والقنا السُّمُرُ

وامة بلا حق لا يكون لها استمرار، وحق بلا قوة لا يكون له بقاء.

الشرط السادس: التخلق بالأخلاق العربية الإسلامية، وهو أهم الشروط، وأكثرها خطراً، التخلق بأخلاق العرب المسلمين وسلوكهم؛ فالعرب أمّة ذات اخلاق، لم ينزل عليها القرآن، بلُغتها، وعلى نبيٍ منها، من أوسطها حسباً ونسباً؛ صدفةً، أو مصادفةً، أو جُزافاً، أو سدىً، وإنما العرب أمةٌ ذاتُ أخلاق في الجاهلية

قبل الإسلام، وجاء الإسلام ليُعدِّل من هذه الأخلاق وليهذِّبَها، قال رسول الله ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[1].

وقال الشاعر العربي:

وأغضُّ طرفي إن بدت لي جارتي حتى يواري جارتي مأواها

وقال آخر:

وأغضُّ طرفي إن بدت لي جارتي حتى يواري جارتي الخدرُ

هذا كلام شاعر جاهلي، وجاء الإسلام فأيّده، قال الله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠].

إذاً؛ الإسلام جاء مؤيداً للأخلاق العربية لا مُلغياً لها، مؤيّداً وداعياً ومهذّباً؛ كان الكرم قد يُوصل صاحبَه إلى الإسراف، فجاء الإسلام بالاعتدال والتوسط في كل شيء، وهذا ما أستطيع أن ألخصه في كلمتين اثنتين الاستقامة والطهارة النفسية، قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢]، وما أحوجنا نحن العربَ المسلمين اليوم إلى الاستقامة والطهارة النفسية، وما أحوجنا إلى أخلاق العرب وإلى أخلاق المسلمين، وما أحوجنا إلى العفة، وما أحوجنا إلى طهارة النفس وطهارة اليد، هذه هي الحضارة الحقّ، وليست الحضارة قوةً فقط؛ قوةً ماديةً فقط، وإن كانت القوة المادية من بعض عناصرها...

ولقد ذكر لنا التاريخ قصة «أرمانوزا» بنت «المقوقس» بن «راعيل» لما وصلت إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه سألها عن هذا الجندي الذي أتى بها من مصر؟

فقالت: يا أمير المؤمنين ما رأيت أعظم منكم، ولا أكرم ولا أشرف ولا أطهر من هذا الدين، والله اشتهيت أن أرى بياض عينيه، والله اشتهيت أن يكلمني كلمة واحدة، والله ما عرف مني شيئاً، ولا رأى مني شيئاً، والله لو كان أعمى لما زاد على ما فعل.

فنظر سيدنا عمر إلى الجندي فرأى عينيه تغرورقان بالبكاء، وقال: يا أمير المؤمنين

---

(١) انظر: (السنن الكبرى) للإمام البيهقي ١٠/ ١٩١، باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها، عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه، ومثله في (مسند الشهاب القضاعي) وفي (مسند الإمام احمد) و (مصنف ابن أبي شيبة): (صالح الأخلاق).

أنت الذي علمتنا ذلك بعد رسول الله ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه، أنتم الذين علمتمونا ذلك أخذاً بقول الله تبارك وتعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠].

المبحث الثالث

معالم المشروع الحضاري الجديد

هنالك مشروع حضاري جديد يقولون عنه: مشروع نهضوي وأنا لا أحب أن أنسب المشروع إلى النهضة، بل أقول: هو مشروع حضاريّ عربيّ جديد، تصحبه نهضة – إن شاء الله – بعد تحقّق شروط النهضة يتطلب أموراً عدة تكون معالم له:

أولاً – السعي لبناء نظام عالميٍّ قادمٍ نُشارك فيه نحن العرب المسلمين؛ يقوم على العدل بين الشعوب، والحريات، ولكن بقيادة العرب المسلمين، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق نظام عالمي جديد متعدّد الأقطاب، فلابد من قيام نظام متعدّد الأطراف، ولا يجوز بقاء نظام عالميٍّ من قطب واحد، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٤]، فالإسلام قائم على تعدّد الأقطاب؛ تعدد الأطراف، فكان هنالك الروم والفرس، وكان الإسلام في بادئ وجوده في جزيرة العرب، وكان منذ ولادته وفجر انبثاقه كان محالفاً للرومان ضد الفرس، قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾[الروم:١-٥]، ولو أن الفرس كانوا يحكمون فقط وحدهم لما قام الإسلام، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الحج: ٤٠]، فسخَّر الله الروم للمسلمين وهم في حروبهم مع الفرس، فكانت النتيجة أن يكون عدوُّ عدوي صديقاً، وهذه هي السياسة، والحرب خدعة، وفي التحالف لمصلحة العرب والمسلمين إتقان لغة المصالح، فلابد أن نقيم أحلافاً، لكن أحلافا مع أصدقائنا الذين يعادون من نعادي، ويصالحون من نصالح، يسالمون من نسالم، ويحاربون من نحارب.

ثانياً – لابد من قيام تحالف عربيٍّ، ثم تحالف إسلامي في تحالف واحد ينتهي بوحدة، ثم أن يتحالف العرب والمسلمون مع من يمدّهم بالسلاح، ومع من يمدهم بالرجال، ومع من يقف معهم في حربهم مع إسرائيل المغتصِبة، ومَن وراء إسرائيل من الدول العظمى.

ثم لابد من تحقيق وحدة إسلامية، ووحدة عربية أولاً؛ تشبه بادئ ذي بدء «الكمنولث» أو رابطة الدول المستقلة، ثم تتحول تدريجياً إلى وحدة غير اندماجية، ثم إلى وحدة اندماجية.

ثالثاً – بقي علينا من معالم المشروع الحضاري الجديد أن نستوعب الأمم والشعوب، وأن نتعامل معهم على بساط واحد، وعلى صعيد واحد، لكن بشرط صدارة العرب والمسلمين وزعامتهم للعالم حينما تقوم نهضتهم الحضارية المرتقبة، فنحن لسنا متحيزين ولا متعصبين، وإنما نحن بإسلامنا ملّكنا اللهُ زمامَ قيادة العالم وقال لنا ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وهكذا قاد العرب المسلمون العالم في الماضي إلى الحضارة الإنسانية العالمية؛ التي يقطف الغرب اليوم ثمارها، ويعيشون في بُلهنية رخائها، ولكنهم لا يعترفون بذلك، فلذلك لابد لنا أن نرجع إلى الإسلام بمفاهيمه الكبرى حتى يُحقّق لنا ما نصبو إليه من هذه الحضارة؛ انطلاقاً من وحدتنا الوطنية، ثم من وحدتنا العربية، ثم من وحدتنا الإسلامية، ثم من وحدتنا الإنسانية، ولابد لنا من أن نُطبِّق تشريع السماء، ولا بد لنا أن نعترف بأن هذه الشريعة التي أرسل اللهُ بها سيدنا محمداً ابن عبد الله النبيَّ العربيَّ القرشيَّ العالميَّ الخاتم، هذه الشريعة هي الرحمة التي أهداها الله إلى البشرية.

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله: (الشريعة عَدْلٌ كلُها، رحمةٌ كلُها، ومَصَالحُ كلُها، وحكمةٌ كلُها، فكلُّ مسألةٍ خرجتْ من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أُدْخِلتْ فيها بالتأويل)(١).

نصبو إلى مستقبل زاهر لبلاد الشام ولبلاد العرب مهد الحضارة الإنسانية، نصبو إلى حضارة يسودها العدل والإحسان والرخاء؛ تكون رحمة للإنسانية كلها، كما قال تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء:١٠٧].

أرجو الله أن تُشكّل هذه المعالم والصُّور التي وفقني الله إليها دليلاً لمن يرغب في التحدث عن النهضة ومعالم المشروع الحضاري الجديد في قادمات الأيام، وما

---

(١) انظر: (إعلام الموقعين عن رب العالمين) لابن القيم ٣/ ٣.

أحوجنا اليوم إلى هذه المواضيع المهمّة التي يحتاج إليها كلُّ مسلم وكلُّ عربي، لأننا نحن المسلمين والعرب نعيش في هذه الأيام مشكلات حضارية وتيارات فكرية، ويجب على كل مفكر إسلامي أن يتحدث عنها، وأن يبحث فيها عن أسسها وعن علاجها، كالطبيب الذي يُشخّصُ الداءَ ويصفُ الدواء، حتى نفوز بخَيْرَي الدنيا والآخرة ونكون من الفائزين؛ ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء:٨٨].

المصادر والمراجع

الإسلام وأزمة الحضارة الإسلامية المعاصرة للأستاذ عمر بهاء الدين

الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني

الجامع الصغير للإمام السيوطي

الجامع لعلوم القرآن الإمام القرطبي

الكليات للكفوي

المعجم الفلسفي جميل صليبا

المواقف في علم الكلام للعضد الإيجي

أبجد العلوم للقنوجي

أساس البلاغة للزمخشري

لسان العرب لابن منظور

التاريخ الكبير للإمام البخاري

الترغيب والترهيب للحافظ المنذري

التطور: نظرية في أزمة للعالم البيولوجي "مايكل دنتون"

التعريفات للجرجاني

السنن الكبرى للإمام البيهقي

الفتاوى الحديثية لابن حجر

الفردوس في مأثور الخطاب للديلمي

الفوائد للعلامة ابن القيم

المستدرك للحاكم النيسابوري

المعجم الأدبي لجبور عبد النور

المعجم الأوسط للطبراني

المعجم الكبير للطبراني

المعجم الوسيط للطبراني

المنثور في القواعد للشافعي

الوجيز في أصول استنباط الأحكام في الشريعة الإسلامية	محمد عبد اللطيف الفرفور
إعلام الموقعين عن رب العالمين	لابن القيم
تاريخ الطبري	
تفسير القرآن العظيم	للحافظ ابن كثير
ديكارت	للدكتور عثمان أمين
سنن ابن ماجه	
سنن الإمام أبي داود	
صحيح ابن حبان	
صحيح ابن خزيمة	
صحيح الإمام البخاري	
صحيح الإمام مسلم	
صفة الصفوة	للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي
فتح الفتاح وثغر النرجس الفواح في علوم الاصطلاح	**محمد عبد اللطيف الفرفور**
فيض القدير شرح الجامع الصغير	للحافظ المناوي
كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس	للإمام العجلوني الجراحي
مجمع الزوائد للحافظ	ابن حجر الهيثمي
مسند الإمام أحمد	
مسند الشهاب القضاعي	
مصنف ابن أبي شيبة	
معايير الفكر في المنطق	محمد عبد اللطيف فرفور
مقاييس اللغة	ابن فارس
منهج البحث وتحقيق النصوص	للدكتور يحيى وهيب الجبوري
نوادر الأصول	للحكيم الترمذي

معالم من المنهج الحضاري الإسلامي

بقلم
الشيخ محمود محمدي عراقي
رئيس رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية

المقدمة

حينما يذكر الإسلام يتبادر للذهن حضارة الإسلام العريقة الممتدة في عمق التاريخ وهي عبارة عن جهد إنساني متعاقب لبناء حضارة عظيمة كانت الأساس لكل علوم اليوم، فلم يكن علم الأرقام المتعارف عليه كما هو الآن حيث اكتشفه المسلمون وأسموه بالنظام العشري بعد أن كان الإفرنج يستعملون الأرقام التي لا صفر لها ولا مقطع حسابي معين فيها لكن نظام الأرقام القائم على الزوايا والذي يكتبه الغرب الآن ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١ ثم يعود إلى ١١ حتى عشرة ثانية وثالثة وهكذا هو النظام الذي اكتشفه المسلمون قبل أكثر من ٨ أو ٩ قرون وعلم الكيمياء، وعلم الجبر حيث أبدعها العالم الجليل الرياضي جابر بن حيان خريج جامعة الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) فسمى علم الجبر باسمه، وكذا علوم الطب والهندسة وأمثال ذلك والذي يعتبر صورة من صور الحضارة الإسلامية العلمية الواقعية، وقد دفعت الحضارة الإسلامية عجلة التقدم وأثرت الحضارة الإنسانية وهو ما يعترف به الغرب نفسه بذلك.

إن الحضارة الإسلامية لم تتوجه للمادة فحسب بل عالجت كل الجوانب المادية والمعنوية والروحية الحضارية لأنها رسالة دينية لها منهجها العلمي الخاص. وهذا المنهج يهدف إلى إصلاح مناهج الفكر طبقاً للسنن الكونية والاجتماعية معاً من أجل الإبداع والتجديد العلمي إذ يعتبر المنهج العلمي الإسلامي الأساس الذي تعتمده الحضارة الإسلامية والتي كان لها التأثير الكلي على حضارة الغرب بعد أن اقتنص منها الجانب المادي دون أن يعبأ بالجانب العقائدي والأخلاقي. إن الحضارة الإسلامية نتاج علماء مهرة برعوا في اختصاصاتهم العلمية البحتة والشرعية العلمية، وكان لهم الباع في المسيرة الحضارية الإسلامية.

وكانت مدرستا المدينة والكوفة شمسان تشعان بالمعرفة والعلوم، وكان الاهتمام الرائع بالعلم والعلماء من قبل النبي ﷺ وعترته الطاهرة، وأصحابه رضوان الله عليهم، وكانت مدرسة الإمام الصادق (ع) أول مدرسة تخصصية في دنيا المعرفة تأسست على أساس الاختصاص في العلم. فكان: قسم الفلسفة والكلام، وقسم الرياضيات والجبر، وقسم الكيمياء، والبصريات وقسم الفقه والأحكام، والفقه

المقارن، وقد برز علماء عظام في هذه الجوانب.

القسم الاجتماعي والمنهج التربوي:

لقد كان المنهج الإسلامي في الحضارة الإسلامية منهجاً يعمل على توضيح العلوم وتقريبها حتى لغير السائرين على نهجه، والعمل على ترويج الثقافة من وجهة النظر الإسلامية والمجتمع الإسلامي، وتطوير هذا المنهج وفق آيات القرآن الكريم، مروراً ببحوث تطبيقية ودراسات تهتم بعلم الإنسان «الأنثروبولوجيا» الطبيعية مستوحية ملامح ذلك من القرآن وخلقة الإنسان فيه، وقد تطورت هذه العلوم طبق المنهج الإسلامي بشكل شامل في الهندسة والطب والطب النفسي الإسلامي والطب الوقائي في العبادات العملية كالصلاة ومقدماتها وأعمالها وكذا علم القوانين وشموله في تحقيق العدالة والمساواة بين بني البشر. وسطرت نظريات رائعة في الاقتصاد والإدارة التي تتبنى الوجود الحضاري الإسلامي القائم على الأخلاق الطيبة.

إن سلاح العلم هو العماد الرئيس لحضارة الإسلام وقد وظفت توظيفاً حراً ووهب العلم الإسلامي للجميع بناء على قاعدة العلم لا وطن له و لكن النكهة الإسلامية والاستقلال الفكري والإبداع الثقافي واضحاً على العلوم الإسلامية بكل تخصصاتها، وأن الإسلام لا يتعامل إلا مع العلوم النافعة مبعداً علم السحر والكهانة والتنجيم وأمثالها مما لا يدر على المجتمع بنفع وفائدة.

وعلى أساس ذلك فقد شرعنا بموضوعنا: «معالم المنهج الحضاري الإسلامي» في بحث ابتدأناه بعوامل القوة في الحضارة الإسلامية إذا ما عرفنا أن الحضارة منها ما هو قوي يقوى على الانكسار، ومنها ما هو ضعيف يتمايل كالغصن الرقيق بسبب عوامله وما يتسم به من خرافة وأساطير.وقد اندثرت مئات الثقافات والحضارات بسبب طراوتها وضعفها، بعدها تناولنا بحوثنا في بيان علمية الحضارة الإسلامية ثم شمولية الحضارة الإسلامية وكونها حضارة عالمية وليست قومية تنحصر في مكان خاص أو بقوم خاصة وتناولنا موضوع الحرية وموقعها في الحضارة الإسلامية، كذلك الطروحات الحية النافعة ذات الطابع الحضاري.

بعد ذلك تطرقنا إلى أمرين مهمين معاصرين يحتلان صورة الحضارة الإسلامية وهما:

- الصحوة الإسلامية.

- والمقاومة الإسلامية النقية.

حيث تؤكد الشريعة على ذلك ليرفض الظلم والحيف والخرافة بشكل تام وواقعي والصحوة طريق لذلك والمقاومة أداة لتحقيق هذا الأمر، وانتهينا إلى موقع الحضارة الإسلامية من الحضارات الأخرى بشكل سريع حتى نقف إلى النتيجة المشرقة.

نسأله جلت قدرته نصرة إسلامنا العزيز وأمتنا الإسلامية وهي تطبق أحكام دينها لتكون الأمة التي تعنيها الآية المباركة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

المبحث الأول

عوامل القوة في الحضارة الإسلامية

الحضارة هي النتاج الفكري لأمة من الأمم من خلال معتقداتها التي تؤمن بها. وليس هناك حضارة واقعية تستند على أسس حقيقية كالحضارة الإسلامية، لما امتازت به هذه الحضارة من خصائص غير موجودة في غيرها. ولعلها ترتكن إلى أسس قوية جداً تتمثل بما يلي:

١- قوتها الإلهية القائمة على المفهوم الواقعي.

٢- مفهوم الإسلام للوجود (للكون والحياة والمجتمع).

٣- قوتها على الثبات والصمود.

٤- الهدفية الإنسانية.

٥- الثقافة القائمة على الفطرة والعقل.

٦- الاستشراف المستقبلي.

٧- الحاكمية الربانيّة المطلقة.

والحديث عن الوجه الحضاري للإسلام هو الحديث عن صرح عظيم امتدت جذوره في عمر الإنسان إلى ما يقارب الأربعة عشر قرناً، كان له الأثر البالغ والمهم والأساس في تكوين الحضارة الإنسانية على امتدادها وتلاقحها.

وإن الأسباب والعوامل التي هيأت للحضارة الإسلامية أن تختص وتنفرد

بخصائص نأتي إلى ذكرها غير موجودة في غيرها هي ارتكانها على أسس متنوعة ذكرنا منها الأسس السبعة وأولها ارتكازها على مصدرها الإلهي. إذ أن المصادر الرئيسية للثقافة الإسلامية التي تُقوِّم الحضارة الإسلامية هي الكتاب والسنة النبوية الشريفة. فالقرآن هو: الوحي المنزل من الله تعالى لفظاً ومعنى، لا مبدل لكلماته، وهو المنبع الأصيل والمعين الأم لعلوم الإسلام وثقافته[1]؛ لما جاء فيه من قوانين وتعاليم أخلاقية واجتماعية، وهو معين مستمر بين أيدي المسلمين يهدي إلى الحق ويعصم من الباطل، وأن إعجازه العلمي والبياني والغيبي والتشريعي واللغوي والعددي يؤكد حجيته ومصداقيته، مؤكداً على التبصر به من قبل حامليه، مشيراً إلى الآيات العظيمة وهو القائل جلت قدرته منبهاً الإنسان: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾، وفي آية أخرى يقول عز من قائل: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴾[عبس: ٢٤-٢٧].

أما السنة النبوية الشريفة، وهي المصدر المكمل للمصدر الأول ومفسر له، وكل ما جاء به الرسول ﷺ يجب الأخذ به كما يأمرنا القرآن الكريم بقوله ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[الحشر:٧].

فهذان المصدران لما فيهما من معان حضارية جليّة هيَّأت لرسالة الإسلام خاصية الحوار والتفاهم مع كل الثقافات والحضارات، وليس غريباً أن تعلن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مبدأها القائم على الإسلام من «حوار الحضارات» هو العامل الوحيد للتعايش بين الأمم والشعوب لأنه قائم على احترام الإنسان لأخيه الإنسان مهما كان جنسه أو دينه أو بلده ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾[الإسراء: ٧٠]، وفي آية أخرى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾[الحجرات:١٢].

وإذا كان القرآن دستوراً والحديث الشريف مكملاً، فإن مفهوم الإسلام للوجود العام من الكون والحياة والمجتمع هو مفهوم خاص، حيث يعتمد الإسلام على حقيقة التوحيد الذي يرتكز على وحدانية الله تعالى. فمفهوم الإسلام للكون

(١) الدكتور عبد الأمير سليماني – تاريخ الثقافة العربية، ص١٤.

والحياة والمجتمع يعتمد أساساً على أن الله جلّت قدرته هو الخالق والمؤسس لهذا الكون، فهي نظرة متباينة عن النظرة المادية الضيقة السقيمة، وبالتالي فإن ما يقوم به الفكر الإسلامي قائم على هذه الفكرة، وضمن هذا الإطار، مما يؤدي إلى تباين القيم والأخلاق والسلوك والأنظمة السياسية والاقتصادية التي تقوم على قيم وأخلاق الإسلام التي تفوح بالسماحة مما يجعلها تتسع لجميع البشر حيث يستطيع أن يعيش المسلم وغير المسلم في ظل الإسلام وقوانينه دون حيف وظلم وجور: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ٦٤]، ولهذا فإن الأعداء تفهموا ذلك فسخّروا فئات ضالة وعناصر منحرفة ليخلقوا منهم جماعات مغالية في مبادئ ابتدعوها لتعمل على تكفير هذا ورفض ذلك خدمة للفوضى والتفرقة التي يبتغيها العدو في شل الأمة وإشغالها في نفسها ليحقق مآربه، وأن هذه الأمور ليست من الدين في شيء، الأمر الذي يشوه حقيقة وجوهر الإسلام أمام أعدائه وأمام المغفلين، وما نشاهده من سفك للدماء وإرهاب في بلاد المسلمين إلا نتيجة تلك الصنيعة الاستكبارية التي أخرت الأمة عقوداً وعقوداً. وما على علماء الأمة وساستها والغيورين عليها إلا إسقاط هذه العناصر وتصفية الإسلام منهم ليبرز الإسلام كما هو للعالم.

كما امتازت حضارة الإسلام وثقافته بالثبات والصمود لاعتمادها العلمية والإنسانية والمرونة والتجديد، وهي عوامل الحياة في الحضارة والثقافة الحية[1]؛ لأن الإسلام عبارة عن منظومة تسع كل شيء عقلي منطقي، يكون الاعتدال فيها والوسطية الهدف المنشود، بعيداً عن الخرافة والأسطورة والسحر، وأمثال ذلك مما جعلها حضارة ثابتة يصعب زوالها أو إزالتها وهي تتعامل مع الإنسان كإنسان يتألف من الروح والمادة والعاطفة. فأمرته بالاتزان والاعتدال بين هذه العناصر: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، أما العامل الآخر الذي كان له دور مهم في إيجاد حضارة واقعية وحقيقية تلك هي الهدفية الإنسانية حيث إن ثقافة الإسلام تنطلق في

(١) تاريخ الثقافة العربية والإسلامية ص٤٥ دكتور عبد الأمير سليماني.

الإنسان من أجل ترقيته ورفعه، وجعله المحور وكذلك الغاية والوسيلة، فوجهته التوجيه الحسن والشامل في تعمير الأرض وجعلت المسارعة في الخيرات تشويقاً له وتشجيعاً ليبني نفسه أولاً بناء توحيدياً قائماً على العقيدة والفكر والتشريع الإسلامي، ثم الانطلاق من خلال هذه الرؤية الإسلامية لإجراء وظيفته طبق اختصاصه مهما كان اقتصادياً أو ثقافياً أو سياسياً أو قانونياً أو تربوياً أو إدارياً أو أي شيء، وتشجيع الباحثين في السير قدماً في اكتشاف خفايا الحياة بشكل عام، دون تحقير أو التقليل من قيمة أي بحث مهما كان صغيراً.

أما العامل الآخر وهو ما أطلقنا عليه قيام الثقافة الإسلامية على أساس الفطرة والعقل وهو أمر بالغ الأهمية، حيث إن الفطرة الإنسانية التي ولد فيها الإنسان تدرك العدل والمساواة من الأمور الحسنة وأن الظلم والاعتداء من الأمور القبيحة ومعرفة الحسن والقبح أوجدها الله بالفطرة في الإنسان وكل ما ينشعب عنها، فالعلم حسن يفتخر به، والجهل خلاف ذلك لا يفتخر به. ومنه فإن تجاوب الإسلام مع هذه الصفات الفطرية الموجبة هو الأقرب. كما أن العقل السليم يحترم بلا شك هذه الحقائق الفطرية ويرفض مضاداتها. ولهذا فيمكن جمع كل الصفات النقية الطيبة وقبولها وجمع الصفات السلبية البعيدة عن القبول ورفضها.

هذه الحقيقة قام عليها صرح الحضارة الإسلامية، وقد رفع الله سبحانه هذا العبد إلى المستوى المطلوب منها. حيث يقول المولى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٣٠]، وقبل أن نفارق هذا العامل لابد من الإشارة إلى أن الفطرة السليمة هي تلك التي تولد مع الإنسان، ومعنى ذلك أن الإنسان يولد وهو مستعد لنقاء الفطرة وقبول الحق والإقرار بالحقيقة، كأن يعرف الإنسان ربه الواحد الأحد، وما يأتي به المرء خلاف ذلك فهو من محيطه. كما في الحديث الشريف: "يولد الإنسان على الفطرة وأهله ينصرانه أو يهودانه".

وهذه الحقيقة تأخذ قواعدها القائمة على الفطرة إلى شاطئ الأمان وتمنحها القوة والسلامة والثبات والديمومة.

أما العامل الأخير الذي ذكرناه فهو في الواقع الاستشراف المستقبلي ويعني تصور

ما يجري في الحاضر وتقدير ما سيكون في المستقبل وهو ضرورة لابد منها لسبق الأحداث والمداهمات فإن دراسة الأمور مستقبلاً بناءً على ما هو واقع وما هو مطلوب عملية حضارية صحيحة، ولابد من قياس التطور وتحديد معالم الطريق والتنبؤ العلمي الفعال، مع الأخذ بالنمو الاجتماعي وتضاعف الوجود البشري وما سينشأ عنه من مشاكل ومضاعفات فبناء الحضارة الإسلامية لا يقوم على الوهم واللاتخطيط.

وحتى نصل إلى نهاية ما ذكرناه من عامل القوة في حضارة الإسلام أنها محكومة بالإرادة الإلهية التي تمنع أي مفسد أو مغرض من التلاعب بذلك، حيث جعل الإسلام الحاكمية لله وحده سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ولا يستطيع أحد الادعاء بأي حاكمية، ولذا كانت حاكمية الأنبياء وأوصيائهم وخلفائهم مستمدة من حاكمية الله تعالى وليس لأحد حاكمية خاصة على الإطلاق مهما كان مقرباً: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، فالتشريع من الله سبحانه. وكل حاكمية ينفذها فرد أو جماعة بنظر الإسلام هي مقيدة بقانون السماء وتشريع الله سبحانه، وسبحان القائل: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فسلطة الإنسان هذه هي جعلية مفوضة طبق شروطها. ولذا فيمكن القول: إن الحضارة الإسلامية هي حضارة الإرادة والحاكمية الإسلامية، وفيها ثقافة الرسالة الإسلامية التي تبتعد عن ثقافة الحضارات الوثنية ذات الطابع الإلحادي المادي والتي أملت على أصحابها بالعيش وفق قيمها وأخلاقها وآدابها.

وأن الحاكمية الإلهية لا تنفي سلطان الإنسان وحكمه لتنفيذ حكم الله جلت قدرته.

المبحث الثاني

الحضارة الإسلامية حضارة علمية

إن أول ما بدأ الإسلام وهو يؤكد على العلم والعلماء والتفكير والتدبر والإداري والنظام فقال المولى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، ﴿هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾، وكان تأكيد على التفكير والتدبر.

وكانت أول جامعة علمية تخصصية يؤسسها الإمام جعفر بن محمد الصادق لتخرج علماء متخصصين في الكيمياء والجبر والرياضيات كجابر بن حيّان، وفي

الفلسفة والحكمة كالعالم الكبير هشام بن الحكم، وفي علوم الفقه والحديث كالشيخ الفذ: «أبو بصير» وغير هؤلاء كثيرون.

كما أن الإسلام حارب البدع والجهل والخرافة والغلو والخيلاء وأكد على العلم والعلماء حتى جاء في الحديث: "مداد العلماء أفضل من دماء الشهداء" و"أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد".

الإسلام يوجه العلم:

لاشك أننا نرى اليوم كيف تحاول القوى الاستكبارية وعلى رأسها دول الغرب الاستكبارية من ثني المسلمين عن التطور وكسب المعرفة والتكنولوجيا، وكيف تضع العراقيل والسدود أمام المسلمين بشتى السبل والأعذار، والعمل على إضعاف المسلمين عسكرياً وسياسياً وتكنولوجياً وليس هناك أجلى من اشتغال العالم بابتداع الملف النووي الإيراني السلمي بشهادة المتخصصين عن الطاقة الذرية وعلى رأسهم رئيس المنظمة، والكيل بمكيالين أو ثلاث حسب المذاق.

إن الاستكبار يعمل جاهداً للنيل من هوية الأمة الإسلامية وسلب خيراتها وقدراتها وإرجاعها مئات السنين من أجل أن تبقى دولاً استهلاكية لمنتجات هذه الدول.

لهذا فإن الهوية العلمية التي رفلت بها الدولة الإسلامية منذ بزوغها وبنت عليها حضارتها الصلبة القائمة على العلم والمعرفة لابد أن تعود صلبة قوية في إطارها الإسلامي المعرفي والتربوي لينشأ عليه طلاب المعرفة الإسلاميين من أبناء هذه الأمة.. ولابد أن تكون هذه العلوم التي يجب أن يتقنها المسلمون ويتربون عليها لينهضوا وليعيدوا مجد أمة كانت مناراً للبشرية وقد قدمت اكتشافاتها وعلومها إلى العالم أجمع وعدم الاذعان لما يطبل له الأعداء أصحاب صراع الحضارات والعاملون على تسلطهم وفرض ثقافاتهم وعاداتهم ولغاتهم عن طريق ما يسمى بالعولمة، التي تلمع من بعيد وتخمد دون أي وهج من قريب.

إن الحضارة الإسلامية السابقة اعتمدت العلوم أساساً لنموها وتطورها وبدون ذلك غربت وانطفأت، ولهذا فإن اعادة هذا العامل المهم ضرورة لا محال. ولا يتم ذلك إلا عن طريق التكافل والتضامن، والتعاضد، والوحدة بين كل دول الإسلام.

تعالوا معي إلى ما أراده القرآن الكريم من تنبيه إلى آياته العلمية بل معجزات علمية

في مختلف أطراف المعرفة سواء في الفضاء، أو الفلك، أو الطب، أو الفيزياء، أو العناصر والكيمياء، أو حتى علم الحساب والهندسة، والبحار والكواكب وغيرها.

إننا بحاجة اليوم إلى أسلمة العلوم وفق ما يمليه العقل الذي لا يمكن حبس دوره، وإطلاق التصور الإسلامي والعمل على التأصيل الإسلامي للعلوم وتحديد هذه العلوم وتحديد الاصطلاحات حتى لا تكون فضفاضة.

المبحث الثالث

عالمية الحضارة الإسلامية دليل الواقعية

قال المولى جلت قدرته مخاطباً الرسول الأعظم ﷺ وأتباعه من بعده: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ وفي آية أخرى ﴿ رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ وغيرها. فثقافة الإسلام وأفكاره وحضارته عامة لكل البشر وسياسته سياسة انفتاح في منفعة قضاء حوائجهم، ولو تصفحنا أنظمة الإسلام الحكمية والإدارية، لوجدنا أن الحاكم يجب أن يسهر على شؤون الرعية، ويحاسب نفسه ليل نهار من أجل إحقاق الحق وإزالة الظلم والباطل والمنكر، وأن لا تأخذه في الله لومة لائم كما كان يقوم به الخلفاء الراشدون الأوفياء، كيف عمل الخليفة العادل الحسن المجتبى الإمام الحسن بن علي وماذا عمل في سبيل حقن دماء المسلمين رغم أن الأمة بايعته على كتاب الله وسنة رسوله لكن وجد أن يتنازل عن الخلافة مقابل الشروط التي قطعها له معاوية بن أبي سفيان والعهد الذي أمضاه معه وللأسف لم يوف به.

الحكام الذي يبيتون رهبة من الله وقائمين له يتهيّؤون ليومهم الآخر.

وأما الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فقد وضعت أحكامه كاملة بعيدة عن الحيف والجور معيارها القرآن الكريم الذي لا ينطق بباطل، وقد قرأنا وشاهدنا حكام الإسلام الحقيقيين كيف يسألون أنفسهم ويحضرون لمستقبلهم. كان علي يقول: "لو أن جملاً عثر في أعالي الفرات لعلمت أن الله سيحاسبني عليه" وخلفاء النبي تزودوا من النبي ﷺ أخلاقه وتعاليمه التي هي أخلاق الإسلام ودستوره القرآن الكريم.

إن التاريخ هو الإمداد الذي يمد الأمة ويوجهها ولكن لم تكن لدرجة التقديس إلا ما نص عليه التقديس، وحتى الاختلافات الحاصلة فإنها اجتهادات تخطئ

وتصيب يقوم بها رجال الفكر وأهل المعرفة لحلها وإجهاضها في مكانها. فإن حدثت اختلافات فالقرآن يحسبها على أهلها دون أن يحاسب من جاء بعدها.

وهو القائل سبحانه: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ وقوله ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ١٤١]. ولهذا وجدنا السيد البروجردي العالم الشيعي، والشيخ شلتوت العالم السني، والشيخ القمي العالم الشيعي، والشيخ سليم البشري العالم السني، والسيد شرف الدين العالم الشيعي، والفحام العالم السني كيف يتعاملون مع الرسالة الإسلامية ويقربون فيما بينها في عصرنا الحاضر، ماذا فعل الإمام الخميني حينما ترك كل الاختلافات ونادى المسلمين جميعاً بدون مذهبية للتوجه للعدو الحقيقي وهي الصهيونية والاستكبار، وأمر بالصلاة الواحدة بين السنة والشيعة ونبذ الخلاف وإقامة أسبوع الوحدة الإسلامية. وماذا قال الشيخ الراحل محمد الغزالي في كتابه: (دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين) وهو يقول في كتاب آخر. (لقد وضعت في كتابي (دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين) مقترحات أولية لتقريب الفوارق بين أهل السنة والشيعة وحاولت تجفيف أو تخفيف المنابع التي ترشح بالحقد وتفيد أعداء الإسلام وحدهم)[(١)].

كان ما بيد المسلمين هو لكل العالم حتى جاء في حديث العلم: (أن زكاة العلم نشره).

لم تكن الثقافة الإسلامية ثقافة قومية على الإطلاق كما نشاهد الآن في ثقافات الأمم، ولم تتقزم في مكان معين، وتكتفي بنفسها! بل كانت ثقافة لكل العالم وحضارتها عامة منفتحة لكل البشرية وآثارها مترامية في جل البلاد التي وصلتها هذه الحضارة حيث نجدها في اسبانيا وشمال أفريقيا وجنوب وشرق ومركز أفريقيا وشرق آسيا وشبه القارة وغيرها فضلاً عن مركزها الذي شعت منه بلاد العرب.

لم يكن الفقه الإسلامي محصوراً لطبقة أو جهة أو فئة ولا القرآن الكريم محصوراً في قالب واحد، بل شمل المسلمين وغير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم.

---

(١) علل وأدوية – الشيخ محمد الغزالي – دار الشروق – ص٢١٣.

وأما قوانين الإسلام فكانت تتصف بالثبات والمرونة ففيها الثابت وفيها المتغير. وما الاجتهاد إلا رحمة لعباد الله يظهر فيها حكم الإسلام لمن هو في بلد المسلمين أو بلاد غيرهم، وهي أحكام قاطعة وعامة للبشر كافة.

لهذا فيمكن أن نقول إن ثقافة الإسلام وفكره وحضارته وما جاء به يمثّل فكراً ثورياً انقلابياً عالمياً في كل الأرض وأقاليمها ولم يكن بالإكراه والجبر: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ البقرة: ٢٥٦ بل بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن.

أنني أحترم آراء الأستاذ أبو الأعلى المودودي وهو يرفض الاجتهادات المغايرة للحقيقة والمختلفة للعصر والواقع، ويقول: هل من اللائق التعبد بنصوص اجتهادات تغاير الزمان؟! ويختلف فيها المكان فيقول: (وليست القوانين التي استنبطها الناس من مبادئ الشريعة وقواعدها بثابتة، لا تقبل التغيير والتبدل مثل هذه المبادئ والأصول نفسها. لأن واضع هذه الأصول والمبادئ هو الله تعالى، وأما هذه القوانين والأحكام فما استخرجها ورتبها إلا الناس أنفسهم فالأصول والمبادئ هي لجميع الأزمان والأحوال والأماكن، وأما هذه القوانين والأحكام فهي لأحوال خاصة ولظروف معلومة... وليس لأهل عصر خاص امتياز وضع قانون لجميع الأزمان والظروف والأماكن، يسلبون به غيرهم هذا الحق بتاتا!)[1]

هكذا يجب أن يكون مفكرو الأمة وليس كما نشاهد من فتاوى تصدر باسم الإسلام وهي مخالفة لكل أصوله ومبادئه.

كما أن الاجتهاد هو وسيلة للتجديد والتغيير وإدخال ما تسمح به الشريعة من تعديل لتحقيق أهداف الرسالة الإسلامية السمحاء المرنة ومواكبة تطور الحياة. وهو الذي رفع بالحضارة الإسلامية لتأخذ مكانها العلمي والعالمي والموائم للفطرة الإنسانية السليمة المبنية على حب الإنسان لأخيه الإنسان ولو شاهدنا كما نشاهد اليوم من مشاهد مفزعة فقطعاً هي ليست من الإسلام بشيء. كل ذلك من أجل تحقيق مبدأ الإسلام الخالد في عمارة الأرض وخلافة الإنسان عليها من قبل الله سبحانه ولا تتم هذه إلا بالإخلاص في حمل الأمانة التي فاتح بها الله آدم والتي نأت

(١) الربا، ابو الأعلى المودودي ص١٠٢، وكذلك كتاب واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم – المودودي، ترجمة محمد عاصم الحداد.

الأرض والجبال عن حملها بعد أن عرض الله جلت قدرته على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الإنسان...).

هكذا عالمية الحضارة الإسلامية الكبرى التي استبدلت حضارة القومية الضيقة إلى حضارة الانفتاح والإخاء بين جميع البشر إذ لا مكان للقومية في تعاليم الإسلام، لأنها أدوات تجلب في الكثير من الأوقات عناصر الشر والباطل والرذيلة حينما تتحزب فيه العشيرة والقبيلة حتى ولو على الباطل وهي صفة الجاهلية المقيتة، لكن الإسلام لم ينكر حب الوطن الكبير كان أم الصغير وهو مسقط الرأس، ولكن ليس الدولة الوطنية أو القومية القائمة على قومية خاصة تثار فيها النعرات والحزازات والفرقة بل جمع الإسلام كل القوميات تحت علم واحد وثقافة واحدة صادرة من معتقد الجميع. وحب الوطن أمر فطري يولد مع الإنسان. والنبي ﷺ أحب مكة التي ولد فيها لكنه هجرها وأصحابه، ويبقى حب الوطن في قلبه وكلمته صلى الله عليه وآله وسلم حينما خرج مخاطباً مكة: (والله إنك أحب البلاد اليّ ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت)، وينقل العلامة المودودي في كتابه الحكومة الإسلامية[1]؛ أن بلال الحبشي الصحابي الجليل لما وصل المدينة المنورة ألمّ به المرض وهاجت ذكريات مكة في خاطره فخرجت من فمه هذه الأبيات المشهورة التي امتلأت لوعة وحسرة.

الا ليت شعري هل أبيتن ليلة	بواد وحولي أذخر وجليل
وهل أردن يوماً مياه مجنة	وهل يبدون لي شامة وطفيل؟[2]

نعم إن حب الوطن الإسلامي العام ضرورة للإنسان المسلم وعليه العمل والدفاع عنه، وقد أوجبه بعض العلماء وقالوا: على الإنسان أن يعمل لخير بلده ويتفانى في خدمته الأقرب فالأقرب بناء على المسؤولية الإسلامية.

(١) الحكومة الإسلامية – المودودي – ص ١٥٦.
(٢) وهذه الأسماء أذخر ومجنة وشامة وطفيل هي من مناطق مكة المكرمة ومعالمها المعروفة.

المبحث الرابع

حرية الفكر في الحضارة الإسلامية

إن أجمل ما يقوي العنصر الإسلامي في الأرض هو منح الإنسان حريته، ولذا نهض الإمام أمير المؤمنين (ع) ليقول: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا)، والحرية هي رأس كل تقدم وساحة كل عمل خير نافع والإسلام الحنيف أعطى هذه الهبة لبني البشر وهم أطفال، ثم يافعين، وحتى كباراً وإلى طول حياته.

أعطى الإسلام الحرية للمرأة كما أعطاها للرجل، حتى في العقيدة: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ ﴾، هذا شعاره وتلصق به التهم بأنه انتشر بحد السيف وهي تهمة خاوية وهادفة عدائية وفي آيات أخر يخاطب القرآن الكريم الكافرين ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ۝٤ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٥ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ﴾[الكافرون:١-٦]، بكل هدوء وقوة وعلمية وانسياب. فمن حرية الفكر هذه تفرعت الحريات. حرية أهل الكتاب والديانات الأخرى في ظل الإسلام، لم يقف الإسلام موقفاً حاداً من التغاير في الدين كما فعلت الحروب الأوروبية وحروب الإفرنج في اسبانيا وعمدت إلى محو نسل المسلمين في تلك الحملة الشرسة بعد أن أ خذوا حضارتهم – يا لها من عصبية عمياء ضالة – قتلوا الأطفال والنساء، وهتكوا الأعراض مع أبناء جلدتهم لكونهم مسلمين فقط في حين أن الإسلام يدعو إلى الوحدة الإنسانية، يخاطب علي ابن أبي طالب عليه السلام واليه في مصر مالك الأشتر ليقول: (إعدل بين الناس فإنهم إما أخٌ لك بالدين أو شبيه (نظير) لك في الخلق) هذه قوانين الإسلام.

يشتركون مع المسلمين حتى في شؤون الإدارة، ومجالس الشورى والمجالس البلدية، ومختلف المناصب، وهم يتمتعون بعباداتهم وطقوسهم وتعليمهم الديني الخاص ومحاكمهم الشخصية، ولهم حرية الفكر التام حتى انتقاد الفعاليات الإسلامية حينما لا يعرفون الدليل الحكمي لها. وأما في حكم الدولة فيحتاج إلى إيمانهم بالشريعة الإسلامية. أين هذه المعاملة في الحضارات الأخرى. كيف يعامل المسلمون في أوروبا وهم لم يعترفوا بالدين الإسلامي كدين إلهي حتى هذه الساعة ما عدا دولة واحدة؟ وكيف يصدرون القوانين ضد الحجاب وتعاليم الإسلام؟ إن

هذا ينم عن الفرق بين الحضارة الإسلامية وسواها، لقد سموا في الدول الإسلامية بأهل الذمة أي أن ذمتهم محفوظة من قبل الدولة الإسلامية وإذا ما أعطوا الجزية للمكلفين بها وليس عن الجميع فهو بدلاً من الجهاد وعدم مشاركتهم به لنصرة المسلمين. ودفع الجزية ليس بسبب المغايرة بالدين بل لإشعارهم بالولاء للدولة الإسلامية، ولا أقول كما يقول البعض: إن الجزية تدفع بسبب غيبة الولاء للدولة... وهي لم تفرض إلا على القادرين على القتال من الرجال فقط أما العاجزين والشيوخ والأطفال والنساء والمرضى من غير المسلمين لا جزية عنهم، ويمكن اعتبارها بدل عسكري كما هو موجود في بعض البلاد. هذه هي سماحة الإسلام و حضارته.

الأمر الثاني: حرية المرأة كما هي حرية الرجل. فقد جعل الإسلام المرأة متساوية مع الرجل من حيث إنسانيتها وحقوقها وواجباتها سوى ما يتعلق بحيائها وجسمها وقوته وكذلك ما يتطلب منها في حملها وولادتها حيث يتطلب منها الكثير، وحيث إنه يتحتم عليها البقاء في المنزل مدة معينة وزحمتها في التنقل وإلى غير ذلك، فلذا كلف الله سبحانه الرجل بأن يكون صاحب القوامة عليها وعلى العائلة وليست القوامة هي الدكتاتورية بل يعني رب البيت وخارجه، من أجل حماية الأسرة والمجتمع. ولو رجعنا إلى الخلق لرأينا أن الله خلق الكون على نظام الزوجية: ﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [الذاريات: ٤٩]. وبالتالي فليس الحالة أن يلغي طرف الطرف الآخر، وإنما يحتاج إلى رقابة وقانون وتنظيم بعيداً عن الغلو والمبالغة.

فالإسلام وعلى لسان القرآن الكريم أعطى الرجل ما أعطى المرأة إلا في الحالات التي لا يتمكن جسم المرأة أن ينهض به أو يتعارض مع وظيفة المرأة في إبقاء النسل البشري، وهما سواء في الذهن والعقل والعواطف والرغبات والتعبير والتملك والحقوق، بل حتى في مسألة الأبوين لم يكن هناك فرق بينهما إلا ما أثبته العلم من التغاير في خلايا الجسم التي أنشأها الخالق لتقوم بوظائف. والاختلاف فقط في الوظيفة والمسؤولية: (كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته) يقتضي على الرجل أن يتحمل مسؤولية رعيته، وأعمال الأسرة متعددة لا يمكن أن يقوم بها الجميع مكررة بل تقسم حسب الاختصاص. فإذا كان على الرجل إعالة الأسرة ورعايتها فعلى

المرأة تربية الأطفال وما اتفقا عليه من شؤون المنزل. وإذا ما أجاز الإسلام لخروج المرأة من البيت إلى خارجه فبشرط الحشمة والوقار والعفة والضرورة والتعقل في الأمور بما يحفظ إنسانية الإنسان. ولذا أسقط الإسلام عن المرأة الجهاد الأولي والهجومي. والحديث عن ذلك طويل... لكن ننظر عظمة الإسلام في هذا المجال من فكره الحضاري تجاه المرأة.

ثالثاً: الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإن الإسلام همّه الوحيد الحفاظ على سلامة الفطرة الإنسانية، فكانت الحرية الاقتصادية ولكن بعيداً عن الربا الباعث للعداوة والأمراض النفسية والجشع والحرمان وغيرها. لم يحدد الإسلام الوسيلة والطريقة والأحكام المتبعة ولكن نهانا عن أمور لصالحنا وأمرنا بأمور تحقق لنا إنسانيتنا ولا تجعلنا نهتم فقط بأنفسنا ونترك أخواننا وأبناء جلدتنا أولئك الناس الذين افتقدوا ما حصلنا عليه من نعم الله سبحانه، فكان نظام السعي أن الإنسان لابد أن يسعى ويكدح: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾﴿ فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾، والحرية السياسية ولكن دون أن يؤدي إلى الظلم حتى ولو بذرة واحدة من الظلم. بل إحقاق الحق وتطبيق القانون وإبطال الباطل... وبكلمة موجزة واحدة هي إقامة العدل والمساواة. نعم تطبيق مفهوم العدل الاجتماعي بكل صنوفه.

إن الإسلام شرع تدخل الدولة في شؤون المجتمع من أجل حفظ الحقوق، وبسط العدل وإجراء القانون وهي ضرورة ملحة. وحيث إننا لا نريد أن نبحث هذا الأمر كموضوع بل نذكره على سبيل المثال، وكوجه من وجوه الحضارة الإسلامية التي جاءت لإنقاذ الإنسان من ظلمه وجشعه وغروره وتهوره وتكبره وشره.

إنها الحكمة الإلهية القادرة والرحيمة بهذا العبد المستضعف جسماً المغرور أخلاقاً.

المبحث الخامس

المشاريع الإسلامية وطروحات الإسلام

وجه حضاري إيجابي

إن الحضارة الحية والفكر الحي البناء له إستراتيجية الخاصة القائمة على الحقيقة والواقع والثوابت والمتغيرات الزمانية والمكانية. فنرى أنها تقوم بطرح حلقات

متتالية تتجه نحو التكامل بالصور التي تنفع المجتمع، فمن الطروحات والمشاريع التي تشغل العاملين في حقل الحضارة الإسلامية عدة مسائل منها:

- مسألة العدل في كل المجالات:

١- في المجتمع يعمل إلى تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع.

٢- العدل في التعامل بين أفراد المجتمع العالمي.

٣- في المواطنة وحب الوطن.

٤- في الاقتصاد والسياسية.

٥- في المال وفرض الضرائب والأعمال.

٦- في توزيع الثروة وحل مشكلة الفقر في العالم.

- مسألة الوسطية في العمل والحياة وكل الأمور التي تحتاج إلى ذلك.

- مشاريع التعايش السلمي بين عموم الناس ولا يقتصر على المسلمين: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾، ولذا كان الخطاب لكل البشرية والناس فمن أحب النهج لابد أن يرجع إلى القواعد التي يبنى عليها التعايش.

- من مشاريع الإسلام العظيمة واحترامه للإنسان من الصغر: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ ﴾، طرحه للحوار دائماً وهو عنصر المفاهمة والتفهم. فعند ذلك يعيش المجتمع بشكل دائمي ولعل الجمهورية الإسلامية كانت أول من قد طرحت مشروع الحوار بين الحضارات مستقرأة ذلك من القرآن الكريم.

- الاستنهاض التحرري وإنقاذ المستضعفين من جور المستكبرين الذين لا يرعون حقوق الضعفاء بعد تمزيقهم ونهبهم.

- مشاريع الرعاية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية للتخفيف عن الأزمات المختلفة، لأن الرعاية الاجتماعية من المشاريع المهمة في المجتمع أو المجتمعات وهو مشروع حضاري، و مع أهمية المشروع في الإسلام إلا أننا نرى الغرب يعتني بهذا النوع من الخدمات ربما أكثر من المسلمين أنفسهم إذ أن المشاريع هذه مهمة جداً.

- دعوة الإسلام إلى نبذ الحروب وإحلال السلام في كل بقاع العالم، كما في

قوله: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾، والعمل على فض المنازعات والخلافات بالتفاهم والتحاور والعمل على إحقاق الحق والوقوف عند الباطل مهما كان أعوانه وأنصاره.

- طرح الإسلام لقوانين رعاية الأسرة واعتبارها الأساس الأول في المجتمع وصلاحها يعني صلاح المجتمع وعكسه فإن المجتمع سيكون بؤرة الأمراض الاجتماعية والنفسية المختلفة. فكانت أنظمته التربوية حافلة بذلك. وتعهد الأسرة منذ نشوئها كما هو الاعتناء بالطفل منذ كونه جنيناً في بطن أمه إلى مجيئه للدنيا ورعايته بشكل جدي من خلال مؤسسات الأمومة والطفولة.

- من مشاريع الإسلام طرحه مشروع التلاقي بين الأديان السماوية من أهل الكتاب وإجراء الحوار، والاتفاق على المسائل المشتركة، وترشيد ما اختلف فيه أو حله بالشكل المناسب، من دون علو وتكبر، باعتبار أن أهم ما في الإسلام هو اعتباره مصدراً من مصادر التشريع في القانون الدولي وحقوق الإنسان، وقد اقتبس منه كثير من الأمور والتشريعات كالإنسان أخو الإنسان، والتساوي في الوجود دون تمييز بين أبيض وأسود أو جنس أو دين وغير ذلك.

- طرح الإسلام لرسائل المحبة والاحترام المتبادل بين أبناء الإنسانية جمعاء وإرساء الأخلاق الحسنة والحميدة بين أبناء الأسرة الدولية، و في عصرنا الحاضر الطرح القوي ضد ما يثار من نشر للرذيلة في المؤتمرات والمجمعات حول السكان والمرأة والطفل. وبيان الأهداف AIMS من ذلك تعيين الأساليب Techniques الموصلة لتحقيق هذه الأهداف، وحتى معالجة ما يسمى بالتغيرات الطارئة Transition rituals التي تحدث على الفرد والجماعة.

- الدعوة للمجتمع الدولي بالرجوع إلى أحكام الإسلام والعمل على تقوية مفهوم التنشئة الدينية Religious socialization في المجتمعات وبيان النتائج الإيجابية في ذلك، والتذكير بعواقب الأمور المخالفة للفطرة الإنسانية وقابلية الانسان نحو التطور والاستيعاب.

وهناك طروحات تتجدد بتجدد الزمان والمكان لا سيما في حل المشاكل الآنية كالحروب والنزاعات ومشكلة الفقر والمرض والأمية والاستعباد والاستعمار.

وليس غريباً أن يرفع الإسلام شعار مساعدة حركات التحرر والمقاومة. هذه صورة ناصعة من صور الوجه الحضاري للإسلام.

العرض والمناقشة والقرار

أولاً: العرض

فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد (الرئيس):

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه نبينا محمد، سيد الأولين والآخرين والمبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين، وعلى أصحابه أجمعين، والتابعين ومن أتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

على بركة الله وبعونه وتوفيقه تفتتح هذه الجلسة، الجلسة الأولى من الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، وموضوع هذه الجلسة: معالم المنهج الحضاري في الإسلام، ولدينا في ذلك بحوث مُقدمة يستعرضها فضيلة الدكتور قطب مصطفى سانو.

فضيلة الدكتور قطب مصطفى سانو (العارض):

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلاة وسلاماً دائمين متلازمين على الحبيب البشير النذير محمد الكريم، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار، ومن سار بنهجهم إلى يوم البعث والنشور.

صاحب المعالي رئيس مجلس المجمع، الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد،

صاحب المعالي الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي،

أصحاب السماحة والسعادة والفضيلة، الإخوة والأخوات،

سلام الله تعالى عليكم ورحمته وبركاته، وأسعد الله صباحكم بكل خير.

اسمحوا لي في بداية هذه المقدمة أن أعرب نيابة عن هذا الجمع الكبير من أهل العلم وأصالة نفسي عن امتناننا للدولة الماليزية على استضافتها لهذه الدورة لأول مرة في تاريخها، واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن جزيل شكرنا لمقام صاحب الدولة والفخامة رئيس الوزراء على ما تفضل به من متابعة حثيثة لحيثيات انعقاد هذه الدورة التي نرجو من الله عز وجل أن تكون في موازين حسنات كل من ساهم في الإعداد لها، وفي العمل من أجل تحقيقها وإنجازها، ونرجو كذلك من السادة العلماء أن يعذرونا عن أي تقصير قد يتجلى أثناء هذه الدورة.

أما الموضوع الذي كُلفت بعرضه وهو موضوع كثير من الناس أو كثير من أهل

العلم يودون التعرف عليه بحُسبانه من الموضوعات المستجدة في الساحة الماليزية، وهو موضوع يستحق كثيراً من الدراسة والنقد العلمي الهادف، لأنه لا يزال في بداية تكوينه وتكونه وتشكله. والأبحاث التي قدمت حول هذا الموضوع أربعة، بحثان منهما تحدثا عن معالم المنهج الحضاري للإسلام دون ربط هذه المعالم بأي مشروع من المشاريع الفكرية أو الحضارية التي نراها اليوم في ساحة الفكر، وهما: البحث الأول لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد اللطيف الفرفور، رئيس المجمع العلمي العالي للدراسات والأبحاث بدمشق، والبحث الثاني لفضيلة الدكتور عبد المجيد النجار، الأمين العام المساعد للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث. وأما البحثان الآخران اللذان حاولا أن يربطا هذه المعالم بذلك المشروع التنموي النهضوي الفكري الذي تبنته الدولة الماليزية: البحث الأول فيه هو معالم المنهج الإسلامي الحضاري، ماليزيا نموذجا، وهو للأستاذين الكريمين: الأستاذ الدكتور عبد الشكور حاج حسين، مدير جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ورئيس المجلس الوطني للإفتاء الماليزي، وبمشاركة من الدكتور محمد شريف بشير الشريف، نائب مدير مجمع الفتاوى العالمية للإدارة والبحوث والمحاضر بجامعة العلوم الإسلامية، وأما البحث الثاني للعبد الفقير قطب مصطفى سانو. وقد تناول هذان البحثان هذه المعالم من خلال هذا المشروع النهضوي الطموح للدولة الماليزية.

فاسمحوا لي أن أبدأ بعرض البحثين الأولين، وهما يتسمان بالدقة والعمق في الحديث عن معالم الفكر الحضاري أو معالم المنهج الحضاري في الإسلام. فبالنسبة لبحث فضيلة الدكتور محمد عبد اللطيف الفرفور، حفظه الله، فقد قسم بحثه إلى قسمين أساسين أو رئيسين، ففي القسم الأول تحدث عن الأسس الإيمانية لمنهج الحضارة الإسلامية، وتحدث في هذا القسم عن الاستخلاف في الأرض، وأن هذه هي المهمة التي كلف بها الإنسان، وأن المسلم مكلف بأن يكون مستخلفا لله في هذه الأرض، وأن هذا الاستخلاف مهمة تقتضي من الإنسان التزكي أن يكون هنالك تزكية بالنفس، ويكون هنالك عمارة الكون، وأن تكون هنالك شهادة على الناس مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾.

وتحدث في هذا المجال عن الأسس الأساسية أو علم الفكر الحضاري الذي اقترحه لأن يكون هو الفكر الأساس الذي يمكن الانطلاق منه لإبراز معالم المنهج

الحضاري للإسلام. وذكر فضيلته أن هنالك شروطاً ستة لتحقيق النهضة في الفرد والجماعة هي:

(١) الوعي والإدراك الشامل القائم على العلم الصحيح، وهما يعتبران ثمرة العلم الصحيح، فقد يكون هنالك علم، ولكنه ليس بصحيح، كعلم الشعوذة والخرافة والتنجيم وما إلى ذلك... وقد يكون هناك علم صحيح ولكن ليس له ثمرة؛ كمن يتعلم ولا يعمل بعلمه، أو يتعلم ولكن يتعلم الجزئيات ويترك الكليات، يتعلم المهم ويترك الأهم، فهذا علم لم يثمر وعياً وإدراكاً شاملاً.

(٢) الأخذ بمقولات الشرع والعقل معا؛ نحن نحتاج إلى الشرع كنزا ونظام حياة لنا، ونحتاج إلى العقل مصباحاً نرى به هذه الكنوز متعاونين تارة ومتكافلين تارة، أي العقل والشرع، ومتساندين تارةً ومتكاملين طوراً، ومتوازنين تارة. فالشرع كلي العقل، والعقل كلي الشرع.

(٣) الاعتراف بالآخر والحوار معه، مهما كان هذا الآخر. نحن يجب علينا أن نعترف بالآخرين وألا نلغي الغير، وهذا من مفاهيم كتاب ربنا جل جلاله: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾. فهذه الآية الكريمة تؤكد ضرورة الاعتراف بالآخر، مهما كان هذا الآخر، والحوار معه حواراً علمياً هادئاً متزناً قائماً على المسلمات العقلية وقواعد المنطق المتفق عليها بين العقلاء، فإن اقتنع الآخر بمقولاتنا فحيَّهلا، وإذا لم يقتنعوا فلا مانع أن يكونوا مشاركين لنا في أوطاننا، مشاركين لنا في بلادنا، وأن يكونوا مواطنين، لا مانع من أن نكون معهم ولهم وبهم وأن يكونوا معنا ولنا وبنا ما لم يخامروا علينا أو يعلنوا الحرب، حينئذ يكونون قد خانونا والخائن معروف عقوبته.

(٤) الأخذ بالمبادئ العقلية الأربع، وهي التاءات الأربعة: التوسط، التوازن، التعاون، التكامل. نحن بحاجة إلى هذه التاءات أولاً في وحدتنا الوطنية، وفي وحدتنا العربية، وفي وحدتنا الإسلامية، وفي التعامل مع الغير، ولا بد أن نتحد كما اتحدت أوروبا.

(٥) الحق وقوة الدفاع عن الحق، وأن الله عز وجل أمرنا بهذا، والمبدأ الحق من يعلق به تسهلت عليه بيض العوالي، وأمة بلا حق لا يكون لها استمرار، وحق بلا قوة لا يكون له بقاء.

(٦) التخلق بالأخلاق العربية الإسلامية وهو أهم الشروط وأكثرها خطراً. فالمسلمون أمة ذات أخلاق، نبيها من أوسطها حسباً ونسباً، وإنما العرب أمة ذات أخلاق في الجاهلية قبل الإسلام.

وهكذا تناول فضيلته هذه الشروط الستة التي ذكر بأنها شروط النهضة للأمة بالفكر الحضاري.

أما البحث الثاني فهو لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار، وبحثه يقوم على قسمين أساسيين:

القسم الأول: هو الأسس الإيمانية لمنهج الحضارة الإسلامية، وهذه الأسس تتكون من الاستخلاف في الأرض، ومن الشهادة على الناس، ومن الارتفاق الكوني. أما الاستخلاف في الأرض فيتمثل في التزكي الإنساني وفي عمارة الكون أو التعمير المادي.

وقد تحدث فضيلته عن هذين الفرعين المندرجين تحت هذا الأساس المهم، وهو الاستخلاف في الأرض. ثم انتقل بالحديث عن الشهادة على الناس، وهو أن أمة الحضارة أمة شهادة، شهادة هذه الأمة شهادة علم وليست شهادة جهل، والعلم هنا يشمل العلم بالحقيقة الدينية والحقيقة الكونية، والحقيقة الطبيعية، والواقع الذي يعيش فيه الناس. هذه الشهادة هي التي تؤهل الأمة لأن تكون أمة حضارة وأن تكون أمة تقود البشرية إلى بَرّ الأمان. أما الشهادة الثانية فهي شهادة تبليغ، هذه الأمة تقوم بهذه الشهادة. وشهادة التبليغ شهادة مهمة؛ لأن هذه الأمة يجب أن تبلغ هذه الدعوة وهذا الخير الذي مَنَّ الله عز وجل عليها إلى أمم الأرض جميعاً ولا ينبغي أن تترك الأمة هذه المهمة الإلهية التي كلفت بها بأمر من الله عز وجل: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ و ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾. فهذا التبليغ تبليغ ديني وتبليغ حضاري. والتبليغ الديني الذي جاء متصفاً به الدين الذي تأسست عليه الحضارة من صفة العالمية التي كان بها خطاباً للناس جميعاً.

أما التبليغ الحضاري فيتمثل فيما كلفت به الأمة من أن يكون كسبها الحضاري في مختلف مجالات الحياة معروضاً على الأمم والشعوب لتستفيد منه وتنتفع به سواء

ما كان من هذا الكسب الحضاري مأخوذاً من الميراث الإنساني السابق، أو ما أضيف إليه بداعية الدين الجديد. فكل ذلك مطلوب من الأمة أن تعرضه على الأمم والشعوب.أما الشهادة الثالثة فهي شهادة العدل، وهذه الشهادة تحدث عنها فضيلته وذكر أن الغاية منها أن تكون موصلة إلى تحقيق العدل، وذلك بأن تلتزم هذه الأمة الحق في تبليغ العلم المشهود به، لا تميل عنه إلى هذا الطرف أو ذاك من المشهود لهم أو عليهم، وهذا المعنى جاء مضمناً في مبدأ الشهادة على الناس، معلماً من معالم المنهجية للحضارة الإسلامية.

أما الجزء الثالث أو الرابع من هذا فهو الارتفاق الكوني، وحاول فضيلته أن يبين ما المقصود بهذا الارتفاق الكوني؟ فقال بأنه استثمار الطبيعة الكونية والانتفاع بمقدراتها ولكن في رفق يحافظ عليها من الفساد، فقد جاء هذا الدين يوجب على الإنسان في سبيل إنجاز مهمة الخلافة أن يسعى في الأرض في الاستثمار، وهذا الاستثمار - استثمار الكون - استثمار للبيئة الكونية، وهذا الاستثمار كذلك يجب أن يتسم بالرفق بالبيئة الطبيعية، ولفضيلته كتاب قيم في هذا المجال.

ثم تحدث فضيلته عن الجزء الثاني وهو التجلي التاريخي لمنهج الحضارة الإسلامية، وأبرز في هذا التجلي أن هنالك معالم لمنهج الحضارة الإسلامية، والمعلم الأول في هذا التجلي: المعلم الحضاري في علم الإيمان. جاء الإسلام يعرض على الناس الإيمان بما جاء به من معتقدات ويكون الناس فيه سواسية في تقبله والإيمان به، وترك لهم الخيار في قبوله أو رفضه بحسب ما تتوصل إليه أنظارهم دون أن يكرههم على هذا أو ذاك، وبهذا المنهج فتح الدين باباً واسعاً للعقل في أصل الإيمان، فاقتحم العقل الإسلامي هذا الباب، وأثمر فيه إنتاجاً ثرياً في هذا المشهد من الحضارة. وهذا التجلي الآخر كان تجلياً في الشهادة على الناس وهي الشهادة الحضارية بالعلم وشهادة حضارية بالتبليغ، وتجل آخر في المنهج الحضاري في الارتفاق، وتحدث في هذا المجال بهذه القضايا.

وهذان البحثان اللذان تقدم ذكرهما بحثان قيمان، فقد تناول الباحثان موضوع معالم المنهج الحضاري للإسلام أو معالم منهج الإسلام الحضاري تناولاً عميقاً ويمكن العودة إليهما.

أما البحثان الآخران اللذان تناولا معالم منهج الإسلام الحضاري بوصفه مشروعاً

من المشاريع التي تبنتها الدولة الماليزية، البحث الأول كان لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الشكور بن حاج حسين مشاركة مع الدكتور محمد شريف بشير الشريف. ففي هذا البحث تحدثنا فيه عن مقدمة بينا فيها ملخصاً لهذا البحث، لعلي سأكتفي بعرض ما فيه، وهو إشارة إلى أن هذه الفكرة لا يُقصد بها أن يكون الإسلام ديناً جديداً أو ديناً غير حضاري، و لكنه مشروع يركز على منهج الحضارة على جوانب التمدن والحضارة الذي ينبغي تذكير الأمة الإسلامية به في هذه المرحلة الراهنة، وتناول الباحثان في هذا البحث حديثاً عن هذه المشروع، وكذلك تناول بحث الدكتور قطب هذا المشروع، وتحدث كلا البحثين عن هذا المشروع من منطلق ما هو واقع وما هو قائم على الساحة الماليزية، وبينا أن الغاية من هذا المشروع ليست الإتيان بمشروع جديد، أو أن هناك إسلاماً غير حضاري وهناك إسلام حضاري.

وحاول بحث الدكتور قطب أن يبين أن وصف الإسلام هنا بالحضاري ليس أنه من باب مفهوم المخالفة لكن من باب مفهوم اللقب الذي لا يعني نزع صفة الإسلام عن أي شيء. ليس في الإسلام جانب حضاري وجانب آخر غير حضاري، ولكن الحضارة التي يوصف بها هو الفهم، هناك فهم حضاري للإسلام وفهم غير حضاري للإسلام، الفهم الحضاري للإسلام هو فهم يقوم على الوسطية ويقوم على النظر إلى هذه الحقائق الدينية من خلال إيجاد تكامل بين الجزئيات والكليات وبين النصوص والمقاصد وبين الاعتبار بالواقع الذي يعيش فيه الناس.

وحاول بحث الدكتور قطب أن يناقش المشروع من باب التجرد والحياد ويبرز أن الأسس العشرة التي اعتبرها المشروع الأساس الذي تقوم عليه فكرة الإسلام الحضاري – و هي موجودة لديكم – وأبرزنا كذلك في هذين البحثين أن هذا المصطلح متداول لدى بعض المفكرين الآخرين و لكنهم يتناولونه ويقصدون به شيئاً آخراً، أما هذا المصطلح فالمقصود به في الواقع الماليزي هو تنبيه المسلمين وتعزيز وعيهم بالدور الحضاري و أنهم يجب ألا يتخلفوا، و يجب عليهم الا يتركوا المجال الاقتصادي والمجال العمراني والمجال التنموي لغيرهم استناداً إلى تعاليم الإسلام، فالإسلام بحضارته وبمبادئه وبقيمه دين شامل كامل يوجه جميع حياة الإنسان و يبرز ما ينبغي أن يقوم به.

وأبرز بحث الدكتور قطب أن هنالك ملحوظة جوهرية على هذا المشروع من

خلال الأسس العشرة التي يتحدث عنها، فلم يتم إدراج أساس العمل الصالح ضمن هذه الأسس العشرة رغم أن هذا العمل الصالح ربما قد يدخل في دائرة الإيمان والتقوى، ولكن القرآن الكريم عندما يتحدث عن العمل الصالح فهو يتحدث به جنباً إلى جنب مع الإيمان ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾. وذكر العمل الصالح مقروناً بالإيمان في أكثر من ستة وثمانين موضعاً في القرآن الكريم، والعمل الصالح ليس فقط أعمال البر والإحسان، ولكن عمارة للكون وارتفاق بالبيئة ونهضة شاملة تشمل جميع جوانب الحياة. كما أبرز كذلك أن هنالك فرقاً بين القيم الحضارية والمبادىء الحضارية. القيم الحضارية لا تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة وتتمثل في الرحمة، يجب أن تكون الحضارة حضارة سماحة، ويجب أن تكون الحضارة حضارة اعتدال، ويجب أن تكون الحضارة فوق كل ذلك حضارة انفتاح على الآخر في إطار من الالتزام بالأسس الإسلامية والمبادئ الإسلامية الكبرى في نظرتنا وفي تعاملنا مع الآخر.

أريد أن أكرر من جديد أن هذا المصطلح هو مصطلح لا يقصد به وصف الإسلام بأن فيه جانباً حضارياً وجانباً غير حضاري، ولكن فيه فهم حضاري للإسلام وفهم غير حضاري للإسلام، و هو ما حاولنا أن نبرزه، فالفهم الحضاري هو الفهم الذي يمكّن الأمة من استعادة عافيتها الحضارية ومكانها الحضاري والوراثة الحضارية، إذا كانت الحضارة تشرق من منطقة وتفل في منطقة أخرى، فإن الدورة الحضارية لا يمكن للأمة أن تقوم لها قيامة حضارية أخرى ما لم تأخذ بهذه المبادئ التي تُعرف بالمبادئ الحضارية وتتمثل في العلم، والعلم هنا هو شامل بالحقائق الدينية العلوم الإسلامية والعلوم الشرعية والعلوم الكونية والعلوم المدنية والعلوم الطبيعية والاجتماعية التي تقدم فيها غيرنا، وكنا فيها متقدمين. وأما هذا المشروع لا يقصد به هذه الفئة فتناول البحثان وخاصة بحث الدكتور عبد الشكور حاول أن يبرز هذا الجانب وهذه المهمة التي دفعت الحكومة الماليزية إلى أن تتبنى هذا المشروع بوصفه مدخلاً يتمكن من خلاله تعزيز وعي المسلمين بدورهم وهم يعيشون في مجتمع متعدد الجنسيات ومتعدد الأعراق والأديان ويحتاجون إلى هذه المبادئ الإسلامية لشحذ هممهم وحثهم على مواصلة سيرهم ومعايشة الواقع والاستناد إلى مبادئهم وقيمهم وأن هذه المبادئ والقيم التي تبرز أن الإسلام كان

وسيظل دين حضارة وتقدم ونهضة وتطور وعلم ومعرفة.

وأكتفي بهذا سائلاً المولى الكريم أن ينفعنا جميعاً بما سمعنا وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، أقول ما تسمعون، واستغفر الله لي ولكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثانياً: المناقشات

فضيلة الدكتور أحمد عبد العزيز الحداد:

بسم الله الرحمن الرحيم، بداية نشكر الدولة المضيفة على هذا الجهد الجبار الذي بذلته لحضورنا من شتى بقاع الأرض من بلاد المغرب إلى بلاد المشرق مع كثير عناء وطول تعب، والشكر للسيد الرئيس على إتاحة الفرصة لهذه المداخلة.

الذي أحب أن أقوله هو تحديد مفهوم الحضارة في الإسلام. الحضارة في الإسلام تعني القيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية التي يجب أن تسود المجتمع. فينبغي على المؤتمر أن يخرج بتوصية تُحدد مفهوم الحضارة، وأنها لا تعني فقط البنيان والأطلال والصناعات والتكنولوجيا وإن كان هذا مما يدعو إليه الإسلام، إلا أنه ليس هو المقصود الأول في هذه الحياة، لقد حدد القرآن الكريم المفهوم الأساسي من الاستخلاف في الأرض بقوله سبحانه: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ حيث بينت الآية الكريمة أن معرفة الله تعالى وتوحيده هو الأساس الأول مع قوله سبحانه: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ فالعبادة فرع عن التوحيد فهذا هو الأساس الأول الذي كان من أجله الاستخلاف في الأرض، الذي أشار إليه القرآن الكريم بقوله: ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾.

والأبحاث المقدمة مع ما فيها من جدة وعمق إلا أن الجانب القيمي لم يبرز فيها بشكل واضح، كما برز في الجانب البنياني والعمراني. ونحن نرى أن الحضارة المزعومة اليوم لا تعرف من القيم الأخلاقية والإنسانية شيئاً:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا

كما يتجلى ذلك من الفساد الأخلاقي وتدمير الإنسانية والإفساد في الأرض، وهو الذي نهى عنه القرآن الكريم بقوله: ﴿ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾، ونعى عليهم بقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾. والفساد والإفساد يتناقضان مع الحضارة تناقضاً كلياً، وليس هناك إفساد أكثر مما هو ظاهر الآن مع مدعي الحضارة وذلك بما يفسدون به البيئة وطبقة الأوزون، ويبيدون به البشرية بالأسلحة الذرية

والبيولوجية ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾، بينما الإسلام يقول: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا﴾، ويبين جوهر الإسلام بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾.

هذا ما أحببت أن أشير إليه، وشكراً لكم، والسلام عليكم.

فضيلة الدكتور عبد المجيد النجار:

بسم الله الرحمن الرحيم. أنا أرى أنه من المهم جداً أن نتحدث عن معالم الحضارة الإسلامية ونحن كمسلمين نتطلع إلى نهضة حضارية جديدة ذلك، لأن كثيراً ممن ينتسب إلى الإسلام والمسلمين يريد منا نهضة حضارية تستنسخ الحضارة الغربية السائدة، والحقيقة أننا لا نريد أن نستنسخ هذه الحضارة وإنما نريد أن نستفيد منها وأن نبني حضارتنا الإسلامية على أسسها وقيمها التي جاء بها الإسلام، و من هنا جاءت الأهمية الكبيرة لتحديد وضبط معالم المنهج الحضاري الإسلامي.

وفي هذا السياق أقول: إن المنهج الحضاري الإسلامي يتصف بجملة من الخصائص التي ينبغي الوقوف عندها وينبغي إبرازها، ومن هذه الخصائص خاصية الواقعية، فهذه المبادئ الحضارية التي جاء بها الإسلام في القرآن والسُنة ليست مبادئ نظرية تتأبى عن التطبيق الواقعي وإنما هي مبادئ وقيم قابلة للتطبيق الواقعي، والشاهد على ذلك والدليل عليه هو هذا الأنموذج الحضاري الذي وقع بالفعل متمثلاً في الحضارة الإسلامية المشهودة التي دامت قروناً عديدة. ولعل من أهم الخصائص أيضاً أن هذه الحضارة الإسلامية في قيمها وفي مبادئها العليا هي حضارة ثابتة لا تتغير في مبادئها وقيمها الكبرى، وإن كانت تتغير في وسائلها وسُبل تطبيقها، وهذا ما نلاحظ أنه فرق بين حضارتنا الإسلامية وبين حضارات أخرى ومنها هذه الحضارة الغربية السائدة اليوم التي نرى أنه لا يقر لها قرار، حتى المبادئ الكبرى التي قامت عليها نشهد اليوم تغيراً فيها، فتتبدل قيم الحرية وقيم الديمقراطية ونراها اليوم تخضع لجملة من التغيرات التي يفصح عنها حيناً، ويمارس هذا التغيير فيها حيناً آخراً، فيما نراه من ازدواجية المعاملات وازدواجية الخطاب وما إلى ذلك. أما حضارتنا الإسلامية فهي مبنية على مبادئ ثابتة؛ لأن هذه المبادئ وردت في القرآن الكريم والسُنة، وليس لأحد الحق في أن يُغير ما جاء في القرآن والسُنة.

الملاحظة الثالثة: هي أن الحضارة الإسلامية جاءت بقيم تميزت بها عن كل الحضارات السابقة والراهنة ولا نجد لها نظيراً في أي حضارة أخرى، ومن ذلك على سبيل المثال: الوحدة الإسلامية، الحضارة الأولى التي أرست هذه القيمة قيمة الوحدة الإنسانية هي الحضارة الإسلامية، فكل الحضارات منذ الحضارة اليونانية إلى حضارة الغرب اليوم لم تقم على هذا المبدأ، وإنما قامت على التفرقة الطبقية والتفرقة العنصرية، ونحن اليوم نرى الحضارة الغربية التي نعيش عصرها تقوم على هذه التفرقة، وإن كانت مغلفة أحياناً بأغلفة لا توحي بها؛ لأنها في الواقع تقوم على تفرقة ثقافية وتفرقة عنصرية نلحظها صباحاً ومساءً.

من هذه الميزات أيضاً: ميزة وخاصية الرفق بالبيئة، وهذا كنز في حضارتنا لعلنا لم نهتد بعد إلى استخراجه وإلى إبرازه للناس، وليكون لنا إسهام حقيقي في الحضارة الإنسانية العامة، وهذا ما جاء في القرآن والسُنة بشكل مستفيض، وما جاء أيضاً مطبقاً في الحضارة الإسلامية في مؤسسات عديدة سهرت على تطبيق هذا المبدأ.

ومن هذه المبادئ التي تميزت بها حضارتنا أيضاً: مبدأ نصرة المستضعفين. الدعوة الإسلامية بأكملها جاءت لتحرير المستضعفين، وهذه قيمة عليا لا نجد لها نظيراً أيضاً في الحضارات الأخرى حتى في حضارة اليوم. حضارة اليوم هي حضارة الأقوياء ونصرة الأقوياء وليست نصرة المستضعفين، أما حضارتنا فلقد جاء فيها:

﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ﴾.

فإذن هناك مجموعة من المميزات التي اختصت بها الحضارة الإسلامية علينا أن نستخلصها وأن نبرزها لنشارك بها كإضافة في الحضارة الإنسانية العامة كما تحققت فعلاً في واقع الحضارة الإسلامية التاريخية. وشكراً.

فضيلة الشيخ سعود بن أحمد السيابي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه.

بادئ ذي بدء لابد من توجيه الشكر لماليزيا، دولة وشعباً، على حُسن الضيافة وحُسن الاستقبال، والشكر موصول إلى معالي رئيس الجلسة وإلى الباحثين الذين استمتعنا بقراءة بحوثهم القيمة الممتعة.

من خلال الاطلاع على هذه البحوث لاشك أنها متساوقة مع الطرح السائد الذي يخلط أو يمزج بين الحضارة والثقافة، وأرى، والله أعلم، أن هناك فرقاً بين الحضارة والثقافة. فالحضارة هي وليدة حركة الحياة وهو ما عبر عنه ابن خلدون بأن الحضارة هي الحياة المستقرة التي تنشئ القرى والأمصار مدعومة بالزراعة والصناعة والعمارة، إلى آخر ما قال.

إذن الحضارة ينبغي أن تنسب إلى أقوامها أو إلى أمصارها كالحضارة العربية مثلاً أو الحضارة الغربية أو الحضارة المصرية والفارسية والصينية والهندية إلى غير ذلك. أما الثقافة فهي وليدة الدين أو مرتبطة بالدين.

ومن هنا أقول إن الحضارة ينبغي ألا تنسب إلى الأديان، فليست هناك حضارة إسلامية كما أنه ليست هناك حضارة مسيحية أو يهودية أو بوذية أو مجوسية إلى غير ذلك، عكس الثقافات، فهناك فعلاً الثقافة الإسلامية والثقافات المنسوبة إلى دياناتها. إذن لابد من التفرقة بين الثقافة والحضارة، فهنالك ثقافة إسلامية أو ثقافة دينية كما أن هناك حضارات منسوبة إلى أقوامها أو إلى أمصارها.

وأرى أن الدكتور قطب سانو قد اقترب من هذا المفهوم عندما عبر بالفهم الحضاري للإسلام، وليس بحضارة الإسلام. وشكراً للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته.

فضيلة الدكتور عبد الشكور حاج حسين:

بسم الله الرحمن الرحيم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكركم جميعاً، وأريد أن أزيد على ما قاله الدكتور قطب سانو، عندما تبنت حكومة ماليزيا هذه الفكرة التي على رأسها صاحب الدولة رئيس وزراء ماليزيا الدكتور عبد الله أحمد بدوي، في الواقع هذا المشروع وهو ما يسمى منهج الإسلام الحضاري، هذا المنهج يرتكز على النهضة الشاملة من خلال تحسين الحياة والنهوض بالإنسان روحياً ومادياً عن طريق التمكن والإلمام بأنواع المعارف والتكنولوجيا، فهو منهج لإعادة الأمة الإسلامية إلى الأسس والمبادئ التي يدعو إليها القرآن والسنة. هذا المنهج أيضاً يحافظ على سعادة الإنسان والمخلوقات الأخرى، على اختلاف ألوانهم وأديانهم وثقافاتهم - كما قال صاحب الدولة

بالأمس – بأننا في ماليزيا مكوّنٌ من اختلاف الأديان والثقافات والأعراق وغير ذلك، وعندما وضعت حكومة ماليزيا هذا المنهج فالحكومة تدرك أن الإسلام ليس مجرد شعائر دينية، وإنما هو دين عملي أنزله الله – سبحانه وتعالى – كما نعرف، ينظم حياة الأفراد والمجتمع والدولة بطريقة واقعية، وعلى ضوء ذلك تبنت الحكومة الماليزية هذا المنهج الإسلامي الحضاري وبث الوعي الإسلامي وسط شعبها بالمقاصد الحقيقية، وذلك لأننا نأمل أن يقود هذا المنهج الماليزيين نحو نهضة حضارية ورفعة إنسانية، نحو الوطن والأمة والعالم أجمع. و كما قال الدكتور قطب سانو: إن هذا المنهج في الواقع ليس مذهباً دينياً جديداً، وإنما هو وسيلة لإعادة الأمة الإسلامية إلى تعاليم الإسلام الحنيف، ويكون المحرك للفكر الإنساني لتغيير المفاهيم الخاطئة حول مضمون رسالة الإسلام نحو المفاهيم الصحيحة والواقعية لتلك الرسالة الخالدة. فهذا المنهج في الواقع لم يغير بالزيادة أو النقصان مبادئ العقيدة وأحكام الشريعة ونظام الأخلاق والقيم في الإسلام، وإنما يركز هذا المنهج على شمولية هذا الدين وواقعية أحكامه وكمال نظمه والقدرة على ترجمته وتطبيقه على كافة مجالات الحياة. كما يثبت هذا المنهج أن الإسلام هو قوة دافعة للمسلمين جميعاً لبناء حضارة إنسانية مجيدة قدوة للعالم بأكمله.

وأخيراً يركز هذا المشروع على التنمية، وفق المنظور الإسلامي الشامل، ويسعى نحو رفع مستوى الحياة من خلال التمكن من المعارف الضرورية والعلوم المعاصرة، كما وضعت هناك الأسس العشرة التي بينتها في البحث وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأستاذ إبراهيم بشير الغويل:

بسم الله الرحمن الرحيم، أولاً أبدأ بالشكر للدولة المضيفة لإتاحتها هذا اللقاء ولاختيارها هذا الموضوع المهم، الذي يهم المسلمين بل يهم العالم أجمع. وأهنئ الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد بترؤس هذا المجمع، وأهنئ كذلك الإخوة الدكتور عبد السلام العبادي والدكتور قطب سانو والدكتور عبد الشكور حاج حسين باحتلالهم الأماكن الجديدة التي نرجو أن يوفقوا فيها ويتابعوا العمل، وبالأخص أخي الدكتور عبد السلام العبادي الذي عهدناه دائماً عاملاً في هذا المجال، وأعبر عن سعادتي باستمرار أستاذنا الفاضل متعه الله بالصحة وأطال في

عمره معالي الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة في أمانة هذا المؤتمر، والشكر موصول لأصحاب البحوث.

ولكنني لابد أن أقول: كم تمنيت أن يخصص لهذا الموضوع: مشروع الإسلام الحضاري مزيد اهتمام ومزيد جلسات؛ لأنه هو في الحقيقة جوهر قضية المسلمين اليوم، و هو جوهر قضية العالم اليوم؛ لأنني أؤمن أن الإسلام هو حاجة بدرجة الضرورة للمسلمين ولغيرهم، وأؤمن أنه الأصلح لمعالجة مشكلات المسلمين وللعام كله، وأيضاً لابد أن نقدم الإسلام من حيث مدى الحاجة إليه لدرجة الضرورة، الإسلام من حيث مدى صلاحيته لمعالجة مشكلات هذا العالم المعاصر، الإسلام من حيث إقناعيته للعقل الإنساني في كل العصور ومدى هذا الاحتياج.

ولذلك تمنيت مع شكري الجزيل وتقديري الكبير لكل الإخوة الذين كتبوا في هذه البحوث، ومنهم الشيخ عبد اللطيف الفرفور والدكتور عبد المجيد النجار الذي أتابع كتاباته بتميز في هذا الموضوع وعن شهادة المسلمين في العالم المعاصر، والأخ الدكتور قطب ولكل الإخوة الذين كتبوا، لكنني كنت أتمنى الا يُكتفى في هذا الموضوع بما صنفه المستشرق البروفيسور جب بالذرية في المعالجة[١]، لابد أن يكون هناك من ناظم فكري لما نقدم من العبودية لله والاستخلاف في الأرض وتسخيرها لنا وما يترتب عن ذلك من عمل حضاري، لكن بالإضافة إلى التأسيس الفكري الأمر الذي نحتاجه احتياج ضرورة هو مدى تعاملنا مع الواقع بما يوصف أحياناً بالمعاصرة أو هذا العصر وبما يوصف بالعولمة واستكمال ذلك بتحديد رؤيانا، ومن نحن؟ وكيف سارت السياقات التاريخية؟ وما وجهتنا؟ وأين نحن وموضعنا؟ وكيف نتحرك الآن؟ هناك خيارات متاحة، ما هي الخيارات المتاحة؟ هل تقليد أصحاب الحضارات المعاصرة أو تقليد من سبق؟ وهل نملك ذلك؟ وهل يخرجنا هذا عن التقليد أم أن هناك من اختيار آخر؟ إعلان المعالجة وكيف يكون؟ وهل نقدمه بشكل وصفة طبية وبأسلوب محدد، ثم نتحدث عن الشكل؟ كيف تنتقل هذه المعالجات إلى تطبيق عملي؟ وما هي الخطة؟وما هي التدبيرات قبل أن يبدأ التنفيذ؟

---

(١) النزعة الذرية هي النزعة إلى التجزئة أو التفكير التجزيئي. ويقصد بها الافتقار إلى روح التفكير الموحد، والتي تقاوم الأبنية الفكرية، ورفض العقلانية [ينظر: الاستشراق الإنجليزي، مقال للكاتب زكي الميلاد، نشر في صحيفة الغد الأردنية] http://alghad.dot.jo/index.php?news=80730

أكرر هنا أنه من الصعب أن نفكر ومن السهل أن نعمل، لحظة التفكير هي التي يجب أن يشعر مجمعنا هنا أنه يتحدث فيها وأنه يريد أن يقدم للمسلمين ولغيرهم مدى الحاجة لدرجة الضرورة لهذا الدين، مدى صلاحية هذا الدين لمعالجة مشكلات هذا العصر، وأستاذنا رئيس المجمع رأيت في سيرته أنه كان رئيس قسم الاقتصاد. ما هي معالجات الإسلام الحقيقية لمشكلة الاقتصاد؟.

إذن هذا الموضوع لكي يقال إن هذا المجمع قد تناوله وأننا نحن نقدم مشروع الإسلام الحضاري للمسلمين اليوم والعالم اليوم يحتاج إلى اهتمام أكبر وإلى وقت أكثر، ولو قصرنا دورة للمجمع على هذا الموضوع لكان مستحقاً لذلك. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد (الرئيس):

من الصعب أن نفكر ومن الصعب أن نعمل أيضاً، لكن من السهل أن نقول.

فضيلة الدكتور أحمد عبد العليم عبد اللطيف:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله و صحبه والتابعين.

شكراً لدولة ماليزيا حكومة وشعباً على هذه الاستضافة الكريمة، وبعد.

الإسلام جاء لكل الناس بدين قيم كامل وفي كل نواحي الحياة بشريعة تامة، فجاء بالقيم الفاضلة والمبادئ السامية والمثل العليا للناس جميعاً، وحضارية الإسلام المتميزة بدأت منذ بدأ الإسلام ومرجعها في ذلك كتاب الله وسُنة نبيه ﷺ، ويظن بعض الناس خطأ أن الإسلام حتى يكون حضارياً لابد وأن يجاري المدنية الغربية ويسير في ركابها ولا يتعارض مع مبادئها وأهدافها، وهذا خطأ كبير؛ لأنه يؤدي إلى إلغاء تمايز الإسلام وخصوصيته ويصيره إسلاماً ممسوخاً لا كيان له ولا معنى، وهذا ما يريده أعداء الإسلام. وحتى تستقيم حياة المسلمين في الحاضر والمستقبل وتزدهر يجب أن يبدأوا بالآتي:

أولاً: ترجمة تلك القيم والمبادئ والمُثل إلى أعمال وسلوك وعدم الاكتفاء بترديدها كأقوال، فسلوك المسلمين الأوائل الذين اقتدوا فيه برسول الله ﷺ هو الذي حرك الناس نحو هذا الدين وجذبهم إليه، وهو الذي جعل الأمة سيدة.

ثانياً: تصحيح الأفكار والمفاهيم التي تسيء للإسلام وتنال من حضارته، وهذا يعني الوقوف بحزم في وجه التطرف بأنواعه، والإرهاب بأنواعه، والتعصب بأنواعه، ونشر قيم الوسطية والتسامح والإيثار.

ثالثاً: التخلي عن العرقية التي تمزق البلاد، والطائفية التي تفرق بين العباد، ويسيء التمسك بها إلى حضارة الإسلام ودعوته إلى التعايش بين جميع الناس على اختلافاتهم، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾، فكبيرٌ في شريعة الإسلام أن يرى العالم العراقي المسلم وهو يلوذ ويلجأ بالأمريكي خوفاً من فتك أخيه المسلم المختلف معه في المذهب، وكبيرٌ في شريعة الإسلام أن يرى العالم من ينتسبون للإسلام وهم يفجرون المساجد ويرقصون عندما يرونها تتهاوى ولا حول ولا قوة إلا بالله.

رابعاً: التمسك بقيم الإسلام ومبادئه وشرعيته مهما كانت التحديات وثمنها والمغريات ومردوداتها لأننا على الحق، والحق أولى أن يتبع.

وعلى هذا فالإسلام الحضاري هو الذي يتمسك بما جاء في القرآن وسُنة النبي ﷺ ولا يعني مجاراة غير المسلمين في باطلهم، قال رسول الله ﷺ: "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله وسنتي".

وصلى الله على سيدنا محمد، و على آله وصحبه و سلم، وشكراً لكم.

فضيلة الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أكتفي أولاً بالشكر الذي قدمه من قبلي لهذه الدولة. الموضوع المقدم عندنا وهو عن معالم المنهج الحضاري في الإسلام قدمت فيه أربعة بحوث، في نظري أن بحثين منهما نظريان يؤصلان للمنهج الحضاري تأصيلاً علمياً منطقياً، بحثان قدما حول تجربة عملية لمحاولة النهضة على أسس الإسلام وانطلاقاً منه، وهي تجربة ماليزيا.

استعرض الدكتور عبد الشكور حاج حسين والدكتور شريف مبادئ هذه التجربة، واستعرض الأخ الدكتور قطب سانو مبادئ هذه التجربة من الناحية العلمية النقدية. أظن أن التجربة الماليزية هي تجربة عملية لا علمية، بمعنى أنها تقدم

أموراً عملية منبثقة من واقعها لعلاج مشاكلها والانطلاق بقوتها الروحية والمادية والبشرية لتحتل مكانتها بين الدول، وليست كل دولة إسلامية قدمت من خلال واقعها مبادئها للنهوض بدولتها على أسس الإسلام لعلاج مشاكلها وتحريرها من أثقالها ووضع أهدافها للفترة المستقبلية.

وبالتالي فلا يمكن اعتبار البرنامج لتجديد الإسلام في ماليزيا كما جاء في ملخص البحث للدكتور عبد الشكور حاج حسين، بل للانطلاق بالمجتمع من مبادئ وقيم الإسلام، ولا يضر الجانب العملي الذي يفهمه جمع الناس عدم بيان الجانب العلمي المنطقي ما دام هذا البرنامج لا يخالفه؛ لأن البرنامج موجه إلى عامة الناس، وهؤلاء يرتبطون بالأمور العملية أكثر من الأمور العلمية المنطقية، نسأل الله لهم السداد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور عمر جاه:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبيبنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. سماحة الرئيس قبل أن أقول شيئاً أريد أن أتقدم بكلمة شكر إلى دولة ماليزيا حكومة وشعباً على استضافتها هذه الدورة المهمة.

الموضوع المطروح أنا أوافق على أنه من أهم الموضوعات التي ينبغي أن نهتم بها في هذه الحقبة من تاريخنا، وشعرت بسعادة بكلام الدكتور قطب – عارض الموضوع – بأن المقصود من الإسلام الحضاري هو الفهم الحضاري للإسلام. فالإحسان بيّن لنا فيه الحبيب ﷺ أننا لكي نقوم بما خلقنا من أجله، ينبغي أن نعبد الله سبحانه وتعالى كأننا نراه، معنى هذا أن الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكون، وكرّم بني آدم، وجعله خليفة له في الأرض، وأسند إليه الأمانة. فالمطلوب منا أن نفهم فهماً حضارياً صحيحاً أن هدف الإنسان في هذا الكون هو خلافة الله في الأرض والمحافظة على ما خلقه الله كاملاً: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾، هو ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾. فالإسلام علمنا أننا ينبغي أن نقرأ هذا الكتاب المنزّل (القرآن الكريم) ولكن ينبغي أن نهتم بقراءة الكتاب المنظور وهو الكون. حينما ننظر إلى الكون سنرى نعمة المنعم وبرؤيتنا نعمة المنعم ينبغي أن نحبه، فإذا

عرفناه أحببناه، وإذا أحببناه أطعناه، ولا تتم المحبة إلا بالطاعة، ولا تتم الطاعة إلا بالشعور دائماً بأننا نرى الله فيما نقول وفيما نفكر، وهذا هو التفكير الصحيح وهذا هو الفهم الصحيح، وذلك بأن الله سبحانه وتعالى هو خالق الكون، وهو الذي يدبر أمره، وكل ما في الكون صغير أو كبير، هو تجلية من تجليات الحق حينما نرى الحق فيما نقول، ونرى الحق فيما نعمل، ونرى الحق في تعاملنا مع أنفسنا، ونرى الحق في معاملنا مع ما يحيط بنا من البيئة ونعرف مفهوم خلافة الإنسان في الأرض، إذن سنقوم بتعمير الأرض ونقوم باحترام كل ما خلقه الله ومن هنا سيتم الأمن والسلام في الكون. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور أحمد خالد بابكر:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، الشكر موصول لأهلنا في دولة ماليزيا ولإخواننا الذين قاموا على تجهيز هذا اللقاء المبارك.

القضية المطروحة على مجمعكم الموقر هي قضية العصر التي يجب على المسلمين في ميادين المعرفة بكل أنواعها أن يتصدوا لبلورتها والكشف عن مكوناتها، تعريفاً بالإسلام، ودعوة للاستظلال بظلاله، ودفاعاً عنه في مواجهة ما يكيدون له ولأهله عن طريق إلصاق التهم به وهو منها بريء، ووصفه بأنواع من النقائص وهو دين الكمال الخاتم الذي خُتمت به الرسالات، وجاء رسوله رحمة للعالمين جميعاً.

ولعله يجدر بمجمعكم الموقر هذا أن ينظم مؤتمراً علمياً دولياً يُدعى له كل أهل الهمّ للمعارف الإنسانية من المسلمين وغير المسلمين لتتضح بين يدي الناس كل حقائق الإسلام خدمة للبشرية التي جاء الإسلام خدمة لها ورحمة بها، وذلك ما ينبغي أن نفكر فيه إن كان لي الحق في أن أقترح مثل هذا.

بارك الله فيكم وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور محمد عبد اللطيف صالح الفرفور:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أولاً: أؤكد على كلمة الشكر للدولة المضيفة حكومة وشعباً، ثم أهنئ الأخ رئيس المجلس على تسلمه مهام الرئاسة داعياً له بالتوفيق. كما أدعو بقلبي لسماحة الأمين العام أن يبارك الله في عمره وفي عمركم جميعاً وأن يوفقه ويحفظه ويحفظنا جميعاً إنه سميع مجيب.

هنالك قضايا مهمة جداً لابد من البحث فيها وهي قضية الفرق بين المدنية والحضارة، ولعل هذين المفهومين قد تداخلا وأعذر من التبس عليه الأمر فخلط بينهما عن اجتهاد، فقد بينت في كتاباتي المتواضعة السابقة أن المدنية شيء والحضارة شيء آخر، بينهما تداخل وليس بينهما تنافر. فالمدنية قد تكون جزءاً من الحضارة، ولكن الحضارة أعمّ، فكل حضارة تشتمل على مدنية، و ليس كل مدنية تشتمل على حضارة، فعلى سبيل المثال المدنية هنا فيها مدنية الغرب ومدنية أمريكا، فهؤلاء لاشك أنهم متمدنون فهل نسميهم أهل حضارة؟ أية حضارة هذه؟ الحضارة هي أنها نتاج عقل وقلب وروح وإيمان بالإضافة إلى فكر، فأين هذا من ذاك، لذلك أتمنى من الإخوة الباحثين الا يلتبس عليهم الأمر، فيفرقوا بين الحضارة والمدنية، ولا مانع من أن يكون بينهما تداخل لكن ليس بينهما توافق كلي أو تطابق.

ثانياً: - باختصار شديد - إنني منذ زهاء خمس عشرة سنة بدأت أتحدث عن الفقه الحضاري في الإسلام بمعنى الفهم الحضاري وليس بمعنى أننا سنضع فقهاً جديداً وإنما فهماً جديداً، ووضعت لذلك منهجاً جديداً وكان لذلك أثره الطيب ولله الحمد، وهذا ما أشرف أن أكون من الرواد فيه، وللإنصاف أفدت من المفكرين الإسلاميين السابقين، ومنهم: أستاذنا محمد المبارك، عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق، وأفدت كذلك من الأستاذ الكبير مالك بن نبي، على أنني لم أوافقهما في كل ما ذهبا إليه، ولكني أفدت منهما ومن غيرهما، جزاهم الله كل خير، لذلك لابد من الإفادة من جميع ما كتب حتى في هذه الدورة الكريمة لابد أن نأخذ بعين الاعتبار كل كلمة كُتبت فنفيد منها ونصهره في عقولنا وقلوبنا.

والشيء الذي أود أن أبينه في كلمتي هو أننا أغفلنا جميعاً قضية التربية الروحية. إننا بعد أن وضعنا هذه المناهج والبرامج العظيمة الفكرية أهملنا كثيراً من التربية الروحية القائمة على ما قام عليه سلف هذه الأمة ﷺ والقرون الثلاثة المشهود لها

بالخيرية الذين بنوا حضارتهم على الذكر، وعل الفكر، وعلى الزهد وعلى العمل الصالح بما يرضي الله سبحانه عملاً وتطبيقاً، هذا ما ينبغي أن نركز عليه نحن خدام الشريعة الإسلامية في هذا العصر وفي هذا المجمع المبارك الموقر. ليس معنى كلامي أن الذين سبقوني لم يولوا هذا الموضوع اهتماماً فقد اهتم به كثير منهم، ولكن أؤكد على أن يكون هذا الاهتمام أكبر وأكبر.

شكر الله حُسن استماعكم، وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الأستاذ محمود محمد عراقي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار.

السيد الرئيس، السادة العلماء، الأساتذة الأفاضل، بداية أود أن أهنئ وأبارك لكم انتخابكم للرئيس وأن أشكر مجمع الفقه الإسلامي وكذلك دولة ماليزيا والباحثين المحترمين. فلقد استفدت منهم جميعاً.

لقد أعددت ورقة لهذا الملتقى الكريم حول المنهج الحضاري الإسلامي ودرست فيها معالم المنهج الحضاري الإسلامي فبحثت عن طريق عودة الحضارة الإسلامية واستئنافها في العصر الحديث غير أن الأحداث والتحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي اليوم تضغط على قلبي وعقلي ولا تدعني أدخل في حديث علمي أكاديمي بل تدفعني مخاطباً للوجدان، ومناشداً للضمير، وطالباً من كل من يهمه مصير أمته، والتمس من جميع من يستطيع أن يكون له دور إطفاء هذا اللهيب الذي يستعر من شرق آسيا إلى غرب إفريقيا، فكله في سلسلة عقد واحد وجميعه أجزاء لخطة واحدة وهي القضاء على أمة الإسلام واستئصال ما فيها من مظاهر حياة ومقاومة ونهوض وتوجه مستقبلي.

إننا أمام قضية كبرى تحتاج إلى موقف فقهي حاسم. وأقول موقف فقهي؛ لأن الفقه مشروع حركة متكاملة للحياة، وهذه الحياة الإسلامية المفعمة اليوم بأنواع التحديات تحتاج إلى موقف فقهي جاد عملي للمحافظة على وجودنا وهويتنا.

عالمنا الإسلامي اليوم يواجه هجوماً شرساً يتخذ طابع الغزو الثقافي والعسكري والعلمي والسياسي والاقتصادي، والأسرع من كل ذلك الحرب النفسية التي

تستهدف القضاء على كل مظاهر الحياة في أمتنا الإسلامية، والمأساة الكبرى في هذا الهجوم هو أنه لا يواجه المقاومة المناسبة بل يواجه في كثير من الأحيان الاستسلام والتراجع وفي أحيان أخرى يواجه ردود فعل طائشة تضر ولا تخدم، هي خليط من مواقف غاضبة ومواقف مصطنعة مدبرة من العدو نفسه.

لقد مرت علينا قبل أشهر موجة عارمة من التفرقة الطائفية البغيضة أريد فيها للعالم الإسلامي أن يعود إلى حروب الجمل وصفين والنهروان، وتمر علينا اليوم صور مآسي الاقتتال الفلسطيني الفلسطيني، وسفك الدم العراقي، وقصف الآمنين في أفغانستان، وتدبير الانفجارات في مناطق مختلفة، ومنح أكبر وسام لسلمان رشدي في بريطانيا، وتهديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية باسم الملف النووي، وتهديد سوريا باسم مساعدة المقاومة في لبنان، والتلويح بالقضاء على المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين، وعشرات من هذه المظاهر التي تستحق كل واحدة منها أن يهب علماء الإسلام لقيادة الأمة وملء الشوارع ليل نهار بالمسيرات الصاخبة والاحتجاجات اللاهبة، ولا يظن القادة السياسيون في العالم الإسلامي أن ذلك سيشكل خطراً على حكوماتهم، بالعكس فإن انتفاض الشعب سيساعد الحكام - كما قال السيد القائد الخاميني - على تخفيف ما يواجهونه من ضغوط أجنبية وسيجلسون حول طاولة المفاوضات مع القوى العالمية من موقع أقوى.

إن العلماء إذا قادوا الأمة لمواجهة هذا التحدي الخطير فإنهم سوف يقون المسيرة من الانحراف ومن ردود الفعل غير المحسوبة وغير المفيدة، وإنهم بذلك سيوجهون نقمة الجماهير توجيهاً صحيحاً بعيداً عن مظاهر العنف الطائش والإرهاب الأعمى، وإنهم بذلك سيثبتون لأعداء الأمة أن في المسلمين حياة وعزة وكرامة تأبى الخضوع لعملية الإذلال.إنهم بهذا سيؤهلون الغرب لأن يعترف بالعالم الإسلامي، وبذلك سيؤهلون العالم لجو من الحوار والتعاون والسلام، وهذا هو هدف الإسلام.

أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

فضيلة الشيخ محمد حاج يوسف أحمد:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا

محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكراً سيادة الرئيس، ثم شكراً للحكومة الماليزية وشعبها لهذه الضيافة وهذه الحفاوة، ومما يعجبني في هذا البلد اعتزاز أهله بالقيم الإسلامية حكومة وشعباً. هذا شيء يستحق منا الإشادة والثناء والمدح في وقت تهرب كثير من الحكومات في العالم الإسلامي على أن تنتمي إلى الإسلام أو أن تدعي الإسلام، فهذه مفخرة لهذا الشعب ولحكومته جزاهم الله خيراً. ثم أشكر الباحثين على هذه البحوث القيمة ولكني أنظر إلى الموضوع من جانب آخر لم أر من التفت إليه، وهو هل للحضارة أو الثقافة وعاء؟ وهل يمكن أن تقوم بدون وعاء؟ أقصد من هذا الكلام مثلاً إذا نحن كتبنا حضارتنا وثقافتنا باللغة الإنجليزية أو بالفرنسية ألا يمكن لأهالي هذه اللغات أن تدعي أن هذه حضارتهم، لأن حضارة الإسلام القديمة كانت مكتوبة باللغة العربية وثقافته مكتوبة باللغة العربية، فأهل ماليزيا مثلاً إذا كتبوا إنجازاتهم باللغة الإنجليزية أو بلغة محلية، هل يعتبر مثلاً هذا مشروعاً حضارياً إسلامياً؟ فعلاً ما كتبوا جيداً إذا حالفهم التنفيذ السليم كتبوا فعلاً مبادئ قيمة من ناحية القيم الأخلاقية ومن الناحية الروحية ومن الناحية المادية ومن ناحية التنمية الشاملة. فهم كتبوا أشياء عظيمة جداً لكن أليس هناك لغة جامعة للأمة الإسلامية كلها وأقصد بذلك لغة القرآن؟ هذه اللغة الجامعة للأمة الإسلامية، لكن بوضعها الحالي المحاصر أصبحت تندثر في أماكن كثيرة وتحشر في أماكن ضيقة، في مثل هذه الحالة أرى أن اللغة العربية بوضعها الحالي غير صالحة لكتابة الحضارة أو جمعها في العالم الإسلامي كله، ولا أقصد من ذلك قصور في اللغة وإنما أقصد جهل الشعوب الإسلامية والعالم الإسلامي حتى في بعض المناطق العربية نفسها يوجد قصور في فهم هذه اللغة.

فبناء على ذلك أرى أن أهم شيء للانطلاقة وللحضارة الإسلامية من جديد الاهتمام باللغة العربية ونشرها في العالم الإسلامي كله، والواجب في هذا الموضوع يقع على الكل، لكن بصفة خاصة يقع على الدول الإسلامية التي تتمتع بالثروة البترولية وغيرها بشكل خاص؛ لأن كلكم يعرف ويعلم أن الشعوب الإسلامية ليس بينها تواصل الآن، فكثير منها يتفاهم باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وبعضها يتفاهم بلغات أخرى. فاللغة الجامعة التي توحد وتربط بين الدول الإسلامية هذه

اللغة غير منتشرة. فعلى كل حال أنا أرى أن من الواجب علينا تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر مما هي عليه الآن واهتمامها بهذا الموضوع، و في نفس الوقت لابد من اتخاذ قرارات سياسية من الحكومات الإسلامية لنشر الثقافة الإسلامية ولنشر الحضارة الإسلامية لأنه مهما أصدر المجمع من قرارات فإنها لا تنفذ ويصبح حبراً على ورق. مثلاً ماليزيا يبدو – والله أعلم – وأظن أن ذلك حقيقة أن عندها إرادة سياسية قوية لاتخاذ ما تراه مناسباً من الخطوات ولتنفيذ مثل هذه الخطوات لكن هل بقية الحكومات الإسلامية أو معظمها تتمتع بمثل هذه الإرادة؟. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور محمد بن يحيى النجيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحابته أجمعين.

أتوافق مع أخي الدكتور أحمد الحداد على التأكيد على الجانب الأخلاقي والإنساني في الحضارة الإسلامية، وهو ما أكدت عليه الورقة الماليزية أو التجربة الماليزية قبل البنيان والعمران.

الأمر الآخر هو أنني أعتقد أن هناك فرقاً كما ذكر الشيخ السيابي بين الثقافة وبين الحضارة، ولكن اختلف مع فضيلته بأن الحضارة هي مرآة للثقافة وثقافة كل أمة تعكسها على أرض الواقع حضارتها، ولهذا فإنه يمكننا أن نقول هذه حضارة إسلامية وهذه حضارة يونانية، أو حضارة أخرى، ولكن قضية التمدن والحضارة هناك توافق وهناك اختلاف، ولكن يمكن أن نسمي الحضارة التي تعتمد على أسس غير دينية على أسس ليبرالية كالحضارة الغربية ممكن أن نطلق عليها تمدنا وليست حضارة.

ورد في ورقة الدكتور عبد الشكور والدكتور البشير كلمة «الإسلام السياسي»، وهذه العبارة وإن كان قد أوضحا المقصود بها في الهامش إلا أن كلمة «الإسلام السياسي» أو هذا الإطلاق هو إطلاق غربي يراد به – وهو ما لا يقصدانه في ورقتهما ولكن هذا سائد في المصطلحات الغربية – ذلك الإسلام وهو إسلامنا الذي يدعو أن يكون الإسلام دين ودولة، هم يرون إسلاماً لا يكون له منهجاً في

الحياة، يريدون إسلاماً فيه صلاة وصيام وعبادة، يريدون ما لله لله وما لقيصر لقيصر، فأتمنى أن مثل هذه المصطلحات التي توردها وسائل الإعلام الغربية، ويتبناها الجانب الليبرالي في عالمنا الإسلامي ألا نستخدمها؛ لأنه قد أصبح لها معنى واضحاً عند الآخرين. كما ورد في ورقة الأستاذين الكريمين البُعد عن النزعات الجهوية أو القبلية أو الحزبية ولا أدري أهم يعلمون أن دولتهما ماليزيا هي أيضاً فيها ممارسة حزبية؟ ولا أدري ما هو المقصود بالحزبية!! وإن كنت أنا لا أشجع الحزبية في عالمنا الإسلامي، لأنه عالم نام، وهي تفرق أكثر مما تجمع.

هذا ما أردت إيضاحه، والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور محمد عبد الغفار الشريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

طبعاً من أهم الأمور في التكوين الحضاري هو الاستقرار السياسي، ولذلك سبق الإسلام إلى تأسيس الدولة القانونية وتحديد علاقة الحاكم بالمحكوم، ويتبين ذلك في كتاب الله تعالى وسُنة النبي ﷺ وتمثل ذلك في وثيقة المدينة المنورة في أول قدوم النبي ﷺ إلى المدينة حيث كانت هذه الوثيقة بمثابة الدستور، وكل دولة ليس لها دستور يبين علاقة الحاكم بالمحكوم وحقوق الحاكم وحقوق المحكوم يكون فيها ضياع لكل الحقوق ويكون فيها عدم الاستقرار، فنجد أن الإسلام قد رسخ في هذه الوثيقة العدل والشورى وبيان حقوق المواطنة، وهذه أساس تكوين أي دولة قانونية حضارية متمدنة إلى اليوم. نجد هذه الأسس هي التي تبنى عليها الدولة. وكان أيضاً في ممارسة الدولة الإسلامية فصلٌ بين السلطات الثلاث، وتبين ذلك بعد عهد النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ قد مارس السلطات الثلاث لكونه كان مشرعاً، و كان التشريع ينزل غضاً طرياً لكن منذ أن قامت الدول بعد ذلك في عهد سيدنا أبي بكر ﷺ فُصِل القضاء عن السلطة التنفيذية، ثم عمر ﷺ كوّن مجلساً للشورى رجع إليه، وكان له دور في بعض القضايا الأساسية في الأمة. وأيضاً الدستور الإسلامي والممارسة العملية للدولة الإسلامية حددت حقوق المواطنين حتى ولو كانوا من غير المسلمين، وهذه قضية مهمة وضرورية، حيث إن المواطنة لا تعني أن يكون الإنسان في الدولة المسلمة مسلماً بل قد يكون غير مسلم، لكنه يحظى بجميع حقوق المواطنة في الدولة، ولذلك نجد في الدولة الإسلامية في تواريخها المتعددة أن بعض

غير المسلمين وصلوا إلى مناصب عليا بل حتى إلى مناصب الوزارة بل أعلى من ذلك.

ومن أهم القضايا أن تقوم الدولة أيضاً بممارسة دورها في البناء السياسي والاجتماعي للدولة، ولذلك في قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ بيان لدور المرأة في المجتمع المسلم وأن دورها لا يقتصر فقط على العمل في البيت أو ما وراء الكواليس بل يكون لها دور واضح وبناء في الدولة الإسلامية.

وجزاكم الله خيراً.

فضيلة الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً لمعالي الرئيس وللأمانة العامة والسادة المتحدثين. فإني أقدر تقديراً عالياً هذه البحوث الطيبة والمباركة والتي فيها جوانب كثيرة من المعرفة بالمنهج الحضاري الإسلامي، ولكن ينبغي أن نركز على ناحيتين:

الأولى: ضرورة بيان التفرقة الواضحة المعالم بين الحضارة الغربية وبين الحضارة الإسلامية. فالحضارة الغربية تقوم فقط على محض المادة وتقرر ابتعادها ضمنياً – وإن لم يكن هناك نصوص في ذلك – عن قيم الأخلاق العامة، وتقرر – كما يقولون – الفن للفن، والعقل هو الحاكم الجبار، ومعطيات العلم هي الأساس في بناء الحضارة. فهذه المعاني هي التي قامت عليها الحضارة الغربية، أما حضارتنا الإسلامية فتركز على ضرورة التلاقي بين الروحانيات والماديات فلا تعترف بمجرد هذه الأقوال التي نشاهدها في مَعلم وقاموس الحضارة الغربية، فلابد من أن تكون الدوافع والبواعث الحضارية لأمتنا هي الانطلاق من العقيدة والأخلاق وخصائص الإسلام الكبرى في نظام الحكم التي أشار إليها الدكتور عبد الغفار الشريف، وهي العدالة والشورى، وأن نبتعد عن تلك المفرقات التي تفرق بين عالمنا الذي نعيش فيه وهو الدول الإقليمية، فلا تكاد تجد تلاقياً بين دولة إسلامية أو عربية وغيرها، وهم في واقع الأمر قد انصاعوا – ربما بغير قصد – إلى تحقيق مآرب المستكبرين العالميين والمستعمرين في إيجاد هذه التفرقة البغيضة على أسس عصبية ومذهبية وطائفية وغير ذلك أدت إلى وجود ما نشاهده من سيلان الدم الإسلامي والعربي في بعض

البلاد، والدول الأخرى تتفرج على هذا وتكاد تقول: إنه لا يهمها شيءٌ من هذا. هذا هو الجانب الأول التفرقة بين مفهوم الحضارتين.

الجانب الثاني: والذي هو أضر وأكثر من المفهوم الأول هو أن نضع منهاجاً كاملاً للحضارة الإسلامية، أما ما تقوم به بعض الدول الإسلامية أو العربية فهو بعض معالم هذه الحضارة ولا يمثل كامل توجهات الحضارة الإسلامية، فلذلك لابد من أن يتعاون المجتمع الإسلامي إذا كان يريد النهضة وتحقيق قفزة حضارية صحيحة للرد على أي إنسان غربي، حينما نلتقي به يقول الواحد العادي: احضروا لي ورقة موجزة محددة عن الحضارة الإسلامية. وأين هي من هذا العالم؟ فهم ينسفون كل ما نقوله؛ لأننا نُحسن الوصف ونحسن الكلام العاطفي ونحسن البكاء والتألم والآهات ولكن لا نضع مناهج علمية واقعية، نقول ولا أحد ينفذ ما يقال. فإذن لابد من التركيز على بيان أصول ومنطلقات الحضارة الإسلامية الشاملة ووضع ورقة شاملة للدول العربية الإسلامية فهي لا تستطيع في وقتنا الحاضر وظروفنا الحاضرة أن تتبنى دولة - ولو كانت بطريقة سرية - كل هذا المعلم الحضاري الشامل، ودولٌ أخرى عندها عطاءات وعقول وأفكار وتقدم علمي لا يستفاد منها فلابد من تعاون الثروة والمال مع القوى البشرية على نحو واقعي، دون كلام نظري أو إنشائي وعاطفي يرضي بعضنا بعضاً، ولا نخرج بأية نتيجة تهم العالم الإسلامي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة القاضي محمد تقي العثماني:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، في الواقع إني أشكر الباحثين الذين قدموا بحوثاً قيمة في هذا الموضوع وأشكر العارض على عرضه الجامع المتميز ولا أريد إلا إضافة شيء مهم، وهو أني رأيت أن هذه البحوث قد فاتها عنصر مهم أو العنصر الأهم في الحضارة الإسلامية الا وهو تطبيق الشريعة الإسلامية على مستوى الدولة وفي جميع نواحي الحياة، فإنه لا تتصور الحضارة الإسلامية إلا بأن تكون الشريعة الإسلامية لها السلطة العليا في جميع

مجالات الحياة سواء كانت مجالات السياسة أو الاقتصاد أو على مستوى الأفراد. وإن هذا العنصر الوحيد هو الذي يميز الحضارة الإسلامية من الحضارات الأخرى التي أسست نفسها على المادية البحتة.

فالرجاء أن يُعطى تطبيق الشريعة حقه عند إصدار أي قرار في هذا الموضوع من هذا المجمع الكريم، وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور عبد السلام داود العبادي:

أكرر الشكر والتقدير للدولة المضيفة، كما أشكر السادة الباحثين على ما قدموا من بحوث قيمة وعميقة، لكن أحب أن أشير إلى ما يتعلق بطرح هذا الموضوع على مجمعنا الكريم. إذا كنا نريد أن نتحدث عن المشروع الحضاري من وجهة نظر إسلامية لابد أن نأخذ الموضوع بأبعاد شمولية تلاحظ البناء الحضاري من منظور إسلامي، أو بمعنى آخر المشروع الحضاري من منظور إسلامي، أو كيف يصنع الإسلام الحضارة؟ وبالتالي لابد أن نستخدم المصطلحات والمفاهيم التي استقرت في هذا الدين حتى نخاطب الناس بما يفهمون في إطار تعاليمهم مع هذا الدين.

ولذلك لابد في الواقع من أن ننتبه لدقة العناوين ودقة الاختيارات للألفاظ حتى لا نقع في محاذير ردود الفعل والتصورات الخاطئة على ما نقوله. عندما قلنا – وهذا ما نبه إليه الباحثون وخاصة الدكتور قطب – مشروع الإسلام الحضاري، ظن البعض أننا نقصد إسلاماً حضارياً وإسلاماً غير حضاري، وفي بعض الأدبيات في بعض الدول كُتِب هذا الكلام وأن هنالك إسلام جاء من الصحراء وهو صحراوي.وحقيقة لابد في الواقع من الدقة في استخدام العبارات والألفاظ. لذلك الأولى ونحن في مرجعية فقهية عليا للأمة أن ننظر في المصطلحات ونحددها بدقة حتى لا يقع هذا اللبس. ولذلك إذا قيل: المشروع الحضاري من منظور إسلامي، أو مناهج الإسلام في الفكر الحضاري وفقهه، أما أن نقول: مناهج الفكر الحضاري وفقهه في الإسلام فقد يُظن أن هنالك مناهج لصنع هذا ومناهج لصنع ذاك، وهذا لبس كبير يجب أن نبتعد عنه.

الشيء الآخر ونحن نتحدث عن صُنع الإسلام للحضارة لابد أن نشير إلى إنجازات الحضارة الإسلامية، وأن ما يُقال في هذه الأيام في معرض الاهتمام بالعلوم

والإنجازات التقدمية في كل مجالات الحياة، هذا نَهَجتُه الحضارة الإسلامية وقدمت نموذجاً متميزاً، ثم لابد أن نشير ونحن نتحدث عن هذا الموضوع إلى دور الحضارة الإسلامية أو دور الإسلام في إنقاذ الحضارة المعاصرة من مشكلاتها وخاصة في إغراقها المادي وجدبها الروحي وكل ما يقال في هذا المجال.

أما إذا أريد الحديث عن التجربة الماليزية وتقييمها، فأولاً لابد من أن يوجه الشكر والتقدير لحكومة ماليزيا على هذا التوجه الطيب المبارك في إعلان هذا الشعار المتميز الذي جاء رداً على ما يُتهم به الإسلام من إرهاب وتسلط وجمود وتخلف وغير ذلك، فقيل لهم أن الإسلام دين حضاري.وبالتالي لابد في الواقع كما فعل الدكتور قطب عند دراسته لهذه التجربة من أن تُحلل، وإذا كان هنالك فيه مجال لإثرائها واقتراح ما يزيدها بهاءً وجمالاً فعند ذلك يكون المجمع قد أدى دوره في الجانبين، في الجانب الأول الذي هو الحديث عن كيف يصنع الإسلام الحضارة، والبناء الحضاري من وجهة نظر الإسلام، ثم في تقدير التجربة الماليزية وفي محاولة إثرائها بما ينفع ويفيد إن شاء الله، وشكراً.

فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد (الرئيس):

شكراً، وشكراً للجميع، وانتهت المداخلات والوقت لاشك أنه كان كافياً. أعلن لجنة الصياغة لهذا الموضوع حيث إنها مكونة من: العارض الدكتور قطب مصطفى سانو، والمقرر الدكتور محمد بشير الشريف، والدكتور عبد الشكور حاج حسن، والدكتور عبد المجيد النجار، والشيخ أحمد سعود السيابي.

أيضاً المنسق العام لهذه اللجان كلها هو فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الستار أبو غدة، والأستاذ الدكتور عجيل جاسم النشمي، والأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان.

وفي الختام أيضاً أشكر كل الذين هنأوا نواب الرئيس والرئيس فباسمهم وباسمي أيضاً أولاً نشكركم على ذلك، ثم أؤكد لكم أننا بكم،ولا نستغني أبداً عن دعمكم وعن تعاونكم وعن تلقي كل ملاحظاتكم وتوجيهاتكم. فالعمل مشترك والمهمة مشتركة وهي أيضاً مهمة شريفة وعظيمة وتكليف كذلك. فنشكر الله لكم.

وبهذا ترفع الجلسة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

ثالثاً: القرار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

قرار رقم ١٦٣ (١/١٨)

بشأن معالم العودة إلى المنهج الحضاري في الإسلام

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الثامنة عشرة في بوتراجايا (ماليزيا) من ٢٤ إلى ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ، الموافق ٩-١٤ تموز (يوليو) ٢٠٠٧م،

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع معالم العودة إلى المنهج الحضاري في الإسلام، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله،

وبعد استحضار سبق الإسلام إلى تأسيس الدولة الرشيدة، ووضع رسوله الأعظم وثيقة المدينة المنورة التي اشتملت على تحديد العلاقات في المجتمع الإسلامي الأول والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في خطبة الوداع،

وفي ضوء نصوص الكتاب والسُنة التي هي الدستور الإسلامي، من مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ﴾ [النحل: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩].

قرر ما يأتي:

أولاً: إن إتباع منهج حضاري إسلامي يتيح الفرصة للمسلمين لاستعادة دورهم وتقديم رسالتهم الإنسانية للإسهام في إنقاذ العالم من ظلمات المادية الطاغية.

ثانياً: إن السبيل لعلاج التخلف الذي تعاني منه الأمة يتم بالعودة الصادقة للدين القيم، لأن الأوضاع المأساوية التي يعيش فيها المسلمون هي بسبب التخلي عن تعاليم الإسلام وتقليد المناهج الوضعية.

ثالثاً: إن المنهج الحضاري الإسلامي القائم على خطة محكمة، يحرر المجتمعات والبلدان الإسلامية من الهيمنة والتبعية والتخلف.

رابعاً: إن حُسن فهم الإسلام، وَجديّة الالتزام بأحكامه وتطبيقه في تكامل وتوازن من اللوازم الضرورية لنجاح مشروع النهضة الإسلامية.

خامساً: ترسيخ مبدأ الشورى نظرياً وعملياً امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨] انطلاقاً من أن الشورى أساس متين من أسس تكوين دولة الإسلام.

سادساً: مشروعية الفصل بين السلطات (توزيعها): التنفيذية والتشريعية والقضائية، حسبما استقر بعد عهد التشريع، و ذلك استمداداً من الممارسة العملية لصاحب الرسالة ﷺ؛ في تنوع تصرفاته بين الرسالة والإمامة والقضاء.

سابعاً: إقرار حق المواطنة بما يشمل غير المسلمين، وفقاً للضوابط الشرعية في مقابلة الحقوق بالواجبات.

ثامناً: إشراك المرأة في الأنشطة العامة بما لا يخل بالأحكام الشرعية الخاصة بها ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [التوبة: ٧١].

تاسعاً: وجوب المبادرة إلى التخلص من السلبيات التي يعيشها المسلمون للتغلب على التحديات التي يواجهونها، مثل:

أ- التعصب المذهبي الذي يشكل عقبة أمام تيار التجديد المنضبط.

ب- التطرف الفكري والسلوكي الذي يثير المشكلات في المجتمع وتتمخض عنه الحركات المتطرفة.

ج- الإلحاد أو اللادينية التي تقوم على رفض ارتباط الدين بالحياة.

د- أحادية المعرفة: (الجزئية) التي تحجب صاحبها عن الأبعاد الحقيقية للقضايا.

هـ- عدم إدراك قيمة الوقت وأثره في فشل المسلمين وتخلفهم.

ويوصي بما يلي:

أ- تقوية الإيمان والعمل الصالح باعتبارهما الخطوة الأولى في الجهود التربوية الهادفة إلى إيجاد الشخصية المسلمة لاستعادة دور الحضارة الإسلامية وإسهامها في

الحضارة الإنسانية.

ب- التأكيد على أن المنهج الحضاري الإسلامي يقوم على ترسيخ القيم الأخلاقية الإسلامية في المجتمع.

ج- الإشادة بتوجه ماليزيا - لتبني مشروعها منهج الإسلام الحضاري - ودعوتها إلى عقد مؤتمر علمي دولي لبيان حقائق الإسلام الحضارية ومضامين رسالته الخالدة، لتكون نتائج هذا المؤتمر العلمي تحت نظر المفكرين والقياديين في البلاد الإسلامية.

والله أعلم.

الموضوع الثاني
سُبل تنمية الموارد البشرية في الإسلام

البحوث المقدمة

١. فقه تنمية الموارد البشرية إعداد الشيخ أحمد المبلغي
٢. تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي إعداد د. حسن بن إبراهيم الهنداوي
٣. تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي إعداد د. سعيد عبد الله حارب
٤. تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي إعداد د. شوقي أحمد دنيا
٥. في تنمية الموارد البشريّة في العالم الإسلامي: التعليم الموجّه مدخلا ضروريًا لتنمية بشريّة مستديمة، إعداد أ.د. قطب مصطفى سانو

* ملاحظة:

تم ترتيب البحوث حسب الترتيب الهجائي لأسماء السادة الباحثين. وأن الآراء الواردة في البحوث والمناقشات تعبر عن آراء كاتبيها ولا يعني نشرها اقرارها من جهة المجمع.

فقه تنمية الموارد البشرية

إعداد

الشيخ أحمد المبلغي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه الميامين.

يحاول هذا المقال تقديم معرفة بموضوع تنمية الموارد البشرية وفقهها ضمن المحاور الستّة التالية:

- تعريف تنمية الموارد البشرية
- تاريخ نشوء وتطوّر فكرة تنمية الموارد البشرية
- أهمية تنمية الموارد البشرية
- منهجية فقه تنمية الموارد البشرية
- الدليل الفقهي على مشروعية ولزوم تنمية الموارد البشرية

تعريف تنمية موارد البشرية:

قد عرّفت تنمية الموارد البشرية بتعاريف عديدة، أهمّها ما يلي:

- هي الجهود الرامية إلى تطوير مهارات العاملين بالمؤسسات والحكومات وغير ذلك من الهياكل التنظيمية وخبراتهم.

- هي عملية تنمية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة في جميع المجالات.

- هي الارتقاء بالمستويين العلمي والمعرفي للإنسان من خلال مواصلة تدريبه وتأهيله منذ مرحلة ما قبل وروده في ميدان العمل إلى مرحلة ما بعد خروجه عنه.

وواضح أنّ التعاريف كلّها تهدف إلى بيان منظور واحد، لكن مع فرقٍ للأخير مع الأوّلين، من حيث التصريح فيه على كون عملية التنمية ليست مقصورة على مرحلة اشتغال الإنسان بالعمل، بل تعمّ مرحلتي ما قبل دخوله في سوق العمل وما بعد خروجه عنها.

تاريخ نشوء فكرة التنمية وتطوّرها:

بعد انخماد لهيب الحرب العالمية الثانية، اندفعت الدول إلى نفض ما علق بها من آثار الحرب والدمار الذي لحق بها على كافّة الأصعدة، فظهرت الحاجة إلى تعزيز القدرات باتجاه التنمية والتطوير، وتأسيس النظريات في جميع المجالات التي من شأنها بناء وارتقاء البنية التحتية للدول، فترشّحت عن ذلك أن تطوّرت نظرية التنمية الاقتصادية وتجربتها، فنتجت عن هذا التطوّر فكرة تنمية الموارد البشرية.

إنّ الوضع الحاصل في أعقاب هذه الحرب الكونية، لم يكن إلا عبارة عن محاولات أشبه ما تكون بمتابعات إنمائية جرت في أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، إضافة إلى البلدان التي خرجت من تحت استعمار الغرب، فأخذت في التطور والتوسّع، ممّا انتهى إلى بروز التحولات التالية واحدة بعد أخرى:

التحوّل الأوّل: ظهور فكرة التركيز على دور الاستثمار في الدرجة الأولى، ثم التخطيط في الدرجة الثانية.

وهذا التحول يمثّل البدايات الأولى لطرح نظرية التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية.

التحوّل الثاني: ظهور عدم كفاية الاستثمار والتخطيط في حصول التنمية.

التحوّل الثالث: ظهور فكرة توقّف التنمية على امتلاك التكنولوجيا، والقدرة على استيعاب وتطبيق استخداماتها.

التحوّل الرابع: نشوء فكرة تنمية الموارد البشرية.

ولم يتمّ حصول هذا التحوّل إلاّ بعد حصول التحوّل الثالث الّذي كان يركّز في التنمية على الإنسان كمورد اقتصاديّ له القابلية على أن يلعب دوره في زيادة الإنتاج وتطويره، وعلى أثره بدأ يولد رويداً رويداً مفهوم تنمية الموارد البشرية وفكرتها.

وهذه الفكرة – بعد أن اكتملت – جعلت النظر إلى عامل البشر ومكانته في التنمية الاقتصادية يتحوّل تحوّلاً كبيراً، فبدأ الإنسان في إطار هذا المفهوم الجديد يمثّل أكبر جزءٍ من التنمية الاقتصادية، بل هو جوهر العملية التنموية ولبّها، ومن

هذا المنطلق أضحى أقوى محرّك لعمليات البناء الحضاري والنهوض التنموي.

التحوّل الخامس: اتّساع مفهوم التنمية البشرية.

وبعد أن برز مفهوم التنمية البشرية أخذ يتزايد ويتنامى الوعي بمكانة ودور 'الإنسان' في منظومة التنمية، وفي ضوء هذا الوعي المتزايد اتّسعت دائرة شمول مفهوم 'التنمية'، فأصبح يشمل من جهةٍ جميع المحاولات الرامية إلى إشباع كل ما يحتاجه الإنسان، ورفع مستوى معيشته، وتحسين نوعية حياته طيلة عمره، وذلك انطلاقاً من كون هذا الإشباع الكامل يعدّ ركيزةً في تنمية وتطوير الموارد البشرية. ويشمل من جهة أخرى كل الفعاليات التي تصبّ في نطاق تعليم الإنسان المستمر لغرض تطوير وتنمية مهاراته العلمية والفنية والسلوكية، وتأهيله بالمعارف والقابليات الضرورية من أجل مشاركته في العملية الإنتاجية والتنموية، ووصوله بمساهمته الاقتصادية إلى أقصى مستوى ممكن، في حين أنّه كان المفهوم قبل هذا التطور يركز على الاقتصار على جانب الإعداد المهني والإنتاجي.

فالتنمية البشرية تحاول في الحقيقة أن تتوسّع في دائرة الخيارات المتاحة للإنسان، وتمنحه أكبر وأوسع فرصة للاستفادة من هذه الخيارات المتاحة من أجل تطوير حياته في شتى مجالاتها، وأن تنمّي مختلف القدرات والطاقات الكامنة فيه واللائقة به، بدنية كانت أو عقلية، فنيّة كانت أو علمية، نفسية كانت أو اجتماعية.

أهمية تنمية الموارد البشرية

إنّ تنمية الموارد البشرية لا تعدّ اليوم مجرد خيار، كما أنّ التركيز على أهميتها ليست مجرد تعبير عن رأي، بل هي بمثابة المسار الملزم والشرط الأساس لاستمرار الحياة الاقتصادية في الظروف الحالية. فللعنصر البشري أهميّة خاصّة جداً في عملية التنمية وهذه الأهمية قد بلغت إلى حدّ أصبح استثمار العنصر البشري أمراً لا محيص عنه في أيّ حالة، وإن احتاج هذا الاستثمار إلى صرف مبالغ طائلة.

منهجية فقه تنمية الموارد البشرية

وفيما يلي ذكر نقاط حول منهجية فقه التنمية:

أوّلاً: تعيين نوع الاستحداث الحاصل في تنمية الموارد البشرية

والسؤال هنا: أين تدرج مسألة تنمية الموارد البشرية، وضمن أيّ نوع من أنواع

المسائل المستحدثة؟

ونقول في الإجابة: إنّنا نقصد بالمسائل المستحدثة كل مسألة يُعتبر لها استحداث في أي زاوية ومن أي وجهة، فعليه لو وجدنا مسألة نعتبر لها بعداً جديداً فإننا نعتبرها من المسائل المستحدثة.

ومن هنا توجد للمسائل المستحدثة أربعة أنواع، وهي ما يلي:

النوع الأول: تلك المسائل المستحدثة التي لم يكن لها في السابق عين ولا أثر، بل هي جديدة تماماً بكلّ ما لها من أبعاد وزوايا، وذلك مثل موضوع الهندسة الوراثية، أو الموت الصناعي أو الاستنساخ البشري.

النوع الثاني: تلك المسائل المستحدثة التي ظهرت حولها تساؤلات جديدة وإن كان أصل المسألة مطروحاً في السابق. فعنصر الاستحداث هنا حاصل بالنسبة إلى ظهور المسألة بثوب جديد في المجتمع، وبروز تساؤلات جديدة حولها.

ويمكن أن نمثّل لذلك بموضوع الموسيقى، فإنّه وإن كان يعتبر موضوعاً قديماً، إلاّ أنّه قد برز في المجتمع الحالي بصورة جديدة، وظهرت تساؤلات عديدة على أساس زوايا وأبعاد جديدة.

النوع الثالث: تلك المسائل التي ظهرت حولها ظاهرة الإشكالية في دراستها الفقهية في السابق، بمعنى أنّ الفقهاء حيث إنّهم حصلوا على منهجية متكاملة قياساً إلى السابق، فهم يرون أنّ الدراسة الفقهية الحاصلة بالنسبة إلى الموضوع قد تمّت على أسس منهجية ذات إشكالية في السابق، فالاستحداث الحاصل في هذا النوع لا يكون في أصل المسألة، ولا في ظهور التساؤلات حولها، بل يكون حاصلاً على أساس وصول الفقهاء إلى وجود الإشكالية في المنهجية القديمة في دراستها.

ويمكن أن نمثّل لذلك بقضية خروج المرأة من البيت وحضورها في المجتمع، وقيامها بنشاطات اجتماعية مختلفة، فإنّه ربما يشعر الفقيه بأنّ الذي قيل في السابق من ضرورة المنع من هذا الظهور، كان حاصلاً على أساس منهجية قديمة لا يراها الآن صحيحة.

النوع الرابع: تلك المسائل التي كان لها عناوين عامة في السابق، إلاّ أنّ تلك

العناوين تكون بحيث تتحقّق بحسب الأزمان ومقتضياتها مصاديق جديدة لها، فالعنوان لا يبقى على مصداق خاص بل تكون له سيولة ومرونة من حيث قبول المصداق، مثل موضوع الفقر الذي تتجدّد له مصاديق جديدة، فالاستحداث حاصل في هذا النوع من حيث ظهور المصاديق الجديدة للعنوان.

وبعد ذلك نقول: إنّ تنمية الموارد البشرية يبدو أنّها ومن النوع الأول من حيث بعض ما لها من أبعاد مستجدّة في عالم الاقتصاد هي لم تكن موجودة في السابق، ومن النوع الثاني من حيث بعض أبعادها المرتبطة بذات موضوعها الموجودة لها حتى في السابق، وهو ما يبدو إذا تأمّلنا المسألة.

ثانياً: ما هو المرجع في التعرّف على حقيقة تنمية الموارد البشرية؟

يبدو أنّه في تلك المسائل المستحدثة التي توجد لها عناوين عامة في الروايات أو الآيات لابد من الرجوع إلى العرف العام أو الخاص من ناحية، والرجوع إلى العلم الذي يرتبط بالمصداق المستحدث لذلك العنوان من ناحية أخرى.

أما الرجوع إلى العرف فإنّما هو لأجل التعرّف على ذلك العنوان العام الوارد في النصوص، فإنه ينبغي أن نعرف الإطار المفهومي لذلك العنوان العام بلحاظ صيرورته موضوعاً للحكم في تلك النصوص. وأمّا الرجوع إلى العلم فإنّما يكون لأجل التعرّف على هذا المصداق الجديد.

والمرجع في تلك المسائل المستحدثة التي ظهرت لها تساؤلات جديدة في المجتمع، هو العرف العام أو الخاص فيما إذا كانت العناوين واردة في النصوص على أساس المعنى العرفي.

أما إذا كانت العناوين واردة فيها على أساس اختراع من الشارع لتلك العناوين فلابد حينئذٍ من الرجوع إلى النصوص الشرعية لفهم تلك العناوين.

وأمّا بالنسبة إلى تلك المسائل المستحدثة التي يكون استحداثها من جهة ظهور إشكالية في دراستها من جانب الفقهاء الماضين، فإنّ المرجع حينئذٍ نفس المرجع بالنسبة إلى القسم الثاني من المسائل المستحدثة، وهو الرجوع إلى العرف في موارد وإلى النصوص في موارد أخرى.

وبقي النوع الرابع من المسائل المستحدثة، وهو تلك التي يكون أصلها مستحدثاً

فالمرجع للتعرّف على هذا النوع هو تلك العلـوم المرتبطـة بالموضـوع، سـواء كـان الموضوع المستحدث وليداً في ظلّ تلك العلوم – أي الذي أنتجه هو ذلك العلـم – أو لم يكن وليداً لتلك العلوم، بل إنّما حصل ذلك الموضوع في المجتمـع مـن خـلال التقدم الحاصل له في العلاقات البشرية إلاّ أنّ العلم يُرجع إليه حيث يكون متكفلاً لتبيين حقيقة ذلك الموضوع.

فإنّه قد يكون المرجع للتعرّف على موضوع من الموضوعات أكثر من علم واحد، وكمثال على ذلك "الاستنساخ البشري" فإنّه يمكـن أن يحـسّ الفقيـه بأنّـه بحاجـة إلى الرجوع إلى أكثر من علم لكي تتبين له حقيقـة الموضـوع مـن ناحيـة، ومـن ناحيـة أخرى الآثار التي يتركها على المستوى القانوني والأخلاقي و... وما إلى ذلـك مـن المستويات الأخرى.

ثالثاً: ضرورة تنقيح موضوع تنمية الموارد البشرية في عملية استنباط حكمها

بالنظر إلى ما قلناه في تعيين المرجع في التعرّف على حقيقة هذا الموضوع، لابدّ أن نعترف بوجود إشكال رئيسي في فقه التنمية حاليّاً، وهذا الإشـكال منهجـي يرجـع إلى حالة نقص موجودة في معرفة الفقيه بواقع التنمية، بمعنى أنّ سـذاجة الرؤيـة إلى التنمية بشكل عامّ – وتنمية الموارد البشرية بشكل خاص – هي التي تعيـق وصـول وبلوغ الفقيه إلى الأحكام الشـرعيّة الـتي هـي بـدورها تـتمكن مـن مسـايرة قضـية التنمية.

فالواجب قبل كل شيء محاولة تغيير الرؤية حـول حقيقـة ومكانـة ومهـامّ تنميـة الموارد البشرية ووظائفها، ومن دون هذا التغيير لا يمكن أن ننجح في إثبات دعـوى أنّ الفقه يواكب الزمن ومقتضياته.

وعليه فلو كان الفقهاء الماضين يحاولون في القديم أن يستندوا إلى الأدلّـة لتقـديم أحكام شرعية تتكفل الإجابة على حاجات اقتصادية بسيطة ومتكوّنة في مجتمعـات صغيرة، فإنّ الواجب عليهم الآن أن يدركوا تمام الإدراك أنه قـد تغـيرت وتبـدّلت العديد من المعايير والمفـاهيم والقـيم، وتبـدّلت معهـا ماهيـة الكـثير مـن الظـواهر الاجتماعية والاقتصادية، والتي من جملتها التنمية إن لم تكن من أهمّها.

الدليل الفقهي على مشروعية ولزوم تنمية الموارد البشرية

يمكن الاستناد إلى وجهين لإثبات مشروعية تنمية الموارد البشرية بل لزومها الشرعي، وهما:

أوّلا: النصوص الآمرة بإعمار الأرض:

وأهمّ هذه النصوص وأقواها من حيث الدلالة على لزوم إعمار الأرض، الآية الشريفة: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[1].

وأمّا كيفية الاستناد بها على إثبات لزوم التنمية البشرية فتتمّ بذكر النقاط التالية:

الأولى: شمول واستيعاب دائرة ما أُمِر بإعماره لجميع سطح الكرة الأرضية

ويمكن إثبات هذا الشمول بالتمسّك بإطلاق هذه الآية الشريفة؛ حيث يقتضي هذا الإطلاق أن لا يقتصر الإنسان في إعمار الأرض على جزء خاص منها دون آخر.

الثانية: شمولية الأمر بالإعمار لجميع المراتب والمستويات

وهذه الشمولية أمكن إثباتها بالتمسّك بعدّة وجوه، وهي:

١. لا يوجد نصّ يدلّ على الاقتصار في الإعمار على مرتبة خاصة من غير زيادة عليها، بل يوجد العكس، وهو ما سيأتي توضيحه كوجه ثان.

٢. إطلاق الآية الشريفة، ونقول في توضيح ذلك: إنّه كما يدلّ إطلاق الآية على اتّساع دائرة ما أمر بإعماره إلى ما يستوعب جميع الأرض، فكذلك يدلّ إطلاقها على أنّ كل مرتبة من مراتب إعمار الأرض داخلة تحت هذا الشمول، فتعميق عملية الإعمار والتوسّع فيها ليشمل ما أمكن من جميع المستويات أمر داخل في هذا الإطلاق.

٣. ما قيل بأنّ الشارع أمَر بالاقتصار على المراتب البدائية للإعمار (كالاكتفاء بغرس الأشجار وأمثاله)، ولم يسمح للناس بالتوسّع في إعمار الأرض، والارتقاء بمستوى الاستغلال المطلوب، والاستفادة من جميع الفرص المتاحة والإمكانيات الكامنة فيها، مرفوض ومردود، إذ يعني أن المطلوب للشارع لزوم محاولة إبقاء المجتمع الإنساني على سذاجته، وأنّه لا يجوّز للناس من دفع عجلة تطور قابليات

---

(١) سورة هود: ٦١.

وإمكانيات الحياة إلى الأمام.

٤. إنّ أوّل إعمار قام الإنسان به على الأرض ارتقى به – شاء أم لم يشأ – إلى مرتبة حدثت له حاجات جديدة، وتلك الحاجات بدورها تطلّبت إعماراً جديداً ومتطوّراً، وبعد إنجازه ظهرت حاجات جديدة أخرى متطوّرة، وهي بدورها تطلّبت زيادة في مستوى الإعمار وتطويره، وهذا التطور الحاصل في الإعمار أيضاً خلق مرتبة جديدة من الحاجات... وهكذا. فتصوّر صدور الأمر الشرعي بالتوقّف في مرتبة يعني عدم مسايرة الشرع مع الزمن، وكونه غافلاً عن الواقع للحياة.

الثالثة: تطوير الإعمار وتوسيعه لا يمكنان إلا بالتنمية البشرية

إن أمر الشرع بعمارة جميع سطح الأرض مع ما للعمارة من مراتب مختلفة يعدّ في الحقيقة أمراً منه بالتنمية البشرية، وذلك لأنّ تجويز الشرع للارتقاء المستمرّ بمستوى إعمار الأرض، وحثّه الإنسان على تطوير تصرفه في الطبيعة يدلّ بالدلالة الالتزامية على لزوم تحصيل جميع اللوازم لهذا التطوير والتوسعة.

وبديهي أنّ من أهم هذه اللوازم تعزيز الإجراءات التي من شأنها أن تزيد من دور الإنسان ومكانته في العملية التنموية والنهوض الحضاري، ورفع مستوى مهاراته الفنية والعلمية.

وبتعبير آخر: إذا ازدادت وتطورت وتعمّقت عملية الإعمار من جهة، واتّسعت وتطوّرت حاجات الإنسان أيضاً من جهة أخرى، فإنّه لابدّ من أن يتطوّر ويتكامل دور من تتقوّم عملية الإعمار به، وهو الإنسان نفسه. وحصول هذا التطوّر إنّما هو لأجل أن يتمكن الإنسان من أن يلعب دوراً متناسباً مع عملية الإعمار بكل أبعادها ومستوياتها، ويلبّي من خلال هذا الدور حاجاته المتراكمة والمستمرّة. ومعلوم أنّ تنمية الموارد البشرية لا تعني إلاّ ذلك، أي: توفير ما يمكن الإنسان من أن يلعب هذا الدور.

وعليه فلو ثبت أنّ الشرع قد أمر بالتوسّع في إعمار الأرض، وسمح لأن تتزايد رغبات الإنسان أيضاً جنباً إلى جنب مع هذا التوسّع، فلابد أن يثبت لزوم التنمية للموارد البشرية عند الشرع.

ثانياً: الرواية النبوية القائلة بأنّ اليد العليا خير من اليد السفلى:

وردت هذه الرواية من طريق كلٍّ من السّنة والشيعة. ونص الرواية قوله صلى الله عليه وآله وسلم: "اليد العليا خير من اليد السفلى"[1].

ونقول في الاستدلال بها لإثبات المقصود: إنّنا سواء فسّرنا الحديث بأنّ اليد العليا هي المنفقة واليد السفلى هي الآخذة، أو فسّرناه بأنّ العليا هي المتعفّفة والسفلى هي السائلة، فإنّه بالإمكان الاستناد إلى هذا الحديث لإثبات جواز، بل لزوم تنمية الموارد البشرية وذلك بذكر عدة نقاط:

أ. **يشمل الحديث يد المجتمع أيضاً:** إذ لا وجه لاعتبار الحديث ناظراً إلى يد الأفراد فحسب، بل يشمل مضمونه يد المجتمع المتعامل مع المجتمعات الأخرى أيضاً، ولازم ذلك أنّه لو كانت لمجتمعٍ ما يد متعفّفة وغير سائلة إزاء المجتمعات الأخرى، لكانت له خيراً من أن تكون له يد يسأل المجتمعات الأخرى بها.

ب. **إنّ السؤال إذا نسب إلى مجتمع مّا فهو يعني أن يكون له طلب اقتصادي واستقراض خارجي**، ومثل هذا السؤال وبهذا المعنى ليس بأمر نبقيه في دائرة التوصيات، بل له شأن أزيد وأشدّ من ذلك؛ حيث يدور وضعه بين الإثبات والنفي، فإمّا يتمكن المجتمع من أن يقف على رجليه اقتصادياً فهو إذاً متعفّف وغير سائل (بل يكون أمره بالغاً إلى حدّ قد يساعد المجتمعات الأخرى) أو لا يتمكن من الوقوف على رجله فهو إذاً مرغم على الالتجاء بآليات مثل الاستقراض الخارجي لكي يحافظ على بقائه.

وانطلاقاً من هذا التفسير – أي: تفسير اليد السفلى بمثل الطلب الاقتصادي والاستقراض الخارجي – أمكن القول: إنّه لا يمكن الحصول على الكفاءة الاقتصادية إلاّ بالتنمية، ولا تتمّ ولا تكتمل عملية التنمية إلاّ بالتركيز على تنمية الموارد البشرية خاصّة.

(١) مسند أحمد ج٢، ص ٤ و ٦٧و ٩٨ وغيرها، جامع المسانيد ج٢، ص ٥٩٨، وسائل الشيعة للحر العاملي ج٩، ص ٣٧٨.

تنمية الموارد البشرية
في العالم الإسلامي

إعداد

الدكتور حسن بن إبراهيم الهنداوي

قسم الفقه وأصوله، كلية معارف الوحي

والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، وله الحمد أن رفع الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات. والصلاة والسلام على قدوة الأنام سيد الأولين والآخرين، الذي جعل العلم فريضة على كل مسلم، ونبه على أن الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها أنى وجدها.

وبعد، فيعد موضوع التنمية أهم موضوع يشغل الناس أفراداً وجماعات، شعوباً وحكومات، والسبب في ذلك أن الناس كلهم يسعون جاهدين للتنمية كل على شاكلته، ولا يغفل عنها إلا من لا خلاق له في الدنيا ولا في الآخرة. فالهدف الأساس للتنمية هو تحسين حياة البشر والازدياد من ذلك حسب قدرات الناس وعزائم كل فرد، وعلى قدر أهل العزم تكون التنمية. ومن ثم فلا غرابة أن تكون التنمية في حقيقتها عملية حضارية، بحيث تعود بالنفع للمجتمعات الإنسانية، دون المساس بسعادتها وأمنها. ونظراً لأهمية التنمية فإنها تشغل حيزاً كبيراً من كتابات المهتمين بأمر التطوير، والرقي، والازدهار، والنهضة في المجتمعات الإنسانية. ناهيك عن أنه ليس ثمة هناك خلاف حول أهمية التنمية وجدواها في تحقيق النهضة وحصول تطور لدى شعوب العالم، لكن الخلاف حاصل في كيفية التنمية، وأي المجالات تكون محلاً للتنمية، وإذا كانت هناك مجالات متعددة لابد من تنميتها فأيها نقدم، فنهتم به قبل غيره، إلى غير ذلك من القضايا المتعلقة بطرق وأساليب التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك جملة من الأقوال والآراء المتعددة حول تشخيص أزمة العالم الإسلامي، وذلك تبعاً لتعدد المشكلات والأزمات التي أرخت سدولها على العالم الإسلامي منذ أمد بعيد وطال مكثها، إذ لبثت فينا عمراً طويلاً ولم تنجل بعد. وعليه فإن المسلم المعاصر غالباً ما يجد نفسه في حيرة أمام هذه الآراء المختلفة والكم الهائل من المشكلات والأزمات الجاثمة على كل هذه الأمة، فإذا حدثته نفسه يوماً ما بنهضة حضارية إسلامية، فلا تجد هذه النظرة التفاؤلية لقلبه مدخلاً، ولا لفكره متسعاً، هذا إن لم يعدها مجرد أوهام أو أضغاث أحلام. ولعل سبب هذه الحيرة لدى كثير من أبناء هذه الأمة مرده إلى كثرة الكلام على مشكلة العالم الإسلامي وأزمته،

فضلاً عن تعدد الآراء وكثرتها في هذه المسألة، حيث إن الفرد المسلم استقر في وعيه الباطني أن العالم أو الأمة الإسلامية عبارة عن مجموعة من الأزمات والمشكلات تمثل ظلمات بعضها فوق بعض. فهذا الوعي الباطني صنع غشاوة غليظة على عقول المسلمين صعبة الاختراق، ولذا فمن راودته فكرة التنمية والنهوض الحضاري قابلها بهذا الوعي الباطني، وأنه لا أمل في استئناف حضارة إسلامية أمام هذا الكم الهائل من الأزمات المتراكمة بعضها فوق بعض، والتي أصابت شتى نواحي حياة الأمة الإسلامية.

وأيا ما كان الأمر، فيمكن القول إن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بالعلم والتعليم بوصفه مدخلاً ضرورياً، ونقطة انطلاق للتنمية في العالم الإسلامي، ولا مفر من ذلك للتخلص من أزمات العالم الإسلامي ومشكلاته كلها. إذن فالتعليم يعد من المسائل المهمة التي ينبغي أن يعتني بها المسلمون، ويعطونها الأولوية من حيث الاهتمام بها، وذلك لما لها من أثر حيوي وفعال في تحقيق تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي. وعليه سيعنى هذا البحث ببيان كيفية تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، ومكانة العلم والمعرفة في تحقيق الغاية المنشودة، بحيث «لم يعد التفاعل والترابط بين التعليم والتنمية بحاجة إلى برهنة وتأكيد، فقد أضحى هذا الأمر من الضرورات والبديهيات النظرية والواقعية»[1]. فهذا ما سيحاول الباحث تفصيل القول فيه بتيسير من الله وعون منه، وآمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء البحوث ونموها كمّاً وكيفاً فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، وأن توجه الباحثين والدارسين نحو الاهتمام بقضايا التنمية ومشكلاتها.

---

(١) التنمية البشرية في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة الدول العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٢٨٧.

المبحث الأول

مفهوم التنمية وخصائصها من وجهة نظر إسلامية

نظراً لأهمية التنمية والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانية ولا سيما المتخلفة منها، فإن «مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط، والعمل على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات، وإن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائية والسكنية بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانية، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها»[1]. وهذا أمر يدعونا إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية، وبيان مجالاتها وأيها أولى بالاهتمام، ثم التركيز على التعليم بوصفه محوراً أساسياً للتنمية والنهوض بالعالم الإسلامي، ويعد خلاصاً له من تراجعه الحضاري، ولكن قبل ذلك لابد من بيان مفهوم التنمية في الدراسات التنموية.

مفهوم التنمية في الدراسات التنموية

التنمية في اللغة مأخوذة من نما نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال نما المال نمواً أي زاد وكثر. وأما في الاصطلاح فقد اختلفت الأقوال في تحديد مفهوم التنمية وسبب ذلك اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها؛ فالبعض يقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معين كالمجال الاقتصادي مثلاً فيقوم بتعريفها من خلال هذا المجال المحدد للتنمية، بينما البعض الآخر يرى أنها عملية شاملة لمختلف المجالات فيكون تحديد المفهوم تبعاً لهذه الرؤية الشمولية للعملية التنموية. وعلى الرغم من ذلك فإن كلمة التنمية بوصفها مصطلحاً ذا معنى محدد إذا أطلقت فتنصرف إلى معنى التنمية الاقتصادية في الغالب، وترتبط بهذا المجال دون غيره، لأن «الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات

---

(١) العسل، إبراهيم: التنمية في الإسلام، مفاهيم، مناهج وتطبيقات (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٦)، ص ١٣.

التنمية في العصر الحديث، وذلك من خلال منظور اقتصادي. وعرفت التنمية بأنها تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني، مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله، ومستوى العمالة، وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية، ويعني تغيير البنية الاقتصادية بالتحول إلى اقتصاد الصناعة، ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج الوطني، ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية»[1].

وزيادة على ذلك، فإن التلازم بين التنمية والاقتصاد في الفكر الغربي، وانتشار هذا المنظور، وهيمنته الناتجة عن الهيمنة الغربية على العالم والتبعية التي تميز بها العالم الثالث جعلت حكومات العالم العربي والإسلامي، ولاسيما المسؤولين عن مجال التنمية يتجهون هذا الاتجاه الغربي في حصر التنمية في المجال الاقتصادي وإهمال ما سواها ظناً منهم أن هذا التبني سيقود حتما إلى تنمية بلدانهم والخروج بها من التخلف والانحطاط الاقتصادي. ولكن خاب ظنهم وحبط ما كانوا يسعون إليه، بل «لقد برهنت التجارب التي مرت بها البلاد الإسلامية خلال عقدي الخمسينات والستينات، عن ذلك الفشل الذريع الذي منيت به الفلسفات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الأنظمة التي خلفت الحكم الاستعماري، والتي عرفت تطبيق هذه المفاهيم الغربية للتنمية، ويتمثل هذا الفشل في عجزها عن تحقيق التغيير المنشود بعد حصولها على الاستقلال الرسمي»[2]. لكن هذا المفهوم للتنمية الذي يجعل من الإنتاج مقياساً لها بحيث إذا توافر نمو وزيادة الإنتاج كانت هناك تنمية، وإذا انتفى انتفت قد ضيق من مجالات التنمية في المجتمعات الإنسانية، ثم حصر طاقات الإنسان المتنوعة والتي يمكن تنميتها في طاقة واحدة وهي الطاقة المادية المتمثلة في الإنتاج والاستهلاك لما أنتج. زد على ذلك فإن جعل الإنتاج مقياساً للتنمية، بحيث تكون التنمية الاقتصادية متوقفة على الإنتاج ليس بمقياس سليم في حد ذاته، بل إن الواقع يشهد بخلاف ذلك؛ فهذا المقياس قد حقق نجاحاً باهراً في

---

(١) الشكيري، عبد الحق: التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي (قطر: مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، ١٩٨٨)، ص ٢٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٤-٢٥.

البيئة الغربية لأن هذا التوجه في العملية التنموية كان متماشياً مع النظرة الغربية للكون، والإنسان، والحياة ومنسجماً معها.

وأما بلدان العالم الإسلامي فقد تبنت المنظور الغربي وقامت بتطبيقه رجاء حصول نمو تطور اقتصادي، لكن هذا الرجاء باء بالخسران المبين، لا لضعف في الموارد الأولوية أو لقلة في الموارد الطبيعية. ولكن هذا التوجه الغربي في التنمية كان دخيلاً على العالم الإسلامي الذي له نظرة أو تصور خاص للكون والإنسان والحياة. وبناء على ذلك فقد «انفصلت ثلاثة عقود للتنمية» ولازالت الدول – التي اصطلح على تسميتها بالنامية أو المتخلفة – تعاني من نفس الأزمات السياسية للمجتمع المتخلف، ولم تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه»[(1)]. فهذا الخلل في مفهوم التنمية جعل المهتمين بها يعيدون النظر في تحديد معنى التنمية إدراكاً منهم أن عملية التنمية ليست بمقصورة على الجانب الاقتصادي، لأن هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية الاقتصادية، فضلاً عن الاهتمام بالإنسان بوصفه المحور الأساس للتنمية. وبناء على ذلك بدأ يظهر التوجه نحو التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة والأنشطة الاجتماعية فنجمت «التنمية الاجتماعية» التي تهدف إلى إحداث تنمية بشرية. ورغم ظهور هذا النوع من التوجه نحو التنمية الاجتماعية، فإن بعضاً من علماء الاقتصاد حاولوا تسخير التنمية الاجتماعية لخدمة التنمية الاقتصادية بحيث تستثمر الأولى لحساب الثانية. وهذا التصور للتنمية الاجتماعية نجده عند هيجنز (Higgins) الذي عرفها بقوله: «عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية... الخ، بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع»[(2)] لكن علماء الاجتماع يخطئون هذا المفهوم للتنمية الاجتماعية ويرون أنها «العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منهما قدرة

---

(١) عارف، نصر محمد: نظرية التنمية السياسية المعاصرة (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢)، ص ٣٩.
(٢) نقلاً عن: عيد، إبراهيم حسن: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي (مصر: دار المعرفة، ١٩٩٠)، ص ٧٠.

أكثر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات»[1].

مفهوم التنمية من وجهة نظر إسلامية

ليس خافياً من خلال ما تقدم ذكره من تعاريف لمصطلح التنمية أن مفهومها ليس بثابت ولا بمتفق عليه، بل كل يتناوله من الزاوية التي هي محل اهتمامه، بحيث يقصر نظره في العملية التنموية من خلال اختصاصه. وهذا الاختلاف يدعونا إلى تقديم مفهوم للتنمية يتماشى مع النظرة الإسلامية للكون والحياة والإنسان، وذلك بالاعتماد على المصادر الأولوية لشريعة الإسلام. وبعد الاطلاع على كم هائل من تعاريف متنوعة لمفهوم التنمية، فوجدتها لا تفي بالمقصود، ولا تستوعب مجالات التنمية الكثيرة، بل لا نعدو الصواب إذا قلنا إن كل تعريف يركز على مجال معين من مجالات التنمية فيكون تعريفه لها مقصوراً على ذلك المجال فلا يتعداه لغيره، ناهيك عن أن جل التعريفات إن لم تكن كلها قد حصرت التنمية في الجانب المادي فحسب، وهذا الحصر نتيجة لهيمنة الفكر الغربي وتأثر كل من أراد تقديم مفهوم للتنمية بهذا الفكر الباسط أجنحته على العالم كله. ومن ثم فقد عن لي أن أقدم تعريفاً للتنمية ينسجم مع النظرة الإسلامية للكون والحياة والإنسان، فضلاً عن استيعاب مجالات التنمية جميعها، بعيداً عن أن تأثرات غريبة عن تعاليم الإسلام. وعليه فأقول إن التنمية من منظور إسلامي تعني «عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية تحقيقاً لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض برعاية أولي الأمر ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي بعيداً عن أي نوع من أنواع التبعية». فهذا التعريف – في نظر الباحث – يعبر عن التصور الإسلامي لمفهوم التنمية بوصفها مصطلحاً يعبر عن عملية حضارية مستأنفة أو مستحدثة. ولذا فيمكن إيضاح التعريف الذي قدمته من خلال بيان خصائص التنمية الإسلامية الواردة في التعريف مرتبة حسب ورودها فيه.

خصائص التنمية الإسلامية

١. **التطوير والتغيير**: إن أهم خاصية للتنمية هو كونها عملية تهدف إلى تطوير

---

(١) شوقي، عبد المنعم: تنمية المجتمع وتنظيمه (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط٢، ١٩٦١)، ص ٤٣.

وتغيير حياة الناس في مجتمع ما، ولذلك لا يكاد يخلو تعريف من الإشارة إلى هذا العنصر الأساسي في عملية التنمية أو ما يشاكله مثل التقدم والرقي والتحسين وغيرها. ولكن عملية التطوير والتغيير هذه لابد أن يراعى فيها مدى قابلية الأفراد واستطاعتهم لذلك، حتى لا يكلف الناس أكثر من وسعهم أو يحملوا ما لا يطيقون فتفشل العملية من حيث يراد لها النجاح. ولذا ورد في التعريف تقييد عملية التطوير والتغيير بعبارة «قدر الإمكان» مراعاة لاختلاف الناس من حيث قابليتهم للعملية التنموية. ثم إن عملية التغيير تكون في التنمية دائماً نحو الأحسن فالأحسن، وذلك لوجود فرق مهم بين كلمتي التغيير والتنمية؛ فالتنمية دائماً تعني التحسين والرقي والزيادة في الشيء، بينما التغيير قد يكون لما هو حسن كما يكون لما هو سيء. وقد ورد لفظ التغيير في موضعين من القرآن الكريم، أولهما في سورة الأنفال في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (الأنفال: ٥٢)، وثانيهما في سورة الرعد وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١)[1]. فالتغيير الوارد في الآية الأولى إنما هو تغيير نحو السيئ بحيث أن الله لا يغير نعمته إلى نقمة إلا إذا حصل ما يقتضي ذلك وهو التغيير السيئ لأنفس قوم ما. فنظراً لهذا الفرق المهم بين التنمية والتغيير قيدت التغيير الوارد في التعريف بكونه «نحو الأحسن فالأحسن».

٢. **الاستمرارية:** إن العملية التنموية وتحقيق مهمتها الحضارية لا تتم في يوم وليلة أو في عشية وضحاها، بل تأخذ زمناً يطول ويقصر على قدر عزائم الناس الذين يسعون للتنمية. ولكن عملية التنمية لا تتوقف عند تحققها، بل لابد من المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها، وبذلك تكون التنمية عملية مستمرة نحو الأحسن فالأحسن. وهذه الديمومة والاستمرارية للعملية التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء؛ بمعنى أن الأفراد يستنفدون أعمارهم من أجل التنمية، ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع. فتكون هذه العملية

---

(١) يقول سيد قطب في تفسير آية سورة الرعد: فإن الله لا يغير نعمة أو بؤسى، ولا يغير عزاً أو ذلة، ولا يغير مكانة أو مهانة...إلا أن يغير الناس من مشاعرهم وأعمالهم وواقع حياتهم فيغير الله ما بهم وفق ما صارت إليه نفوسهم وأعمالهم. قطب، سيد: في ظلال القرآن (بيروت: دار الشروق، ط١١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ج٤ ص ٢٠٤٩.

تواصلية استمرارية؛ مستمرة على مستوى الأفراد متواصلة على مستوى المجتمعات، بحيث تتواصل العملية التنموية من جيل إلى آخر دون توقف. فإذا توقف جيل ما عن القيام بذلك يؤدي ذلك إلى خلل في العملية غالباً ما يؤدي إلى تراجع حضاري كما هو حال العالم الإسلامي الذي يشهد نهضة حضارية بعد تراجع طويل، أو فقدانها جملة. والسبب في ذلك راجع إلى عدم استمرارية العملية التنموية وتواصلها بين أجيال مجتمع ما. ناهيك عن أن خاصية الاستمرارية في التنمية نابعة من النظرة السامية للكون والحياة والإنسان؛ فالإنسان خلقه الله ليكون خليفة له في الأرض كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، وهذا الاستخلاف لا مجال فيه للعبث وإضاعة الوقت فيما لا ينفع ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ (القيامة: ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون: ١١٥). ثم إن هذه النظرة السامية للحياة مبنية على التصور القرآني لخلق هذا الكون وأنه ليس للعب ولا للعبث كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ (الأنبياء: ١٦) إذن فالإنسان لم يخلق سدى ولا الكون خلق عبثاً أو لعباً فلابد أن يستثمر الإنسان حياته لتنمية ما في الكون وهي المتمثلة في عملية التعمير مصداقاً لقوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (هود: ٦١)، حتى يؤدي مهمة الاستخلاف التي أنيطت به من قبل خالقه عز وجل، ويقوم بعملية التنمية والتعمير خير قيام.

ويضاف إلى ذلك أن الله جل جلاله كلف الإنسان بتعمير الكون، وتنمية ما فيه، واستثماره. وهذا كله في مقدور الإنسان واستطاعته وليس فيه تكليف له بما لا يطيق، لأن المولى عز وجل حين كلف عباده بذلك يسر عليهم القيام به، وذلك بأن سخر لهم ما في الكون وذلل لهم الأرض تذليلا. وقد وردت عدة إشارات إلى ذلك في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الجاثية: ١٢-١٣)، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى

مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ (الملك: ١٥). ثم إن قول الرسول ﷺ: "إن الرهبانية لم تكتب علينا"[1] ينسجم انسجاما تاماً مع المنظور القرآني للحياة والكون والإنسان. والرهبانية ليست بتشريع سماوي، بل هي تشريع بشري ابتدعته الأمة العيسوية (المسيحية) فجعله الله فرضاً عليهم ابتلاء لهم. وهذا الأمر تدل عليه الآية دلالة صريحة وهي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَـٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴾ (الحديد:٢٧). وفي تقديري أن الله سبحانه لم يشرع الرهبنة لعباده، بل كانت مبادرة من أتباع سيدنا عيسى عليه السلام، فضلاً عن نهي الرسول ﷺ عن ذلك لأن الرهبنة بمعنى الانقطاع إلى أداء العبادات فحسب تؤدي إلى تعطيل مهمة الإنسان الاستخلافية، وما ينتج عنها من تعطيل عمارة للأرض وتنمية لما في الكون. ولذا فهناك تعارض بين الرهبنة وعمارة الأرض أو قل بين الرهبنة والتنمية، ولا يزول ذلك إلا بذهاب إحداهما وبقاء الأخرى؛ فجعل الله سبحانه وتعالى عمارة الأرض مناطة بالإنسان ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ (هود: ٦١)، ونهانا رسوله الكريم ﷺ عن الرهبنة بقوله: "لا رهبانية في الإسلام"، وبذلك رفعت الرهبنة المبتدعة، واستمرت عمارة الأرض المشرعة من الله، وفي ذلك إشارة إلى أن عملية التعمير والتنمية ليست بمقصورة على جيل دون آخر، بل لابد أن تكون متواصلة ومستمرة، لأن مهمة الاستخلاف للناس جميعاً، فليست مهمة جيل دون آخر.

٣. **الشمولية:** إن العملية التنموية لا تقف عند التطوير المستمر نحو الأحسن

---

(١) رواه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، ورقمه ٢٤٧٠٦؛ والدارمي في سننه، كتاب النكاح، ورقمه ٢٠٧٥. والحديث كاملاً عن عروة قال دخلت امرأة عثمان بن مظعون أحسب اسمها خولة بنت حكيم على عائشة وهي باذة الهيئة فسألتها ما شأنك فقالت زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي ﷺ فذكرت عائشة ذلك له فلقي رسول الله ﷺ عثمان فقال يا عثمان إن الرهبانية لم تكتب علينا أفما لك في أسوة فوالله إني أخشاكم لله وأحفظكم لحدوده.

فالأحسن، بل لابد أن يضاف إلى ذلك كله ميزة أخرى وهي الشمولية. والمقصود بالشمولية في عملية التنمية الإسلامية أن تكون فيها مراعاة لقدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة سواء أكانت مادية أو معنوية (روحية، نفسية، عقلية). فهذه الشمولية بالمعنى المتقدم تعد من خصوصيات التنمية الإسلامية التي تنفرد بهذه الخاصية عن سواها، حيث "إن القرآن الكريم يخلو تماماً من ثنائية النفس والجسد التي شغلت الفكر الأوروبي الديني والفلسفي، ذلك أن الإنسان في المنظور القرآني هو روح وجسم، ولم يرد في القرآن قط ما يحط من قدر الجسم"[(١)]. وبناء على ذلك فلا غرابة أن يكون الجسم أحياناً سبباً للاختيار، والتفوق على الآخرين كما ورد هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾ (البقرة: ٢٤٧). وحتى في مسألة الحقوق تختفي ثنائية الجسم والروح وذلك لتسوية الإسلام بينهما، فلكل منهما حق على الإنسان كما ورد في قول الرسول ﷺ: "إن لجسدك عليك حقاً، وإن لعينك عليك حقاً"[(٢)].

وفي تقديري المتواضع أن فشل العمليات التنموية في العالم الثالث ولاسيما العالم الإسلامي، سببه الرئيس أنها لم تكن شاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، حيث إن أكثرها يركز على الجانب المادي الذي يراعي التنمية الاقتصادية المحصورة في زيادة الإنتاج وتنميته ولو كان ذلك على حساب الجانب المعنوي في الإنسان، إذ لا عبرة به في عملية التنمية. ولاشك أن هذا الأمر يقود حتما إلى فشل العملية التنموية عاجلاً أو آجلاً، بل إن واقع العالم العربي والإسلامي اليوم يعاني من هذه المشكلة في عملية التنمية، حيث "يشهد نسق القيم في المنطقة (العربية والإسلامية) صعوداً للقيم المادية والفردية وتراجعاً للقيم المعنوية والمجتمعية. وهذا التحول في القيم يهدد دون شك التوجه الإيجابي لقيم المجتمع ومسلكيات أفراده

---

(١) الجابري، محمد عابد: الرؤية الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، ورقمه ٦٥٦٦٩؛ ومسلم، كتاب الصيام، ورقمه ١٩٧٣.

وجماعته، ويطرح تحدياً لعملية التنمية، والتكامل المنشودين»[1]. ولذا فإن عملية التنمية في العالم الإسلامي لابد أن تتصف بالشمولية حتى تحقق ما تصبو إليه من تطوير وتغيير لهذا الواقع المتردي، فلا تكون مقصورة على قطاع دون آخر ولا مجال دون آخر.

٤. **الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف:** غني عن البيان أن الله استخلف الإنسان في الأرض، وسخر له ما في الكون جميعاً وجعل الأرض له ذلولا، ليبسر له عملية القيام بمهمة الاستخلاف وتعمير الأرض. ولكن الأمر المعضل الذي يعسر علاجه هو غياب الوعي من قبل أبناء العالم الإسلامي بمقصود الشارع من الاستخلاف. وقد تقدم الكلام على معنى الاستخلاف أثناء بيان ما المقصود بالاستمرارية في عملية التنمية الإسلامية، ولست أريد أن أعيد ما تقدم هناك، ولكن أريد أن أبين أهمية الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف في عملية التنمية، إذ لا يكفي مجرد العلم بذلك ومعرفته، بل لابد أن يكون هذا الوعي حاضراً أثناء القيام بهذه المهمة ومصاحباً لها، بل لابد أن يكون دافعاً قوياً نحو قيام أبناء العالم الإسلامي بمهمتهم نحو حصول التنمية الحضارية، ولذا فإن الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف يكون خير دافع للعالم الإسلامي من أجل قيامه بالعملية التنموية وتحقيق عمارة الأرض واستثمار ما في الكون. وسبب ذلك أن الإنسان لابد أن يكون له هدف يسعى إليه، ودافع ديني أو عقدي يكون حافزاً له للعمل وبذل الجهد بغض النظر عن قيمة هذا الدافع ونوعيته. وكلما كان واعياً ومستحضراً لذلك الدافع الديني أو العقدي كان جهده أكثر وعمله أفضل، ولاسيما إذا كان المطلوب منه مستمراً طيلة حياته ومتواصلاً بين الأجيال مثلما هو الحال بالنسبة للاستخلاف في التصور الإسلامي. وهذا الأمر يستدعي من المسلمين اليوم استعادة الوعي الذي كان عليه حال الجيل الأول، الذي قام بالتنمية وانجز تبعاً لذلك حضارة وقام بمهمة الاستخلاف خير قيام. ولا أقصد بالوعي هنا مجرد العلم النظري بمقصود الشارع من الاستخلاف، بل ينبغي أن يكون هذا الوعي أو هذا العلم مقترن بالعمل فلا يكون مجرداً عن العمل، فإن مثل هذا الوعي وهو حال

---

(١) الكواري، علي خليفة: نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٣٢.

الأكثرية من أبناء العالم الإسلامي اليوم لا يحقق المراد منه، ولذا اقترن الاستخلاف بالعمل والتكليف، كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ (يونس: ١٤). ناهيك عن تعاليم الإسلام فإنه لا يوجد فيها فصل بين العلم والعمل؛ فالعلم يقتضي العمل كما هو مقرر في كتب علمائنا الأوائل.

٥. **الرعاية:** إن ما نقوله عن التنمية والتعليم وما ينتج عن ذلك من نهوض حضاري، فذلك كله يبقى حبراً على ورق إذا لم يتم رعايته، لأن التنمية التي تحقق نهضة حضارية ليست بعملية فردية، بل هي عملية حضارية يشترك فيها أفراد العالم الإسلامي جميعاً، وتتضافر جهودهم لتحقيق التنمية المطلوبة للنهضة. ولذا فمن الأهمية بمكان أن يتولى رؤساء العالم الإسلامي وسلاطينه وأمرائه تبني المشروع التنموي، والسهر على تنفيذه، وأن يحظى برعايتهم وأن يحثوا الناس على ذلك حثاً فـ "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"[1] كما قال بحق سيدنا عثمان رضي الله عنه. فالمقصود بالرعاية هنا أن يهتم أولو الأمر في العالم الإسلامي بأمر التنمية، وأن تكون الرعاية شاملة لمجالاتها جميعاً. فضلاً عن ذلك فلابد أن تكون هذه الرعاية متوافرة للجميع فلا تكون متوافرة لفئة وغير متوافرة لأخرى، لأن ذلك من شأنه أن يجعل عملية التنمية مقصورة على فئة معينة، وبذلك تكون التنمية تنمية نخبوية لا تؤتي أكلها لتحقيق نهضة حضارية. ولكي تؤدي عملية التنمية مهمتها لابد أن يتوافر فيها عنصر التخطيط والتنظيم الذي يحرص على ذكره كثير من التنمويين أثناء تقديم مفهوم لمصطلح التنمية. وزيادة على ذلك فإن حديثنا هنا عن التنمية وليس عن النمو لوجود فوارق بينهما، أهمها أن التنمية تعني تدخل الدولة بالتخطيط والتنظيم لإجراء عملية التطوير والتغيير السريع، بينما النمو يكون تلقائياً دون تخطيط ويعبر عنه أيضاً بالنمو الطبيعي[2]، ومعنى ذلك أن التنمية لابد أن تتم

---

(١) الهندي، علاء الدين: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مرجع سابق، ج٧، ص ٢١٣.

(٢) انظر: الرداوي، تيسير: التنمية الاقتصادية (حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٨٥)، ص ٧٨-٨٠. ويلاحظ هذا الفرق أيضاً من الناحية اللغوية، فإن النمو يعني الزيادة مطلقاً بينما تنمية الشيء تعني فعل أو إحداث النمو، وفي اللغة الإنجليزية يستخدم للمصطلحين لفظين مختلفين، فيعبرون عن النمو بـ: Growth وعن التنمية بـ: Development فيطلقون Economic Growth للتعبير عن النمو الاقتصادي و Economic Development للتعبير عن التنمية الاقتصادية.

تحت رعاية الدولة وتدخلها.

ولذا فالتخطيط والتنظيم أو الرعاية بتعبيرنا لعملية التنمية يساهم إسهاماً كبيراً في نجاحها، ولاشك أن مثل هذا الأمر لا يقوم به خير قيام إلا من له القدرة على ذلك وهي الدولة من خلال أجهزتها ومؤسستها التي تستطيع أن تشرف على تسيير العملية التنموية تخطيطاً، وتنظيماً، وتنسيقاً، وتنفيذاً، فإن الرعاية بالمعنى المتقدم لابد من توافرها في العملية التنموية، حيث إن المبادرات الفردية والتنمية النخبوية مع غياب التخطيط والتنظيم لا تجدي نفعاً ولا تحقق نهضة حضارية. ناهيك أن الحقائق التاريخية تؤيد ذلك إذ إن الأمم التي حققت نهضة حضارية إنما كانت بفضل العملية التنموية الشاملة المخططة والمنظمة تحت رعاية أولي الأمر منهم.

٦. **التعاون والتكامل:** فإذا قام أولو الأمر في العالم الإسلامي بواجب الرعاية للتنمية من حيث الاهتمام بها والتخطيط لها وتنظيمها وتوفيرها لأفراد المجتمع جميعاً. فبعد هذا كله لابد من استجابة المعنيين بعملية التنمية وهم أفراد الأمة الإسلامية وذلك بالتعاون فيما بينهم، ولاسيما أن شرعنا الحنيف يحثنا على التعاون فيما فيه خير وصلاح كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة: ٢)، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٩٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون: ٥٢). ولذا فإن عملية التنمية لابد أن تكون تنمية للأمة الإسلامية كلها، وذلك بتعاونهم فيما بينهم وتكاملهم، وإلا فلا تنمية بفقدان ذلك كله. وليس يخفى على ذي لب أن التنمية في العالم الأوروبي والتي كانت تنمية للأمة الأوروبية كاملة شملت أوروبا كلها رغم ما بينهم من خلافات واختلافات تم تجاوزها من أجل التنمية[(١)]. وهذا النوع من التعاون يكون على مستوى إقليمي، بحيث إن كل إقليم من أقاليم العالم الإسلامي يقوم أفراده بتعاون داخلي من أجل إحداث تنمية إقليمية. فإن تحقق ذلك ينتقل إلى نوع آخر من التعاون أسمى وأرقى من الأول، بحيث يتجاوز حدود الإقليم الواحد

---

(١) ولعل ما حدث حديثاً من سعي الدول الأوروبية إلى توحيد العملة فيهما بينهم، تسهيلاً للمعاملات، وتنمية لأموالهم، وقد تم الاتفاق على ان يكون اليورو هو العملة المتداولة بينهم، فليتأمل!!!.

ليحدث تعاون خارجي بين أقاليم العالم الإسلامي جميعاً. وهذا النوع من التعاون الخارجي عبرت عنه بالتكامل الأممي، لأن لكل إقليم إسلامي خصوصيات يتميز بها عن غيره كما أن له نقائص. فإذا تم التكامل فيما بينهم في مجال التنمية، فيستفيد كل إقليم إسلامي من خصوصيات ومميزات الآخر، كما يستكمل النقص الذي به من غيره، ولا يتحقق ذلك إلا بالتكامل الأممي. فضلاً عن ذلك فإن هذا التعاون التكاملي يحقق وحدة العالم الإسلامي فيزداد أمر التنمية قوة، على خلاف ما لو كانت هناك فرقة واختلاف بين أقاليم العالم الإسلامي فتضعف عملية التنمية وتؤول إلى الفشل.

٧. **الاستقلالية:** لكل أمة خصائص تميزها عن غيرها، ولها تراثها الديني والمعرفي الذي يكوِّن بمجموعة ثقافتها الخاصة بها. بناء على ذلك فإن العملية التنموية لابد أن تكون نابعة من خصائص ومميزات تلك الأمة، منسجمة مع تراثها الديني والمعرفي، ولا تكون مستعارة أو مستوردة. وبعبارة أخرى فإن عملية التنمية لابد أن تتم بعيداً عن أي نوع من أنواع التبعية بحيث يصح أن نطلق عليها (تنمية مستقلة). فالعالم الإسلامي إذا أراد أن يقوم بعملية تنموية ناجحة وأن يحقق نهضة حضارية فليس من سبيل أمامه إلا التنمية المستقلة التي يعتمد فيها على ذاته، ولا ينتظر تنمية أو تطويراً من الآخرين ولكن ينتظر منهم تعميقاً لتنمية التبعية ومزيداً من الاستغلال. إذن فالتنمية الحقيقية للعالم الإسلامي لا تتم عن طريق الاستيراد أو تقليد نموذج معين في التنمية، بل لابد أن تكون نابعة من داخله معبرة عن وعيه وإدراكه بأن عملية التنمية لابد أن تكون مستقلة بعيدة عن أي تأثيرات خارجية وغريبة عنه. ولا غرابة أن يكون السبب الرئيسي لفشل المشاريع التنموية في العالم الإسلامي، ولاسيما العربي منه أنها لم تكن مستقلة، بل كانت متصفة بالتبعية والتقليد للنموذج الغربي في التحديث والتطوير. فكانت عملية التنمية وافدة من دول تختلف عن واقع المجتمعات الإسلامية.

ولذا فقد ذهب كثير من المهتمين بالتنمية في العالم الثالث إلى أن "أزمة التنمية التي تعيشها الآن الدول المتخلفة تعود إلى هيمنة الفكر الغربي التقليدي وعدم قدرة هذا الفكر على تحليل أوضاع الدول المتخلفة، هذا الفكر بما في ذلك التراث الفكري التنموي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية...أي يجب الاعتراف بأننا ما زلنا بعيدين

عن تشكيل فكر تنموي عربي مستقل»[1]، والواقع التاريخي يصدق ذلك إذ إن الأمم قديماً وحديثاً حققت شهودها الحضاري بالاعتماد على ذاتها من خلال ما حققته من استقلالية في التنمية، وليس ببعيد عنا التنمية الحديثة في اليابان وما نتج عنها من تحديث وتطوير لمجتمعها مع احتفاظها بثقافتها الخاصة ومعتقداتها ولغتها. ومن ثم فـ «نستطيع أن نجزم من خلال الاستقراء التاريخي والتجارب الحديثة في المجتمعات الإسلامية اليوم أن عملية النهوض التي تعني التنمية بمعناها الشامل لا يمكن أن تحقق إلا من الداخل الإسلامي»[2]، أي عن طريق استقلاليتها بالعملية التنموية، فإذا تم تجاهل هذا الشرط الضروري في التنمية أو التخلي عنه فإن ذلك يساهم في تعميق التخلف ويزيد في تنمية التبعية. وهذا الأمر يفسر لنا فشل التجارب التنموية في العالم الإسلامي منذ أربعة أو ثلاثة عقود تقريباً، إذ كانت تجاربهم تنمية للضياع وضياع لفرصة التنمية الحقيقية وهي التنمية المستقلة والتي عبر عنها تعبيراً دقيقاً جورج قرم إذ سماها (التنمية المفقودة)، ويقول في هذا الصدد: «ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية، وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعياً واستقدام الأموال في حال نقصانها، إنما القضية هي قبل أي شيء آخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري. وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط الحضاري ولها مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية هي على استعداد للتضحية في امتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع»[3]. ولكن استقلالية التنمية لا تعني بالضرورة عدم الاستفادة من الآخرين ومن تجاربهم، بل يبقى المجال مفتوحاً للاستفادة من تجارب الآخرين، فليس هناك منافاة بين الاستقلالية والاستفادة، ولكن المنافاة واقعة بين الاستقلالية والتبعية لكونهما ضدان لا يجتمعان؛ فإما استقلالية وإما تبعية.

(١) الرداوي، تيسير: التنمية الاقتصادية (حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٨٥)، ص ٢٩٠.

(٢) الشكيري، عبد الحق: التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٢، والكلام المنقول للأستاذ عمر عبيد حسنة.

(٣) قرم، جورج: التنمية المفقودة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٦.

المبحث الثاني

أهمية الموارد البشرية في القرآن والسنة النبوية الشريفة

المشاريع التنموية مهما اختلفت أهدافها، وتعددت أغراضها، فإنها تتفق في الهدف العام والمتمثل في تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته فضلاً عن تقدم المجتمع وتطوره اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد اختلفت المناهج المستخدمة لتحقيق ذلك، وهذا الاختلاف سببه الرئيس موقف التنمويين من العملية التنموية، هل هي وسيلة أم غاية؟. فالذي يرى أن التنمية وسيلة لتحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته، ففي هذه الحال تكون التنمية خادمة للإنسان محققة لمصالحه، وأما من يرى أنها غاية في ذاتها فيجعل الإنسان خادماً لها ولو كان ذلك على حساب سعادته، وفي هذا الموقف تكون التنمية من أجل التنمية، وليست من أجل الإنسان. ولعل العالم الغربي المعاصر خير مثال يوضح لنا الموقف الثاني الذي يتخذ التنمية غاية لا وسيلة. فالعالم الغربي اتخذ من التنمية الاقتصادية غاية في حد ذاتها، ولذلك كان مقياسها الإنتاج ليس سعادة الإنسان نفسه، فإذا حدثت تنمية وتطوير في الإنتاج فقد حقق تنمية اقتصادية ولو رافق ذلك تخلف الإنسان نفسه، وتدهور العلاقات الاجتماعية، وشقاء كثير من أبناء هذا المجتمع. ولذا فإن هذا الموقف الغائي من التنمية جعلت الإنسان الغربي يكدح ليلاً ونهاراً لخدمة التنمية من أجل زيادة الإنتاج وتطويره وتحسينه، وإن كان يظن ظناً قوياً أن التنمية خادمة له ومحققة لمصالحه، ولكن الواقع يكذب هذا الظن، إذ على الرغم من حصول تنمية اقتصادية، فإن المجتمعات الغربية تعاني من المشكلات الاجتماعية ضروباً ومن الظواهر الإجرامية ألواناً، وعديداً من النزعات اللاأخلاقية وغيرها[1]، مما يدل دلالة واضحة على أن التنمية الاقتصادية لم تحقق سعادة الإنسان الغربي لأنها كانت غاية في حد ذاتها وقد حققها فعلاً فلا مزيد عليها.

وأما الموقف الإسلامي من التنمية على غرار ما سبق من كلام عليها فتعد وسيلة

---

(١) مثال ذلك ظاهرة الانتحار الفردي أو الجماعي وانتشارها في العالم الغربي التي لا تكاد تجد لها نظيراً في مجتمعاتنا رغم تخلفها وتدهور وضعيتها الاقتصادية مما يدل على يأس الإنسان الغربي من تحقيق سعادته ورفاهيته من خلال التنمية المزعومة، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ويمكن مراجعة الكتب التي اهتمت بالمشكلات الاجتماعية الغربية Social Problems.

لتحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة. وهذا الموقف مبني على التصور الإسلامي للكون والحياة والإنسان حيث "إن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له"[1]، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الجاثية: ١٢، ١٣)، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ (الملك: ١٥). وأنزل القرآن من أجل الإنسان أيضاً كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (النحل: ٤٤)، وخلق الإنسان وجعل حياته مقصداً شرعياً لابد من المحافظة عليها، فلا يجوز الاعتداء عليها بدون حق، ولذلك كله حرم القتل تحريما فيه غلظة وشدة كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (النساء: ٩٣)، فالقتل يحول بين الإنسان وبين تحقيق مهمته في الاستخلاف، وفي ذلك قضاء على عمارة الكون وتنميته واستثمار ما فيه.

فكثير من آي الذكر الحكيم قد أكدت على هذا المعنى وأن الإنسان هو المخلوق الوحيد المستخلف في هذا الكون، وإليه أسندت مهمة التعمير والتنمية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴾ (الأنعام: ١٦٥)، وفي موضع آخر جعل الله سبحانه وتعالى عمارة الأرض مناطة بالإنسان ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ (هود: ٦١)[2]. فهدف التنمية الإسلامية هو الإنسان، ولذا تكون العملية التنموية وسيلة غايتها تحقيق سعادة الإنسان المادية

---

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: المقدمة، تحقيق درويش الجويدي (بيروت: المكتبة العصرية والدار النموذجية، ط ٢، ١٩٩٦)، ص ٣٥٣.

(٢) يقول العلامة ابن عاشور: والاستعمار الإعمار، أي جعلكم عامرينها، فالسين والتاء للمبالغة كالتي في استبقى واستفاق. ومعنى الإعمار أنهم جعلوا الأرض عامرة بالبناء والغرس والزرع لأن ذلك يعد تعميراً للأرض حتى سمى الحرث عمارة لأن المقصود منه عمر الأرض. ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير (تونس: دار سحنون، ١٩٩٧)، مج٥، ج١٢، ص ١٠٨.

والمعنوية تحقيقاً ينسجم مع قصد الشارع من استخلافه في الأرض. إذن فالإنسان هو محور التنمية الإسلامية وهدفها الوحيد، ولذلك عندما قدمت تعريفاً للتنمية من وجهة نظر إسلامية أكدت على محورية الإنسان في هذه العملية، بحيث جعلتها تطويراً شاملاً لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية. فكون الإنسان محوراً للتنمية الإسلامية وغايتها يعطي أولوية للتعليم بحيث يعتني بالتنمية التعليمية ويركز عليها قبل غيرها من مجالات التنمية المتنوعة.

وأما في السنة النبوية فيلاحظ أن حياة الرسول ﷺ كانت مسخرة كلها لتربية الناس وتنمية قدراتهم، بل إنه كان حريصاً على هداية الناس جميعاً حرصاً يبلغ الموت كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ (الكهف: ٦)، وقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ (الشعراء: ٣)، والمعنى أن غمك من عدم إيمانهم فيما مضى يوشك أن يوقعك في الهلاك في المستقبل بتكرر الغم والحزن[1]. ولقد تجلى هذا الاهتمام بالموارد البشرية في حياة الرسول ﷺ في حرصه الشديد على تعليم أصحابه كل ما ينفعهم في أولاهم وأخراهم. فالله تعالى قد ختم الرسل بمحمد ﷺ وجعله رحمة للعالمين ومنة منّ الله بها على المؤمنين، وكانت هذه المنة متمثلة في التزكية، وتعليم الكتاب والحكمة كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾ (آل عمران: ١٦٤)، فضلاً عن تعليمهم ما لا يعلمون كما ورد في قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٥١). وفي موضع ثالث ذكر الله منة التعليم على العرب وذلك بإرسال الرسول ﷺ إليهم مقابل ما كانوا عليه من أمية كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ (الجمعة: ٢). ففي هذه الآية الكريمة ذم للأمية، ومدح للعلم والتعليم الذي به تتم تنمية الموارد البشرية، حيث ذكر حالهم قبل بعثة الرسول ﷺ وهي الأمية، ثم كانت بعثة الرسول ﷺ لإزالة هذا الوصف المذموم بتعليمهم الكتاب والحكمة، ولاسيما إذا

---

(١) المرجع نفسه، مج٨، ج١٩، ص ٩٣.

أخذنا بعين الاعتبار أن أول الآيات نزولاً تأمر بالتعليم وذلك عن طريق الأمر بتعليم القراءة والكتابة، فهي إذن تتضمن معنى ذم الأمية ومدح للتعلم، وأن هذه الصفة المذمومة لا تزول إلا بالتعليم. ولقد أكد الرسول ﷺ هذه الحقيقة القرآنية ببيان الغاية من بعثته بقوله: "إن الله لم يبعثني معنتاً ولا متعنتاً ولكن بعثني معلماً ميسراً"[1]، فحصر الرسول ﷺ بعثته في التعليم ووصفها بالتيسير، وذلك خلقه في أموره كلها، ولذا فإن حياة الرسول ﷺ استنفدها كلها في تعليم المؤمنين أمور دينهم، فلا تمر عليه ساعة من ليل أو نهار إلا ويغتنمها في تعليم أصحابه أي أمر من أمور دينهم، وما فيه صلاحهم في الدنيا والآخرة، ولذلك كانت عملية التعليم في سيرة الرسول ﷺ متصفة بالديمومة والاستمرارية الأمر الذي يدل على مدى اهتمام الرسول ﷺ بالموارد البشرية، وحرصه الشديد على تعليمهم وتربيتهم، وتنمية قدراتهم.

والحاصل أنه قد تبين من خلال الكلام في مفهوم التنمية وهدفها من وجهة نظر إسلامية أن الإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث تغيير وتطوير والقيام بعملية تنموية لما في الكون، وذلك بما اختصه به الله عز وجل وفضله عن بقية الكائنات. وبناء على ذلك فإن التنمية تحدث من أجل الإنسان، ولا يتم تحقيقها أيضاً إلا بجهود الإنسان نفسه، فهو الذي يخطط هنا، ويسهر على تنظيمها، ويشرف على تنفيذها، وذلك كله يتطلب تهيئة الإنسان وتأهيله للقيام بالعملية التنموية. ولذا فليس هناك من وسيلة تهيؤه وتؤهله للقيام بهذه العملية أفضل وأولى من التعليم. ومن ثم فلا غرابة أن يهتم القرآن الكريم والسنة النبوية بتعليم الإنسان اهتماماً بالغاً حتى يتمكن من أداء وظيفته في الاستخلاف والعمارة في الأرض، ويرعاهما حق رعايتهما ليحقق التنمية المنشودة بناء على تنمية الموارد البشرية ذاتها إذ إن فاقد الشيء لا يعطيه.

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، الحديث رقم: ٢٧٠٣.

المبحث الثالث

عناية الإسلام باكتساب المسلم المعرفة بدءاً بالتعليم الأساس

(محو الأمية)

وتدرجا في مراحل التعليم النظري والعلمي والتطبيقي

يلاحظ الناظر في تاريخ الأمم قديمها وحديثها أن تحضرها ورقيها كان مرتبطاً بالعلم ارتباطاً وثيقاً، كما أن تخلفها وانحطاطها كان مرتبطاً بالجهل ارتباطاً وطيداً. ولذا فليس غريباً أن يرتبط التحضر والتقدم بالعلم، والتخلف والتدهور بالجهل. فبالعلم تحضرت أمم، وتركت تراثاً شاهداً على مدى مبلغها من العلم والتحضر والرقي. وبالجهل وعدم الاعتناء بالعلم والتعليم تخلفت أمم وتدهورت، فلم تذكر في التاريخ إلا موصومة بالتخلف والبداوة والهمجية. ناهيك عن أن الأمم التي أصيبت حضارتها بتراجع[1]، فوقعت في مأزق التخلف والجمود والانحطاط لم يكن أمامها سبيل للنجاة من ذلك كله إلا بالعلم والتعليم. فالتعليم ليس سبيلاً مهما للتحضر فحسب، بل يعد أيضاً سبيلاً للنجاة والخلاص من المأزق الحضاري التي تتردى فيه أمة من الأمم بعد أن شهدت تطوراً ورقياً وازدهاراً. فـ "يكون الجانب العلمي وحده مدار القياس لدرجات التقدم، والتخلف بين الأفراد أو الشعوب"[2]. فلا غرو أن يهتم الباحثون والدارسون للحضارات ونمو الأمم وتطورها بأمر التعليم تأليفاً وبحثاً ودراسة، بياناً لأهميته في تكوين حضارة أمة ما، إذ التعليم محور ضروري للتنمية والنهوض الحضاري. وبعبارة أخرى فإن أي أمة تنشد تشييد تنمية تخلد ذكرها فلابد أن تتخذ من التعليم نقطة الانطلاق من أجل تحقيق ما تصبو إليه وترغب في الحصول عليه. ولا يكاد يخلو مؤتمر أو ندوة علمية أو حلقة دراسية مخصصة للحديث عن النهضة والتنمية في العالم الإسلامي إلا وتجد

---

(١) المقصود بالتراجع الحضاري: الداء الذي يصيب أمة من الأمم فتتردى في الانحطاط والتدهور والانتكاس بعد أن شهدت رقياً وازدهاراً وتقدماً، وهذا هو حقيقة الداء الذي أصاب الحضارة الإسلامية. ونعني بالتراجع الحضاري للمسلمين ما وقعوا فيه من انتكاس حضاري، بعد أن كانوا بحضارتهم في مقدمة ركب الإنسانية. انظر: محمود، علي عبد الحليم: التراجع الحضاري في العالم الإسلامي وطريق التغلب عليه (مصر: دار الوفاء، ١٩٩٤)، ص ٧٥.

(٢) محفوظ زكي نجيب: الحضارة وقضية التقدم والتخلف (الكويت: مطابع دار السياسة، ١٩٧٥)، ص ٢٣. وهو مقال ضمن ندوة أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي المنعقدة بالكويت في سنة ١٩٧٤.

الصدارة فيها للتعليم، ويقع التركيز عليه أكثر من غيره[1]. وزيادة على ذلك فإن التعليم يكون أول اهتمامات زعماء الإصلاح جميعاً في أي أمة من الأمم، إذ إن سيرة كل منهم شاهدة على ما قررناه[2]. فلا جرم أن يهتم زعماء الإصلاح وقادة الفكر في العالم الإسلامي بإشكالية التعليم وإصلاحه إبّان اليقظة الإسلامية الحديثة، والرغبة في التنمية والتطوير. فليس بغريب أيضاً أن يتخذ العالم الإسلامي من التعليم سبيلاً مهماً للتنمية والنهضة، بل يجعله المحور الأساس في بناء الحضارة الإسلامية أو استئنافها من جديد.

وعليه فإن الشريعة قد اعتنت عناية منقطعة النظير بالمعرفة والحث على التعليم، فقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (النحل: ٧٨). فلا تعلمون شيئاً بمعنى تجهلون كل شيء، ولذا فالناس عند الخالق يتساوون في عدم العلم (الجهل)، ثم تبدأ ترتفع هذه الصفة الذميمة تدريجياً بالتعليم بقدر همة الفرد في اكتساب العلم والتعرف على الأشياء، فكما ازداد علمه نقص جهله، فـ (الإنسان جاهل بالذات عالم بالكسب) على حد تعبير العلامة ابن خلدون ومعنى ذلك «أن الله أكسبه من العلم ما لم يكن حاصلاً له بعد أن كان علقة ومضغة فقد كشفت لنا طبيعته وذاته ما هو عليه من الجهل الذاتي والعلم الكسبي»[3]. فـ «الطفل حين يولد لم يكن له علم بشيء ثم تأخذ حواسه تنقل الأشياء تدريجياً، فجعل الله في الطفل آلة الإدراك وأصول التفكر»[4]. ومن ثم فإن في هذه الآية تنبيه لكل من تدبرها أن الإنسان حين يولد يكون جاهلاً، وهذا الوصف المذموم يبقى ملازماً له إذا لم يكتسب معرفة

---

(١) انظر على سبيل المثال: ندوة أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، إعداد شاكر مصطفى (الكويت: مطابع دار السياسة، ١٩٧٥) وهي ندوة علمية انعقدت في الكويت بحضور ما يزيد عن سبعين عضواً، وقد تم التركيز فيها على أهمية التعليم في تحقيق نهضة حضارية وتنمية شاملة للوطن العربي الإسلامي. وانظر أيضاً: تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، وهي ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بحيث كانت محصة تمحيصاً لبيان أثر العلم والتعليم ومساهمتها في إعداد الإنسان العربي للإنتاج العلمي الرفيع والإبداع الفكري العظيم.

(٢) يلاحظ القارئ لسير قادة الإصلاح في العالم أنهم يهتمون أول ما يهتمون بأمر إصلاح التعليم، حيث يقع التركيز عليه وذلك لما له من شأن كبير في دفع المجتمع وتوجيهه صوب الرقي والتحضر. انظر: أمين، أحمد: زعماء الإصلاح في العصر الحديث (مصر: مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٣٣)؛ الخوري، انطوان: أعلام التربية: حياتهم، آثارهم (بيروت: دار الكتاب اللبناني، د.ت).

(٣) ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: المقدمة، تحقيق درويش الجويدي (بيروت: المكتبة العصرية والدار النموذجية، ط٢، ١٩٩٦)، ص ٤٤٢.

(٤) ابن عاشور: التحرير والتنوير، - مرجع سابق -، مج٦، ج١٤، ص ٢٣٢.

تباعد بينه وبين ما خُلق عليه. وفي ذلك دلالة على أن يقوم الإنسان باستخدام ما مَنّ الله عليه من أعضاء تُيسر له عملية اكتساب المعرفة، وقد ورد في الآية إشارة إلى أهمها وهي حاستي السمع والبصر، ثم الفؤاد.

ومن الملاحظ أيضاً أن الاستخدام القرآني لكلمة العلم ورد استخداماً مطلقاً غير مقيد بأي نوع من أنواع العلوم والمعارف مما يدل على أن أي علم سواء أكان نظرياً أو عملياً أم تطبيقياً يحقق منفعة للأمة، ويخدم مصلحة المجتمع، فالإسلام يحث عليه. ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (الإسراء: ٨٥)، وقوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ (طه: ١١٤)، وقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (النمل: ١٥). فمن حصر ماهية العلم في معرفة المنقول من النصوص والمرويات والآثار فقد ضيق واسعاً، وحجر على الناس طلب مختلف العلوم، بل نجد أن الله عز وجل علّم نبيه داود عليه السلام، صناعة الدروع وسماها علماً، فإتقان صنعة ما يسمى علماً من الناحية اللغوية، كما قال تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ (الأنبياء: ٨٠)، لأن العلم يحتمل معنى الإتقان أيضاً فيقال: "علم الأمر وتعلمه أتقنه"[1]. فـ "ليس العلم الذي يشيد به القرآن مقصوراً على نوع معين من العلم، وليس التفكير الذي يهيب به القرآن الكريم محصوراً في نطاق من المعرفة محدد، فإن العلم الذي ينوه به القرآن علم يشمل أنواع العلوم كلها، والتفكير الذي يدعو إليه القرآن فسيح يتسع لألوان التفكير كله"[2].

وبناء على ما تقدم ذكره من آيات قد بينت خصائص العالم البشري وميزت حدوده، فيمكن تحديد ماهية العلم بأنها "اكتساب نوع معرفة بما يراد طلبه مطلقاً حيث يصبح المطلوب معلوماً بعد أن كان مجهولاً". وإيضاحاً لذلك أقول – في تقديري – أن ماهية العلم بهذا التحديد تتفق مع خصائص العلم البشري من

(١) ابن منظور: لسان العرب – مرجع سابق – ن مج١٢، ص ٤١٨.
(٢) علي، سعيد إسماعيل: معاهد التربية الإسلامية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٥.

وجهة نظر قرآنية، حيث إن أهم خصائصه أنه معرفة مكتسبة، ولذلك أشرت في التعريف إلى الاكتساب فيخرج بهذا القيد العلم الإلهي لأنه ذاتي لا دخل للاكتساب فيه، وعلم الأنبياء لأنه كان بواسطة وحي من الله تعالى، ولا يمكن لبشر مهما بلغ اكتسابه للعلم أن يصبح بذلك نبياً، ولكن قد تم ذلك كله باصطفاء من الله عز وجل لخيرة من خلقه فكانوا أنبياء ورسلاً. ثم إن هذه المعرفة المكتسبة تشمل العلوم جميعها، والمعارف كلها ولا ينبغي حصرها في علم دون آخر، وهذا المعنى أعتقد أنه يتماشى مع النظرة القرآنية للعلم، وعليه ذكرت في تحديد ماهية العلم وصف (مطلقا) ليشمل كل ما يراد طلبه. وزيادة على ذلك فقد أشرت إلى أن العلم بمعنى نقيض الجهل، وهو المعنى الشائع استخدامه في اللغة وآي الذكر المجيد. ولذا فمن المهم أن يذكر في ماهية العلم هذا المعنى، لأن العلم بالشيء يقابله الجهل به، فإما علم وإما جهل، فيرتفع أحدهما بوجود الآخر.

وفضلاً عن ذلك فقد تبين من خلال الكلام في مفهوم التنمية وهدفها من وجهة نظر إسلامية أن الإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث تغيير وتطوير والقيام بعملية تنموية لما في الكون. فالتنمية تحدث من أجل الإنسان، ولا يتم تحقيقها أيضاً إلا بجهود الإنسان نفسه، فهو الذي يخطط لها، ويسهر على تنظيمها، ويشرف على تنفيذها، وذلك كله يتطلب تهيئة الإنسان وتأهيله للقيام بالعملية التنموية. ولذا فليس هناك من وسيلة تهيؤه وتؤهله للقيام بهذه العملية أفضل وأولى من التعليم، ولذا فـ"مهما حاولنا أو توهمنا أن النهوض والتغيير والإصلاح يمكن أن يتم خارج مواضع التعليم، فإن التاريخ والواقع والتجربة الذاتية والعالمية تؤكد أن التربية والتعليم السبيل الأوحد إلى درجة يمكن أن نقول معها بدون أدنى تحفظ: إن التربية هي تنمية بكل أبعادها، وأي مفهوم للتنمية بعيداً عن هذا فهو مفهوم جزئي وعاجز عن تحقيق الهدف"[1] المطلوب من تلك العملية. فالتعليم يعد السبيل الوحيد الذي يمثل الانطلاقة السلمية للنهوض بالعالم الإسلامي من التخلف والتدهور، وتحقيق تنمية شاملة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجالات الاجتماعية. ثم إن مما يزيد التعليم أولوية من حيث التقديم والاعتناء به قبل غيره أنه يعد التنمية الأم لبقية

(١) سانو، قطب مصطفى: النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا قراءة في البديل الحضاري – مرجع سابق – ص ٢١.

المجالات التنموية، إذ إن تعليم الإنسان المسلم وتربيته، بحيث يصبح بذلك مهيئاً للقيام بالعملية التنموية في أي مجال، بمعنى أن الفرد المتعلم أينما توجهه فلا يأتي إلا بخير، فإذا توجه إلى مجال الاقتصاد ساهم في تنميته وتطويره، وكذلك إذا توجه إلى المجالات الاجتماعية أو المجالات العلمية والتقنية أو غيرها. ومعنى ذلك أن التنمية التعليمية تؤدي حتماً إلى تنمية المجالات الأخرى، وتساهم مساهمة فعالة في تطويرها والعكس ليس بصحيح، لأن الواقع التاريخي قديماً وحديثاً يدل على هذا الأمر وفي العيان غنية عن البيان.

وهذا الكلام ليس نظرياً، ولعل البعض لا يغنيهم العيان فيطالب بالدليل فنقول إن التجارب تصدق ذلك وتثبته وتنفي عكسه وتكذبه، فمثلاً "مع بداية الستينات اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب، وظهر في تلك الفترة مفهوم 'تنمية الموارد البشرية'[1]، مع أصوله الاقتصادية الواضحة. ولقد دلت بعض الدراسات التطبيقية التي قام بها كندريك (Kendrick) وشولتز (Schltz) وكازنتس (Kuznets) على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي بحيث إن ٩٠٪ من ذلك النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهارته والمعرفة والإدارة ... فالقدرة الإنسانية وليس رأس المال هي العنصر الدافع رقم واحد"[2]. ناهيك عن إننا إذا جعلنا التنمية التعليمية نقطة الانطلاق الضرورية للتغيير والتطوير والنهضة الحضارية، فإنها تحدث استقلالية في العملية التنموية، وتخليصها من التبعية، والهيمنة الخارجية.

ولاشك أن مثل هذا الأمر لا يتحقق إلا بجعل التعليم نقطة البدء في العملية التنموية حتى يتهيأ للعالم الإسلامي رجاله ونساؤه الذين يصنعون التنمية صنعاً ولا يستوردونها استيراداً. ولذا فإن التنمية لا تكون تنمية حقيقية إلا إذا كانت بعيدة عن التبعية، وهذه الصفة المذمومة للتنمية لا تزول إلا بالاعتماد على الذات، ولا

---

(١) إن استخدام مثل هذا التعبير لا يليق بالإنسان إذ يجعله مساوياً للموارد الأخرى التي يقوم هو بتنميتها، والأفضل أن نقول تنمية القدرات أو الطاقات البشرية لأنها هي العنصر الكامن في الإنسان والذي يراد تنميته حتى يكون له مساهمة في العملية التنموية، وليس تنمية الموارد البشرية المقابل لتنمية الثروة الحيوانية وغيرها.

(٢) القصيفي، جورج: 'التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون' وهو مقال ضمن ندوة: التنمية البشرية في الوطن العربي – مرجع سابق – ص ٨٣.

يتحقق ذلك إلا من خلال التعليم. فضلاً عن ذلك فإن واقع العالم الإسلامي وما اتصف به من تنمية للتبعية سببها عدم وجود أناس ذوي كفاءات وقدرات للقيام بتنمية مستقلة. والسبب في ذلك راجع إلى أن التعليم في العالم الإسلامي لم يعط الأولوية في العملية التنموية، ولم يلق حظه من العناية والاهتمام به كما ينبغي. زد على ذلك أن للتعليم والعلم في الإسلام وتعاليمه مكانة عليّة، ومرتبة سنيّة تقتضي أن يعطى الأولوية، وأن يقدم في الاهتمام على غيره من أهداف التنمية الأخرى. ولعل من الأهمية بمكان أن نوجز القول في بيان فائدة الاهتمام بالتعليم الأولي أو بالتعليم الأساس ليكون لبنة لا مناص للتدرج في بقية مراحل التعليم الأخرى، والتعمق فيها كل حسب تخصصه المعرفي، وميولاته العلمية.

إن المقصود بالتعليم الأولي الفترة الزمنية من عمر الطفل ما بين الولادة حتى إنهاء التعليم المدرسي أو الابتدائي. وتعد هذه الفترة الزمنية التعليم الأولي والأساسي للطفل، ناهيك عن كونها أهم مرحلة من مراحل حياته. والسبب في ذلك راجع إلى أن هذه الفترة من حياة الإنسان يتشكل فيها عقله وتفكيره وعليها تُبنى توجهاته في الحياة وسلوكه إذا بلغ أشده وصار شاباً يافعاً. زد على ذلك فإن ما تعلمه المرء في هذه الفترة من حياته يصعب تغييرها في المستقبل، وإنما المرء على ما تعود، وتصرفه يكون على حسب ما شب عليه، وما عوده أبوه وأمه ومعلمه في المدرسة. ومن ثم فالتعليم الأولي بقسميه البيتي والمدرسي مهم جداً في حياة الأفراد، بل عليه يتوقف تكوين الصبي الصالح للتنمية التعليمية، القادر على أن يكون شاباً يافعاً نافعاً لنفسه ولأمته. ثم إن هذا التعليم الأولي أيسر وسيلة في يد المؤسسات التعليمية في مختلف البلدان الإسلامية لتكوين مجتمع متعلم إذا أحسنت استثماره فترة التعليم الأولي من حياة أبنائها.

وأما إذا تم إهمال التعليم الأولي، فلم تعتن الأسرة بتعليم الصبي، ثم يدخل المدرسة فلا يجد من يرغبه في التعلم، بل يجد كثيراً ممن يرغبه عنه. ولعل هذا السلوك غير السوي من قبل المعلّمين يفسر لنا مغادرة كثير من الصبية للتعليم بعد التخرج من المدرسة غير آسفين ولا آبهين بما عملوا، بل يشعر كل منهم أنه تخلص من خطب جلل، قد نسج على نفسه من الهموم والمصاعب الشيء الكثير. ثم إن الصبية خليقون إذا لم يتابعوا بالدرس، ولم يتعهدوا بالتعليم من حيث الاهتمام

والعناية داخل وخارج المدرسة أن يجهلوا ما عرفوا وينسوا ما حفظوا، ويرتدوا أميين كما كانوا قبل أن يدخلوا المدرسة. وبناء على المقصود بالتعليم الأولي فقد يظن كثير من الناس ظناً خاطئا أن هذه المرحلة من التعليم أسهل مرحلة وأيسرها، ولذلك فهي لا تحتاج إلى كبير عناء أو كثير استعداد. ولكن الحقيقة أن مثل هذا الظن الكاذب وسيطرته على عقول كثير من المربين في العالم الإسلامي جعلهم لا يعيرون هذا النوع من التعليم أي اهتمام، وفي هذا الإهمال مضرة بالصبيان ما بعدها مضرة. وعليه فليعلم الآباء والأمهات والمعلمين والمربين أن واقع الأمر خلاف ما يظنون، حيث إن التعليم الأولي يحتاج إلى صبر، ودقة في الملاحظة، واستمرارية في المراقبة، ويقظة في الملاحظة، ونباهة في الإشراف، وليس هذا الشيء الهين اليسير الذي يستطيع أن ينهض به من لم يكن مؤهلاً ومهيأ لهذه المهمة.

ومن ثم فإن من الخطورة الكبيرة على التعليم الأولي تكمن في جهل المشرفين عليه بأهميته وأثره في البناء التعليمي، والتنمية العلمية المستقبلية على مستوى الفرد والمجتمع. ولذا، فإذا كان هناك قصور أو تقصير من المشرفين على التعليم الأولي، فإن آثاره السيئة ستنعكس على الصبية وتكون له آثار سلبية على المسيرة التعليمية للصبي في الغالب، وعلى عملية التنمية في المآل. وعليه فلا شك أن للأسرة أثر كبير وشأن عظيم في تربية الأولاد وتعليمهم، بل لا نعدو الصواب إذا قلنا إن اعتناء الأسرة بأمر صبيتهم تربية وتعليماً وتثقيفاً هو الضمان الوحيد لإنشاء جيل نافع يقوم بالبناء التعليمي والإصلاح المطلوب، من أجل إحداث تنمية شاملة لمختلف نواحي العلوم والمعارف، وتحقيق نهضة حضارية. ومن ثم فنجد علماء التربية المعاصرين يؤكدون تأكيداً غليظاً على أهمية التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة (PRE-SCHOOL EDUCATION)، بل إن التعليم المدرسي قد يتم كله في البيت إذا كان للأسرة رغبة في ذلك(١). وعليه فليس بمستغرب عن تعاليم الإسلام أن

---

(١) إن من حق الأسرة في الدول الغربية لاسيما في أميركا أن تحتفظ بأولادها في البيت فلا ترسلهم إلى المدرسة، وتقوم بهذه المهمة، وذلك في مرحلة إذا ما أبدت الأسرة استعداداً، وكفاءة لتقديم التعليم المطلوب مثله في المدرسة. وهذا النظام معمول به وإن لم يكتب له الانتشار، إلا أنه يترك فسحة أمام الأسرة لكي تختار لصبيتها التعليم الأحسن والأنسب. انظر: Nelson, Jack L. & others: Critical Issues in Education (New York: The McGraw-Hill Companies, Inc. 3rd ed., 1996), p. 86./ Russel, Bertrand: Education and the social order (London & New York, 5th ed., 1992). PP. 43-49.

تهتم بأمر الأسرة، وما يجب عليه تجاه صبيانهم من توفير البيئة الصالحة والأسوة الحسنة، حتى تتم المحافظة على الفطرة التي فطر الله ﷻ المولود عليها وتنميتها تنمية صالحة السلوك والفكر والمعتقد. وسبب ذلك راجع إلى كون هذه الفطرة السليمة معرضة للانحراف والتشويه إذا لم يُحسن الأبوان المحافظة عليها ورعايتها من هذه الأمور الحافة بها من كل مكان. وهذه القضايا كلها لخصها من أوتي جوامع الكلم ﷺ بقوله: "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه" وفي لفظ لمسلم بزيادة "ويشركانه"[1]. ومعنى ذلك أن التعليم يبدأ منذ الولادة، وأن الأب والأم هما المعلمان الحقيقيان للولد قبل أي معلم وبعد أي معلم[2].

فإذا تبين أن للأسرة أثر كبير في تكوين شخصية الطفل وتوجيه تصرفاته وتقويم سلوكه، فلابد من استثمار البيئة الأسرية لتربية الطفل وتعليمه. لكن المشكلة ليس في إثبات أهمية الأسرة وخطورتها في التعليم الأولي، لاسيما في مرحلة ما قبل المدرسة، ولكن المشكلة التي أعضل داؤها أن كثيراً من الأسر في العالم الإسلامي تجهل هذا الأمر جهلاً تاماً. وبناء على ذلك فإنها لا تعير للطفل اهتماماً من حيث تعليمه وتربيته وتثقيفه. فضلاً عن ذلك فإن كثيراً من الأسر تتكون من أبوين أميين مما يجعل استيعابهما لأهمية التعليم الأولي أمراً عسيراً. وهذا أمر يحول بين تحقيق التنمية التعليمية الشاملة لأفراد العالم الإسلامي كلهم، فيصبح من الأمور المهمة التي يجب أن يحرص عليها أولي الأمر في العالم الإسلامي حرصاً شديداً هو الاهتمام بالتعليم غير النظامي إلى جانب التعليم النظامي. وأما مؤسسات التعليم غير النظامي فقد تنوعت تسميتها، فالبعض يطلق عليها مؤسسات التعليم غير النظامي، والبعض الآخر يطلق عليها مؤسسات تعليم الكبار الموازي للتعليم النظامي، وفريق ثالث يطلق عليها مؤسسات التعليم المستمر، والتربية الدائمة، والتعليم المتناوب، والتعليم الذاتي وغيرها. ومهما تنوعت التسمية، فإن محتوى

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها كتاب الجنائز، الحديث رقم: ١٢٧٠، وكتاب التفسير، الحديث رقم: ٤٤٠٢؛ ومسلم في عدة مواضع من صحيحه أيضاً منها: كتاب القدر، الحديث رقم: ٤٨٠٢؛ والترمذي وأبو داود وغيرهم.

(٢) أشار روسو في كتابة إميل أو في التربية إلى أن المغذية الحقيقية للولد هي الأم والمعلم الحقيقي له هو الأب، والصحيح أن الأب والأم يشتركان في تربية الولد وتعليمه ولا ينفرد الأب بذلك، كما أوما الحديث إلى أن أبواه يهودانه أو يمجسانه وليس الأب فحسب. انظر: Rousscau, Jeam Jacqucs Emile or in Education, transtatcd by Allan Bloom (U.S.A: Basic Books 1979) P.48

التعليم غير النظامي أنه عبارة عن "مجموعة متعددة ومتنوعة في المستوى والأسلوب من النشاطات التربوية التي تتيح فرص التعليم للعديد من أفراد المجتمع الذين لم تمكنهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية أو قدراتهم العقلية والجسدية من الالتحاق والاستمرار في التعليم النظامي"[1]. وعليه فالمقصود بالتعليم المستمر كل تعليم يتم خارج دوائر النظام التعليمي، وتكون غايته القيام بالمهمة نفسها التي تقوم بها مؤسسات التعليم النظامي.

وأيا ما كان الأمر فيلاحظ المتتبع لأمر التعليم في العالم الإسلامي أن في كل مرحلة من مراحل التعليم النظامي تنقطع نسبة كبيرة من المتعلمين عن مواصلة التعليم، ففي مرحلة التعليم الابتدائي يتخلى كثير من الصبية عن المدرسة إما رغبة عن التعليم أو بسبب الرسوب في الامتحانات أو غير ذلك. ثم في مرحلة التعليم الثانوي يقع الشيء نفسه وللأسباب نفسها، ولا يصل إلى التعليم الجامعي إلا فئة قليلة، وهؤلاء أيضاً يتوقف كثير منهم عن مواصلة التعليم، فضلا عن الذين لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي رأساً. ومعنى ذلك أن نسبة كبيرة من أبناء العالم الإسلامي خارج دائرة التعليم النظامي، ونظراً للمعنى السائد بأن التعليم محصور في حجرات الدرس، فتنقطع صلة هذه النسبة الكبيرة من أبناء المجتمعات الإسلامية بالعلم والتعليم، وتصبح كَلاًّ على الأمة الإسلامية. فهذه المشكلة الخطيرة على البناء التعليمي، والعملية التنموية في عالمنا الإسلامي والتي بطبعها تعرقل سير التنمية والنهضة التعليمية تدعو المسؤولين عن سياسة التعليم وتدبير شؤونه أن يفكروا جادين لحل هذه المعضلة إيماناً منهم أنه لا يمكن تحقيق تنمية علمية ونسبة كبيرة من أبناء الأمة معرضة عن التعليم منقطعة صلتها بدور العلم.

وبناء على ذلك فيمكن أن يتم الاهتمام بالتعليم المستمر وتوفيره لأبناء المجتمعات الإسلامية عن طريق التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات التعليمية بحيث لا يحتاج الأمر إلى تكاليف مادية باهظة، بل يمكن أن تستخدم مباني التدريس النظامي لهذه المهمة في غير أوقات التدريس مثل التعليم الليلي، فيقع استخدام المواضع

---

(١) مصطفى، حسن: التعليم الموازي (غير النظامي) في الدولة النامية (القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٧)، ص ٤٥، ٤٦.

نفسها للتعليم النظامي، والتعليم المستمر إذا تم التعاون والتنسيق، والأمر يسير لكن بعض الأنظمة والقوانين تجعله عسيراً، لأنها لا تعير التعليم المستمر أي اهتمام. وهذا لا يعني أن العالم الإسلامي خالٍ من التعليم المستمر، بل هناك بعض الأقطار الإسلامية التي تمارس مثل هذا النوع من التعليم، إلا أن التعليم المستمر بهذا الوضع الحالي ليس شاملاً للعالم الإسلامي كله، بل هو محلي، فكل قطر إسلامي يسعى لتعليم أبنائه ممن هم خارج التعليم النظامي.

وصفوة القول أنه نلاحظ من خلال ما تقدم من كلام على مفهوم التنمية أن هذه العملية الحضارية لها مجالات متعددة، منها التنمية الاقتصادية التي تُعنى بتطوير الإنتاج وتحسينه، وما تفرع عنها من التنمية الصناعية، والتنمية الزراعية، والتنمية التقنية وغيرها. وهناك أيضاً التنمية الاجتماعية التي تُعنى بتغيير وتطوير المجتمع ككل، على جميع المستويات وفي كل الميادين، ثم أصبح يعبر عنها في الدراسات الاجتماعية بالتنمية البشرية، إلى غير ذلك من مجالات التنمية الأخرى. لكن المهم أن التنمية من وجهة نظر إسلامية تكون شاملة للمجالات كلها، فلا يمكن أن تحدث تنمية في مجال معين، مع تخلف أو إهمال للمجالات الأخرى. وانطلاقاً من شمولية التنمية من وجهة نظر إسلامية، فإن من الأمور المهمة في هذا الصدد ترتيب هذه المجالات من الأولوية، بحيث يتم تقديم الأهم فالأهم، والأنفع فالأنفع، مع التسليم طبعاً بأهميتها ونفعها جميعاً. وبناء على ذلك فإن التنمية في العالم الغربي مثلاً اعتمدت اعتماداً كلياً على التنمية الاقتصادية، ولذا اعتمدت الإنتاج بوصفه مقياساً للتنمية. ثم إن دول العالم الإسلامي، التي اتبعت النموذج الغربي في التنمية، صرفت عنايتها للتنمية الاقتصادية دون مراعاة واقع العالم الإسلامي المختلف عن واقع العالم الغربي. وفي تقديري أن أهم مجال للتنمية هو المجال التعليمي الذي يجب أن يعطى الأولوية في المشروع التنموي الإسلامي بحيث يكون نقطة الانطلاق للتطوير والتغيير الشامل. ويمكن بيان ذلك من خلال الوقوف على الهدف الأساس للتنمية الإسلامية من حيث الأولوية والاهتمام والمكانة التي أعطاها الإسلام للعلم والتعليم. إذن فليس غريباً أن يهتم الإسلام بالتنمية التعليمية واكتساب العلم والمعرفة، بل الغرابة كل الغرابة أن لا يهتم الإسلام بذلك، فإذا كان الإنسان محور التنمية وهدفها الأساس، وأن التعليم يمثل نقطة الانطلاق

السليمة لذلك، فلا بد أن يعتني الإسلام باكتساب المسلم المعرفة والتدرج في ذلك والترقي، كل حسب قدرته وهمته في ذلك.

المبحث الرابع

حض الإسلام على تنمية المواهب والقدرات وأهمية التدريب المهني والعلمي للموارد البشرية

يعد موضوع التنمية أهم موضوع يشغل الناس أفراداً وجماعات، شعوباً وحكومات، والسبب في ذلك أن الناس كلهم يسعون - بوعي أو بدون وعي - جاهدين للتنمية كل على شاكلته، ولا يغفل عنها إلا من لا خلاق له في الدنيا ولا في الآخرة. فالهدف الأساس للتنمية هو تحسين حياة البشر والازدياد من ذلك حسب قدرات الناس، وعزائم كل فرد، وعلى قدر أهل العزم تكون التنمية. فلا جرم أن يشغل موضوع التنمية حيزاً كبيراً من كتابات المهتمين بأمر التطوير والرقي والازدهار والنهضة في المجتمعات الإنسانية، وليس الاهتمام بها لدى شعوب العالم الثالث أو ما يعبر عنه بالشعوب النامية، بل إن الشعوب التي حققت تطوراً وازدهاراً وشهدت نهضة كبيرة في عصرنا لا ينفكون عن الاهتمام بأمر التنمية، وذلك باهتمامهم بكيفية الزيادة في حجم التنمية كماً وكيفاً، والمحافظة عليها أيضاً ولو بحجبها عن الآخرين.

وأما شعوب العالم الثالث والعالم الإسلامي أحدها، فإن التنمية شغلهم الشاغل حيث إن مجتمعاتهم تعاني ضروباً من التخلف، وأنواعاً من التأخر تتمثل في التدهور الشامل لشتى مجالات الحياة جميعاً، ولذلك فهم أحرص الناس على التنمية للخروج من ذلك كله. فضلاً عن ذلك فإن النهضة الحضارية التي تعد مطمحاً أساساً لدى هذه الشعوب لا تتحقق إلا عن طريق التنمية. إذن فليس ثمة خلاف حول أهمية التنمية وجدواها في تحقيق النهضة وحصول تطور لدى شعوب العالم، لكن الخلاف حاصل في كيفية التنمية ونوعيتها، وأي المجالات أو الأنشطة تكون محلاً للتنمية، وإذا كانت هناك مجالات متعددة لابد من تنميتها فأيها نقدم؟ فنهتم به قبل غيره، إلى غير ذلك من القضايا المتعلقة بطرق وأساليب التنمية. وبناء على الكلام السابق في ماهية التنمية وعناية الإسلام بالعلم والمعرفة ندرك بكل وضوح

أنه يتفرع على ذلك حض الإسلام على تنمية المواهب والقدرات لدى أفراد المجتمع تنمية تشمل شتى المجالات العلمية والتدريبات المهنية. وسبب ذلك أن التنمية تتوقف على العنصر البشري، ولا تكون التنمية بشراء التنمية، فتلك تعد تنمية زائفة فسريعاً ما تزول، فضلاً عن غرس التبعية مما تتسبب في السيطرة والهيمنة الخارجية، والتحكم حتى في القرارات والشؤون الداخلية كما هو حادث اليوم، ولا أحد في مكنته إنكاره ولا دفعه.

إذن فيمكن القول إن تنمية المواهب والقدرات المهنية والعلمية للموارد البشرية تعد اللبنة الأولى والضرورية للوصول إلى تنمية حقيقية للعالم الإسلامي. ولعل من أهم الأمور التي توضح لنا حض الإسلام على تنمية المواهب والقدرات أن الزيادة في العلم لا تتوقف عند حد، بل تبدأ من القدرة على التعلم، وتستمر حتى الموت. ومما يعضد هذا الأمر ويزيده قوة ومتانة قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: ١١٤). فعلّم الله جل جلاله رسوله ﷺ أن يسأله الزيادة في العلم مطلقاً، ويزداد هذا السؤال أهمية إذا كان سؤال زيادة العلم متعلقاً بما فيه نفع للأمة جميعاً. وبناء على ما قررته سابقاً من أن العلم يشمل أي شيء يتقنه المرء ويحسنه، وقياساً على الآية الآنفة الذكر فإنه يندب للمسلم أن يسأل الله الزيادة في الشيء الذي يحسنه ويتقنه.

وبالإضافة إلى ذلك فمن أهم الأمور التي توضح لنا حض الإسلام على تنمية المواهب والقدرات قول الرسول ﷺ: "إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل"[1]. ففي هذا الحديث لدلالة واضحة وتقرير لما نحن بصدد الحديث عنه، حيث إن الحديث النبوي الشريف ضرب مثلاً للحرص على تنمية المواهب والقدرات، وعلى هذا التمثيل يقاس عليه غيره، فالحديث أشار إلى أن من كان في يده نبتة صغيرة واستطاع أن يقوم بزرعها وغرسها أثناء قيام الساعة فليفعل ذلك. وأحسب أنه ليس بعد هذا الأمر من سبيل آخر للحض على تنمية المواهب والقدرات، حيث إن المرء بين يدي الساعة يذهل عن كل شيء، حتى إن المرضعة تذهل عن رضيعها، ورغم ذلك يؤمر بالاشتغال بأمر دنيوي مثل الغرس والزرع. وسبب ذلك أن حض الإسلام وتشجيعه لتنمية

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه.

المواهب والقدرات واستثمارها حتى في أشد الأوقات حرجاً وأعظمها كربا لما في ذلك من تعمير الأرض وتنميتها وجلب منافع للناس عظيمة ومصالح جمة. وقد أشار المناوي إلى المغزى من هذا الحديث بقوله: "والحاصل أنه مبالغة في الحث على غرس الأشجار وحفر الأنهار لتبقى هذه الدار عامرة إلى آخر أمدها المحدود المعدود المعلوم عند خالقها فكما غرس لك غيرك فانتفعت به فاغرس لمن يجيء بعدك لينتفع وإن لم يبق من الدنيا إلا صبابة"[1].

ويضاف إلى ما سبق قول النبي ﷺ: "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ"[2]. فقد ذكر ابن حجر في شرحه لهذا الحديث أن قوله (نعمتان) تثنية نعمة وهي الحالة الحسنة، وقيل هي المنفعة المفعولة على جهة الإحسان للغير، والغبن بالسكون وبالتحريك. وقال الجوهري: هو في البيع بالسكون وفي الرأي بالتحريك، وعلى هذا فيصح كل منهما في هذا الخبر فإن من لا يستعملها فيما ينبغي فقد غبن لكونه باعهما ببخس ولم يحمد رأيه في ذلك قال ابن بطال: معنى الحديث أن المرء لا يكون فارغاً حتى يكون مكفياً صحيح البدن فمن حصل له ذلك فليحرص على أن لا يغبن بأن يترك شكر الله على ما أنعم به عليه، ومن شكره امتثال أوامره واجتناب نواهيه، فمن فرط في ذلك فهو المغبون، وأشار بقوله (كثير من الناس) إلى أن الذي يوفق لذلك قليل. وقال ابن الجوزي: "قد يكون الإنسان صحيحاً ولا يكون متفرغاً لشغله بالمعاش، وقد يكون مستغنياً ولا يكون صحيحاً، فإذا اجتمعا فغلب عليه الكسل عن الطاعة فهو المغبون، وتمام ذلك أن الدنيا مزرعة الآخرة، وفيها التجارة التي يظهر ربحها في الآخرة، فمن استعمل فراغه وصحته في طاعة الله فهو المغبوط، ومن استعملها في معصية الله فهو المغبون، لأن الفراغ يعقبه الشغل والصحة يعقبها السقم"[3]. وفضلاً عن ذلك فيستفاد من هذا الحديث الشريف، والتوجيه النبوي اللطيف أنه ينبغي على المرء أن يستثمر وقته في كل ما هو نافع ومفيد ومن أهمها تنمية المواهب والقدرات المهنية والعلمية. فإذا حرص كل فرد

---

(١) انظر: المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير.

(٢) انظر: العسقلاني، ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الرّقاق، باب لا عيش إلا عيش الآخرة.

(٣) المرجع نفسه.

مسلم على أن يستفيد من وقته في حال الصحة والفراغ، ويستثمرها في تنمية مواهبه فإن ذلك أمر يساعد إلى حد كبير في تنمية مواهب وقدرات كل الموارد البشرية في مختلف المجتمعات الإسلامية، فلا يكون جزءاً من أفراده كَلاً على الآخرين، وعالة عليهم.

ولعلي أضرب مثالاً واحداً أراه خليقاً ببيان ما نحن بصدده وأعني بذلك أن الله عَزّ وجل قد علم نبيه داود عليه السلام صناعة الدروع وسماها علماً، وهي من القدرات المهنية الصناعية، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ﴾ (الأنبياء: ٨٠). فقد بيّن ﷻ ما منّ به من موهبة صناعية، ومقدرة مهنية تتمثل في صناعة الدروع، وأن الله هو الذي علمه ذلك بنص الآية الكريمة. وفي ذلك تنبيه للمسلمين الا يهملوا أي صناعة مهنية تكون فيها قوة للأمة، وتحقق المنعة لهم، وأن يسعوا جاهدين في تنميتها، بحث أفراد الأمة على ذلك، وتوعيتهم بأهمية التنمية البشرية باعتبارها نقطة البداية للرقي والتحضر، وبدون ذلك فلا يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية.

المبحث الخامس
بيان أوجه التكامل والتعاون التربوي والعلمي والثقافي بين دول العالم الثالث

إن تحقيق الشهود الحضاري للعالم الإسلامي، والرقي المنشود متوقف أساساً على مدى تمكنه من تحقيق تنمية شاملة مستقلة، فلا يكفي أن تكون متصفة بالاعتماد على الذات والتخلص من التبعية، بل لابد أن تحقق ذلك كله لأقطار العالم الإسلامي جميعاً، بحيث تتوافر الشمولية في عملية التنمية التعليمية والتربوية والثقافية، فلا يتحقق التحضر والتقدم بتنمية بعض بلدان العالم الإسلامي وإهمال البعض الآخر. ثم إن العملية التنموية تعتمد أساساً على التعليم، وذلك يعني أن التنمية التعليمية لا تحقق ما تصبو إليه إلا أن تكون شاملة ومستقلة. وهذه الشمولية في التعاون والتكامل في العملية التنموية تكون على مستويين أحدهما إقليمي والآخر أممي، بمعنى أن كل قطر إسلامي يسعى في تنمية قطره وإقليمه الداخل تحت سيطرته السياسية. وأما على المستوى الأممي فتتجاوز المساعدة حدود الإقليم الواحد لتكون على مستوى الأمة الإسلامية ككل.

ولذا فإن تعاون المؤسسات التربوية والتعليمية في داخل العالم الإسلامي يساعد كثيراً على تحقيق التنمية التعليمية، بل إنني لا أبعد النجعة إذا قلت إن التعاون المؤسسي بين مختلف أقطار العالم الإسلامي شرط لا مناص منه لهذا الأمر. ثم إن لنا في تاريخنا الإسلامي من تحقيق للتنمية التعليمية الشاملة والمستقلة نتيجة التعاون الذي حدث بين مختلف الأقطار الإسلامية، إذ إن تاريخ العلم والتعليم لدى المسلمين خير شاهد على ما أقول، حيث إن النهضة التعليمية في العالم الإسلامي قد شملت مشرقه ومغربه، ونشطت الرحلات العلمية من المغرب تجاه المشرق، وأحياناً من المشرق تجاه المغرب[1]. وقد يرحل العلماء لمختلف الأقطار الإسلامية معلمين ومتعلمين، مع تشجيع ولاة الأمور ومساعداتهم المادية مما شكل عالماً إسلامياً متعلماً. فمثل هذه العملية التعليمية التعاونية والمكثفة مكنت العالم

---

(١) ومن ينظر في سير العلماء يلحظ هذا الأمر جلياً، حيث تعد الرحلة في طلب العلم شرفاً لصاحبها ودليلاً على الجد والاجتهاد. ومن ثم، فقد اعتنى علماؤنا بتسجيل رحلاتهم، بل أفردوها بالتأليف، فبينوا آداب الرحلات، ورغبوا فيها، أذكر على سبيل المثال ترتيب الرحلة في الترغيب في الملة لأبي بكر بن العربي، ورحلة ابن جبير وغيرهما كثير.

الإسلامي آنذاك من تحقيق شهود حضاري، فضلاً عن تحقيق نهضة علمية، وهذا هو الطريق السليم أمام العالم الإسلامي لتحقيق ما حققه الأوائل، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.

وبناء على ضرورة شمولية استقلالية التنمية في العالم الإسلامي، وتحقيق تنمية للموارد البشرية، فلابد من مؤسسات تشرف عليها وترعاها، وهيئات تعنى بتسيير شؤونها، فلا الأفراد ولا مجموعة أفراد يستطيعون القيام بذلك، فليست بأمر هين ولا بسيط. ومن هنا تأتي أهمية التعاون الأممي بين المؤسسات التعليمية لمواجهة التفاوت والتباين بين مختلف أقطار العالم الإسلامي من أجل تحقيق تنمية شاملة. والسبب في ذلك أن بعض المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي تشكو ضعفاً من حيث قلة الموارد المالية، ولا يمكن أن يزول مثل هذا الضعف إلا بتوافر التعاون والمساعدة من لديها فضل من المال فتعود به على من لا فضل لها، كما أن بعض المؤسسات تشكو من قلة الكفاءات وندرة المهارات، فيكون من الواجب على المؤسسات التي لها نوع كفاية من حيث توافر الكفاءات والمهارات أن تساعد من كان لديها قلة في هذا الجانب، وبمثل ذلك يذهب عجز المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي، ونقترب تدريجياً من إيجاد تنمية شاملة للموارد البشرية وغيرها، ولعل من أهم أوجه التعاون والتكامل التربوي الآتي:

تنسيق الجهود العلمية

إن الجهود الفردية والمبادرات الجماعية التي تبذل في سبيل التعريب والترجمة والتأليف في مختلف المعارف والعلوم، مهما بلغت من الكثرة والانتشار، فإنها لا تحقق نفعاً عاماً ولا تصل إلى نهضة علمية من وراء ذلك، ولا تبلغ غايتها. ولذا فإن عملية تنظيم وتنسيق الجهود الفردية والجماعية في مجال التعريب والترجمة والتأليف والبحوث والدراسات العلمية أمر له أهمية كبرى في التنمية العلمية والنهوض الحضاري، بل إن ذلك أمر لابد منه إذا أردنا رقياً وتقدما. ومن ثم فلا غرو أن تقوم المؤسسات العلمية في العالم الغربي بتنسيق الجهود في كل الميادين العلمية، بحيث تكون هناك مراكز للبحوث والدراسات والتأليف تضبط هذه العملية وتسهر على تنسيقها حتى لا تذهب الجهود المبذولة في البحث والتأليف هباء منثوراً. والحقيقة أن هذا الأمر يكاد يكون غائباً عن المؤسسات التربوية، ومراكز البحوث

والدراسات في العالم الإسلامي، حيث ترى أن البحث والتأليف مبادرات فردية، والتعريب والترجمة عملية متناثرة مبعثرة لكتاب هنا وآخر هناك، لا رابط بينها ولا ناظم، وذلك بسبب غياب عنصري التنسيق والتنظيم لهذه الجهود العلمية. ولعل سبب غياب عنصر التنسيق بين مختلف المؤسسات التعليمية، ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي يرجع إلى حالة التشتت والتشرذم التي تعيشها المجتمعات الإسلامية المعاصرة، لأننا إذا قلنا بتنسيق الجهود العلمية من حيث التعريب والترجمة والتأليف والبحث، بمعنى أننا ندعو إلى وحدة العالم الإسلامي في هذا المجال، وهو أمر في غاية الصعوبة.

ومهما يكن الأمر فإن أهمية تنسيق الجهود العلمية والتربوية في العالم الإسلامي تعد من أهم أوجه التكامل والتعاون بين مختلف البلدان الإسلامية، بحيث تحدد لنا متطلبات واحتياجات الأمة الإسلامية وأولوياتها من حيث ما يتعلق بالتنمية المهنية والتدريبية والعلمية، فضلاً عن تحديد المجالات التي نهتم بها قبل غيرها، كما تقوم بتنظيم عملية البحث، وذلك بتوجيه الباحثين والدارسين في مختلف التخصصات العلمية والتربوية إلى الموضوعات التي ينبغي أن يتناولها بالبحث والدراسة، حتى لا تكون أبحاثهم ودراساتهم لا منفعة من ورائها ولا علاقة لها بواقع الأمة الإسلامية، وغير ذلك من الأمور التي يتضح حالها أثناء القيام بهذه المهمة التنسيقية. والحاصل أن عملية التنسيق تستدعي «الترابط والاندماج بين مراكز البحث العلمي والمشروعات الإنتاجية، وبين التعليم ومراكز العمل والإنتاج مما يستلزم توثيق الصلات بين مؤسسات التعليم كافة»[1]. ثم إن هذا الكلام المتقدم لا يعني أن العالم الإسلامي خالٍ تماماً من مؤسسات علمية ومراكز بحوث ودراسات تحاول جاهدة أن تقوم بعلمية التنسيق والتنظيم للإنتاج العلمي، إلا أنها لم تبلغ المستوى المطلوب لسبب أو لآخر. ولكن الحقيقة أن جهدها بدأ يؤتي أكله وتظهر نتائجه، فإذا تواصل هذا الجهد المبارك واستمر وزاد انتشاراً وتوسعاً فيكون قد أحدث لبنة نافعة صالحة في البناء التعليمي، وشيد صرحاً للعلم يعلو يوما بعد يوم.

---

(١) جريس، حليم: إصلاح التعليم، دعوة إلى تحرير التعليم المصري من عثراته (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية)، ص ٤٥.

تنسيق عملية التعريب والترجمة[1]

الملاحظ في تاريخ العلم عند المسلمين أن الترجمة قد لعبت دوراً مهما في التنمية التعليمية والنهضة العلمية لاسيما في العصر العباسي الذي بلغت فيه أوجها، حين كانت جهود الترجمة منسقة ومنظمة، وذلك بأمر من الخليفة نفسه وإشرافه على عملية نقل الكتب من اللغتين الفارسية واليونانية إلى العربية[2]. وزيادة على ذلك فإن الترجمة إلى اللغة التي يتقنها المجتمع الإسلامي تساعد كثيراً على فهم هذه العلوم المنقولة، وتقرّب استيعابها، وتيسر الاستفادة منها، وتذيع تداولها بين أفراد الأمة الإسلامية، فضلاً عن تطويرها ونقدها وتمييز صحيحها من سقيمها، وطيبها من خبيثها[3]. وزيادة على ذلك فإن عملية التعريب والترجمة كانت ميسرة بسبب كون اللغة العربية لغة المجتمع، بحيث يتكلمها الناس في البيوت والشوارع والأندية وحلقات الدرس. وأما بالنسبة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة فوضعها مختلف وأمرها مشكل، لذلك يجب أن يكون عمل المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات مضاعف بحيث ينقل ما يكتب في اللغات الأخرى إلى اللغة العربية، فضلاً عن اعتنائه بنشر اللغة العربية، ولاسيما في الأقطار الإسلامية غير ذات اللسان العربي. ثم إن عملية التعريب والترجمة تحتاج أيضاً إلى تنسيق الجهود وتنظيمها بحيث تقوم المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات في مختلف الأقطار الإسلامية بتنسيق الجهود والتعاون فيما بينها.

ومعنى ذلك كله أن تقسم الأعمال التي يراد تعريبها وترجمتها وتوزيعها فيما

(١) وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي الذي أسس بالمغرب سنة ١٩٦٢، والذي تلخصت أهدافه في تنسيق الجهود لتطوير اللغة العربية، وتتبع حركة التعريب، وإثراء اللغة العربية بالمصطلحات المشتقة، وإعداد مؤتمرات التعريب ومتابعة نشاط المجامع، والتعاون معها ومع الهيئات العلمية في الوطن العربي، إلا أن نشاطه قد تقلص بسبب تقاعس الأقطار العربية عن الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في دفع حصصها المالية السنوية إلى المكتب. ومن أراد الاطلاع على نشاطات المكتب وخدماته فليراجع: الصيادي، محمد المنجي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي – مرجع سابق – ص ١٨١ – ٢٤٦.

(٢) لقد كان الخلفاء والولاة أنفسهم يشرفون على حركة الترجمة ويشجعونها تشجيعاً مادياً ومعنوياً منقطع النظير، حيث إن عصر الترجمة والتعريب بدأ مع العصر الأموي، بل مع أول خليفة أموي وهو معاوية بن سفيان رضي الله عنه إذ كان محباً لسياسات الملوك وسيرهم، وكان لديه من ينسخون له الكتب المترجمة عن اللغات الأخرى. ثم تواصلت هذه الحركة في العصر العباسي الذي شهد نقداً وتقويماً وتطويراً للتراث المنقول عن الأمم الأخرى. انظر: النملة، علي بن إبراهيم، مراكز الترجمة القديمة عند المسلمين (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص ٣٤-٩٥.

(٣) سنأتي الإشارة إلى منهجية مقترحة يمكن أن تسلك في نقل العلوم المعاصرة ولاسيما العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأما العلوم الطبيعية فأغلبها تحتاج إلى تعريب وترجمة دون التقريب والنقد والتصحيح.

بينهم، حتى يتم في وقت واحد ترجمة وتعريب أكثر عدد ممكن من الكتب والبحوث والدراسات، فضلاً عن تفادي إعادة وتكرير ترجمة كتب قد وقع ترجمتها. وبالإضافة إلى ذلك فإن التنسيق يكون أيضاً باختيار الكتب المهمة والبحوث النافعة التي تخدم العملية التنموية في العالم الإسلامي، ولا تكون ترجمة عشوائية، ولا تعريب كيفما اتفق، فتكون إضاعة جهود فيما لا نفع فيه. ولا يتضح هذا الأمر إلا بتوافر تنسيق الجهود العلمية المبذولة في الترجمة والتعريب من قبل المؤسسات ومراكز البحوث في العالم الإسلامي. وعلى الجملة فإن عملية تنسيق الجهود العلمية المتعلقة بالترجمة والتعريب لابد أن لا تغفل على أمر مهم وهو الحذر من الترجمة دون التنبيه على ما في تلك الكتب المنقولة من أمور تخالف تعاليم الشريعة الإسلامية وعقيدتها كما هو حال علمائنا الأوائل وتعاملهم الحذر مع المنقول من الحضارات الأخرى. فالملاحظ أن «لغة معظم هؤلاء المترجمين الأصليين هي السريانية، وأن عقيدتهم هي المسيحية، فجاءت نقولهم الأولى على قدر من الركاكة في العبارة والفجاجة في المضمون، ومن هذه الأسباب أيضاً ألفتهم بأفكار ومعتقدات توافق مضامين النقول، ولا يشعرون بآثارها في النفوس مثلما يشعر بها من عداهم»[1]. ومن ثم فكان على العلماء أن يقوموا بـ «حركة تنقيح النقول الواسعة التي دخل فيها بعض المترجمين وفلاسفة الإسلام، حيث إنهم قاموا بإصلاحها بما يتلاءم، على قدر الإمكان، مع بعض مقتضيات مجال التداول الإسلامي العربي»[2]، وفي ذلك استفادة من العلوم والمعارف المنقولة دون حصول ضرر منها. ولاشك أن هذا الأمر له أهمية كبيرة حتى يتم الانتفاع من حركة الترجمة والتعريب المنسقة، وتنقيتها مما فيه من أمور تحدث ضرراً بالمجتمعات الإسلامية.

تنسيق عملية البحث والتأليف

إن تنسيق الجهود العلمية من قبل مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات من أجل البناء التعليمي وإعلاء صرحه، وتنمية الموارد البشرية لا يتوقف عند تنسيق عملية الترجمة والتعريب، بل لابد أن يتعدى ذلك إلى تنسيق مجالات البحث

(١) عبد الرحمن، طه: الفلسفة والترجمة (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥)، ص ٨٤، ٨٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ٨٥.

والتأليف في العالم الإسلامي. والسبب في ذلك راجع إلى كون البحث والتأليف لابد أن يحظى بتنسيق متكامل وتعاون شامل من قبل المؤسسات والمراكز العلمية ليساهم بدوره الفعال في البناء التعليمي الرفيع، والتكامل التربوي الشامل لكل بلدان العالم الإسلامي. ويتم هذا الأمر بتحديد موضوعات التأليف ومجالات البحث بناء على متطلبات وحاجيات العالم الإسلامي. وهذا التحديد لموضوعات التأليف ومجالات البحث العلمي وعملية تنسيقها ليس بأمر هين، بل يحتاج إلى جهود مضنية من أجل تتبع حركة البحث والتأليف والقيام بعملية استقراء لما يكتب وينشر من بحوث ودراسات في مختلف الميادين العلمية والمعرفية، حتى يتم التوصل إلى الموضوعات والمجالات التي تحتاج إلى تعميق البحث فيها وتكثيف الدراسات حولها حسب أهميتها وأنفعها، فيقدم في البحث والتأليف الأهم فالأهم والأنفع فالأنفع للأمة الإسلامية[1]. ولذا فإن التنسيق بين مختلف المؤسسات العلمية ومراكز البحوث في العالم الإسلامي يكاد يكون معدوما، بينما نجد أن الدول الغربية تربط ربطاً تاماً وتنسق تنسيقاً كاملاً بين مؤسسات التعليم ولاسيما التعليم العالي ومراكز البحوث، مما حقق تنمية علمية ونهضة حضارية تسر الناظرين. وأما في العالم الإسلامي فالملاحظ «غياب التنسيق بين الجامعات في مجال البحوث العلمية إذ تعمل الجامعات العربية وفق منظور إقليمي خاص يحتكم إلى العديد من الاعتبارات وتشرف على إدارته هيئات متعددة، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار البحث العلمي ويعمل على هدر الطاقات والإمكانات. فالتنسيق بين الجامعات العربية بوصفها مؤسسات للتعليم العالي يعني بالضرورة إيجاد فرق متكاملة للبحث تعمل على تحديد المشكلات العربية وتجد لها الحلول والمعالجات والبدائل الإنتاجية الملائمة، وتعمل على تكامل جوانب البحث العلمي لسد الثغرات والنقائص التي قد تعاني منها جامعة دون سواها»[2].

وعلى الجملة فإن عملية التنسيق للجهود العلمية سواء في مجال التعريب والترجمة

(١) إن من أهم الأمور التي تساعد على تحديد مجالات البحث المهمة للتأليف هو إحصاء العلوم وترتيبها ترتيباً من حيث الأولوية وليس ترتيباً من حيث الأشرفية.

(٢) بدران عدنان: دور التعليم العالي ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي. وهو مقال ضمن ندوة: تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، وهي ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٧٢.

أو في مجال البحث والتأليف لابد أن تتم في نطاق التعاون العلمي بين مختلف المؤسسات العلمية ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي. وقد عبرنا عن هذا التعاون العلمي سابقاً بالوحدة التنسيقية للجهود العلمية. وبما أن الدعوى إلى الوحدة العلمية تستصحب معها استصحاباً تلازمياً مشكلة من يتزعم هذه الوحدة، وتفادياً لهذه المشكلة يمكن أن يتم تنسيق الجهود العلمية في مجال البحث والتأليف والتعريب والترجمة بواسطة التعاون العلمي بدافع شعار الوحدة، فيحصل المقصود دون إثارة مشكلة قد تعطل عملية التنسيق التي ينبغي توافرها حتى يكون لمؤسسات البحث العلمي ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي دور حيوي، وأثر فعال في البناء التعليمي، والتكامل المعرفي والثقافي للأمة الإسلامية. ناهيك عن أن عملية تنسيق الجهود العلمية بواسطة التعاون سهل ويسير في عصرنا الحاضر، وذلك باستخدام وسائل الاتصال التي شهدت تطوراً هائلاً وتقدماً باهراً، حيث يتم الاستعانة بها في عملية التنسيق لسهولة التواصل وسرعته مثل الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة التي تيسر عملية التنسيق بين هذه المؤسسات في مختلف الأقطار الإسلامية.

التكامل الثقافي

الثقافة كما عرّفها الأستاذ مالك بن نبي أنها عبارة عن «العلاقة التي تحدد السلوك الاجتماعي لدى الفرد بأسلوب الحياة في المجتمع»[١]. وبعبارة أخرى فإن «الثقافة هي أسلوب حياة، الأسلوب المشترك لمجتمع بأكمله من علمائه إلى فلاحيه»[٢]. ومن ثم فالثقافة بهذا المعنى مظهر اجتماعي عام، بحيث يشترك فيه أفراد المجتمع جميعاً، فإذا قلنا ثقافة مجتمع ما كذا وكذا، فيعني أن أفراده يشتركون في ذلك الأمر. وعليه فيمكن القول إن الثقافة هي التي تعبر عن مستوى مجتمع ما أو أمة ما. فاتخاذ الثقافة بوصفها مقياساً تقاس به الشعوب والمجتمعات والأمم، من حيث البدائية والتحضر، فيقال هذا مجتمع بدائي وذلك متحضر اعتماداً على

---

(١) بن نبي، مالك: مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر، ط٤، ١٩٨٤)، ص ٥٧. إن لمصطلح الثقافة تعريفات كثيرة لدى العلماء والمفكرين، ولكني اخترت هذا التعريف لأنه يعبر عن حقيقة الثقافة وماهيتها تعبيراً دقيقاً، ولاسيما أنه يتماشى مع البعد الاجتماعي الذي نحن بصدد بيانه.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٨.

ثقافته. ونخلص من خلال ما سبق ذكره إلى أن الثقافة أهم مظهر اجتماعي يتحكم في مصير المجتمعات الإنسانية. فلا جرم أن تكون الثقافة هي المسؤولة على تخلف المجتمع وتقدمه، إذ إنها هي التي تتحكم في تصرفات الناس وتوجيههم سلوكياً وفكرياً داخل مجتمع معين. وعليه فالملاحظ أن أهمية الثقافة في حياة المجتمعات والأمم وتأثيرها «تتجلى في صورتين: فهي إما أن تؤثر بوصفها عوامل نهوض بالحياة الاجتماعية، وإما على عكس ذلك بوصفها عوامل ممرضة، تجعل النمو الاجتماعي مستحيلاً»[1]. وبناء على ذلك فإن «أي إخفاق يسجله مجتمع في إحدى محاولاته إنما هو التعبير الصادق عن درجة أزمته الثقافية، أو بعبارة أعم التعبير عن الأزمة التي تمر بها حضارته في تلك المرحلة من تاريخه»[2].

وعليه فإن ما سلف ذكره من تحديد لمفهوم الثقافة بصفة عامة، فإنه يمكن أن نعرّف الثقافة الإسلامية بأنها «ذلك المنهج في تحقيق الحياة تفكيراً وسلوكاً متأتياً من مبادئ العقيدة الإسلامية. وهذا المنهج المتأتي بالعقيدة الإسلامية يُلحظ فيه باعتباره مدلولاً للثقافة الإسلامية المقتضيات المنطقية من حيث ما تؤدي إليه طبيعة المعتقدات الإسلامية من أسلوب فكري وعملي في الحياة»[3]. والثقافة بهذا المعنى لا تكون عاملاً من عوامل النهوض الحضاري والتنمية الاجتماعية إلا إذا اتسمت بالاستقلالية[4]. وهذا الأمر هو الذي توافر للأمة الإسلامية في دورتها الحضارية الأولى، فأفضى بها إلى إنجازات حضارية ونهضة علمية وازدهار ثقافي مختلف أنواعه. وأما في التاريخ المعاصر، فإن العالم الإسلامي قد فقد تلك الاستقلالية وأصبح يعيش تبعية ثقافية مقيتة، إذ «لا يخفى أنه في العصر الحديث تعرضت الأمة الإسلامية إلى غزو ثقافي عنيف، فتسربت إلى ساحتها رؤى وأفكار في ذات موضوع الفكرة الإسلامية مما يتعلق بحقيقة الوجود والكون والحياة من قبل الفلسفات السائدة التي تقوم في مجملها على الفكرة المادية وإن كانت تظهر بمظاهر مختلفة»[5].

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩٢.

(٣) النجار، عبد المجيد: المستقبل الثقافي للغرب الإسلامي (بيروت: دار الغرب، ١٩٩٧)، ص ١١.

(٤) الملاحظ في كتابات المهتمين بالدراسات الحضارية والثقافية التأكيد على الاستقلالية الثقافية، حيث إن الحضارات لا تبنى على التبعية الثقافية، وليس هذا لأمر خاص بالحضارة الإسلامية، بل هو أمر عام تشترك فيه الأمم جميعا. وهذا يتماشى مع التحديد الذي قدمته للتنمية الإسلامية التعليمية إذ ينبغي لها أن تكون مستقلة غير متأثرة بأي تأثيرات خارجية.

(٥) النجار، عبد المجيد عمر، عوامل الشهود الحضاري (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩)، ج٢، ص ٢٩ .وليس يخفى أن

وعلى سبيل المثال حضور البعد الاستهلاكي للتعليم، وهي غاية متأثرة بهيمنة الثقافة الغربية ذات النزعة المادية المتطرفة على العالم الإسلامي، حيث أصبحت الغاية من التعليم نيل إجازة وحصول على وظيفة، وعند هذا الحد تتوقف مسيرة التعليم والتنمية التعليمية، وبهذا النزعة لا تتحقق تنمية الموارد البشرية.

وزيادة على ذلك فإن هذه التبعية الثقافية ذات البعد الاجتماعي أثرت تأثيراً سلبياً على التعليم والتنمية في العالم الإسلامي من حيث مادته (موضوعاته) ومناهجه وإنجازاته، لأنها لم تنشأ مع وجود ثقافتنا الإسلامية وسيطرتها على العالم الإسلامي، ولكنها امتدت في الفراغ الذي خلفته ثقافتنا للغزو الغربي كما بيّن ذلك الشيخ الإمام محمد الغزالي رحمه الله من خلال كتابه (الغزو الثقافي يمتد في فراغنا)[1]. ومعنى ذلك أن الغزو الثقافي لأمتنا لم يمتد إلا بعد ذوبان الثقافة الإسلامية وضعف سيطرتها على الحياة الاجتماعية في مختلف المجتمعات الإسلامية. ولعل العلمنة التعليمية أهم ما يوضح لنا تبعية الثقافة في العالم الإسلامي وتأثرها بالثقافة الغربية المادية في مجال التعليم. وأقصد بالعلمنة التعليمية[2] هنا تلك التي تفصل بين العلوم الشرعية والعلوم الأخرى، بحيث تجعل العلوم المتعلقة بالدين في واد وما سواها من العلوم في واد آخر، ولا علاقة للأول بالثاني. وهذا الأمر نتيجة علمنة العلم التي تتجلى في مقولة (لا معيارية في العلم). وبناء على ذلك فإن الجامعات في العالم الإسلامي المعاصر تتبنى عن قصد أو غير قصد هذه الرؤية الغربية للعلم والتعليم، فتجعل جامعة للعلوم الشرعية على حدة، وجامعة للعلوم الاجتماعية أو العلوم الطبيعية وغيرها على حدة، وهي نظرة غربية غريبة عن ثقافتنا الإسلامية تسربت إليها من خلال التبعية الثقافية.

فإذا تقرر ما للثقافة من أهمية في إحداث تنمية شاملة ومستقلة، فإنه ينبغي على مختلف بلدان العالم الإسلامي أن توفر تكاملاً ثقافياً فيما بينها، وتعاوناً على أن تكون لهم ثقافة مشتركة بحيث تميزهم عن غيرهم. وبما أن لمختلف البلدان

هناك جملة من الدراسات والمؤلفات التي اهتمت ببيان الغزو الثقافي وأساليبه، ولذا فلن أتوسع في هذه النقطة حتى لا يكون ما أكتبه تكراراً لتلك. وأذكر على سبيل التمثيل كتاب الغزو الثقافي يمتد في فراغنا للشيخ محمد الغزالي رحمه الله، وكتاب غزو في الصميم لعبد الرحمن حبنكة الميداني، وكتاب أخطار الغزو الفكري على العالم الإسلامي لصابر طعيمة وغيرها كثير.

(١) الغزالي، محمد: الغزو الثقافي يمتد في فراغنا (الدوحة: مؤسسة الشرق، ١٩٨٥)، ص ٣٤ وما بعدها.

(٢) بالنسبة لهذا الموضوع، وما يتعلق به من قضايا ومسائل فليراجع العطاس، سيد محمد نقيب: مدخلات فلسفية في الإسلام والعلمانية، ترجمة محمد الطاهر الميساوي (عمان: دار النفائس، ٢٠٠٠).

الإسلامية ثقافات مختلفة فلا ينبغي أن تقف هذه مانعاً من إيجاد ثقافة يشترك فيها العالم الإسلامي والتي من شأنها أن تساعد على العملية التنموية، وتقوية المهارات المهنية والتقنية والعلمية لدى الموارد البشرية في العالم الإسلامي. ويتم هذا التكامل الثقافي بين مختلف البلدان بأن يكون لكل بلد له ثقافته المحلية التي يمارسها الأفراد المنتمون لذلك البلد، فضلاً عن اشتراكه في الثقافة العامة للأمة الإسلامية، وتكون هذه الثقافة نابعة من تعاليم الإسلام وقيمه ومبادئه، مما يكون له أثر في تنمية الموارد البشرية، والنهوض بالعالم الإسلامي وتنميته تنمية شاملة. ويضاف إلى ذلك أن يتم التعاون بين مختلف البلدان الإسلامية والعمل على تحقيق هذا النوع من الوحدة الثقافية الواعية بواقع الأمة ومشكلاتها، وكيفية الخروج من هذه المشكلات. فإذا وقع تثقيف الموارد البشرية في مختلف البلدان الإسلامية بمثل هذا النوع من الثقافة الواعية نكون حينها قد قمنا بتنمية حقيقية للموارد البشرية، فضلاً عن إيجاد تكامل ثقافي، وتعاون علمي وتربوي من شأنه أن يساعد في تنمية شاملة للعالم الإسلامي. فهذه الأمور كلها تمثل لدى الباحث أهم أوجه التكامل والتعاون العلمي والتربوي بين دول العالم الإسلامي.

المبحث السادس

وسائل تنمية الموارد البشرية في ضوء تحديات العولمة وسن التشريعات والنُظم اللازمة للتنمية وإزالة معوقاتها

لقد اختلفت كلمة العلماء والمفكرين في تعريفهم للعولمة، وتعددت آراؤهم في ذلك نظراً للاختلاف في كيفية تحديد معناها، فالبعض يحددها باعتبارها نظرية عالمية تهيمن على الفكر البشري، والبعض الآخر ينظر إلى الخطوات العملية للعولمة، والبعض يحددها من خلال المجال التخصصي مثل العولمة الاقتصادية، والعولمة الثقافية، والعولمة التقنية وغيرها[(١)]. والحاصل أن العولمة ترجع إلى التطور السريع الذي حدث في تقنية الإعلام والاتصالات والمواصلات، مما جعل التواصل بين مختلف سكان الكرة الأرضية يتم بطريقة سريعة، فضلاً عن كونها سهلة يسيرة[(٢)]. والأمر الذي يعنينا في هذا الموضوع يتمثل في كون العولمة أصبحت تسخر لفرض الثقافة الغربية لاسيما الأمريكية منها، وقيمهم ومبادئهم على العالم كله بما في ذلك العالم الإسلامي. وهذا الأمر يمثل تحدياً للعالم الإسلامي، حيث إن كثيراً مما يسيطر على العالم من ثقافة، وقيم ومبادئ تتناقض مع مبادئ الإسلام وتعاليمه. ومن ثم فإني أعتقد أن أكبر خطورة للعولمة على مسألة تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، وتعد تحدياً صعباً أنها تفرض التبعية. ومعنى ذلك أن العولمة تخول لمن توفرت له قوة اقتصادية وإعلامية وسياسية أن يفرض ثقافته على الآخرين، وأن يكون الآخرون تبعاً لما جاء به. ومن هذه الناحية يصبح تحقيق تنمية مستقلة لا تبعية فيها من أصعب الأشياء، إن لم تكن ضرباً من المحال. والحاصل أنني سأذكر بعض الأمور التي أراها في غاية الأهمية، والتي تعد وسائل لتنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، فضلاً عن ذكر بعض النظم التي من شأنها أن تعمل على إزالة معوقات التنمية، وأبدأ أولاً بالحديث عن الوسائل.

أولاً: وسائل تنمية الموارد البشرية

نجد أن هناك وسائل شتى تتبعها مختلف البلدان لكي تقوم بتنمية الموارد البشرية،

---

(١) انظر: Ahmed Akbar S. (editor): Islam, Globalization and Postmoderniny (London & New York, 1994). PP. 1-10

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١.

ويتبعون مختلف الطرق لتحقيق هذا الأمر. ولسنا بصدد التفصيل في ذلك، حيث يكاد يكون هناك تشابه في أكثر الوسائل، ولكن سوف أحاول أن أذكر أهم الأشياء التي تساعد دول العالم الإسلامي على تنمية مواردها البشرية لتحقيق تنمية تكون نابعة من تراث الأمة، وتعاليم دينها القويم، ومبنية على جهودها الخاصة في التنمية، وذلك يحصل بتنمية مواردها البشرية، وفي الفقرات الآتية ذكر لأهم الوسائل المساعدة على ذلك.

الاعتماد على الذات في التنمية

بعد حصول دول العالم الإسلامي على استقلالها السياسي، توجهت جهودها صوب التنمية والتخطيط للنهوض الحضاري حتى يتسنى لها تحديث دولها واللحاق بالدول المتقدمة. ولم يكن أمام هذه الدول النامية من نموذج يحتذى به للتنمية والتطوير سوى النموذج الغربي الذي قطع شوطاً كبيراً في هذا المجال. وبما أن دول العالم الإسلامي تقع ضمن مجموعة الدول النامية فسلكت مسلك غيرها المبني على إتباع النموذج الغربي وتقليده. ومن ثم فقد رسخ في اعتقاد كثير من الدول أن من أخذ بالنموذج الغربي فقد أخذ بحظ وافر من التحديث والتنمية، وعلى قدر ابتعاده عنه يكون ابتعاده عن ذلك. فأصبح مفهوم "التنمية" لدى كثير من دول العالم الإسلامي بمعنى تقليد الغرب مرادفاً لمفهوم "التنمية" ومساوياً له، إذ إن كل دولة تجهد نفسها وترهق شعبها لتقليد الغرب واتباعه في مجالات التنمية كلها. ولقد تقدم بيان أن التنمية المبنية على التبعية والتقليد إنما هي تنمية للتخلف وضياع لفرص التنمية الحقيقية. وقد انعكس هذا المفهوم للتحديث المبني على التبعية للغرب وتقليده على المؤسسات التعليمية والمهنية في العالم الإسلامي، حيث اعتمدت على استيراد ما يتعلق بها من مناهج وتنظيم وخطط من المؤسسات التعليمية في العالم الغربي، وقامت بتطبيقها على أبناء العالم الإسلامي.

والحاصل أن «المسلك في التحديث لن يؤدي إلا إلى مزيد من التبعية للغرب، وإلى مزيد من التقهقر، فضلاً عن تعطيل الموروث، وتجميد المقدور»[١]. وهذا الأمر كان له خطورة على التنمية والتعليم في العالم الإسلامي مما أحدث خللاً

(١) عبد الرحمن، طه: سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية. (بيروت المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، ص ١٩٥.

فيهما، بحيث كان له أثر سيء جداً على التعليم. فلم تفلح المناهج المستوردة، والخطط التقليدية على أن تحدث تنمية في العالم الإسلامي، رغم السعي المستمر والجهد المضني الذي تبذله أقطار العالم الإسلامي من أجل النهوض والتقدم والتنمية. ناهيك عن أن الداء المعضل أمام التنمية والتعليم في العالم الإسلامي يتمثل بحق في الحضارة الغربية، وهيمنتها على هذه الأمور بحيث صبغتها بنظرتها للكون والإنسان والدين، مما كان له آثار جد سيئة على أبناء الأمة الإسلامية[(1)]. وبما أن لكل أمة خصائص تميزها عن غيرها، ولها تراثها الديني والمعرفي الذي يكوّن بمجموعه ثقافتها الخاصة بها فينبغي أن تكون العملية التنموية نابعة من خصائص ومميزات تلك الأمة، منسجمة مع تراثها الديني والمعرفي، ولا تكون مستعارة أو مستوردة، وبعبارة أخرى فإن عملية التنمية لابد أن تتم بعيداً عن أي نوع من أنواع التبعية بحيث يصح أن نطلق عليها ((تنمية مستقلة)).

وعليه فإن العالم الإسلامي إذا أراد أن يقوم بعملية تنموية ناجحة وأن يحقق نهضة حضارية فليس من سبيل أمامه إلا التنمية المستقلة التي يعتمد فيها على ذاته، ولا ينتظر تنمية أو تطويراً من الآخرين ولكن ينتظر منهم تعميقاً لتنمية التبعية ومزيداً من الاستغلال. إذن فالتنمية الحقيقية للعالم الإسلامي لا تتم عن طريق الاستيراد أو تقليد نموذج معين في التنمية، بل لابد أن تكون نابعة من داخله معبرة عن وعيه وإدراكه بأن عملية التنمية لابد أن تكون مستقلة بعيدة عن أي تأثيرات خارجية وغريبة عنه. ولا غرابة أن يكون السبب الرئيس لفشل المشاريع التنموية في العالم الإسلامي، ولاسيما العربي منه أنها لم تكن مستقلة، بل كانت متصفة بالتبعية والتقليد للنموذج الغربي في التحديث والتطوير. فكانت عملية التنمية وافدة من دول تختلف عن واقع المجتمعات الإسلامية. ومن ثم ينبغي أن يعتمد على طاقات العالم الإسلامي البشرية والمادية، وهي الوسيلة المثلى للتنمية المستقلة. ومن ثم فـ "نستطيع أن نجزم من خلال الاستقراء التاريخي والتجارب الحديثة في المجتمعات

---

(١) انظر فيما يتعلق بهذه النقطة كلاما مفصلاً عن خطورة الهيمنة الغربية على التعليم الإسلامي وأنها تعد أم المشكلات ليس على الإسلام فحسب، بل على الإنسانية جمعاء: Al-attas Syd Muhammad AL-naquib (editor): Aims and objectives of Islamic education (Great Britain: Hodder and Stoughton 1979). Pp. 19-47.

الإسلامية اليوم أن عملية النهوض التي تعني التنمية بمعناها الشامل لا يمكن أن تتحقق إلا من الداخل الإسلامي»[1]، أي عن طريق استقلاليتها بالعملية التنموية، ولكن استقلالية التنمية لا تعني بالضرورة عدم الاستفادة من الآخرين ومن تجاربهم، بل يبقى المجال مفتوحاً للاستفادة من تجارب الآخرين، فليس هناك منافاة بين الاستقلالية والاستفادة، ولكن المنافاة واقعة بين الاستقلالية والتبعية لكونهما ضدان لا يجتمعان، فإما استقلالية وإما تبعية.

نشر الروح العلمية

من خلال ما تقدم من كلام في مفهوم التنمية تقرر أن العملية التنموية لا تحقق أهدافها ولا تصل إلى غاياتها إلا إذا كانت شاملة لأفراد العالم الإسلامي جميعاً، ولاسيما التنمية العلمية والتعليمية، والتي عليها يتوقف نجاح تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي أو فشلها. ونظراً لأهمية التنمية العلمية الشاملة، فإن دور المؤسسات التعليمية بما فيها مراكز الدراسات والبحث العلمي خليقة بأن تقوم بهذا الدور في إحداث تنمية علمية شاملة، بحيث إذا تظافرت جهود مختلف المؤسسات التعليمية على إنشاء مراكز للدراسات والبحوث، وقامت هذه بدورها كما ينبغي، فلا شك أن عمل كهذا سيساهم في نشر الروح العلمية بين أبناء العالم الإسلامي قاطبة، وذلك بدوره يؤدي إلى تنمية القدرات البشرية العلمية والمهنية. وليس المقصود بنشر الروح العلمية هنا أن يكون كل فرد في العالم الإسلامي منتميا إلى طبقة العلماء، فذلك تكليف بما لا يطاق، لأن الناس يختلفون في ميولهم، ويتباينون في طاقاتهم، ويتفاوتون في قدراتهم. فلا يمكن مع هذا الاختلاف والتباين والتفاوت الذي فطروا عليه أن نغير ذلك ليكونوا رجلاً واحداً عالماً. ولكن المقصود بذلك أن تسعى هذه المؤسسات وتبذل جهداً لتجعل الروح العلمية سارية في كل فرد من أفراد العالم الإسلامي، مما يشكل مجتمعات إسلامية تحب العلم وتحب العلماء، وتساعد على نشر التعليم، وإن لم يكن ذلك الفرد بعينه مشتغلاً بالعلم والتعليم، ولكن تسري فيه الروح العلمية التي تشيع بين أفراد الأمة الإسلامية، وتنتشر بين فئات مجتمعاته المتنوعة. وبعبارة أخرى إذا سرت الروح العلمية في أبناء العالم

(١) الشكيري: التنمية الاقتصادية – مرجع سابق –، ص ١٢. والكلام المنقول للأستاذ عمر عبيد حسنة.

الإسلامي كلهم فقد زالت العقبات وأميطت العوائق أمام نشر العلم والعناية بالتعليم، بل تجد تشجيعاً جماعياً من الناس كافة، ومساعدة من أفراد الأمة على اختلاف منازلهم وتباين طموحاتهم، ويتم ذلك بالتوعية العلمية.

ولذا فإن المؤسسات التعليمية متمثلة في مراكز الدراسات والبحوث في العالم الإسلامي يجب أن تسعى بكل قواها لنشر الوعي العلمي في ثقافة العالم الإسلامي، فإذا أصبحت ثقافة المجتمعات الإسلامية تتضمن وعياً جمعياً بالعلم وأهميته في التنمية والنهوض الحضاري، ستظهر آثار هذا الوعي الجمعي على المسيرة العلمية والتنموية للأمة الإسلامية. ثم إن تكثيف الجهود وتظافرها، فضلا عن استمراريتها وتأكيدها على التوعية العلمية بفضل ما تبذله مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات من جهد في سبيل تحقيق ذلك، فيصبح هذا الوعي العلمي جزءاً من ثقافة المجتمعات الإسلامية بحيث يجعل الأفراد يتصرفون تلقائياً فيه تعبيراً عن وعيهم وإدراكهم لأهمية العلم، وقيمة التعليم في نهضة العالم الإسلامي وتنميته، إذ "إن من أكبر العار على المسلمين أن يظلوا على حالتهم تلك من الأمية والتخلف، ودينهم أعظم حافز على التعليم والتقدم، وهو يهيئ لهم من الأسباب المادية والاجتماعية، ومن المناخ العقلي والنفسي ما يخرجهم من الجهل إلى العلم، ومن البداوة إلى الحضارة، ومن الظلمات إلى النور"[1]. ولعل من أهم الأمور التي تستحق أن يبذل فيها جهد وتسخر لها طاقات المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات أن تعمل عملاً دؤوباً على تغيير هذا الوعي الجمعي المتردي لدى كثير من المتعلمين إلى توعية علمية تحفظ للتعلم قدره، ومدركة لطبيعة العلم وخصائصه، والتي من أهمها التنمية التعليمية المستمرة التي تستغرق حياة الفرد المتعلم من الولادة حتى الوفاة. فإذا انتشرت هذه التوعية التعليمية لدى المتعلمين، فضلاً عن نشر الروح العلمية في ثقافة المجتمعات الإسلامية بفضل التعاون التكاملي بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي، فسينتج عن ذلك كله تكوين مجتمع متعلم يمكن أن يحقق التنمية المنشودة.

---

(١)القرضاوي، يوسف: من اجل صحوة راشدة، تجدد الدين وتنهض بالدنيا (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص ٢١٧.

الاعتناء بالبحث العلمي:

يعد البحث العلمي في مختلف فروع العلم والمعرفة من الوسائل المهمة لتحقيق تنمية الموارد البشرية، وتطوير قدراتها، وتحسين العطاء العلمي والمهني لها. زد على ذلك أن العالم الإسلامي إذا كان يريد إرادة جادة، وعزيمة قوية لإحداث تنمية مستقلة، إذ إن الاشتغال بالبحث العلمي خليق بأن يهيئ للأمة الإسلامية طاقات وكفاءات يجعله يعتمد على ذاته، لأن التعليم والبحث العلمي من الأعمدة الأساسية للتنمية المستقلة في الوطن العربي، ودونهما لا يمكن أن يكتب لها النجاح، لأن التعليم والبحث العلمي مرتبطان بالإنسان، الذي هو وسيلة لتحقيق التنمية المستقلة وأيضاً غايتها[1]، لاسيما أني أومأت سابقاً إلى أن مفهوم التنمية في المنظور الإسلامي لا يتحقق إلا إذا كانت هناك استقلالية، واعتماد على الذات، بعيداً عن التبعية والاعتماد على الآخرين في تنمية العالم الإسلامي. ولذا فإن المؤسسات التعليمية ومراكز الدراسات والبحوث في العالم الإسلامي يجب عليها أن تضاعف من جهودها تجاه البحث العلمي تشجيعاً وتمويلاً واستقطاباً لنزيف الأدمغة والكفاءات الإسلامية التي يتعرض لها العالم الإسلامي يوما بعد يوم. فإذا قامت المؤسسات التعليمية في مختلف بلدان العالم الإسلامي. بهذا الواجب البالغ في الأهمية غاية ليس بعدها غاية، فإنها ستحقق نهضة علمية واستقلالية في التنمية.

ومن أهم الوسائل للاعتناء بالبحث العلمي تتمثل في التشجيع على البحث العلمي، حيث إن أبسط نظرة فيما تبذله الدول الغربية من الجهد الكبير والمال الجم لتشجيع الباحثين والدارسين على الإنتاج في مختلف الميادين[2] العلمية تكفي لإقناعنا بأن أمامنا طريق طويلة جداً لابد من أن تسلكها قبل أن تبلغ ما بلغته الدول الغربية من حثها على البحث العلمي وتشجيعها عليه. وهذه المشكلة أحدثت قصوراً معيباً في حركتنا العلمية وتنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، مما أدى إلى تخلف علمي وتراجع حضاري، ناهيك عما يجلبه من سخرية واستهزاء من قبل المناوئين الذين يتربصون بنا في كل وقت وحين. ولذا فلابد من إصلاح

---

(١) علي، عمر محمد: رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي (دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٨٨)، ص ١٧.

(٢) انظر في هذا الصدد: دينكسون، جون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٢٦-٣٠.

هذا الأمر إن كنا نريد الإصلاح حقيقة ونبتغي شهوداً حضارياً غير متوهم، وتنمية حقيقية للموارد البشرية في العالم الإسلامي.

ونظراً لأهمية البحث العلمي في النهضة العلمية وتنميتها نجد أن الدول المتقدمة تهتم بالبحث العلمي اهتماماً بالغاً المبلغ الذي لا مزيد عليه، ومنته إلى الغاية التي لا مذهب بعدها، مما يدعو إلى الحيرة والتعجب من التكاليف الباهظة التي تنفق في ميدان البحث العلمي. لكن يزول هذا التعجب وتذهب هذه الحيرة إذا أحطنا علماً بما يقوم به البحث العلمي من نشاط وفاعلية وفوائد داخل المجتمع مقابل تكاليفه، فنجد أن التكاليف لا تساوي شيئاً إذا ما تم مقابلتها بما أحدثه من تطور وتنمية، وأن نفعه يتعدى الباحث للمجتمع ككل. وقد أدركت الدول الغربية هذه الحقيقة المهمة، بحيث "نجد أن كل دولة تسعى بكل ما في وسعها لكي تقوم بالاستثمار الكثيف والفعال في أنشطة البحث والتطوير التجريبي. ولا مفر للدول التي تفشل في ذلك من أن تتوقع التخلف عن ركب التقدم"[1]، بل إن دول العالم قد وقعت في هذا التوقع، فتخلفت نظراً لتخلف البحث العلمي، وقلة الإنتاج والإبداع. إذن فلابد من الاعتناء بالبحث العلمي، والتشجيع عليه، وتمويله باعتبار أن ذلك وسيلة مهمة لتنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي.

بث الطموح العلمي والمهني بين أفراد الأمة

لا تنال المعالي إلا بحمل النفس على بذل الجهد والتضحية، وإن من معالي الأمور وأولاها بالتقديم والاهتمام تحصيل العلم، بحيث يكون الإنسان مهيئاً للعطاء العلمي ومؤهلاً لذلك تأهيلاً ينم عن تضحية، بفضل ما يبذله من جهد، ومثابرة في سبيل ذلك. وهذه الأمنية لا تتحقق إلا لمن كان له طموحاً علمياً ومهنياً، بحيث لا يقنع بوضعه الذي هو عليه، بل إنه يدأب دأباً مستمراً لتحسين وضعه المعرفي، وتحصيل أكثر ما يمكن من العلم، وليكن على بينة أنه مهما بلغ من العلم مبلغاً فهو قليل، وأنه فوق كل ذي علم عليم، وأن يطلب المزيد باستمرار كما أوصى الله جلال جلاله نبيه ﷺ بذلك تنبيهاً لنا وتعليماً فقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: ١١٤). ولذلك قال سعيد بن جبير رضي الله عنه: "لا يزال الرجل

---

(١) دينكسون، جون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٢٦-٣٠.

عالماً ما تعلم، فإذا ترك التعلم وظن أنه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو أجهل ما يكون»[1]. وهذا الطموح العلمي والمهني هو الذي يساعد في العملية التنموية، وتشييد صرحها وتعليته. ناهيك عن أنه يساهم في إحداث ثورة علمية تُخرج الأمة من تخلفها العلمي وانحطاطها المعرفي وتراجعها الحضاري. وعليه فليس بمستغرب أن نرى أبناء العالم الغربي لديهم طموحاً علمياً يكاد يبلغ عنان السماء، بحيث تجد أحدهم يعكف طوال حياته على الدرس والبحث والمطالعة، ولا يصيبه سأم ولا يتطرق إليه ملل ولا يعتريه ضجر، لأن لديهم طموحاً علمياً ليس له حدود.

وأما وضع المتعلمين في العالم الإسلامي فإنه يدعو إلى الشفقة والتألم من فقدان الطموح العلمي لدى الغالبية العظمى من أبنائه. ولعل فقدان مثل هذا الطموح جعلهم لا يعيرون اهتماماً لتنمية مستواهم العلمي وقدراتهم المهنية، نظراً لفقدانهم أي طموح علمي يمكن أن يدفعهم تجاه الاستمرار في ذلك طيلة الحياة. وبناء على هذا الوضع المتردي لدى المتعلمين في العالم الإسلامي، وضعف الهمم فيكون من مشاريع المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات إعادة بث الطموح العلمي الذي اتصف به علماءنا الأوائل، فبلغوا حظاً من العلم وافراً. وفي هذه المهمة الجسيمة يمكن أن تستعين مراكز البحوث والدراسات بوسائل الاتصال الحديثة من قنوات إذاعية مرئية ومسموعة ومواقع الإنترنت وغيرها، مما يساعدهم على أداء هذه المهمة وتعميمها في وقت قصير. وعلى الجملة لابد أن تسعى المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي بكل الوسائل المشروعة والطرق المباحة لإعادة حيوية التعليم وفاعليته، وذلك بإحياء الطموح العلمي لدى المتعلمين من أبنائها من أجل تنمية الموارد البشرية.

ثانياً: النُظم اللازمة لإزالة معوّقات التنمية

لاشك أن أول خطوة نحو إزالة معوقات التنمية وإحداث تنمية علمية ومهنية شاملة لجميع الموارد البشرية للأمة الإسلامية لابد أن تنطلق من السلط السياسية. فتقوم هذه السلطة برعاية المشاريع التنموية، والسهر على تنفيذها، وحسن تعهدها، وذلك لما لها من سلطة على الشعوب، ونفوذ في المجتمعات تخولها من القيام بهذا الأمر الجلل وتسهل لها عملية التنفيذ. وأما إذا أهملت السلط السياسية رعاية

(١) ابن جماعة، بدر الدين الكناني: تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص ٢٨.

العملية التنموية، والسهر على تنفيذ مشاريعها فلا يمكن حينها أن يتم للموارد البشرية تنمية، لأنه مهما قيل وكُتب عن وسائل التنمية، وكيفيتها يبقى رهين الأوراق لا قيمة له إذا لم تعره السلط السياسية اهتماماً، ولم يتبعه تنفيذ عمل، حيث إن القول لا يثمر إلا بالعمل، وفي ذلك يكون نجاح التنمية، وتحقيق النهوض الحضاري. وعليه فسوف أذكر أهم الأمور التي ينبغي على المسؤولين ومن لهم قدرة على التنفيذ في العالم الإسلامي على إزالتها لتحقيق تنمية شاملة للموارد البشرية.

إزالة العجز النفسي

إن النفس الإنسانية إذا تعودت على شيء ولو تدريجياً أصبح ذلك سجية فيها، ومغروساً في طبيعتها. ومعنى ذلك أن التطبع بالشيء يصبح طبيعة في النفس الإنسانية، وإن كان أصلها خالٍ منه، إذ إن الطبع بالشيء مثل الجبلة والطبيعة في النفس يصعب إزالته وتغييره. ولعل ما تقدم يشير إليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد: ١١]. فأوكل مهمة التغيير للنفس، وبعبارة أوضح فإن عملية التغيير متوقفة أساساً على تغيير ما بأنفس الناس. وهذا الأمر ليس مظهراً فردياً، بل هو مظهر جماعي، بحيث يشترك مجموع أفراد مجتمع ما أو قوم ما في تغيير ما بأنفسهم. ولذا فقد ورد في الآية السابقة أن التغيير جماعي وذلك بورود لفظة القوم والأنفس. وزد على ذلك أن الموضع الآخر الذي ورد فيه كلام في التغيير كان الخطاب موجهاً للقوم والأنفس أيضاً، أعني بذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ (الأنفال: ٥٣).

واستناداً إلى ما ورد في الآيتين، فإن التغيير لابد أن يكون جماعياً، وليست بعملية فردية، بحيث يقوم بها البعض دون الآخرين. إن هذا البُعد النفسي كما يكون عاملاً من عوامل التنمية والتحضر، فإنه يكون أيضاً عاملاً من عوامل التخلف والانحطاط. فـ "التحضر لا يتحقق إلا بفعل الإرادة الحرة الفاعلة التي تحول العزائم إلى أحوال واقعية تجري بها الحياة، فإذا ما تراخت الإرادة آلت الأفكار والمناهج إلى البوار"(١). وهذه الإرادة وتلك العزائم هي من صفات الأنفس، وهي تكتسبها

---

(١) النجار، عبد المجيد عمر: عوامل الشهود الحضاري (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩)، ج٢، ص ١٧.

اكتساباً من خلال ما تبذله من جهد من أجل التغيير والتطوير وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم. ولذا فالبُعد النفسي باعتباره عاملاً من عوامل التحضر صفة تحلى بها جيل الدورة الحضارية الأولى للأمة الإسلامية، حيث كان لهم من قوة الإرادة والتحرر والاعتزاز بدينهم وتعاليمه الفذة ما مكنهم من تحقيق تنمية بشرية، وشهود حضاري منقطع النظير. لكن هذا البُعد النفسي استحال في عصرنا الحاضر إلى عامل من عوامل التدهور والانحطاط. ويظهر ذلك في الهزيمة النفسية التي خيمت على العالم الإسلامي، حتى رضي بالذل والهوان، وفرط في دينه وتنكر لتعاليمه. وما أصابهم ذلك إلا بما استكن في أنفسهم من هزيمة وتخل عن العزة التي وهبها الله ﷻ للمؤمنين﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المنافقون: ٨).

والمقصود بالهزيمة النفسية ما يعبر عنه في علم النفس الحديث بـ "مركب النقص"، ويظهر هذا الأمر في الشعور بالعجز والنقص أمام الآخرين، فلا يستطيع مجاراتهم أو منافستهم أو التفوق عليهم. والحقيقة أن هذه الهزيمة بهذا المعنى قد بلغت بالأمة الإسلامية في عصرنا مبلغاً عظيماً من الانحطاط والتقهقر بما لا مزيد عليه. ويضاف إلى ذلك فإن هذا البُعد النفسي المتمثل في مركب النقص أو الهزيمة يعد أحد المعوقات الصعبة أمام تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، حيث إن النفس تتحرر بقدر تعلمها وتنميتها، وابتعادها عن الجهل، فضلاً عن تنمية مهاراتها وقدراتها بواسطة العملية التعليمية المستمرة، والتي تكسب النفس الاعتماد على الذات والشعور بإرادة قوية، ورغبة نحو التفوق، وطموح تجاه تحقيق رقي وتحضر. ولعل من أهم مظاهر أثر الهزيمة النفسية في مجال التنمية التبعية للغرب ومحاكاته، مع اليأس من مجاراته أو تحديه بالاعتماد على الذات مما زاد في تعميق هذه الهزيمة وتجذرها، وضاعفت في تبعية التعليم في العالم الإسلامي لما يحدث في العالم الغربي. إذن لابد من العمل على إزالة العجز النفسي، ومنع "مركب النقص" من السيطرة على أنفس الموارد البشرية في العالم الإسلامي إذا أردنا تنميتها وتطويرها.

تقريب العلوم الغربية للتداول الإسلامي

قد بيّنت سابقاً أن تنمية الموارد البشرية لابد أن تكون مستقلة لا تبعية، وبينت أيضاً أن الاستقلالية لا تعني عدم الاستفادة من تجارب الآخرين، وإنجازاتهم

العلمية والتقنية. فيعد تقريب العلوم الغربية للتداول الإسلامي من أهم العوائق التي يجب إزالتها، والعمل على الاستفادة منها في تنمية الموارد البشرية. ولعل من أهم الموضوعات التي شغلت فكر كثير من علماء المسلمين المعاصرين ومفكريهم تتمثل في قضية العلوم الغربية وكيفية الاستفادة منها، إذ ذهب البعض إلى القول برفضها جملة وتفصيلاً اعتماداً على مصدرها وهو الغرب، وذهب آخرون إلى قبولها جملة وتفصيلاً كما هي، وأنها هي السبيل الوحيد للرقي والتحضر، بينما ذهب فريق ثالث إلى القول بإمكانية الاستفادة منها مع مراعاة الفوارق الفكرية والعقدية التي بنيت عليها العلوم الغربية، وأن نكون على حذر مما تحمله من أمور غريبة عن الإسلام وتعاليمه. ولما لم يكن من غرض الباحث التفصيل في هذه الآراء، ولا التعريج عليها من قريب أو بعيد، فسأكتفي ببيان كيفية التعامل مع مختلف العلوم والمعارف، والاستفادة منها في العملية التنموية في العالم الإسلامي.

والحاصل أن القائلين بإمكانية الاستفادة من العلوم الغربية الحديثة اختلفوا فيما بينهم في المنهج الذي ينبغي إتباعه في ذلك، فمن قائل بأسلمة العلوم والمعارف، ومن قائل بتعريبها وترجمتها، ومن قائل بتقريبها للتداول الإسلامي، وغير ذلك من الأقوال المختلفة في هذه المسألة. والمشكلة ليست في هذا الاختلاف، لكن هذه المحاولات وقعت بطريق أو بآخر في أسر العلوم الغربية والتبعية لها، فلا هي استطاعت أسلمتها، ولا العلماء تمكنوا من ترجمتها وتعريبها لنقص في الكفاءات وعجز في التمويل. وعليه فإن دعوة "أسلمة المعرفة، وندّعي إسلامية المعرفة، مع افتقادنا للمرجعية الشرعية، أو الخروج عليها ونقضها باسم تطبيق روح الإسلام، أو روح الشريعة بسبب تغير العصر، فهو عبث من العبث"[1]، لا يجوز الولوج فيه ولا التعريج عليه لما له من نتائج لا تحمد عقباها، ولا خير من ورائها ولا من أمامها. ومن ثم فإنه لا يمكن الاستفادة من العلوم الغربية، وإخضاعها للتعريب أو الأسلمة أو التقريب إلا بعد تحقيق الاستقلالية في التنمية العلمية كما سبق بيان ذلك. ويكون هذا الأمر آكد إذا علمنا أن لدى المسلمين شاهد على أن الاستفادة من العلوم والمعارف الأجنبية قد تحقق في ظل هيمنة العلوم الإسلامية وبعد تعريبها، فقاموا بتنقيحها وتطويرها وتنميتها ونقدها وتهذيبها. فأما أن تتحقق أسلمة العلوم والمعارف

---

(١) سانو، قطب مصطفى: النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا: قراءة في البديل الحضاري (الدوحة: وزارة الأوقاف، ١٤١٩/١٩٨٨)، ص ٢٨.

والتعريب والترجمة والتقريب في ظل التبعية فأمر غير مسلم إن لم يكن غير مقبول رأساً. وعليه فيمكن القول "بأن إسلامية المعارف أو أسلمتها لا تتحقق إلا بالامتداد والنمو والتطوير لفلسفتنا وقيمنا التربوية ونُظمنا المعرفية من داخل الذات، وعند ذلك تتحقق القدرة على الهضم الثقافي، والإفادة من الآخر"[1]، دون إلحاق ضرر بالعالم الإسلامي. إذن فإن من الأهمية بمكان أن أبيّن الطريقة التي يمكن إتباعها في التعامل مع مختلف العلوم والمعارف، سواء أكانت ناشئة في البيئة الإسلامية أو في غيرها كالبيئة الغربية مثلاً. والسبب في ذلك راجع إلى أن تحقيق تنمية بشرية ونهضة حضارية يقتضي حسن التعامل مع شتى العلوم والمعارف، كما كان سلف هذه الأمة، حيث إنهم أحسنوا التعامل مع العلوم التي نشأت في بيئتهم، وفي الوقت نفسه أحسنوا التعامل مع العلوم التي نقلت إليهم، وفي الفقرات الآتية بيان ذلك.

الفهم والإحاطة بجهود السابقين

إن العلوم والمعارف عبارة عن صرح غير مشيد ولكنه متعلي، يعلو يوماً بعد يوم، ويتم هذا التعلي نتيجة الإضافات التي يقدمها المتأخر لما خلّفه المتقدم في هذا الصرح المتعلي[2]. فمن خلال هذه النظرة التراكمية لنمو العلوم والمعارف تبرز أهمية الفهم والإحاطة بجهود السابقين، بحيث إن المساهمة في البناء المعرفي لا تتم إلا بعد العلم والمعرفة بما قدمه الأوائل، ثم يلي ذلك عملية الفهم والفقه لما أحاط به علماً ومعرفة. فمجرد الإحاطة بأقوال السابقين تمد العقل بمواد المعرفة، لكن الفهم الدقيق هو الذي يجعل المرء قادراً على الإضافة في البناء المعرفي[3] كل على شاكلته.

التداخل المعرفي

لاشك أن للتداخل بين مختلف العلوم والمعارف وتفاعلها مع بعضها البعض أهمية كبرى في تطور العلوم ونموها، بل إن "المكان الذي يكون فيه حظوظ أكبر لظهور الابتكار هو ذلك الذي يكون فيه تشابك (تداخل) بين ميدانين معرفيين على الأقل"،

---

(١) المرجع نفسه، والصفحة نفسها. وتأمل ما أشار إليه الأستاذ الفاضل تجده على غاية من الأهمية، ولذلك ذكرت سلفاً أن من الشروط المهمة في عملية التنمية أيا كان نوعها أن تكون مستقلة عن التبعية نابعة من الذات وليس من خارجها.

(٢) واقصد بالصرح المتعلي قابلية هذا الصرح للنمو والزيادة، لاسيما أن لفظة التعلي تعني الارتفاع شيئاً فشيئاً، وهذا يتناسب مع نمو العلوم والمعارف وتطورهما.

(٣) هذه الجملة الأخيرة مستوحاة من قول جون لوك: إن القراءة لا تمد العقل إلا بمواد المعرفة، لكن التفكير هو الذي يجعل ما نقرؤه ملكاً لنا. نقلا عن بكار: فصول في التفكير الموضوعي (بيروت: الدار الشامية، ١٩٩٣)، ص ١٣١.

و"في الحقيقة فإن أكبر تراكم للتقدم المعرفي (العلمي) يقع في منطقة التقاطع بين الميادين المعرفية"[١]. ولم تخلُ العلوم عند المسلمين الأوائل من التداخل "فلم يكتف علماء المسلمين بالقول بتدرج العلوم فيما بينها، بل أقروا بمشروعية تفاعل العلوم بعضها مع بعض، وتشابك العلاقات بينها، فالمباحث الكلامية تتفاعل مع المباحث اللغوية والبلاغية والفلسفية، كما تتفاعل المباحث المنطقية مع المباحث اللغوية والأصولية، وهكذا. وقد ساهم هذا التفاعل في إثراء العلوم والفنون بعضها لبعض وفي توجيه بعضها مسار البعض الآخر، بل أدى ذلك التفاعل إلى امتزاج مصطلحات العلم الواحد بمصطلحات غيره من العلوم"[٢]. فالتداخل المعرفي يكون على مستويين وهما[٣] تداخل معرفي داخلي: وهو عبارة عن تفاعل العلوم الإسلامية بعضها مع بعض وحصول اندماج بينها، وتداخل معرفي خارجي: وهو عبارة عن تفاعل العلوم الإسلامية مع غيرها من العلوم المنقولة عن اليونان أو الفرس أو الهند أو غيرها من خارج التراث الإسلامي. والحاصل أن القول بالتداخل المعرفي سواء الداخلي منه أو الخارجي يؤدي إلى القول بالنظرة التكاملية للعلوم.

النظرة التكاملية للعلوم

لقد تقدم الكلام على أن العلوم والمعارف تتفاعل فيما بينها، وأن كثيراً من علماء المسلمين كان لهم اعتناء بتحصيل أكثر ما يمكن من العلوم، وذلك إدراكاً منهم لأهمية النظرة التكاملية للعلوم، بل إن هذه النظرة كانت إحدى مميزات التراث الإسلامي، كما أشار إلى ذلك الدكتور طه عبد الرحمن بقوله: "كما أنه لا بدع في أن تؤثر هذه العلوم بعضها في بعض، فتنتقل على سبيل المثال أوصاف الدليل من المنطق إلى علم الكلام، ثم منها إلى علم الأصول، فإلى علم البلاغة، وتتلون هذه الأوصاف بلون كل علم من هذه العلوم، ثم تنتقل هذه الأوصاف بألوانها المختلفة من علم إلى آخر، كأن يعرض الدليل في المنطق بلون علم الكلام أو علم الأصول، وقد تجتمع الألوان المختلفة للدليل في العلم الواحد، وما هذا وذاك إلا لأن التراث الإسلامي العربي ينزع نزعة تكاملية ظاهرة يتفرد بها عن

---

(١) مناي دوجان وروبرت باهر: الابتكار في العلوم الاجتماعية الهامشية الخلاّقة، ترجمة محمود الذوادي (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧)، ص ٢٣.

(٢) عبد الرحمن، طه: تجديد المنهج في تقويم التراث (الدار البيضاء: المركز الثقافي، ١٩٩٤)، ص ١٣١.

(٣) استفدت هذا التقسيم الثنائي للتداخل المعرفي من كتاب طه عبد الرحمن المذكور في الهامش السابق.

غيره»[1]. ولقد بدا مظهر الوحدة بين مختلف العلوم والمعارف واضحاً جلياً لدى الإمام ابن حزم مثلاً. فـ "العلوم كلها متعلق بعضها ببعض، محتاج بعضها إلى بعض»[2]، بل "لا يستغني منها علم عن غيره»[3]. ولا شك أن هدفاً مثل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بنظرة تكاملية للعلوم التي من شأنها أن تسهم بحظ وافر في تنمية الموارد البشرية، فضلاً عن كونها تعمل على إزالة معوقات التنمية.

القراءة النقدية للعلوم والمعارف

إن عملية النقد مرحلة متأخرة عن الإحاطة بجهود السابقين والفهم لها، وبعبارة أخرى فإن القراءة النقدية للعلوم والمعارف لا تؤتي أكلها إلا إذا تقدمها استيعاب وإدراك لما يراد نقده، فإذا اختل هذا الشرط كانت عملية النقد عبارة عن هدم وتخريب لما أشاده المتقدمون. وقد أشار الإمام ابن حزم إلى أن عملية النقد لا تكون إلا بعد طول بحث وإحاطة بالعلوم التي يراد نقدها، إذ يقول: "ولقد رأيت طوائف من الخاسرين شاهدتهم أيام عنفوان طلبنا وقبل أن تمكنا قوانا في المعارف وأوان مداخلتنا صنوفاً من ذوي الآراء المختلفة كانوا يقطعون بظنونهم الفاسدة من غير يقين أنتجه بحث موثوق به على أن علم الفلسفة وحدود المنطق منافية للشريعة. فعمدة غرضنا وعلمنا إنارة هذه الظلمة بقوة خالقنا الواحد عَزّ وَجل فلا قوة لنا إلا به وحده ولا شريك له»[4]. فهذا بيان للطريقة المثلى – لدى الباحث – للتعامل مع مختلف الميادين العلمية والمعرفية، مع التركيز على أهم الملامح المميزة لهذه المنهجية والتي ينبغي أن ينظر إليها بعين الاعتبار وأن لا تهمل عند الكلام على التعامل الإسلامي مع العلوم. وصفوة القول إن لهذه المنهجية المعتدلة أهمية كبرى في مجال تطوير العلوم والمعارف الإسلامية والإنسانية عموما، فضلاً عن أنها تزيل العائق أمام أبناء الأمة الإسلامية، وتفتح لهم أفقاً واسعاً للتنمية والتطوير بالاستفادة من تجارب الآخرين، وإنجازاتهم العلمية والمعرفية والتقنية.

---

(١) عبد الرحمن، طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨)، ص ١٣١.

(٢) ابن حزم، علي بن احمد: مراتب العلوم، تحقيق إحسان عباس (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٧)، ص ٨١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٩٠.

(٤) ابن حزم، علي بن احمد: التقريب لحد المنطق، تحقيق إحسان عباس (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٧)، ص ٣٢٢.

المبحث السابع
وضع تدابير ناجعة للحد من هجرة الأدمغة والكفاءات من العالم الإسلامي

تعيش الأمة الإسلامية فترة مليئة بشتى المشكلات، ومختلف الأزمات التي تمر بها الغالبية العظمى من أقطارها، تلك الأزمات التي ترتد في أصولها إلى وهن في التنمية، وضعف في التعليم. ومما زاد هذه الأزمة تأزماً، والمشكلات تراكماً هجرة الكفاءات من العالم الإسلامي إلى العالم الغربي، والذي أدى إلى استنزاف الأدمغة مما شكل أحد الأسباب المهمة التي تعد عقبة في غاية الصعوبة أمام عملية التنمية والتطوير. والمقصود بهجرة الكفاءات هنا العلماء المشتغلون بمجالات المعرفة والعلوم المتنوعة الذين حققوا كفاءة وقدرة ومهارة في مختلف التخصصات العلمية من أبناء العالم الإسلامي، ثم تركهم لمجتمعاتهم الإسلامية للعمل في المجتمعات الغربية. فضلاً عن ذلك فإنه يدخل في هجرة الكفاءات استنزاف الأدمغة الإسلامية من ذهب في بعثة علمية حكومية أو فردية، ثم بعد التخرج فضل البقاء هناك على الرجوع إلى العالم الإسلامي. ومهما يكن الأمر فإنه يستثنى من هذا المصطلح أعني بذلك هجرة الكفاءات الإسلامية في حال ما إذا كانت هذه الهجرة من بلد إلى آخر داخل العالم الإسلامي، إذ إن مصلحة العالم الإسلامي واحدة، أو هكذا يجب أن تكون كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أوجه التكامل والتعاون التربوي بين دول العالم الإسلامي، فضلاً عن أنها لا تشكل خطورة على العملية التنموية إذا لم تكن الفوارق في هذه الهجرات كبيرة[1].

وليست هجرة العلماء بالمعنى الذي حددناه بدعاً أو حكراً على هذا العصر فحسب، بل كانت كثيرة تاريخية قديمة جداً، إلا أنها لم تكن تمثل ظاهرة جماعية بحيث تشكل خطورة على المجتمعات التي تفقد علماءها، وكفاءاتها وقدراتها. ومن ثم "فإن بعض العلماء يرجع بهذه الهجرة البشرية إلى ما قبل تاريخ الإنسان، أو

(١) لابد من الانتباه إلى أن هجرة الكفاءات داخل العالم الإسلامي لا تعد أمراً سلبياً، إلا أنها قد تشكل خطورة على مسألة التنمية، وذلك في حال استقطاب الكفاءات إلى قُطر إسلامي أو بعضها دون الأخرى، فيحدث حينئذ خلل في التنمية، التي يجب أن تكون متساوية ولو نسبياً بين أقطار العالم الإسلامي، فلا تتحقق التنمية المنشودة إلا بتنمية شاملة للعالم الإسلامي كله، فتكاثر الكفاءات في بلد دون الآخر يخل بهذه العملية.

التاريخ المعروف لنا، ومن هؤلاء العلماء هندرسون (Henderson) الذي يقول: "إن هذه الهجرة القديمة كانت تأخذ شكلاً فردياً لا جماعياً، إذ كان نفر من العلماء المبرزين يرحلون من مجتمعات إلى مجتمعات أخرى، يتصورون أنها ستكون مرحبة بعلمهم وخبرتهم، وبالتالي سيكون إنتاجهم أفضل. وبما أن هذه الحركات كانت تتم بواسطة أفراد أو أعداد محدودة من العلماء، فلم ينظر إليها أحد على أنها تيار مستمر من الهجرة يأخذ شكل الظاهرة الواضحة"[١] مثلما هو الحال في هذا العصر. لكن هذه الظاهرة أصبحت تشكل خطورة وأزمة في مجتمعاتنا المعاصرة، لأنها لم تعد ظاهرة فردية، بل أصبحت ظاهرة جماعية يتفاقم أمرها يوماً بعد يوم. ولذا فإن خطورة مشكلة هجرة العلماء من أوطانهم أصبحت مسلمة من مسلمات العصر الحديث، وذلك بالنسبة للمجتمعات النامية، ومن بينها مجتمعات العالم الإسلامي، وفي الجدول الآتي توضيح لهذه الظاهرة بالنسبة للمهاجرين إلى الولايات المتحدة فقط.

أعداد العلماء والمهندسين والأطباء المهاجرين إلى الولايات في أواخر الستينات من القرن العشرين[٢]

السنة الميلادية	مهاجرون علماء ومهندسون	مهاجرون أطباء
٣٠ يونيو ١٩٦٧-٣٠ يونيو ١٩٦٨	١٢.٩٧٣	٣.٠٠٠
٣٠ يونيو ١٩٦٨-٣٠ يونيو ١٩٦٩	١٠.٢٢٥	٢.٧٥٧
٣٠ يونيو ١٩٦٩-٣٠ يونيو ١٩٧٠	١٣.٣٣٧	٣.١٥٥

وبناء على ذلك فإن هذه الظاهرة التي اتخذت شكلاً جماعياً تعد من المشكلات العصيبة التي تعاني منها الأمة الإسلامية اليوم، حيث يقع استنزاف علمائها من

(١) مرسي، محمد عبد العليم: هجرة العلماء من العالم الإسلامي (الرياض: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ص ١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٨، وهذا الإحصاء قد تم نشره من قبل جماعة العلوم القومية الأمريكية (National Science The Foundation).

ذوي الكفاءات العالية، والنوعيات الممتازة من الخريجين سواء داخل العالم الإسلامي أو خارجه. ومما زاد هذه المشكلة إعضالاً أن العالم الإسلامي يشكو من قلة الطاقات وندرة الكفاءات، وحتى في حالة توافرها في بعض البلدان الإسلامية، فإنها لم تحقق اكتفاءها الذاتي، مما اضطرهم إلى استيراد كفاءات وخبراء في الميادين التي لم تحقق فيها اكتفاء ذاتياً. إذن فليس بمستغرب أن تكون هجرة الكفاءات أو هجرة الأدمغة من العالم الإسلامي قد شكلت ألواناً من الخسائر قد تراكم بعضها فوق بعض، فمن جانب قد فقد العالم الإسلامي جزءاً مهماً من كفاءاته وقدراته ومهاراته، ومن جانب آخر قد استورد بدلاً عنهم كفاءات أجنبية غربيّة غريبة عنهم عقدياً وفكرياً وثقافياً، ومن جانب ثالث أن هذه الكفاءات والخبرات المستوردة تكلفهم من المال أضعافاً مضاعفة، كانوا في غنى عنها فيما لو وظفوا كفاءاتهم المحلية واحتفظوا بها أو بعبارة أدق حافظوا عليها. ويضاف إلى ذلك أمر آخر في غاية من الخطورة متمثلاً في كون تواجد الخبرات والكفاءات المستورة وتوافرها في العالم الإسلامي، مع ما يحظون به من احترام من قبل المسؤولين، وما يتمتعون به من حرية في التصرفات سبب قوي لإدخال عناصر غريبة عن الثقافة الإسلامية والمعتقدات الدينية للعالم الإسلامي، مما يحدث ضرراً أكبر من النفع المنتظر منهم. فإذا تبين عظم خطر هجرة الكفاءات ومشكلتها على العالم الإسلامي، فإن هذه الظاهرة لا تحدث من فراغ أو بدون سبب، بل هناك العديد من الأسباب منها أسباب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية وغيرها[1].

ولكن الذي يعنينا في هذا المقام أن المهاجرين من ذوي الكفاءات إنما هم خريجوا التعليم الإسلامي في مرحلة من مراحله، يستثنى من ذلك من ولد في الغرب من المسلمين وباشر تعليمه هناك. ولذا فإن المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية هذه الظاهرة التي تشكل خطورة كبيرة على التعليم في العالم الإسلامي حاضره ومستقبله. ويتجلى سبب العجز في كون المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي لم تستطع الحفاظ على هذه الكفاءات بطريق أو بأخرى، مما أدى إلى عجزها عن تنمية التعليم وتوفير الكفاءات للعالم الإسلامي،

(١) من أراد الوقوف على أسباب هجرة الكفاءات بصورة مفصلة فلينظر: هجرة العلماء من العالم الإسلامي – مرجع سابق –، ص ١٢٧-٢٤٥.

لأنها فقدت خريجيها فلم تستفد منهم أكاديمياً في التعليم، ولا تقنيا ولا مهنياً. ومما زاد في مضاعفة هذا العجز المؤسساتي أن هؤلاء المهاجرين من ذوي الكفاءات والمهارات العالية يصعب تعويضهم، وإن توافر ذلك فيكون في المدى البعيد مما يزيد العجز عجزاً. ثم إن التعليم نفسه قد يكون سبباً لهجرة كثير من المتعلمين، نظراً لتخلف التعليم في العالم الإسلامي، وما يؤدي إليه من نتائج هزيلة سواء في التكوين العلمي الأكاديمي، أو في الإنتاج. فمن يرغب في تكوين أكاديمي أرقى وتعليم أحسن فلا يجد أمامه من سبيل لتحقيق ذلك سوى الهجرة إلى الجامعات الغربية. ثم إن الطالب إذا خرج وأصبح من ذوي الشهادات تمر بذاكرته التجربة التعليمية المريرة في بلده، وما فيها من تخلف، فضلاً عن عدم تشجيع البحث العلمي، وغياب الاحترام وسوء المعاملة، مقابل ما تتحلى به الجامعات الغربية من رقي وتشجيع على البحث العلمي وتمويله، وما يحظى به المتعلمون والخريجون من الاحترام وحسن المعاملة. فمن يقوم بهذه المقابلة بين حالين أحدهما تعيس والآخر بهيج، فيختار الذي أبهج على الذي أتعس، فيفضل البقاء في بلاد الغرب على الرجوع إلى العالم الإسلامي"[1].

ثم إن الهجرة إذا تواصلت بصفة مكثفة سيكون لها خطر مستقبلي على عملية التنمية، بحيث يُصبح أفراد العالم الإسلامي حريصين على تعليم أبنائهم في الجامعات الغربية لتحقيق حصيلة علمية أفضل، وحياة أحسن، فضلاً عن ابتعاده عما يجره إليه التعليم في العالم الإسلامي من متاعب ومصاعب، بل إن هذا الخطر المستقبلي بدأت تظهر بوادره، إذ "قد لا يكون مستغرباً في عالمنا اليوم أن الأمر تجاوز هجرة العقول والسواعد معاً إلى هجرة الأجنة قبل الولادة. وعليه فلعل من أعز الأماني أن تلد الأمهات أجنتها في أوروبا أو أمريكا لاكتساب الجنسية"[2].

---

(١) لابد من الإشارة إلى أن علماء الاجتماع يرون أثناء تعرضهم للنمو السكاني، وأثر الهجرات البشرية في ذلك أن من أهم أسباب الهجرة الوضع السياسي المتردي في بلدانهم، والوضعية الاقتصادية المتدهورة. فالهجرة ترجع إلى العوامل المنفرة في بلده، والعوامل المرغبة في بلد آخر، وهو السبب الحقيقي وراء معظم الهجرات. انظر:
Sullivan. Thomas J: Sociology: Concpts and Applications in a Diverse World (U.S.A: Allyn and Bacon. 4cdlition. 1998). PP 480-482.

(٢) تحفة المفكرين: مقالات في الدعوة، - مرجع سابق -، ص ١١. والحقيقة أن هجرة الأجنة بدأت تتزايد شيئاً فشيئاً، وذلك نتيجة حرص الآباء على مستقبل أولادهم، فيرون أن مثل هذا الأمر لا يتحقق إلا في البيئة الغربية، حيث يكون في حوزة الأولاد الجنسية الأوروبية أو الأمريكية بحق الولادة هناك، مما يخول لهم التعلم، والتمتع بحقوقهم كاملة، والتي هي عرضة لفقدانها في أي وقت في حال بقائهم في بلدانهم.

ولذا فإن هجرة الأجنة تشكل خطورة على مستقبل التنمية والتعليم في العالم الإسلامي، حيث تفقد المؤسسات التعليمية تدريجياً قابلية الطلاب، ورغبتهم عنها إلى غيرها، إذ إن كثيراً من العائلات الإسلامية تهاجر إلى الغرب للعمل هناك والاستقرار، وضمان مستقبل أولادهم، الأمر الذي يجعلنا نتوقع عجزاً تنموياً وتعليمياً أكبر مما نحن فيه، إن لم تعمل المؤسسات التعليمية والسُلط السياسية في العالم الإسلامي على الحد من هذه الهجرة وتحجيمها إلى أقل ما يمكن. فهجرة العلماء والباحثين والخبراء قد اتخذت أبعاداً مفزعة في السنوات الأخيرة إلى درجة تكاد أن تفرغ المنطقة الإسلامية من أخصب ثروة تملكها.

فلا شك أن العالم الإسلامي يتعرض لعملية نزيف بشري على غاية من الخطورة متمثلة في هجرة الأدمغة والكفاءات إلى العالم الغربي. ومن ثم فإذا لم تعمل الأمة الإسلامية على الحد من هذا النزيف وإيقافه فإن تواصله واستمراره خليق بأن يعطل عملية التنمية تعطيلاً لا تتخلص منه إلا بإيقاف هذا النزيف. ومن ثم فيكون للمؤسسات العلمية ومراكز البحث في العالم الإسلامي شأن كبير وأثر فعال في الحد من هجرة الكفاءات والتقليل منها بحيث لا تشكل ظاهرة جماعية يترتب عنها إحداث خلل في المجتمعات الإسلامية مما نتج عنه عجز المؤسسات التعليمية عن تحقيق أهدافها المرجوة من حيث إحداث تنمية علمية ونهضة حضارية. ولا يتم هذا الأمر إلا بمعرفة الأسباب الكامنة وراء هجرة العلماء من العالم الإسلامي تجاه العالم الغربي، وقد ذكرت بعضاً منها[1].

ولذا فمن الأهمية بمكان أن تستقطب المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث في العالم الإسلامي هؤلاء المهاجرين إلى العالم الغربي، وتعمل على إعادتهم إلى العالم الإسلامي. فلابد أن تبذل جهداً من أجل توفير ما يرغبهم في العودة، وتجعل من يفكر في الهجرة يحجم عن ذلك، لأن "عدم توافر الظروف الملائمة للعلماء والباحثين، وحرمانهم من الامتيازات التي تقدمها مؤسسات التعليم ومراكز البحوث في العالم الآخر، وهذا بالتالي يعطي للباحث عذراً في قلة الإنتاجية أو عدمها أحياناً، ويدفع بالعالم الجاد أن يبحث له عن مكان آخر أو مؤسسة تعليمية

(١) ومن أراد الوقوف على الأسباب بصورة مفصلة فلينظر: مرسي، محمد عبد العليم: هجرة العلماء من العالم الإسلامي – مرجع سابق –. وفي هذا الكتاب تفصيل دقيق لأسباب الهجرة، مع جداول إحصائية موثقة لما تطرق له في هذه الدراسة القيمة في موضوعها ومعلوماتها.

أخرى أو مراكز بحوث خارج الوطن العربي، ويبقى هذا الجانب قائماً لدى مؤسسات التعليم العالي العربية ومراكز البحوث العربية ما لم تحقق مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث قدراً واحداً أدنى يوفر فرصة العطاء للباحث العربي»[1].

وعليه فإن الملاحظ أن كثيراً من المهاجرين يتمتعون بكفاءات عالية ومهارات راقية، ولذا فهم جديرون بأن تبذل الأمة الإسلامية ما في وسعها من أجل الاستفادة منهم في العالم الإسلامي، ولاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هؤلاء المهاجرين من ذوي الكفاءات أغلبهم في تخصصات مهمة وضرورية للأمة الإسلامية مثل الهندسة والطب وغيرهما، مما يكلف العالم الإسلامي رواتب باهظة من أجل جلب متخصصين في هذه العلوم من العالم الغربي. والحاصل أنه لو قامت مؤسسات التعليم ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي بدراسة شاملة للدوافع وراء الهجرة، وحصرها حصراً دقيقاً لتمكنت بعدها ولو تدريجياً من استقطاب كثير منهم، حيث إن بعضهم قد يكون سبب هجرتهم أسباب سياسية، بل يعد أهم الدوافع للتخلي عن العالم الإسلامي، وقد يكون البعض الآخر يشعر أنه لا يجد احتراماً وتقديراً في العالم الإسلامي، مقابل ما يحظى به من تقدير واحترام وإعجاب في الجامعات الغربية، وغير ذلك من الأسباب الكامنة وراء هجرة العلماء من العالم الإسلامي التي يمكن معالجتها وتفاديها إذا أحسنا التصرف معها.

إذن فمثل هذه الأمور وما على شاكلها بإمكان المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث أن تقوم بتوفير المناخ المناسب للمهاجرين من حيث الاحترام والتقدير والحرية، والتشجيع على الرجوع والقيام بأبحاثهم ودراساتهم وأهمية تعليمهم في أي قطر من أقطار العالم الإسلامي سواء أكان قطره الأصلي أم غيره، فكلها تُمثل الأمة الإسلامية ككل. فضلاً عن ذلك فإن الاعتناء بالبحث العلمي من حيث التشجيع عليه وتمويله عامل مهم جداً من عوامل استقطاب الأدمغة المهاجرة، لأن مُعظمهم يشتغلون بالبحث العلمي وإنجاز الدراسات القيمة، مما تعتني به الجامعات الغربية وتموله تمويلاً لا يتصوره باحث في العالم الإسلامي، وإذا بلغ على مسامعه

---

(١) بدران: دور التعليم العالي ومراكز البحوث في تهيئة الإنساني العربي للعطاء العلمي، - مرجع سابق -، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

عده ضرباً من المحال أو يحسبه ضرباً من أساطير الأولين. ولعل ما ذكرته في هذا الصدد إذا تم تطبيقه من قبل من لهم القرار وصلاحية التنفيذ في العالم الإسلامي، فسيتم استقطاب كثير من الأدمغة الإسلامية المهاجرة، والاستفادة منهم في تنمية مواردنا البشرية.

المبحث الثامن

وضع مواثيق أخلاقية لشتى طبقات المجتمع المهنية

لقد سبقت الإشارة إلى أن التنمية إنما هي من أجل الإنسان، وأن الإنسان هو الذي يقوم بعملية التنمية. وهذا أمر على غاية من الأهمية، ويقتضي الاهتمام بالجانب السلوكي والأخلاقي لشتى طبقات المجتمع المهنية. وبما أن لكل طبقة مهنية مواثيق مهنتها الخاصة بها، وأخلاقيات تتحكم في نظام وظيفتها، وهذا أمر لا يعنينا في البحث، وإنما الغرض ذكر مسائل أخلاقية ينبغي الالتزام بها من قبل مختلف طبقات المجتمع المهنية، مما تساعد على تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، والمحافظة على السلوك القويم والأدب الرفيع، وهذه المواثيق الأخلاقية تكون مبنية على تعاليم الشريعة الإسلامية ومبادئها العامة، وأولها لدى الباحث ميثاق الاستخلاف وما يترتب عليه من مسؤوليات.

ميثاق الاستخلاف

إن مبدأ الاستخلاف الذي قرره الوحي مبني على تعمير الكون واستثمار لما فيه وتنمية لموارده، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا﴾ (هود: ٦١)، بمعنى (جعلكم عُمارها وسكانها)[١]. وهي عملية تستغرق حياة الفرد المستخلف في هذه الدنيا كما عبر عن ذلك الرسول ﷺ بقوله: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها"[٢]. ولكن هذه العملية التي تستغرق مستقبل الأفراد والمجتمعات على حد سواء، لابد لها من تهيئة

---

(١) القرطبي، ابو عبدالله: الجامع لأحكام القرآن (بيروت: دار الكتب العربية، د.ت)، ج٩، ص ٥٦.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ص ١٦٨، ١٦٩؛ وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده ورقمه: ١٤٢٠٧. وفي هذا الحديث الشريف إشارة لطيفة ذات دلالة واضحة على أن عملية الاستخلاف استثمار الكون وعمارته تستغرق حياة المستخلف كلها، فحتى في أشد الأحوال هولاً وأعظمها فزعاً وهو قيام الساعة، فإذا كانت للمرء في حينها فرصة لعمارة الكون فلا ينبغي له أن يضيعها حتى في حال الهلع والفزع.

واستعداد، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التنمية والتعليم نظراً لما بينهما من تلازم بحيث يستحيل الفصل بينهما. ولذا فتعد التنمية العلمية خير زاد لإنسان يروم أن يحقق استخلافه في الأرض، ويسخر حياته لعمارة الكون. فهذا البُعد الاستخلافي المبني على التعلم والتعليم أصبح أثراً بالياً في حياة الغالبية العظمى من أبناء الأمة الإسلامية، ولذلك أدى غيابه إلى إحداث إشكالية في التنمية الإسلامية في العصر الحديث. فغني عن البيان أن الله استخلف الإنسان في الأرض، وسخر له ما في الكون جميعاً وجعل الأرض له ذلولاً، لييسر له عملية القيام بمهمة الاستخلاف وتعمير الأرض. ولكن الأمر المعضل الذي يعسر علاجه هو غياب الوعي من قبل أبناء العالم الإسلامي بمقصود الشارع من الاستخلاف. وقد تقدم الكلام عن معنى الاستخلاف أثناء بيان ما المقصود بالاستمرارية في عملية التنمية الإسلامية، ولست أريد أن أعيد ما تقدم هناك، ولكن أريد أن أبيّن أهمية الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف في عملية التنمية، إذ لا يكفي مجرد العلم بذلك ومعرفته، بل لابد أن يكون هذا الوعي حاضراً أثناء القيام بهذه المهمة ومصاحباً لها، بل لابد أن يكون دافعاً قوياً نحو قيام أبناء العالم الإسلامي بمهمتهم نحو حصول التنمية الحضارية.

ولذا فإن الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف يعد ميثاقاً أخلاقياً مهماً، ويكون خير دافع لأبناء العالم الإسلامي على قيامهم بالعملية التنموية، وتحقيق عمارة الأرض واستثمار ما في الكون. وسبب ذلك أن الإنسان لابد أن يكون له هدف يسعى إليه، ودافع ديني أو عقدي يكون حافزاً له للعمل وبذل الجهد بغض النظر عن قيمة هذا الدافع ونوعيته. وكلما كان واعياً ومستحضراً لذلك الدافع الديني أو العقدي كان جهده أكثر وعمله أفضل، ولاسيما إذا كان المطلوب منه مستمراً طيلة حياته ومتواصلاً بين الأجيال مثلما هو الحال بالنسبة للاستخلاف في التصور الإسلامي. وهذا الأمر يستدعي من المسلمين اليوم استعادة الوعي الذي كان عليه حال الجيل الأول، الذي قام بالتنمية وأنجز تبعاً لذلك حضارة وقام بمهمة الاستخلاف خير قيام. ولا أقصد الوعي هنا مجرد العلم النظري بمقصود الشارع من الاستخلاف، بل ينبغي أن يكون هذا الوعي أو هذا العلم مقترن بالعمل فلا يكون مجرداً عن العمل، فإن مثل هذا الوعي وهو حال الأكثرية من أبناء العالم الإسلامي اليوم لا يحقق المراد منه، ولذا اقترن الاستخلاف بالعمل والتكليف، كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ (يونس: ١٤).

ميثاق الاستثمار

المقصود بالميثاق الاستثماري في العملية التنموية والتعليمية أن يقوم المتعلمون في العالم الإسلامي باستثمار مهاراتهم وقدراتهم العلمية والمهنية من أجل تنمية المجتمع وتطويره، وتنمية الموارد البشرية الأخرى التي تحتاج إلى تنمية. فينبغي للفرد الذي حقق لنفسه تنمية أن يستثمر تلك المواهب لتنمية غيره بما يحقق النفع العام، ويخدم مصلحة المجتمع ككل، ولا تكون التنمية مقصورة على أفراد معدودين لا تتجاوزهم إلى غيرهم. ناهيك عن أن هذا الميثاق الأخلاقي العظيم ينبغي أن يشتمل على استثمار الوقت واستغلاله في تنمية الذات والآخرين، حيث إن عملية التنمية تحتاج إلى بذل الجهد في سبيل تحقيقها، وهذا الجهد مبني على استثمار الوقت. ومن ثم فإذا كانت شتى طبقات المجتمع المهنية لا تعير للوقت أهمية، وليس ذلك من أخلاقياتها، فإنها أبعد ما تكون عن التنمية، وبقدر اهتمامها بالوقت واستثماره يكون قربها من التنمية. ولقد أشارت الشريعة إلى هذا الأمر وحثت عليه ورغبت فيه، ومن أهمها قول النبي ﷺ: "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ"[1]. ففي هذا التوجيه النبوي اللطيف أنه ينبغي على المرء المسلم أن يستثمر وقته في كل ما هو نافع ومفيد، ومن أهمها تنمية المواهب والقدرات المهنية والعلمية. فإذا حرص كل فرد مسلم على أن يستفيد من وقته في حال الصحة والفراغ، ويستثمرها في تنمية مواهبه فإن ذلك أمر يساعد إلى حد كبير في تنمية مواهب وقدرات كل الموارد البشرية في مختلف المجتمعات الإسلامية، فلا يكون جزءاً من أفراده كَلاً على الآخرين وعالة عليهم. والحاصل أن مغزى ميثاق الاستثمار وما يترتب عليه من آثار لابد أن يكون من أخلاقيات كل فرد في مختلف المجتمعات الإسلامية إذا أردنا تنمية بشرية قادرة على إحداث تغيير وتطوير في مجتمعاتنا.

الميثاق القيمي للتنمية

المقصود بالميثاق القيمي للتنمية هو الجانب الأخلاقي الذي ينبغي أن يتحكم في العملية التنموية حتى يضبط سيرها ويهذب أهدافها، إلا أن هذا البُعد القيمي فقد

(١) سبق تخريجه.

مكانته في العملية التنموية والتعليمية في العصر الحالي، حيث أصبح "يوصف بأنه خالٍ من الأخلاق والقيم"(١). ولعل أهم سبب في ذلك راجع إلى هيمنة الشعار الغربي القائل بأنه (لا معيارية أو لا أخلاق في العلم) (VALUE-FREE SCIENCE)، إذ إن هذه المقولة في نظر الباحث قد أفرزتها البيئة الغربية بوصفها ردة فعل على الصراع العنيف بين الدين المسيحي ورجاله والعلم والعلماء. فالدين يمثل مجموعة القيم والأخلاق التي تعد بمثابة معايير يجب على المسيحي أن يلتزم أو يُلزم بها، إلا أن هذه المعايير قد كانت سبباً مباشراً لتعطيل الحركة العلمية في المجتمعات الغربية، حيث إن تعاليمها قد جعلت بينه وبين الناس حجاباً مظلماً. ثم بدأ العلم يتحرر من هيمنة الكنيسة، فلما بلغ أشده واستوى على سوقه رفض الدين وما يتعلق به من أخلاق وقيم بدعوى أنه لا شأن للدين والأخلاق والقيم بالعلم واختصر ذلك كله في شعار "لا أخلاق في العلم". وزيادة على ذلك فإن سيطرة مقولة (لا معيارية في العلم) على المجالات التنموية والعلمية والتعليمية أدت إلى نتائج منافية للأخلاق مدمرة للفطرة الإنسانية، بحيث إن الإنسان السوي والعقل الموضوعي لا يرضى بهذه النتائج التي أفرزها العلم الحديث. وما كان ذلك ليحدث لو كان للتنمية ميثاق أخلاقي، وضوابط تلتزم بها، ومعالم تسير على هداها، بمعنى أن يكون للتنمية معايير أخلاقية، وضوابط قيميّة تهذب مسيرته. وهذا البُعد الذي يمثل أزمة عالمية معاصرة سببه إهمال الجانب الأخلاقي في الإنسان بوصفه المنتج الوحيد للتنمية، لأن الإنسان إذا صلح فكره وأهدافه وفلسفته في الحياة صلح ما يصدر عنه من تنمية.

وبالمقابل فإذا فقد الإنسان البُعد القيمي في حياته استوى لديه الخير والشر والصالح والفاسد، فلا يعير اهتماماً لما يصدر عنه من تنمية نافعة أو ضارة. وأذكر على سبيل المثال – وإن كانت الأمثلة كثيرة – ما توصل إليه العلم الحديث من عملية الهندسة الوراثية والاستنساخ الحيوي، إذ إن هذه العملية التي توصل إليها المحدثون من علماء الغرب تثير مجموعة من المخاوف المرتبطة بقضايا أخلاقية تمس من قريب الوجود الإنساني. فمثلاً نجد أن "الاستنساخ الحيوي يمكن أن يؤدي إلى القضاء على مفهوم الوالدية (PARENTHOOD). فنحن في ظل تطور كهذا لا

(١) النجار، زغلول راغب: أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، - مرجع سابق -، ص ٦٣.

نعود بحاجة إلى وجود الأب أو الأم بقدر ما نحن بحاجة إلى مؤسسة كبيرة تقوم برعاية النسخ التي يتم إنماؤها صناعياً في أجهزة خاصة. وليس المتصور أن مثل هذا النسخ سنحتاج إلى أن تنشأ في وسط عائلي بالمعنى المفهوم حالياً، مما يعني أننا سنقضي على معنى الوالدية وبالتالي على معنى العائلة»[1]، فتأمل!. والسبب في ذلك راجع إلى ما أومأنا إليه سلفاً من فصل الأخلاق عن العلم والتنمية، مما يعطي للعلم صلاحية لا تقف عند حد، وأن يفعل ما في مُكنته، ولو كان ذلك منافياً للأخلاق، ومناقضاً للآداب الإنسانية المتعارف عليها، هذا أمر في غاية الخطورة، ولذلك أكدت على هذا الأمر باعتباره إحدى المواثيق الأخلاقية التي ينبغي أن يتحلى بها كل فرد في المجتمع الإسلامي، حتى تتحقق تنمية صالحة للموارد البشرية.

(١) البقصمي، ناهدة: الهندسة الوراثية والأخلاق (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٣)، ص ٢٣٨، ٢٣٩. ولقد استوعب كثيراً من المسائل الأخلاقية، لاسيما في ميدان الهندسة الوراثية، وما يمكن أن تجره من متاعب تضر بالكون حاضراً ومستقبلاً ضرراً كبيراً.

خاتمة

نلاحظ من خلال ما تقدم من كلام على مفهوم التنمية، وتنمية الموارد البشرية أن هذه العملية الحضارية لها مجالات متعددة، منها التنمية الاقتصادية التي تُعنى بتطوير الإنتاج وتحسينه، وما تفرع عنها من التنمية الصناعية، والتنمية الزراعية، والتنمية التقنية وغيرها. وهناك أيضاً التنمية الاجتماعية التي تعنى بتغيير وتطوير المجتمع ككل؛ على جميع المستويات وفي كل الميادين، ثم أصبح يعبر عنها في الدراسات الاجتماعية بالتنمية البشرية، إلى غير ذلك من مجالات التنمية الأخرى. لكن المهم أن التنمية من منظور إسلامي تكون شاملة للمجالات كلها، فلا يمكن أن تحدث تنمية في مجال معين، مع تخلف أو إهمال للمجالات الأخرى. وانطلاقاً من شمولية التنمية من وجهة نظر إسلامية، فإن من الأمور المهمة في هذا الصدد ترتيب هذه المجالات من حيث الأولوية، بحيث يتم تقديم الأهم فالمهم، والنافع فالأنفع، مع التسليم طبعاً بأهميتها ونفعها جميعاً. ولذا فإن أولى أنواع التنمية بالتقديم وأجدرها بالاعتناء قبل غيرها تنمية الموارد البشرية التي بدورها ستؤدي إلى تنمية بقية مجالات التنمية باعتبار أن الإنسان يمثل محور التنمية وهدفها الأساس، فالتنمية من أجل الإنسان، والإنسان هو الذي يقوم بالتنمية. فهذا ما عنّ للباحث من كلام في تنمية الموارد البشرية، وبهذا الكلام أحسب أن هذه الدراسة قد انتهت إلى غاية يحسن الانتهاء إليها والوقوف عندها، وبذلك أرجو أن أكون قد قدمت بحثاً نافعاً وعملاً صالحاً ومساهمة فعالة في كيفية تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي.

تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي

إعداد

الدكتور سعيد عبدالله حارب المهيري

نائب مدير جامعة الإمارات لشؤون خدمة المجتمع

بسم الله الرحمن الرحيم

يعد مفهوم التنمية البشرية من المفاهيم الحديثة التي شاعت في العقود الأخيرة من خلال الدراسات العلمية والتقارير الدولية التي ترصد حياة الإنسان وتسعى إلى إيجاد بيئة أفضل للعيش وممارسة الحياة. وعلى الرغم من حداثة استخدام المفهوم، إلا أن فكرة التنمية البشرية ليست حادثة على الإنسان بل تمتد مع امتداد الوجود الإنساني ذاته. فالسعي للتنمية والتطور، والنماء ملازم لمسيرة الإنسان في حياته، وشكل إحدى الوسائل التي تطورت بها الحياة البشرية على كوكب الأرض، وقد نادى الفلاسفة والمفكرون منذ القدم بأهمية تنمية حياة الإنسان، فهذا الفيلسوف أرسطو (٣٢٢-٣٨٤) قبل الميلاد ينادي بأهمية تنمية حياة الإنسان وتسخير المواد لذلك فيقول: (من الواضح أن الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر)(١)

وقد شهدت الحياة البشرية تطورا في مفهوم التنمية البشرية حتى استقر إلى ما وصلت إليه تقارير الأمم المتحدة التي ترصد هذه التنمية منذ خمسينيات القرن الماضي، فقط تطور المفهوم من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية إلى التنمية الشاملة، وانتهى إلى التنمية المستدامة. والتي يعبر عنها من خلال تقرير التنمية البشرية السنوي الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث يقيس مظاهر تطور الحياة البشرية في جوانب عدة، كالاقتصاد والتعليم والصحة والقوانين، وغيرها من المظاهر سعيا للبحث عن حياة أفضل للإنسان.

وتشكل الدول الإسلامية جزءاً كبيراً من الدول التي يتم قياس التنمية البشرية فيها، حيث تشير الأرقام إل ما وصلت إليه هذه الدول من مستوى في تصنيف هذا التقرير، ومن هنا فإن من الأهمية دراسة التنمية البشرية ورؤيتها الإسلامية والموقف منها في ظل المفاهيم الإسلامية والأحكام الشرعية.

تعريفات

إن تعريف التنمية البشرية يتطلب منا الإحاطة بمفهوم التنمية أولاً، باعتبارها الأساس الذي يتم فهم المصطلح من خلاله. فقد تطور تعريف التنمية وتعددت رؤية الباحثين له باختلاف رؤيتهم وتخصصهم واهتمامهم، فبعضهم كان يرى فيه

الجانب الاقتصادي فالتنمية لديه هي (زيادة الموارد عن طريق كثرة الإنتاج وتقليل النفقات)[٢].

وبعضهم نظر إلى التنمية من جانبها الاجتماعي، وقد بدأ هذا التصور مع التعريف الذي أطلقه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ١٩٥٥م، حيث عرف التنمية بأنها «العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي معاً عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية»[٣].

ولذا ذهب البعض إلى تعريف التنمية بأنها «عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد».[٤]

إلا أن هذه التعريفات لم تصمد طويلا؛ إذ سريعاً تطور التعريف ليصبح أوسع من ذلك، ليشمل كافة جوانب الحياة الإنسانية، ولذا يصعب إعطاء المفهوم تعريفا محدداً. فالتنمية «عملية شاملة متكاملة تتضمن كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والقانونية والتعليمية والسياسية»[٥].

وإذا كان هذا الموقف من مفهوم التنمية - بصفة عامة - فإن مفهوم التنمية البشرية يعتريه الاختلاف كذلك، فالتنمية لغة مصدر من فعل (نمى). فيقال: «أنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميا»[٦].

والتعريف اللغوي يشير إلى معنى الزيادة، لكن هذا المعنى ليس هو المعنى المقصود من التنمية، فالتنمية ليست (الزيادة المادية growth) فقط، بل هي أشمل من ذلك، فالمقصود هو التطور الشامل (development).

ولذا فإن النظر إلى تنمية الموارد البشرية يجب أن لا يقتصر على تطوير إمكانياته المادية، بل يجب أن يتجه إلى كافة جوانب الحياة، لقد اتجه مفهوم تنمية الموارد البشرية إلى تنمية المهارات التي يمتلكها الإنسان للقيام بدوره في عملية التنمية، إلا أن هذه الرؤية قاصرة إذ إنها تتعامل مع الإنسان بصفة عامة كوسيلة إنتاج، ويلاحظ ذلك من خلال البرامج الموجهة لتنمية الموارد البشرية إذ يتجه معظمها إلى تنمية مهاراته كاكتساب اللغة واستخدام الأجهزة الحديثة ومهارات القيادة، وعلى الرغم من أهمية ذلك إلا أن التنمية البشرية أوسع إطاراً، إذ تمتد إلى تنمية مفاهيم الإنسان وتصوراته وقيمه، بل ومعتقداته ورؤيته لذاته وللآخرين وللأشياء من

حوله، وهذا المفهوم يغيب أو يتراجع لدى المخططين لمفهوم التنمية البشرية إلا قليلاً منهم، ومن هنا يمكننا استخلاص تعريف مفهوم تنمية الموارد البشرية بأنها «عملية واسعة وشاملة ومستمرة ومتعددة الجوانب لتغيير حياة الإنسان وتطويرها نحو الأفضل».

الإسلام وتنمية الموارد البشرية

إذا كان الإنسان هو مرتكز التنمية البشرية فإن الإسلام قد سبق كافة الرؤى لذلك، إذ إن اختيار الإنسان لحمل الرسالة الإسلامية جعله المحور الذي تقوم عليه عملية البناء والتنمية والتطوير في المجتمعات الإسلامية، فهو الحامل للأمانة التي ذكرها الله – سبحانه وتعالى – بقوله: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ الأحزاب : ٧٢.

وهذا الحمل للأمانة يقتضي استعداداً لدى الإنسان المسلم لذلك، وهو ما تتجه إليه الرؤية الإسلامية لمفهوم التنمية البشرية.

فعلى الرغم من أن مصطلح (التنمية) لم يرد في المصادر الإسلامية، إلا أن المفهوم حملته مصطلحات أخرى وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية ومن ذلك.

١. التزكية في قوله تعالى: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ الشمس:٧-١٠.

قال الطبري: (قد أفلح من زكاها) قد أفلح من زكى نفسه فكثر تطهيرها من الكفر والمعاصي، وأصلحها بالصالحات من الأعمال.. قال مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة: من زكاها أي من أصلحها.[٧]

وقال الشيخ السعدي: «أي: طهر نفسه من الذنوب ونقاها من العيوب ورقاها بطاعة الله وعلاها بالعلم النافع والعمل الصالح»[٨].

وقد كان رسول الله – ﷺ – يقول: «اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والبخل والهرم وعذاب القبر اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها»[٩].

والتزكية هنا بمعنى النماء والزيادة والصلاح والطهر، وهي المعاني التي تتضمنها التنمية بمفهومها الإسلامي، فليس المقصود هو الزيادة فقط، بل المقصود أن تكون هذه الزيادة صالحة ونافعة.

٢. الإعمار، فقد قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ هود: ٦١.

قال ابن كثير: «استعمركم فيها، أي: جعلكم عُماراً تعمرونها وتسغلونها»[١٠].

وقد شرح القرطبي معنى الإعمار بقوله: (أي جعلكم عُمارها وسكانها، والاستعمار طلب العمارة والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب، كما أن استعمركم فيها.. خلقكم لعمارتها)[١١].

ولاشك أن عمارة الأرض تتطلب عنصراً فاعلاً ومؤثراً وهو الإنسان، إذ لا يمكن أن تتم عملية الإعمار إلا بإنسان قادر ومهيء بالإيمان والعلم والفكر والمهارة التي تمكنه من القيام بعملية الإعمار. وهذا لب التنمية البشرية التي ترتكز على تطوير الإنسان بكافة مكوناته النفسية والعملية.

٣. التنشئة، قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ﴾ هود:٦١.

وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾المؤمنون: ١٤.

وقوله تعالى: ﴿ فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِ جَنَّاتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ المؤمنون:١٩.

وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قُرُونًا آخَرِينَ ﴾ المؤمنون:٤٢.

والتنشئة تأتي بمعنى التربية والزيادة والإيجاد والتنمية.

قال ابن منظور: «نشأ ينشأ..ربا وشبّ، وارتفع»[١٢].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى إعطاء مصطلح التنمية معان أخرى من «التنبيت» من قوله تعالى: ﴿ فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ النمل: ٦٠.

والتكثير من قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ

مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًاۚ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْۖ وَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ الأعراف:٨٦.

والنشور أو «الإنشار» من قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِي نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًاۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ الزخرف:١١.

وغيرها من المصطلحات المتضمنة لمعنى التنمية [١٣].

أسس تنمية الموارد البشرية

تقوم تنمية الموارد البشرية في الإسلام على أسس تدور حول الإنسان باعتباره الهدف الرئيسي لعمليات التنمية البشرية وبرامجها المختلفة، وتقوم هذه البرامج على عدد من الأسس من أبرزها:

١. الاستخلاف

فقد اختار الله – سبحانه وتعالى – الإنسان ليقوم بمهمة الاستخلاف في الأرض انطلاقا من قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾.

فقد كلف الله – سبحانه وتعالى – الإنسان بهذه المهمة العظيمة للقيام بدوره في الأرض، وهيأ له سبل القيام بهذه المهمة ومكن له في الأرض بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ الأعراف:١٠.

قال الإمام الرازي: (أي جعلنا لكم فيها مكانا وقراراً ومكناكم فيها وأقدرناكم على التصرف فيها وجعلنا لكم معايش)[١٤].

وميزه عن باقي المخلوقات بالتكريم والرزق والتفضيل فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾الإسراء:٧٠.

وهذا الاستخلاف يقتضي قيام الإنسان بدوره كما أمره الله – سبحانه وتعالى – من خلال تنمية مكونات الإنسان الإيمانية والنفسية والعملية، وهي السمة الأساسية للتنمية البشرية.

٢. التسخير

إن الاستخلاف يقتضي التسخير، لأن الإنسان لا يستطيع أن يقوم بمهمته في الأرض دون أن تسخر له كافة الإمكانات، وقد يسر الله – سبحانه وتعالى – ذلك بتسخير كافة المخلوقات والكائنات في الأرض للإنسان، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴾ لقمان:٢٠.

وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ الملك:١٥.

وقال تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ الجاثية:١٢.

إن هذا التسخير يقتضي من الإنسان حسن التعامل مع المسخرات، بحيث يحسن استخدامها فيما يرضي الله عز وجل، وفقا للأحكام التي شرعها في التعامل مع المخلوقات والكائنات والطبيعة، وحين انحرف الإنسان عن الالتزام، خالف مهمة التسخير، وهذا ما نجده في سوء الاستخدام لموارد الطبيعة، وللتعامل مع الكائنات المختلفة، فقد اختلت الموازين، وانتشرت ظواهر تهدد حياة الإنسان ذاته كالظواهر الطبيعية مثل الاحتباس الحراري والتغيير البيئي وظهور أمراض في الحيوانات والطيور. وقد حذر الله سبحانه وتعالى من ذلك بقوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ الروم: ٤١.

إن التسخير يقتضى إعداد الإنسان إعداداً جيداً بتنمية مهاراته وقدراته وتصوراته للتعامل مع ما سخر الله له حتى يستطيع أن يقوم بذلك على الوجه الذي أمر سبحانه وتعالى به.

٣. المعرفة

حتى يقوم الإنسان بالرسالة التي كلفه الله – سبحانه وتعالى – بها لابد له من العلم والمعرفة؛ إذ الجهل حائل دون ذلك، والمعرفة تقتضي الإحاطة بما كلف

الإنسان به، قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ الزمر:٩.

وقال تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ الأنبياء:٧.

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ يونس:٥.

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة:٣٢.

وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة:٢٢.

وقال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ البقرة : ٢٨٢.

وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف:٣٢.

وتتوالى الآيات القرآنية التي تتحدث عن العلم والمعرفة في إشارة إلى أهمية ذلك في حياة الإنسان ولذا اعتنى الإسلام بالعلم ودعا إليه، وأمر أتباعه بتعلم كافة العلوم النافعة حتى يستطيع المسلم أن يؤدي دوره نحو ربه بإخلاصه بالعبودية وتأدية الواجبات المفروضة، وكذلك بتعمير الحياة، ونفع الناس، وجعل الإسلام العلم مدخلاً لمعرفة الله سبحانه وتعالى فقال:﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ محمد:١٩.

وإذا أراد المسلم أن يقوم برسالته في الحياة فلابد له من علم ومعرفة مستمرة ودائمة يتابع منها ما استجد من العلوم والمعارف والحاجات وذلك لا يأتي إلا من خلال تنمية مهاراته وقدراته، إن غياب العلم والمعرفة يفسح المجال لأن يتقدم الجهل والجهلاء وفي ذلك فساد وإفساد للحياة، وقد حذر النبي – ﷺ – من ذلك، فعن عبد الله بن عمرو قال: «قال رسول الله – ﷺ -: إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينزعه من الناس، ولكن يقبض العلم، بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»[١٥].

٤. التخطيط

إن تنمية الموارد البشرية تقوم على التخطيط وحسن التدبير، وذلك يقتضي

دراسة الواقع الذي يعيشه الفرد والمجتمعات وتحليله بإيجابياته وسلبياته، ووضع الحلول لمعالجة المشكلات ودراسة التوقعات المستقبلية بالمقاييس العلمية واقتراح الرؤى لذلك والإعداد الجيد للبرامج والخطط المستقبلية، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالإعداد في قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ الأنفال:٦٠.

وقد وردت الآية بشأن الحرب، إلا أن دلالتها عامة في وجوب الاستعداد والتخطيط فإذا كان الأمر يوجب التخطيط للحرب ومواجهته العدو، وهو أمر طارئ ومؤقت، فإن التخطيط للحياة في غير الحرب واجب كذلك؛ لأنها الفترة الدائمة والممتدة والتي فيها معاش الناس وحياتهم مما يتطلب الاستعداد المبكر لها. وقد علَّمنا القرآن الكريم أهمية التخطيط في قصة يوسف – عليه السلام – بقوله تعالى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ يوسف:٤٧.

وقد أمر الله – سبحانه وتعالى – بالتوازن في التخطيط بين استعداد الإنسان للدار الآخرة وسعيه في الحياة الدنيا، فقال تعالى: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ القصص:٧٧.

كما حث النبي – ﷺ – على أهمية التخطيط المستقبلي حيث قال: «إنك إن تذر ورثتك، اغنياء خيراً من أن تذرهم عالة يتكففون الناس»[١٦].

وإذا كان التخطيط لمستقبل الورثة وهم أفراد محدودون مأمور به، فإن التخطيط لمستقبل المجتمعات والشعوب والدول أهم وأكثر حاجة.

إن التخطيط سمة العمل الإنساني الناجح، وإذا كانت الدول والمؤسسات المعاصرة تعتمد على التخطيط في إدارة شؤونها، فإن الإسلام قد سبق إلى ذلك حيث جعل من التخطيط قاعدة تبنى عليها كافة شئون الأمة.

٥. المسؤولية

تشكل المسؤولية إحدى الأسس التي تقوم عليها تنمية الموارد البشرية، وإذا كانت مسئولية الفرد تتطلب منه أن يطور مهاراته ويجدد علمه فإن مسئولية الدولة تدعوها أن تولي الموارد البشرية أهمية خاصة بحيث توفر لهم سبل التنمية والتطور والإبداع، فعلى المستوى الفردي تؤكد الآيات الكريمة أهمية المسئولية الفردية فقد قال تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ آل عمران: ٣٠.

ويقول تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ الأنعام: ٩٤.

وقال تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ النجم: ٣٩.

وقال تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾ مريم: ٩٥.

وقد حذر النبي – ﷺ – من الغفلة عن المسئولية الفردية فقال – عليه الصلاة والسلام –: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل: عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما فعل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه»(١٧)

أما على مستوى المسئولية العامة أو مسئولية الدولة، فقد أخبر النبي – ﷺ – عن ذلك في الحديث الذي يرويه ابن عمر – رضي الله عنهما – حيث قال: سمعت رسول الله – ﷺ – يقول: «ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالأمير الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» (١٨).

ولذا فإن اهتمام الدولة بتنمية الموارد البشرية يأتي ضمن مسئوليتها العامة.

٦. العمل

هو المحور الذي تدور عليه عملية تنمية الموارد البشرية، إذ إن الإنسان الذي يؤدي العمل يحتاج إلى كفاءة مهنية وعقلية تربوية تؤهله للقيام بدوره في المهام والوظائف العملية ولذا اهتم

الإسلام بالعمل وحث عليه سواء كان عملا تعبديا أو مهنيا ورفع من قيمة العمل، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ الكهف: ٣٠.

وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ فصلت: ٣٣. وقال تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ التوبة: ٢٠٥.

وحث النبي – ﷺ – على العمل فقال: «ما كسب الرجل كسبا أطيب من عمل يده وما أنفق الرجل على نفسه وولده وخادمه فهو صدقة»[١٩].

وعن عائشة – رضي الله عنها – أن النبي – ﷺ – قال: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»[٢٠].

ولاشك أن الإنسان الذي يراد له أن يؤدي عمله ويتقنه لابد من مهارة وإعداد وذلك صلب عملية تنمية الموارد البشرية.

٧. القوة

والمراد بها هنا قوة الإدارة، إذ العمل يحتاج مع الإخلاص والمهارة والكفاءة أن يمتلك المرء القوة الإدارية القادرة على تنفيذ الأعمال التي توكل إليه، فالإدارة بالنسبة للعمل كالعقل بالنسبة للبدن، وكلما كانت الإدارة قوية في إعدادها، قوية في إمكانياتها، كلما جاء العمل مثمراً ومنجزاً بطريقة جيدة، والقوة من صفات المدير الناجح، ولذلك امتدح الله – سبحانه وتعالى – نبيه موسى – عليه الصلاة والسلام – بقوله: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ القصص: ٢٦.

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ البقرة: ٦٣.

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ ﴾ البقرة: ٩٣.

وقد أثنى النبي – ﷺ – على المؤمن القوي فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله – ﷺ –: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير احرص

على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل. فإن لو تفتح عمل الشيطان»[٢١].

٨. التغيير

فتنمية الموارد البشرية تسعى لتغيير إمكانيات الإنسان ومهاراته نحو الأفضل فهي تهيئ له فرصة التدريب والتوجيه والسعي نحو اكتساب كل جديد في حياته ما أمكنه ذلك.

والتغيير سنة الحياة، لكن التغيير المقصود هو الذي يعود بالنفع والصلاح على الإنسان، فليس التغيير مطلوب لذاته، وإنما هو مطلوب لغاية إيجابية يعمل من أجلها، ولذلك جعل الله سبحانه وتعالى إرادة التغيير- وهو القادر على كل شيء – بإرادة الإنسان ذاته، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ الرعد:١١.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ الأنفال:٥٣.

٩. الأمانة

إذ عليها المعول في ضبط أي سلوك إنساني، وليست الأمانة حفظ الحقوق والأموال فقط بل الأمانة في كل شيء، ومن أبرزها أمانة الدين ثم أمانة العمل، إن ما تعانيه كثير من المؤسسات العالمية والمحلية من فساد وخلل وانهيار إنما يعود في كثير منه إلى فقد الأمانة، أو ما يطلق عليه غياب أخلاقيات المهنة، إذ بفقد ذلك تنهار قيم العمل وضوابطه، وتشيع قيم أخرى هي للفساد أقرب منها للصلاح، ولاشك أن غياب الأمانة إنما يعود في جزء كبير منه إلى غياب الإيمان، كما يعود أيضا إلى غياب مفاهيم التنمية البشرية الصحيحة التي تقوم على البناء الأخلاقي للإنسان.

وقد أعطى الإسلام أهمية كبرى للأمانة، فقال – سبحانه وتعالى – ممتدحاً المؤمنين: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ المؤمنون:٨.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ

مِنۡهَا وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ﴾ الأحزاب:٧٢.

وقال: تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾ النساء:٥٨.

وقد حذر النبي ﷺ من تضييع الأمانة فقال: «إذا ضيعت الأمانة فانتظروا الساعة، قالوا: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة»[٢٢].

١٠. الإصلاح

إن مهمة تنمية الموارد البشرية تقوم على إصلاح الفرد بحيث يكون عنصراً فاعلاً عاملاً لخدمة دينه ومجتمعه والبشرية جمعاء، وقد انتشر مفهوم تنمية الموارد البشرية في كافة بلدان العالم. وتوحدت رؤية الجميع بأن غاية ما تسعى له هذه التنمية هو إصلاح الإنسان، إلا أن مفهوم الإصلاح يختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن دولة إلى أخرى، وإذا كان المقصود لدى الجميع إصلاح مهاراته ومعارفه وإمكانياته، فإن الإسلام نظر إلى عملية الإصلاح نظرة شاملة؛ إذ يمتد الإصلاح إلى إيمانه وأخلاقه وسلوكه ومعاملاته، ولذلك كانت رسالات الأنبياء جميعا تقوم على الإصلاح انطلاقا من قوله تعالى: ﴿ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾ هود:٨٨.

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ الأنبياء:١٠٥.

إن الإصلاح هو مهمة الموارد البشرية الجيدة وبغير ذلك يكون الإفساد، والموارد البشرية إذا لم يتم إصلاحها بالعلم والمعرفة والتدريب والتأهيل، وبالقيم الإيمانية والأخلاقية فإنّها تصبح موارد فاسدة وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن الفساد فقال:

﴿ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾ القصص:٧٧.

وقال تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ الإسراء:١٦.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ الأعراف:٨٥.

وسائل تنمية الموارد البشرية

تعد وسائل تنمية الموارد البشرية مدخلاً لإيجاد العناصر الجيدة القادرة على القيام بأدوارها الإنسانية في مختلف الوظائف والإدارة، ولاشك أن الإنسان يمر في عصر تطورت فيه الوسائل وتعددت الأساليب مع تطور الحياة البشرية وتعدد صورها ودخول عناصر جديدة أثرت على حياة الإنسان، مثل التأثير الكبير والمكثف لعوامل التقانة وأساليبها، كما يدخل عنصراً جديداً في تكوين الموارد البشرية وهو القدرة على التعامل مع هذه الوسائل، كما أن التواصل الإنساني والانفتاح على الآخر وضع الموارد البشرية أمام تحد آخر، وهو قدرة الإنسان على استيعاب المتغيرات الاقتصادية والمعرفية المتجددة، إذ لم تعد متطلبات التنمية المحلية هي الوحيدة التي تفرض شروطها على أساليب تنمية الموارد البشرية، بل أصبح الإنسان مطالباً بشروط جديدة أدخلتها العولمة السائدة في العالم بحيث فرضت صوراً جديدة لما هو مطلوب في تنمية الموارد البشرية وأصبحت العولمة ظاهرة عابرة للبلدان والدول والمجتمعات بدون حواجز في الغالب تمنعها، ولسنا بصدد الحديث عن العولمة بصفة عامة، ولكن ما يهمنا هو جانب تنمية الموارد البشرية وتأثره بهذه العولمة، إذ لا يمكن لأي مجتمع أن ينعزل عن تأثيرات العولمة مهما كانت لديه من الأسباب، إذ إن الأمر خارج عن إمكانية السيطرة الذاتية، كما أن الوقوف أمام كل صور العولمة يحرم المجتمعات والدول من فرص واسعة للتطور والتحديث. وإذا كان للعولمة جوانب سلبية بصفة عامة في مجال القيم الاجتماعية والأخلاقية، فإن تأثيرها الإيجابي في الموارد البشرية لا يمكن تجاهله، فمتطلبات العولمة في تنمية الموارد البشرية تدفع بالدول والقائمين على برامج التنمية والتطوير إلى الأخذ بأحدث أساليب التعليم والتدريب وبنوعية جيدة منه، وتبرز المواهب والإبداع وتحفز المهارات الإنسانية وتشجع أخذ المبادرات الفردية والجماعية من أجل المنافسة، كما تدفع متطلبات العولمة إلى تطوير المهارات التقنية للإنسان ورفع كفاءته في استخدام التقانة، وتشجيع البحث العلمي الخادم للعملية التنموية وتطوير

المهارات التطبيقية للفرد، كما تهيئه للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية وتقلباتها، إذ المطلوب من برامج تنمية الموارد البشرية أن تخرج إنساناً قادراً على التكيف مع متطلبات العمل والتأثيرات الاقتصادية العالمية، بحيث تكون لديه المرونة للتعامل مع فرص العمل وصورها المتعددة في حال تغيرت الظروف الاقتصادية، ولذا فإن أصحاب المهارات الضعيفة أو المحدودة لن يجدوا فرصة لهم في عالم يتغير تغيراً سريعا، ومن هنا وجب إعدادهم لتلك المتغيرات، ولا يتوقف دور الإنسان في عصر العولمة على الجوانب المهنية والاقتصادية فقط بل يمتد إلى الجانب الاجتماعي، إذ إن العولمة قد تخل بجوانب متعددة من الحياة الاجتماعية خاصة في جانب العدالة والتساوي في الفرص المتاحة للعمل، وقد تؤثر على عملية التحول الاجتماعي تأثيرا سلبيا مما يوجد حالة من الاضطراب الاجتماعي، وهذا ما شهدناه عند سقوط الإتحاد السوفيتي السابق وتفتت بلدانه، وما شهدته بعض تلك الدول من اضطراب سياسي واجتماعي بسبب عملية التحول غير المنضبطة أو غير الموجهة توجيهاً صحيحاً، ولذلك فإن تنمية الموارد البشرية بصورة صحيحة لا يحقق متطلبات العولمة الإيجابية فقط بل يحفظ للمجتمعات استقرارها الاجتماعي وتطورها التنموي. ودول العالم الإسلامي، شأنها شأن بقية دول العالم، تتأثر بتحولات الدولة وصورها وأشكالها، سواء كان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً، ولابد لدول العالم الإسلامي ومجتمعاته من التعامل مع العولمة ومواجهة تحدياتها ومتطلباتها في كافة الجوانب، وفي مقدمتها تنمية الموارد البشرية التي تقوم عليها كل عمليات التنمية البشرية المستدامة، فالأخذ بأساليب ووسائل التنمية البشرية الحديثة والمتوافقة مع قواعد الإسلام وأحكامه ومبادئه الهامة هو السبيل للولوج في عالم اليوم برؤية إسلامية تجمع بين الأصالة والمعاصرة ومن أبرز وسائل التنمية البشرية:

أولا: التعليم

التعليم هو المدخل الأساسي لكل برامج التنمية ومنها تنمية الموارد البشرية، إذ إن متطلبات التنمية تحتاج إلى مهارات فكرية وعقلية وسلوكية لا يمكن تحقيقها إلا بالتعليم، ولذلك اعتنت البشرية منذ القدم بتعليم الإنسان، ولقي التعليم عناية خاصة في الإسلام فقد حث على التعلم، فكانت أول كلمة نزلت في القرآن الكريم هي (إقرأ). للدلالة على أهمية التعليم والتعلم، وفضل الله سبحانه وتعالى أهل

العلم بقوله: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ المجادلة:١١.

وقال تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ الزمر:٩.

وامتن الله سبحانه وتعالى على نبيه الكريم بقوله ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ النساء:١١٣.

وأمر سبحانه وتعالى بالتعلم والتفقه فقال: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ التوبة:١٢٢.

كما حث النبي ﷺ على طلب العلم فقال: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[٢٣].

وقال ﷺ: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم. ثم تلا هذه الآية إنما يخشى الله من عباده العلماء. إن الله وملائكته، وأهل سماواته وأراضيه والنون في البحر، يصلون على الذين يعلمون الناس الخير»[٢٤].

وعن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع»[٢٥].

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله طريقا إلى الجنة» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.[٢٦]

وقد أمر النبي ﷺ الآباء بحسن الاهتمام بالأبناء وتعليمهم، فعن أبي رافع قال، قلت يا رسول الله اللولد علينا حق كحقنا عليهم؟، قال: نعم حق الولد على الوالد أن يعلمه الكتابة والسباحة والرمي وأن يورثه طيباً»[٢٧].

وتتوالى الأدلة على اهتمام الإسلام بالتعليم والمعرفة، فقد جاء الإسلام بهدى ونور يحتاج معه الأمر إلى أن يكون المسلم على علم ومعرفة ودراية بشئون دينه ودنياه، والتعليم هو باب ذلك ومفتاحه والتعليم وسيلة للتنمية البشرية، ولم يقصر الإسلام التعليم على فئة دون فئة، ولا على فريق أو جماعة دون أخرى، بل طلب

من المسلمين كافة أن يتعلموا، فقد شمل التعليم الرجال والنساء انطلاقاً من حديث النبي ﷺ «النساء شقائق الرجال»[٢٨].

بل خص النبي ﷺ النساء بالتعليم، فعن أبي سعيد، جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: «يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك فاجعل لنا من نفسك يوما نأتيك فيه تعلمنا مما علمك الله فقال اجتمعن في يوم كذا وكذا في مكان كذا وكذا فاجتمعن فأتاهن رسول الله ﷺ فعلمهن مما علمه الله»[٢٩].

وقد اهتم المسلمون بالتعليم واعتنوا به عناية فائقة حتى أصبح عنواناً لحضارتهم الإنسانية، بل أصبح التعليم في بلاد المسلمين مورداً لكل راغب وطالب، فبرعوا في العلوم الشرعية وبلغوا مرتبة لم تبلغها أي أمة، كما برعوا في علوم الدنيا وكانوا سادة الإبداع والاختراعات والمنجزات التي مازالت البشرية تعتمد على كثير منها إلى يومنا، وقد أقر لهم بذلك المنصفون من الباحثين والعلماء والفلاسفة في بلاد الغرب، وهي البلاد التي استفادت من علوم المسلمين أكثر من غيرها من خلال مناطق الاتصال بينها وبين البلاد الإسلامية كقرطبة وصقلية وبلاد الشام وغيرها.

ولم يتوقف اهتمام الإسلام بالتعليم عند العلوم الشرعية فقط بل شمل كافة العلوم التجريبية، فهذه العلوم تشكل فرعاً من فروع العلم التي أجازها الإسلام وحث عليها ودعا إليها؛ ليطلع الناس على ما في الكون من آيات وآثار وروائع ليتحقق تعميق الإيمان في الله الذي جعل هذا الكون آية على وجوده وقدرته وللاستفادة من أسرار هذا الكون وما سخره الله، فالعلم الذي أمر به الإسلام في هذا المجال هو جملة المعارف التي يدركها الإنسان بالنظر في ملكوت السموات والأرض من أحياء وجماد.[٣٠]

قال تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ۚ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ العنكبوت:٢٠.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ البقرة:١٦٤.

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ الغاشية:١٧-٢٠.

وقد تعددت الآيات الدالة على أهمية العناية بالعلوم التجريبية التطبيقية التي تدعو للنظر في السماء والأرض ودراستها والاستفادة منها، وقد عني المسلمون بذلك عناية خاصة واهتموا بالعلم التجريبي التطبيقي. وقد قسم ابن عبد البر العلوم إلى ثلاثة أقسام فقال: «والعلوم عند جميع أهل الديانات ثلاثة، علم أعلى وعلم أسفل، وعلم أوسط، فالعلم الأعلى عندهم علم الدين الذي لا يجوز الكلام فيه بغير ما أنزل الله في كتبه وعلى ألسنة أنبيائه صلوات الله عليهم نصّا. والعلم الأوسط هو معرفة علوم الدنيا التي يكون معرفة الشيء منها بمعرفة نظيره ويستدل عليه بجنسه ونوعه كعلم الطب والهندسة. والعلم الأسفل هو أحكام الصناعات وضروب الأعمال مثل السباحة والفروسية، وهي أكثر من أن يجمعها كتاب، أو يأتي عليها وصف وإنما تحصل بتدريب الجوارح فيها[٣١].

وقد برز المسلمون في العلوم التجريبية التطبيقية المختلفة كالطب والفلك والصيدلة والكيمياء وعلوم النبات والحيوان والأرض وغيرهما من علوم الطبيعة، كما برعوا في الهندسة والميكانيكا والصناعات، وأصبحت البلاد الإسلامية ملتقى لطلاب العلم.

وإذا كان هذا هو اهتمام المسلمين بالعلم والمعرفة بصفة عامة فإن اهتمامهم بالتعليم كان المدخل لذلك، فقد عني المسلمون بالتعليم على اختلاف مراحله وأنواعه فاهتموا بالتعليم منذ المراحل الأولى، وهو الذي يعرف بالتعليم الأساسي الذي يتلقاه الطلاب والطالبات في مراحلهم المبكرة وكذلك الذي يتلقاه كبار السن الذين لم يحظوا بفرص تعليمية في مقتبل حياتهم واستدركوا ذلك بالتعليم وهم في سن متقدمة، وهذا النوع من التعليم هو الذي يطلق عليه (محو الأمية) فلم يحرمهم الإسلام من فرص التعليم بل شجعهم على ذلك ووفر لهم فرص التعليم، ولعل أوضح دليل على ذلك هو ما طلبه النبي ﷺ من أسرى بدر حين جعل فداءهم هو أن يقوم كل واحد منهم بتعليم عشرة من المسلمين[٣٢].

وقد اهتم الإسلام بالتعليم الأساسي قبل المدرسة وأثناء المدرسة. إذ جعل

واجب الأبوين تعليم أبنائهما وتفقيههما في الدين، قال عليه الصلاة والسلام: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»[٣٣].

وأمر بتعلمهم العبادة، قال تعالى: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ طه: ١٣٢.

وقال ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع»[٣٤].

أما حين يشب الأبناء فإن تعليمهم النظامي في المدرسة يصبح حاجة ضرورية خاصة في هذا العصر الذي تطورت فيه نظم التعليم وأساليبه وأصبحت المدرسة والمعهد والكلية هي المكان المناسب للتعليم، بل أصبح التعليم المستمر، أو التعليم الذاتي وسيلة لتطوير الإمكانيات البشرية واستفادتها من معطيات العصر، وقد تنوعت صور وأساليب التعليم النظامي ولم يتوقف دورها عند إعطاء علوم محددة بل شمل كافة المجالات.

التعليم في العالم الإسلامي

إن واقع العالم الإسلامي يشير على كثير من جوانب القصور والتخلف، والتعليم من بين هذه الجوانب، وإذا كان متصورا أن تتخلف جوانب الحياة الأخرى فإن التعليم يجب أن يأخذ الاهتمام الأساس في عملية التنمية البشرية، لأنه المعول عليه في تقدم وتطور بقية الجوانب، وإذا كان الإسلام قد حث على العلم والتعلم فإن واقع العالم الإسلامي يشير إلى تخلف التعليم.

وإذا كانت بعض الدول الإسلامية قد حققت نتائج جيدة في التعليم فإن الغالب على هذا التعليم في العالم الإسلامي هو العجز عن متطلبات التنمية البشرية ومن بينها تنمية الموارد البشرية.[٣٥].

ولعل الأرقام تشير إلى واقع التعليم في العالم الإسلامي بصورة أوضح وأدق، فالمطلع على تقارير التنمية البشرية الدولية يجد أن معظم دول العالم الإسلامي الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي البالغة سبع وخمسون دولة، هي ذات تنمية بشرية متوسطة أو منخفضة، عدا سبع دول استطاعت أن تحقق تنمية بشرية مرتفعة. وهذه الدول هي الكويت، وبروناي دار السلام، والبحرين، قطر،

الإمارات العربية المتحدة، عمان، وماليزيا.

وقد تأثر التعليم في الدول الإسلامية بمستوى التنمية فيها سواء كان ذلك من حيث الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي، أم كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي وكذلك في عدد القادرين على القراءة والكتابة لدى البالغين (فوق سن ١٥ سنة) أو معدل القادرين على القراءة والكتابة من الشباب (من سن ١٥ – ٢٥ سنة) ثم نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي ممن هم في سن التعليم، وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الإسلامية التي تخصص نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي حيث تخصص (٩.٥٪) من الناتج المحلي للتعليم، ثم دولة الكويت حيث تخصص (٨.٢٪) من إجمالي ناتجها المحلي للإنفاق على التعليم، ثم جمهورية تونس وجمهورية المالديف حيث تخصصان (٨.١٪) من إجمالي ناتجها القومي للإنفاق على التعليم، ثم ماليزيا حيث تخصص (٨٪) من إجمالي ناتجها القومي للإنفاق على التعليم، أما بقية الدول الإسلامية فتقل نسبتها عن ذلك، أما على مستوى حجم الإنفاق على التعليم من مجمل الإنفاق الحكومي، فإن ماليزيا تأتي في مقدمة الدول الإسلامية إذ أن (٢٨٪) من الإنفاق الحكومي يتوجه للتعليم، ثم تأتي المملكة المغربية حيث تخصص (٢٦.٨٪) من الإنفاق الحكومي للتعليم، ثم سلطنة عمان التي تخصص (٢٨.١٪) من الإنفاق الحكومي للتعليم، ثم جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية حيث تخصص (٢٤.١٪) من إنفاقها الحكومي للتعليم تليها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تخصص (٢٢.٥٪) من إنفاقها الحكومي للتعليم، ثم تقل نسبة بقية الدولة الإسلامية عن (٢٠٪) من إنفاقها الحكومي، بل ينخفض في بعض الدول إلى (٤.٨٪) فقط!!، أما على مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (من عمر ١٥ سنة فما فوق) فإن جمهورية طاجيكستان تأتي في مقدمة الدول الإسلامية التي حققت إنجازا في ذلك، إذ تبلغ نسبة القادرين على القراءة والكتابة لدى البالغين في طاجيكستان (٩٩.٨٪) تليها جمهورية أذربيجان وتركمانستان إذ تبلغ النسبة (٩٨.٨٪) ثم جمهورية قرغيزستان وجمهورية ألبانيا نسبة (٩٨.٧٪) ثم دولة الكويت بنسبة (٩٣.٣٪) ثم سلطنة بروناي دار السلام بنسبة (٩٢.٧٪) ثم دولة فلسطين بنسبة (٩٢.٤٪).

أما عن نسبة الذين يلحقون بالتعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية) فإن معظم

الدول الإسلامية قد حققت نسباً جيدة في ذلك وتأتي البحرين والجماهيرية الليبية وطاجيكستان والجزائر في مقدمة الدول الإسلامية، إذ بلغت نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم الأساسي (٩٧٪) تليهم قطر وسوريا بنسبة (٩٥٪) ثم تتفاوت النسب بعد ذلك لتصل إلى حدود دنيا تبلغ في بعض الدول (٣٣٪) [٣٦].

أما عن محتوى التعليم فإن المؤشرات تفيد أن التعليم في معظم البلاد الإسلامية مازال قاصراً عن تحقيق الهدف المطلوب على الرغم مما حققته بعض الدول من إنجازات، إلا أن متطلبات العصر من التنمية البشرية تحتاج إلى تعليم متميز يعد الإنسان إعداداً جيداً قادراً على تحقيق هذه المتطلبات، وتبدو ملامح هذا التعليم فيما يلي:

١. الاهتمام بالمهارات والقدرات العقلية المتميزة والمبدعة القادرة على مواصلة التعلم الذاتي خارج مؤسسة التعليم.

٢. التطوير الشامل والمستمر في العملية التعليمية بكافة جوانبها.

٣. القدرة على إنتاج واستخدام وتطوير تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة.

٤. توفير تعليم متنوع ومتعدد ومناسب للبيئات المحلية وقادر على تلبية متطلبات التنمية فيها.

٥. إدخال المهارات المهنية في صلب العملية التعليمية لتوفير عناصر بشرية مؤهلة مهنياً.

٦. ربط التعليم بسوق العمل حتى تسهم الموارد البشرية في تحقيق متطلبات السوق مع احتفاظها بتكوينها الإنساني والأخلاقي.

٧. تشجيع البحث العلمي وربطه بالتعليم ومؤسسات التعليم العليا، وتوظيف مخرجات البحث العلمي لخدمة التنمية الشاملة في الدول الإسلامية.

إن التعليم هو الموئل لإحداث أي تطوير في التنمية الشاملة وأداة ذلك التطوير هو التنمية البشرية، ولذا فإن التعليم في العالم الإسلامي يحتاج إلى عملية تطوير شاملة ترقى به إلى المستوى الذي يحقق متطلبات العولمة، إن لم يكن منافساً في عصرها.

ثانياً: الإدارة

تعتبر الإدارة المدخل الرئيسي لعملية تنمية الموارد البشرية، إذ من خلالها يتم إعداد الإنسان مهنيا وإداريا، بعد أن يعد سلوكيا وعلمياً بالتعليم، وقد اهتم الإسلام بتكون مهارات الإنسان وحث على ذلك، ولقد كانت سيرة المصطفى ﷺ وصحابته الكرام نموذجاً للإدارة الناجحة، وإذا كانت المهارات الفردية والجماعية تنبع من قدرة الإنسان على استيعاب ما يتلقاه، فإن الإسلام اهتم بالإنسان ذاته، فحثه على العمل ورغبه فيه، بل جعل العمل عبادة يؤجر عليها المسلم إذا أخلص فيها، وأتقن أدائها فقال تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ التوبة:١٠٥.

وجعل العاملين صنو المقاتلين فقال تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ المزمل:٢٠.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّـٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ الكهف: ١٠٧.

وقال تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ الكهف: ٣٠.

وقد حث النبي ﷺ على العمل، فعن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره فيتصدق منه فيستغني به عن الناس خير له من أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه ذلك فإن اليد العليا أفضل من اليد السفلى وابدأ بمن تعول»(٣٧).

وأمر عليه الصلاة والسلام بإتقان العمل فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»(٣٨).

وإذا كان هذا شأن العمل بصفة عامة فإن إدارة هذا العمل لها شأن خاص إذ عليها المعول في تحقيق أهدافه والسير به صورة صحيحة، ولذلك فإن أهمية إدارة العمل لا تقل عن العمل ذاته، وقد عرف الباحثون الإدارة في الإسلام بأنها «تنظيم وإدارة القوى البشرية لتحقيق أهداف الدولة الإسلامية في إطار أحكام الشرع»(٣٩).

وعرفت كذلك بأنها: الإدارة التي يقوم أفرادها بتنفيذ الجوانب المختلفة للعملية الإدارية على جميع المستويات وفقا للسياسة الشرعية.

وبهذه التعريفات فإن الإدارة الإسلامية في مجال تنمية الموارد البشرية تحتاج إلى صفات عدة من أبرزها:

أولاً: التخطيط

فالتخطيط سمة إنسانية يتميز بها البشر عن سائر المخلوقات فالله سبحانه وتعالى أعطى الإنسان عقلا يستطيع أن يميز به الأشياء، كما يستطيع أن يضع التصورات والخطط التي تسبق أفعاله وتصرفاته، ولذلك فإن أي عمل ناجح لابد أن يسبقه تخطيط جيد. فالتخطيط هو «عمل افتراضات عما ستكون عليه الأحوال في المستقبل ثم وضع خطه تبين الأهداف المطلوبة للوصول إليها والعناصر الواجب استخدامها لتحقيق الأهداف، وكيفية استخدام هذه العناصر وخط السير والمراحل المختلفة الواجب المرور بها والوقت اللازم لتنفيذ الأعمال»[٤٠].

كما أن «التخطيط عملية فكرية تعتمد على المنطق والترتيب حيث يبذل فيها الجهد لتوضيح الأهداف التي تريدها الإدارة والبحث عن أفضل الوسائل لتحقيقها، وكذلك محاولة التنبؤ بالمعوقات التي يمكن أن تعترضها وكيفية التغلب عليها»[٤١].

ولقد ساد بين المسلمين تفكير خاطئ بأن التخطيط له علاقة بالغيب، والواقع أن التخطيط لا يبحث في علم الغيب لأن ذلك خارج عن قدرة الإنسان، لكن التخطيط علم يأخذ بأسباب القدَر، ويستخدم المعلومات والإمكانيات المتاحة لوضع تصورات (يُتوقع) نجاحها وليس في ذلك جزم، لأن تحقيق النتائج المتوقعة قد لا يكون تاما بل ربما تحقق جزء منها وربما لم يتحقق بالكلية، ولذلك فهو «أسلوب عمل جماعي يأخذ بالأسباب لمواجهة توقعات مستقبلية ويعتمد على منهج فكري عقدي يؤمن بالقدر ويتوكل عليه ويسعى لتحقيق هدف شرعي هو عبادة الله وتعمير الكون»[٤٢].

ومن يتتبع سيرة النبي عليه الصلاة والسلام يجد أنها قائمة على التخطيط، ولعل أبرز صورة ذلك، التخطيط في هجرته عليه الصلاة والسلام، وقد جاءت الأدلة التي

تبين أهمية التخطيط، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾الأنفال:٦٠، كنموذج للتخطيط العسكري، وعاب على الذين لا يأخذون بذلك فقال ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةٗ وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ التوبة : ٤٦.

أما في التخطيط الاقتصادي فإن قصة يوسف عليه السلام تبرز أهمية ذلك، فقال سبحانه وتعالى حكاية عن يوسف عليه السلام ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبٗا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ يوسف:٤٧.

أما التخطيط الإداري فهو واضح في ما عمله ﷺ منذ هجرته إلى المدينة حيث اهتم بتنظيم شؤون حياة المسلمين في المدينة مثلما اهتم بشؤون دينهم ولعل أبرز التخطيط الإداري يتمثل في إعداده ﷺ لصحابته ومشاورته إياهم في كثير من شؤون الحياة، وتوليتهم المسؤوليات، فقد كان يختار العمال من الصالحين أولي العلم والدين ومن المنظور إليهم في العرب. وكان يكشف عن عملهم ويفتشهم ويتتبع أخبارهم ويعزل من أساء منهم، وقد ورد في طبقات ابن سعد أنه عزل العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين لما شكاه وفد عبد القيس. وكان يستوفي الحساب على العمال يحاسبهم على ما جمعوه من زكاة وغيرها، وما أنفقوه، وجاء أحد عماله بما جمع وقال: هذا لكم وهذا أهدي إلي، فغضب الرسول، ووقف يخطب الناس ويلوم هذه الفعلة، ولكن لم يذكر الوالي باسمه فقال: «ما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله، فيقول: هذا لكم وهذا أهدي إلي، أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فنظر أيهدى إليه أم لا؟»(٤٣)، وكان ذلك أساس القاعدة القانونية التي شملتها جميع القوانين الوضعية، من جنائية وإدارية، وهي أن الهدية للحاكم ضرب من الرشوة.

وكان من خيرة من ولأهم الرسول على جباية المال عبد الله بن رواحة، إذ أرسله إلى خيبر يخرص عليهم نخيلهم، فأرادوا أن يرشوه وجلبوا له حليا من حلي نسائهم، فقال لهم عبد الله: «إنما أتيتكم من عند أحب الناس إلي وأنتم أبغض خلق الله إلي، وما حبي له وبغضي لكم بحاملي على أن أحيف عليكم، وأما ما عرضتم عليّ من الرشوة فهو سحت لا نأكله» فقالوا: «بهذا العدل قامت السماوات والأرض»(٤٤).

ومن هـذا نسـتنتج أهميـة التخطـيط الإداري كأسـلوب لتنميـة المـوارد البشـرية وتتمثل أهمية التخطيط في:

١. القدرة على التفكير في الأهداف.

٢. القدرة على الرؤية المستقبلية.

٣. القدرة على تحديد الاتجاه والحشد خلف الاتجاه والتحفيز لتفجير الطاقات الكامنة.

٤. القدرة على توضيح الأهداف وتحديدها بدقة.

٥. القدرة على البحث عن الفرص المتاحة والاستفادة منها.

٦. القدرة على تحديد الأولويات.

٧. القدرة على وضع إستراتيجية فعالـة تتسـم بالمرونـة والشـمول والتكامـل وتكون جسرا يصل الماضي بالمستقبل.[٤٥]

ثانيا: القيادة

إن الهدف الأساس من تنمية الموارد البشرية هو إيجاد عناصـر قياديـة تتـولى إدارة شؤون المجتمع، وتقوده نحو التطور والتقدم، والقيادة هي المفتـاح لأي عمـل إداري فإذا كانت القيادة على قدرة من الوعي والإعداد الجيد استطاعت أن تحقق ما تعمل من أجله.

والقيادة هي: «عملية تأثير متبادل يؤدي عن طريق تضافر الأفراد رغـم الفـروق بينهم إلى توجيه النشاط الإنساني سعيا وراء مسـألة مشـتركة»[٤٦]، أو «هـي نشـاط التأثير على الناس لكي يعملوا برغبتهم على تحقيق أهداف الجماعة»[٤٧].

وقد اهتم الإسلام بالقيادة كأسلوب للإدارة ووسيلة لتنمية الإنسـان، فقـال ﷺ: «لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلا أمَّروا عليهم أحدهم ولا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة يتناجى اثنان دون صاحبهما»[٤٨].

ولذلك اعتنى الإسلام بإعداد القادة حتى يستطيعوا أن يتحملوا مسؤوليتهم تجاه دينهم وأمـتهم فوضـع مواصـفات للشخصـية القياديـة تلتقـي مـع مـا يـراه أهـل الاختصاص من تلك المواصفات، لكنه يتميز عن ذلك بصفات خاصة منها:

١. الإيمان والتقوى: لأن ذلك ضابط لسلوك الفرد وتصرفاته مع الآخرين ودافع له للعمل وعلى الرغم من أن الإيمان من الأمور غير الظاهرة ولا يمكن قياسها إلا أن آثار ذلك تنعكس على سلوك الإنسان وعلاقاته بالآخرين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ آل عمران: ١٠٢.

٢. الالتزام بالضوابط الشرعية، فالشريعة هي الحاكم لتصرفات الإنسان المسلم، والقائد أول من يجب عليه أن يلتزم بذلك لأن التزامه ينعكس على من معه من الأفراد والعاملين، ولهذا فإن المسلم مطالب بالمعرفة الشرعية لأحكام دينه ودنياه حتى لا يسير على غير هدى، والقائد المسلم أولى بذلك الالتزام، قال تعالى ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الأنعام: ١٦٢.

٣. القدوة الحسنة: فقد كان النبي ﷺ نموذجا للقدوة الحسنة فزكاه ربه بقوله ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ الأحزاب:٢١.

وقد ضرب النبي ﷺ وصحابته من بعده الأمثلة العملية على القدوة الحسنة فكانوا بذلك أئمة في التربية والقيادة، والقدوة الحسنة صفة لابد منها للقائد حتى لا يناقض قوله فعله فيسقط من أعين الناس وممن معه، وقد حذر الله سبحانه وتعالى من ذلك بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ الصف:٢-٣.

٤. العلم بما يقوم به: فأول خطوات القيادة الإدارية أن يكون القائد محيطا بما يتولاه من مسئولية وعمل حتى يستطيع أن ينقل معرفته إلى من معه من العاملين، ويقودهم لتحقيق الإنجازات المطلوبة من العمل، وقد حذر الله – سبحانه وتعالى – من العمل بلا علم فقال: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ الإسراء:.٣٦

٥. المهارات العملية: فالقيام بأي عمل يحتاج بعد العلم إلى مهارات عملية تعين القائد على القيام بعمله في القيادة الإدارية مثل تحمل المسئولية وتنظيم العمل وتطويره والقدرة على اتخاذ القرارات وإثارة اهتمام وحماس العاملين معه وبث

روح التعاون بينهم والقدرة على التعامل مع الأفراد والمجموعات وإدارتها وفهم الفروق الفردية للأفراد واستخلاص النتائج وغير ذلك من المهارات العملية.

٦. المهارات السلوكية: إذ بها يستطيع أن يحقق الجوانب العملية في إدارته فالقائد يجب أن يتحلى بصفات شخصية مميزة كالشجاعة والصدق والإيثار والحزم والثبات والهدوء، والإنصاف وغيرها من الصفات التي تنظم سلوك الأفراد وعلاقاتهم مع بعضهم البعض.

ثالثا: الرقابة:

لا يكفي في الإدارة الناجحة أن يكون التخطيط سليما والقيادة كفوءة، بل لابد أن يتبع ذلك رقابة جيدة حتى تراجع سير العمل وتسعى لمعالجة أخطائه وتصويب مسيرته وقياس أدائه، فالرقابة كما يقول هنري فايول هي «التحقق من أن كل شيء قد تم طبقا للخطة التي اختيرت والأوامر التي أعطيت، والمبادئ التي أرسيت بقصد توضيح الأخطاء والانحرافات حتى يمكن تصحيحها وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى»[٤٩].

أو هي: «متابعة وملاحظة وتقييم التصرفات والأشياء بواسطة الفرد ذاته أو بواسطة الغير وذلك بهدف التأكد من أنها تتم وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وبيان الانحراف والأخطاء تمهيدا لعلاجها والقضاء عليها»[٥٠].

وبهذا التصور فإن الرقابة تعتبر جزءاً أساسيا من الأداء إذ من خلالها يمكن قياس أداء الأفراد في أعمالهم وتصحيح أخطائهم ومعاقبة من يخطئ أو يخل بمهام عمله.

وللرقابة مكان واضح في الإدارة الإسلامية، فقد جاءت الآيات التي تؤكد على الرقابة وأثرها الدنيوي والأخروي، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ آل عمران:٥.

وقال تعالى ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾ البقرة:٢٨٤.

قال تعالى: ﴿ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ ﴾ المدثر:٣٨.

قال تعالى: ﴿ يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ ﴾ غافر:١٦.

ووردت الأحاديث النبوية الشريفة الدالة على أهمية الرقابة، فعن يزيد بن أبي سفيان قال: «قال أبو بكر رضي الله عنه حين بعثني إلى الشام: يا يزيد إن لك قرابة عسيت أن تؤثرهم بالإمارة وذلك أكبر مما أخاف عليك فإن رسول الله ﷺ قال: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فأمر عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة الله، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم، ومن أعطى أحداً حمى الله فقد انتهك في حمى الله شيئاً بغير حقه فعليه لعنة الله، أو قال: تبرأت منه ذمة الله عز وجل»(٥١).

وعن أبي هريرة قال: «كان النبي ﷺ بارزا يوما للناس فأتاه جبريل فقال ما الإيمان؟ قال أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث، قال ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان، قال: ما الإحسان؟ قال أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك، قال: متى الساعة؟ قال ما المسؤول عنها بأعلم من السائل وسأخبرك عن أشراطها إذا ولدت الأمة ربها، وإذا تطاول رعاة الإبل البهم في البنيان في خمس لا يعلمهن إلا الله ثم تلا النبي ﷺ إن الله عنده علم الساعة الآية، ثم أدبر فقال: ردوه، فلم يروا شيئاً فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم»(٥٢).

وقال عليه الصلاة والسلام «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله» قال هذا حديث حسن قال ومعنى قوله من دان نفسه، يقول: حاسب نفسه في الدنيا قبل أن يحاسب يوم القيامة ويروى عن عمر بن الخطاب، قال: حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وتزينوا للعرض الأكبر وإنما يخف الحساب يوم القيامة على من حاسب نفسه في الدنيا. ويروى عن ميمون بن مهران قال: لا يكون العبد تقيا حتى يحاسب نفسه كما يحاسب شريكه من أين مطعمه وملبسه»(٥٣).

وقد طبق النبي ﷺ هذه الرقابة في حياته ثم جاء صحابته من بعده فساروا على نهجه وقد تميز عمر بن الخطاب رضي الله عنه أثناء خلافته بأسلوب للرقابة على أداء الأفراد فكان يبعث الولاة ويراقبهم ويستدعيهم متى قصروا أو أخطأوا في أداء أعمالهم. «إن الممارسة العلمية للرقابة الإدارية في عهد عمر بن الخطاب توضح المفهوم العام للرقابة، وكيفية تطبيقها بصوره تمثل قمة الإدراك الإداري السليم لمسؤولية الحاكم والإداري في الرقابة والمتابعة فقد اكتمل في فهمه أن الرقابة هي

مرحلة مكملة لحسن الإدارة، وأن مسؤولية الحاكم لا تقتصر على حسن اختيار العاملين وتوجيههم وتدريبهم على العمل فحسب، وإنما تتعدى ذلك إلى المتابعة والرقابة الدقيقة، فقد كان يقول لأصحابه: أرأيتم إن استعملت عليكم خير من أعلم، ثم أمرته بالعدل أكنت قضيت ما علي، قالوا: نعم، فقال لا، حتى أنظر في عمله، أعمل بما أمرته أم لا؟»[٥٤].

إن الرقابة على أعمال العاملين وسيلة لتصحيح مسارهم وتجاوز أخطائهم، وتتوزع الرقابة بين رقابة ذاتية ترتبط بالخشية من الله سبحانه وتعالى ومراقبته في كل شأن من شؤون الإنسان وهي رقابة لا تنفك عن الإنسان في كل شأن من شؤون حياته وهي الأساس لكل صور المراقبة الأخرى، بالنسبة للمسلم ثم رقابة الخير وفعل الحسن وترك السيئ وهي صفة تنشأ مع الإنسان بالتربية والتزكية وتعويد النفس على فعل الخيرات وترك المنكرات، ثم الرقابة الإدارية وهي التي تتولاها جهات الاختصاص في العمل خلال ضوابط وتعليمات ومقاييس يتم تطبيقها على الأفراد لبيان أداء أعمالهم بطريقة صحيحة، ثم تأتي الرقابة القضائية حال مخالفة الإنسان لما يجب أن يفعله أو ارتكابه محذوراً يجب أن يتجنبه ثم أخيرا الرقابة المجتمعية، وهي رقابة عامة تضع القبول للإنسان بين زملائه وأصدقائه وجيرانه ومجتمعه، فإن تجاوز الإنسان رقابة المجتمع أصبح معزولا أو منبوذا أو مضيقا عليه ولعل قصة الثلاثة الذين خلفوا أوضح صورة لموقف المجتمع ورقابته على الأفراد وقد قال الله سبحانه وتعالى في شأنهم ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ التوبة:١٨.

رابعا: تنمية المواهب والقدرات

يتفاوت الناس في قدراتهم ومواهبهم وإمكانياتهم، ولذلك تسعى تنمية الموارد البشرية إلى الاهتمام بمواهب الإنسان وقدراته وتنميتها ورعايتها وتطويرها، فليس كل الناس قادر على تأدية كل الأدوار، ففي الحديث الذي يرويه البخاري، قال: يزيد حدثني مطرف بن عبد الله عن عمران قال: قلت: (يا رسول الله فيما يعمل العاملون؟ قال كل ميسر لما خلق له)[٥٥].

كما أخبر بذلك النبي ﷺ، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله

ﷺ يقول: «إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة»[56].

وكذلك يتمايز الناس فيما بينهم في صفاتهم ومهاراتهم ومواهبهم، وذلك جزء من التكوين الإنساني الذي خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان عليه، فالمواهب هي إمكانيات ذاتية يهبها الله سبحانه وتعالى للإنسان، فيميزه ببعض الصفات التي تكون خلقية أو خلقية أو يميزه بمهارة في الصنعة أو الحرفة أو الإدارة أو القيادة، ولا يكاد يخلو إنسان من موهبة أو صفة من هذه الصفات التي تنمو وتزدهر بالعناية والتربية، أو تندثر بالإهمال والترك، وهنا يأتي دور برامج تنمية الموارد البشرية التي تعمل على تطوير هذه المهارات والمواهب وإكسابها المعرفة والتطبيق.

والإسلام يهتم بالإنسان ويعتني بتطوير مواهبه وقدراته سواء كانت قدراتهم ومواهبهم الأصلية أو المكتسبة وقد عبر القرآن عن ذلك بقوله سبحانه وتعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ يوسف:٢٢.

وقال عن داوود وسليمان عليهما السلام ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ الأنبياء:٧٩.

وقال النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: «سئل رسول الله ﷺ من أكرم الناس؟ قال: أتقاهم لله، قالوا ليس عن هذا نسألك، قال: فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: فعن معادن العرب تسألوني، الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»[57].

فلم يكتف ﷺ بأن يصفهم بالخيار، ولكنه ربط ذلك بقوله «إذا فقهوا» أي أنهم أصحاب موهبة تميزوا بها في الفقه، والفقه لغة: الفهم والفطنة، أي أن هؤلاء المتميزون أصحاب فهم وفطنة، وهو ما يصطلح عليه في عصرنا الحاضر بالموهبة.

وتنمية المواهب تتم من خلال الاهتمام بأصحاب المهارات والذكاء والفطنه، ولعل أول خطوات ذلك هو اكتشاف هذه المواهب والقدرات منذ المراحل الأولى في حياة الإنسان، ويأتي دور التعليم في اكتشاف هذه المواهب من خلال معايير ومقاييس عالمية مجربة، ومعترف بها بين أهل الاختصاص، وإيجاد البرامج التدريبية

اللازمة لذلك ومتابعة هذا الأمر في كافة مراحل حياة الإنسان.

وقد اهتم النبي ﷺ باختيار أصحاب الكفاءات من الرجال وعمل على تدريبهم وتهيئتهم فكانوا نماذج يقتدى بها، وذلك لا يقلل من شأن بقية الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً، إلا أن المتتبع لسيرة النبي ﷺ يلاحظ أن هناك طائفة من الصحابة برزت وتفوقت، وقد خصهم النبي ﷺ بصفات مميزة فقال: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، ألا وإن لكل أمة أمينا وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»[٥٨].

وكان النبي ﷺ يتوخى في هؤلاء الفطنة والموهبة ولا أدل على ذلك من اختياره لأسامة بن زيد رضي الله عنه لتولي آخر جيش جهزه وجعله قائدا له، وفي هذا الجيش من الصحابة الكرام من أهل السبق في الإسلام، والأكبر سناً من أسامة، لكنه ﷺ أراد لأسامة أن يكون قائدا للجيش وهذا ما التزم به المسلمون حتى بعد وفاة المصطفى ﷺ، حين أمر الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه على أن يستمر جيش أسامة[٥٩].

وقد كان له ما أراد وهذا يبين حرص الصحابة رضوان الله عليهم على إنفاذ رؤية النبي ﷺ في اختيار الكفاءات وأهل المواهب.

وكان رسول الله ﷺ يختار من أهل المواهب والقدرات حتى ولو كانوا صغارا كما في قصة عمر ابن سلمة وهو صغير السن، فقد كان يتعرض للركبان الذين يأتون من المدينة ويمرون ببلده ويحفظ منهم ما يسمعونه من النبي ﷺ ويحفظ ما سمع، فلما وفد أبوه إلى النبي ﷺ بإسلام قومه، رجع إليهم فقال: «كنا بماء ممر الناس، وكان يمر بنا الركبان فنسألهم ما للناس ما للناس ما هذا الرجل؟ فيقولون يزعم أن الله أرسله أوحى إليه أو أوحى الله بكذا، فكنت أحفظ ذلك الكلام وكأنما يقر في صدري، وكانت العرب تلوم بإسلامهم الفتح فيقولون: أتركوه وقومه فإنه إن ظهر عليهم فهو نبي صادق، فلما كانت وقعة أهل الفتح بادر كل قوم بإسلامهم، وبادر أبي قومي بإسلامهم، فلما قدم قال: جئتكم والله من عند النبي ﷺ حقا، فقال: صلوا صلاة كذا في حين كذا، وصلوا كذا في حين كذا، فإذا حضرت الصلاة فيؤذن احدكم، وليؤمكم أكثركم قرآنا، فنظروا فلم يكن أحد أكثر قرآنا مني لما كانت

أتلقى من الركبان، فقدموني بين أيديهم وأنا ابن ست أو سبع سنين، وكانت علي بردة كنت إذا سجدت تقلصت، عني فقالت امرأة من الحي: ألا تغطون عنا أست قارئكم، فاشتروا فقطعوا لي قميصا، فما فرحت بشيء فرحي بذلك القميص»[٦٠].

وذكر صاحب التراتيب الإدارية في باب «الترجمان الذي كان يترجم لرسول الله ﷺ أن «زيد بن ثابت الأنصاري النجاري كان يكتب للملوك ويجيب بحضرة النبي ﷺ. وكان ترجمانه بالفارسية والرومية والقبطية والحبشية تعلم ذلك بالمدينة من أهل هذه الألسن. وذكر ابن هشام في البهجة نحوه في التعريف برجال مختصر ابن الحاجب لابن عبد السلام في ترجمة زيد، وفي آكام النفائس في أداء الأذكار بلسان فارس أن بعض الصحابة كزيد بن ثابت قد كان تعلم اللسان العجمي والرومي والحبشي وغيرها من الألسنة كما صرح به في الإعلام بسيرة النبي عليه الصلاة والسلام، وغيره من كتب الأعلام، وقيل: إنه أي زيداً تعلم الفارسية من رسول كسرى، والرومية من حاجب النبي ﷺ، والحبشية من خادم النبي ﷺ والقبطية من خادمته عليه السلام، وفي صحيح البخاري لدى باب ترجمة الحكام، وهل يجوز ترجمان واحد من كتاب الأحكام؟ وقال خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أمره أن يتعلم كتاب اليهود.

ففي الاستيعاب كانت ترد على رسول الله ﷺ كتب السريانية فأمر زيد بن ثابت بتعلمها فتعلمها في بضعة عشر يوما. وفي مختصر الطحاوي عن زيد بن ثابت قال لي رسول الله ﷺ: أتحسن السريانية؟ إنه تأتيني كتب، قال قلت: لا، قال: فتعلمها، قال: فتعلمتها في سبعة عشر يوما، وفي الأحكام الصغرى ذكر أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: إنه تأتيني كتب من أناس لا أحب أن يقرأهن كل واحد، فهل تستطيع أن تتعلم السريانية؟ قال: قلت: نعم، فتعلمتها في سبعة عشر يوما. وفي بهجة المحافل لابن عبد البر أنه تعلمها في ثمانية عشر يوماً.

وفي صحيح البخاري في شواهده (والتاريخ والنص له) عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال له: تعلم كتاب اليهود فإني ما آمن يهودياً على كتابة. فتعلمته في نصف شهر حتى كتبت له إلى يهود وأقرأته إذا كتبوا إليه. وفي مختصر الطحاوي عن زيد بن ثابت أنه قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلم كتاب يهود فما مر بي نصف

شهر حتى تعلمت. وقال لي رسول الله ﷺ: ما آمن يهودياً على كتابي. ولما تعلمت كنت أكتب إلى يهود إذا كتب إليهم وإذا كتبوا قرأت له كتبهم(٦١).

وهذا يبين أن النبي ﷺ رأى في زيد رضي الله عنه موهبة الترجمة فأمره بتنمية ذلك من خلال تعلم اللغات السائدة في ذلك الوقت، وهي الفارسية والرومية والحبشية والعبرانية والسريانية، وهي (أي تعلم اللغات الأجنبية) إحدى الأهداف التي تسعى لها برامج تنمية الموارد البشرية المعاصرة حتى تفتح المجال أمام الأفراد للاطلاع على ثقافات الآخرين وأفكارهم وتجاربهم وخبرتهم والاستفادة منها في تطوير مهاراتهم ومواهبهم.

إن الاهتمام بأصحاب المواهب والقدرات المقدمة لإيجاد عناصر فاعلة ومبدعة تستطيع أن تقدم جديداً في مجال اختصاصها وتطور العلم الذي يعمل فيه، وهذا يحتاج إلى عناصر تتميز بصفات خاصة «فالثقة بالذات، وحب الاطلاع، وروح الإشكال والميل إلى طرح الأسئلة، ووجود الروح النقدية، والقدرة على الاستجابة التلقائية، وحب الأصالة والتفرد، والاستقلال في الرأي، والقدرة على التركيز طويلاً، وعلى تجميع الذات، إزاء مشتتات الانتباه في العالم الخارجي، وقوة الإرادة، وباختصار توفر الحافز والمعرفة والإرادة.»(٦٢).

كما أن الموهوب «هو الذي تتوافر لديه قدرة غير عادية أو أداء متميز عن أقرانه في مجال أو أكثر من مجالات التفوق العقلي، والتفكير الابتكاري، والتحصيل الأكاديمي والمهارات والقدرات الخاصة، ويحتاج إلى رعاية تعليمية خاصة لا تستطيع المدرسة توفيرها في منهج الدراسة العادية»(٦٣).

ولهذا فإن أصحاب المواهب والقدرات يحتاجون إلى عناية خاصة لأنهم يستطيعون أن يبزوا أقرانهم وأن يتفوقوا عليهم بل يسبقوهم بخطوط واسعة، والأمم التي تعتني بالموهوبين تجني تقدماً ورُقياً على يد هؤلاء الموهوبين الذين يخرج العلماء والباحثون والمفكرون من بينهم، ومن هنا فلابد من البحث عن هؤلاء المتميزين لأنهم أقل الناس حظا من العناية والاهتمام.

«فإن الشواهد من التاريخ تدل على أن العلماء والمفكرين والمخترعين والمبتكرين هم من أكثر الناس تواضعا، وكثير منهم كانوا جنوداً مجهولين لا يُعرف قدرهم

ومساهمتهم في تقدم الإنسانية إلا بعد موتهم، وتنسب جهودهم، في كثير من الأحيان إلى غيرهم.

إن من الحقائق الثابتة على امتداد التاريخ البشري أن الموهبة الإنسانية أعظم وأندر وأهم ثروة يستطيع أي مجتمع أن يمتلكها، فهناك العديد من المصادر سواء أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان، والتي ساهمت ويمكن أن تساهم في تقدم المجتمعات وتطورها، ولكننا عندما نحاول أن نتحقق ونتأمل خلال التطور التاريخي والمعاصر للمجتمعات، نتساءل ما الذي يجعل بعض المجتمعات منتجة ومتقدمة على غيرها من المجتمعات الأخرى؟ نجد أن المجتمعات التي استطاعت أن تتعرف على المواهب والقدرات غير العادية التي يمتلكها أفراد الفئة الموهوبة من أبنائها، وأن تتيح لهم الفرص والإمكانات للتعبير عنها، واستثمارها هي المجتمعات المنتجة والمتقدمة، أما المجتمعات التي لا تتعرف على الموهوبين من أبنائها، ولا تهيئ لهم فرص استثمار مواهبهم، فإنها تعيش في ظل التخلف والجمود.

وهذا هو التحدي الذي يواجهنا في بلادنا، كيف نرعى المواهب الصغيرة وننميها وهي في مرحلة التكوين والنمو؟ وكيف نحافظ عليها عندما تنضج وتكبر وتبدأ في الإنتاج؟ فكم من تلميذ صغير يمتلك مواهب وقدرات غير عادية ضاعت موهبته وقدراته، واضمحلت وماتت عندما لم تجد الرعاية والاهتمام. وكم من عالم ومفكر من ذوي العقول المبدعة والأفكار المبتكرة اضطروا إلى الهجرة إلى بلاد الغرب فراراً بعقولهم ومواهبهم وإنقاذاً لها عندما وجدوا الإهمال والروتين والضياع»[٦٤].

والعالم الإسلامي في حاجة ماسة إلى الاهتمام بهؤلاء الموهوبين والمبدعين حتى يستطيع أن يحقق تقدمه العلمي ورقيه الحضاري، فواقع العالم الإسلامي في ذلك يشير إلى تدني مستوى الاهتمام بالمبدعين والموهوبين، ولا أدل على ذلك من دول العالم الإسلامي لا تحقق نتائج في مجال براءات الاختراع التي تشير إلى اهتمام الدول بالمبدعين والموهوبين[٦٥].

خامسا: التدريب

يعتبر التدريب أحد الأساليب المهمة في تنمية الموارد البشرية إذ من خلاله يتم صقل هذه المواهب والمهارات وتطويرها، أو تعليمها مهارات جديدة تحتاج إليها خاصة في العصر الحديث حيث تطورت الوسائل ودخلت مستجدات جديدة تحتاج

من الإنسان أن يتابعها ويتعلمها ويستفيد منها، وقديماً كان التدريب مرادفاً للتعليم وصنواً له، لكنه في العقود الأخيرة أخذ منهجاً جديداً بحيث أصبح علماً مستقلاً بذاته خاصة مع اتجاه النظم التعليمية إلى الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة التي تهتم بالجوانب الإنسانية والسلوكية والمعرفية لدى الإنسان، ولا تولي التدريب اهتماماً خاصاً. ولعل ذلك راجع إلى اتساع المعارف والعلوم، وحاجة التعليم إلى تعريف الإنسان على جوانب كثيرة مختلفة منها أخذ مساحة واسعة من الفترة المخصصة للتعليم مما أوجب أن يكون التدريب علماً مستقلاً بذاته يستفيد من المراحل التعليمية المختلفة ويكملها، سواء كان هذا التدريب أثناء تلقي التعليم، كما هو الحال في التدريب الذي يتلقاه طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية، أو كان التدريب بعد انتهاء المرحلة التعليمية، واتجاه الإنسان إلى ميدان العمل حيث يحتاج إلى تدريب فيما أوكل إليه من مهمات عملية أو يكون التدريب أثناء الخدمة والعمل ليطلع الإنسان على الجديد في ميدان اختصاصه ويتابع تطور معلوماته ومعارفه.

«ويكتسب الموظفون بعض المهارات بأنفسهم عبر النظام التعليمي، ويكتسبون بشكل متزايد مهارات تقوم على نوع العمل من الهيئات التي توفر التدريب بعد المرحلة الثانوية، بما في ذلك الشركات التي توفر التدريب والتعليم بشكل ربحي. ويمكن أيضاً تعلم المهارات في مكان العمل عبر برامج التدريب النظامية التي يتيحها صاحب العمل، أو تجارب التعلم غير النظامية مثل التدريب في أثناء الخدمة. إن التمييز التقليدي بين ما يتعلمه المرء في المدرسة خارج نطاق الوظيفة، وما يتعلمه المرء في مكان العمل صار ضبابياً، بما أن الجهات التي توفر التدريب والتعليم تخدم قائمة طويلة ومتزايدة من البرامج ذات الصلة بالعمل. وربما يوفر أصحاب العمل أيضاً درجة ما من التدريب على المهارات التعليمية الأساسية التي كانت توفرها المدارس تقليدياً.

ومن هنا فإن التعليم يوفر الثقافة العامة، والتدريب يؤمن المؤهلات المحددة.»[٦٦]

ولذلك فإن التدريب هو «نشاط إنساني هدفه العام يتركز حول التحسين أو التطوير، ويمكن أن يمارس هذا النشاط بأسلوب فردي، أو بأسلوب جماعي وفي كلا الحالتين قد يتم بصورة منظمة وقد يأتي عفوياً أو بصورة غير مخططة لا تتضمن وضع أهداف محددة»[٦٧].

وقد اهتم الإسلام بتدريب الأفراد وتهيئتهم للأدوار التي يكلفون بها، فقد أعد النبي ﷺ أصحابه من خلال تكليفهم بالواجبات والأعمال التي يستطيعون القيام بها حتى إذا اعتادوا على ذلك دفعهم للأعمال الكبيرة ولعل في اختياره لقائد الجيوش واستخلافه لبعض الصحابة في المدينة أثناء خروجه للغزوات خير دليل على ذلك. وكان توجيهه ﷺ بالتدريب والتعلم ما يستطيعون. ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «ارموا بني إسماعيل، فإن أباكم كان رامياً»[٦٨].

ومن قوله ﷺ «إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة. وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته»[٦٩].

وتبرز أهمية التدريب من خلال:

١. «إن التدريب هو صفة المنظمات الحديثة التي تحرص على مواكبة كل تغيير في المجالات التكنولوجية والإدارية فبدون قوة بشرية مطورة وقادرة على استيعاب التغيير لن تستطيع المنظمة تحقيق أهدافها.

٢. وحيث إن التدريب يحسن من قدرات الفرد وينمي مهاراته فإنه ومن هذا المنطلق يساهم مباشرة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد ويزيد من درجة أمانه الوظيفي.

٣. إن كل العاملين تقريباً في المنظمة يحتاجون للتدريب، فهو لا يقتصر على موظف دون آخر، أو وظيفة دون أخرى فالموظف الجديد يحتاج إليه لضمان إتقانه للوظيفة الجديدة المكلف بها، ويحتاجه الموظف القديم لزيادة مهاراته وإدارة عمله أفضل.»[٧٠].

والتدريب في مجال الموارد البشرية يسعى لرفع كفاءة العاملين في مجال عملهم واختصاصهم وإدارة وظائفهم بصورة جيدة تحقق المستوى الأفضل، وتعليم الأفراد حل مشكلاتهم العملية التي تواجههم، وتطوير إنتاجيتهم، كما يعمل التدريب على إطلاع العاملين على المستجدات في حقول تخصصهم وتنمية مهارتهم الشخصية وخاصة القيادية منها، وكذلك مهارات الاتصال مع الآخرين والعمل ضمن مجموعة مشتركة ويرفع التدريب من حماس العاملين ويشعرهم بالرضا عما يقومون به من أعمال، كما يقلل من أخطائهم، ويفتح أبواب التقدم والترقية ولاشك أن

مثل ذلك التدريب ينعكس على أعمالهم ومؤسساتهم التي يعملون بها من خلال معرفتهم الدقيقة بالواجبات الموكلة لديهم وبأهداف المؤسسة التي يعملون لها، كما يزيد من إنتاجهم ويعمل على تطوير هذه المؤسسات.

ويهدف التدريب إلى تزويد الفرد بالمعلومات ذات العلاقة بوظيفته، وبالأساليب المتطورة لأداء واجبات ومسؤوليات وظيفته، «زيادة معلومات الفرد وتنميتها». كذلك تزويد الفرد بالمهارات اللازمة التي تمكنه من إنجاز وظيفته بأقل جهد ممكن «تنمية المهارات». وأخيراً بناء وتنمية الفرد وتغيير اتجاهاته ومفاهيمه لكي يتمكن من أداء وظيفته بفعالية «تنمية الاتجاهات».

وقد تطور التدريب من حيث أهدافه وغاياته وأساليبه وأصبح علماً تسعى له معظم مؤسسات العالم وأفراده، ولاشك أن دول العالم الإسلامي من أكثر دول العالم وشعوبه حاجة للتدريب، وإذا كان مستوى التعليم في دول العالم الإسلامي مازال منخفضاً عن مثيله في الدول الأخرى بصفة عامة، فإن مستوى التدريب أقل انخفاضا، حيث مازالت المؤسسات في العالم الإسلامي تعاني من ضعف مهارات العاملين فيها، وقلة إنتاجيتهم وكثرة المشكلات أثناء الخدمة، مما يستدعى الاهتمام بالتدريب.

أهداف التدريب

١. تغيير السلوك: ويأخذ هذا التغيير عادة شكلاً أو أكثر من الأشكال التالية:

أ. تنمية المعارف والمعلومات: فالتدريب يجب أن يغطي ما يحتاج إليه المتدرب من معلومات تساعده مباشرة في أداء وظيفته. ولا يحقق التدريب الفائدة المرجوة منه إذا استهدف تزويد المتدربين بمعلومات متوافرة لديهم، أو لا يحتاجون إليها في وظائفهم. لذا يجب اختيار مواد التدريب المفيدة للمتدربين، بحيث تمدهم بمعلومات لازمة وضرورية للقيام بوظائفهم على الوجه المطلوب.

ب. تنمية المهارات: بهدف قيام الفرد بواجبات ومسؤوليات وظيفته بصورة افضل، وبأقل قدر ممكن من الجهد، وأهمها:

- المهارات الفنية: Technical Skills المرتبطة على سبيل المثال بكتابة التقارير والتحليل المالي، وإعداد نظم الوصف الوظيفي ونحوها.

- المهارات الذهنية أو مهارات التصور الكلي Conceptual Skills المتمثلة في تحليل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتخطيط الإستراتيجي، وإدارة الاجتماعات.

- المهارات الإنسانية Human Skills المتعلقة في مراعاة اللمسة الإنسانية Human Touch في الإدارة.

ج. تنمية الاتجاهات الإيجابية في العمل: وتأييد سياسة المنظمة والدفاع عنها، والتعاون مع الزملاء والرؤساء، وتنمية العمل الجماعي والشعور بالمسؤولية.

٢. تحسين مستويات الأداء: إذ تسعى العملية التدريبية إلى تحسين مستوى أداء الفرد والجماعة، ويمكن وضع معايير لقياس مدى تقدم المتدرب خلال فترة التدريب.[٧١]

العوامل المؤثرة في تنمية الموارد البشرية

أولاً: الحد من هجرة الأدمغة

تشكل ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات من العالم الإسلامي سبباً رئيساً يضعف التنمية البشرية، فبينما تنفق الدول الإسلامية أموالاً طائلة على التعليم والخدمات التي تقدمها لأبنائها تأتي الدول الأخرى وخاصة الغربية منها لتقطف ثمرة جهود المسلمين باختيار أفضل العقول والكفاءات لتهاجر إليها، وكأن التعليم في العالم الإسلامي ينفق على التنمية في الدول المتقدمة لا في دوله!!

ولاشك أن ظاهرة هجرة الأدمغة من أكثر الظواهر تأثيرا في تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي.

«فهذا النوع من الهجرة، أي تسرب رأس المال البشري المتعلم والمثقف والمدرب للخارج يحرم الأقطار إمكانات وطاقات ومهارات علمية وفنية هي في أشد الحاجة إليها في معركتها ضد التخلف العام، وكذلك ضد التحديات المصيرية الداخلية والخارجية التي تواجه الأمة العربية»[٧٢].

فهجرة الأدمغة تعني «نزوح حملة الشهادات الجامعية والعلمية والتقنية كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين وأصحاب المهارات والمخترعين الذين يعول عليهم في فهم التكنولوجيا الحديثة ونقلها من مصادرها الأصلية، بعد

استيعابها وتطبيقها للإفادة منها في تنفيذ الخطط التنموية وتحقيق تقدم ذاتي للدول النامية.

وتعرّف اليونسكو الهجرة على أنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول، ويتسم بالتدفق في اتجاه واحد هو الدول الأكثر تقدماً، وهو ما أطلق عليه البعض (النقل المعاكس للتكنولوجيا). على اعتبار أن الظاهرة تمثل نقلاً حقيقياً لتلك الفئة المتميزة من أحد عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري بكل ما تحمله من معارف ومهارات، والتي يتم توظيفها في معامل ومراكز أبحاث الدول المتقدمة بما يساعد على تطوير التكنولوجيا القائمة والمساهمة في ابتكار ما هو أحدث منها، والتي تقوم الدول المتقدمة على حجب معظمها عن الدول الأقل تقدماً والتي ساهم أبناؤها في الوصول إليها(٧٣).

ولاشك أن هجرة الأدمغة من العالم الإسلامي تؤثر تأثيراً مباشراً في برامج التنمية البشرية، إذ إن المهاجرين هم من ذوي الكفاءات والخبرة الذين تجتذبهم الدول الأخرى لأسباب كثيرة من بينها:

أ. **انخفاض المستوى الاقتصادي**: فمازالت معظم البلاد الإسلامية تصنف من الدول النامية أو الدول الأقل نمواً حيث يقل فيها مستوى دخل الفرد وتنخفض معه مستويات المعيشة. وتشكو معظم الدول الإسلامية من البطالة وتراكم الديون، وعدم الإنفاق على البحث العلمي يقابل ذلك المغريات المادية العالية في الدول الغربية وتوفر فرص العمل ووجود الحوافز والمغريات المادية، مما يدفع بالعلماء والباحثين والكفاءات إلى الهجرة.

ب. **الأسباب السياسية**: إذ إن عدم الاستقرار السياسي وغياب الحريات العامة وخاصة الحرية الأكاديمية في البحث العلمي، وانعدام الأمن والاستقرار، تدفع بالعلماء والباحثين إلى الهجرة بحثاً عن الاستقرار والحرية، كما أن اضطهاد العلماء والمفكرين والباحثين لأسباب سياسية يدفعهم إلى الهجرة خارج أوطانهم.

ج. **غياب البيئة العلمية**: فمعظم دول العالم الإسلامي تفتقر إلى البيئة العلمية التي يحتاج إليها الباحثون والعلماء والمفكرون كالمختبرات والمعامل، والورش، والمكتبات والأجهزة الحديثة، مما يضيق فرص البحث العلمي أمامهم، فلا يجدون

من سبيل لتطبيق ذلك سوى الهجرة إلى مراكز البحث العلمي في الخارج.

د. **قلة الإنفاق على البحث العلمي**، فما زال هذا الإنفاق دون المستوى المطلوب لإيجاد تقدم علمي خاصة في مجتمعات نامية كمجتمعات العالم الإسلامي حيث تحتاج معظم جوانب الحياة إلى دراسة وبحث وتطوير، ولذلك فإن كثيراً من العلماء والباحثين في البلاد الإسلامية يبحثون عن تمويل لأبحاثهم وتجاربهم من المؤسسات والدول الأخرى.

إن هذه الأسباب وغيرها تدفع بالباحثين والعلماء إلى الهجرة، ويذكر عبد الله بوبطانة في دراسته عن هجرة الأدمغة العربية محللاً أسباب ذلك بقوله: «ولتحليل أسباب هذه الظاهرة، لابد من التعرف على جانبين أساسيين في هذا المجال وهي العوامل الداخلية التي تمثل هنا القوى الطاردة بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي تشكل القوى الجاذبة للأدمغة. ومن العوامل الداخلية الأساسية التي تشكل قوى الطرد وتؤدي إلى ظاهرة الهجرة: التخلف الاجتماعي والاقتصادي، وانعدام سياسات العمالة والتوظيف، وانخفاض المرتبات، وعدم الاستقرار السياسي، والضغوط السياسية الممارسة على الكفاءات، وعدم كفاءة الأنظمة الإدارية وصعوبة ظروف العمل، وعدم الاستقرار الوظيفي، وتخلف المؤسسات التعليمية والخدمة العسكرية الإلزامية، ومن العوامل الخارجية التي تشكل قوى الجذب وتساعد على استقطاب الكفاءات: الرواتب المرتفعة، والظروف المعيشية الحسنة وفرص التوظيف، والدرجات العالية من التطور العلمي والتقني والظروف الوظيفية الحسنة»[٧٤].

لقد كان من نتائج هذه الهجرة أن فقدت الدول الإسلامية كثيراً من كفاءاتها العلمية وضياع أموالها التي أنفقت على هذه الكفاءات، وتدني مستوى البحث العلمي والتطوير في الدول الإسلامية فهجرة الكفاءات بالإضافة إلى كونها تضر الدولة فإنها تجعلها وكأنها خاوية من الكفاءات، وبالتالي تفتقد أحد العناصر الضرورية والمسبقة لقيام التنمية، ولهذا نتائج سلبية أخرى تتمثل في التكاليف الباهظة التي تتحملها الدول لإعداد أبنائها الذين يضطرون إلى الهجرة والإقامة في الدول المتقدمة في الوقت الذي تستمر دولهم الأصلية في استيراد الخبرة والكفاءات الأجنبية بأسعار مبالغ فيها في كثير من الأحيان، مع ما يترتب على ذلك من تعميق

تبعيتها العلمية والتقنية(٧٥).

إن المتتبع لواقع المهاجرين المسلمين في أوروبا وأمريكا يجد أن كثيرا منهم من المتعلمين تعليماً عالياً، والمؤهلين للقيام بدور رائد في ميدان البحث العلمي، فمعظم هؤلاء هم من المهندسين والأطباء وأساتذة الجامعات، ولاشك أن غياب هؤلاء عن أوطانهم يؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية ويؤخرها عن تحقيق أدوارها.

كما أن هؤلاء يشكلون القيادات العلمية التي يجب أن تبقى في أوطانها حتى تحقق الريادة والقدرة العلمية التي تستطيع أن تؤسس قاعدة بشرية للبحث العلمي، إلا أن هجرتها للخارج تمنع قيام مثل هذه القاعدة، بل توجد تأثيراً سلبياً على زملائهم من الذين آثروا أن يبقوا في أوطانهم حين يعلمون مدى ما تحقق لزملائهم من مكانة علمية مرموقة، وما وصلوا إليه من مكانة اجتماعية لم تتحقق لهم، لذلك يفكر هؤلاء مرة أخرى بالهجرة وترك أوطانهم.

ولا يتوقف الأمر عند هجرة الأدمغة المسلمة للخارج، بل إن كثيراً من المبعوثين للدراسة في الخارج – على نفقة دولهم – يمتنعون عن العودة لأوطانهم مما يعني أننا ننفق على عناصر بشرية لا تسهم في تنمية مجتمعاتها، بل على العكس من ذلك تسهم في تنمية وتقدم دول قد لا تحتاج إليهم حاجة ضرورية.

وإذا كانت هجرة الأدمغة تشكل عائقاً في مجال البحث العلمي، فإن الاعتماد على الخبرة الأجنبية لا يقل عن ذلك، فما زالت روح الإعجاب والانبهار (بالأجنبي) مسيطرة على مجالات البحث العلمي، وتكاد كثير من مؤسسات البحث العلمي تسلم رقابها للباحثين الأجانب في أخطر قضايا الدولة وأهمها، فإذا تجاوزنا عن مدى مهارة الباحثين الأجانب ومكانتهم العلمية، إلا أن كثيراً من القضايا التنموية البشرية والبيئية والاجتماعية والتربوية لا يمكن معالجتها من خلال الخبرات الأجنبية، بل لابد من توفر الباحثين المحليين، ولابد من الإشراف العلمي المحلي مباشرة حتى تستطيع هذه الأبحاث أن تأتي بنتائج إيجابية فيما تهدف إليه.

إضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الخبراء الأجانب الذين يأتون لمؤسسات البحث العلمي في العالم الإسلامي يسعون من خلال أبحاثهم إلى تنمية إمكاناتهم العلمية الذاتية وتحقيق التفوق العلمي الشخصي غير عابئين بمدى ملاءمة هذه الأبحاث لحاجة

المجتمع الذي تم استقدامهم لتنميته وتطويره أو بما ينفقه من أموال على هذه الأبحاث.

إن برامج تنمية الموارد البشرية ستبقى عاجزة عن الوفاء بمتطلبات العالم الإسلامي ما لم يتم وقف هجرة الأدمغة واستعادة المهاجر منها، وذلك لن يتحقق إلا بعلاج الأسباب التي تؤدي إلى هذه الهجرة وتوفير البيئة المناسبة للاستفادة من الكفاءات والخبرات المهاجرة.

ثالثاً: المواثيق والأنظمة

إن المواثيق والأنظمة، والقوانين هي الضابط لعملية تنمية الموارد البشرية، إذ لا يتصور قيام أي عمل بدون ضابط من ذلك، ولذا اهتمت الدول والمؤسسات بالقوانين المنظمة لعمل مؤسساتها وخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية، ولعل أكثر هذه القوانين اهتماماً هو قوانين العمل المهني ومواثيق الأخلاقيات المهنية، فمع توسع الأعمال والوظائف والمهن، لا يكفي أن تكون هناك قوانين تنظم سير الأعمال بل لابد من مواثيق مهنية تقوم على تنمية الجانب الأخلاقي لأي إنسان، لأنه بغياب هذا الجانب فإن مظاهر الفساد الإداري والاختلاس وقلة الإنتاج تبرز في محيط المؤسسات والمهن والوظائف، ولذلك فأخلاقيات بصفة عامة تعني «وجود مجموعة من القواعد والمعايير الخاصة بالسلوك في المجتمع»[٧٦].

أما أخلاقيات المهنة فتعني «إبراز عدد من الواجبات التي يجب أن يتمسك بها الموظف العام وعدد من المحظورات التي تنص على عدم إساءة استخدام السلطة الوظيفية واستغلالها لتحقيق منفعة شخصية»[٧٧]

وقد اهتم الإسلام بالأخلاق عامة، وأخلاقيات العمل والمهن بصفة خاصة، ويكفي أن نشير إلى أن رسالة الإسلام تحمل كافة المضامين الأخلاقية الجيدة، وقد أثنى الله على نبيه ﷺ بقوله: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ القلم: ٤.

ونهى الإسلام من إتباع الأهواء والشهوات فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ النساء: ١٣٥.

وميز الإسلام عمل الإنسان بين الخير والشر «لقد علمنا هذا الكتاب – القرآن الكريم – أن النفس الإنسانية قد تلقت في تكوينها الأولي الإحساس بالخير وبالشر: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ الشمس:٧-١٠.

وكما وهب الإنسان ملكة اللغة، والحواس الظاهرة، فإنه زود أيضاً ببصيرة أخلاقية: ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾القيامة:٤.

ولقد هدي الإنسان طريقي الفضيلة والرذيلة: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ البلد:١٠.

حقاً ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ يوسف:٥٣.

ولكن الإنسان قادر على أن يحكم أهواءه ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ النازعات:٤٠ – ٤١.

وإذا لم يكن كل الناس يمارسون هذا التأثير على أنفسهم فإن منهم من يفعله بتوفيق الله له، وهو ما قرره رسول الله ﷺ في قوله: «إذا أراد الله بعبدٍ خيراً جعل له واعظاً من نفسه، يأمره وينهاه» (ذكره السيوطي).

ففي الإنسان إذن قوة باطنة لا تقتصر على نصحه وهدايته وحسب، بل إنها توجه إليه بالمعنى الصريح أوامر بأن يفعل، أو لا يفعل»[٧٨].

أما عن أخلاقيات المهن والوظائف فإن الإسلام قد وجه إلى أهمية الأخلاق في هذا الجانب وضرورة الالتزام بالقيم الإسلامية الأخلاقية فربط العمل بالمسؤولية، قال تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ النجم:٣٩.

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ الأنعام:١٦٤.

«وسأل رجل النبي ﷺ فقال: ما الإثم؟ فقال: إذا حاك في نفسك شيء فدعه، قال: فما الإيمان؟ قال: إذا ساءتك سيئتك وسرتك حسنتك فأنت مؤمن.»[٧٩]

ونهى الإسلام عن سوء المعاملة المالية فقال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

البقرة:١٨٨.

وقال ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»[٨٠].

كما نهى الإسلام عن الاحتكار، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا يحتكر إلا خاطي»[٨١].

وقال رسول الله ﷺ: «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه، وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله»[٨٢].

كما نهى الإسلام عن البخس والتلاعب في المعاملات، فقال تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾الإسراء: ٣٥.

وعن الذين يتلاعبون بالأسعار والأوزان والمقاييس. فقال تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾المطففين: ١-٣

كما نهى عن الغش والتدليس فقال عليه الصلاة والسلام: «من غشنا فليس منا»[٨٣].

وبالمقابل حث الإسلام على القيم الأخلاقية الإيجابية في العمل والمهن فأمر بالالتزام بالعقود والمواثيق، فقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ المائدة : ١.

كما أمر بالأمانة فقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ النساء:٥٨.

وامتدح الذين يلتزمون بالأمانة فقال تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ...(إلى أن قال)...﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ المؤمنون:١-٨.

وقد تنوعت مواثيق أخلاقيات المهنة وفقاً للوظائف والمهن التي يقوم بها الأفراد، ففي مجال الطب نجد أن هناك قسماً طبياً يؤديه المتخرجون من كليات الطب يتعهدون فيه على أداء مهنتهم بشرف وأمانة وأن يحافظون على أسرار مرضاهم ويقدموا لهم أفضل الأساليب لمعالجتهم، وقد اشتهر من ذلك قسم «أبو قراط» الذي يؤديه الأطباء، لكن دول مجلس التعاون الخليجي وضعت نصاً لأطبائها

يؤدونه عند تخرجهم يربط بين مهنتهم والقيم الأخلاقية الإسلامية، مما يشير إلى أهمية أن يُربط أي ميثاق أخلاقي مهني في الدول الإسلامية بالإسلام وقيمه، لأن لذلك تأثيراً في نفوس أصحاب المهنة.

ومثل الطب فإن مهنة المحاسبة كذلك تعد من أبرز المهن التي تحتاج إلى أخلاقيات خاصة حيث إن المحاسب يطلع على أموال الناس وممتلكاتهم، ولذا فهو مطالب بالأمانة والمحافظة على هذه الأسرار وعدم إفشاء المعلومات التي يطلع عليها والمتعلقة بأموال الناس، وقد سنت بعض الدول قوانين خاصة لمهنة المحاسبة بل ذهب بعضهم إلى تخصيص قسم خاص لمهنة المحاماة حتى يكون ذلك ضابط أخلاقي للمحاسبين.

وتعتبر مهنة الهندسة من المهن التي تحتاج إلى مواثيق أخلاقية كذلك، إذ يطلب من المهندسين أن يتصفوا بالشرف والنزاهة والاستقامة؛ لأن طبيعة عملهم تفرض عليهم أن يخلصوا فيما يقومون به، فالمباني والمنشآت الهندسية والصناعية والطرق والموانئ وغيرها من المنشآت التي يسكنها الناس ويعملون بها تحتاج إلى دقة في التصميم والتنفيذ وعدم الغش في بنائها محافظة على أرواح الناس وممتلكاتهم.

ومثل مهنة الهندسة فإن للمحاماة أخلاقيات خاصة تقوم على طلب الحق والسعي لكشف الحقائق أمام العدالة حتى لا يظلم الناس وتضيع الحقوق كما تفرض مهنة المحاماة الإخلاص والاحترام للمؤسسة القضائية وكذا الأمانة فيما تحت يد المحامين من قضايا وحقوق والالتزام بالصراحة والصدق.

وإذا كانت هذه المهن من أبرز المهن التي تحتاج إلى مواثيق أخلاقية فإن كل عمل يحتاج لذلك فالمهنة والعمل مسئولية أمام الله ثم أمام أرباب العمل والناس، ومن يتقدم لخدمة الناس عليه أن يتصف بالصفات الأخلاقية الحميدة.

إن المواثيق الأخلاقية من العوامل المؤثرة في تنمية الموارد البشرية، إذ تحقق في الأفراد صفات كثيرة تنعكس على أدائهم وإنتاجيتهم ودول العالم الإسلامي من أكثر الدول حاجة لمثل هذه المواثيق حيث تنتشر بعض الظواهر المعطلة للموارد البشرية، كقلة الإنتاج وإسناد الوظائف والمهن لأشخاص لا يتحلون بالأخلاق أو القيم أو المهارات المناسبة لوظائفهم أو لانتشار ظواهر مثل الفساد الإداري والمالي والرشوة والمحسوبية بما يدعو إلى العناية بالمواثيق الأخلاقية المهنية.

ثالثاً: التعاون التربوي والعلمي والثقافي

إن دول العالم الإسلامي لديها عدد كبير من مؤسسات العمل التربوي العلمي والثقافي التي تقدم برامج وخدمات في مجال تنمية الموارد البشرية وتتوزع هذه المؤسسات في عدد من الدول فهناك المنظمات الرئيسة كمنظمة المؤتمر الإسلامي وما يتبعها من مؤسسات ومنظمات متعددة مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في الرباط بالمملكة المغربية، ومجمع الفقه الإسلامي في جده بالمملكة العربية السعودية، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في أنقرة بتركيا، والمعهد الإسلامي للتكنولوجيا في دكا ببنغلاديش، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية، ومركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في استانبول بتركيا، واتحاد جامعات العالم الإسلامي في الرباط بالمغرب، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول الإسلامية – كومستيك – في إسلام أباد بباكستان.

وهناك المئات من الجامعات ومراكز البحث العلمي ومؤسسات التدريب والمؤسسات الثقافية والتربوية، إلا أن هذه المؤسسات لا تنسق فيما بينها من أجل عمل علمي مشترك، إذ تنفرد كل دولة بل كل مؤسسة بخططها وبرامجها الوطنية مما يكرر الجهود ويهدر الأموال، ولذا كان التعاون التربوي العلمي والثقافي يمكن أن يتم من خلال المؤسسات والمنظمات العامة بحيث تتوحد الجهود ويعمل الجميع ضمن إستراتيجية واضحة محددة الأهداف والأدوار، لكن معظم المنظمات الإسلامية تعاني من مشكلات في الإدارة والتمويل وقلة العناصر البشرية المدربة والمهنية للقيام بعملية إعداد البرامج البينية بين الدول الإسلامية، كما أن هذه المنظمات تعاني من ضعف في التواصل والاستجابة مع الدول والمؤسسات المتخصصة فيها مما يتطلب دعم هذه المنظمات وإعادة النظر في قيامها بدورها التنموي، وقد وعت المنظمات المختصة لذلك، فالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة تعطي التعاون العلمي والتربوي والثقافي اهتماماً واضحاً في برامجها.

ويحدد الدكتور عبد العزيز التويجري، مدير المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة صورة للتعاون بين المؤسسات الإسلامية حيث «يتم التنسيق بين مؤسسات قائمة ذات اختصاصات مشتركة أو متقاربة أو متكاملة. ويصبح التنسيق ضرورة

بقدر ارتباط الأهداف وتداخل المصالح. وفي حالة الأمة الإسلامية، فإن التنسيق هنا يرتقى من مستوى الضرورة، إلى مستوى الواجب الديني، لاسيما إذا كان النهوض بالعالم الإسلامي وتقدم تنميته وازدهاره، يتوقفان إلى أبعد الحدود على مدى هذا التنسيق بين المؤسسات العلمية المتخصصة.

إن المفهوم العلمي للتنسيق يترجمه ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالوضوح الكامل، فالتنسيق يأتي تتويجا واستكمالا لثلاث عمليات رئيسية، هي: تقوية التعاون وتشجيعه وتعميقه، وهذا هو الهدف الأول من أهداف المنظمة الإسلامية، ومن ثم تطوير العلوم التطبيقية واستخدام التقانة المتقدمة، وهذا هو التمهيد الذي لابد منه للوصول إلى التكامل من خلال العملية النهائية في هذا الترتيب المنطقي للمهام والمسؤوليات وللواجبات، وهي السعي للتنسيق بين المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال.

فإذا كان التنسيق يقوم على تبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات فإنه يؤدي بصورة تلقائية إلى التكامل بين العناصر والشروط اللازمة لعملية التقدم بشكل عام، بحيث يكمل هذا العنصر عنصرا ثانيا، وبالتكامل بين العناصر جميعا، يصل العمل إلى مرحلة من النضج والاستواء والإتقان والجودة بحيث تتحقق الأهداف المشتركة.

في إطار هذا المفهوم الواسع للتنسيق وللتكامل، واستلهاما لمضامينه، قامت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، بوضع (إستراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان الإسلامية)، التي تعد أهم وثيقة علمية تعزز العمل الإسلامي المشترك في ميدان التعاون العلمي والتكنولوجي، فهي بذلك نقلة نوعية، بكل المقاييس، في هذا المجال الحيوي، تمثل فيها التنسيق والتكامل في أجلى صورهما، من أجل خدمة أهداف الأمة الإسلامية في النهوض بالعالم الإسلامي علميا وتكنولوجيا.

وتعرض هذه الإستراتيجية جملة من الخيارات المتنوعة التي هي بمثابة مبادئ

توجيهية يمكن الاهتداء بها في مجال السياسة العلمية والتخطيط التكنولوجي، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. وهذه الخيارات تجمع بين التعليم والبحث، وبين امتلاك التكنولوجيا الجديدة وبين إنشاء الشركات.

وقد تناولت هذه الإستراتيجية أيضا، موضوع التكنولوجيا القائمة على المعرفة من منطلق اعتمادها من قبل دول العالم الإسلامي النامية. وارتكزت معظم التحاليل في هذا الصدد، على تبيان طبيعة هذه التكنولوجيا التي تتطلب كثيرا من الاستثمارات وتتطلب كذلك مستوى عاليا من البحث. وتم أيضا إبراز أهمية ولوج مستوى "القمة" (upstream level) في التكنولوجيا المؤدية إلى التنمية والابتكار. وقد اعتبرت التكنولوجيا في هذه الإستراتيجيات وسيلة لا غاية في حد ذاتها، إذ ينبغي تجسيدها على مستوى التخطيطات السياسية.»[٨٤]

إن التعاون والتنسيق بين دول العالم الإسلامي ضرورة لابد منها لتضافر الجهود من أجل تقدم الدول الإسلامية ونهضتها، ولاشك أن الاهتمام بالموارد البشرية يأتي في مقدمة اهتمام الدول، وما يتم الآن من جهود في ذلك لا يرقى إلى المستوى المطلوب لتحقيق تنمية بشرية ذات مستوى عال، فمازالت جهود التنمية في ذلك موزعة ومشتتة ومتواضعة، مما يدعو إلى إعادة النظر فيها.

النتائج والتوصيات

١. يهتم الإسلام بتنمية الموارد البشرية انطلاقاً من اهتمامه بالإنسان، ويعمل الإسلام على تنمية الجوانب المادية والروحية لدى الإنسان للقيام بدوره في الحياة، ولذا يجب أن تولي الدول الإسلامية عناية خاصة ببرامج تنمية الموارد البشرية وتعمل على تطويرها وذلك للدور الذي تقوم به الموارد البشرية في خطط التنمية الشاملة.

٢. يتميز مفهوم تنمية الموارد البشرية في الإسلام بالشمول والإحاطة بكافة احتياجات الموارد البشرية ويعمل على تلبية تلك الاحتياجات المادية والروحية، ولذا يجب أن لا تتوقف برامج تنمية الموارد البشرية على الجوانب المادية فقط، بل لابد من العمل على تنمية الجوانب العقدية والإيمانية والأخلاقية.

٣. يعتبر التعليم المدخل الرئيسي لتنمية الموارد البشرية وتطويرها، والتعليم في العالم الإسلامي يحتاج إلى عملية تطوير شاملة في أهدافه وبرامجه وغاياته حتى

يستطيع أن يواكب ما وصلت إليه الدول المتقدمة ويعمل على تلبية متطلبات التنمية في الدول الإسلامية من الموارد البشرية المؤهلة والمدربة.

٤. الأمية من العوائق الأساسية لتنمية الموارد البشرية، وهذا يتطلب إعادة النظر في برامج محو الأمية القائمة في الدول الإسلامية وتطويرها وشمولها لكافة جوانب الأمية، كالأمية الأبجدية والثقافية والعلمية والصحية والتقنية وغيرها.

٥. تطوير الإدارة هو المحور الذي تقوم عليه تنمية الموارد البشرية وقد أصبحت الإدارة علماً متميزاً له أساليبه وطرائقه التي توجب على مؤسسات العالم الإسلامي أن تأخذ بها وتطبقها.

٦. إن التخطيط والقيادة والرقابة من متطلبات تنمية الموارد البشرية إذ من خلالها يتم تطوير الإدارة وهذا يدعو العاملين في مجال تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي إلى أن يأخذوا بالأساليب الحديثة في التخطيط والقيادة والرقابة حتى تكون الموارد البشرية قادرة على قيادة التنمية الشاملة في الدول الإسلامية.

٧. إن تنمية المواهب والقدرات والكفاءات يبرز عناصر بشرية متميزة وقادرة على تطوير مجتمعاتها وتقديم أفضل السبل لنهضتها وهذا يتطلب الاهتمام بأصحاب الكفاءات والقدرات المتميزة وإعطائهم عناية خاصة حتى يستطيعوا أن يقدموا خبرتهم وتجاربهم ومواهبهم في تنمية مجتمعاتهم.

٨. التدريب أحد الوسائل المهمة في تنمية الموارد البشرية، فمن خلالها تصهر المواهب وتطور المهارات، وقد أصبح التدريب علماً متميزاً في الدول المتقدمة، ولذا فإن الدول الإسلامية بحاجة إلى الاهتمام بالتدريب وأساليبه الحديثة وأنواعه المختلفة سواء كان ذلك أثناء التعليم أم بعده، أو كان التدريب خلال الخدمة والعمل أم في فترات أخرى.

٩. يخسر العالم الإسلامي إمكانياته البشرية والمادية من خلال هجرة الأدمغة والكفاءات المسلمة إلى الدول المتقدمة، وهذا يتطلب مراجعة لأسباب الظاهرة والعمل على حل مشكلاتها وتوفير الإمكانيات والبيئة المناسبة لاستعادة العقول والكفاءات الإسلامية المهاجرة وتوظيف خبرتها وإمكانياتها لخدمة أوطانها.

١٠. إن وجود القوانين والأنظمة والمواثيق لتنمية الموارد البشرية، يعمل على

حفظ حقوقها، ولذا لابد من العناية بهذه الأنظمة، وخاصة ما يتعلق منها بأخلاقيات المهنة، حتى يرقى أداء العاملين في المؤسسات والأعمال إلى المستوى المطلوب من حيث الجودة وحسن الإنتاج.

١١. تتزايد المؤسسات التي تعني بتنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، سواء كانت هذه المؤسسات قطرية أم إقليمية، إلا أنها تفتقد إلى برامج التعاون والتنسيق فيما بينها مما يستدعى إنشاء مؤسسة تهتم بالتنمية البشرية في العالم الإسلامي وتنظم الجهود المبذولة حالياً وفق خطة إستراتيجية للنهوض بالموارد البشرية في العالم الإسلامي.

ملخص بحث

تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي

يعد مفهوم التنمية البشرية من المفاهيم الحديثة التي شاعت في العقود الأخيرة من خلال الدراسات العلمية والتقارير الدولية التي ترصد حياة الإنسان وتسعى إلى إيجاد بيئة أفضل للعيش وممارسة الحياة، وعلى الرغم من حداثة استخدام المفهوم، إلا أن فكرة التنمية البشرية ليست حادثة على الإنسان بل تمتد مع امتداد الوجود الإنساني ذاته، فالسعي للتنمية والتطور، والنماء ملازم لمسيرة الإنسان في حياته.

والتنمية البشرية عملية واسعة وشاملة ومستمرة ومتعددة الجوانب لتغيير حياة الإنسان وتطويرها نحو الأفضل.

وتشكل دول العالم الإسلامي جزءاً من الدول التي تعتني بالتنمية البشرية، حيث تشير الأرقام إلى ما وصلت إليه هذه الدول من مستوى في تصنيف تقارير التنمية البشرية الدولية، ومن هنا فإن الأهمية دراسة التنمية البشرية ورؤيتها الإسلامية والموقف منها في ظل المفاهيم الإسلامية والأحكام الشرعية.

وإذا كان الإنسان هو مرتكز التنمية البشرية فإن الإسلام قد سبق كافة الرؤى لذلك، إذ إن اختيار الإنسان لحمل الرسالة الإسلامية جعله المحور الذي تقوم عليه عملية البناء والتنمية والتطوير في المجتمعات الإسلامية، فهو الحامل للأمانة التي ذكرها الله سبحانه وتعالى بقوله ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ

أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ الأحزاب: ٧٢.

وقد جاءت الآيات والأحاديث لتؤكد دور الإنسان في تنمية الموارد البشرية، سواء كان ذلك في الأسس التي تقوم عليها هذه التنمية أم في وسائلها المتعددة.

ويناقش هذا البحث فكرة تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي من خلال الأحكام والتوجيهات القرآنية والنبوية، منطلقا من الأسس التي قامت عليها عملية تنمية الموارد البشرية كالاستخلاف والتسخير والمعرفة والتخطيط والمسؤولية والعمل والقوة والتغيير والأمانة والإصلاح.

كما يناقش البحث وسائل تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي من خلال التعليم والإدارة والرقابة وتنمية المواهب والقدرات والتدريب.

ثم يعالج البحث العوامل المؤثرة في تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، مثل هجرة الأدمغة والكفاءات وأهمية وجود أنظمة ومواثيق تهتم بالموارد البشرية، وخاصة مواثيق أخلاقيات المهنة، كما يتعرض البحث لأهمية التنسيق بين المؤسسات المختصة بتنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي، ويخلص البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات.

التوصية العامة

دعوة الدول الإسلامية إلى الاهتمام بالتنمية البشرية في العالم الإسلامي، وإبراز عناية الإسلام بذلك، وتوفير كافة الإمكانيات التي تخدم الموارد البشرية، من خلال تطوير التعليم والتدريب واستخدام الوسائل التقنية الحديثة وتوفير السبل لاستعادة الكفاءات المهاجرة، ووضع المواثيق والنظم التي تعنى بتنمية الموارد البشرية، والتنسيق بين المؤسسات الإسلامية المختصة بهذا المجال.

الهوامش

١. حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الإسلام - حسن الزبيدي ص ١.
٢. الزكاة ودورها في التنمية - أحمد ماهر البقري ص ١٢.
٣. كيف تساهم المدرسة والأسرة في تنمية المجتمع - محمد عليوش ص ٤.
٤. دراسات حول التنمية في الوطن العربي - عادل فهمي ص ١٠٣.
٥. الإسلام والتنمية البشرية - عبد الرحمن العيسوي ص ١٧.
٦. لسان العرب - ابن منظورج ١٥ ص ٣٤١.
٧. تفسير الطبري.
٨. تفسير الشيخ السعدي.
٩. رواه مسلم - حديث رقم ٢٧٠٦ - كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب التعوذ من العجز والكسل.
١٠. تفسير ابن كثير.
١١. تفسير القرطبي.
١٢. لسان العرب - ابن منظور ج١ ص ١٧٠.
١٣. أنظر: دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية - جمال محمد عبده ص ٢١٧.
١٤. التفسير الكبير.
١٥. مسند الإمام أحمد - حديث رقم ٦٧٤٨ - أول مسند عبد الله بن عمرو ابن العاص.
١٦. صحيح مسلم - حديث رقم ١٦٢٨ - كتاب الوصية - باب الوصية بالثلث.
١٧. سنن الدارمي - حديث رقم ٥٤٥ - باب كره الشهرة والمعرفة.
١٨. صحيح مسلم - كتاب الإمارة - باب فضيلة الإمام العادل.
١٩. سنن ابن ماجه - حديث رقم ٢١٣٨ - كتاب التجارات - باب الحث على المكاسب.

٢٠. مسند أبو يعلى المصلي – حديث رقم ٤٣٨٦ – مسند عائشة.
٢١. صحيح مسلم – حديث رقم ٢٦٦٤ – كتاب القدر – باب الأمر بالقوة.
٢٢. صحيح البخاري – حديث رقم ٦١٣١ – كتاب الرقائق – باب رفع الأمانة.
٢٣. سنن ابن ماجه – حديث رقم ٢٢٤، وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ورقمه ٥٥٠.
٢٤. سنن الدرامي – حديث رقم ٢٩٤ – باب من قال: العلم خشية وتقوى.
٢٥. المعجم الصغير – حديث رقم ٣٨١.
٢٦. سنن ابن ماجه – حديث رقم ٢١٤٦ – كتاب العلم عن رسول الله – باب فضل طلب العلم.
٢٧. شعب الإيمان – حديث رقم ٨٦٥٨ – باب في حقوق الأولاد.
٢٨. سنن أبي داوود – حديث رقم ٢٣٦ – كتاب الطهارة.
٢٩. صحيح البخاري – حديث رقم ٦٨٨٩ – كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب تعليم النبي أمته من الرجال والنساء.
٣٠. الإسلام والعلم والعلم التجريبي – يوسف السويدي – ص ١٦.
٣١. المدخل في جامع بيان العلم – ابن عبد البر، ج ٢ ص ٣٧.
٣٢. أنظر: البداية والنهاية – ابن كثير، ج٣ ص ٣٠٧.
٣٣. صحيح البخاري – حديث رقم ١٣١٩ – كتاب الجنائز – باب ما قيل في أولاد المشركين.
٣٤. سنن أبي داوود – حديث رقم ٤٩٥ – كتاب الصلاة – باب متى يؤمر الغلام بالصلاة.
٣٥. أنظر: من أجل إستراتيجية لتعليم مؤهل للشغل في العالم الإسلامي – محمد بوبكري – الاسيسكو.
٣٦. أنظر: تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٣٧. سنن الترمذي – كتاب الصلاة – باب ما جاء في النهي عن المسألة.
٣٨. مسند أبو يعلى الموصلي – حديث ٤٣٨٦.

٣٩. الإدارة في الإسلام – فوزي كمال أدهم ص ٢٤.
٤٠. الإدارة: الأصول والأسس العلمية – سيد الهواري – .١٧١
٤١. الإدارة المعاصرة – علي السلمي – ص ١١٥.
٤٢. التخطيط: دراسة في مجال الإدارة الإسلامية – فرناس عبد الباسط ص ٨٥.
٤٣. صحيح البخاري – حديث رقم ٦٢٦٠ – كتاب الأيمان والنذور – باب كيف كانت يمين النبي ﷺ.
٤٤. نظام الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية – علي علي منصور ص .٢٣٢
٤٥. التنمية البشرية – مصطفى رضا عبد الرحمن ص ٣٦.
٤٦. الإدارة في الإسلام – أحمد إبراهيم أبو سن ص ٩٧.
٤٧. إدارة الأعمال – جميل أحمد توفيق – ص ٣٦٧.
٤٨. مسند الإمام أحمد – حديث ٦٦٠٩ – مسند عبد الله بن عمر بن العاص.
٤٩. الإدارة في الإسلام – فوزي كمال أدهم – ص ٢٩٦.
٥٠. الإدارة الإسلامية – حزام المطيري – ١٩١.
٥١. مسند الإمام أحمد – حديث رقم ٢٢ – مسند أبي بكر الصديق.
٥٢. صحيح البخاري – حديث رقم ٥٠ – كتاب الإيمان – باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان.
٥٣. سنن الترمذي – باب صفة القيامة – حديث رقم ٢٤٥٩.
٥٤. الإدارة في الإسلام – فوزي كمال أدهم – ص ١١٣.
٥٥. صحيح البخاري – حديث رقم ٧١١٢ – كتاب التوحيد – باب قول الله: وقد يسرنا الذكر فهل من مدكر.
٥٦. صحيح البخاري – حديث رقم ٦١٣٣ – كتاب الرقائق – باب رفع الأمانة.
٥٧. صحيح البخاري – حديث رقم ٣٢٠٣ – كتاب الأنبياء – باب قول الله: لقد كان في يوسف وأخوته آيات.
٥٨. سنن الترمذي – حديث رقم ٣٧٩١ – كتاب المناقب من رسول الله.

٥٩. أنظر: تاريخ الطبري – الجزء ٣ ص ٢٢٦.
٦٠. صحيح البخاري – حديث رقم ٧٨٥ – كتاب الصلاة – باب المكث بين السجدتين.
٦١. التراتيب الإدارية – للكتاني – ج١ ص ٢٠٢.
٦٢. عوائق الإبداع في الثقافة العربية – محمد المختار ولد السعد، ص ١٣.
٦٣. اكتشاف الموهبة ورعاية الموهوبين – عبد الله النافع – ص ٣٠.
٦٤. المصدر السابق ص ٢٢.
٦٥. أنظر: التنمية البشرية ٢٠٠٦ ص ٣٢٧ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٦٦. تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة – بيتر كابيلي – ص ٢٤٧.
٦٧. تدريب الموظفين – حسن الحلبي، ص ٣٢.
٦٨. أسس التدريب الإداري – يوسف القبلان، ص ٢.
٦٩. صحيح ابن حبان – حديث رقم ٤٦٩٤ – كتاب السير – باب الرمي.
٧٠. صحيح مسلم – حديث رقم ١٩٥٥ – كتاب الصيد – باب إحسان الذبح.
٧١. إدارة الموارد البشرية – سناء الموسوي، ص ١٨٩.
٧٢. إدارة الموارد البشرية – نادر أبو شيخة، ص ٢٦٣.
٧٣. أخطار نزيف الأدمغة العربية – الياس الزين – مجلة المستقبل العربي – عدد ٤٧.
٧٤. مستقبل التعليم وتعليم المستقبل – سعيد عبد الله حارب، ص ١٦٣.
٧٥. التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي – الصوفي ولد الشيباني، ص ٥٠.
٧٦. مبادئ أخلاقيات المهنة – عبد الرزاق المضرب، ص ٢٩.
٧٧. الأخلاقيات في الإدارة – محمد عبد الفتاح ياغي، ص ٦.
٧٨. دستور الأخلاق في القرآن – محمد عزت دروزة، ص ٢٧.
٧٩. مسند الإمام أحمد – حديث ٢١٦٥٥.
٨٠. مسند أبو يعلى الموصلي – حديث رقم ١٥٦٠.

٨١. صحيح مسلم – حديث رقم ١٦٠٥ – كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار.
٨٢. مسند الإمام أحمد – حديث رقم ٤٨٦٥ – مسند عبد الله بن عمر.
٨٣. سنن ابن ماجه – حديث رقم ٢٢٢٥ كتاب التجارب – باب النهي عن الغش.
٨٤. التنسيق بين المؤسسات المهتمة بالتكنولوجيا في العالم الإسلامي – عبد العزيز ابن عثمان التويجري، ص ٢.

المراجع

١. تفسير الآيات – تم استخدام الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية – http://www.alislam.com/arb/

٢. تخريج الأحاديث – تم استخدام موقع الشبكة الإسلامية الإلكتروني. http://www.islamweb.net/ver/arachive/showhsmainbook.php

٣. الأخلاقيات في الإدارة – محمد عبد الفتاح ياغي – مركز أحمد ياسين الفني – عمان – الأردن ١٩٩٥م.

٤. الإدارة الإسلامية – حزام المطيري – ط٢ – مكتبة الرشد – الرياض – المملكة العربية السعودية ٢٠٠٤م.

٥. الإدارة: الأصول والأسس العلمية – سيد الهواري – ط٤ مكتبة عين شمس – القاهرة.

٦. إدارة الأعمال – جميل أحمد توفيق – دار الجامعات المصرية – الإسكندرية – مصر ١٩٩١م.

٧. الإدارة في الإسلام – أحمد إبراهيم أبو سن – ط٣ – مكتبة وهبة – القاهرة – مصر ١٩٨٤م.

٨. الإدارة في الإسلام – فوزي كمال أدهم – ط١ – دار النفائس – بيروت – لبنان – ٢٠٠١م.

٩. الإدارة المعاصرة – علي السلمي – مكتبة غريب – القاهرة – مصر.

١٠. إدارة الموارد البشرية – سنان الموسوي – ط١ ت دار مجدلاوي للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – ٢٠٠٦م.

١١. إدارة الموارد البشرية – د. نادر أحمد أبو شيخة – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – .٢٠٠٠

١٢. أسس التدريب الإداري – يوسف بن محمد قبلان – عالم الكتب – الرياض – ١٩٩٢م.

١٣. الإسلام والعلم التجريبي – يوسف السويدي – مكتبة الفلاح – الكويت.

١٤. الإسلام والتنمية البشرية – عبد الرحمن العيسوي – المكتب العربي الحديث.
١٥. اكتشاف الموهبة ورعاية الموهوبين – عبد الله النافع – المؤتمر الإقليمي العلمي للموهبة – جده – المملكة العربية السعودية – أغسطس ٢٠٠٦م.
١٦. البداية والنهاية – الحافظ ابن كثير – ط١ – مكتبة المعارف – بيروت.
١٧. التخطيط / دراسة في مجال الإدارة الإسلامية – د. فرناس عبد الباسط – ط١ – القاهرة – مصر ١٩٨٥م.
١٨. تدريب الموظفين – حسن الحلبي – منشورات عويدات – بيروت.
١٩. التراتيب الإدارية – الشيخ عبد الحي الكتاني – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.
٢٠. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٢١. التنمية البشرية – مصطفى رضا عبد الرحمن – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – مصر – ١٩٩٨م.
٢٢. تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة – بيتر كابيلي – ط١ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبي ٢٠٠٤م.
٢٣. التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي – الصوفي ولد الشيباني.
٢٤. جامع بيان العلم وفضله – ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن عاصم النمري – دار الفكر – دمشق.
٢٥. حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الإسلام – حسن لطيف الزبيدي – المركز العراقي للبحوث والدراسات – ٢٠٠٦م.
٢٦. دستور الأخلاق في القرآن الكريم – محمد عزت دروزة – ط١ – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ١٩٣٧م.
٢٧. دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية – جمال محمد عبده – دار الفرقان – الأردن.
٢٨. الزكاة ودورها في التنمية – أحمد ماهر البقري – دار الدعوة – الإسكندرية – ١٩٨٥م.
٢٩. عوائق الإبداع في الثقافة العربية – محمد المختار ولد السعد – ط١ مركز

الإمارات للدراسات الإستراتيجية - أبو ظبي ٢٠٠٦م.
٣٠. نظام الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية - علي علي منصور - دار الفتح للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٩٧١م.
٣١. مبادئ أخلاقيات المهنة - عبد الرزاق المضرب - ط١ - جامعة الإمارات ٢٠٠٣م.
٣٢. مستقبل التعليم وتعليم المستقبل - د. سعيد عبد الله حارب - ط١ المجمع الثقافي - أبو ظبي ٢٠٠١م.
٣٣. من أجل إستراتيجية لتعليم مؤهل للشغل في العالم الإسلامي - محمد بوبكري - المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - الرباط.

تنمية الموارد البشرية في
العالم الإسلامي

إعداد
الدكتور شوقي أحمد دنيا
أستاذ الإقتصاد
العميد السابق لكلية التجارة
جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

تتحدد القوة الاقتصادية لدى الأمم من خلال ما لديها من عناصر اقتصادية، ونمط توظيفها واستخدامها لهذه العناصر. وعادة ما يعبر عن تلك العناصر بالموارد الاقتصادية، والتي تضم أنواعاً رئيسة هي: الموارد الطبيعية، من معدنية ومائية وزراعية.. إلخ. والموارد البشرية، والموارد المولدة من تفاعل النوعين السابقين. وأياً كان تصنيف هذه الموارد فإن الموارد البشرية Human Resources تقف على رأسها وتحتل مكان الصدارة فيها. وقد أخذت هذه الحقيقة في الوضوح حالياً على كل المستويات، فمن يملك المورد البشري الكفء يمسك بناصية القوة والتقدم، ويحوز قصب السبق في المنافسة الضارية القائمة اليوم بين الدول حول السيطرة والهيمنة الاقتصادية وغيرها، في ظل متغيرات العولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة، والتي جلبت معها المتغيرات فائقة السرعة في كل مجالات الحياة، وبخاصة ما يتعلق بالمعرفة والمعلومات والتكنولوجيا. وكل ذلك يفرض على الدول التي تريد البقاء، ناهيك عن التقدم والمشاركة أن تمسك بزمام المعرفة والعلم، وأن تقدم أقصى ما يمكنها لما لديها من موارد بشرية بحيث تجعلها ذات كفاءة عالية تستطيع من خلالها أن تشق طريقها في مضمار السباق العالمي.

وإذا ما نزَّلنا هذه الحقائق على واقع العالم الإسلامي فإننا نلاحظ الكثير من المفارقات والعديد من الاختلالات، فالعالم الإسلامي يمتلك الحجم الكبير من السكان، بما لا يجعل من العنصر البشري عنق زجاجة أو محط اختناق يحول بين هذا العالم والانطلاقة الاقتصادية، وإذا ما نظرنا إلى سكان العالم الإسلامي من حيث الكيف، فإننا نلاحظ ضعفاً متفشياً سواء من حيث التعليم أو من حيث الصحة، فهناك ما يقارب ٥٠٪ من سكانه أميّ لا يعرف القراءة والكتابة كما أن العديد من سكانه يرزح تحت كابوس العديد من الأمراض وسوء التغذية. ومن المفارقات العجيبة أن العالم الإسلامي رغم فقره في العناصر البشرية الكفؤة فإنه الممون للعالم المتقدم بالكفاءات البشرية في مختلف المجالات، والتي على عواتقها تقوم النهضة ويتسارع التقدم في هذا العالم المتقدم في الغرب.

والكلام في موضوع الموارد البشرية في العالم الإسلامي له جوانبه المتعددة المتشعبة والتي تعجز هذه الورقة ومثلها معها عن تغطيتها، ومن ثم فإننا نكتفي هنا بالإشارة إلى بعض هذه الجوانب، ومن ذلك بيان مدى أهمية الموارد البشرية في عمليات التقدم والتنمية، وبيان مدى اهتمام الإسلام بهذه النوعية من الموارد ثم نعرج على بعض المشكلات التي تواجه العالم الإسلامي في هذا الشأن، ومن ذلك ما يعرف بمشكلة نزيف العقول الإسلامية. كذلك فإن مشكلة الأمية هي الأخرى مشكلة، ثم إن أنظمة التعليم في العالم الإسلامي هي بدورها عليها العديد من الملاحظات، حيث لم تستطع أن تقدم استثماراً فعالاً في رأس المال البشري Human Capital. وأخيراً هناك مشكلة هشاشة التعاون بين مؤسسات التعليم في العالم الإسلامي. ولولا خشية اتهامي بالتشاؤم المفرط لقلت: إننا اليوم نعيش دولاً إسلامية ولا نعيش عالماً إسلامياً، وشتان بين هذا وذاك. وهذه الحقيقة المرة النشاز في ظل التسارع السريع نحو التكتلات في كل بقاع الأرض، ما عدا البقعة الإسلامية(!) هذه الحقيقة تفرض علينا الحذر الشديد ونحن نتكلم عن قضية مثل هذه على مستوى العالم الإسلامي.

فالأمر لا يعدو أن يكون مجرد سمات عامة لا تنفي وجود تباينات قد تكون حادة بين دول العالم الإسلامي في قضايا المورد البشري والمحافظة عليه وتنميته، وما هنالك من سياسات تعليمية. وإنني أحيي أمانة مجمع الفقه الإسلامي على جعلها هذا الموضوع محوراً من محاور البحث والدراسة في هذه الدورة علّنا نستخلص دروساً ونخرج بشيء من الرؤى حول إستراتيجية جيدة لتنمية ما لدى العالم الإسلامي من موارد بشرية لا يعمل منها إلا القليل، والكثير منها معطل ومهدر، رغم أنها أصبحت طوق النجاة لعالمنا الإسلامي في ظل العولمة الاجتياحية التي نعيشها، والتي لن يمنع من احتياجها لنا سوى التعاون والتكتل والتكامل بين دول العالم الإسلامي، والبعد عن التقوقع وراء النظرة القطرية الضيقة والتي تكاد تعصف عصفاً بعالمنا الإسلامي وتحيله إلى أثر بعيد، ناهيك عن إزاحته البعيدة عن مضمار المنافسة الجادة التي يقوم عليها نظام العولمة السائد.

والأمل أن يرتفع إدراك حكومات العالم الإسلامي لكي تعلم أن موقعها على الخريطة العالمية يحدده أولاً وقبل كل شيء ما لديها من موارد بشرية.

وتحتوي هذه الورقة على الفقرات التالية:

* الموارد البشرية وأهميتها في صناعة التقدم والتنمية.
* من وسائل تنمية الموارد البشرية - التعليم.
* اهتمام الإسلام بتنمية الموارد البشرية (بالتعليم).
* الموارد البشرية في العالم الإسلامي.
* منظور ديمجرافي اقتصادي - الحجم والعمالة.
* منظور اجتماعي - الأمية والتعليم.
* نزيف العقول الإسلامية.
* توصيات
* مراجع

الموارد البشرية وأهميتها في صناعة التقدم والتنمية

الموارد البشرية مصطلح اقتصادي يراد به الإنسان أو البشر من حيث علاقتهم بالإنتاج، فالمعروف أن مدخلات العملية الإنتاجية ترجع في جملتها إلى الإنسان والأموال، وإذا كانت الأموال تحتاج إلى استثمار وتراكم فيها بقصد تكوين ما يعرف برأس المال المادي فإن الإنسان بدوره يحتاج إلى استثمار في قدراته وإمكاناته حتى يتكون ما يعرف برأس المال البشري. وإذا كان معين العناصر الإنتاجية المادية هي الموارد الطبيعية والرأسمالية فإن معين العناصر الإنتاجية البشرية هو السكان. ومن الطبيعي أن كل السكان لا يمثلون عناصر إنتاج، فهناك عوامل عديدة تجعل من عنصر الإنتاج البشري أقل بكثير من حجم السكان في أي مجتمع. ومع ذلك فإنه من حيث المبدأ كلما توفر سكان المجتمع كلما توفر عنصر الإنتاج البشري لدى هذا المجتمع، شريطة أن تكون المحددات الأخرى طبيعية، لكن هذه العلاقة المبدئية قد تختل بقوة باختلال هذه المحددات، فمثلاً لو تفشت الأمية في مجتمع ما فإن لازم ذلك تضاؤل حجم عنصر الإنتاج البشري لديه مهما زاد حجم سكانه، لأن الكثير من هؤلاء لا يمكنهم الإسهام في العملية الإنتاجية التي باتت تتطلب المزيد من المعرفة والمهارة، وفي مثل تلك الحالة يبدو الأثر السلبي للسكان على التنمية جلياً، وقوياً، فالغالبية مستهلكة والأقلية القليلة منتجة. وبالطبع فإن مواجهة مشكلة الأمية إنما تكون بالتعليم والتدريب. ومن ثم باتت عملية التعليم والتدريب أساسية وضرورية في إنجاز عملية الإنتاج التي هي عمود عملية التنمية. بيد أنه ليس كل تعليم أو تدريب ينتج تنمية فعالة للعنصر البشري، وتأهيلاً جيداً له، وإنما هو تعليم وتدريب ذو مواصفات معينة، وإلا فتعليم وعدم تعليم سواء، بل إنه ليمكن القول إن عدم التعليم حينئذ أجدى من التعليم، حيث إن العبء على التنمية أقل. وهكذا نصل إلى القول بأنه يمكن أن تقل نسبة الأمية في المجتمع ويشيع التعليم فيه، ومع ذلك يكون إسهام العنصر البشري في العملية الإنتاجية إسهام ضعيف. كذلك فإنه إذا ما شاعت البطالة في مجتمع ما، وقد تشيع نتيجة للأمية أو لسوء نظام التعليم أو التدريب أو لغير ذلك من العوامل، فمعنى ذلك إهدار للعنصر البشري وعدم الاستفادة المثلى به في العملية الإنتاجية.

ومن هنا يمكن القول: إن المحافظة على العنصر البشري وتأهيله وتنميته ليسهم

بقوة في عملية التنمية رهن بمواجهة فعالة لمشكلة تفشي الأمية ومشكلة سوء ورداءة نظام التعليم، وأيضاً سوء السياسات القائمة التي لم تلتفت التفاتاً جاداً إلى مشكلة البطالة وإهدار فرص الاستفادة من العنصر البشري.

وفي عصرنا هذا تتنافس الدول على امتلاك ما يعرف باقتصاد المعرفة، والذي يُعنَى بالمعرفة ويعتبرها سلعة اقتصادية بالغة القيمة، ويتوقف ذلك كله على النظر إلى العنصر البشري على أنه يحتل موقع الصدارة في العملية الإنتاجية، سابقاً ومتقدماً بذلك على امتلاك المزارع والمناجم والمصانع[1].

والمعروف أن التراكم الحقيقي لرأس المال الذي من شأنه إثراء المجتمع هو ذلك التراكم الذي يتجسد في القدرة على إنتاج القدرة الإنتاجية[2].

والحق أن جل التفاوت القائم الآن بين الدول، إن لم يكن كله، ناجم عن التفاوت في مقدار استنفار الطاقة البشرية وحسن توظيفها[3].

وعلينا أن ندرك أن توفر السكان دونما وجود عمل جاد على تحويل جزء كبير منهم إلى قوة عمل تعمل بالفعل بكفاءة لا يقارن بتوفر الموارد الطبيعية أو المالية المعطلة، فالأول أثره سلبي شديد الوطأة على عملية التنمية، بينما الثاني لا يعدو أن يكون أثره حيادياً، فهو مجرد مال لم يستفد به، لكن المورد الإنساني هو بين اثنين لا ثالث لهما، إما دافع للتنمية، وإما معوق لها، فإن أحسن النظام القائم التعامل معه، تعليماً وتربية وصحة كان أقوى دافع للتنمية، وإن أساء التعامل معه ولو بتركه معطلاً كان وباله على التنمية جسمياً، من حيث مجرد وجوده، ومن حيث سلوكه. ورضي الله عن سيدنا عمر بن الخطاب عندما قال لأحد نوابه: «إن الله قد خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمست في المعصية أعمالاً فاشغلهم بالطاعة قبل أن يشغلوك بالمعصية».

وعندما سئل زعيم الصين «ماو» كيف ستنهض بدولة سكانها أكثر من مليار

---

(١) د. فؤاد مرسي، الراسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة - الكويت رقم ١٤٧، ص ٨، د. محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧٦.

(٢) د. جورج قرم، التبعية الاقتصادية، بيروت: ١٩٨٠، ص ١٤٦.

(٣) إبراهيم البليهي، من أسباب القحط العلمي والعملي في المجتمع الإسلامي، ندوة أساليب تحسين الأداء، كلية الاقتصاد، جامعة الملك سعود، فرع القصيم، ١٩٩٢م.

وثلث نسمة؟ قال: إن السؤال الصحيح هو: كيف ستستفيد من مليارين وستمائة ألف يد، ومليار وثلاثمائة ألف عقل لإحداث النهضة؟

أنظر إلى أي مدى كانت نظرة النظام صائبة وحكيمة للعنصر البشري، فهو قبل أن يكون مجرد كمّ استهلاكي هو بأكثر من ذلك بكثير كمٌّ إنتاجي. ومن المفارقات المحزنة أن هذه المقولة الحكيمة للزعيم الصيني مكنونة في تراثنا الإسلامي، وسبقه إلى القول بها الإمام الرازي حيث يقول عند تفسير قوله تعالى ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٦٠] وأما قوله حاجات الإنسان كثيرة، فنقول: مكاسبه كثيرة أيضاً، فإنه يكتسب بيده، كالخياط والنساج، وبرجله كالساعي وغيره، وبعينه كالناطور، وبلسانه كالحادي والمنادي، وبفهمه كالمهندس والتاجر، وبعلمه كالطبيب والفقيه، وبقوة جسده كالعتال والحمال[(١)].

ثم إن العنصر البشري وما لديه من مقدرة وخبرة هو الذي يحافظ على الموارد المادية وينميها. وكم من موارد مادية ضاعت أو أهدرت لعدم توفر المورد البشري الكفء، وكم من خدمات نافعة قدمها العنصر البشري حيال العناصر الإنتاجية الأخرى[(٢)].

وهكذا بات الرهان اليوم حول امتلاك عنصر بشري ذي إنتاجية عالية، وذي قدرة على الاختراع والابتكار. وعلينا ألا ننسى أنه وحده كان صانع التنمية في اليابان، وكذلك في ألمانيا بعد تدميرها في الحروب العالمية، كما أنه المسؤول الأول عن النهضة الموجودة حالياً في الهند وفي الصين وفي دول شرق آسيا.

ثم إن العولمة التي نعيشها بما تقوم عليه من شركات عابرة للقوميات تفرض على العالم الإسلامي أن يبادر بتنمية ما لديه من عناصر بشرية من خلال التعليم والتدريب لتزويدهم بالمهارات المطلوبة من قبل هذه الشركات حتى يضمنوا لهم مكاناً في سوق العمل الدولي الذي أصبحت المنافسة فيه كونية وضارية، وكلها

---

(١) الإمام الرازي، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت: جـ ٥، ص ٧٨.

(٢) د. فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ٣٧، وما بعدها.

- د. فرج عزب، أبعاد وقضايا التنمية الاقتصادية، القاهرة: ١٩٩٤، ص ١٢٩.

- د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٤، ص ١٩٣.

- د. أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للنشر، ١٩٩٠، ص ٣٢٧.

تدور حول مدى ما يتمتع بـه العنصـر البشـري مـن كفـاءة إنتاجيـة، وقـدرة علـى التعامل الفعال مع متطلبات سوق العمل[1].

وبذلك يستطيع أن يستحوذ على أجور عاليـة وعمالـة متزايـدة، وفي ذلـك دفـع قـوي لعمليـات التنميـة في العـالم الإسـلامي. وعلـى الوجـه المقابـل فـإن امـتلاك الشركات الوطنية الإسلامية لقوة عمل مدربة وذات مهارات عالية يجعلها في وضع تنافسي أفضل مع الشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي يمكنهـا مـن البقـاء بـل والنمو والتوسع.

من وسائل الموارد البشرية - التعليم

من المتفق عليه أن التعليم الجيد يمثل مكان الصدارة بين وسائل ومحـددات تنميـة الموارد البشرية تلك الموارد التي باتـت تمسـك بيـديها مرتكـزات التقـدم والنهضـة والتنمية الشاملة. وإذا كانت التكنولوجيا ضرورة عصـرية فـإن التعلـيم هـو الـذي يصنع التكنولوجيا، وينتج منها ما يؤدي إلى رفع كفـاءة العمـل، ومـن ثـم ارتفـاع مستوى الإنتاجية[2].

لقد أصبح قطاع المعلومات لدى الدول المتقدمة يسهم بما يقارب نصـف إجمـالي الناتج القومي ويوفر هذه النسبة من الوظائف في بعض هذه الدول[3].

ويعزو بعض الباحثين الفشل في تحقيق التنمية في معظم البلاد العربية إلى إخفاقها في مواكبة التطورات العلمية والتقنية وعدم قدرتها على تنمية ما لـديها مـن مـوارد بشرية بالشكل الذي يجعلها تنافس الغير فيما تقدمه من إنتاج ومنتجات[4].

ويعد التدريب العنصر المكمل للتعليم، واليوم لم يعد التعليم المدرسي مهمـا بلـغ مستواه قادراً على تقديم الإنسان الذي يستطيع أن يتعامل بكفاءة واقتدار مع آليات التكنولوجيا المعاصرة، وبالتالي أصبح التدريب المهني الجيد ضرورة مـن ضـرورات العصر، حتى تتمكن المؤسسة، أياً كان شكلها، وأياً كانت السـلعة أو الخدمـة الـتي

---

(١) د. رضا عبد الحكيم، الأهمية الإستراتيجية للمعرفة ورأس المال البشري، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد ٢٩٢، رجب ١٤٢٦هـ.

(٢) فينود توما، دروس مستفادة من التنمية الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ١٩٩١م.

(٣) د. محمد المرصفي، اقتصاديات التعليم، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، جامعة المنصورة، كلية التجارة.

(٤) د. طه محمد علوان، الاقتصاديات العربية.. الواقع وإستراتيجية التحديث، المؤتمر العلمي السابع عشر - كلية التجارة - جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠١م.

تقدمها، من تقديم منتج جيد يقف على أرض صلبة أمام المنافسة العالمية الضارية(١) ومن ثم المزيد من الأجور والأرباح. وليس كل تدريب يحقق ذلك، وإنما تدريب يمتلك رؤية ويقوم على إستراتيجية.

وغير خاف ما لعبه التعليم الجيد من دور بارز في النمو المثير الذي حققته دول شرق آسيا، حيث طبقت سياسات واضحة للاستثمار في التعليم الأساسي ثم التعليم العالي، الأمر الذي ولد زيادات سريعة في مهارات القوة العاملة، وتوفير قدر لا بأس به من الخبرات والمهارات العلمية العالية والتي تمكنت من تقديم الكثير من الابتكارات والاختراعات في العديد من المجالات الاقتصادية(٢).

وينبغي أن نعلم جيداً أن التعليم هو استثمار اقتصادي سليم فهو بالنسبة للمتعلمين يزيد من دخولهم ويحسن من صحتهم، وهو بالنسبة للمجتمع يقلل من الفقر ويدعم التوسع في المعرفة ويرفع من مستوى الناتج القومي. وهناك دراسات عديدة تثبت أن العائد النقدي للاستثمار في التعليم يزيد عن ١٥٪، وهي أعلى من تكلفة الفرصة البديلة، ويلعب التعليم الأساسي في الدول النامية الدور البارز في تحقيق التنمية في هذه الدول، حيث إن معظم من يستفيد من هذا التعليم هم الفقراء، عكس ما هو عليه الحال في التعليم العالي، وكذلك الثانوي، ففي كثير من هذه الدول نجد المستفيد الأكبر من التعليم الثانوي والتعليم الجامعي هم الأغنياء(٣).

ومعنى ذلك أن التعليم الأساسي يدعم النمو والعدالة معاً(٤).

ولا يقف أثر التعليم عندما يعرف بآثاره المباشرة على النمو الاقتصادي بل يتعداه إلى آثار غير مباشرة، ويتجلى ذلك بوضوح في تعليم البنات، حيث إن تعليم الأنثى يبطئ من النمو السكاني وينشر أساليب الرعاية الصحية والتغذية الأفضل،

---

(١) د. علي عبد الوهاب، التنمية البشرية ودورها في تحقيق الفعالية في أداء المنظمات، ضمن كتاب «البعد الثالث لإدارة القرن الحادي والعشرين» للدكتور سعيد عامر، مركز وايد سيرفس للتطوير الإداري، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٤٣٧، وما بعدها.

(٢) جون بيج، معجزة بلدان شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد مارس ١٩٩٤.

(٣) نيكولاس بيرنيت وآخرون، تحديد أولويات الاستثمار في التعليم، مجلة التمويل والتنمية، العدد ديسمبر ١٩٩٥م.

(٤) آلان مينجات، التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، مجلة التمويل، مارس ٢٠٠٢م.

وتتراكم هذه الآثار من جيل لآخر محدثة بيئة تعليمية جيدة[1].

ولا يقف الأمر عند تعليم الإناث وما يحدثه من آثار إنمائية مباشرة وغير مباشرة، بل يتجاوزه إلى تعليم الذكور، ففوائده تتجاوز دوره كرأسمال بشري في إنتاج السلع[2].

لما يوفره لصاحبه من حقوق وما يجعله يستفيد مما أمامه من فرص وخيارات. ويمكن القول: إن التعليم للإنسان هو لازمة من لوازمه، بغض النظر عن الجانب الاقتصادي، ومن خلال التعليم الجيد نتعرف على القدرات والمهارات لدى الأفراد، ومن ثم تتولد التخصصات العلمية الفعالة والتي يصقلها ويصل بها إلى غاياتها النظام التعليمي الجيد، ولعلنا بذلك ندرك أنه ليس المهم ولا المطلوب مطلق تعليم، وإنما هو تعليم بمواصفات خاصة، وذلك كي يحدث أثره الإيجابي في تنمية الإنسان ككل من جهة، وتنمية المورد البشري منه بوجه خاص.

اهتمام الإسلام بتنمية الموارد البشرية

أهمية الإنسان في الإسلام لا تحتاج إلى بيان وتوضيح، وإنما مجرد الإشارة، فالإنسان هو المخلوق الوحيد الذي أعلن الله تعالى في قرآنه المجيد أنه كرَّمه، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٠] ومظاهر التكريم الإلهي للإنسان أكثر من أن تحصى ومواطنه أجل من أن يحاط بها. وحرمة الإنسان المسلم عند الله أعلى وأسمى من حرمة أعظم مخلوقاته المادية مثل الكعبة، كما ورد في الحديث الشريف.

والاعتداء عليه في كل مقوماته مُجرَّمٌ مُحرَّمٌ وزوال الدنيا كلها بما فيها وما عليها أهون عند الله من قتل مسلم بغير حق. وهو المخلوق الوحيد في الكون المستخلف من قبل الله تعالى، فهو خليفة الله في الأرض يقوم عليها ويعمرها، وكل ما في الأرض مخلوق للإنسان ومن أجله ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩]، وكل مخلوقات الله تعالى: الأرضية والسماوية مسخرة للإنسان

(١) ادريان ميرسبوز، التعليم، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ١٩٩٠، بربارة هبرز، اجتذاب المرأة إلى التيار الاقتصادي، مجلة التمويل عدد ديسمبر ١٩٨٩.

(٢) امارتيا صن، التنمية حرية، عالم المعرفة – الكويت، رقم ٣٠٣، ص ٣٤١، وما بعدها.

﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية: ١٣]، وهو المخلوق العاقل الذي أمده الله تعالى بهدايته على مر التاريخ من خلال الرسل والرسالات الإلهية المتابعة، ثم إنه المخلوق الأرضي الوحيد الذي شرفه الله تعالى بالتكليف ومنحه نعمة من أجل النعم وهي العقل.

وعلى المستوى الاقتصادي وجدنا الإسلام يؤكد سلفاً على الحقيقة التي بات الفكر الاقتصادي اليوم يقررها ويتعرف عليها، وهي أن المورد البشري هو محور العملية الإنتاجية، وأن الموارد الأخرى مهما توفرت لا تغني شيئاً دون قيام المورد البشري عليها. قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك: ١٥] وقد ساق القرآن الكريم ملحمة بناء سد ذي القرنين لافتاً الأنظار منبهاً الأفكار على أن العنصر البشري في أي عملية إنتاج هو المحور والأساسي.

فقد توفر لهذه الأمة من المقومات المادية والمالية الشيء الكثير، لكنها لم تغن عنها شيئاً في تحقيق الأمن، لافتقادها العنصر البشري الكفء قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾ قَالُواْ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴾ [الكهف: ٩٣-٩٧].

والمتدبر للقرآن الكريم يجده أول من نبه إلى ما أصبح يعرف اليوم بالتنمية الإنسانية، وليس فقط التنمية البشرية وليس فقط تنمية الموارد البشرية، ويعرف المختصون ما بين مضامين تلك المصطلحات من فروق جوهرية، فليس الإنسان في نظر الإسلام هو فقط صانع التنمية وأداتها، وإنما هو مع ذلك وقبله الغاية والهدف والمقصد من التنمية، فالتنمية هي شأن إنساني في صنعه وإنتاجه وفي مقاصده ومآلاته وغاياته، فطيب الحياة ورفاهتها وتوفير أسباب المعيشة والحياة الكريمة الرغدة، كل ذلك من مقاصد الإسلام.

وكم تمنن الله تعالى على الإنسان بتوفير متطلبات السعادة ورغد العيش من طعام

لشراب لملبس لمسكن لانتقال لزواج لزينة...إلخ.

هذه مجرد إشارات خاطفة تفصح عن مدى أهمية الإنسان في الإسلام.

وإذا كان الإنسان في نظر الإسلام على هذا النحو من المكانة والأهمية فهو جدير بأن يقدم له الإسلام أهم وسيلة يتمكن بها من أداء رسالته والقيام بوظيفته وهي العلم. ولن تجد كتاباً يحتفي بالعلم والعلماء مثل القرآن، ولن تجد ديناً ولا مذهباً يرفع من شأن العلم والعلماء مثل الدين الإسلامي.

ولسنا مبالغين إن قلنا: إن الإسلام هو صانع العلم والمعرفة في العالم المعاصر كله، فهو الذي دفع إلى البحث العلمي الجاد في كل مناحى الحياة، وهو الذي قدم المناهج العلمية الصحيحة لتناول القضايا المختلفة، وهو الذي على يده وصلت المعارف القديمة مهذبة منقحة مصوبة إلى العالم الغربي[1].

إن اهتمام الإسلام في أعلى مصادره، القرآن والسنة بالعلم والمعرفة لم يعد في حاجة إلى بيان، الأمر الذي يجعل من تكرار القول فيه لا يزيد عن كونه تحصيل حاصل، ونكتفي هنا ببعض الإشارات الخاطفة الكاشفة بجلاء عن موقف الإسلام من هذه القضية.

ما ظنك بدين يبدأ دستوره القرآن بالأمر التكليفي بالقراءة والكتابة والتوجه نحو العلوم الدقيقة ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ١-٥].

ما ظنك بدين يطرح في أعلى مصادره هذا السؤال الإنكاري ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٩].

ما ظنك بدين يعلنها صريحة مدوية ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [المجادلة: ١١].

ما ظنك بدين يربط بإحكام ووثوق بين الأحكام والتشريعات وبين العقل والتفكير؟ ويجعل التفكير فريضة إسلامية قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ

(١) محمود الشرقاوى، الإسلام وأثره في الثقافة العالمية، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، العدد ١٦٠، ص ٥٧، وما بعدها، د. عماد خليل، حول إعادة تشكيل العقل المسلم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥، ص ٧٠، وما بعدها، جوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٦م.

﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾[1][البقرة:٢١٩].

ما ظنك بدين يأمر الإنسان بالنظر العلمي الفاحص في الكون كله: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٠١].

ما ظنك بدين يأمر الإنسان أن يطلب من ربه المزيد من العلم ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٤].

ما ظنك بدين يجعل طلب العلم وتحصيله فريضة على كل مسلم ومسلمة. ما ظنك بدين يفضل العالم على العابد. ما ظنك بدين يعلنها على لسان رسوله حرباً على المتقاعسين عن محو الأمية، يستوي في ذلك المتعلمون والأميون. وأظن أن هذه كانت المرة الأولى التي تسمع فيها البشرية منذ آماد بعيدة أن دولة تعلن الحرب على الأمية وتجعل التعليم إلزامياً قال ﷺ: "ما بال أقوام لا يفقهون جيرانهم ولا يعلمونهم ولا يعظونهم ولا يأمرونهم ولا ينهونهم" وما بال أقوام لا يتعلمون من جيرانهم ولا يتفقهون... وأنه ليعلمن قوم جيرانهم ويفقهونهم ويأمرونهم وينهونهم، ويتعلمن قوم من جيرانهم ويتفقهون ويتعظون أو لأعاجلنهم العقوبة.. والحديث الشريف طويل، وفي نهايته طلب المتعلمون من رسول الله ﷺ أن يمهلهم سنة ليعلموا جيرانهم[2]. انظر كيف أنذر الرسول ﷺ الأميين والمتعلمين بالحرب، وانظر إلى مدى أهمية الأمر وخطورته، حيث حدد لهما أمداً محدداً يقضى فيه على الأمية، وبالتالي يسري فيه نظام إلزامية التعليم، والتساؤل المطروح علينا هو: هل يعجز المتعلمون في العالم الإسلامي وهم كثر، عن تجنيد حملات مستمرة واعية فعالة هدفها استئصال شأفة الأمية؟ وهل عجزت الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني عن إنجاز ذلك المطلب الملح؟

ما ظنك بدين حول أتباعه من أميين إلى علماء موسوعيين في كل مناحي العلوم والمعارف.

ما ظنك بدين يجعل حب أحد أتباعه للعمل على النحو الذي يروى عن الإمام الشافعي قال تلميذه المزني: قيل للشافعي: ما شهوتك للعلم؟ قال: أسمع بالحرف مما لم أسمعه فتود أعضائي أن لها أسماعاً تتنعم بها مثلما تنغمت أذناي. قيل له: فكيف حرصك عليه؟ قال: حرص الجموع المنوع في بلوغ لذته للمال. قيل له:

(١) لمزيد من المعرفة يراجع الأستاذ عباس العقاد، التفكير فريضة إسلامية، القاهرة.

(٢) الحديث اخرجه الطبراني في الكبير.

فكيف طلبك له؟ قال: طلب المرأة المضلة ولدها وليس لها غيره".

ما ظنك بدين امتلأت ربوع بلاده منذ أمد بعيد إبان أن كانت البشرية ترزح تحت كلاكل الجهل والأمية، بخزائن الكتب وعجت بالمدارس والجامعات والمراكز العلمية. وفي هذا الصدد أكتفي بتقديم وثيقة تاريخية تغني عن كل كلام[1].

إنها الرسالة التي بعث بها ملك إنجلترا إلى خليفة المسلمين في الأندلس "من جورج الثاني ملك إنجلترا والغال والسويد والنرويج إلى خليفة ملك المسلمين في مملكة الأندلس صاحب العظمة هشام الثالث، الجليل المقام بعد التعظيم والتوقير، فقد سمعنا عن الرقي العظيم الذي تتمتع بفيضه الصافي معاهد العلم والصناعات في بلادكم العامرة، فأردنا لأبنائنا اقتباس نماذج من هذه الفضائل لتكون بداية حسنة في اقتفاء أثركم لنشر أنوار العلم في بلادنا التي يسودها الجهل من أركانها الأربعة ولقد وضعنا ابنة شقيقتنا الأميرة دوبانت على رأس بعثة من بنات أشراف إنجلترا لتتشرف بلثم أهداب العرش والتماس العطف، لتكون مع زميلاتها موضع عناية عظمتكم وحماية الحاشية الكريمة، وحدب من اللواتي سيتوفرون على تعليمهن، ولقد أرفقت مع الأميرة هدية متواضعة لمقامكم الجليل، أرجو التكرم بقبولها مع التعظيم والحب الخالص".

من خادمكم المطيع

جورج الثاني

ملك إنجلترا والغال والسويد والنرويج

ما ظنك بدين يجعل التفريط في التدريب بمثابة الخروج من الإسلام من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا. ما ظنك بدين يأمر أتباعه بإقامة التخصص العلمي الدقيق في كل مناحي الحياة. يقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، إن القرآن الكريم يطلب من المسلمين أن ينفر من كل فرقة منهم طائفة تتفقه في الدين، وليس فقط تحصل الدين وتفهمه، وإنما أن يحصل التعمق إلى درجة الفقه. والمعروف أن الدين الإسلامي دين شامل ممتد هداه لكل مناحي الحياة. ومن ثم كانت هناك نفرة للتخصص العلمي في كل مجالات الحياة،

(١) نقلاً عن مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ٣٠٧، شوال ١٤٢٧هـ.

ثم مواصلة التعليم للأجيال التالية[1].

ما ظنك بدين يرشح العلم لإنجاز ما لم يمكن إنجازه بأي وسيلة أخرى مهما كانت كما تشير إلى ذلك الآية الكريمة ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾[النمل: ٤٠].

إن الإسلام لم يقف في تناوله للعلم واهتمامه به عند حد الأطر العامة. وإنما تناول التعليم الفني المنتج للمهارة البشرية التي تتمكن من إنتاج السلع بمواصفات الجودة المطلوبة، قال تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [سبأ: ١١]، وقال تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٨٠].

وبهذا نقول بثقة واطمئنان: إن الإسلام والجهل لا يلتقيان، وإنه لا طريق للإسلام سوى العلم.

ويبقى أمامنا تساؤل مهم هو: أي علم هذا الذي يشيد به الإسلام بل ويأمر به أمراً لازماً كل من اتبعه أو على الأقل البعض القادر منهم على تحصيله؟ هل هو العلم الديني بالمفهوم الضيق المنحصر في معرفة الشعائر الدينية والأحكام المتعلقة بالعبادات المعروفة؟ أم هو العلم الدنيوي المجرد من كل روحانية؟ أم ماذا؟ إن هذا السؤال كبير متشعب، والإجابة عليه هي بدورها كبيرة متشعبة، لكننا هنا نوجز القول فيها، إن العلم في نظر الإسلام هو العلم النافع، ومفهوم النفع في الإسلام هو مفهوم حقيقي، أي ما يفيد الناس ويصلح أحوالهم، ويحسن من أوضاعهم، ومقصود الإسلام هو تحسين أحوال الناس في كل من الآخرة والدنيا على السواء. والإسلام يربط الدنيا بالآخرة برباط يكاد يصل بهما إلى اعتبارهما شيئاً واحداً، فلا صلاح للآخرة مع فساد الدنيا، ولا صلاح للدنيا مع إغفال الآخرة، والعمل الصالح في نظر الإسلام هو الذي يصلح الدنيا والآخرة معاً. وفي ضوء هذا التصور فإن العلم الذي ينشده الإسلام ويأمر به هو الذي يرشد ويهدي إلى العمل الصالح بهذا المفهوم. وبهذا بات العلم في الإسلام هو العلم الشامل لكل المجالات الكونية محاطاً بسياج قوي من التدين والإيمان بالله الخالق، ومدفوعاً بحب التعرف على

(١) الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٦، ص ٩٢، وما بعدها.

سنن الله تعالى في خلقه في كل المجالات الإنسانية والطبيعية. العلم الذي يريده الإسلام هو العلم الذي يبني الإنسان وينمي له كل مقوماته ويحافظ له عليها، ينمي في الإنسان الأخلاق والسلوك القويم، ينمي فيه القدرات الذهنية، ينمي لديه المعلومات والمعرفة بكل ما يحيط به، ينمي فيه الشعور بالالتزام والمسؤولية، ينمي فيه العقل والضمير والوجدان. بعبارة مجملة علم يتزكى به الإنسان في كل ما لديه من مقومات مادية ومعنوية. ويتحقق له من خلاله القوة والأمانة معاً، وليس إحداهما.

وفي ضوء ذلك فإن الإنصراف بالعلم إلى الاقتصار على معرفة بعض العبادات والشعائر مغاير تماماً للهدي الإسلامي ولروح الشريعة ومقاصدها. كما أن الانصراف به إلى مجرد العلوم الدنيوية منقطعة تماماً عن الأصول والجذور الأخلاقية والروحية هو الآخر خروج عن المفهوم الإسلامي للعلم، ثم هو انسلاخ للعلم عن تحقيق النفع الحقيقي من ورائه، وهو علم منبوذ إسلامياً ومستعاذ منه. قال ﷺ: "وأعوذ بك من علم لا ينفع" ولقد أكد علماء المسلمين على اختلاف تخصصاتهم أن كل علم يحتاجه المجتمع هو فرض على المجتمع، وعلى الأمة أن توفره بالقدر الكافي لحاجتها وإلا أثمت كلها. وضربوا لذلك أمثلة عديدة من علوم الطب والحساب والزراعة والهندسة وغيرها[1]. ومعنى ذلك بكل وضوح أن العلم المنشود إسلامياً هو كل العلوم النافعة والتي تحتاجها الأمة الإسلامية في مختلف المجالات. وبعد ذلك لا يبقى أمامنا إلا أن نطرح سؤالاً أخيراً هو: أين النظم والمؤسسات التربوية التعليمية القائمة الآن في العالم الإسلامي من هذا المفهوم الإسلامي للعلم؟ وأظن أن أفضل محاكمة لهذه النظم والسياسات والمناهج التعليمية القائمة في العالم الإسلامي هي ما تجري في ضوء هذا المعيار. وفي الفقرة القادمة نتطرق للإجابة الموجزة على هذا التساؤل المطروح، ودون أن نصادر على المطلوب، نقول هنا: إن التعليم الحالي في العالم الإسلامي عجز عن تحقيق العلم المطلوب بدرجة ليست بالقليلة، وبالتالي تضاءل تأثيره في إنجاز أي نهوض حقيقي في عالمنا الإسلامي

(١) لمزيد من المعرفة يراجع الإمام الغزالي، إحياء علوم الدين، القاهرة: مكتبة صبيح، ١٩٨٥م، ج١ ص ١٥. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م، ج١، ص٣٥.

المعاصر، كما كان له إبان عصور التألق الحضاري الإسلامي[1].

الموارد البشرية في العالم الإسلامي

نحن نثق في كياسة القارئ وأنه لن يتوقع في هذه الورقة، أو بمعنى أدق في هذا الحيز من هذه الورقة أن يجد دراسة علمية متكاملة عن هذا الموضوع متشعب الأبعاد متعدد القضايا والمسائل وإنما هي إشارات إلى بعض المحاور ذات الأهمية، وذلك على النحو التالي:

منظور ديمجرافي اقتصادي:

يبلغ عدد سكان العالم الإسلامي ١٣٠٦ مليون نسمة، يمثل أكثر من نصفهم ما يعرف بالقوة البشرية وهي تلك الفئة العمرية الواقعة بين ١٥-٦٥ سنة. ومعدل النمو السكاني في العالم الإسلامي مرتفع نسبياً، وهذا يجعل الهرم السكاني في العالم الإسلامي متسع القاعدة، حيث تمثل فيه الفئات العمرية الصغيرة، والشابة نسبة عالية، وهذا يمثل تحدياً قوياً من جهة، كما يمثل فرصاً واعدة من جهة أخرى، فعلى العالم الإسلامي أن يوفر فرص التعليم الكفء والرعاية الصحية لهذه الأعداد الغفيرة، وتوفير ذلك، خاصة على المستوى التعليمي ليس بالأمر اليسير، وعلى العالم الإسلامي أن يوفر لهذه الشبيبة فرص العمل المناسبة حتى لا تنجر إلى جيش البطالة مضيعة على الاقتصاد الإسلامي الكثير من العناصر الإيجابية، إضافة إلى ما تجلبه من مشكلات اجتماعية وأمنية وأخلاقية. ومن جهة أخرى فإن العالم الإسلامي يمتلك هذا الرصيد الضخم من الثروة البشرية ممثلة في قوى عاملة متوفرة، لا يضطر معها إلى استيراد لتلك القوة، كما هو الحال الآن في أوروبا. وتفيد الإحصاءات أن حجم البطالة في العالم الإسلامي يبلغ حوالي ٢٠٠ مليون نسمة بنسبة ٢٨٪ من قوة العمل، وهي نسبة عالية جداً ذات كلفة اقتصادية كبيرة، يكفي أن ندرك أن ثلث القوة البشرية لا يعمل، وبدلاً من أن يكون معيلاً أصبح معالاً، وبدلاً من أن يكون منتجاً أصبح مجرد مستهلك، ومطلوب من العالم الإسلامي أن يعيد النظر وبسرعة وبفعالية في موقفه من ثروته البشرية المهدرة والمعطلة هذه، عاملاً على إزالة ما وراءها من عوامل وأسباب، وخاصة مشكلة

---

(١) هناك العديد من المفكرين الذين توافقوا على هذه المقولة. انظر، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (٢٧٦).

الأمية ونظام التعليم السائد، ثم ما هناك من سياسات اقتصادية متحيزة ناحية رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري، ويجب أن تعاد صياغة مناهج وإستراتيجيات التنمية في العالم الإسلامي بما يعيد للعنصر البشري دوره وأهميته المحورية في عملية التنمية، وأن يعامل على أنه المؤثر والمقصود وليس التابع والمتأثر، لقد حكَمت سياسات التنمية المطبقة والتي هي في معظمها مستوردة حكَمت راس المال المادي في المورد البشري، فما سمح به رأس المال المادي من عمل للعنصر البشري يعمل وإلا فلا. وهذا انتكاس وقلب للحقائق، التي تقضى بأن يكون العنصر البشري هو المقصود أولاً، وبالتالي تصبح العمالة والتوظيف بالنسبة له متغيراً أساسياً في معادلة سياساته الإنمائية.

منظور اجتماعي: الأمية والتعليم:

من المفارقات العجيبة أن الإسلام الذي يدين به سكان العالم الإسلامي والذي يقدس العلم ويحارب الأمية، كما سلفت الإشارة، يعيش ما يقرب من نصف سكانه وضعية الأمية الأبجدية[1] أمية القراءة والكتابة، وهي أشد أنواع الأمية تخلفاً وبدائية. ويزداد الشعور بالأسى والحزن إذا ما قارنا هذه الأوضاع المتردية بأوضاع العديد من بلاد العالم، والتي لا تقف عند حد الدول الغربية، حيث تكاد تنمحي بين سكانها الأمية تماماً. ومشكلتها اليوم هي الأمية الإلكترونية والعمل على إزالتها من بلادها، ونؤكد على أن صورة العالم الإسلامي من هذه الزاوية متفاوتة من دولة لأخرى، ومع ذلك فتلك هي الصورة العامة، ولاشك أن هذه الأمية الأبجدية المتفشية في العالم الإسلامي تلقي بعبئها الثقيل على عملية التنمية مؤدية إلى مزيد من التخلف والتقهقر، والخروج من السباق الضاري، الحادث اليوم، وهو سباق أداته وأسلحته التقدم التقني والمعلوماتي المذهل، فأين الأميُّ من هذا؟ إنه بعيد كل البعد عن حلبة الإنتاج والإسهام فيه، ناهيك عن تقديم الجديد من الابتكارات التي باتت الشغل الشاغل للدول الناهضة.

ثم إنه بعيد كل البعد عن النمط الاستهلاكي الجيد، وكذلك عن إقامة علاقات اجتماعية جيدة، والأهم والأخطر أنه بعيد كل البعد عن المشاركة الفعالة في شئون

---

(١) د. عبد العزيز التويجرى، الأمية في العالم الإسلامي، مؤتمر الأمية في العالم الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، ٢٠٠١م.

بلده وقضاياه ولاسيما ما يتعلق بالحريات والحقوق والعلاقات مع السلطات الحاكمة.

وليس هناك أي مبرر موضوعي لوجود هذه النسبة العالية من الأمية في العالم الإسلامي. وربما يقال: إن وراء ذلك ضعف التمويل وتواضع الإمكانات الحكومية، فميزانية التعليم في العالم الإسلامي متدنية تأتي في مؤخرة القطاعات الأخرى، وهذا حق، لكن الأحق منه أن هذا الضعف التمويلي مرجعه الأساسي دونية نظرة الحكومات الإسلامية إلى مرفق التعليم وأهميته، وأنها مشغولة إلى أذنيها بإشباع حاجات أخرى وتوفير متطلبات مرافق أخرى على رأسها الأمن الداخلي[1].

وعندما تضطر هذه الدول لتخفيض حجم إنفاقها العام فإن أول شيء يرد على بالها هو مرفق التعليم، إن العالم الإسلامي في جملته مع الاعتراف ببعض الاستثناءات يواجه مشكلة حادة تتمثل في تدني قضية التعليم في سلم أولوياته وأفضلياته[2].

وقد يكون وراء هذه النسبة العالية من الأمية رداءة نظم التعليم الأساسي وفشلها، بحيث باتت عامل طرد للأطفال، بعدم الدخول فيها أو بسرعة التسرب منها، والحق أن هذا العامل بات يمثل مشكلة حقيقية، وعلى العالم الإسلامي أن يتعامل معها بجدية وقد يكون وراء ذلك تدني مستويات المعيشة لفئات عريضة بل غالبة من سكان العالم الإسلامي، وبالتالي عدم تمكنهم من تعليم أطفالهم وأولادهم، لأن التعليم في ظل هذه الوضعية يواجه بتكلفة فرصة بديلة مرتفعة، تتمثل في انخراط الأطفال والشباب في أعمال اقتصادية تدر بعض الدخل، مهما كانت درجة جدواها الاقتصادية للمجتمع.

والمؤسف أن هذه حقيقة، ولكن الحقيقة الدامغة هنا هي أن تدني مستوى هذه القاعدة الجماهيرية العريضة من السكان لا يرجع إلى التدني العام في الوضع الاقتصادي لهذه الدول بقدر ما يرجع إلى سوء التوزيع وانعدام العدالة وتغييب مبدأ الإنصاف. وإذا لم تعالج هذه المشكلة العلاج الجيد فلا يرتجى مزيد من الإقبال

---

(١) مالكوم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د. طه منصور، الرياض: دار المريخ، ١٩٩٥، ص ٣٦٨.

(٢) مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (٢٧٦) دائرة الضوء، مرجع سابق.

على التعليم، وخاصة منه الابتدائي، وقد أجريت دراسة على بعض بلاد العالم الإسلامي تبين منها أن معدل التحاق الأطفال بالمدارس لدى الخمس الأعلى من الدخول هو ٨٠٪ بينما هذا المعدل لا يتجاوز ٥٠٪ لدى الخمس الأقل دخلاً، وبالنسبة للأخير فإن غالبيتهم تتسرب من التعليم الأساسي منذ البداية ولا يستكمل منهم إلا نسبة متدنية قد لا تزيد على ٥٪ في بعض الحالات.

وليتنا ندرك أن قضية التعليم وتحقيق الإنصاف فيها، بل المحاباة للفقراء هي مدخل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه لتحقيق العدالة مستقبلاً، فالتعليم يحقق النمو والعدالة معاً متى كان منصفاً وإلا عرقل النمو وزاد من حدة التفاوت وسوء التوزيع[(١)].

ومما يؤسف له ما هنالك من شيوع حالات عديدة من اللامساواة واللاتكافؤ واللاإنصاف في النظم التعليمية في العالم الإسلامي، فهناك التعليم الفاخر، وهناك التعليم الشعبي، ويتمثل ذلك في المدارس والجامعات، وفي المدرسين، وفي المناهج. والتعليم بذلك يضع سداً حاجزاً أمام التخفيف من مشكلة الفقر من جهة، وأمام التوظيف الجيد والتنمية الحسنة للموارد البشرية من جهة ثانية، وأيا كان الوضع فإن من يملك العلم والمعرفة يملك الاقتصاد، ومن يملك الاقتصاد يملك السياسة، ومن يملك السياسة يتسيد العالم[(٢)].

التعليم في العالم الإسلامي – نواقص يجب تداركها:

أرجو ألا يفهم البعض أننا نبالغ ونركز فقط على الجانب السلبي في العملية التعليمية في العالم الإسلامي متجاهلين ما هنالك من جوانب إيجابية مشرقة والحق أننا لا نقصد المبالغة ولا جلد الذات، كما يقال، ونحن نقر بما هنالك من إيجابيات كبيرة، وإن كانت لدى قلة من الدول الإسلامية، لكن مقصدنا لفت الأنظار إلى ما هنالك، أو بالأحرى بعض ما هنالك من سلبيات تشوب العملية التعليمية، بهدف الحرص على الارتقاء بها، وتجويدها، ووضعها في الموقع الذي تستحقه، وتأهيلها للقيام بدورها المحوري في عملية التنمية في العالم الإسلامي.

---

(١) مالكوم جيلز، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

(٢) د. حنفي سليمان، قضية الموارد البشرية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث إدارة التنمية في مصر في ظل التحولات العالمية، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، ١٩٩٩.

وفي هذا الصدد نطرح بعض الملاحظات التي لا ننفرد بملاحظتها بل يشاركنا في ذلك الجم الغفير من رجال التعليم والتربية والمفكرين في العالم الإسلامي[1].

١. التعليم في العالم الإسلامي قاصر عن استيعاب الطلب عليه: وهذا يصدق على كل مستويات التعليم، وخاصة التعليم الابتدائي وكذلك التعليم الجامعي، ولعل أول سبب يثار وراء ذلك هو قلة التمويل. ويمكن مواجهة ذلك بتعديل نظرة الحكومات إلى التعليم ورفع درجته في سلم الأولويات لديها، ثم إشراك المؤسسات الإسلامية في هذه العملية، وعلى رأسها مؤسسة الوقف، والتي على أكتافها قامت الحضارة الإسلامية العلمية في العصور السابقة. وكذلك مؤسسة الزكاة، وأيضاً تحميل المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وغيرها مسؤوليتها حيال هذه القضية الاجتماعية الاقتصادية بالغة الأهمية وأعتقد أن استدعاء هذه المؤسسات الإسلامية للمشاركة في العملية التعليمية سوف يكون له آثار واضحة وجلية في مواجهة مشكلة قصور التعليم عن إشباع الطلب عليه والحاجة إليه.

وبهذا وحده يصبح المجتمع في خدمة ما يحتاجه من علوم. والمجتمع مهما كان وضعه المادي فهو أقدر بكثير من الدولة، ذات الموازنة المحدودة، والحق أنني لا أتفهم مقولة ضعف الإمكانات وقلة مصادر التمويل في الوقت الذي نقرأ فيه عما يزيد على التريليون دولار أموالاً إسلامية تهيم على وجهها في العالم الخارجي. إننا لو أخذنا من تلك المبالغ ١٪ كزكاة وأنفقناها على مرفق التعليم والبحث العلمي لوفرنا لهذا المرفق أكثر من حاجته التمويلية. إن القضية لا تنعكس في قصور الإمكانات بقدر ما ترجع إلى قصور في الرؤية. وهل من المعقول أن يكون الإنفاق على السلاح في العالم العربي هو ٦٠ ملياراً والإنفاق على البحث العلمي هو ٦٠٠ مليون؟!

٢. يغلب عليه إعطاء معلومات وتكديسها لدى الطالب، دونما اهتمام مقبول بغرس المهارات وشحذ المبادرات. وقليل من المعلومات مع مزيد من التحريض العقلي ودعوته إلى التفكير أفضل بكثير من مزيد من معلومات مجردة لا تكسب مهارات[2].

وقد غذت نظم الاختبارات والتقييم هذا التوجه، فهو تقييم للذاكرة والقدرة

---

(١) يراجع مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (٢٧٦)، مرجع سابق.

(٢) إبراهيم البليهي، من أسباب القحط العلمي والعملي في المجتمع الإسلامي، ندوة تحسين الأداء، جامعة الملك سعود، القصيم، ١٩٩٢.

على الحفظ والاستيعاب، ومن ثم التأهل لنيل الشهادات ليس إلا وهـذا بـاعتراف الخبراء نذير شؤم وفشل في العملية التعليمية[(١)].

٣. هو في غالبه تعليم ثنائي مزدوج، إما ديني وإما دنيوي. في غالـب دول العـالم الإسلامي نجد نظام التعليم منشطر شطرين، شـطر ديـني وشـطر دنيـوي. والشـطر الديني غيبت فيه النظرة الحياتية، وقضايا الناس الاجتماعيـة والاقتصـادية وغيرهـا، والشطر الدنيوي غابت فيه الروح الدينية. وهناك حقيقـة تكـاد تخفـى علـى كـثير، وهي أن الإسلام دين ودنيا معاً، فهو كل مركب من عنصرين، لا يغني أحدهما عن الآخر، وفي الإسلام نجد البعد الديني متغلغلاً في كل مناحي الحياة غير مقتصر على علاقة الإنسـان بربـه مـن خـلال العبـادات والطقـوس المعهـودة ومـع الاعـتراف بالتخصص واحترامه، وضرورة أن يكون هناك علمـاء ديـن فـإن هـذا لا ينـافي أن يكون مع ذلك قدر لا بأس به مـن المعـارف الدنيويـة في مجـالات الحيـاة المتنوعـة. وحتى لو أبقينا على النموذجين فما نريده وما نحتاجه هو مزيد من العنصر الروحي في النموذج الدنيوي، ومزيد من العنصر الدنيوي في النموذج الديني[(٢)].

إن مطلبنا في هذا الشأن واضح يتمثل في صياغة المعارف كلها إنطلاقاً من تصور إسلامي صحيح.

٤. افتقاد النظرة المتكاملة، والتي تجمع في بوتقة واحـدة العلـوم الدينيـة والعلـوم الأدبية والعلوم العلمية والفلسفة، بحيث نكون أمام خلطـة أو مركـب تـذوب فيـه العناصر المتعددة، والتي تستطيع هي فقط أن تُكوِّن الإنسان الصالح الـذي يتعامـل مع نفسه ومع بني جنسه ومع بقية المخلوقات تعاملاً رشـيداً يحقـق الخـير للجميـع، وهي التي تستطيع أن توجد الشخصيات السوية التي تستطيع أن تنهض بالمهمة التي خلقت من أجلها، وهي عبادة الله، وعمارة الأرض والقيـام علـى أمورهـا بالعـدل والكفاءة[(٣)].

٥. التحيز ناحية التعليم النظري على حساب التعليم الفني. من المشاهد المألوفـة في العالم الإسلامي أنك تجد العديد والعديد من الكليات النظرية، بينما تجد القليـل

---

(١) د. زغلول النجار، ازمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، رسائل إسلامية المعرفة، (٦)، ص ٥٢، ١٩٢.

(٢) د. عبد العزيز التويجرى، التعليم العربي الواقع والمستقبل، من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

(٣) د. محمد معين صديقي، الأسس الإسلامية للعلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، رسائل إسلامية المعرفة (٣).

من الكليات العملية. ثم إنك تجد العديد والعديد من الجامعات ذات الكليات المتعددة، بينما لا تجد إلا القليل من المعاهد والأكاديميات التي تنحو ناحية التطبيق واستخدام النظريات في المجال العملي الإنتاجي. وهذا انعكاس لقيم سائدة تعلي من شأن الشهادات الجامعية على حساب الشهادات الفنية، والحق أن العلوم النظرية وإن كانت ذات أهمية كبيرة لكنها لا تغني على الإطلاق عن معاهد تمزج النظر بالعمل، وتحيل الاختراعات إلى ابتكارات تنزل للحياة وتعايش الواقع. ما قيمة الآلاف من مهندسي الزراعة الذين لا يحسنون التعامل مع الحقول والمزروعات؟

وما قيمة الآلاف من المهندسين الذين لا يحسنون التعامل مع الآلات والمصانع وغيرها؟ ثم ما أهمية تخريج عشرات الألوف كل عام من كليات الآداب والحقوق مثلاً، وليت مثل هذه الكليات استطاعت أن تعلم خريجيها كيف يفيدون واقعهم، وكيف يحشدون الجهود في اتجاه أهداف قومية يراد تحقيقها. والمؤسف أن الكثير من خريجي الجامعات يأتون إلى سوق العمل حاملين معلومات نظرية غير مصحوبة بأية مهارات عملية، وليس لديهم استعداد طيب لاكتساب هذه المهارات وتعلمها من خلال الممارسة. وقد نجم عن ذلك أو أدى إلى ذلك غياب التفاعل بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي ومؤسسات الإنتاج، مع أن العلم لا يحيا إلا بالعمل ولا يتوهج إلا بالممارسة. ومنطق عصرنا هو منطق التكنولوجيا(١).

وهو منطق الصرامة العملية والانضباط الذي لا يعرف التساهل. إن الأمم تتبارى اليوم بكم براءات الاختراع التي تقدمها، ولا يكون ذلك إلا بتزاوج العلم الدقيق مع العمل الدؤوب ولاشك أن هذا الانفصام الواضح بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج انعكس أثره السلبي القوي على كليهما، فحرمت الجامعات من التمويل والممارسة العملية، وحرمت مؤسسات الإنتاج من التطوير في أدواتها وأساليبها ومنتجاتها، وخسرت الجامعات بذلك مواقعها العلمية، كما خسرت مؤسسات الإنتاج مواقعها التنافسية. إن الإنسان في الدول المتقدمة يتعلم عن طريق العمل أكثر مما يتعلم عن طريق الدراسة النظرية، وقديماً قالها سيدنا عمر: "لست معلمكم إلا بالعمل" ولكننا نسينا ذلك، وعمل به غيرنا ونسينا كيف قام علماؤنا

---

(١) س. م. جنيد زايدي وآخر، نقل نتائج البحث العلمي إلى قطاع الإنتاج، المنظمة الإسلامية للتربية، ٢٠٠٠م.

السابقون بالرحلات ونصب الآلات وبناء المعامل[1].

إن هذا التلاحم بين المعاهد العلمية ومؤسسات الإنتاج كفيل بأن يحل لنا إلى حد كبير مشكلة ضعف التمويل للتعليم بشكل عام والبحث العلمي بشكل خاص، إن إنفاق العالم الإسلامي كله على البحث العلمي عام ٢٠٠٥، لم يتجاوز ٥.٤ مليار دولار، بينما بلغ هذا الإنفاق في دولة اليابان وحدها في هذا العام ٦٨.٤ ملياراً. هل تدري أن شركة كورية واحدة أنتجت في عام واحد ٤٠٠ براءة اختراع، بينما سجَّل العالم العربي كله ٥٨١ براءة، في حين أن إسرائيل سجَّلت في نفس العام ١٨٣٣ براءة؟!

هشاشة التكامل بين مؤسسات التعليم في العالم الإسلامي:

لا خلاف حول تعدد سياسات ومناهج التعليم في العالم الإسلامي، ربما بقدر تعدد دوله، وهذا ما يضعف الروابط الثقافية والعلمية، ويقلل من فرص الاستفادة المتبادلة من الخبرات المتاحة[2].

ولن يجمح بنا الأمل والخيال للمناداة بتوحيد سياسات التعليم والمناهج في العالم الإسلامي الذي بلغ التفكك فيه إلى النخاع، لكننا ننادي بقدر من التنسيق والتعاون، والعمل على الاستفادة المتبادلة بقدر الإمكان، وفي نفس الوقت نطالب بالتركيز على تلافي سلبيات النظم التعليمية السائدة في كل دولة على حدة، إن هناك أطراً عامة ومبادئ كبرى ينبغي أن تدور سياسات التعليم حولها وتتغيا مقاصدها، ومن ثم فإن عوامل التكامل والترابط سوف تقوى، وإن بغير محاولات رسمية وإجراءات من هنا وهناك. أما عن الهشاشة الحالية في التعامل التعليمي والتربوي على المستوى الإسلامي فهي أمر واقع، مع التقدير للجهود التي تبذل من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ومن قبل رابطة الجامعات الإسلامية وغيرها. ونحب أن نعرف كم هي عدد مؤتمرات وزراء التعليم في العالم الإسلامي؟ كما نحب أن نعلم مدى تغلغل العلاقات العلمية ومظاهر هذا التغلغل بين المعاهد والجامعات الإسلامية، وما هو حجم هذه العلاقات؟ إنني أخشى أن

---

(١) د. ماجد الكيلاني، مقومات الشخصية المسلمة، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة، ١٩٩٦، ص ٨٣، وما بعدها.

(٢) د. عبد العزيز التويجرى، مرجع سابق.

يكون نصيبها هو نفس نصيب التجارة البينية الإسلامية، بل أقل.

لا نريد أن نصل إلى القول بأن "الواقع يشهد أن التعليم في المجتمعات الإسلامية مازال طلاء رقيقاً لم ينفذ إلى أعماق النفوس، ولذلك لم يؤثر في السلوك، ولم يعدل في العادات، ولم يربط الدارسين بقيم العلم، ولم يروضهم على الانضباط، ولم ينم فيهم ملكة الملاحظة وحب الاستطلاع ولم ينشئ فيهم الروح العلمية، ولم يتربوا على تقدير قيمة الوقت، ولم تتسع مداركهم لإبعاد الطبيعة البشرية"[1].

مع أن هذه حقيقة واقعة وملموسة ومحل اتفاق. ومع ذلك فما زال الأمل قائماً في الإصلاح، في ظل الصحوة الإسلامية الفكرية القائمة، وفي ظل جسامة التحديات التي يفرضها نظام العولمة الراهن.

وهناك الكثير من الملاحظات فوق ذلك حول نظم وبرامج التعليم المطبقة في العالم الإسلامي، والمقام هنا لا يتسع لسردها كلها، وفي ذلك كفاية، وأياً كان وضع التعليم في العالم الإسلامي فالذي لاشك فيه ولا جدال حوله أننا أصبحنا اليوم وسط متغيرات عالمية تفرض علينا فرضاً وضع إستراتيجية جديدة للتعليم في عالمنا الإسلامي[2] تجعله يحقق التنمية الحقيقية الفعالة فيما لدينا من موارد بشرية ضخمة ويمكنها من الإسهام الملحوظ في العمل الاقتصادي من جهة، وفي المشاركة الفعالة في بناء المجتمع الإسلامي والتخفيف من حدة مشكلات الفقر وسوء التوزيع والاستبداد السياسي من جهة أخرى. إن عصر العولمة هو عصر التكنولوجيا المتطورة والمعقدة في مختلف المجالات، وتدني مستويات المهارات التعليمية للقوى العاملة في العالم الإسلامي يقلل كثيراً من قدرتها على الاستفادة من تلك التقنيات، ومن ثم تقل قدرتها على التنافس في الأسواق الدولية من جهة، وعلى تحسين أوضاع الفقراء فيها من جهة ثانية.

نزيف العقول الإسلامية Brain – Drain:

من المآسي الكبار التي يعيشها العالم الإسلامي المعاصر مأساة نزيف عقوله إلى الخارج، ولا أقول هجرة عقوله، فما يحدث شيء أبشع بكثير من مجرد عمليات

---

(١) إبراهيم البليهي، مرجع سابق.

(٢) محمد بو بكري، من أجل إستراتيجية لتعليم مؤهل للشغل في العالم الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ٢٠٠٠م.

هجرة، قد تكون مشروعة. إنها عملية استنزاف حاد ومستمر للعقول المسلمة، عمل عليها كل من الدول الأجنبية والدول الإسلامية على السواء[1].

وكأنه قدر مكتوب على العالم الإسلامي أن تستنزف رؤوس أمواله المادية ورؤوس أمواله البشرية، ومتى حدث ذلك لمجتمع ما فما الذي بقي له من مقومات البقاء والوجود، ناهيك عن مقومات المنافسة والسبق وتحقيق المصالح. إن موارد العالم الإسلامي الطبيعية والمالية، وموارده البشرية الفعالة منهوبة نهباً منظماً مرتباً مستمراً.

وكأن العالم الإسلامي غير جدير بما لديه من موارد، وكأنه يزرع ليحصد غيره، ويعلم ليقطف ثمرة التعليم غيره، ويقوم بفرز موارده البشرية ليأخذ غيره أعلى أنواعها مقدرة وكفاءة على الإنتاج والتطوير.

ما هو حجم هذه الظاهرة؟ وما هي أبعادها؟ وما هي أسبابها؟ وما هي آلياتها؟ وما هي آثارها؟ وما هي سبل مواجهتها؟ نترك الإجابة على تلك التساؤلات لتحقيق جيد أجري حول هذا الموضوع من قبل مجلة الاقتصاد الإسلامي في عددها رقم ٢٩٤ في رمضان ١٤٢٦هـ والذي آثرنا أن نأتي بنصه، وكما هو[2]، ونضعه أمام القارئ الكريم، وإن كان لنا من إضافة فهي مجرد تعليق عليه.

تعليق:

في الواقع نحن لسنا في حاجة إلى تعليق على هذا التحقيق، ومع ذلك فهذه بعض النقاط الموجزة نطرحها برجاء المزيد من الإفادة:

١. هي ظاهرة: وليست مجرد حالات هنا وهناك، آخذة في التزايد والاتساع بفضل عوامل الجذب القوية من جهة، وعوامل الطرد التي لا تقل عنها قوة، من جهة ثانية، وهي في جانب كبير منها ليست ظاهرة طبيعية تعكس حق الإنسان في التنقل وحريته في اختيار مكان عمله حتى لو خارج دولته، والبعض يسميها نزيفاً أو استنزافاً، وما يحمله هذا المصطلح بَيِّن واضح، والبعض يسميها سرقة، والبعض

---

(١) من الأمثلة الحية على ذلك ما ذكرته جريدة الدستور المصرية في عددها ١٠٠ الصادر في ١٤ فبراير ٢٠٠٧م من أنه في السنوات الخمس الأخيرة رفض ٣٥٠ عالماً مصرياً الرجوع إلى مصر بعد حصولهم على الدكتوراه من جامعات أوروبا على نفقة وزارة التعليم العالي والتي تبلغ للفرد الواحد ما يزيد على المليون جنيه. ومما يلفت النظر أن تخصصات هؤلاء العلمية هي تخصصات بالغة الأهمية والدولة في مسيس الحاجة إليها مثل الهندسة الوراثية والباى تكنولوجي والطاقة والكيمياء والليزر.

(٢) سوف يكون ذلك ملحقاً للبحث.

يسميها نهباً، وفي كلٍ وجه من الصدق، فهي بهذا الشكل تفريغ للعالم الإسلامي من الخبرات والعقول، التي هو بأمس الحاجة إليها في تنميته والنهوض به.

٢. أسبابها متعددة. منها العام ومنها الخاص، ومنها الاقتصادي ومنها السياسي ومنها الاجتماعي ومنها العلمي. ومع تعدد وتنوع العوامل والأسباب فإن ذلك لا ينفي أن العامل السياسي والأمني، يقف على رأس القائمة يليه العامل الثقافي والعلمي والاجتماعي وأخيراً العامل الاقتصادي. فالعالم يريد أولاً حرية ومكانة وكرامة وتقديراً، ومتى تحقق له ذلك فغالباً لن يفكر في الهجرة، وخاصة الدائمة، بفعل ظروف وأوضاع اقتصادية. والوقائع تؤكد على ذلك، فقد كان وراء العديد من هذه الهجرات نظم استبدادية ودكتاتورية تهدر الحقوق والحريات الأكاديمية. ويوم تنمحي هذه الأوضاع الشاذة سوف تتلاشى هذه الظاهرة السارقة لمستقبلنا، وعندها سوف يعود الكثير من الطيور المهاجرة، ومن لا يعد سيمد يده ويقدم خبرته وفكره لخدمة المجتمع، وعندها لن تجد الطيور ما يدعوها لترك أعشاشها.

٣. إن الخسائر الناجمة عن هذه الظاهرة باهظة، ويكفي أن نعرف أن جانباً فقط منها يقدر سنوياً بـ ١.٥٧ مليار دولار في العالم العربي. ولو رصد هذا المبلغ لدعم البحث العلمي لجنبنا الوقوع في هذه الهاوية، والتي أدنى شيء فيها ضياع النفقات التعليمية التي بذلت لتعليم هؤلاء المسروقين، مع ضخامتها وثقلها، لكن الخسارة الأكثر جسامة هي فقدان الأمة بشكل منظم عقولها المفكرة، والمنوط بها قيادتها في طريق النهضة والتنمية، وهي خسارة تَجُل كثيراً عن القياس النقدي مهما تعاظم، فالمعرض للخطر حينئذ هو الكينونة والوجود نفسه، وليس مجرد أموال. وليس معنى ذلك قفل الأبواب بالأسلوب الرسمي، والعودة إلى مصادرة حق السفر والهجرة، فما هذا بحل، ولا تسمح القواعد والقوانين الدولية باتخاذ مثل تلك الإجراءات. إن ضخامة الخسارة لا تبرر مصادرة هذه الحقوق الشخصية. والعلاج الصحيح هو ما قام على الحوافز والإغراءات، وهي عديدة تجمع بين المادي والأدبي والسياسي والأمني، وعلى المسؤولين في عالمنا الإسلامي أن يغلبوا المصالح القومية العليا على كل ما عداها.

٤. ما العمل؟ يمتد العمل على جبهتين في آن واحد، على جبهة ما سرق وما استنزف بالفعل، وعلى جبهة المحتمل سرقته واستنزافه، أما ما سرق بالفعل فليكن الجهد موجهاً للاستفادة القصوى به سواء من خلال عودته الدائمة، طالما كان ذلك

ممكناً، أو من خلال عودته المتقطعة المنتظمة وإقامة شبكة من العلاقات العلمية معه من خلال المؤتمرات والزيارات وعضوية مجالس الجامعات والكليات والمشاركة في المشروعات والأبحاث العملية... إلخ.

وأما ما هو محتمل سرقته فعلينا بالإحاطة به وحمايته وإشباع احتياجاته إلى الأمن والحرية والمكانة وأدوات البحث ومعامله، ومن المضحكات المبكيات ما طرحه الاقتصادي اللامع جاجش بجواتى من قيام الدول المتقدمة وهي هنا الدول السارقة المستنزفة بفرض ضريبة تقدمها للدول المسروقة، هل هذا هو العلاج؟ هل يقال للسارق استمر وما نريده منك رد الفتات مما سرقته وتسرقه؟ وهل من الممكن أن يرى هذا الاقتراح الطيب النور في عالم استباح كل شيء؟ أم أنها دعوة يائسة فقدت كل أمل في العلاج؟ إننا ننادي بإستراتيجية تحقق لنا تصديراً قوياً لما قد يكون لدينا من فائض الموارد البشرية بعد إشباع حاجة السوق المحلية، وتحقق لنا في الوقت نفسه سياجاً منيعاً حراً حيال قيام الغير بنهب واستنزاف ما لدينا من هذه العناصر البشرية ذات الكفاءات المتميزة.

توصيات:

١. وضع إستراتيجية للتعليم على مستوى العالم الإسلامي في كل مراحله تشارك فيها كل دول العالم الإسلامي ومفكروه، وتطرح على الدول الإسلامية للعمل بها، أو على الأقل للاستفادة منها، تلبي متطلبات سوق العمل الحالي، وتعيد تجديد العقل المسلم وتغيير صياغة الإنسان الإسلامي.

٢. تفعيل منظمات وهيئات التربية والعلوم الإسلامية وإعطاؤها المزيد من الصلاحيات والإمكانات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الارتقاء بالتربية والتعليم، وبالتعاون الإسلامي في هذا المجال.

٣. التأكيد على أن يكون طابع العلوم المختلفة هو الطابع الإسلامي، وأن تكون سياسات وبرامج التعليم تحمل الطابع الإسلامي كذلك.

٤. إنشاء جامعة إسلامية للعلوم والتكنولوجيا يختار لها بلد إسلامي تمول من قبل الدول الإسلامية ويديرها مجلس أمناء من أفذاذ علماء المسلمين، وخاصة من كان منهم مقيماً خارج الديار الإسلامية ويدعى لها الطلبة النوابغ من أرجاء العالم الإسلامي.

٥. إنشاء جامعة إسلامية للعلوم الاجتماعية الإنسانية على غرار جامعة العلوم والتكنولوجيا.

٦. إنشاء مراكز علمية بحثية متخصصة إسلامية في أرجاء العالم الإسلامي، مثل المركز الإسلامي لبحوث البترول والطاقة، والمركز الإسلامي لبحوث المياه، والمركز الإسلامي لبحوث الصحراء.. إلخ، تدار إسلامياً من قبل باحثين مرموقين في تخصصاتهم.

٧. إنشاء جمعيات للعلماء المسلمين في مختلف المهن والتخصصات مثل جمعية المحاسبين وجمعية المهندسين وجمعية الأطباء... إلخ، ينضم إلى عضويتها الباحثون المتميزون في تخصصاتهم.

٨. إصدار دليل متجدد لعلماء المسلمين في كل التخصصات وإنشاء شبكة معلومات إسلامية في مجال العلوم والتكنولوجيا.

٩. تقديم جوائز سخية في العلوم والآداب للعلماء النابغين شريطة أن يكون لها

مردود عملي ينعكس على الواقع الإسلامي.

١٠. توفير الأمن والحماية والحرية والمكانة الكريمة للمؤسسات العلمية ومنسوبيها.

١١. وضع تصور واضح وعملي للاستفادة القصوى من علماء المسلمين المهاجرين.

١٢. قيام هيئات الأوقاف في العالم الإسلامي بتبني قضية الأمية والتعليم واعتبارها على قمة اهتماماتها.

١٣. اعتبار قضية التعليم قضية أمن إسلامي لا يقل بحال عن الأمن الاقتصادي والأمن العسكري والنظر إلى فجوة المعرفة في العالم الإسلامي على أنها أخطر من فجوة التخلف.

١٤. اعتبار ميزانيات البحث العلمي مسئولية تضامنية بين الحكومات ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني.

والله سبحانه أعلى وأعلم

ملخص

تعد الموارد البشرية أهم الموارد التي تحوزها الأمم والشعوب، وبدون توفرها بالجودة المطلوبة فإن توفر الكثير من الموارد الطبيعية والمالية لا يغنى كثيراً في تقدم ونهضة الدول.

وقد صار لتنمية الموارد البشرية الأولوية الأولى لدى الدول التي تبغي التقدم وتحقيق النهضة والتنمية. وإذا كانت الموارد الطبيعية والمالية تتطلب المزيد من الاستثمارات لتنميتها وتكوين ما يعرف برأس المال المادي، فإن الموارد البشرية بدورها في حاجة ماسة إلى المزيد من الاستثمار فيها، بهدف تكون رأس المال البشري، بما يتضمنه من معارف وقدرات ومهارات وخبرات تنمو وتتراكم لدى العنصر البشري بشكل مستمر متجدد. ومن المعروف أن من أهم وسائل تنمية الموارد البشرية التعليم ويكمله التدريب المهني المستمر. فبذلك يملك الإنسان ما يحتاجه من قدرات ومهارات يتطلبها سوق العمل، ويسهم من خلالها إسهاماً جاداً في التنمية الاقتصادية.

وقد عرفت المجتمعات الناهضة للتعليم أهميته هذه، فأولته المزيد من الرعاية والاهتمام. ومن قبل عرف الإسلام للتعليم هذه الأهمية وتلك المكانة، فاهتم به وبنشره وجعله فرضاً على الجميع، وقنن منذ أمد بعيد مبدأ محو الأمية وكذلك مبدأ إلزامية التعليم. وإذا كان للتعليم والمزيد منه وكذلك للتدريب المستمر مكانته هذه في الماضي فإنها اليوم في ظل العولمة تزداد أهمية وعلواً، حيث لا مجال للجهل والأمية في حياتنا الاقتصادية المعلومة، التي أصبحت مجالاً للتنافس الضاري بين كل الأمم والشعوب.

والعالم الإسلامي يمتلك من الموارد البشرية الكم الكبير، ويعمل جاهداً على تنميتها من خلال نظمه وسياساته التعليمية. ونصيبه من النجاح في ذلك متفاوت بين دوله. وإن كان الوضع العام ليس بالدرجة المطلوبة. فهناك كثير من وجوه القصور والعجز في النظم والبرامج التعليمية السائدة في العالم الإسلامي بجملته، ويكفي أن نعلم أن ما يزيد عن ثلثه مازال أمياً.

هذا بالإضافة إلى ما هنالك من سلبيات في النظم التعليمية السائدة، والتي عجزت بدورها عن تنمية الإنسان التنمية الصحيحة، التي تمكنه من أن يصبح إنساناً

صالحاً بمعنى الكلمة.

ويعاني التعليم في العالم الإسلامي كذلك من هشاشة التكامل والتعاون بين الدول الإسلامية. كما يعاني من نزيف دائم ومستمر لأمهر المتعلمين، حيث تجذبهم إن لم نقل تسرقهم الدول المتقدمة. وللأسف فإن أوضاع الأنظمة الإسلامية تسهم بقوة في هذه الظاهرة المدمرة، من خلال ما تمارسه من ممارسات اجتماعية وأدبية وأمنية واقتصادية غير لائقة بهؤلاء المفكرين، الأمر الذي يضطرهم إلى الهجرة. وفي الحقيقة فإن معظمهم إن لم يكن كلهم مهجَّرٌ لا مهاجر. وفي ذلك ما فيه من خطر داهم على مستقبل العالم الإسلامي. كما أن فيه ما فيه من خسائر مادية باهظة يتحملها عاماً بعد عام. وعليه أن يبادر بتصحيح الأوضاع لديه بحيث يبقي على من لا يزال موجوداً فيه ويغري من هاجر أو هُجِّر على العودة، أو على الأقل على دوام التفاعل والمشاركة في النهوض العلمي والاقتصادي لعالمنا الإسلامي.

مشروع قرار المجمع

المجمع لا يسعه في هذا الصدد إلا أن يناشد حكام المسلمين ومؤسساتهم المدنية بما يلي:

١. إعادة النظر في برامج ومناهج وسياسات التعليم السائدة، بما يجعلها مؤهلة لإنتاج الإنسان الصالح الذي يحقق لمجتمعه الخير والتقدم في الدنيا، كما يحقق له الخير والفلاح في الآخرة. ويجعله يقف على قدم المساواة بله التفوق على ما عداه من المجتمعات الأخرى. وهو قمين بذلك وقادر عليه لو أراد.

٢. إعلان الحرب المقدسة على الأمية المتفشية في ربوع العالم الإسلامي، والتي باتت وصمة عار في جبينه من جهة، وعامل تخلف خطير من جهة أخرى. والمفارقة مزرية بين الواقع وما يأمر به الإسلام.

٣. تفعيل المنظمات الإسلامية العاملة في مجال التربية والعلوم، وإعطاؤها المزيد من القوة والصلاحية، وتحميلها المزيد من المسؤولية حيال تقوية أواصر التعاون والتنسيق بين دول العالم الإسلامي.

٤. إعطاء مرفق التعليم أولوية أولى بين مرافق الدول الإسلامية من حيث الاستثمار والإنفاق عليه، فهو القاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى العالم الإسلامي إلى إنجازها.

٥. على المؤسسات المالية الإسلامية القائمة، وعلى رأسها مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف وكذلك المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، عليها جميعاً أن تتحمل مسؤولياتها الكبيرة في النهوض الحقيقي بمرفق التعليم في العالم الإسلامي.

٦. إننا مكلفون من قبل الله تعالى بالشهادة على الأمم الأخرى، ولا شهادة مع الأمية ومع التخلف العلمي وما ينجم عنه من تخلف في كل مرافق الحياة.

المراجع حسب ورودها

١. د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت رقم ١٤٧.

٢. د. محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٧٩.

٣. د. جورج قرم، التبعية الاقتصادية، بيروت: ١٩٨٠.

٤. إبراهيم البليهى، من أسباب القحط العلمي والعملي في المجتمع الإسلامي، ندوة تحسين الأداء – جامعة الملك سعود ١٩٩٢.

٥. الإمام الرازي، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦. د. فرج عزت، أبعاد وقضايا التنمية الاقتصادية، القاهرة ١٩٩٤.

٧. د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، القاهرة: مكتبة عين شمس ١٩٩٤.

٨. د. أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، القاهرة ١٩٩٠.

٩. فينود توماس، دروس مستفادة من التنمية الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر ١٩٩١.

١٠. د. محمد المرصفي، اقتصاديات التعليم، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، كلية التجارة – جامعة المنصورة، ٢٠٠١.

١١. د. طه محمد علوان، الاقتصاديات العربية – الواقع وإستراتيجية التحديث – المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية التجارة – جامعة المنصورة.

١٢. د. علي عبد الوهاب، التنمية البشرية ودورها في تحقيق الفعالية في أداء المنظمات، في كتاب البعد الثالث لإدارة القرن الحادي والعشرين، تحرير د. سعيد عامر، مركز وايد سيرفس للتطوير الإداري، القاهرة ٢٠٠٠.

١٣. جون ميدلتون، كيف يصبح التدريب المهني فعالاً، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ١٩٩٠.

١٤. جون بيج، معجزة بلدان شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ١٩٩٤.

١٥. نيكولاس بيرنيت، تحديد أولويات الاستثمار في التعليم، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٩٥.
١٦. آلان مينجات، التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠٠٢.
١٧. أمارتيا صن، التنمية حرية، عالم المعرفة، الكويت، رقم ٣٠٣.
١٨. محمود الشرقاوي، الإسلام وأثره في الثقافة العالمية، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة العدد ١٦٠.
١٩. د. عماد الدين خليل، حول إعادة تشكيل العقل المسلم، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٥.
٢٠. جوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربي، ١٩٥٦.
٢١. عباس العقاد، التفكير فريضة إسلامية، القاهرة.
٢٢. مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ٣٠٧.
٢٣. الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٦.
٢٤. الإمام الغزالي، إحياء علوم الدين، مكتبة صبيح، القاهرة: ١٩٨٥م.
٢٥. ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، دار الفكر، بيروت: ١٩٧٩م.
٢٦. د. عبد العزيز التويجرى، الأمية في العالم الإسلامي، مؤتمر الأمية في العالم الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة: ٢٠٠١م.
٢٧. مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د. طه منصور، دار المريخ، الرياض: ١٩٩٥.
٢٨. د. حنفي سليمان، قضية الموارد البشرية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر ١٩٩٩.
٢٩. د. عبد العزيز التويجرى، التعليم العربي – الواقع والمستقبل، من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

٣٠. د. زغلول النجار، أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة رسائل إسلامية المعرفة رقم (٦).
٣١. د. محمد معين صديقي، الأسس الإسلامية للتعليم، المعهد العالي للفكر الإسلامي، سلسلة رسائل إسلامية المعرفة، رقم (٣).
٣٢. س.م. جنيد زايدي، نقل نتائج البحث العلمي إلى قطاع الإنتاج، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ٢٠٠٠.
٣٣. د. ماجد الكيلاني، مقومات الشخصية المسلمة، مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة ١٩٩٦.
٣٤. محمد بو بكري، من أجل إستراتيجية التعليم مؤهل للشغل في العالم الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
٣٥. مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٩٤، رمضان ١٤٢٦هـ.
٣٦. مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٧٦، ربيع الأول، ١٤٢٥هـ.

الملحق

دراسة لجامعة الدول العربية تؤكد أن تزايد هجرة الكفاءات والخبرات أكبر عقبة في طريق التنمية

العقول العربية المهاجرة استنزاف لثرواتنا البشرية والاقتصادية

تحقيق: بسيوني الحلواني - أحمد عبد الفتاح

كل الإحصاءات والتقارير تؤكد أن استنزاف الغرب لثرواتنا وإمكاناتنا البشرية يتزايد يوماً بعد يوم، وأن خسائر العرب من هجرة باحثيها وعلمائها إلى أمريكا وأوروبا بلغت أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، خاصة وأن عدد هؤلاء الباحثين والعلماء والخبراء والفنيين العرب الذين يعملون في قطاعات ومرافق ومواقع مؤثرة يزيد على ٤٥٠ ألفاً من كافة الدول العربية.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أشارت دراسة حديثة لمركز الخليج للدراسات الإستراتيجية إلى أن ٤٥٪ من الطلاب والباحثين العرب الذين ترسلهم الجامعات ومراكز البحوث العربية لكي يتعلموا ويحصدوا أحدث العلوم والمعارف التي تحتاجها بلادهم لا يعودون، بدعم وتشجيع من الجامعات التي درسوا فيها.

وهناك من يؤكد أن القوى الصهيونية من الغرب تلعب دوراً خفياً في ذلك لكي تسهم في تعميق التخلف في عالمنا العربي والإسلامي لتظل لـ (إسرائيل) الكلمة العليا في المنطقة علمياً واقتصادياً.

من أجل ذلك تفتح (الاقتصاد الإسلامي) من جديد ملف هجرة العقول العربية بعد أن أصبح ينافس هجرة الأموال في إلحاق الخسائر البشرية والاقتصادية بالعرب والمسلمين، وذلك في محاولة جادة لدراسة الظاهرة والوقوف على أسبابها، ووضع الحلول المناسبة لها خاصة وأن بلادنا العربية والإسلامية في أمس الحاجة إلى جهود أبنائها من العلماء والباحثين المقيمين في الغرب للمساهمة في بناء نهضتنا العلمية والصناعية والاقتصادية والحضارية.

حقائق مؤلمة

الإحصاءات المأخوذة من الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهجرة العقول بين بلدان العالم النامي والمتقدم تكشف عن الحقائق التالية:

- أن الوطن العربي يساهم بثلث عدد الكفاءات المهاجرة من البلدان النامية إلى الدول المتقدمة.

- أن ٥٠٪ من الأطباء، و٢٣٪ من المهندسين و٤٧٪ من العلماء في التخصصات النادرة يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص.

- يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي ٣٤٪ من مجموع الأطباء العاملين فيها.

- أن ثلاث دول غربية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا "تصطاد" ٧٥٪ من المهاجرين العرب.

- بلغت الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة العقول العربية مليار دولار في عقد السبعينيات.

وتقدر دراسة إجمالي خسائر العرب من هجرة العقول خلال النصف الأخير من القرن العشرين بـ ٢٠٠ مليار دولار.

وأفادت دراسة حديثة أن عدد الكفاءات العلمية المتميزة التي هاجرت من الوطن العربي إلى أمريكا وأوروبا بلغت ٤٥٠ ألف عالم وخبير، بينما أفاد تقرير حديث لوزارة الهجرة المصرية أن عدد المهاجرين المصريين من حملة الشهادات الجامعية والعليا بلغ ٤٨٠ ألفاً، منهم ٢٠٠ ألف في أمريكا وحدها، و٦٥ ألفاً في كندا، و٥٢ ألفاً في استراليا والباقي في دول أوروبا، وتشير تلك الإحصاءات إلى أن معظم المهاجرين من خريجي الجامعة وعلماء الطبيعة والأطباء والمهندسين، ومنذ بداية الستينيات من القرن الماضي هاجر إلى الغرب أكثر من ٦١ ألف طبيب مصري، و١٠٠ ألف مهندس، و١٢٢ ألف اختصاصي فني، ومن سوريا هاجر ٥٦٪ من خريجي الجامعات، ومن لبنان ٢٩٪، ومن تونس ١٥٪ من علماء الطبيعية.

- كشفت دراسة حديثة لمركز الخليج للدراسات الإستراتيجية أن ٤٥٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وأن ٣٤٪ من الكفاءات العلمية العربية مهاجرة بالفعل إلى الدول الثلاث: أمريكا - بريطانيا - كندا وأن إجمالي الخسائر التي تسببها هجرة العقول والخبرات العربية لا تقل عن ٢٠٠ مليار دولار، في حين تستفيد الدول الغربية من هجرة هذه الكفاءات والخبرات وتحسن استغلالها وتوظيفها لتحقيق أهدافها العلمية والاقتصادية.

- بلغ عدد العلماء والخبراء العراقيين الذين هربوا وهاجروا من العراق خلال سنوات الحصار ٧٥٠٠ عالم في مختلف المجالات.

أسباب متنوعة

- ورغم تعدد وتنوع الدوافع التي تقف وراء ظاهرة هجرة أو هروب العقول العربية إلى خارج أوطانها فإن الدكتور فاروق الباز، وهو من كبار العقول العربية التي هاجرت من مصر من ستينيات القرن الماضي والذي يشغل حالياً منصب مدير مركز الاستشعار عن بعد في جامعة بوسطن بعدما عمل لسنوات طويلة مع وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) يرى أن لكل عالم وخبير عربي أسبابه الخاصة التي دفعته إلى الهجرة، وهذه تضاف إلى الأسباب العامة المشتركة في الوطن العربي، حيث لا احترام للعلم والعلماء ولا تتوفر البيئة المناسبة للبحث العلمي والإبداع في عالمنا العربي.

وقد رصدت دراسات عديدة – علمية واقتصادية وسياسية – أسباب تفاقم ظاهرة هجرة العقول والخبرات العربية إلى الغرب، وصنفت هذه الأسباب نوعين هما:

- الأسباب الأساسية الدافعة إلى الهجرة.

- ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملاً يناسب اختصاصاتهم في بلدانهم.

- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات.

- انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية.

- عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والإشكالات التي تعتري التجارب الديمقراطية العربية والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً.

- إلى جانب هذه الأسباب الأساسية يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية تدفع أصحاب الخبرات إلى الهجرة كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات والتعهدات والكفاءات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إلى جانب أسباب عائلية أو شخصية فردية.

- الأسباب الجاذبة لهجرة العقول والكفاءات العربية:

- الريادة العلمية والتكنولوجية للبلدان الجاذبة، ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلدان.

- توفر الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل هامة ومجزية مادياً تشكل إغراءً قوياً للاختصاصيين.

- إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها من جهة أخرى، وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة أوسع وأكثر عطاءً من جهة أخرى.

عقبة في طريق التنمية

وقد رصدت دراسة حديثة لجامعة الدول العربية الآثار السلبية لهجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية على واقع التنمية في الوطن العربي وأكدت أن هذه الآثار لا تقتصر على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب، ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية، ومن أهم المنعكسات السلبية لنزيف العقول:

- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تصب في شرايين البلدان الغربية. بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقانة.

- تبديد الموارد الإنسانية والمالية والعربية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية دون مقابل.

- ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحث في البلدان العربية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في البلدان العربية.

ومن المفارقات أو التناقضات الغريبة أنه مع ازدياد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب يزداد اعتماد غالبية البلدن العربية على الكفاءات الغربية في ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان، وبعبارة أخرى فإن البلدان العربية تتحمل بسبب هذه الهجرة خسارة مزدوجة: لضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وإعداد الكفاءات العربية المهاجرة، ومواجهة

نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها عن طريق استيراد الكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة.

– إن الدول العربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه: "مشروع التنمية المتوازنة والشاملة"، والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعملية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والإنتاج العلمي.

– إن معظم المشروعات التي تقام في البلدان العربية تنفذها في أغلب الأحيان شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات، مع مشاركة وطنية في الحدود الدنيا والنموذج السائد في البلدان العربية لتنفيذ المشروعات هو نمط الصفقات التي لا تنطوي في أغلب الأحيان على نقل التكنولوجيا إلى الكوادر الوطنية. بل إقامة مشروعات الإنتاج الجاهزة وفق نموذج (تسليم المفتاح)، ومن الواضح أن هذه الطريقة في التعامل لا تتيح للعلماء والخبراء العرب إلا القليل من فرص العمالة وإثبات الجدارة، الأمر الذي يشعر معه أصحابها بالاغتراب في أوطانهم وتشكل دافعاً للهجرة، هذا فضلاً عن أن هذه الظاهرة تشكل تبديداً كبيراً للموارد العربية في استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية الغربية، الأمر الذي يعني بالتالي صرف النظر عن توفير الدعم المالي اللازم لأنشطة البحث العلمي اللازم لبناء قاعدة تقنية عربية.

– فقدان أي نوع من الوحدة أو التكامل أو حتى التنسيق بين البلدان العربية في معالجة موضوع هجرة الأدمغة أو استخدام الكفاءات الوطنية وأصحاب الخبرات من العلماء والمهندسين والأطباء وغيرهم.

– من الواضح أيضاً أن هجرة الأدمغة تؤدي إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، لأن هجرة أصحاب الكفاءات إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء خاصة لأن التكنولوجيا والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تعتبر ملكاً خالصاً للدول الجاذبة.

وتعتبر منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي

بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري.

خسارة اقتصادية كبيرة

* الدكتور إبراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل العربية يؤكد أن هجرة العقول والكوادر العربية المؤهلة إلى الغرب يمثل خسارة اقتصادية وعلمية كبيرة لبلدان العالم العربي، ويقول: لقد رصد تقرير للمنظمة عدد حملة الشهادات العليا المهاجرين إلى أمريكا وأوروبا وكانت المفاجأة أن ما يقرب من نصف مليون عربي يحصلون على شهاداتهم الجامعية وفوق الجامعية من بلدانهم العربية ثم يهاجرون إلى الغرب، وهؤلاء بالطبع أنفقت على تعليمهم في أوطانهم مليارات الدولارات ثم يرحلون بشهاداتهم وخبراتهم ليسهموا في تقدم ورقي مجتمعات أخرى، فنحن نربيهم ونعلمهم وننفق عليهم من مواردنا المحدودة ثم يأخذ الغرب ويحسن توظيف طاقاتهم وإمكاناتهم لتحقيق مصالحه العلمية والحضارية الاقتصادية.

ويضيف الدكتور قويدر: وهكذا يذهب إنتاج هذه العقول الجاهزة ليصب مباشرة في إثراء البلدان المتقدمة ودفع مسيرة التقدم والتنمية فيها.. بينما يخسر الوطن العربي ما أنفقه من أموال ويخسر فرص النهوض التنموي والاقتصادي التي كان يمكن أن تسهم هذه العقول في إيجادها.

سعداء.. ولكن!!

* الدكتور زغلول النجار، أستاذ علوم الأرض وزميل الأكاديمية الإسلامية للعلوم، يتفق مع رئيس جامعة القاهرة من أن عودة العقول العربية والإسلامية المهاجرة إلى الغرب ليس مطلوباً في كل الأحوال.. بل المطلوب الاستفادة بهم لنقل خبراتهم العلمية إلى بلادهم.

ويضيف: عندما أرى عقولنا العربية تحتل مواقع قيادية في أوروبا وأمريكا أسعد وأحزن في الوقت نفسه، أسعد لأن العقل المسلم قادر على التميز والعطاء في كل مكان يذهب إليه، وأحزن لأننا فشلنا في الاستفادة بهذه العقول في تقدم ونهضة مجتمعاتنا.

ومن خلال لقاءاته وحواراته مع الكثير من العلماء والباحثين العرب والمسلمين الذين أسهموا في صنع حضارة الغرب يؤكد الدكتور زغلول أنهم ليسوا سعداء لأنهم لم يقدموا شيئاً لأوطانهم، ويقول: أنا كنت في كندا مؤخراً ووجدت أن أحد المصريين يحتل مركزاً قيادياً في إحدى الجامعات وهو طبيب متخصص في علاج الحساسية، ويعتبر من أشهر الأطباء في هذا المرض، وجلست معه ووجدته قلقاً جداً على بناته ويتمنى العودة بهن إلى بلده، ولكن كيف يعود وماذا يعمل؟ وهل سيستقبلونه بالورود أم سيضعون العراقيل في طريقه؟!

ويضيف الدكتور زغلول النجار: لقد التقيت بالعديد من علمائنا العرب في أوروبا وأمريكا خلال زياراتي المتكررة لهذه البلاد وأدركت أن لديهم الرغبة في المساهمة في نهضة ورقي بلادهم، والمشكلة تكمن فينا، فنحن – وأقصد المسؤولين في بلادنا العربية والإسلامية – لم يضعوا البرامج اللازمة، ولم يقدموا الحوافز المطلوبة ويمهدوا الطريق أمام هؤلاء العلماء لكي يقدموا بعض الواجب عليهم تجاه أوطانهم.

بعض الذين نبغوا في الغرب وحققوا إنجازات مرموقة يرغبون في العودة إلى أوطانهم، لكن للأسف نحن نضع العراقيل في طريقهم وندفعهم إلى البقاء في الخارج، وهذه خسارة كبيرة لأوطاننا العربية والإسلامية.

إن الواجب علينا الآن أن نخطط لاستعادة هذه العقول من جديد، والاستعادة لا تعني أن يترك هؤلاء الأوطان التي نبغوا فيها، بل أن يأتوا في زيارات منتظمة إلى بلادهم ويشرفوا على مشروعات علمية تسهم في تطور ونهضة أوطانهم.

استمرارهم في الخارج أفضل

* الدكتور مفيد شهاب، وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق في مصر يؤكد أن الدول العربية والإسلامية في أمس الحاجة إلى جهود أبنائها من العلماء والباحثين الذين هاجروا إلى الغرب، وأصبحوا من العلامات البارزة في أمريكا وأوروبا وأسهموا بالفعل في رقي ونهضة البلاد التي هاجروا إليها، ويقول: لا خلاف على أن الدول العربية والإسلامية في أمس الحاجة الآن إلى جهود أبنائها من العلماء والخبراء في الخارج للمساهمة في بناء صرح النهضة العلمية والاقتصادية

الذي تتطلع إليه كافة الدول العربية والإسلامية، وهذا يفرض على جامعاتنا ومراكز أبحاثنا أن تخطط للاستفادة من هذه الخبرات والكفاءات وهي في أماكنها المؤثرة في الغرب.

ويرفض الدكتور مفيد شهاب دعوة هؤلاء العلماء والباحثين للعودة إلى بلادهم دون داع، فهو يؤمن بأن استمرار هؤلاء العلماء والباحثين العرب والمسلمين في جامعاتهم ومراكز بحوثهم في الغرب يتيح لهم فرص التعرف على كل جديد والمساهمة في الاكتشافات والابتكارات العلمية نظراً لتوفر قاعدة المعلومات والبحث العلمي بشكل أفضل في الغرب، كما أن عودة هؤلاء العلماء والباحثين إلى أوطانهم دون توفر الإمكانات الاقتصادية والعلمية التي تمكننا من الاستفادة بهم تمثل قتلاً لمواهبهم وإمكاناتهم العلمية وفي ذلك خسارة كبيرة للعالم العربي والإسلامي.

كيف نستفيد بهم؟

- في مصر بذلت عدة محاولات للتواصل مع علماء مصر المقيمين في الخارج والاستفادة بأبحاثهم وإنجازاتهم العلمية، لكنها للأسف لم تحقق الأهداف المرسومة لها لأسباب كثيرة أبرزها البيروقراطية الحكومية وغيرة العلماء والأساتذة الموجودين داخل مصر من زملائهم الذين نبغوا في الخارج، وعدم وجود قاعدة معلومات، أو بمعنى آخر أرضية علمية تمكن هؤلاء العلماء من إفادة أوطانهم ببحوثهم وخبراتهم العلمية.

لكن الجهود المبذولة في سبيل تحقيق التواصل والاستفادة بطيورنا المهاجرة – كما يقول أحمد العماوي وزير القوى العاملة والتدريب والهجرة المصري – مستمرة خاصة في ظل شعور عام بضرورة تعظيم الاستفادة من خبرة وكفاءة علمائنا بالخارج في مجالات التنمية والإنتاج والتكنولوجيا المتقدمة عن طريق توثيق الصلات المستمرة بهم وحثهم على الإسهام في تجربة المؤسسات المصرية من تجارب بحثية والاستفادة منهم في وضع خطة شاملة للنهوض التكنولوجي بمصر في مجالات التكنولوجيا المتقدمة ومضاعفة قدراتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة والقدرة المستمرة على تحويل المعرفة العلمية من العلماء المغتربين إلى قضية إنتاج وتطويرها بإمكاناتنا.

ويضيف وزير القوى العاملة والهجرة المصري: من أجل ذلك يتم التعاون بين الوزارة، ووزارة البحث العلمي وأكاديمية البحث العلمي في العمل على حفظ نسخة من أبحاث العلماء المصريين في الخارج للاستفادة بها في مصر مع بيان خبراتهم التي يمكن الاستعانة بها بدلاً من الاستعانة بالخبرات المصرية مع تشجيع إقامة المؤتمرات النوعية والتخصصية للمصريين بالخارج، بالإضافة إلى التخطيط لإصدار موسوعة للعلماء المصريين المتميزين بالخارج.

هل نستطيع استيعابهم؟

* الدكتور فاروق إسماعيل، رئيس جامعة القاهرة الأسبق والحاصل على الدكتوراة من اليابان سنة ١٩٦٩، يؤكد أنه ليس من المهم أن يعود علماؤنا وباحثونا العرب الذين نبغوا وتفوقوا في الخارج، ولكن المهم كيف نستفيد منهم ومن إنجازاتهم العلمية؟ ويقول: ليس لدينا الاستعداد الكامل لاستيعاب هذه الكفاءات والخبرات والاستفادة بما حققوه من إنجازات علمية. ففي ظل غياب خطة قومية لاستثمار البحث العلمي وحمايته ليس وارداً أن نستفيد حتى من نتائج بحوث علمائنا الذين حصلوا على درجاتهم العلمية من بلادهم العربية ويجرون أبحاثهم في الجامعات ومراكز البحوث الغربية.

وينبه الدكتور فاروق إسماعيل إلى نقطة مهمة في إطار صراعنا العلمي والحضاري مع الغرب ويقول: في عصر العولمة أصبح البحث العلمي حقاً للجميع ونتائج البحوث العلمية تنشر وتعلن ليستفيد بها الجميع. لكن أيضاً هناك خصوصية للبحث العلمي، وهناك حقوق للملكية الفكرية والعلمية، ومن حق مراكز البحوث أن تستثمر جهودها العلمية كيفما تشاء، وهذا يحدث في كل دول العالم، لكن للأسف هناك أمثلة صارخة على استباحة شركات الدول الصناعية المتقدمة للبحث العلمي في الدول العربية، وأقرب مثال على ذلك، أن مخترع ماكينة الحلاقة ذات الشفرات المتعددة هو أستاذ مصري بالمركز القومي للبحوث، نشر بحثاً علمياً في مجلة أجنبية دون أن يوثقه كبراءة اختراع فاستولت عليه شركة عالمية معروفة وأنتجت الماكينة وحققت منها ملايين الدولارات، ولم يحصل الأستاذ المصري على دولار واحد، وهناك حالة أخرى لأستاذ اخترع مشتقات أنسولين ونشر بحثاً علمياً عن اختراعه في إحدى المجلات العلمية الأجنبية، أخذته شركة دواء كبيرة

وأنتجته ولم تعطه دولاراً واحداً أيضاً.

لماذا نحط من قدرنا؟

* الدكتور علي عبد الرحمن، أستاذ الهندسة ورئيس جامعة القاهرة، يؤكد أن المناخ العلمي والبحثي في عالمنا العربي ليس سيئاً ولا طارداً للكفاءات كما يزعم البعض، فالدول العربية وضعت أقدامها على طريق التقدم العلمي منذ سنوات ولدينا في العالم العربي جامعات ومراكز بحوث محل احترام وتقدير العالم، ولا ينبغي أن نحط من قدر أنفسنا بهذا الشكل الذي يحطم ثقة الأجيال الجديدة من الباحثين العرب في جامعاتهم ومراكز بحوثهم.

لكن الدكتور علي عبد الرحمن يعترف بأن هناك فجوة علمية تزداد مع مرور الوقت بين مراكز أبحاثنا ومراكز الأبحاث الغربية والسبب هو ضعف الإمكانات والنظرة المتدنية في التعامل مع البحث العلمي في كثير من بلادنا العربية.. أما العقول العربية فهي لا تقل كفاءة عن العقول الغربية، والدليل أنه عندما أتيحت الفرصة لها في الهجرة والاستفادة من الإمكانات العلمية الهائلة في الغرب تفوقت وحققت إنجازات علمية كبيرة.

ويرى رئيس جامعة القاهرة أن هجرة العقول العربية إلى الغرب والاستفادة من إمكاناته العلمية والصناعية والبحثية الضخمة يمكن أن يحقق فوائد ومنافع كثيرة للبلاد العربية لو استطاعت الجامعات ومراكز البحوث العربية أن تمد جسور التواصل والتعاون مع الخبرات والكفاءات العلمية العربية في الغرب، وهذا ما تخطط له وتنفذه جامعة القاهرة بكل قطاعاتها وتخصصاتها وإن كان ما يحدث الآن ليس هو ما نطمح إليه.

من هنا يؤكد رئيس جامعة القاهرة على ضرورة وضع إستراتيجية طويلة المدى لاستقطاب الكفاءات والخبرات العلمية العربية والإسلامية في أمريكا وأوروبا للإسهام في بناء النهضة العلمية التي نتطلع إليها، والاستقطاب لا يعني أن يترك هؤلاء جامعاتهم ومراكز أبحاثهم في الغرب ويأتوا للجلوس في مكاتب فاخرة في بلادهم العربية، بل الاستقطاب الذي نعنيه هو الاستفادة بهم وبخبراتهم العلمية وهم يواصلون عطاءهم في الغرب.

عقبات في طريقنا

* الدكتور محمد الوحش، أستاذ الجراحة الشهير بالمستشفى الملكي البريطاني بلندن يؤكد أن الخبرات والكفاءات العربية في أمريكا وأوروبا لديها رغبة شديدة في رد الجميل لأوطانها، ولكنها للأسف لا تجد الفرصة لذلك، فأحيانا توضع العراقيل في طريق الاستفادة بما لدى هؤلاء من علم وخبرات ربما بسبب الغيرة من زملائهم الذين لم تتوفر لهم فرصة السفر، وربما لعدم وجود المناخ العلمي المناسب للعطاء.

لذلك يرى الدكتور الوحش ضرورة إزالة كافة العراقيل التي تقف في طريق الاستفادة من هذه الكفاءات العلمية والخبرات المتميزة حتى تتمكن بالفعل من رد الجميل للأوطان التي تربوا فيها ويقدمون ما يستطيعون لأهلهم.

ويضيف: أنا شخصياً أحرص على السفر لمصر كل شهرين وربما أقل وأتردد على مستشفيات ومستوصفات صغيرة لتقديم ما أستطيع من دعم للفقراء وأخرى للمشاركة في المؤتمرات العلمية التي أدعى إليها لتقديم ما لدي من جديد في مجال الجراحة وزراعة الكبد، ولكن يتم ذلك بجهد شخصي مني وليس بشكل رسمي.

إحباط وتجاهل

* المحلل الاقتصادي الإماراتي معاذ إبراهيم يرى أن العالم الإسلامي تكبد خسائر فادحة بسبب هجرة العلماء للخارج جراء الإحباط والتجاهل الذي قوبلوا به في دولهم، مشيراً إلى أنه على سبيل المثال قدرت بعض التقارير خسائر الدول العربية التي ترتبت على هجرة عقولها بنصف مليار دولار، وأكدت أن الدول الغربية تعد الرابح من هجرة ما لا يقل عن ٤٥٠ ألفاً من هذه العقول، مما يدل على أن المجتمعات العربية والإسلامية بوجه عام أصبحت بيئات طاردة للكفاءات العلمية الوطنية، الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة هجرة العقول والأدمغة الإسلامية إلى الخارج.

ويضيف أن الدراسات أظهرت أن حوالي ٥٪ من الطلبة العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وأن ٣٤٪ من الأطباء الأكفاء في بريطانيا هم من العرب وأن ٧٥٪ من الكفاءات العلمية العربية المهاجرة إلى ثلاث دول تحديداً هي الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، مشيراً إلى أنه من الحقائق المذهلة أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتقني في الوطن العربي لا يتجاوز ٢٪ من إجمالي

الموازنات العربية.

ويقترح محمد إبراهيم إنشاء هيئة إسلامية مشتركة لتطوير البحث العلمي وتفريغ العلماء في كافة المجالات، على أن تضع هذه الهيئة إستراتيجية محددة لجذب وإعادة العقول المهاجرة إلى أوطانها، وتوجد آليات وقواعد للاستفادة منهم في الدول الإسلامية ودراسة العوامل التي تؤدي إلى هجرة العقول وإيجاد الطرق الجادة والفعالة للحد من هذا النزيف.

ويؤكد أن مسألة توطين المعرفة ترتبط بسيادة الأمة واستقلالها، إذا أصبحت المعرفة والتقدم العلمي الوسيلتان لسيادة الأمم وقوتها، مشيراً إلى أن التحدي المعلوماتي يمثل أبرز التحديات التي نواجهها في التعليم المستقبلي، ولن تتحقق مواجهة هذا التحدي وشعوبنا في مواقع المستهلكين، لذلك فإن على الدول الإسلامية دراسة مسألة البحث العلمي بشكل جدي لتطوير العملية الإنتاجية والمتطلبات التعليمية من خلال نظام متكامل يتيح للشعوب الإسلامية أن تصبح قادرة على العطاء والتطوير واستيعاب كل شيء جديد.

ويشدد محمد إبراهيم على أهمية خلق المناخ الذي يحث على الإبداع ودعم البحوث التطبيقية التي تساهم في الازدهار العلمي والحد من ظاهرة هجرة العقول والخبراء من الدول الإسلامية.

خسارة فادحة

* محمد الظاهري، من إدارة الاستثمارات بوزارة المالية والصناعة بدبي، يؤكد أن هجرة العقول العربية والإسلامية تتسبب في خسارة فادحة تقدر بالمئات من الملايين من الدولارات، مشيراً إلى أنه في الوقت الذي تحتاج فيه الدول العربية والإسلامية لعلمائها وباحثيها ومفكريها يعيش في مختلف دول أوروبا وأمريكا وبدرجة أقل أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا مئات الآلاف من العلماء والباحثين والأساتذة الجامعيين العرب والمسلمين.

ويقول: إن هذه العقول فرضت نفسها في مجتمعات غير مجتمعاتها واستطاعت أن تجد سبيل النجاح والتفوق لكنها لسبب أو آخر فشلت في العودة لأوطانها والانسجام واقتحام سوق العمل والإنتاج العلمي والمنافسة.

ويشير إلى أن ظاهرة هجرة العقول متعددة الجوانب والأبعاد تشكلها جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها حيث أكدت أكثر من دراسة أن الطلبه الوافدين من دول العالم الثالث للدراسة في الدول المتقدمة يفضلون البقاء وعدم العودة إلى البلد الأم، وأن أكثر من ٥٠٪ منهم يستقرون في البلد الذي درسوا فيه لعدة اعتبارات، أولها: أنه عند العودة يعاني الخريج من مشاكل عديدة كالتوظيف أو ضعف الراتب أو عدم توفر العديد من المستلزمات التي يكون قد تعود عليها في الغرب، والاعتبار الثاني هو الزواج في غالب الأحيان بأجنبية مواطنة من البلد الذي درس فيه الطالب. أما الاعتبار الثالث فيتمثل في الذوبان في ثقافة البلد الأجنبي، وأخيراً وهو الأهم انعدام المناخ العلمي والفكري السليم وغياب وسائل البحث العلمي من مختبرات ومكتبات ومراجع وتمويل البحث العلمي.

ويرى أن من أهم المشكلات التي يواجهها الخريج العربي أو المسلم عند عودته إلى بلده؛ الصراع العنيف الذي يواجهه من قبل البيروقراطيين والإداريين والمسئولين، حيث إن هذه الفئة من الموظفين تنظر لهؤلاء نظرة سلبية تنافسية، وتعمل جاهدة على خلق المشكلات والصعوبات حتى تبعد هذه الفئات الأكثر كفاءة وتدريباً عن طريقها، فضلاً عن المشكلات العامة التي تعيشها معظم المجتمعات العربية وانعدام الأمن والاستقرار وانعدام الممارسة الديمقراطية بالإضافة إلى عدم الاستفادة الجيدة والرشيدة من هذه الكوادر.

ويلفت محمد الظاهري النظر إلى تكلفة الدول العربية والإسلامية لتخريج شخص متخصص في مجال معين، وقيمة الفواتير التي تدفعها هذه الدول للجامعات الغربية مقابل تكاليف الدراسة والإقامة، مؤكداً أن الخاسر الأكبر هو الدول العربية والإسلامية التي تكلفها عملية بعثات الطلاب والبعثات العلمية عشرات بل مئات الملايين من الدولارات سنوياً لتأتي دول أخرى وتقطف ثمار هذه الاستثمارات.

ويرى محمد الظاهري أنه لكي تتم الاستفادة من هذه العقول يجب إقحامها في خطط التنمية في بلادها، مطالباً الدول العربية والإسلامية بعدم التخلي عن هذه الكفاءات وإنما خلق جسور للتعاون والاستفادة منها.

مسؤولية المؤسسات التعليمية

* الدكتورة سهير عبد العزيز، أستاذ علم الاجتماع والعميدة السابقة لكلية الدراسات الإنسانية بفرع جامعة الأزهر للبنات، تحمل المؤسسات التعليمية والعلمية في الدول العربية جزءاً كبيراً من مسؤولية عدم الاستفادة بالخبرات والكفاءات العلمية المهاجرة، وتؤكد أن العلماء والخبراء العرب في بلاد الغربة يرتبطون بأوطانهم ارتباطاً نفسياً واجتماعياً رغم حصول غالبيتهم على جنسيات الدول التي يعملون بها.

وتوضح الدكتورة سهير عبد العزيز أن الروابط والصلات الاجتماعية التي تربط الإنسان العربي بوطنه أكثر من الروابط التي تربط الإنسان في الغرب بالوطن الذي ينتمي إليه، ونحن للأسف فشلنا في الاستفادة من ذلك الإحساس الاجتماعي في تعميق صلات المهاجرين العرب من العلماء والخبراء وأصحاب رؤوس الأموال بأوطانهم.

وتضيف: الدراسة الموضوعية للظروف الاجتماعية والنفسية التي يعيشها هؤلاء في بلاد الغربة تؤكد أن العقول العربية المهاجرة التي حققت نجاحات واسعة في بلاد الغرب يجذبها الحنين للعودة لتراب الوطن الأم، فهي تعيش بعقلها في الخارج، ويظل قلبها مشدوداً إلى الوطن، ولذلك فمن السهل جذب هذه العقول والخبرات لتعود إلى وطنها أو على الأقل المساهمة في دعم مشروعاته وخططه العلمية.

وترى الدكتورة سهير عبد العزيز أن المشكلة ليست في هذه الخبرات والكفاءات، ولكن تظل المشكلة في المناخ والسياسات التعليمية والعلمية في بلادنا العربية.. فالمناخ طارد للكفاءات والخبرات، والسياسات التعليمية والعلمية لا تحقق طموحاتنا العلمية، وما يخصص للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية لا يمثل ١٠٪ مما ينفق على برامج اللهو والعبث الفني.

مخطط صهيوني

* العالمة السعودية حياة سندي المقيمة في بريطانيا والمتخصصة في التقنية الحيوية تكشف عن بعد آخر خطير في قضية هجرة العقول والكفاءات العربية إلى الغرب وهو استهداف هذه العقول والكفاءات من جانب قوى صهيونية تعيش في الغرب،

وتقول: هناك خطط إستراتيجية صهيونية على مستوى العالم لاستقطاب العقول العربية المهاجرة وإغرائها بالمال متخفية في ذلك وراء هدف معلن، وهو صب الجهود كلها لدفع عجلة العلم والاختراع في مختلف المجالات، بينما الأهداف المختفية وراء استقطاب العقول العربية ودفعها إلى الهجرة إلى الغرب هي تعميق حالة التخلف التي تعاني منها الدول العربية، لأن توفر المقومات المادية لا يكفي وحده لصنع النهضة وتحقيق التنمية.

لكن الدكتورة حياة سندي لا تحمل المهاجرين العرب من العلماء والباحثين والمخترعين مسؤولية هجرتهم وهروبهم من مجتمعاهم ولا تعلق أخطاءنا في التعامل مع هذه القضية على شماعة المخططات الصهيونية.. بل تحمل المسؤولين عن البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في عالمنا العربي قدراً كبيراً من المسؤولية.. وتقول: للأسف ما يرصد للبحث العلمي وصنع الكفاءات وصقل الخبرات والارتقاء بالواقع العلمي في عالمنا العربي يجعلنا نشعر بالعار، وكان من نتيجة ذلك عدم وجود بنية تحتية ومؤسسات علمية متطورة وعدم الاهتمام بالعلماء وتحفيزهم.. ومما يؤسف له أن المطربة أو المغنية العربية تغدق عليها الأموال أكثر من الباحثة والعالمة التي يمكن بإذن من الله أن تنقذ البشرية كلها من مرض أو مشكلة ما، وكم من المطربات اللاتي ظهرن على شاشات الفضائيات عبر الفيديو كليب وعملن على هدم الفضيلة ونشر الفساد والانحلال كن أوفر حظاً وأسرع كسباً!!

وأشارت العالمة السعودية أن الإنفاق على البحث العلمي يعد الآن من الاستثمارات الناجحة، فما ينفق على البحث العلمي لا يضيع في هباء كما يتصور بعض البسطاء، وتقول: لقد أنفقت الجامعة البريطانية التي أعمل بها ما يقرب من أربعة ملايين جنيه استرليني على أبحاثي في التقنية الحيوية وهي تدرك أن الملايين الأربعة ستعود عليها بعشرات الملايين قريباً.

في تنمية الموارد البشريّة في العالم الإسلامي: التعليم الموجّه مدخلا ضروريّا لتنمية بشريّة مستديمة

إعداد

الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو

عضو منتدب في مجمع الفقه الإسلامي الدولي

أستاذ أصول الفقه والفقه المقارن والماليّة الإسلاميّة بالجامعة الإسلاميّة بماليزيا

وكيل الجامعة لشؤون الابتكارات العلمية والعلاقات الدولية

إذا كان النبيّ – صلى الله عليه وآله وسلّم – قد استعاذ من العلم الذي لا ينفع؛ فإنّ العلم الذي لا ينفع في زماننا هذا أن نخرج أبناء الأمة من كليات تسمى بأسماء كبيرة دون أن يكون لكثير منهم إسهام فاعل في حل مشكلات الأمة.. إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع للدكتور عبد الباقي عبد الكبير.

فالمشكلة التنمويّة تكمن في مناهج التعليم، وطرائق التعليم، وسياسة التعليم، ومؤسسات التعليم، ونوعية التعليم، وأهداف التعليم، فملف التعليم وديمومة النظر فيه، وتطوير وسائله وإعادة النظر في سياساته وأهدافه من أهمّ متطلبات التنمية. أما إذا أصبح التعليم يعاني من غربة الزمان والمكان، ويعيش خلف المجتمع بعيدا عنه وعن مشكلاته، ويحاصر نفسه وحركته ضمن معطيات عقول أنتجت لعصر آخر ومشكلات أخرى مهما كانت متألقة ومبدعة، فلن يحقق نقلة تنموية نوعيّة.. ومهما تعددت واتسعت الجامعات، فلا تخرج عن أن تكون تكرارا للنسخة الواحدة.. والشيء المحزن حقا أن التخلف في عالمنا اليوم قد يتناسب عكسيا مع زيادة عدد الجامعات وانحسار الأمية..!!

مقدمة كتاب: التعليم وإشكالية التنمية للأستاذ عمر عبيد حسنه.

تقديم الدراسة:

إنّ الحمد لله وحده لا شريك له، والصلاة والسلام على معلّم الله الناس الخير، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، ومن سار على نهجهم إلى يوم البعث والنشور، وبعد،

يظل البحث عن المخرج الحضاريّ العاجل لما يجتاح الأمة اليوم من تيه فكريّ، وتخلف ماديّ، من المسؤولية الفكريّة التي لا يعفى منها مفكّر بله عالم، ويظلّ الاستعداد الحضاريّ لمناقشة تلك المشاريع المتعددة والاقتراحات المختلفة علامة بارزة على اتفاق المخلصين من أبناء الأمة على وجود تلك الحاجة الآنية الملحة إلى استعادة المكانة الحضاريّة التي احتلتها الأمة ذات يوم.

وبإمعان النظر فيما طرح ولا يزال يطرح من نظريات ومشاريع حول المنقذ الحضاريّ المرتقب، فإنّ المرء يجد حديثا خجلا عن التنمية البشريّة ودورها في استعادة العافية الحضاريّة للأمة في هذه المرحلة، ولئن وجد المرء شيئا من الحديث عن تلك التنمية، فإنّه سيجدنّها حديثا عن التنمية بحسبانها ترقّيا ماديّا يتمثل في انتقال الإنسان من حالة التخلف الماديّ إلى حالة الرفاهة الماديّة، وأما التنمية بحسبانها مفهوما أوسع وأشمل من ذلك الجانب الماديّ الضيّق، فإنّ المرء لا يجد سوى شذرات من الآراء والأفكار التي تؤمن بوجود تلك العلاقة الجدلية والمنطقية بين التنمية البشريّة وبناء الحضارات. وبتعبير آخر، إنّ بناء الحضارات أو استعادتها لا يمكن لها أن تتم ما لم تكن ثمة تنمية بشريّة تتجاوز الوقوف عند ذلك الجانب الماديّ للتنمية لتشمل التنمية بمفهوم أوسع وأشمل. ومن ثمّ، فإنّ هذه الدراسة تأتي اليوم لتطرح للنظر والنقاش والدراسة والتباحث المسألة التعليميّة بوصفها – في نظرنا – أهمّ مدخل تتحقق من خلالها التنمية الشاملة التي تعدّ هي الأخرى وسيلة أساسيّة لتحقيق الشهود الحضاريّ.

إنّه ليس من مرية أنّ الأمة قادة وعلماء ومفكّرين متفقون على تلك الأهمية القصوى للمسألة التعليميّة، بيْد أنّ ثمة شحاً في تلك الدراسات والأطروحات التي تبرز كيفية تحقيق التنمية الشاملة من خلال التعليم، ولئن أبرزت بعض الدراسات هذا البعد في المسألة التعليميّة ولئن اعتبرت تلك الدراسات المسألة التعليميّة مدخلا لتحقيق التنمية الشاملة، غير أنّها قلما تتعرض تلك الدراسات لإبراز ذلك النوع من التعليم الذي يعدّ مدخلا للتنمية الشاملة فالشهود الحضاريّ.

وتأسيسا على هذا، فإنّ هذه الدراسة تحاول اليوم إبراز تلك العلاقة المنطقية والجدلية بين التنمية الشاملة والمسألة التعليميّة من جانب، كما تحاول إبراز كون التعليم قادرا على تحقيق تلك التنمية متوقفا ومنحصرا في ذلك التعليم الذي اصطلحنا عليه بالتعليم الموجّه، وهو التعليم الذي يواكب تحدّيات العصر، ويتجاوز العشوائيّة والارتجاليّة في أهدافه، ومحتوياته، وأساليبه، ويتبنى التكامل المعرفيّ بين علوم الدين وعلوم الدنيا.

وسعيا إلى تسليط الضوء على حقيقة هذا النوع من التعليم المنشود، فإنّ الدراسة انتظمت موضوعات الدراسة في فصلين، عنينا في أولهما بإبراز العلاقة المنطقية الثاوية بين التنمية الشاملة والمسألة التعليميّة عامة والتعليم الموجّه خاصّة، وأما الفصل الثاني، فقد تعرضنا فيه لتفصيل القول في مرتكزات التعليم الموجه المتمثلة في مواكبة تحدّيات العصر على المستوى الكلي والجزئي، والتكامل المعرفي بين علوم الدين وعلوم الدنيا، واحتضنت الخاتمة أهم نتائج الدراسة.

والله أسأل أن يعجّل بشهادة الأمة على الأمم، ويعيد لها ريادتها وقيادتها إسعادا للبشرية وإنقاذا للإنسانية من الظروف والأوضاع الاستثنائية المضطربة التي تعيش فيها نتيجة ذلك الغياب الحضاريّ المفروض على الأمة بحبل منها وبحبل من الناس، وعسى أن تغدو المسألة التعليميّة ضرورة من الضرورات التي لا يقبل من أحد الاعتداء عليها أو المساس بحرمتها وقداستها، ويومئذ ستنهض الأمة وستحقق التنمية الشاملة فالشهود الحضاريّ الذي تصبو إليها الأمة منذ أمدٍ غير قصير.

أعدّها الراجي غفران ربه وعفوه

أبو محمد قطب بن مصطفى سانو

نزيل كوالالمبور، ماليزيا، جنوب شرق آسيا

الفصل الأول

في المسألة التعليميّة والتنمية البشريّة[1]

١. ما كان لأمة قط لتشهد على أمم الأرض قاطبةً إذا لم يَغْدُ التعليم لدى قادتها ومفكّريها ومنظّريها آكد الواجبات وأولى الأولويات، وأسمى الاعتبارات، وأعلى الاهتمامات، بل ما كان لأمة أيضا لتستقلّ في تفكيرها وقرارها وأحلامها ما لم يُمْسِ التعليم فيها يحتلّ أعلى المقامات، وأسمى المنازل، وأقدس المراتب، ومردّ هذا كلّه إلى كون التعليم الأسّ الذي تبنى عليه الحضارات، والأساس الذي تنطلق منه الإنجازات، والملاذ الذي يلاذ به لحلّ الأزمات، وإزالة المشكلات، فضلا عن أنّه المصنع الذي يصنع فيه قادة المستقبل، ويتحدّد به مستقبل الأمم.

٢. إنّ التعليم الذي يحقّق للأمم السؤدد والتقدم والنهضة والتطور لابدّ له من أن يكون تعليماً نوعيّا لا كميّا، ولكي يكون التعليم نوعيّا، فإنّه يجب أن تتوافر فيه عناصر الجودة والإتقان والإبداع والابتكار، إذ إنّه من المعلوم للعالِمين أنّ العبرة لم ولن تكون ذات يوم في كثرة التعليم أو في وفرته، ولا في كثرة المتعلمين والمعلّمين، ولكنّ العبرة كل العبرة كانت وستظل – دوماً وأبداً – في ذلك النوع الرصين من التعليم النوعيّ الفاعل المنظّم الذي يمكّن المتمكنين منه من النهوض بالأمم، وإحداث النقلة النوعيّة المنشودة في حياة البشر، والقيام بواجب الشهادة لله على العالمين، وعمارة الكون وفق المراد الإلهيّ، وتحقيق القيومية الشاملة لدينه الذي ارتضاه للبشر، وتسديد الحياة الإنسانيّة إلى ما فيه صلاح العباد والبلاد.

٣. إنّ للمرء أن يتساءل – بموضوعيّة وتجرّد – عن تلك الأسباب الموضوعيّة التي جعلت التعليم في كثير من الأقطار الإسلاميّة لا يحقّق تلك الغايات السامية، ولا يخرّج أجيالا قادرة على استعادة العافية الحضاريّة والإمكان الحضاريّ لعموم الأمة، وللمرء أن يتساءل – ثانياً – عن تلك المرتكزات الأساسيّة التي ينبغي توافرها في التعليم ليقدر على انتشال الأمم من براثن الفقر والجهل والمرض والتخلف، كما

---

(١) يراد بالتنمية البشريّة عند عدد من المفكرين التنمية الاجتماعيّة، ويعرّفها هنجنز بأنها عبارة عن "عملية استثمار إنسانيّ تتمّ في المجالات أو القطاعات التي تمسّ حياة البشر، مثل التعليم، والصحة العامة، والإسكان، والرعاية الاجتماعيّة.. بحيث يوجّه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصاديّ الذي يبذل في المجتمع.." اهـ انظر: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعيّ – إبراهيم حسن عيد – (القاهرة – دار المعرفة، طبعة عام ١٩٩٠م) ص ٧٠ باختصار..

أنّ للمرء أن يتساءل – ثالثاً – عن تلك الأسس القومية التي ينبغي الاستناد إليها لإيجاد ذلك النوع من التعليم في دنيا الناس في العصر الراهن.

٤. وإضافة إلى ما سبق، فإنّ للمرء أن يتساءل – رابعاً – بحصافة واقتدار عن تلك العلاقة المنطقيّة والصلة الجدليّة الثاوية بين التنمية البشريّة والمسألة التعليميّة عموما، وبين التنمية البشريّة وذلك النوع المرجو من التعليم خصوصاً، وبتعبير آخر، إذا كانت أمم الأرض جميعا تئن وترنو إلى تحقيق تنمية بشرية شاملة مستديمة وتنمية موازية لمواردها الطبيعيّة، وإذا كانت الأمم والشعوب تسلك سبلا فجاجا، وتدفع بثقلها الماديّ والبشريّ من أجل تحقيق قدرٍ لائق من تلك التنمية، فإنّ للمرء أن يتساءل عن سرّ إخفاق الأمم والشعوب الإسلاميّة عن تحقيق ما تصبو إليه من رخاء حضاريّ مرجوّ، وشهود حضاريّ منشود.

٥. أجل، من نافلة القول أنّ نقرّر في هذا المقام أنّ عدداً من الأمم الإسلاميّة يتوافرون على كثير من الإمكانات الماديّة المتمثلة في الحضور الظاهر والوجود الباهر لتلك المؤسّسات التعليميّة بمختلف مراحلها وبرامجها في جميع أنحاء العالم الإسلاميّ، بل من الإنصاف والموضوعيّة أن نقرّر أنّ كثيرا من تلك المؤسّسات حاولت ولا تزال تحاول الإسهام – بإخلاص – في التنمية البشريّة من أجل دفع عجلة التنمية والتقدم في كثير من الدول الإسلاميّة، غير أنّه من المشروعيّة الفكريّة أن يتساءل المرء – بمرارة وألم شديدين – عن سرّ إخفاق تلك المؤسّسات التعليميّة عن تحقيق التنمية الحقيقية المنشودة للمجتمعات الإسلاميّة المختلفة، إذ إنّه على الرغم من تمكن تلك المؤسّسات من إنتاج الآلاف المؤلّفة من العقول من مصانعها، غير أنّ عطاءات تلك العقول لا ترقى – حتى هذه اللحظة – إلى المستوى المأمول من التنمية والنهضة الشاملة، بل لا يزال التخلف العلميّ والتأخر الماديّ والصناعيّ حاضراً بالقوة والفعل في كثير من الأرجاء في الأقطار الإسلاميّة، وفي هذا يقرّر المفكّر الإسلاميّ الدكتور نصر عارف ما نصّه:

"..انقضت ثلاثة عقود من التنمية، وما تزال الدول التي اصطلحنا على تسميتها بالنامية أو المتخلفة تعاني من نفس الأزمات السياسيّة للمجتمع المتخلف، ولم تحقق تقدما ملحوظا في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعاليّة أدنى مما كانت

عليه..!"[1]

٦. جيْرِ، من الحقّ الفطريّ أن يتساءل المرء عن سبب عجز تلك المشاريع الموسومة بالمشاريع التنمويّة في الأقطار الإسلاميّة من إحداث أيّ قدرٍ ذي بال من التنمية المستديمة والتقدم العلميّ المشهود، والتطور النوعيّ والكَميّ للحياة، والنهضة الشاملة في مختلف المجالات، إذ إنّه لا يزال السواد الأعظم من الأقطار الإسلاميّة تراوح مكانها في مجال النهضة والتطوير والتقدم، كما لا يزال الأغلبية الغالبة منها تداعب أحلامها في الوصول إلى مراميها النهضويّة، وتتهم القدر في عليائه في عجزه عن بلوغ مبتغاها التقدميّ، بل إنّها تحمّل الآخر المشؤوم (الغرب أو الشرق) جميع تبعاتها وأزماتها ومشاكلها، وتمنّي نفسها – ليل نهار – ببزوغ فجرٍ مشرقٍ يعيد لها مجدها الحضاريّ، وشهودها القياديّ والرياديّ، ولكنّها لم تعِدَّ لذلك الفجرِ المرتقب تلك العُدَدَ الفكريّة والعلميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة اللائقة!

٧. وعلى كلّ، إنّ هذه التساؤلات الموضوعيّة ومثيلاتها المتكاثرة تهاجم – بضراوة شديدة – أذهان أولئك الغيارى من المصلحين من أبناء الأمة، كما تلازم – ملازمة شديدة – مخايلهم الحسّاسة، وتنغصّ عليهم حياتهم اليوميّة المليئة بصنوف الهموم المتصاعدة وأشكال الغموض المتتابعة، مما يدفعهم إلى استمرار البحث الرشيد عن أجوبة شافية لكلّ تساؤل، وعن حلول عمليّة قادرة على مكافحة كلّ أنواع الأدواء والأزمات الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة!

٨. وانطلاقا من قناعتنا التامّة بقدرة الأمة على استعادة عافيتها الحضاريّة إذا ما أعدّت لها العدّة الضروريّة اللازمة، بل استناداً إلى إيماننا بأنّ الوهن الفكريّ والضعف المعرفيّ والتأخر الماديّ والتخلف الحضاريّ الذي ألقى بظلاله على الواقع الإسلاميّ المعاصر، يمثّل كل أولئك أعراضا لداء يؤدّي الخلاص منه إلى الخلاص من أعراضه، كما أنّه يعود إلى ما طغى على الواقع الإسلاميّ من تهوين متواصل، واستهانة متعمدة بذلك الداء وأثره على المجتمع؛ إذ إنّه لو أدركت الأمة كل الأمة ما لذلك الداء من تأثير على جميع مناحي حياتها لبذل الغالي والنفيس من اجل

---

(١) انظر: نظرية التنمية السياسية المعاصرة، نصر محمد عارف، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١٩٩٢، ص٣٩ باختصار.

مكافحته والحدّ من استفحاله وتوسعه.

٩. إنّ المتأمل في ذلك الداء غير الظاهر ظهورا واضحا للعيان سيجدنّه هو الداء الذي صيّر الأمة تعيش على هامش التاريخ الإنسانيّ، وجعلها تتنافس على الفتات العلميّ الذي ترميه إليها الأمم المتقدمة والمتطورة إمعانا في تعميق تخلفها الحضاريّ وعجزها الماديّ والمعنويّ عن الالتحاق بركب الأمم المتمدنة والمتقدمة. وذلك الداء هو الذي نصطلح عليه في هذه الدراسة بداء العشوائيّة والارتجاليّة المتمثلتين في تغييب شبه تامّ للتخطيط الحضاريّ للمسألة التعليميّة وربطها ربطا محكما بالتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والفكريّة.

١٠. إنّ العشوائيّة والارتجاليّة في المسألة التعليميّة تعدّ اليوم – في نظرنا – ذلك الداء الأساس الذي أوصل الأمة إلى ما هي عليه اليوم من حالةٍ حضاريّةٍ سالبةٍ محرجةٍ، كما جعلت الأمل في تحقيق التنمية الشاملة المستديمة بعيد المنال، وصعب التحقيق، إذ ما كان لتلك التنمية الشاملة المستديمة لتتحقق في ظلّ انتشار تلك الظروف الفكريّة المقلقة، والأحوال الاقتصاديّة الخانقة، والأوضاع الاجتماعيّة والسياسيّة المضطربة.

١١. وعليه، فإنّ العلاج الأنجع لداء العشوائيّة والارتجاليّة يكمن فيما نصطلح عليه في هذه الدراسة بالتعليم الموجّه الهادف، ومرمانا بهذا التعليم ذلك النوع من التعليم الذي يوازن بين القدرات والتطلعات، ويرتّب بين الأولويات والآمال، ويعتدّ بالابتكار والإبداع والجودة، ويتخذ من النظرة الشموليّة الإيجابيّة والواقعيّة العمليّة المتوازنة أساسا ضروريّا ومرتكزا أصيلا لتكوين أجيال متوازنة فكريّا، ومتكاملة علميّا وماديّا، وقادرة فكراً وسلوكا على تحقيق الشهود الحضاريّ المنشود لعموم الأمة.

١٢. ويتميّز هذا التعليم بكونه تعليما مواكبا لتحدّيات العصر، وقادرا على مجابهة تلك التحدّيات وتحويلها إلى فرص يستفاد منها، كما يتميّز بكونه تعليما قائما على التكامل المعرفيّ بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وبين الحقيقة الدينيّة والحقيقة الدنيويّة، ويتجاوز العشوائيّة والارتجاليّة في تخصصاته، وأهدافه، ومحتوياته، وأساليبه.

١٣. إنّ هذا النوع من التعليم يروم ضرورة الربط بين المسألة التعليميّة بجميع أنواعها وتخصصاتها وفروعها ومسألة التنمية الشاملة، فلا يعتدّ بتخصّص أو

برنامج تعليميّ أو مشروع اجتماعيّ أو برنامج اقتصاديّ أو مشروع سياسيّ إذا لم يكن ذلك التخصص أو البرنامج مؤدّيا إلى تحقيق التنمية العلميّة والتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والتنمية السياسيّة، كما أنّ هذا التعليم الموجّه يهدف إلى الانتقال بمفهوم التنمية من كونها ترقّيا للفرد والمجتمع في المجال الماديّ والعلميّ البحت إلى كونها ترقّيا للفرد والمجتمع في المجال الروحيّ والمجال العلميّ والتقنيّ، والمجال الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ، إذ إنّ التنمية الحقيقيّة الشاملة تعني الترقّي بهذه الجوانب كلها ترقّيا أصيلا.

١٤. وتأسيسا على هذا، فإنّنا نرى أنّ ثمة حاجة إلى إعادة النظر الحصيف في المسألة التعليميّة في العالم الإسلاميّ لتغدو ذات ارتباط وثيق ومرجعيّة عليا لجميع مجالات التنمية في المجتمع، كما أنّ هناك حاجة ماسّة إلى تعهد المسألة التعليميّة أنظمة ومؤسّسات ومناهج بالمتابعة الدائمة والمراجعة الشاملة لتكون المنطلق الأساس للتنمية الشاملة، وفضلا عن ذلك، فإنّ الحاجة تمسّ بشكل أعمق إلى جعل المسألة التعليميّة بمؤسّساتها، وسياساتها، وأنظمتها، ومناهجها من أهمّ أولويّات الدول في ميزانياتها، وخططها، وبرامجها، إذ إنّ تحقيق التنمية الشاملة المستديمة يتوقف – كما أسلفنا – توقفا جذريّا على الارتقاء بالمسألة التعليميّة وصيرورتها القضية المصيريّة الأولى التي تقدّم على كل المسائل الأخرى، فصلاحها صلاح جميع المسائل والجوانب، كما أنّ ضياعها ضياع لكلّ المسائل، وما ذلك إلا لأنّها الأساس الذي يستند إليها في اتخاذ القرارات الفكريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة!

١٥. وكما قال المفكر الإسلامي المعاصر عمر عبيد حسنه: "..مهما حاولنا أو توهمنا أنّ النهوض والتغير والإصلاح يمكن أن يتمّ خارج مواضع التعليم، فإنّ التاريخ والواقع والتجربة الذاتية والعالمية تؤكد أنّ التربية والتعليم السبيل الأوحد إلى درجة يمكن أن نقول معها بدون أدنى تحفظ: إنّ التربية هي تنمية بكل أبعادها، وأي مفهوم للتنمية بعيدا عن هذا، فهو مفهوم جزئي وعاجز عن تحقيق الهدف. ولذلك، فإنّ أية تنمية لا يمكن أن تتم خارج رحم التربية ومناخها، وإنّ المدارس والمعاهد العلميّة والتربويّة هي طريق القادة السياسيّين والاقتصاديّين والاجتماعيّين والتربويّين والإعلاميّين والعسكريّين، وسائر المواقع الأخرى.."[١]

---

(١) انظر: النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا – قطب مصطفى سانو – (الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، طبعة أولى عام ١٩٩٨م) ص٢١.

١٦. وعلى العموم، بهذا نخلص إلى القول إنّ تحقيق التنمية الشاملة المستديمة مرهون بالنهوض بالمسألة التعليميّة عموما، وبالتعليم الموجّه خصوصا، ولا تنمية مستديمة إذا لم تنبثق عن تعليم موجّه يعرف تحدّيات العصر، ويمكّن الأجيال من تحويلها إلى فرص بعيدا عن جميع أشكال العشوائيّة والارتجاليّة اللتين تأتيان على كل الطموحات الحضاريّة بالنقض والزوال!

الفصل الثاني

في مرتكزات التعليم الموجّه المنشود

١. لقد أسلفنا القول بأنّ التعليم الموجّه يراد به ذلك النوع من التعليم الذي يوازن بين الإمكانات والقدرات الماديّة والفكريّة والتطلعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، ويرتّب بين الأولويات القائمة والآمال المستقبليّة، ويعتدّ بالفكر الابتكاريّ والعقليّة الإبداعيّة والجودة الشاملة أسسا للانطلاق والبناء والتعمير، كما أوضحنا أنّ هذا التعليم يتخذ من النظرة الشموليّة الإيجابيّة، والواقعيّة المتوازنة أساسا ضروريّا ومرتكزا أصيلا لتكوين أجيال متوازنة فكريّا، ومتكاملة علميّا، وقادرة على تحقيق الشهود الحضاريّ المنشود لعموم الأمة. وبناء على هذا، فإنّ لهذا التعليم ثلاثة مرتكزات، وهي:

٢. المتركز الأول: مواكبة تحدّيات العصر ومتطلبات المستقبل من خلال التجدد المستمر لتخصصاته ومجالاته، وموضوعاته، بغية الصمود أمام تلك التحدّيات، واستثمار تلك التطورات والتغيرات التي تجتاح الواقع الإنسانيّ، مما يجعله تعليما واقعيا حاضرا بالقوة والفعل، ويعني هذا أنّ هذا التعليم ليس تعليماً تاريخياً لا يعايش الواقع الذي يعيش فيه الناس، ولا يربط الناس بحاضرهم، ولا يتعامل مع المشاكل الآنية القائمة، كما يعني أنّه ليس تعليما يغرق في الحديث عن التاريخ الذي لم يصنعه، ويتجاهل ما تجري به السنن والقوانين الإلهية في الأنفس والآفاق، وليس تعليما عشوائياً لا يلتفت إلى حاجات المجتمع الآخذة بالتنامي والتطور. وبتعبير آخر، إنّه تعليم معاصر ومنفتح ومرن في أهدافه ومحتوياته، وأساليبه وطرق تقويمه.

٣. وأما المرتكز الثاني، فيتمثل في كون هذا التعليم مواكبا في أهدافه، ومحتوياته، وأساليبه وطرق تقويمه لما يستجدّ في الساحة من تغيرات وتطورات، وبتعبير آخر، لا تتوقف مواكبة هذا التعليم لتحدّيات العصر على المستوى الكليّ الأول، ولكنّه يشتمل المستوى التفصيليّ الثاني، مما يجعله تعليميّا إبداعيّا وابتكاريّا ونقديّا ينمّي في المتعلمين والمعلّمين خصال الإبداعيّة والابتكاريّة والنقديّة والحواريّة، ويتجاوز نواقض هذه الخصال الهامّة.

٤. إنّ هذا التعليم يتعهد تلك العناصر التعليميّة الأساسيّة الأربعة = (الأهداف،

والمحتويات، والأساليب، وطرق التقويم) بالمراجعة الدائبة، والتجديد المستمر، والتطوير المتتابع بعيداً عن جميع صور الانسحابيّة والاستبداد والاتكال وجميع أشكال التلقي السلبيّ القائم على حفظ المعلومات دون فهمها وإدراكها.

٥. وبناء على هذا، فإنّ هذا التعليم يتجاوز بالأهداف والمحتويات والأساليب التعليميّة من الدائرة التقليديّة التي تنمّي العقليّة التبريريّة، والنفسية الاستعلائيّة، والانغلاق على الذات، ومصادرة الحريات، والابتعاد عن واقع الناس وآمالهم وطموحاتهم.

٦. وأما المرتكز الثالث لهذا التعليم، فإنّه يتمثّل في كونه قائما على معالجة ذلك الفصام النكد الذي أوجدته عصور التقليد والتراجع بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وبين الديني والدنيويّ، وبين النقليّ والعقليّ. فالتعليم الموجّه يرى ضرورة تجاوز هذا النظام، وإعادة العلماء والمفكرين إلى ما كان عليه الأسلاف من قدرة على الجمع بين المعرفة الدينيّة والمعرفة الدنيويّة.

٧. وعلى العموم، إنّ كلّ واحد من هذه المرتكزات الثلاثة يتطلب مزيدا من التأصيل والتحرير والتفصيل والتمثيل، فهلمّ بنا لنوسعها تأصيلا وتحريراً وتفصيلا وتمثيلا، وذلك في ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول

مواكبة تحدّيات العصر الآنية والمستقبليّة على المستوى الكليّ

١. لئن أوضحنا سابقا بأنّ التعليم الموجّه تعليمٌ مواكبٌ ومتجدّدٌ، فإنّ مواكبة التعليم الموجّه لتحدّيات العصر تعني قدرته على صيرورة تلك التحدّيات فرصا واستثمارها لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها المجتمعات، كما تعني قدرة ذلك النوع على استحداث التخصصات والمجالات المعرفيّة التي تمكّن المتعلمين من مجابهة تحدّيات عصرهم بفعالية وكفاءة واقتدار، وتعني المواكبة أيضا تجديد الأهداف والمحتويات والأساليب التعليميّة لتتلاءم مع مقتضيات العصر ومتطلباته، ولتقوى على توجيه المستجدات والتحدّيات نحو تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات.

٢. وبناء على هذا، فإنّ المواكبة المنشودة للتعليم الموجّه لا تتوقف عند حدّ تفعيل العناصر التعليميّة وربطها بالواقع الحالي والمستقبلي للمجتمعات، وإنّما تنتظم –

كما أسلفنا – استحداث التخصصات الجديدة، والاستغناء عن مجالات دراسيّة لم تعد الحاجة تدعو بعدُ.

٣. وبالنظر في واقع التعليم في عالمنا الإسلاميّ المعاصر نجد حضورا شبه دائم لجملة حسنة من التخصصات والمجالات الدراسيّة بأسمائها ومحتوياتها وأهدافها، ولم يطرأ عليها إلا النزر اليسير من التعديل إن في المسميّات أو المحتويات والأهداف والأساليب، كما نجد عزوفا ومعارضة شديدة لدى شريحة كبيرة لاستحداث تخصصات علميّة جديدة تستجيب لمتطلبات العصر وتحدّياته.

٤. وإذا كان من المعلوم لمؤرّخة تاريخ العلوم والمعارف أنّ العلوم والمعارف تنشأ تلبية لحاجات المجتمع المتجددة، فإنّ هذا الأمر لا وجود له عند أولئك المسؤولين عن السياسات التعليميّة في كثير من الأقطار الإسلاميّة، مما جعلنا ننظر إلى التخصصات التي تقدّمها المؤسّسات التعليميّة تخصصات ثابتة لا يمكن الاستغناء عنها أو تبديلها، بل من الأمر المرفوض أن تكون هناك تخصصات جديدة بأسماء جديدة لا تعرفها تلك المؤسّسات العتيدة، ولا يخفى ما في هذا الأمر من شطط وخروج على الجادة.

٥. إنّه من الأمر المهم بمكان أن تستجد في المؤسّسات التعليميّة تخصصات آنية هامّة تتعامل مع تحدّيات العصر، وتمكّن الأجيال من التعامل بموضوعيّة بما يواجههم في حياتهم من مشكلات وأزمات، فما المانع اليوم أن تؤسس في الجامعات كليات للقيادة، وكليات للإبداع والابتكار، وكليات للجودة والإتقان، وكليات إدارة الموارد البشريّة والطبيعيّة، بل ما المانع اليوم أن تكون ثمة كليات لدراسة العالم الإسلاميّ، وكليات لدراسة العالم الغربيّ، وكليّات لدراسة شؤون السلم والحرب، وغير هذه الكليات كثيرة، مما تمثّل اليوم تحديات عمليّة لعموم الأمة؟ ما المانع أن تغدو هذه الموضوعات تخصصات مركّزة يعدّ فيها الأجيال إعداداً مركّزاً ورصيناً؟.

٦. وبطبيعة الحال، إنّنا نبادر إلى تبديد ما قد يثار من اعتراض على هذا كأن يقول قائل إنّ الجامعات والمؤسّسات التعليميّة التقليديّة تدرّس هذه الموضوعات من خلال تخصصاتها التقليدية القائمة، وبالتالي، فلا حاجة إلى استحداثها مادامت مندرجة ضمن تلك التخصصات.

٧. إنّ اعتراضا كهذا يردّ بالقول بأنّه شتّان ما بين تدريس موضوع بوصفه تخصّصا، وتدريسه بوصفه جزءاً من تخصصه، فإذا درّس الموضوع بوصفه جزءا من تخصصه، فإنّ الإلمام به لا يتجاوز دائرة الإلمام بالتخصص الذي درس من خلاله، كما أنّ التركيز عليه تركيزا شاملا لن يتحقّق بأي حال من الأحوال.

٨. وعليه، فإنّ دعوتنا إلى دراسة هذه الموضوعات بوصفها تخصصات جديدة أمر لابدّ منه لتحقيق مواكبة رشيدة آنية لما استجدّ اليوم في هذه الموضوعات والمجالات، ولتمكين الأجيال من استيعابها استيعابا دقيقا يعينهم على مجابهة التحدّيات الناتجة عنها، ولا يخفى ما لذلك من دور جليّ باهر لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات.

٩. لئن كان استحداث التخصصات القادرة على مجابهة التحدّيات المتصاعدة، فإنّ هذا الاستحداث ينبغي أن يتبع بإعادة النظر في مجالات التركيز والاهتمام في التخصصات التي تقدّمها المؤسّسات التعليميّة التقليديّة، وضرورة ربط تلك التخصصات بما تتطلبه التنمية الشاملة في المجتمع. وهذا الأمر هو ما قصدناه عند الحديث عن الأولويات، فالتعليم الموجّه تعليم يراعي الأولويات على مستوى التخصصات، ونقصد بالأولويات حاجة المجتمع وتطلعاته.

١٠. فمن المشاهد أنّ ثمة عدداً من الدول الإسلاميّة تعاني تضخما في الإقبال على بعض التخصصات العلميّة على حساب التخصصات النظريّة، كما أنّ هنالك بعضا آخر من تلك الدول تعاني تضخما مغايرا في التخصصات الأدبية على حساب التخصصات العلميّة، ولا علاج لهذه الأزمة التخصصيّة إلا من خلال اعتماد التعليم الموجّه الذي يجعل أهميّة التخصص والحاجة إليه مرتبطة بما تتطلبه التنمية الشاملة في مجتمع من المجتمعات، كما أنّ هذا التعليم يعتمد التوازن بين التخصصات من حيث الإقبال عليه وعدمه.. فإذا كانت الحاجة تدعو إلى الاعتناء الشديد بالتخصصات العلميّة في مرحلة من الزمن، كان التوجه عندئذ الإيلاء من شأن هذه التخصصات، وكذلك الحال في التخصصات الأدبيّة أو النظريّة.

١١. إنّ تحقيق هذا التوازن وترشيد الإقبال على التخصصات المختلفة يتحقق من خلال تخطيط علميّ دقيق رشيد يستشرف المستقبل، ويتجاوز الاندفاعات والانطباعات العابرة، والقرارات السريعة، بل لابدّ من دراسة واعية للآثار المستقبلية المترتبة للتخصصات على التنمية الشاملة.

المبحث الثاني

مواكبة تحدّيات العصر على المستوى التفصيليّ الجزئيّ

١. إنّه ما بسطنا فيه القول قبل، يعد تأصيلا لكيفية مواكبة التعليم الموجّه لتحدّيات العصر على المستوى الكليّ، وهو المستوى الذي يغدو فيه هذا التعليم مستجيبا لتحدّيات العصر من خلال استحداث جملة من التخصصات والمجالات الدراسية الجديدة تمكينا للنشء من المعارف والعلوم التي تجعلهم قادرين على استثمار تلك التحدّيات وتحويلها إلى فرص يرتكزون عليها في سعيهم الحثيث نحو استعادة العافية الحضاريّة والإمكان الحضاريّ والوراثة الحضاريّة للأمة.

٢. واعتبارا بأنّ المواكبة لا تعني بأي حال من الأحوال الاستغناء التامّ على المجالات والموضوعات التعليميّة السائدة، كما أنّ المواكبة ما كان لها لتعني اكتفاء باستحداث التخصصات والموضوعات فقط، ولكنّها تعني - كما أسلفنا - المواكبة على المستوى الكليّ العامّ، والمواكبة على المستوى الجزئيّ التفصيلي، وتتحقق المواكبة الجزئية التفصيليّة من خلال صيرورة العناصر التعليميّة الأربعة الأساسيّة عناصر فاعلة ومتجددة وقادرة على متابعة ما يطرأ على الواقع الإنساني من تغير وتطور. وهذا بيان لكيفية تلك المواكبة على المستوى الجزئيّ التفصيلي في الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: مواكبة الأهداف التعليميّة لتحدّيات العصر:

١. وأما بالنسبة لمواكبة العصر على مستوى العناصر التعليميّة الأربعة المعروفة، وهي الأهداف والمحتويات، والأساليب وطرق التقويم، فإنّها تتحقق من خلال اعتماد الوضوح والتجديد والإبداع والابتكار أسسا للتعامل مع هذه العناصر، فمقتضى هذه المواكبة على مستوى الأهداف تعني أن تكون الأهداف التعليميّة واضحة المعالم، وقابلة التحقيق والتحقق، بعيدا عن أهداف هلاميّة لا يمكن تحقيقها في أرض الواقع سواء كان عدم تحقيقها راجعا إلى قلّة الإمكانات الماديّة، أو إلى غموض في الرؤية، بل لابدّ من أن تكون الأهداف التعليميّة أهدافا مصاغة موضوعيّة توازن بين الإمكانات الماديّة والتطلعات المستقبليّة، وتتجاوز الإغراق في العموميّات.

٢. إنَّ تحقيق هذه المواكبة على مستوى الأهداف التعليميّة ينبغي أن يتم من خلال إعادة صياغة تلك الأهداف بصورة تتسم بدرجةٍ عالية من الوضوح والدقة والشمولية والواقعية بحيث يمكن مقايستها وتقويمها، كما ينبغي الابتعاد عند صياغتها عن الغموض والضبابية والعموميات والمثالية. وفضلا عن هذا، ينبغي التفريق بين أنواع الأهداف التعليمية، إذ ثمة أهداف تعليمية ثابتة لا يعتريها تغيير أو تبديل أو تعديل، وهنالك أهداف تعليمية متغيرة تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال والعادات والتقاليد والأعراف.

٣. فأما الأهداف التعليمية الثابتة، فتتمثل في ترسيخ مجموع القيم والمبادئ التي نصّ عليها الشرع في الكتاب والسنة، وتمثل في جوهرها ما يعرف اليوم بثوابت الدين وكلياتها، ولا تتغير بتغير الزمان والمكان، ولا تتأثر بالأحوال والظروف بتاتا، ومن تلك القيم الخالدة والمبادئ الثابتة، الإيمان بأركانه الستة (= الإيمان بالله، وبرسله، وكتبه، وملائكته، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره) والتزام الصدق، والوسطية، والاعتدال، والأمانة والوفاء، والمساواة، والحرية، والشورى، والرحمة، والسماحة، والرفق، والاستقامة، والشجاعة، والإيجابية، والواقعية، والمروءة، وغيرها من أمهات الفضائل والأخلاق، الخ.. فهذه القيم والمبادئ لا تعرف تبدّلا ولا تغيّرا ولا تطوّرا أو تطويراً، ذلك لأنها قيَم وأهداف لا تتأثر - كما أسلفنا - بظروف الزمان والمكان، بل إنّها فوق الزمان والمكان، وتمثل معالم أساسية لشخصية الإنسان المسلم والجماعة المسلمة.

٤. وتأسيسا على هذا، فإن على مصمِّمي المناهج التعليميّة في عالمنا الإسلاميّ أن يتخذوا من هذه القيم والمبادئ أهدافاً ثابتة واضحة يسعون إلى غرسها وتعميقها في نفوس الناشئة، ويبذلون قصارى جهدهم في تمكينهم من تمثلها والعمل بها في حياتهم العملية؛ كما أنّ عليهم التزام الواقعية والموضوعية والاتزان عند صياغة هذه الأهداف بحيث يتم ربطها بالواقع العملي الذي يعيش فيه الناس.. فعلى سبيل المثال، يعدّ ترسيخ مبدأ الوسطيّة والاعتدال في الفكر والسلوك والتصرف هدفا ثابتاً من الأهداف التعليميّة التي ينبغي العناية به، والإيلاء من شأنه، والسعي إلى ترسيخه في حياة النشء، فينبغي أن يصاغ هذا الهدف صياغة واقعية يسهل على التلميذ فهمه وإدراك أبعاده الفكرية والاجتماعية والثقافية، وآثار الالتزام به على

حياته وحياة المجتمع الذي حوله، وكذلك الحال في بقية القيم من تسامح ورحمة ورفق..

٥. وأما الأهداف التعليمية المتغيرة، فإنها تتمثل في أمرين، أولهما: ما عدا هذه القيم والثوابت المشار إلى بعضها، مما يعني أن هذه الأهداف تتغير بتغير الزمان والمكان، وتختلف من زمان إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن حق كل مجتمع صياغة ما يروق له من أهداف تنموية وسياسية واقتصادية واجتماعية شريطة الا تتضمن تلك الأهداف مخالفة للأهداف الثابتة الراسخة.

٦. وأما الأمر الثاني، فإنه يتمثل في كيفيات ووسائل تنزيل العديد من الأهداف الثابتة وتطبيقها في أرض الواقع، فعلى سبيل المثال، تعد الشورى هدفا ثابتا من حيث التجريد، غير أنّ تطبيقها في الواقع العمليّ يخضع لظروف الزمان والمكان، ولأحوال المجتمعات والشعوب، كما أن طريقة تطبيقها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، وليس مقبولا في شيء إلزام الناس بطريقة واحدة عند الهم بتطبيق الأهداف الثابتة مادام الشرع الحنيف تجاوز - قصداً - عن بيان الطريقة المثلى لتطبيقها في الواقع العملي. وقد أشار إلى هذا الأمر العالم التربوي الكبير المعروف الدكتور علي مدكور عندما قال ما نصه:

"..ومنهج التربية الإسلامية له أهداف ثابتة وأخرى متغيرة، فالقيم الإنسانية الواردة في منهج الله وشريعته، هي قيم ثابتة، وهي، بالتالي، تمثل أهدافاً ثابتة للمنهج، وذلك مثل: الصدق والأمانة.. وهناك أيضا أهداف متغيرة بتغير الزمان والمكان والناس، فالله سبحانه وتعالى أمر بالعدل، وهذه قيمة ثابتة، ولكنه ترك وسائل تحقيق العدل للإنسان، يقوم به وفقا لظروف الزمان والمكان والناس، وأمرنا بالشورى، وهذه قيمة ثابتة، ولكنه ترك تحقيق الشورى وفقا لظروفنا المختلفة، وأمرنا بتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكنه ترك لنا حرية اختيار الأساليب المناسبة لنا ولظروفنا في تحقيق العدالة الاجتماعية.."[١]

٧. وعليه، فإن مواكبة التعليم الموجّه المنشود على مستوى المحتويات والمضامين لا تمام لها إذا لم تتضمن تنصيصا واضحاً على الأهداف الثابتة والربط بينها وبين

---

(١) انظر: منهج التربية الإسلامية: اصوله وتطبيقاته - علي احمد مدكور - (الكويت، مكتبة الفلاح، طبعة أولى لعام ١٩٨٧) ص ٢٦٨ باختصار.

الأهداف المتغيرة بصورة علمية جلية، فعلى سبيل المثال، اعتادت العديد من المناهج التعليمية التقليدية المعاصرة من صياغة أهم هدف تعليمي لها بالقول: إعداد الإنسان الصالح، أو المواطن الصالح، فإن هذا الهدف يتسم بالغموض والضبابية، ذلك لأن لكل فردٍ أو مجتمع أن يحدد مواصفات الإنسان الصالح أو المواطن الصالح، ثم ينتهج المنهج الذي يراه في إعداد هذا الإنسان.

٨. وعليه، فإنه يجب الابتعاد عن صياغة أمثال هذه الأهداف الهائمة المدعاة إلى الاختلافات، وبدلا منها يمكن إعادة صياغة هذا الهدف بالقول: إعداد الإنسان الصالح الملتزم بمبادئ وقيم دينه الثابتة، والقادر على عمارة الأرض وترقيتها وفق منهج الله؛ وهكذا دواليكم.

٩. إن نظرة عاجلة في أهداف العديد من المناهج التعليميّة في العالم الإسلاميّ يجدها المرء خلوا من الأهداف الثابتة، كما يجدها تتمحور حول الأهداف المتغيرة وتعتنقها، ولذلك فلا غرو أن تكون مخرجات هذه المناهج ما نراه اليوم من أشخاص وجماعات يتنصلون في كثير من جميع المبادئ والقيم الثابتة التي وضعها الشرع في هذا الكون وأمر بالالتزام بها، بل ليس من عجب في شيء أن تعجز هذه المناهج بأهدافها المهلهلة من إنتاج ذلك الجيل من النشء القادر على تمكين الأمة من استعادة عافيتها واستئناف دورها الريادي والقيادي في هدي البشرية.

١٠. وزبدة القول، إن إصلاح مناهج التعليم لصيرورتها مناهج للتعليم الموجّه يقتضي إعادة النظر في جميع الأهداف التعليمية في إطار من التصور الإسلامي للإنسان والكون والحياة والوجود، كما تقتضي ضرورة انبثاق تلك الأهداف من المبادئ والقيم الراسخة التي جاء الإسلام من أجل تحقيقها في حياة البشر. وفضلا عن هذا كله، فإن الإصلاح يرنو إلى الربط المكين بين الواقع الذي يعيش فيه التلميذ والمثال المتمثل في المبادئ والقيم المشار إليها من قبلُ. وأيا ما كان الأمر، فإن تمكين مناهج العلوم الإسلاميّة من تحقيق هذه الأهداف السامية يجعل منها مناهج قادرة "..إنشاء جيل جديد إنشاءً فكريًا خلقيًا ممتازاً.."[1]، وتلك هي أسمى الغايات وأعلى الأمنيات التي ينبغي أن تصبو إليها سائر مناهج التعليم.

---

(١) انظر: التربية الإسلامية الحرة – الندوي – ص ٨.

الفقرة الثانية: مواكبة المحتويات والمضامين لتحدّيات العصر:

١. لئن كانت الأهداف التعليمية تعنى بتحديد القيم والمبادئ الثابتة، وضبط الغايات المثلى التي يسعى المعلم إلى إحداثها في حياة المتعلم فكرا وسلوكا، فإن محتويات المناهج التعليميّة تمثل الميدان الذي يتم من خلاله ترجمة تلك الأهداف وتحويلها إلى واقع ملموس قابل للتقويم والمقايسة، مما يعني أن إصلاح الأهداف لا تحقيق له إذا لم ينعكس ذلك في المقررات والمواد التعليمية التي يتوصل من خلالها إلى الأهداف المرسومة سلفا.

٢. اعتباراً بتنوع المواد والمقررات والموضوعات التي تتشابك وتتداخل عند الهمّ بترجمة الأهداف وتطبيقاتها في الواقع، لذلك، لا غرو أن يختلط الحابل بالنابل عند تحديد المواد المناسبة والمعبرة عن الأهداف التعليمية.

٣. وانطلاقا مما أسلفناه من تقرير حول ضرورة كون الأهداف التعليمية متسمة بالوضوح والشمول والواقعية، فإنّ هذه السمات الأساسية يجب أن تتسم بها المواد والمقررات المعبرة عن محتوى المناهج بصورة أكبر، ذلك لأنها في النهاية هي تعكس الأهداف وتترجمها، وتجعلها واقعاً ملموساً.

٤. وعليه، فإنه يمكن القول بأن هذه المحتويات ينبغي لها أن تنتظم كل "..الخبرات والمعارف والمفاهيم والمهارات التي تساهم في بناء الإنسان الصالح كله: وجدانه، وعقله، وجسمه، تعتبر هامة ويجب تضمينها في محتوى المنهج.."[(١)]

٥. وتأسيسا على مبدأي المرونة والسعة في تشريعات الإسلام المتعلقة بالتعليم وغيره من الموضوعات، فإن الشرع الحنيف لم يعن بحديث مفصل وواضح عن محتويات المناهج أو العلوم بشكل عام، بل أمر بالقراءة في الكتاب المسطور والكون المنظور، وحث المسلمين على السعي في الأرض والكشف عن سننه في الخلق والتاريخ والكون. فكل هذا تقرير بأن للعقل الإنساني دوراً في ضبط المواد والموضوعات التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة من مناهج العلوم الإسلاميَّة، كما أن هذا يؤكد عدم حصر المعرفة الإسلامية في فن دون آخر، أو في تخصص دون غيره، إذ إنّ المعرفة الإسلامية لا يمكن أن يستوعبها تخصص من التخصصات، ولا

(١) انظر: منهج التربية الإسلامية – مرجع سابق ص ٢٨٩ باختصار.

يمكن أن تقف عند حد فن من الفنون، بل هي "..منهجية.. تلتزم توجيه الوحي، ولا تعطل دور العقل، بل تتمثل مقاصد الوحي وقيمه وغاياته، وتدرس وتدرك وتتمثل موضوع اهتمام الوحي وإرشاده وهو الفرد والمجتمع الإنساني، والبناء والإعمار الحضاري، وما أودع الله في هذه الكائنات والعلاقات من فكرة ومن طبع، وكيف توجه تلك الطبائع وتتفاعل، وكيف تطوّع وتستخدم، وكل ذلك من أجل تفهم هذه الكائنات وعلاقاتها حتى يمكن تسخيرها لتوجيه الإسلام وغاياته.."[1]

٦. وإذ الأمر كذلك، بأن مواكبة محتويات التعليم الموجّه يعني تقديم كافة المواد والمقررات التعليميّة التي يتوقف عليها تحقيق الأهداف التعليميّة الثابتة والمتغيرة في إطار من التصور الإسلامي الكلي للإنسان والكون والحياة والوجود. ومقتضى هذا أن أية مادة تقدّم في إطار من التصور الإسلامي تعد مادة إسلامية ولو كان ذلك في الرياضيات أو الفيزياء أو الكيمياء، ذلك لأن "..كل علم يصمّم منهجه ويدرّس على أساس أن يساهم في بناء الإنسان المسلم القادر على المشاركة بإيجابية وفاعلية في عمارة الأرض وترقيتها وفق منهج الله هو علم ديني من وجهة نظر الإسلام يستوي في ذلك علوم الشريعة والعلوم الحديثة كالرياضيات والطبيعة، والكيمياء، وعلوم التقنية الحديثة.."[2]

٧. وعليه، فإنّ ما نشاهده اليوم من فصام نكد بين ما يسمّى بعلوم الدين وما يسمّى بعلوم الدنيا، يحتاج من القائمين على شؤون التعليم في العالم الإسلامي إلى مراجعة عاجلة شاملة، ذلك لأنه يعد المسؤول مسؤولية كبيرة عن تقسيم أبناء الأمة الواحدة إلى علمانيّين ومتديِّنين!..

٨. وعلمانية العلمانيّين تعود إلى تشبعهم في معظم الأحيان بما يعرف بالعلوم الدنيوية، وانخداعهم بعظمة هذه العلوم ورجالاتها، مما جعلهم يتخيّلون أنّ إصلاح الواقع المعاصر ينبغي أن يتم من خلال المناهج التي تعتمدها الأمم المتمدنة القدوة في نظرهم وطروحاته، ويؤمن أكثر هؤلاء أنه لا يمكن للإصلاح أن يتحقق إذا لم يتم التخلص والقضاء المبرم على الزمرة المتديّنين الذين يحسبونهم عقبة كؤوداً أمام

(١) انظر: الوجيز في إسلامية المعرفة - مرجع سابق - ص ٧٨ باختصار وتصرف.
(٢) انظر: منهج التربية الإسلامية - مرجع سابق - ص ٢٩٠ باختصار.

مشاريعهم وبرامجهم الإصلاحية!

٩. وأما دينيّة المتدينين، فإنه يعود إلى تمكن أكثرهم مما يعرف بعلوم الدين والشريعة المحضة، ويرون أن إصلاح الواقع المعاصر، لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال المناهج الدينية التي تعلموا عليها، ويعتقدون اعتقاداً جازماً أن خصومهم العلمانيين هم المسؤولون عن كل ما جرى وما يجري من محن وابتلاءات في العالم الإسلامي، ولولاهم وصنيعهم وبعدهم عن منهج الله لكان الواقع الإسلامي أكثر استقراراً وتقدما وتطوراً ونهضة!

١٠. أجل، إنّ هذا التشوه في الرؤية والتحليل والنقد عند كلا الفرقين، يعد أثراً من آثار الفصام النكد المفتعل بين علوم الدين وعلوم الدنيا، كما يعدّ نتيجة حتميّة لمحتويات علوم الدين وعلوم الدنيا التي تعمّق الهوة والفجوة والجفوة بين الديني والدنيوي، وتختلق خصاما بين النقلي والعقلي، وبين المادة والروح.

١١. وأيا ما كان الأمر، فإننا نعتقد بأن كلا الفريقين – العلمانيين والمتدينين – مسؤولان أمام الله وأمام التاريخ مسؤولية مباشرة ومتساوية عن هذا الواقع المزري للأمة، إذ إنّ دينهم الحنيف لم يأمرهم قط بهذا الفصل بين الديني والدنيوي، كما أنّ انقسامهم إلى هاتين الجبهتين المتناقضتين والمتنافرتين لم ينزل الله بذلك سلطانا، بل لم يأمرهم به قرآن ولا سنة، وإنما اختاروا بأنفسهم ما هم فيه من وهنٍ وضعفٍ، وما يتقلبون فيه من تخلف وتأخر.

١٢. إيْ (نعم)، لم يأمر الإسلام أحداً بالانسحاب من الحياة العملية وتركها كلأً مباحاً للآخرين، ثم اللواذ بلوم أولئك الآخرين على ما فعلوا بهذه الحياة، وما تصرفوا فيها من تصرفات، كما أنه لا يوجد إسلام نهى أحداً عن الإعراض عن تعلم قيمه الراسخة ومبادئه الثابتة التي تنور القلوب وتجلي الأبصار وتهدي إلى صراط مستقيم. فمن اختار الانسحاب والانزواء والسلبية، فلا يلومن إلا نفسه، ومن اختار الإعراض والانبهار بالوافد المارد، فلا يلومن أحدا إلا نفسه.

١٣. ومهما يكن من شيء، فإنّ مواكبة محتويات التعليم الموجّه لتحدّيات العصر يمكن لها أن تتحقق من خلال إعادة تلك الرحم المقطوعة بين الديني والدنيوي، وتجاوز الفصل المفتعل بين علوم الدين وعلوم الدنيا، فضلا عن ضرورة تزويد النشء بقدرٍ معقول من مبادئ كل واحدٍ من هذه العلوم التي شققها المسلمون

عندما تسربت إليهم – على حين غرة – الآفة التي وقعت فيها الكنيسة ورجالاتها في القرون الوسطى، ففصلوا فصلا اعتسافيا وتعسفيا بين العلم والدين، واختلقوا صراعاً بينهما زوراً وبهتاناً.

١٤. وليس من الممكن على الأمد القريب، التقريب بين الفئتين المتنازعتين في الأقطار الإسلامية كلها ما لم يتم القضاء على هذا الفصل من خلال ما يعرف اليوم بفكرة التكامل بين القيم والمعارف والعلوم، والتكامل بين علوم الدين وعلوم الدنيا.

١٥. إننا لعلى يقين بأن لهذا الفصام النكد دوراً في نشأة الغلو والتطرف لدى فئام من الشباب المخلص وخاصة منهم أولئك الشباب الذين يسوقهم قدرهم إلى التوجه إلى العلوم الحديثة أو العلوم الدنيوية (العلوم غير الدينية)، فمن الملاحظ أن حظ كثير منهم من المعرفة الإسلامية الصحيحة ضحل وضئيل، وأما الحماسة التي تملأ جوانحهم، فهي مثل الجبال شموخاً ورسوخاً، وكثيراً ما تدفعهم تلك الحماسة التي لم تصقل بفهم عميق لقيم الإسلام وتعاليمه إلى الغلو والتطرف والتعصب في مسائل وقضايا يحرم فيها الغلو والتطرف والتعصب والتهجم على المخالف، ولكن عذرهم أن زادهم المعرفي مغشوش ومشوّه وبخس، فلو أنهم نالوا حظّا أوفر وفهما أعمق لتبرؤوا من كل فكر يدعو إلى إزهاق الأرواح البريئة والخروج على الطاعة، وشق الكلمة، وإشاعة الفتنة والبلبلة، وإدخال الرعب والخوف في النفوس ظلماً وجوراً.

١٦. وبالمقابل، فإنه من الملاحظ أيضا أنّ حظّ كثير ممن ساقهم قدرهم إلى العلوم الدينيّة (العلوم غير الدنيوية) في المعرفة الحديثة وخاصة المعرفة المتعلقة بالواقع المعيش ومكوناته، وما يطرأ عليه من ظواهر وأحوال، بئيس وضئيل، ولكنه يخيّل إلى كثير منهم بأنهم يعرفون هذا الواقع المعقّد والمتشابك معرفة صحيحة، والحال أنّ مصادر معرفة هذا الواقع المتمثلة في علوم الدنيا لم يسعفهم حظهم إلى القراءة فيها أو التعلم منها، ولكنهم مع ذلك تدفعهم المعرفة الظاهرية والاعتقاد غير الصحيح إلى إساءة التعامل مع هذا الواقع، فترى بعضهم يلجأ إلى استخدام الوسائل العنيفة لتغيير هذا الواقع، والاعتداء على الأنفس والأموال، ظنّا منهم– بل جهلا مطبقا – بأن الواقع لا يتغير إلا من خلال هذه الوسائل الفاشلة العليلة المخالفة

لسنن الله في الكون والتاريخ والحياة.

١٧. إذاً، إن معالجة ظاهرة الغلو والتطرف الديني أو الدنيوي، تكمن في إعادة صياغة محتويات المناهج التعليمية صياغة إسلاميّة لا ترى فصاما بين الدينيّ والدنيويّ، ولا بين العقليّ والنقليّ، ولا بين الروح والمادة، ولا بين عالم الغيب وعالم الشهادة، بل تقوم على رؤية ناضجة ناصعة ترى في هذه الثنائيات جمالا وروعة وتكاملا وتسانداً وترابطا. فالتكامل هو الأمل الأوحد لتخفيف حالة الرهق الفكري والتشتت المرجعيّ التي عمّت به البلوى، وجلبت ولا تزال تجلب للأمة مزيداً من المآسي والآلام والويلات.

١٨. وبطبيعة الحال، لا يفوتنا أن نشير إلى أنّ مقتضى مواكبة محتويات التعليم الموجّه لتحدّيات العصر يعني فيما يعني أن تكون محتويات العلوم التي تقدّم للنشء قادرة على إحداث النقلة النوعيّة في حياة المجتمعات والشعوب، بحيث تكون وثيقة الصلة بالواقع، وقادرة على حلّ الأزمات والمشكلات، فضلا من أن تتجدد تلك المحتويات بتجدد التحدّيات، وأن تتنوع بتنوعها، فليس من المقبول الإبقاء على تلك المحتويات العاجزة عن تكوين العقليّة العلميّة الناضجة الواعية القادرة على المشاركة الفاعلة في صناعة الحضارات.

١٩. إنّ التحدّيات المتصاعدة تتطلب تجدد النظر في محتويات المادة العلميّة التي تقدّم للنشء في مختلف المراحل التعليميّة، كما تتطلب مجابهة تلك التحدّيات السعي الحثيث الدؤوب من أجل إعداد جيل قادر على إنتاج العلوم والمعارف نتيجة تمكنه من الأدوات المعرفيّة والعلميّة المؤهّلة له لتحقيق ذلك.

٢٠. وفضلا عن هذا، فإنّ مواكبة تحدّيات العصر على مستوى المادّة العلميّة أو التخصصات العلميّة التي تقدّم للنشء تقتضي ربط مجالات وموضوعات العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعيّة بالواقعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة السائدة ربطا محكما بحيث لا يكون الحديث عن تلك الموضوعات بعيدا عن الواقع الذي يعيش فيه المتعلم. فمن الملاحظ أن جملة من موضوعات هذه العلوم – وخاصة العلوم السلوكيّة والتربويّة والاقتصاديّة – تمّت صياغتها في ضوء واقعات أولئك المنظّرين، كما تمّ اعتماد مضامين في ضوء ما تواجه تلك المجتمعات من مشكلات وأزمات، واعتباراً بوجود ذلك الفرق الواضح بين واقعات الأقطار

الإسلاميّة وتلك الأقطار التي نسجت فيها تلك العلوم والمعارف، فإنّ المواكبة تقتضي أن تكون موضوعات تلك العلوم والمعارف معبّرة تعبيرا صادقا على الواقعات التي يعيش فيها الناس في الأقطار الإسلاميّة، كما تقتضي تجديد النظر في تلك الموضوعات بحيث يتجاوز فيها تلك الموضوعات التي لم تعد تشكّل همّا معرفيّا أو شأنا علميّا.

٢١. فعلى سبيل المثال، من جملة الموضوعات التي يكثر الحديث عنها في الدراسات النفسية نظرية فرويد في الجنس، ونظرية ماركس في الاقتصاد والتاريخ، فمن المعلوم أنّ هذه النظريات وموضوعاتها ومجالاتها لا علاقة لها بالواقع الإسلاميّ، وبالتالي، فإنّ التوسع في دراستها لا يعدو أن يكون توسعا فيما لا ينبغي التوسع فيه البتة!

٢٢. وعلى العموم، لابدّ من المواكبة المتمثلة في التجديد المستمر في مجالات المعرفة وموضوعاتها وتخصصاتها تمكينا للعقليّة الإسلاميّة من معايشة واقعه، ومجابهة تحدّياته، ومشكلاته بطريقة موضوعيّة رصينة معتدلة.

الفقرة الثالثة: مواكبة الأساليب التعليميّة لتحدّيات العصر:

١. وأما بالنسبة لمواكبة الأساليب التدريسيّة (التعليميّة) تحدّيات العصر، فإنّ ذلك واضح جليّ اعتباراً بأنّ الأساليب التعليميّة كانت ولا تزال محل تجدد مستمر ومراجعة دائمة، ولا يمكن لأمة أن تطمح في نهضة علميّة رشيدة تقود إلى تنمية شاملة إذا لم تقم بالمراجعة الدائبة لتلك الأساليب التعليميّة التي يتم من خلالها نقل العلوم والمعارف إلى الأجيال، إذ إنّ تلك الأساليب تعدّ أكثر العناصر التعليميّة تأثرا وأسرعها إلى البلى والقدم، مما يوجب ضرورة تغييرها وتبديلها كلما تغير الزمن، وتبدلت الأحوال والأوضاع.

٢. إنه ليس من شكّ أنّ جملة حسنة من الأساليب التعليميّة السائدة في كثير من الأقطار يجب نبذها والتبرؤ منها لما تفضي إليه من تكريس لعقلية الحفظ والتلقي الجمعيّ، ورفض الآخر، ومصادرة الحريات، وانتشار عقلية التآمر، وسواها من الأساليب التعليميّة البالية التي يمكن اعتبارها أساليب قد عفا عليها الزمن، ولا يمكن لها أن توجد جيلا قادرا على المساهمة والعطاء. وبدلا من تلك الأساليب، فإنّه لابدّ من تنمية التفكير الإبداعيّ، والعقليّة النقديّة الرصينة الرزينة، والابتكاريّة

العميقة الرشيدة، فضلا عن ضرورة تغليب ثقافة الحوار والنقاش على ثقافة الهجوم والشتم والسبّ!

٣. إنّ سلامة القيم والغايات، وسداد الموضوعات والمقررات التي تتضمنها مناهج العلوم الإسلاميّة تمثّل مقدمات ضرورية وأساسية لتحقيق إصلاح واعٍ رشيدٍ ومتزن لهذه المناهج، غير أنها لا تضمن – بأي حال من الأحوال – نجاح العملية التعليمية، أو لا تضمن أيضا تمكن المناهج من إعداد جيل قادر على القيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الكون وفق منهج الله؛ لأن هنالك عنصرا ثالثا لابد من الاعتداد به عنصرا هامّا في العملية التعليمية، وتتمثل في الأساليب التعليمية التي تستخدم من أجل تمكين الأجيال الصاعدة من الأهداف التعليمية المحدّدة، والموضوعات والمقررات المنضبطة، فهذه الأساليب تمثل أحد العناصر الهامة التي يتوقف عليها نجاح العملية التعليمية، وتمكن مناهج العلوم الإسلاميّة من الإسهام بفعالية في تغيير الواقع الذي يعيش فيه الناس.

٤. وعليه، فإن للمرء أن يتساءل عن كيفية مواكبة الأساليب التعليمية التقليدية التي يتم من خلالها تزويد النشء بالأهداف والمحتويات التعليمية. وبطبيعة الحال، إننا نبادر إلى تقرير القول بأن الإسلام تجاوز – قصدا – عن حصر الأساليب التعليميّة في أساليب تعليمية معيّنة، كما أنّ الشرع اكتفى برسم الأسس والكليات العامة التي ينبغي الوعي عليها عند الهمّ بتزويد النشء بالأهداف والمحتويات التعليمية.

٥. وبناء عليه، فإنّ مواكبة الأساليب التعليمية لتحدّيات العصر ومتطلباته، تعني أن تستعيد تلك الأساليب المنهجية الإسلامية الأصليّة في التعليم والمتمثلة في الحواريّة، والتشويق، والجمع بين الترغيب والترهيب، والنقديّة، والواقعيّة، وذلك عند الهمّ بتمكين النشء من الأهداف والمحتويات التعليمية بعيداً عن القمع والإرهاب والاستبداد والتسلط. فالأساليب التعليمية القادرة على إحداث التغير المطلوب في النشء هي تلك الأساليب التي تقوم على مراعاة واحترام مشاعر النشء، وتقدير واقعهم وأحوالهم، وتوفير جوّ من الرحمة والرفق والتفاعل الإيجابيّ والحوار البنّاء معهم تمكينا لهم من حسن استيعاب الأهداف والمحتويات التعليميّة. فإذا اكتملت في الأساليب التعليمية هذه الركائز المذكورة، كان من شأن ذلك إقبال

النشء على التعلم بشغفٍ وشوقٍ ورغبةٍ،

٦. فضلا عن أن ذلك سيوفر لهم تحصينا عميقا بالأهداف والمحتويات، فيصبحون لا يقبلون ما يلقى عليهم إلا بعد اقتناعهم بجدواها وصحتها. وهذا بدوره يؤدّي إلى ترسيخ ما يتلقونه من خبرات ومعارف ومهارات وتجارب في أذهانهم، ويدفعهم ذلك كله إلى التفاعل الإيجابي الواقعي مع أنفسهم ومع الواقع والمجتمع الذي يعيشون فيه.

٧. وبطبيعة الحال، إننا نروم **بالحوارية** في هذا المقام توفير جو من المناقشة البنّاءة الهادفة القائمة على توفير جو من حرية الرأي والتعبير لدى النشء عند تقديم المعلومات والمعارف والمهارات، وتنمية مبدأ الحوار والحرية فيهم، مما يدفعهم إلى التفاعل مع تلك المعارف والمعلومات التي تقدّم لهم. وبتعبير يراد بالحوارية عند بعض المفكرين المعاصرين تلك الصفة التي يتربى عليها العقل ".. فيصبح في حركته الفكرية ممتدا إلى عقول الآخرين يعرض عليها ما توصل إليه من أفكار: شرحاً لحقيقتها، واحتجاجا لها، بغية بيانها لتلك العقول، ووضعها أمامها على محكّ الامتحان، كما يصبح ممتدّا إليها لاستبانة ما توصلت إليه من آراء للنظر فيها والوقوف على ما تضمنته من قوة ومن ضعف، استفادة من قوتها، واتقاء لضعفها، وذلك في حركة تفاعل مشترك بين العقول.."[1]

٨. وأما النقدية، فنروم به تبني أسلوب الانفتاح على الأراء والأفكار عند تقديم المعلومات والمعارف والخبرات إلى النشء، بحيث يتعلمون من خلال هذا الأسلوب قبول المخالفين لهم في الرأي والفكر، والتقارب معهم قدر الاستطاعة. فعلى سبيل المثال، ينبغي على المعلم والأستاذ عند تدريسه المذاهب الإسلامية الانفتاح على الآراء المختلفة والنظر فيها نظر المقارنة بينها في غير حجب لشيء منها واستبعاد له من دائرة البحث والدراسة، سعيا إلى التلاقي العاصم من الخصام والتعادي، وتحقيقا للتعاون العاصم من الفرقة والتشتت.

٩. إنَّ هذه النقدية إذا تربى عليها النشء وغدت خاصية راسخة في أذهانهم، من شأنهاً.. أن توجههم وجهة التقارب مع المخالفين لهم في الرأي، وتجعل المتكونين

---

(١) انظر: بحث بعنوان: دور التربية الفكرية في الوحدة المذهبية للأمة – عبد المجيد النجار – مجلة وحدة الأمة، العدد الأول، السنة الأولى، عام ٢٠٠٣م، ص ٢١.

عليها من أهل المذاهب ينفتح بعضهم على بعض، ويأنس بعضهم لبعض، ويعتذر بعضهم لبعض. وأما الواقعية، فإننا نقصد بها تبني أسلوب تقدير المواقف وحسن فهمها، وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة بطابع الانطلاق من الواقع المعاش في حياة الناس بعيدا عن المثالية المجردة التي تبنى فيها الآراء والحلول من المثال الحاصل في الذهن على غير هدي واعتبار للواقع الذي تجري به الحياة ومقتضياته العملية.

١٠. إن تضمن الأساليب التعليمية هذه الركائز الأساسية من شأنها ضمان تمكن النشء من الأهداف والموضوعات التعليمية المقدمة لهم. وإن المتأمل – بعمق ودقة – في سيرة خير المعلمين وقدوة العالمين رسول الله – ﷺ – يجد أن هذه الركائز كانت حاضرة دوما وأبدا عند تعليمه الصحابة – رضوان الله عليهم – ومن توافد عليه من أهل البادية والحضر. فقد امتثل مبدأ الحوارية في تعليم ذلك الأعرابي الذي بال في المسجد، كما كان التشويق والترغيب منهجا حاضرا في دعوته وتعليمه للناس، وأما النقدية، فقد اتخذها منهجا في استكشاف آراء الصحابة في النوازل التي كانت تنزل بساحتهم إذا لم يكن ثمة وحي يبين حكم الشرع فيها، وأما الواقعية، فقد أرسى قواعد وصدر عنها في سائر تصرفاته المتمثلة فيما اتخذه من منهج وطريقة في الدعوة إلى الله في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

١١. إنّ النظر المتفحص في الأساليب التعليمية التقليدية الشائعة في العالم الإسلامي، يفضي إلى تقرير القول بأنه لا حضور حقيقيا لهذه الركائز، وبدلاً منها، فإن أساليب القمع والاستبداد والتكميم تعد الأساليب التعليمية المفضلة والمقننة والمحببة في النفوس نتيجة ما يفتقر إليه الواقع الإسلامي من حرية في الرأي والتعبير، ولهذا، فلا غرو أن تغدو الديار الإسلامية أوكاراً لنشأة أفكار الغلو والتطرف والتعصب.

١٢. إنَّ الحاجة تمسُّ اليوم إلى إعادة الحواريَّة والنقديَّة والواقعيَّة إلى الأساليب التعليميَّة التقليديَّة السائدة لتغدو أساليب تعليمية إسلامية، فالاستبداد والقمع والتكميم يعد كل أولئك أساليب غير إسلامية وإن تبنتها بعض المناهج التعليمية في الأقطار الإسلامية. إن الأساليب التعليمية التي لا تبنى على الركائز المذكورة لا يمكن لها – بأي حال من الأحوال – أن تعدّ جيلا قادراً على القيام بمهمة الخلافة، وعمارة الأرض وترقِيتها، ولا يمكن لها أن تسهم في تمكين الأمة من استعادة عافيتها

ودورها الريادي والقياديّ، ولن يشفع لهذه الأساليب سداد الأهداف ووجاهة المحتويات، بل إنها تزيد الناس رفضا وابتعادا عن تلك الأهداف والمحتويات ظنا منهم بأن الخلل فيها وليست في الأساليب!

١٣. على أنه من الحري بالتقرير أنّ ثمة توهّما لا يزال جاثماً على القلوب، ويتمثل في تخويف الكثيرين من فتح باب حرية الرأي في التفكير والتعبير ظنّا منهم أن ذلك مدعاة إلى الفرقة والتنازع، والحال أنّ هذه الحرية هي التي تعصم المجتمع من الفرقة والتشتت والتنازع، ذلك لأنه عندما تتاح هذه الحرية، فإن للمرء أن يعلن عن كل خواطره وأفكاره، فتطرح تلك الخواطر والأفكار على محك الحجة ومائدة النظر، وتمتحن بالحوار مع الآخرين، وحينئذ يتبين لديه الصحيح منها من الخطأ، والقوي من الضعيف، ويكون ذلك سبيلا للالتقاء مع الآخرين المخالفين له.. وأما حينما يتربى الفرد على القمع الفكري في نطاق المذهبية المنغلقة، فإن الكثير من الخواطر والأفكار التي تنشأ في الذهن تبقى حبيسة فيه بحكم القمع المعلن أو المضمر، وشيئاً فشيئاً، ترتقي تلك الأفكار في النفس إلى درجة اليقين الجازم بأنها حق، حتى ما كان منها مظنونا أو موهوما، لأنها لم تمتحن بتداولها مع الآخرين .. فيرتقي في نفسه ما يرى من أفكار مخالفة بأنها باطل ضال، وفي نهاية المطاف، ينتهي الأمر بهذا الفرد المقموع في رأيه إلى أن يكون منافراً للآخرين، ناشزاً عنهم، ناميا في اتجاه معاكس لاتجاه العامة، ولا يلبث كل ذلك أن يعبّر هذا المقموع عن نفسه في مظاهر عملية من الخصام والغلو والتطرف والخروج عن الجماعة[١].

١٤. وعلى العموم، فإن الأساليب التعليمية السائدة في كثير من الأقطار الإسلاميّة تحتاج إلى الارتقاء بها وتجريدها من جميع ألوان الترهيب والتأليم النفسي والجسديّ؛ وليكن الرفق والرحمة والتشويق والحوارية والنقدية والترغيب الأساليب الأساسية الشائعة في المؤسسات التعليمية التي ترنو إلى إعداد الفرد الصالح الملتزم بقيم دينه، القادر على التفاعل والتأثير في مجتمعه، والقادر على القيام بمهمة الخلافة لله، وعمارة الأرض وترقيتها وفق منهج الله، وذلك هو غاية الإصلاح المنشود للمناهج والمؤسسات التعليمية.

١٥. إنّ أساليب الترهيب والضرب والتأليم النفسيّ والجسديّ وسواها من

(١) لمزيد من التأصيل حول هذا الموضوع، ينظر بحث دور التربية الفكرية في الوحدة المذهبية للأمة للدكتور النجار.. ص ١٤-١٥ من مجلة وحدة الأمة، العدد الأول، السنة الأولى.

الأساليب التقليديّة القديمة، لم تعد أساليب ناجعة مفيدة، بل ضررها أكبر من نفعها في كثير من الأحيان، وكذلك الحال في أساليب التسلط والتكميم والاستعلاء والازدراء وسواها من الأساليب التعليمية البالية المخالفة للمنهجيّة النبويّة الهادئة الرشيدة الرشيقة، لم تعد كل أولئك محل تقدير أو ترحيب في هذا العصر.

١٦. ولهذا، فإنّه ينبغي العودة عودة مباركة وحميدة إلى الأساليب الإسلامية الأساسية في التربية والتعليم أعني أساليب التشويق والترغيب والإقناع والانفتاح والحرية وسواها، فهذه الأساليب الراقية كانت في الأساس أساليب إسلامية، غير أنها انزوت واختفت – بقدرة قادر – في الحياة الإسلامية المعاصرة، وحلت محلها تلك الأساليب التي لا تتناسب بأي حالٍ من الأحوال مع واقع النشء في القرن الحالي. إنّ الطفل الناشئ يحتاج إلى خطاب "يبني ويكوّن ويغرس في نفسه الصفات والطاقات النفسية الإيجابية التي تدفعه إلى الثقة بنفسه، والرغبة في أداء مهمته في الحياة والاعتزاز بها، والشوق إلى النجاح فيها، ومعرفة أسرارها، بما يجعل شخصيته تتجلى بالقوة والاعتزاز والمبادرة وما يتصل بها من صفات لازمة لنجاح الأمة في أداء مهماتها في الخلافة.. إن من المهم أن نجنّب الطفل في مراحل تكوينه النفسي خطاب الإرهاب والتخويف السلبي المدمر للطاقات النفسية اللازمة لصفات الشجاعة والثقة والاعتزاز والمبادرة، وأن ننهج في تربيته وفي الإجابة على تساؤلاته منهج الحب والتشجيع فيما يتعلق بمفهومه ونظرته وعلاقته بالله سبحانه وتعالى الحق العدل الودود الرحمن الرحيم، بحيث يقبل الطفل، في قوة وفي صبر وفي تشوق وفي حب، على الله سبحانه وتعالى وعلى الحياة، ودوره فيها، وعلى الدار الآخرة ولقاء الله فيها، أي تلقين الصغير لمبادئ الدين وقيمه وغاياته وعقائده يجب أن تكون في مراحل التكوين الأولى إيجابية تنمي مشاعر الحب والشوق والتطلع والإنجاز، لأن من يحب ويتطلع ويعتز يقبل ويؤدي ويتفانى ويضحي ويصبر، أما من يخاف ويرهب، فهو يحذر، وينفر، ولا يعمل إلا بالحد الأدنى وتحت ألوان من الصراع والتمزق النفسي المستمر والذي يلازمه طوال حياته نتيجة مشاعر الإرهاب التي تنفره عن الإقبال من ناحية، وتدفعه إلى الخضوع والإذعان من ناحية أخرى، فيكون التكاسل وعدم الانتظام والتقصير والتفاوت والتناقض والأداء بالحد الأدنى وعلى غير حماس أو إتقان، وهو ما نلحظه من صفات

أكثر المسلمين في العصور المتأخرة..[1]

١٧. ومن الأمور التي ينبغي الالتفات إليها في مجال الارتقاء بالأساليب التعليميّة التقليدية، ضرورة الإسراع في تمكين المعلّم من أوجه الاستفادة مما جادت به الأيام من وسائل وتكنولوجيات تعليمية حديثة بحسبانها وسائل تقصر المسافات، وتعصم الجهود والأوقات من الضياع، وسوء الاستغلال، فليس من الحكمة ولا من الإسلام في شيء الجمود على الوسائل التعليمية التقليدية وتقديسها، بل لابد من تحديثها والتخلص من كافة الوسائل التقليدية التي تجاوزتها الأمم المتمدنة والمتقدمة.

١٨. ومهما يكن من شيء، فإننا نخلص من هذا إلى تقرير القول بأنّ مواكبة تحدّيات العصر ومتطلباته تتطلب المراجعة الدائمة والتطوير المستمر للعناصر التعليميّة السالف ذكرها، ولتكن المراجعة والمتابعة والتطوير والتحديث منهجا ثابتا ومستمرا لا يجوز التوقف عنه، إذ إن التوقف عنه يعني التوقف عن المشاركة الفعالة في الفعل الحضاري، كما يعني التوقف عن الإسهام في تحقيق الشهود الحضاريّ والترقي والنهضة والتقدم للشعوب الإسلاميَّة، وفي مقابل هذا، فإنَّ المداومة على مواكبة تلك العناصر تحدّيات العصر بالاستفادة مما يستجدّ في العالم من معارف وخبرات وتجارب وأساليب، يعني ذلك تمكين الأجيال من المشاركة الفاعلة والفعالة في الفعل الحضاريّ، والحفاظ على منجزات الآباء ومكاسب الأجداد، ومنهج السلف الصالح في الاستفادة من كلّ ما منَّ الله به على الخلق.

الفقرة الرابعة: مواكبة طرق التقويم لتحدّيات العصر:

١. لئن أوضحنا ما يناط بالمرتكزات الثلاثة من دور وأهمية في الارتقاء بالتعليم ليغدو تعليما موجّها هادفا، وقادرا على تحقيق التنمية الشاملة المنشودة، ولئن سلّطنا الضوء على كيفية إصلاح تلك المرتكزات، فإن هذا المرتكز الأخير، لا يحتاج بيان طريقة إصلاحه إلى جهود كبيرة، ذلك لأنه كالمرتكزات التي قبلها، يتطلب إصلاحه إلى صياغة طرق التقويم صياغة تستند إلى التصور الإسلامي الكلي في مجال التقويم والاختبار مستحضرا قيم العدالة والإنصاف والشفافية؛ ومستحضرا كون التقويم نوعا من الشهادة التي يسأل عنها المرء يوم القيامة، فإن شهد بحق، كان

(١) انظر: أزمة العقل المسلم – عبد الحميد أبو سليمان – ص ١٩٣ وما بعدها باختصار.

له ثواب، وإن شهد بغير ذلك تحمل عواقبه ونتائجه.

٢. إن الارتقاء بهذه الطرق من خلال الالتزام التام بالقيم المتعلقة بالشهادة، من شأنه إعداد جيل سليم واثق من نفسه، وعارف قدراته وإمكاناته، مما يدفعه إلى التفاعل البنّاء مع المجتمع بإيجابية وفاعلية؛ وإذا اختلت هذه القيم في هذه الطرق، كان ذلك مدعاة إلى تخريج جيل مضطرب غير واثق من نفسه، فلا يؤمن على نفسه ولا على مجتمعه بله على أمته.

٣. وأيا ما كان الأمر، فإنَّ على القائمين على المسألة التعليميّة وخاصّة مناهجها انتقاء الطرائق التقويميَّة التي يرونها قادرة على تعريف النشء بقدراتهم وإمكاناتهم دون بخس أو نقص، نعني أن يكون الإنصاف أساسا وقيمة لا ينازع فيها، فليس من العدل حرمان أحد ما يستحقه، كما أنه ليس من العدل إعطاء شخص ما لا يستحقه، وإنما العدل كل العدل إعطاء كل ذي حقّ حقه، وفي ذلك التزام بالمنهج الإسلامي في التقويم والاختبار.

وبهذا تتبدى لنا مرتكزات التعليم الموجّه، ولننتقل بعدها إلى تحليل آخر لأهمية التعليم بوصفه الملاذ الآمن للجميع!

المبحث الثالث

التعليم الموجّه ونظام التخصص المزدوج

١. لئن كان الشائع اليوم في واقع المجتمعات وخاصّة المجتمعات الإسلاميّة الاعتداد الصارم بذلك الفصل النكد بين العلوم الموسومة بعلوم الدين وعلوم الدنيا، ولئن أمسى ذلك الفصل واقعا مطبّقا في جميع الأرجاء، فإنّ التعليم الموجّه تعليم يتجاوز هذا الفصل، ويتبرأ منه، ويراه أحد العوامل الأساسيّة وراء نكسة التعليم وعجزه عن تحقيق الطموحات الفكريّة والتطلعات الماديّة وذلك لما يتسمّ به من فصل بين الروح والجسد، وبين العقل والنقل، وبين النظر والتطبيق، وبين المثال والواقع.

٢. كما أن مشروع التعليم الموجّه يرى في ذلك الفصام الأليم بين ذينكما العلمين / الديني والدنيوي، تعميقا متعمدا لحالة الصراعات الفكريّة والانتماءات المذهبيّة مما ينتج عنه تبذير القدرات وتشتتها، والتركيز على القضايا الجزئيّة

الداخليّة على حساب القضايا الكليّة الكبرى؛ إذ بدلا من أن تتعاون القوى الفكريّة على البحث عن الحلول العاجلة لمشكلات المجتمعات، فإنّ تلك القوى مشغولة بصراعاتها الداخليّة، والكيد لبعضها البعض، والسعي الحثيث من النيل من بعضها البعض، وبدلا من أن تتوحّد الجهود الفكريّة والعلميّة المتنوعة من أجل محاربة الفساد والتخلف والتأخر والجهل، فإنّ تلك الجهود تبذل من أجل نصرة الانتماءات المذهبيّة والولاءات الفكريّة داخل المجتمع الواحد بحثا عن أنصار ومؤيّدين.

٣. لقد سبق أن أصلّنا القول في كون الفصام النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا أهمّ الأسباب السلبيّة التي أورثت المجتمعات الإسلاميّة تقسيما للمثقفين والمفكّرين إلى مثقفين ومفكّرين علمانيّين ومثقّفين ومفكّرين إسلاميّين أو متديّنين، وكلّ من هذين الفريقين مشغول بحشد المزيد من الأنصار والأصحاب، كما أنّ كل واحد منهما يتفانى من أجل نصرة انتماءاتهم المذهبيّة على حساب كل الاعتبارات الموضوعيّة والآنية للمجتمع.

٤. وفي خضم هذا الصراع الأليم المفتعل بين هذين الفريقين، غدت المسألة التعليميّة في عالمنا الإسلاميّ ضائعة في أهدافها وضحلة في محتوياتها ومهزوزة في أساليب تدريسها، وعاجزة في نهاية المطاف عن تحقيق التنمية الشاملة والطموحات الحضاريّة التي ترنو إليها الأمة منذ قرون، ذلك لأنّ صياغات الأهداف والمحتويات والأساليب التعليميّة أمست اليوم في كثير من الأقطار خاضعة لتلك النظرات التجزيئيّة الضيّقة المتحجرة، كما غدت متأثرة في توجهاتها وتطلعاتها وغاياتها بتوجهات وغايات وتطلعات صائغيها من المفكّرين الموزّعين على المعسكرين المتنافسين والمتعارضين، مما نتج عنه صنع أجيال ذوي النظرات الأحاديّة الضيّقة ترى نصف الحقيقة ولا يمكن لها أن ترى الحقيقة كلها. فإذا تجلت الحقيقة الدينيّة، فإنّ الحقيقة الدنيويّة (الماديّة) غامضة وغير واضحة، وإذا تمكنت من الإحاطة بالحقيقة الدنيويّة (الماديّة) فإنّها تعاني ضعفا وقصورا وعجزا في إدراك الحقيقة الدينيّة (الروحيّة) مما يجعل مشاركتها في صنع الحضارات ضحلة وضعيفة وغير ذات بال.

٥. وفضلا عن هذا، فإنّ الفصام النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا في المناهج

التعليميّة السائدة في العالم الإسلاميّ يعدّ مسؤولا - بدرجة عالية - عما يموج الواقع الإسلاميّ اليوم من تطرف إن في التدين أو في الانحلال، فالغالب الأعمّ على السواد الأعظم ممن يتورطون في آفة التطرف الفكريّ أو التطرف السلوكيّ أنّهم أسارى النظرات الأحاديّة التي لا تؤمن - بأي حال من الأحوال - بالتعدديّة في الرؤية، ولا تقيم أيّ وزن للتكامليّة في النظر، وتحارب جميع أشكال التنوع والتعدد في التحليل والفهم، كما تغرق تلك النظرات أصحابها في المثاليّة القاتلة سواء أكانت تلك المثاليّة مثاليّة دينيّة أم كانت مثاليّة دنيويّة، فلو أنّهم حازوا نصيبا وافرا من كلتا الحقيقتين / الدينيّة والدنيويّة، لما آمنوا بوجود فصام بين الدينيّ والدنيويّ، ولما رأوا الدينيّ عدوّ الدنيويّ أو الدنيويّ عدوّ الدينيّ.

٦. إنّ الأصل الثابت في شرعنا هو أنّ العلوم والمعارف الموسومة في دنيا الناس اليوم بالعلوم النقليّة والعلوم العقليّة تتكامل، ولا تتنافر، وأنّ الدنيا والآخرة داران مترابطتان لا يمكن الفصل بينهما إلا بتكلف وتعنت.

٧. وبناء على هذا، فإنّ التعليم الموجّه الذي ندعو إليه في هذه الدراسة تعليمٌ يتجاوز في غايته هذا التقسيم الصارم بين العلوم، ويرى العلوم كلّها دينيّة دنيويّة، كما يقوم على ضرورة تزويد الأجيال بالقدر الكافي من المعرفة بالحقيقة الدينية والحقيقة الدنيويّة حفاظا عليهم من الغلو والتطرف والتميع والذوبان، إذ إنّ نقص المعرفة بإحدى الحقيقتين نقصا حادّا مدعاة إلى ركوب المتعلم متن الشطط والجور والظلم في نظرته إلى الحقيقة الأخرى، فالمرء - كما يقال - عدو لما جهل، كما أنّ ذلك النقص مدعاة إلى تنمية روح التطرف والغلو في شخصيّة المتعلم لما يفضي إليه إدراك نصف الحقيقة من اختلال في التوازن، وغبش في الرؤية، وضعف في البصيرة.

٨. وعليه، فإنّ المرء لن يكون - كما أسلفنا - مبالغا إذا حمّل الأنظمة التعليميّة السائدة في الأقطار الإسلاميّة جزءا غير منكور من المسؤوليّة التعليميّة لما يموج العالم الإسلاميّ من تنام مزعج للتطرف سواء أكان التطرف دينيا أم علمانيّا، وذلك نتيجة تبني تلك الأنظمة في دساتيرها نظام الفصل النكد بين الحقيقتين اللتين لا ينبغي الفصل بينهما البتة بحسبانهما حقيقتين متداخلتين ومتكاملتين ومترابطتين!

٩. وتأسيسا على هذا، فإنّ التعليم الموجّه يعدّ اليوم إحدى الوسائل العلميّة

العمليّة المثلى القادرة على محاربة جميع أشكال التطرف والغلو والتزمت والتشدد سواء أكان ذلك التطرف في الفكر، أم في النظر، أو في التطبيق والممارسة، ومردّ هذا إلى كون التعليم الموجّه تعليما يقوم على منهجيّة في التعليم تؤمن بالتكامل المعرفيّ بين الديني والدنيوّي، وبين النظريّ والتطبيقيّ، وبين العلميّ والعمليّ، مما يؤدّي في نهاية المطاف إلى تمكين الأجيال من المعرفتين المتداخلتين والمتكاملتين / المعرفة الدينيّة والمعرفة الدنيوية / المعرفة النقليّة والمعرفة العقليّة.

١٠. إنّ معرفة متكاملة ومترابطة بالمثال والواقع تعدّ الوسيلة المثلى لتكوين الشخصيّة المتوازنة والمتكاملة القادرة على الإنتاج والإبداع والابتكار، كما تعدّ الطريقة السديدة لمحاربة التطرف والغلو والتزمت والذوبان، وهذه المعرفة تحقّقها ما اصطلحنا عليه في هذه الدراسة بالتعليم الموجّه.

١١. على أنه الحريّ بالتقرير أنّ دعوتنا إلى إعادة النظر في الفصل النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا، لا يعني بأي حال من الأحوال تجاوز الاعتراف بالتخصصات، ذلك لأنّ التعليم الموجّه تعليم يعتدّ بالتخصص بوصفه وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الشاملة لا بوصفه غاية في حدّ ذاته، مما يعني أنّ التخصص يجب أن يتأسس في حقيقته على اعتداد وثيق بالتكامل المعرفيّ بين العلوم والمعارف، فتخصص المرء في الطبّ أو في الصيدلة أو الاقتصاد أو سواه لا يعني الجهل التامّ بالحقيقة الدينيّة الأساسيّة، كما أنّ تخصّص المرء في الفقه أو الدعوة أو الأصول، لا يعني – بأي حال من الأحوال – الجهل المطبق بالحقيقة الدنيويّة، فالجهل التامّ أو المطبق بالحقيقتين أو بإحداهما أمر مرفوض، ويجب محاربته ومدافعته.

١٢. وبناء على هذا، فإنّ التعليم الموجّه المستند إلى نظام التخصص المزدوج تعليم يسعى إلى نفي التنافر والتناقض بين الديني والدنيوي، وبين النقلي والعقلي، وبين عالم الغيب وعالم الشهادة، كما يسعى إلى تمكين الجيل الصاعد من المبادئ والأسس العامة التي تقوم عليها النظرة الإسلامية الناصعة المتوازنة والمتكاملة إلى الإنسان، والكون، والحياة، والوجود، فضلا عن أنه يروم جعل تعاليم وحي السماء قيّما على الواقع المعيش، وتطويع الواقع الإنساني بجميع شعابه لمقاصد خالق الكون ومدبره، ومقتضى هذا التكامل تحصين النشء بالكليات والثوابت والقيم التي لا ينبغي أن يحيد عنها الفرد أنى كان تخصصه وزاده المعرفي.

١٣. إنّه لا يصحّ القول بأنّ هذا التعليم يصادر التخصّصات، ولكنّه يعتدّ بالتخصصات، ويعتدّ في الوقت نفسه بضرورة التكامل المعرفيّ بالحقيقتين، فكلما تمكن السواد الأعظم من أبناء المجتمع من هذا التكامل تمكنوا من التنمية الشاملة التي يتحقق لهم من خلالها ما يصبون إليه من إمكان حضاريّ، ووراثة حضاريّة، ومشاركة حضاريّة في توجيه مسار العالم ومسار العلم والفكر في العالم المعاصر.

١٤. وزبدة القول، إنّ التعليم الموجّه المنشود تعليم يدعو إلى تبني ما يعرف اليوم بنظام التخصص المزدوج، وهذا النظام يقوم على تمكين المتعلمين من المعرفة المعقولة بالحقيقتين الدينية والدنيويّة / النقليّة والعقليّة، كما يمكنهم من تعميق معرفتهم بإحدى الحقيقتين بعد التزود الكافي بالمعارف الأساسيّة بالحقيقتين. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تدرس العلوم الموسومة بالعلوم الشرعيّة / الدينيّة جنباً إلى جنبٍ مع العلوم الاجتماعيّة أو الإنسانيّة، فإذا أراد امرؤ التخصص في الفقه أو في الدعوة أو في الحديث أو سواه، فإنّه يجب عليه أن يتخصّص تخصصا فرعيًا في أحد فروع العلوم الاجتماعيّة كالاقتصاد، أو القانون، أو الإدارة، أو الاجتماع، أو علم النفس، أو الإعلام، أو سوى ذلك، وكذلك الحال فيمن أراد التخصص في أحد فروع العلوم الاجتماعيّة يجب عليه أن يتخصص تخصصا فرعيًا في أحد فروع علوم الشريعة من فقه أو حديث أو عقيدة أو أصول..

١٥. وأما بالنسبة لمن يرومون التخصص في العلوم الموسومة بالعلوم الطبيعيّة أو التطبيقيّة كالطب والهندسة والزراعة والبيطرة وسواها، فإنّه يجب تأهيلهم تأهيلا كافيا في المعارف الأساسيّة التي تعينهم على معرفة الحقيقة الدينيّة، ويجب أن يكون ذلك الزاد الذي يقدّم لهم زادا كافيا ودسما، إذ إنّ ضحالة ذلك الزاد مدعاة إلى الغلو والتطرف، ذلك لأنّ بعد هذه التخصصات عن المجال الفكريّ والنظريّ يرشح أصحابها لأن يكونوا فريسة سريعة للتطرف والغلو إذ إنّه من السهل أن يخيّل إليهم أنّ ذلك القدر الذي يحوزونه من المعرفة بالحقيقة الدينيّة كاف وشاف ونهائيّ، والحال أنّ ذلك القدر قطرة بسيطة لا يؤهّل صاحبه للإفتاء أو الحكم على العقائد والأفعال والأعمال.

١٦. ومهما يكن من شيء، فإنّ التخصص المزدوج يمثّل عنصرا هامّا من العناصر التي يقوم عليها التعليم الموجّه، كما أنّه يعدّ مرتكزا من أهمّ المرتكزات التي

يقوم عليها التعليم الموجّه القادر على تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات.

١٧. وبهذا نصل إلى نهاية حديثنا عن أهمية نظام التخصص المزدوج في مجال التعليم الموجّه، كما نصل إلى نهاية حديثنا عن التعليم الموجّه بوصفه مدخلا لتنمية مستديمة، ولا يسعنا في النهاية إلا أنّ نؤكّد ونكرّر بأنّ التعليم الموجّه يعدّ اليوم إحدى القضايا المحورية الأساسية التي تحتاج إليها الأمة في هذا العصر، وتعد أحد أهم هموم التنمية الشاملة للحياة الإسلاميّة، تلك التنمية التي ترتكز تركيزا أساسيًا على أن "..تواكب قدرة العقل والفكر والمنهج المسلم حاجة الأمة والتحديات التي تواجهها، وأن تقدم لها الطاقة والزاد الفكري، والرؤية، والمناهج الفكرية والحضارية اللازمة لإنجاح مسيرة جهود بناء مرافقها وانظمتها. فالأمة لا ينقصها الإخلاص ولا القيم ولا القدرات البشرية أو المادية؛ ولكنها تحتاج إلى فكر سليم، ومنهج متكامل قويم، ورؤية واضحة تسير على هداها، وتسعى إلى تحقيقها، وتنشئ أبناءها على مقتضاها.. إنه دون إصلاح مناهج الفكر، وتحقيق رؤية أصيلة واضحة لن يستقيم جهد، ولن ينجح عمل، ولن تفيد تضحية. هذا ما نشأت عليه حضارة الإسلام، وما قامت عليه الحضارات الأخرى من قبل.. وإذا كان لا يصح للمرء المسلم أن يتكرر عليه الدرس، فلا يتعظ ولا يرعوي، فقد تكررت الدروس والعظات والتجارب، وآن لنا أن ندرك أولوياتنا، وأن لا نهمل الأسس، مهما كان إلحاح الأحداث، وهجمات التصدي التي تصرفنا عن إعادة بناء الطاقة التي يتولد عنها الجهد الصحيح بالقدر الصحيح في الاتجاه الصحيح.. فالإسلامية بمفهومها الشامل إطار للحياة الإنسانية والحضارة والإعمار البشري، وغاية كل نشاط وجهاد وعمل وتنظيم اجتماعي إسلامي، غاية واحدة، ومسيرة واحدة، ولا يصح إهمال أي جانب منها، أو التقليل من شأنه.."[1]

وبهذا نصل إلى نهاية هذه الدراسة، وأملنا في الله أن يمكّن الأمة، ويعيد لها ريادتها العلمية والفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، إنه ولي ذلك وعليه قدير.

---

(١) انظر: الوجيز ص ٨١-٨٢ بتصرف.

الخاتمة: أهم نتائج الدراسة:

لقد احتضنت هذه الدراسة جملة من النتائج، يحسن بنا عرضها في النقاط التالية:

أولاً: إنّ ثمة علاقة جدليّة وضروريّة بين التنمية الشاملة والمسألة التعليميّة عموما، والتعليم الموجّه خصوصا، ذلك لأنّ العنصر الأساسي الذي لا يمكن لتنمية أن تتحقق هو الإنسان، وتنمية الإنسان تتوقف على تنمية قدراته الفكريّة وطاقاته الاستيعابية، واستثمار ما يحمله من ذكاء فطريّ، واستعداد جبليّ من أجل الارتقاء به ارتقاء يمكّنه من حسن التعامل مع الموارد الطبيعيّة المسخّرة له.

ثانياً: إنّ تنمية قدرات الإنسان وطاقاته الروحيّة والفكريّة والعقليّة تنمية مستديمة لا تعني بأي حال من الأحوال الانتقال به من التخلف الماديّ إلى التقدم الاقتصاديّ أو الماديّ، بل تعني في أسمى معانيها الانتقال به من التخلف العلميّ والفكريّ إلى التقدم العلميّ الذي يمكّنه من الاستغلال النافع للمادّة المسخّرة له. وبناء عليه، فإنّ الحاجة تمسّ اليوم إلى ترسيخ الإيمان وتعزيز الوعي بضرورة التنمية التعليميّة الرشيدة، كما أنّ الحاجة تدعو إلى جعل التنمية التعليميّة الموجّهة ضرورة من الضروريات الأساسيّة التي لا يقبل من أحد المساس بها أو الاستهانة من شأنها.

ثالثاً: إن ثمة حاجة إلى تصحيح ما تعجّ به المؤلّفات والدراسات الاقتصاديّة من تسمية التنمية الإنسانيّة بتنمية الموارد البشريّة اعتباراً بأنّ هذا الاصطلاح يوهم كون الإنسان موردا، والحال أنّه أسمى من أن يكون موردا، فإذا كانت الطبيعة موردا، وكانت المادّة مورداً، فإنّ الإنسان ليس بمورد، ولكنه كائن جامع بين المادة والروح، وبالتالي، فإنّه لا ينبغي وصفه بالمورديّة، وبدلاً من ذلك، فإنّنا نرى ضرورة تعديل هذا المصطلح ليغدو تنمية الطاقات والقدرات الإنسانيّة، أو تنمية الإنسان. وينضاف إلى هذا التصحيح الاصطلاحي تصحيح تصوريّ لمصطلح التنمية حيث إنّ هذا المصطلح غدا يورث في ذهن السامع كون العمليّة التنمويّة ترقيا ماديّا، والحال أنّ التنمية كما تكون في الجانب الماديّ، فإنّها كذلك تكون في الجانب الاجتماعيّ، والسياسيّ، والاقتصاديّ، والفكريّ، ولذلك، فلابدّ من الاعتداد بالمصطلح البديل وهو التنمية الشاملة خروجا من الفهم الماديّ الضيّق لهذه العمليّة الهامة في حياة البشر.

رابعاً: إذا كانت المسألة التعليميّة من أهمّ مداخل التنمية الشاملة، فإنّه ينبغي أن يكون معلوما لنا بأنّ التعليم الذي يعدّ مدخلا لتلك التنمية هو التعليم الذي يتوافر فيه القدرة على التوازن بين الإمكانات والتطلعات، وبين الحاضر والمستقبل، والمواكبة لتحدّيات العصر على المستوى الكليّ والجزئيّ، والتكامل بين الحقيقة الدينيّة والحقيقة الدنيويّة، وهذا التعليم هو الذي اصطلحنا عليه في هذه الدراسة بالتعليم الموجّه.

خامساً: أوضحت الدراسة بأنّ التعليم الموجّه يمثّل ذلك النوع من التعليم الذي يجب على الأمة اعتماده واللواذ به في العصر الراهن، وذلك بحسبانه تعليما مواكبا لتحدّيات العصر على المستوى الكليّ المتمثل في قدرته على استيعاب تلك التحدّيات في شكل تخصصات وموضوعات دراسيّة مركّزة، ولكونه تعليما مواكبا لتحدّيات العصر على المستوى الجزئي التفصيليّ في تعهده العناصر التعليميّة الأساسية بالتجديد والتطوير والتحديث.

سادساً: أوضحت الدراسة أنّ التعليم الموجّه يتخذ من التكامل المعرفي أساسا لتقديمه المعارف والعلوم إلى النشر، ويتمثل ذلك التكامل في تكامل عالم الشهادة مع عالم الغيب، وتكامل النقل مع العقل، وتكامل الروح مع المادة، وتكامل الحقيقة الدينيّة مع الحقيقة الدنيويّة، ويعدّ تحقيق هذا التكامل وسيلة من الوسائل الناجعة للقضاء على الفصام النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا، كما يعدّ هذا التكامل وسيلة من وسائل القضاء المبرم على ما يعيش العالم من صراع فكريّ بين معسكرين مفتعلين، وهما المعسكر المسمّى بالمعسكر الدينيّ، والمعسكر الموسوم بالمعسكر العلمانيّ، والحال أنّ كلا هذين المعسكرين يتحمّلان بدرجات متفاوتة الغياب الحضاريّ الذي تعيش فيه الأمة، كما يتحمّلان بصورة واضحة جزءا كبيرا مما تعجّ العالم اليوم من تصرفات مشينة وممارسات خاطئة مخالفة لروح الإسلام وتعاليمه ومبادئه يقوم به زمرة من المفتونين الذين ربّوا على الفصل الحاسم بين التعليمين الديني والدنيويّ، فدفعهم نقصهم في أحد العلمين إلى الغلو، فالتطرف، ثم الإرهاب.

وعليه، فإنّ التعليم الموجّه نخاله الأمل الأسدّ لمحاربة الغلو والتطرف والتزمت إذ إنّه يمكّن المتعلم من معرفة الحقيقة الدينيّة، ومعرفة الحقيقة الدنيويّة أو الواقعيّة،

وهذه المعرفة المتكاملة تكسبه الانفتاح والسماحة والقدرة على استيعاب مستجدات الحياة مع الالتزام التامّ بالمبادئ والأصول التي يقوم عليها الإسلام.

هذه بعض النتائج المتواضعة التي توصلنا إليها في هذه الدراسة التي نأمل أن نعود إليها عودة حميدة إذا بارك المولى الكريم في الأجل والصحة، والله نسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه صلاح ديننا ودنيانا، إن نريد إلا الإصلاح ما استطعنا، وما توفيقنا إلا به، عليه توكلنا وإليه ننيب.

أعدها الراجي ستر ربّه وغفرانه / أبو محمد

قطب مصطفى سانو

أهم مراجع الدراسة

* أسلمة مناهج العلوم المدرسية: تصور مقترح – حمدي أبو الفتوح عطيفة – (المنصورة، دار الوفاء، طبعة أولى لعام ١٩٨٦م).

* أزمة العقل المسلم – عبد الحميد أبو سليمان – (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة أولى..).

* إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات – طه جابر – (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة ١٩٩١م).

* إعلام الموقعين عن رب العالمين – شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (بيروت، المكتبة العصرية، طبعة أولى ٢٠٠٣م).

* تطوير مناهج التعليم: معايير علمية ومتطلبات الواقع – محمد الدريج – (الرباط، منشورات رمسيس، طبعة أولى ٢٠٠٥م).

* دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعيّ – إبراهيم حسن عيد – (القاهرة، دار المعرفة، طبعة عام ١٩٩٠م).

* مناهج التربية: أسسها وتطبيقاتها – علي أحمد مدكور – (القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة ٢٠٠١م).

* مناهج وأساليب في التربية والتعليم – إلياس ديب – (بيروت، دار الكتاب اللبناني، طبعة ثالثة لعام ١٩٨١م).

* مناهج التربية: أسسها وتطبيقاتها – علي أحمد مدكور – (القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة ٢٠٠١م)

* منهجية تدريس المواد الشرعية – علي أحمد مدكور – (القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة عام ١٩٩٩م).

* منهج التربية الإسلامية (الكويت، مكتبة الفلاح، طبعة أولى لعام ١٩٨٧م).

* منهج التربية الإسلامية: أصوله وتطبيقاته – علي أحمد مدكور –

(الكويت، مكتبة الفلاح، طبعة أولى لعام ١٩٨٧م).

* نظرية التنمية السياسية المعاصرة – نصر محمد عارف – (فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلاميّ، طبعة عام ١٩٩٢م).

* النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا – قطب مصطفى سانو – (الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، طبعة أولى عام ١٩٩٨م).

* دور التربية الفكرية في الوحدة المذهبية للأمة – عبد المجيد النجار – مجلة وحدة الأمة، العدد الأول، السنة الأولى، عام ٢٠٠٣م.

العرض والمناقشة والقرار

أولاً: العرض

فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد (الرئيس):

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

هذه هي الجلسة الثانية وموضوعها "تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي"، وقُدم فيها مجموعة بحوث، وعارض هذه البحوث هو الأستاذ الدكتور شوقي أحمد دنيا، فليتفضل.

سعادة الأستاذ الدكتور شوقي أحمد دنيا (العارض):

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن عمل بسنته واتبع شريعته إلى يوم الدين.

وبعد، في البداية أقدم خالص الشكر وعظيم الثناء لرئاسة مجلس المجمع وللأمانة العامة، وعلى رأسها شيخنا محمد الحبيب ابن الخوجة، لتفضلها بتكليفي بعرض أبحاث أحد الموضوعات المهمة، وهو موضوع "تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي".

كما أنني أثني على أمانة المجمع وعلى المنظمين لهذه الدورة لإدراجهم هذا الموضوع المهم ضمن موضوعات الدورة الكريمة وهم بذلك يصعدون بالفقه إلى المستوى الكلي والمستوى القومي ومناقشة وطرح القضايا الكلية بدلاً من الانحصار في المسائل الجزئية التي كثيراً ما يرمى بها فقهنا الكريم، رغم أنه بريء من هذه الفرية، لكننا لم نُحسن في وقتنا الحاضر عرض ما لدينا من كنوز فقهية مكنونة في بطون الكتب الفقهية.

الأبحاث التي قدمت في هذا الموضوع عديدة، وصلني منها بحثان، وأنا بمصر، وتمكنت من كتابة العرض، ثم وصلني، وأنا هنا، بحثان آخران لم أتمكن من الكتابة عنهما وإن كنت سوف أحاول أن أعرضهما بقدر من الإيجاز والإجمال قدر ما يتسع به الوقت.

في البداية، الأبحاث المقدمة حاولت أن تطرح بعض المفاهيم وتحدد المضامين والدلالات من ورائها، وللأسف الشديد وجدت لبساً وخلطاً بين مصطلحين: المصطلح الذي كُلفنا بالكتابة فيه وبعرضه هو: "تنمية الموارد البشرية"، ومصطلح آخر

قريب منه في اللفظ وإن كان متميزاً عنه كل التميز والاختلاف في المضمون والمعنى وهو: "التنمية البشرية". إذن هناك مصطلحان ينبغي علينا أن نفرق بينهما.

والمهم أن هناك خلطاً في بعض الأبحاث وأصحابها معذورون في ذلك: لأن بعضهم ليس متخصصاً في الاقتصاد، هذه المصطلحات اقتصادية محضة. موضوع "التنمية البشرية" له قضاياه وله مسائله وله أبوابه وله فروعه في علم الاقتصاد، و"تنمية الموارد البشرية" مصطلح مغاير، وله هو الآخر موطنه ومظانه ومسائله التي تبحث في علم الاقتصاد.

الموضوع الذي نحن بصدده "تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي". باختصار شديد ولن أدخل في التفاصيل. إن أي مجتمع يُفترض عليه أن يمتلك أكثر من مورد، تصنف الموارد إلى: موارد طبيعية، وموارد بشرية، وموارد رأسمالية أو مالية. أي مجتمع لكي ينتج السلع والخدمات، ولكي ينمو ويتقدم، ولكي يستثمر لابد أن توجد فيه هذه العناصر الثلاثة. فبقدر ما لدى المجتمع من هذه الموارد من حيث الكم ومن حيث الكيف يرقى ويتقدم.

الموضوع الحالي عن الموارد البشرية، بمعنى: ما هو دور الإنسان في عملية الإنتاج؟ وهذا مصطلح وليس مصطلحاً معيباً كما ذهب البعض في ختام نتائج بحثه، هو ليس مصطلحاً معيباً في أنه كيف يجعل الإنسان مورداً؟ لا، هو مصطلح علمي ودقيق كل الدقة، إذا كان الإنتاج يتوقف على الموارد الطبيعية فهو يتوقف بالدرجة الأولى على توفير الإنسان للمنتج أو العنصر الإنتاجي الممثل في العمل. هذه قضية تعرضت لها الأبحاث بشكل أو بآخر في البداية، ثم انصرفت بعد ذلك إلى اهتمام الإسلام بتنمية الموارد البشرية. تكلمت الأبحاث بشكل أو بآخر عن كيفية اهتمام الإسلام بالإنسان بوجه خاص، فقد كرّمه وسخر له الكون واستخلفه إلى آخره، تناولت البحوث هذه القضية وهي قضية مهمة وفعلية وينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار لدى القائمين على الأمر عند قيامهم بتنمية ما لديهم من موارد بشرية.

ورد في القرآن حثّ قوي على التعليم وعلى التدريب وعلى كل ما يحافظ على المقومات الإنسانية، كذلك ورد في الأبحاث مدى إسهام الحضارة الإسلامية في صناعة العلم والمعرفة على المستوى العالمي في كل مناحي ومجالات العلوم. وبعض هذه الأبحاث تكلمت عن فقرة أسمتها: أسس تنمية الموارد البشرية في الإسلام،

منها الاستخلاف والتسخير والمعرفة والتخطيط، وهذه قضية اجتهادية قد تكون هناك أسس أخرى إلى آخره..

هناك بعض الأبحاث ركزت على دور الموارد البشرية في إنجاز التنمية والتقدم، وخاصة في عصرنا الحاضر. هناك رهان بين المجتمعات اليوم على امتلاك المورد أو العنصر البشري الكفء في العلمية الإنتاجية، من يمتلك هذا العنصر يحوز السبق ومن يتخلف عنه وإن امتلك ما امتلك من موارد طبيعية وموارد مالية كما هو الشأن في العالم الإسلامي اليوم يخسر الرهان، وأظن أن وضعنا لا يخفى على أحد.

كما ركزت البحوث على التعليم والتدريب، وأشارت في هذا الصدد إلى ما قدمه الإسلام من اهتمام زائد بقضية التعليم، وتحقيق أقصى درجات التقدم في كل العلوم التي يتوقف عليها صلاح الأمة، وتحتاجها في أداء رسالتها وتحقيق وظيفتها. توصلت الأبحاث في ذلك إلى حقيقة هي: أن الإسلام والجهل لا يلتقيان، ثم تناولت بعض الأبحاث مدى التأثير البالغ للتعليم في تحقيق التنمية أو في تحقيق النمو والعدالة معاً، ثم تطرقت بعد ذلك إلى واقع التعليم في العالم الإسلامي المعاصر، وخلصت إلى أن التعليم في العالم الإسلامي – وإن تفاوتت درجات جودته من دولة إسلامية لأخرى – فإنه في عمومه يعاني العديد من النواقص والسلبيات. فهو قاصر عن الاستيعاب، هو ميال إلى تكدس المعلومة أكثر منه إلى تكوين المقدرة والمهارة، هو مزدوج ما بين ديني ودنيوي، وهذا الانشطار ولد آثاراً سلبية خطيرة، هو يُغلب البُعد النظري على البُعد الفني العملي، هو في مجمله تنقصه الرؤية المتكاملة. فمن الإحصاءات المفزعة أن حوالي ٥٠٪ من سكان العالم الإسلامي مازالوا حتى اليوم أميين بالمفهوم الأبجدي للأمية، يعني: لا يعرفون القراءة والكتابة. شيء غريب ومفارقة مذهلة بين ما ينادي به الإسلام، وما كان عليه العالم الإسلامي في الماضي، وما كانت عليه الحضارة الإسلامية، وما هو عليه الآن.

تعرضت الأبحاث بعد ذلك إلى بعض المشكلات التي تعترض تنمية الموارد البشرية، ومن ذلك تضاؤل مخصصات الإنفاق الحكومي على التعليم، وهناك بعض الأبحاث تناولت هذه القضية وردّت عليها كما ردّت على الذين يقولون بوجود قصور في الإمكانيات، نعم يوجد هناك قصور في الإمكانيات لأن النظرة إلى التعليم

تأتي في أدنى سلّم التظليل لدى الكثير من حكومات العالم الإسلامي اليوم. هناك سوء تخصيص حتى مع قلة الكمية الموجهة للإنفاق على التعليم.

تناولت الأبحاث أيضاً مشكلة هجرة العقول الإسلامية، هي ليست هجرة – في الواقع – بل هي سرقة، هي نزيف، هي نهب وسلب وكأنه قُدر على العالم الإسلامي أن تنهب ثرواته المادية والمالية وثرواته البشرية. وللأسف الشديد ليس مطلق الثروة البشرية الذي يُنهب، وإنما أعلى أنواعها هو الذي ينهب، أحسن العقول وأحسن الأفكار. وتصور أمة تنهب ثرواتها بأنواعها المختلفة أنى لها أن تتقدم أو تتطور أو تتحدث حتى مجرد حديث عن التطور والتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؟!. طبعاً تناولت الآثار السلبية لهجرة العقول والعوامل المسؤولة عنها: العوامل الأمنية والأدبية والاقتصادية، طرحت بعض العناصر الأساسية لمعالجة هذه المشكلة.

تعرضت بعض الأبحاث أيضاً لمشكلة هشاشة التعاون والتنسيق بين النُظم التعليمية ووزارات التعليم الإسلامي، هناك هشاشة، كلٌ يعمل بمفرده ولنفسه، مع ما هنالك من تكرار، بينما لو حدث تكامل حقيقي في المجال التعليمي لكان الوضع أفضل من ذلك بكثير، وتطرقت بعض الأبحاث في النهاية إلى أخلاقيات المهنة حيث أوضحت بعض التوجيهات الإسلامية في هذا الصدد.

وانتهت بعض الأبحاث إلى تقديم بعض النتائج ذات الأهمية، كما طرحت بعض التوصيات التي من شأنها تفعيل عملية تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي سواء على مستوى قضية التمويل، أو النهوض بالدور المطلوب. فهناك مؤسسات عليها أن تنهض بدورها، مثل: مؤسسة الزكاة، مؤسسة الوقف، المصارف الإسلامية وبيوت التمويل الإسلامية التي تعج بملايين الوحدات من النقود، ينبغي أن يوجه جزء منها للنهوض بالناحية التعليمية. إذن قضية التمويل أو مشكلة التمويل لها حل ولها علاج واضح وسهل وسريع.

قضية نزيف العقول الإسلامية سبيل المحافظة عليها هو التعاون مع من خرج ويُفضّل البقاء في الخارج. هذه قضية واضحة، الناس خرجت والأسباب عديدة، إذا أردنا أن تعود هذه العقول فعلينا العمل على إزالة الأسباب التي أخرجتها. والكثير منها لن تعود ويكفينا منها أن تتعاون معنا بشكل جيد وأن نحترم حضورها

ولو للزيارات العلمية وإلقاء المحاضرات والمناقشات والمشاركة في مراكز البحث العلمي في دولنا. من يفكر في الخروج كيف نحافظ عليه؟ نُعطيه الأمان ونعطيه الوضع الأدبي الجيد ونُعطيه الإمكانيات المادية التي تسمح له بالبحث العلمي الجاد، وكل هذا هين يسير.

كذلك تناولت الأبحاث التوصية بما يتعلق بهشاشة التعاون بين مؤسسات التعليم. نحن لدينا مؤسسات إسلامية لكن التعاون فيما بينها – للأسف الشديد – مازال هشاً، وهي رسمية أكثر منها عملية موضوعية، وينبغي أن نأخذ الأمر في ذلك مأخذ الجد.

أنا سوف أكتفي بذكر نقطتين اثنتين فقط من أجل أن ترشدانا على ما يأمرنا إسلامنا به وعلى ما كانت عليه الحضارة الإسلامية.

القرآن الكريم تحدث عن العنصر البشري وعن أهميته، لكننا محتاجون إلى نظرة اقتصادية لكي ندرك هذا. هل نقرأ جميعا قصة يأجوج ومأجوج وذي القرنين؟ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ تأمل الذكر الذي ذكره القرآن الكريم تجد معظمه اقتصادي، وعن العنصر البشري، هل ذكره لكي نتسلى به أو لكي نتعظ وندرس ونجري خططنا وسياساتنا؟ عندما وجد بين السدين قوما لا يكادون يفقهون قولاً، انظر إلى وضع هذه الأمة كيف كان شكله؟ ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ ﴿قَالُوا۟ يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ إن المشكلة أن البلاد المجاورة لهم كانت تنهبهم.. يأجوج ومأجوج كانوا ينهبونهم، كما ننهب نحن اليوم، كعالم إسلامي من الشرق ومن الغرب ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ يعني لدينا أموال كما هو الحال في العالم الإسلامي، بل مليارات وتريليونات، ﴿عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ يعني إن مشكلتهم أنهم لم يكونوا يعرفون كيفية بناء السد رغم توفر الموارد الطبيعية والموارد المالية فكان يعوزهم المورد البشري. تنمية المورد البشري ممثلاً في قائد وممثلاً في فني، ولذلك انظر ماذا قال ذو القرنين، قال ﴿مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ﴾ يعني أنا لدي أفضل من الكلام الموجود عندكم ﴿فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ﴾. إشراك العنصر البشري في العملية الإنتاجية (أعينوني بقوة) درب شباباً منهم ورجالاً للمشاركة في بناء هذا السد ﴿فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾. لقد كان على ذي

القرنين أن يعمل بنفسه؛ لأن الرب أعطاه من كل شيء سبباً، كان يستطيع أن يقول لهم: ارتاحوا وأنا لا أريد نقودكم أيضاً وأنا أعمل لكم السد أقدم لكم المشروع جاهزاً مثلما تُقدم لنا من قِبل الغرب المشاريع جاهزة، ونحن مرتاحون ونسعد بهذا. ذو القرنين وجد في ذلك خيانة وغشاً لهذه الأمة، يقول المثل الصيني: علمني الصيد فإنه أفضل من أن تعطيني سمكة آكلها. إذن هذه الأمة التي ضربها الله مثلاً في القرآن كانت تمتلك كل الموارد غير المورد البشري، وبالتالي كان وضعها مترد جداً وعندما امتلكت هذا المورد بُني السد وحوفظ على مقدراتها إلى آخره.

أنا سوف أقرأ لكم ثلاث كلمات في الحضارة الإسلامية: الملك جورج الثاني ملك إنجلترا والغال والسويد والنرويج بعث برسالة للخليفة هشام في الأندلس يقول له فيها: "من جورج الثاني ملك إنجلترا والغال والسويد والنرويج إلى خليفة مُلك المسلمين في مملكة الأندلس، صاحب العظمة هشام الثالث الجليل المقام، بعد التعظيم والتوقير فقد سمعنا عن الرُقي العظيم الذي تتمتع بفيضه الصافي معاهد العلم والصناعات في بلادكم العامرة فأردنا لأبنائنا اقتباس نماذج من هذه الفضائل لتكون بداية حسنة في اقتفاء أثركم لنشر أنوار العلم في بلادنا التي يسودها الجهل من أركانها الأربعة – سبحان الله العظيم!! – ولقد وضعنا ابنة شقيقتنا الأميرة دوبانت على رأس بعثة من بنات أشراف إنجلترا لتتشرف بلثم أهداب العرش والتماس العطف لتكون مع زميلاتها موضع عناية عظمتكم وحماية الحاشية الكريمة وحدب من اللواتي سيتوفرن على تعليمهن – كأنه فيه جامعات خاصة بالسيدات وبالبنات في هذه الحقبة – ولقد أرفقت مع الأميرة هدية متواضعة". ورد عليه وقال له: "أهلاً وسهلاً بكم وسوف يتولى بيت مال المسلمين الإنفاق على هذه البعثة التعليمية".

قارنوا ما بين حالنا الآن وحضارتنا السابقة، وشكراً لكم.

ثانياً: المناقشات

فضيلة الدكتور حمزة الفعر:

بسم الله الرحمن الرحيم، أحمد الله وأثني عليه، وأصلي وأسلم على نبيه.

الشكر موصول للأخ الكريم العارض. في الحقيقة هذه البحوث التي عرضها تحدثت عن الأدوات والوسائل المتعارف عليها في التنمية البشرية من حيث الاهتمام بالتعليم والتدريب، وتيسير سبل التواصل، وتسهيل كل ما من شأنه الأخذ بأيدي طاقات الأمة؛ لتتبوأ مكانتها في البناء والعمل وقيادة ركب الحياة، فهذه الشروط متساوقة مع المناهج العلمية العالمية في التنمية البشرية، وهي وإن غطت جوانب على درجة كبيرة من الأهمية في هذا المجال لا تتحقق التنمية البشرية بدونها، إلا أن تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي بحاجة إلى شرط أساسي لابد منه في مجتمعات المسلمين التي أصيبت بالوهن والانحطاط لتسلط أعدائها عليها، ومن هنا أحست بالإفلاس المادي في مجال الصناعة والقوة العسكرية والإعلامية وغيرها، وعدوها لا يفتر يخذّل طاقاتها ويمسخ شخصيتها، يفرق الصف ويشكك في القيم والمعتقدات ويقيم الحواجز التي تفصل بين المسلمين وبين حقائق دينهم ويشغلهم بصفة مستمرة عن أن يجدوا فرصة للتفكير.

إن التنمية الأساس في نظري تكمن في العناية بالجانب التعليمي ببناء شخصية الإنسان المسلم بناءً سليماً على أساس حقائق الإسلام وأسسه الثابتة الراسخة حتى يشعر المسلمون بقيمهم المؤثرة في هذه الحياة، وما ينتظره العالم بأسره منهم. ولابد في هذا الصدد من الإشارة والإشادة بالتجارب التاريخية المتميزة، وقد عرض الأخ الكريم أنموذجاً من هذا التاريخ المضيء فيما ذكره من رسالة ملك إنجلترا إلى هشام الثالث، لابد من الإشادة والإشارة والتعريف ببعض من هذه النماذج التاريخية المتميزة لحياة المسلمين المفعمة بالاعتزاز بهذه الشخصية، حتى يسهل البناء وحتى يسهل بعد ذلك الالتزام. وشكر الله لكم.

فضيلة الشيخ محمد علي التسخيري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد، وآله وصحبه.

أود قبل كل شيء، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على قيادتكم لهذه الجلسات المباركة وانتخابكم لهذه القيادة، وأهنئ كل القائمين على عقد هذه الدورة المباركة.

أريد أن أطرح بعض النقاط في عملية التنمية. يخطر لي أن الإسلام ركز على مصطلح آخر أكثر من تركيزه على عملية التنمية. هذا المصطلح فيه التنمية، وفيه التنمية الإنسانية الطاهرة، وهو مصطلح التزكية لأن كلمة (زكى) تأتي بمعنى طهر وبمعنى نما في آن واحد، التزكية هي التي يترتب عليها نمواً طاهراً قوياً إنسانياً وليس نمواً كمياً لا يحمل معه عنصراً فاعلاً. التنمية في الواقع تختص بالفرد وبالمجتمع الحي، ولكن النمو الواعي المؤثر هو المطلوب. وواضح أن الإسلام يعتبر الإنسان الواقف كما هو إنساناً خاسراً ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾، بطبيعته ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ أي: الذين طوروا الحياة ونموا نمواً طاهراً.

النقطة الثانية: من عناصر التنمية التي نسيناها في عالمنا هي امتلاك الأفق المنظور، فلا ينمو إلا من يمتلك أفقاً منظوراً، وهذا له أهمية كبرى. يقولون: الأفق المنظور يجب أن يكون محسوساً، ويجب أن يكون جذاباً، ويجب أن يكون مهيأً للتنسيق في كل العمليات الفاعلة. مع الأسف الشديد نحن لا نركز على المستقبليات وجامعاتنا لا تدرِّس المستقبليات، ولا تحاول أن تركز عليها كعلم باعتبار ذلك حدساً لا قيمة له. اليوم تطورت الجامعات الغربية بتركيزها على العنصر المستقبلي. كنت في جلسة وكان يحدثني أحد كبار الساسة في دولة عظمى، كان يقول: نحن نفكر كيف نغير الأمم المتحدة تغييراً لا يؤثر في تركيبها، ويتناسب مع دخول خمس عشرة قدرة إلى العالم الإسلامي. أنا كنت أفكر وهو يحدثني أين العالم الإسلامي من ذلك؟ يخططون، يصنعون سكة القطار، يحددون الهدف ثم يدعوننا إلى الركوب ونحن نركب ونحمد الله تعالى على أن هيأ لنا ذلك، في حين أن علينا أن نحدد الهدف.

اعتذر سيدي إذا كنت قد أطلت. أريد أن أقول: إن الله تعالى هيأ للإنسان كل ما يحتاجه، ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ وواضح أن هذا السؤال هو السؤال الطبعي للإنسان، لكن – مع الأسف – الإنسان بظلمه وبكفره لا يستفيد من طاقات الله العظمى لقضية التنمية. أعود وأقول: إن المسلمين اليوم أيضاً يمتلكون كل عناصر التنمية وقيادة الحضارة ولكنهم لا يستفيدون مما يملكون، وأؤكد على ما قاله الشيخ العثماني أن عدم تطبيقنا للشريعة الإسلامية هو أكبر عيب؛ لأن التنمية عملية متكاملة مترابطة والإسلام لاحظ كل هذا الترابط، مع الأسف الشديد نخاف دائماً من تطبيق شريعتنا كما حصل في تجربة البنوك الإسلامية وتقديمها لهذه

الطروح. اليوم نمتلك نحن ٢٨٦ بنكاً إسلامياً بقدرة مالية ٤٠٠ مليار دولار تتحرك وتقدم صورة رائعة رغم أن تجربتنا ليست هي التجربة المُثلى. يجب ألا نخاف من تطبيق شريعتنا، يجب ألا يخاف حكامنا من تطبيق الشريعة؛ لأنها قدرةٌ وقوة وهي نموٌّ للعالم الإسلامي لو علمنا ذلك ولو آمنا به. شكرا لكم.

فضيلة الدكتور حسن سفر:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المباركة والتوفيق بمشيئة الله تعالى لمعالي الرئيس، والشكر لأصحاب الفضيلة على بحوثهم القيمة، والواقع أن الثروة الحقيقية للأمة الإسلامية تكمن في رجالها ونسائها وأطفالها، فهم أمل الأمة كما هم ثروتها وتنميتها، وتحرير هؤلاء من الحرمان بجميع أشكاله وتوسيع خياراتهم لابد أن يكون محور الموضوع بسلوك عملية التنمية. وعلى الرغم من أن العقود الخمسة الماضية شهدت تقدماً ملموساً على صعيد تمكين البشر وتخفيف حدة الفقر والفاقة، إلا أننا نتطلع إلى مستقبل يمكن من المشاركة الكاملة في عالم القرن الحادي والعشرين.

معالي الرئيس، إن مما يواجه العالم الإسلامي اليوم وهو يدخل الألفية الجديدة تحديات، فعلى سبيل المثال في ميدان الأمن العلمي والنشاط الأكاديمي يهدد عالمنا الإسلامي ظاهرة الأمية وهجرة العقول والكفاءات وهم حملة الشهادات العليا العلمية والتقنية والفنية، والذي اعتبرته منظمة اليونسكو – هجرة العقول – نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي المفرط فيه من قبل الأوطان، وما عبر عنه أستاذنا الدكتور شوقي بالسرقة. فأهم الصادرات العربية الإسلامية للخارج هم البشر، ومجمعنا المبارك وهو يدرس ويناقش جوانب التنمية للموارد البشرية لعله – مشكوراً مأجوراً – يتخذ توصية ترسم سياسات محفزة ومشجعة ومجبرة لأصحاب الكفاءات العلمية والفكرية لخدمة أوطانهم في المقام الأول، ومطالبة الجامعات العربية والإسلامية في وضع منهجية تشجيعية في إبقاء هؤلاء وعدم التفريط فيهم، ودراسة ظواهر الهجرة والانتقال. وشكراً لكم.

الأستاذ إبراهيم بشير الغويل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولاً أنا دائم الشكر لكم أصحاب الجهد والاجتهاد الذين قدموه، وأعتبر أننا نحن – وبحمد الله – لازلنا في نفس الموضوع؛ لأن الحديث عن كمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي هو حديث عن كيف نحقق المشروع الحضاري الإسلامي، هو استمرار له، علماً بأنني فعلاً مع الشيخ علي التسخيري كنت أفضل – بالنسبة للبشرية والإنسان – أن نقول تزكية الموارد البشرية إن صح حتى تعبير الموارد، فالطبيعة مسخرة وأنا أتفق مع الدكتور شوقي دنيا. أنا أولاً من المجازين في الاقتصاد فأنا أعرف أن عناصر الاقتصاد الثلاثة: الموارد الطبيعية والموارد البشرية ورأس المال، على أن هناك تحفظات في كل هذا؛ لأنه صورة للفكر الغربي، هناك الموارد الطبيعية، وهي مسخرة، والتسخير في اللسان العربي هو سر الأمر لما يصلح له سوقاً وفقاً لسننه، بينما الإنسان هو ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ فهو معبد لله، والعبودية هي تهيئة الشيء لما يصلح له اختياراً. إذن الإنسان مستخلف ومطلوب منه التعمير. هناك إلى جانبه عنصر ثالث، وهو رأس المال إن صح التعبير في الاقتصاد المعاصر، لكن في القرآن الكريم رأس المال يعتبر منتجاً ومشاركاً بقدره ولا يزيد لأن الله يقول: ﴿ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ وهي النظرية التي طورها الغرب فيما بعد فيما يعرف بنظرية فائض القيمة ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ ولا نصادر ما حصلتم عليه باجتهادكم وجهدكم. وقضية فائض القيمة لها حديث قادم في الزكاة؛ لأننا نحن لا نعترف بالوظيفة الثالثة للنقدين. النقدين وسيلة تبادل ومقياس للتبادل وليست مخزناً للقيمة أو مخزنا للاكتناز، فهذه الوظيفة غير قائمة، وبالتالي أيضاً نظرية الائتمان غير قائمة، وبالتالي أيضاً نظرية البنوك على الطريقة الغربية غير قائمة لكن ذلك شأن آخر.

في موضوع الإنسان ربنا حدد وبشكل واضح ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴾ إذن التسوية من عند الله في أكرم صورة وهي على الفطرة ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ التسوية السليمة بالتزكية ضمن إطار معين. التقوى هي وقايات تؤدي إلى فلاح، التسوية مع الدس والقمع والكبت هي إلى فجور وخيبة. فإذن نحن حينما نتحدث عن التنمية البشرية نتحدث كيف ننمي هذا الإنسان المكرم المستخلف، وكيف نهيئه لما يصلح له فيما يُصلح به وهو الذكر

(لا إله إلا الله) التي تعني ألا تكون مُعبَّداً أو مهيأً لغير الله ولا تستعبد إخوانك الآخرين، وأن تدرك أنك خليفة الله في الأرض، وأنهم مستخلفون، وأن هذا الكون مسخر لك ولهم، فهي مائدة مشتركة بين الجميع، وهذا هو الذي يؤدي إلى العلم والتعمير والعطاءات الإنسانية والخلق الإنساني.

إذن أنا أود أن أقف بعد ذلك عند ملاحظة قالها الشيخ علي التسخيري حول الوعي بالحاضر وبالمستقبليات، وأذكّر الناس أن سورة الروم نزلت في العهد المكي وهي تحليل لعالم ذلك العصر ومساراته ومستقبلياته، فهذه السورة التي كان يعد المسلمون للقيام بدورهم وقيادتهم للعالم. أمر الشريعة أنا أود أن أتفق أنه كما قال الشيخ تقي الدين على أن هناك لابد من تحكيم الشريعة على إطار فكري منطلقات ومسارات كبرى ووجهة، مادة (ش. ر.ع) هي من شرعة الماء، مبتدأ الماء حينما يكون عدّى، ومنها الشارع الكبير أي المسارات الكبرى، ومنها الرماح المشرعة الموجهة. المعنى الكلي لشرع الله أنه ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾. ما صلُح به البشر من أول يوم وإلى عهد محمد ﷺ وإلى هذا العالم وهي المفاهيم التي يقولها الإنسان حول مفهوم العبودية، حول مفهوم الذكر، حول مفهوم الاستخلاف، حول مفهوم التسخير، وهي المفاهيم التي غابت، ولو أسسنا فكرنا الإسلامي المعاصر على إدراك لعالمنا في سياق عصرنا وإدراك من نحن ومن هو الآخر، وإدراك للمسارات والسياقات وإدراك للمفاهيم الإسلامية الكلية التي تكوّن المقاصد الشرعية والمبادئ الأساسية سيكون مقود القيادة الفكرية لهذا العصر في يد المسلمين، ومن أجل المسلمين ومن أجل الإنسانية كلها. وشكراً لكم.

سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد، بتحية الإسلام أحييكم جميعاً. فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ومن واجب القول الشكر للدولة المضيفة ولشعبها الأبي، كما أنني أشكر الرئاسة الكريمة، وأشكر الباحثين والعارض، جزاهم الله تعالى خيراً.

هذا وإن المشكلة في الحقيقة تكمن في كون الأمة الإسلامية أهملت أكبر ثروة، إذ الثروة البشرية هي أكبر ثروة إنسانية. الله سبحانه وتعالى أرسل رسله وأنزل كتبه من أجل إصلاح الإنسان، هذا الإنسان الذي كرمه الله، سبحانه وتعالى، بالاستخلاف في الأرض والتمكين في هذا الكون فهو لابد من أن يكون يسير على هدى من الله سبحانه وتعالى في حياته.

ولا ريب أن بناء الإنسان إنما يقوم على صلته بالله سبحانه وتعالى التي تنبني على العلم، ولذلك كان تميز الإنسان بالعلم الذي رفع الله تعالى به قدره حتى أنه بيّن سبحانه فضله، أي فضل الإنسان لدى الملأ الأعلى في قضية استخلافه في هذه الأرض. وقد بعث الله تعالى رسوله محمداً ﷺ برسالة العلم التي افتتحت بكلمة (اقرأ) التي تدل على أن العلم المطلوب هو علم مقروءٌ مدروس يتلقاه الآخر عن الأول وينتشر بين الناس بواسطة وسيلته المعروفة وهي القلم. ولذلك امتن الله، سبحانه وتعالى، على عباده هنا بتعليم الإنسان ما لم يعلم وتعليمه بالقلم، فهذا مما يدل على أن العلم المطلوب هو العلم المكتسب من مظانه، العلم الذي يُتلقى ويُنتشر.

ومما يؤسف له أن البيئة الإسلامية أصبحت مع الأسف الشديد بيئة طاردة للكفاءات والقدرات وليست جالبة للكفاءات والقدرات، فقبل نحو ثلاث سنوات نُشرت دراسة أن العرب أنفسهم يخسرون في كل عام مائتي مليار بسبب هجرة العقول من بلادها إلى بلاد أخرى. وعندما ذكرت هذا لأحد أولي الخبرة قال: إنما هذا يعود إلى العقول المهاجرة، ولكن هناك عقول مطمورة في بلاد الإسلام تُمنع من الإنتاج وخسارة العرب وحدهم هي ضعف هذه الخسارة فضلاً عن بقية الأمة الإسلامية.

نحن لو نظرنا إلى مثال من قِبل غير المسلمين اليوم لوجدنا أمراً عجباً. لو نظرنا إلى اليابان الدولة التي خرجت بمأساة بالغة من الحرب العالمية وقد نُكبت تلك النكبة الشديدة مع أن بلادها ليست بلاداً مُنتجة من حيث الثروات الطبيعية إلا أن هذه الدولة عندما عُنيت بالإنسان وبَنت الإنسان أصبحت في مقدمة العالم الآن من حيث القوة الاقتصادية.

لونظرنا أيضاً إلى تايوان، ما مساحتها؟ وما إنتاجها من حيث الثروة الطبيعية؟ لا

شيء، ولكن مع ذلك بنت العقل البشري ووصلت إلى ما وصلت إليه.

نحن – بحمد الله – جَعَلَنَا الله سبحانه في سرة الأرض وقلبها وكبدها، جميع الثروات توجد عندنا، لكن مع الأسف الشديد الإنسان الذي هو محور هذه الثروات جميعاً مُنع من الإنتاج، وكما تفضل الشيخ التسخيري، نحن لا ننظر نظرة مستقبلية، وهذا أمر خطير، وكما قال أخونا الشيخ إبراهيم الغويل: القرآن نبهنا على هذا في مرحلة مبكرة من تاريخ الدعوة الإسلامية عندما كان المسلمون أفراداً مضطهدين في وسط ذلك التيار الجاهلي الذي كان يزهر بمكة المكرمة، في ذلك الوقت ينزل القرآن لينبئ هذه القلة من المسلمين الذين كانوا أفراداً بما وصل إليه الصدام المسلح بين دولتين كبريين كانتا تتقاسمان معظم العالم المتحضر، ما الذي كان يعني المسلمين من ذلك لولا أن الله سبحانه أراد لهذه الأمة أن تكون أمة قيادية، أمة تتربع على عرش الإمامة والقيادة ما بين الإنسانية جميعاً، فهي تأخذ بالأسباب لتصل إلى الغايات إلى المسببات. فلذلك علينا نحن أن نُعدَّ برمجة جديدة للتعليم في البلاد الإسلامية ولبناء الإنسان المسلم حتى يخرج من هذا التقوقع ويكون أهلاً لقيادة الإنسانية، إن شاء الله سبحانه وتعالى أن يكون لذلك السلف الصالح ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا مما أصلح أولها.

أسأل الله التوفيق للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الشيخ أحمد بن سعود السيابي:

بسم الله الرحمن الرحيم، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

الشكر لمعالي رئيس الجلسة، والشكر للباحثين الكرام على بحوثهم القيمة، والشكر موصول أيضاً للعارض على عرضه الجيد.

موضوع تنمية الموارد البشرية موضوع له مفهومان أو جانبان: جانب اقتصادي، وجانب إداري، وما يعرف بنظرية الإدارة في الإسلام، وهذا الجانب من وجهة نظري وحسب اطلاعي على بعض البحوث وليست كلها غلب عليها طرح الموضوع من الوصف الواقعي على واقع العالم الإسلامي. وفي فهمي المتواضع أن المطلوب طرح الحلول الاقتصادية لتنمية الإنسان المسلم، لأن البحوث طُرح فيها ما

يعرف بالتخطيط ويُعرف بالرقابة وبالتعليم والتدريب كل هذه في الأصل مطروحة في نظرية الإدارة الإسلامية. والمطلوب هو الحلول الاقتصادية التي ترقى بالإنسان المسلم وتنمي فيه القدرة الاقتصادية حتى يقوم بدوره في هذه الحياة ليتمكن من القيادة والريادة في هذا العالم، وهما الأمران اللذان أرادهما الإسلام لهذا الإنسان المسلم في هذه الحياة، وهما لاشك عماد القوة والاستطاعة التي أمرنا الله بها في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾، والقوة هنا بلفظة التنكير، ومن المعلوم أن التنكير أو النكرة تدل على العموم، فأي قوة من شأنها تقوية هذا الإنسان هو أمرٌ مأمور به بل واجب ومحتم على هذه الأمة الإسلامية. شكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور أحمد عبد العزيز الحداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معلوم أن أهم المعوقات للتنمية البشرية هما شح الإنفاق وعدم السياسة الرشيدة في التعليم.

أما الأول فمعلوم أن الإنفاق على التعليم في الدول الإسلامية لا يصل إلى حد ٣٪ في بعض الدول مقارنة بما تنفقه الدول الغربية أو الحكومة الصهيونية، وذلك لعدم إدراك الدول لمهمة التعليم في تقدم الدول ونهضتها مع أن العنصر البشري هو أعظم تنمية يمكن أن تقدمه الدول لشعبها، وإذا كان هذا هو أهم المعوقات في التنمية البشرية، ونحن ندرك أن ثروات الأثرياء في الدول الإسلامية والعربية تبلغ ثمانمائة مليار دولار، ثلثا هذا المبلغ يعيش في خارج أرضه، ولا يستفيد المواطن في الدول العربية والإسلامية منه شيئاً، بل أصحابها قد لا يستفيدون منه كذلك، فكان من الواجب على هذه الثروات أن تُسخر للتنمية البشرية من أجل صالح البشر، ومن أجل صالحهم. نعرف جميعاً أن مؤسس شركة مايكروسوفت للبرمجيات خصص جميع ثروته والتي تبلغ خمسون مليار دولار للتنمية المعرفية التقنية، وتبعه صديق له وفعل نحو ذلك الفعل فخصص سبعة وثلاثون مليار دولار من أجل التنمية البشرية في عالم التكنولوجيا، وهذا سيعود إليهم نفعه، لأنه كلما كثر القراء وكثر الاستخدام سيعود الأثر على ذلك لشركاتهم. وسمو الشيخ محمد بن راشد

فطن لهذه الفكرة ولهذه المهمة خصص في الشهر الماضي ما سمعتم به جميعا، وهذا من باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله، خصص عشرة مليار دولار للتنمية المعرفية في الدول العربية والإسلامية. فلو أن عشرة أو ضعف العشرة من أثرياء الأمة الإسلامية نحوا هذا النحو وكلٌ منهم خصص هذا التخصيص بما يعود للأمة الإسلامية والعربية بالتنمية الحقيقية لنهضت الأمة الإسلامية نهوضاً كبيراً ولكن لا حياة لمن تنادي، الثروات تبدد والأموال تُكنز، ولا يستفيد الناس منها شيئاً مع أن التنمية الحقيقية هي تنمية العقول.

أما عدم السياسة الرشيدة فهو جعل كثير من اهتمامها منصباً على محو الأمية في القراءة والكتابة، وهذا وإن كان مهماً في نظر الإسلام إلا أنه لا يحقق للأمة شيئاً إذا لم تصحب القراءة مهارات أخرى تخدم الأمة في كل واجباتها الكفائية. وإذا كانت الأمية اليوم أصبحت أمية أجهزة الحاسب الآلي فإن نسبة من يتقن الحاسب الآلي في عالمنا الإسلامي لا يتجاوز ٥٪ في حُسن التعامل لا الإتقان، يعني في التعامل البسيط، فكيف تنهض الأمة إن لم تهيئ كوادرها وشبابها وشاباتها للتنمية المعرفية؟ كيف ستقود الأمة شعوبها ودولها إذا ظلت هذه الحالة في عالمنا الإسلامي؟ يجب أن يكون هناك تكاتف بين تنمية الموارد البشرية مع جهتي المال والسياسة على حد سواء وعندئذ يمكن أن نُحقق الرشاد.

وبالله التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد، وشكراً لكم.

فضيلة الدكتور عبد الستار أبو غدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

في مجال تنمية الموارد البشرية لابد أن نولي الأهمية لمجال مهم جداً وهو مجال المال والاقتصاد والعمل المصرفي. فكما تعلمون أصبحت البنوك الإسلامية أداة لاستثمار المال على الوجه الحلال وتطهير الناس من موبقة الربا. وهذه البنوك الإسلامية تقوم على عنصرين: عنصر الخبرات الاقتصادية والبنكية، وعنصر الخبرات الشرعية التي توجه وتخطط لتلك البنوك والتي هي التميز لتلك البنوك، فلا قيمة لبنك لا توجد فيه هيئة رقابة شرعية تسدد مسيرته وتوضح للعاملين كيف يطبقون صيغ الاستثمار والتمويل على الوجه الصحيح.

من الملموس قلة الخبرات في هذا المجال بالرغم من كثرة المؤسسات المالية الإسلامية التي تزيد عن ثلاثمائة مؤسسة مالية في العالم الإسلامي، فضلاً عن البنوك التي افتتحت نوافذ أو وحدات أو مجموعات، وفضلاً عن تطبيق المنتجات الإسلامية المصرفية، ولاسيما الصكوك وهي البديل عن السندات الربوية المحرمة. وكما تعلمون كل يوم تطرح من البنوك ومن المؤسسات والوزارات والهيئات صكوك إسلامية ويلحظ أنها تفتقد أن يوجد لها مستشارون شرعيون أو هيئات شرعية تصحح هذه الصكوك. لذلك لابد من إعطاء العناية لهذا المجال من الدول الإسلامية التي فيها تلك البنوك. وجدير بالتنويه ما اهتمت به ماليزيا من إيجاد وقف بملايين الدولارات لتنمية الخبرات في هذا المجال وتنشيط اعداد البحوث وتقديم المنتجات والمبتكرات المالية التي تُقدم لهذه المؤسسات المالية بدائل عن التطبيقات المحرمة.

النقطة الثانية: ما أشار إليه الدكتور قطب في بحثه القيم من ضرورة المواءمة بين العلم الديني والعلم الدنيوي. وقد أشار إلى أن هناك كثيراً من الانفصام والانفكاك بين هذين المجالين، وهذا أمرٌ طارئ على الأمة الإسلامية. ففي السابق كانت العلوم الدينية هي عماد الثقافة الإسلامية فلابد لأي إنسان يريد أن يتثقف في الطب أو في التاريخ أو في الفلك أو في الرياضيات أن يكون ملماً بالشريعة، وعارفاً بما يجب عليه في هذا المجال، والأسماء في هذه كثيرة. فابن النفيس وابن رشد جمعا بين الطب والفقه في أبرع الصور، وكذلك القرافي والقليوبي في الفلك، وغيرهم كثير في هذه المجالات.

والجدير بالذكر أن العلوم الدنيوية يرجع الفضل فيها للعلوم الإسلامية والدينية، فما نشط علم الحساب والجبر إلا من خلال اهتمام المسلمين بأحكام الفرائض والمواريث والوصايا، وما نشط علم الفلك إلا باهتمامهم بتحديد أوقات الصلوات وتحديد التعرف إلى القبلة، وكذلك الطب، وغيرها من العلوم.

لهذا أرجو أن تكون التنمية أو إذا استخدمنا كلمة أولى منها وهي التأهيل والتدريب أن تشمل هذه المجالات وخصوصاً المجال المالي. والله أعلم.

فضيلة الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين.

لقد حظي هذا المحور بأقلام رفيعة وكتابات سديدة من متخصصين أكاديميين لهم تخصصهم العملي وتجاربهم العملية. ولهذا جاءت هذه البحوث دسمة قوية تركز على موضوعاتها، يأتي في طليعتها بحث سعادة الأستاذ الدكتور شوقي دنيا فقد وجدته دراسة علمية موضوعية مهمة بمفاهيم جديدة، مستوفٍ لكافة المعايير العلمية للبحوث الأكاديمية، وتمنيت أن تكون بحوث الجامع في شكلها ومضمونها ومنهجها تسير على هذا المنوال. وسأحاول أن أركز على ثلاث نقاط بارزة في هذا البحث وهي:

أولاً: ركز سعادة الدكتور شوقي دنيا في بحثه القيم على أن التعليم استثمار اقتصادي سليم. هذا الجانب هو الذي فصّل أو فرّق ما بيننا وبين الغرب. الغرب من وقتٍ مبكر جداً عندما غابت شمس الحضارة الإسلامية اهتم بهذا الموضوع وأعطانا مثالاً لذلك. نحن انتهينا وهم بدأوا. الفجوة الآن في التعليم بين العالم الغربي وبين العالم الإسلامي فجوة كبيرة جداً.

ثانياً: وضع النقاط على الحروف في النقطة التي أثارها سعادة الدكتور عبد الستار أبو غدة وركز عليها. ما هو المقصود من العلم النافع في الإسلام؟ هل هو العلم الديني؟ هل هو العلم الدنيوي، أم هو شيء غير ذلك؟ وأجاب على ذلك إجابة سديدة هي عبارات صريحة أتمنى أن تكون هذه المعاني هي الثابتة في أذهاننا، والتي نستخدمها في ممارساتنا العلمية.

ثالثاً: تعرض لموضوع آخر وهو نزيف العقول الإسلامية. الواقع نحن نمتدح الخطوات الجريئة لبلاد ماليزيا في التقدم الحضاري بالمفهوم الإسلامي وهم يشكون من هذه الشكوى أيضاً، قبل ثلاثة أو أربعة أيام كان هناك موضوع في جريدة (ستار) عن موضوع استنزاف العقول الماليزية حيث إن هجرة العقول تزداد سنوياً من ماليزيا إلى الغرب.

الشيء الوحيد الذي أجده في هذا البحث أنه طرح الموضوعات طرحاً موضوعياً متجرداً، وتمنيت من الباحث الأستاذ الدكتور شوقي دنيا وهو الاسم المعروف في الأروقة العلمية تمنيت أن يُعطينا علاجاً مفصلاً عن هذا الداء الذي يصيب الأمة الإسلامية. وشكراً جزيلاً.

الدكتور محمد بن يحيى النجيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة أن أساس هذه المشكلة التي هي ضعف تنمية الموارد البشرية في عالمنا الإسلامي تعود إلى ثلاثة أمور مهمة:

أولاً: ضعف التعاون الاقتصادي بل انعدامه في كثير من الأحيان، فالتعاون الاقتصادي بين عالمنا الإسلامي شبه منعدم، ودولنا الإسلامية في غالبيتها العظمى تتهافت على تعاون اقتصادي مع الدول الأخرى، بل حتى إن بعضها يعقد اتفاقات مع الكيان الإسرائيلي.

ثانياً: ضعف دعم البحث العلمي في عالمنا الإسلامي. وقد ذكر أخي الدكتور الحداد أن الكيان الإسرائيلي يدعم البحث العلمي بما تقوم به الدول العربية كافة لدرجة أن الأخت سهير عبد العزيز - كما ورد في بحث الدكتور شوقي - وهي عميدة كلية الدراسات الإنسانية بجامعة، قالت: إن ما يخصص للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية لا يمثل ١٠٪ مما ينفق على برامج اللهو والعبث الفني في عالمنا الإسلامي. وقد ذكرت بعض الأنباء أن بعض أثرياء المسلمين ينوون افتتاح مزيد من القنوات الفنية، وكأن عالمنا الإسلامي ينقصه مثل هذه القنوات العبثية والتي لا تفيد الأمة شيئاً، وإنما تقدم لها مزيداً من الهزيمة.

ثالثاً: الظلم والاستبداد في بعض الدول الإسلامية. لا شك أن بعض الناس يهاجرون من بلدانهم لأن هناك ظلماً واضطهاداً لهم في بلدانهم، وهذا هو سبب في أن ٤٥٪ من مواطني الدول الإسلامية كافة لا يعودون إلى بلدانهم.

هذه أمور ثلاثة أراها من أهم ما يمكن التركيز عليها في مثل هذا المؤتمر المبارك.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله.

فضيلة الدكتور عبد الناصر أبو البصل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أود باختصار الإشارة إلى عدة نقاط:

أولاً: إن علم تنمية الموارد البشرية، وقد استخدمنا المصطلح المعاصر، الأصل أن

نهج المنهج المعاصر في تناوله ثم ننظر النظرة الإسلامية. فعلم تنمية الموارد البشرية يشترك فيه اليوم علم النفس وعلم التربية وعلم الاقتصاد وعلم إدارة الأعمال وعلم السياسية، ولذلك لابد من الاشتراك بين هذه العلوم، وحتى ننظر فيه نود السير في أسلمة هذه العلوم وصياغتها أولاً ثم نناقش هذا الموضوع المعاصر بشكل معاصر.

ربما معظمنا اطلع على تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الذي يوزع سنوياً ويشار فيه إلى عدة مواضع منها مواضع معيارية تقاس بها مسألة تنمية الموارد البشرية أو التنمية البشرية ومسائل معيارية مثل قضية المرأة، وقضية التعليم، وقضية الحريات، وبعض هذه المسائل التي تُقاس على أساسها الدول. ولذلك الإشارة بإيجاز سريع إلى وجهة النظر الإسلامية دون النظر إلى الواقع العالمي الذي ينظر فيه إلى الإسلام وإلى الدول الإسلامية بواقعها المرير في اعتقادي أن فيها مفارقة.

ثانياً: أؤيد ما ذكره الأساتذة الأفاضل من أن هذا الموضوع وليكن في قراره أيضاً مرتبط ارتباطاً كبيراً بما قبله في الفكر الحضاري والفهم الحضاري، لأننا نريد أن ندخل القيم الحضارية في التعليم وفي بناء العقلية الإسلامية وقيم التنمية الحضارية في تكوين العقل المسلم للبدء بالمشروع الحضاري الإسلامي.

ثالثاً: بعض الأبحاث ذكرت إنشاء جامعات، ولا أعتقد أن مسألة إنشاء الجامعات فقط هي مسألة تحل المشكلة، فالجامعات ستأتي بأساتذة من الموجودين والأساتذة يحتاجون إلى تأهيل فندور في حلقة مفرغة. نحن نسأل سؤالاً واحداً للجامعات: لماذا المنتج التعليمي في الجامعات العربية يختلف عن المنتج التعليمي في الجامعات الأجنبية حتى أننا أحضرنا جامعات أجنبية إلى بلادنا الإسلامية فأنتجت منتجاً تعليمياً متميزاً ومختلفاً في أدائه الاقتصادي، وأقول الاقتصادي لأننا حينما نتكلم عن التنمية البشرية نساق إلى الكلام عن الاقتصاد والمال الذي ذكره الدكتور عبد الستار أبو غدة.

أوصي في النهاية أن يدرج في القرار منظومة القيم التنموية بأن تكون هذه المنظومة بشكل موجز في توصية القرار المتعلق بتنمية الموارد البشرية وشكراً.

فضيلة الدكتورعكرمة سعيد صبري:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله

وصحبه ومن والاه.

شكراً للسيد الرئيس، وشكراً للسيد العارض، وشكراً للسادة الباحثين والمداخلين.

أتناول بإيجاز موضوع هجرة العقول البشرية ونحن بحاجة للتركيز على هذه النقطة بالذات لأنها لا تزال قائمة حتى يومنا هذا. نعم هناك مبدعون من المسلمين في مختلف التخصصات العلمية المتطورة ولكن نسأل أين هم؟ إنهم في الدول الغربية والسبب في ذلك واضح في الرعاية والاحتضان لهؤلاء المبدعين وإغداق الأموال عليهم وتوفير الوسائل والأجهزة العلمية المتطورة التي تلبي حاجاتهم، وحينما يعود المخترع أو المبدع العربي إلى بلده لا يجد ترحاباً، لا يجد الأجواء المطلوبة، لا يجد الأجهزة التي ينبغي أن يستعملها، نجد مع الأسف تشجيعاً للاعبي كرة القدم فتدفع لهم المبالغ الطائلة، أنا لست ضد لعبة كرة القدم، ولكن أجد المفارقة في الاهتمام بلاعبي الرياضة عبر وسائل الإعلام ومن قِبل المسؤولين، وعدم العناية بالعلماء العاملين المبدعين.

اقترح على المجمع الكريم توصية بمخاطبة الدول العربية والإسلامية لوضع مخصصات مالية كافية لاستجلاب هؤلاء المبدعين وشراء وتوفير الأجهزة المتطورة في مختلف المجالات التي تلبي الاحتياجات. وأقول بأن الغرب ليس بأغنى من المسلمين مالياً ولكن نأسف إذا قلنا أن تذهب المليارات هدراً في مجالات الاستهلاك ولم توجه للإنتاج وللتنمية البشرية. أرجو من رئاسة المجمع الكريم أن تُثبت هذه التوصية لنخطو خطوة إلى الأمام في موضوع معالجة هجرة العقول البشرية والاهتمام بتدريب وتأهيل أبنائنا المبدعين. وشكراً لكم، والسلام عليكم.

فضيلة الدكتور محمد عبد اللطيف الفرفور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

القول في تنمية الموارد البشرية قولٌ لابد منه في حديثنا اليوم، ولابد من التفصيل فيه، فأصوله في نظري ثلاثة: التأكيد على علاج اصطلاح التزكية وهو إصلاح النفس الإنسانية، والتأكيد على الاهتمام بالعقل الإنساني. فالتزكية إنما هي تزكية العقل والنفس معاً، فالإنسان عقلٌ ونفسٌ، فإذا أصلحنا النفس بقي العقل، والعقل

هو مهم جداً في حضارتنا العربية الإسلامية، وإصلاحه لا يكون باهتمام تأليه بل باهتمام استخدام وتوظيف. إننا نهتم بالعقل الإنساني اليوم ولكن اهتمام تأليه لدى البعض واهتمام استخدام لدى البعض الآخر، ولابد أن نجمع بين اهتمام الاستخدام والتوظيف معاً، حتى نجعل من هذه التزكية صالحة ومُصلحة للنفس الإنسانية. أما العنصر الثالث فهو التكامل المادي والاقتصادي. هذا التكامل المادي الاقتصادي هو الذي يجمع بين هذه العناصر الثلاثة ويعطيها روحها ونفسها الزكية الذي ينبغي أن نكون على ذكر منه دائماً.

هذه في نظري أصول تنمية الموارد البشرية ولا يجوز الاقتصار على عنصر دون آخر.

وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور محمد أكرم لال الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

شكراً لجميع الأساتذة الكرام.

أريد أن أشير إلى أنه عندما نتكلم عن التنمية لاشك أننا كلنا نتفق على أهمية التنمية البشرية، ودعوني أنقل إليكم تجربة الدولة الماليزية في هذا المجال، فنحن إذا رجعنا إلى ما قبل عشرين سنة قد لا نسمع عن ماليزيا في الندوات والمحاضرات وكذلك التجمعات، ولكن – الحمد الله – اليوم كثيراً ما نسمع عن الدولة الماليزية، وعن إنجازاتها ولله الحمد، وهذه التطورات التي نجدها الآن أساسها هي التنمية البشرية، بحيث إنه في فترة من الفترات أرسلت الدولة كثيراً من أبنائها إلى خارج الوطن. كثير من الدول ترسل أبناءها إلى الخارج للدراسة، وأهم شيء هو في أي مجال يدرس الطلبة؟. لذا ينبغي التركيز على المجالات التي تحتاج إليها الدولة، وهذا طبعاً يحتاج إلى التخطيط سواء كان قصير المدى أو بعيد المدى. والحمد لله نقول: إن هذه الدولة عملت تخطيطاً، ورأت ما هي التخصصات التي يحتاج إليها البلد، ثم أرسلت أبناءها إلى شتى بلدان العالم، سواء كان في الغرب أو في الشرق، حتى في اليابان نجد كثيراً من الطلبة الماليزيين وكذلك في روسيا وغيرها من البلدان، ولله الحمد نجد أن هؤلاء حينما يعودون إلى البلد يساهمون في تطويره، مع أننا كنا

نعتمد كثيراً على الوافدين ولكن – والحمد لله – كما أشار الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان نجد أن بعض أبناء ماليزيا يخرجون خارج البلد ليساهموا في بناء البلدان الأخرى.

وهناك قضية أشار إليها كثير من الإخوة وهي هجرة العقول إلى خارج البلد، وهذا أعتقد أنه من التحديات التي ينبغي أن تواجهها الدولة وتعالجها. يعني ليس مجرد إرسال أبنائها خارج البلد للتعليم ولكن كيف يمكن أن يبقيهم في البلد؟

وكذلك أريد أن أشير إلى قضية قد نغفل عنها وهي دور المرأة. والدولة الماليزية من الدول التي تهتم كثيراً بدور المرأة، فنجد أن المرأة تعمل في كثير من المجالات، وأعتقد أن كثيراً من البلدان الإسلامية تقصر في هذا الجانب. وشكراً.

فضيلة الدكتور محمد عبد الغفار الشريف:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهم قضية في أي عملية تنموية هي وضوح الرسالة أو الهدف من التنمية. والرسالة كانت أوضح ما تكون في الإسلام، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ ورسالة الأمة ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾. هذه الرسالة الواضحة لو سرنا عليها لوجدنا أننا نحقق نجاحاً كبيراً في عملية التنمية البشرية، لأن هذه الرسالة تعني أننا أصحاب مبدأ بشري عام لا يختص ببلد معين ولذلك لا مشكلة لدينا فيما يسمى بهجرة العقول لأن هؤلاء إذا حملوا رسالة فإنهم يعملون على إنقاذ البشرية، ولذلك خاطب ربعي ابن عامر رستم – قائد الفرس – عندما سأله: ما الذي أخرجكم من بلادكم؟ قال: ابتعثنا الله لإخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة. ولذلك فإن هؤلاء سيكونون رسل وهداية للناس إلى الخير.

وقضية مهمة أيضاً هي التعليم، فبعد وضوح الرسالة تأتي الأدوات أو الرؤية، وأهم رؤية واضحة في التعليم الإسلامي هي حرية التفكير. مدارسنا سواء كانت

دينية أو كانت علمية أو كانت إدارية ينقصها حرية التفكير. هناك دائماً حدود للمحرمات التي لا يجوز للإنسان أن يقتحمها في البحث العلمي، والبحث العلمي لا يعرف هذا. ومجال التفكير متاح في ديننا ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ولما وجد الآخرون هذه الحرية استطاعوا من خلال الجامعات الإسلامية والمدارس الإسلامية أن يتوصلوا إلى تطوير أنفسهم.

القضية الثالثة المهمة في التنمية البشرية هي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب أو اختيار المدير المناسب. اليوم يتم اختيار الرجل في الدول الإسلامية ليس بنسبة الكفاءة أو المكانة، بل يتم بسبب الولاء السياسي للدولة أو لمن يتولى زمام الأمور فيها، أو غير ذلك، ولذلك نجد في أدبياتنا السياسية والثقافية قضية التزلف للحاكم ولو كان ذلك على حساب المبدأ، وهذه قضية مهمة ينبغي أن نركز عليها في تعليمنا.

آخر شي، وذلك في مجال تخصصي حيث اشتغلت في التعليم الديني، وكنت عميداً لكلية الشريعة، هو أنه يجب علينا تطوير التعليم الديني لا بمعنى تغيير المبادئ، وعندما نقول التطوير لا نعني تغيير المبادئ ولكن بتعليم الطلبة وتوجيههم كيف ينفتحون على الآخر. مع الأسف مدارسنا الدينية – ولنكن صادقين مع أنفسنا – في الغالب تخرج المتعصبين، ليس عند أحدهم أي استعداد لأن يناقش الآخر، سواء كان مسلماً أو غير مسلم، وإذا دخل في البحث العلمي لا يستطيع مجاراة الآخر مباشرة، فيعلوه الغضب ويرى أنه قد دخل في المحرم أو انتقص قدره، ومن ثم إذا شعر أنه ينتقص قدره يعتبر هذا الإنسان أنه ينتقص الدين. ينبغي أن نعوِّد أنفسنا كيف نستقبل آراء الآخرين، كيف نحللها، كيف نستطيع أن نؤيد الصحيح منها ونرد الخطأ بأسلوب هادئ وبحوار عقلي راقٍ. علاوة على هذا ينبغي علينا أثناء تعليم أبنائنا في الكليات الشرعية أن نعلمهم استخدام الأدوات العلمية البحثية المعاصرة، وأيضاً علينا أن نعلمهم آداب البحث والمناظرة. وجزاكم الله خيراً.

سعادة الدكتور محمد عبد الحليم عمر:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

وشكراً أضيفه إلى ما سبقني به الأساتذة. هذا الموضوع أحب أن أضيف فيه ما يلي:

أولاً: من حيث المصطلحات والمفاهيم. نحن نعلم أن مصطلح تنمية الموارد البشرية نشأ في أحضان الدراسات الغربية ومن واقع تجاربهم التي بدأت بالتنمية التي تعني زيادة متوسط دخل الفرد، ثم تطورت إلى حُسن التوزيع وأخيراً إلى تحقيق الرفاهية، وهي ساوت بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية. وهي نظرة اقتصادية ضيقة، وبالتالي يجب أن يكون لنا إضافة في هذا المجال؛ لأننا ننظر إلى تنمية الإنسان من حيث هو إنسان، كرمه الله عز وجل، وبالتالي هداية الإنسان أفضل من تنمية القوى البشرية.

ثانياً: عناصر التنمية البشرية. لقد ركزت البحوث القيمة – التي قدمت – على تنمية جانب واحد من جوانب الإنسان، ونحن نعلم أن الإنسان يتكون من جسم وعقل وروح. أما الجسم فقوام تنميته أو زيادته هو الصحة والتغذية الصحية بأنواعها الثلاثة: الوقائية والعلاجية والإنجابية. والتغذية ونحن للأسف نعاني في العالم الإسلامي من ٧٥٪ فجوة غذائية بين ما ننتج ونستهلك. أما عنصر العقل فقد أفاضت البحوث فيه في التعليم والتدريب ولا أريد أن أضيف شيئاً، وبقي عنصر الروح الذي يجب أن يتوفر له أمران: الدين والأمن. فالدين حاجة إنسانية، والأمن بأنواعه المعروفة ومنها الأمن السياسي، لأن الإنسان المقهور سياسياً لا يمكنه أن يشارك في الحياة أو التنمية. وكذلك الأمن الاجتماعي، فالإنسان المنبوذ لا يمكن أن يساهم. والأمن الاقتصادي، فالإنسان يأمن على لقمة العيش كما يقولون. وهذه الثلاثة جمعها رسول الله ﷺ في قوله: "من بات آمناً في سربه، معافىً في بدنه، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها".

ثالثاً: متطلبات هذه التنمية وقد اصطلحنا على تسميتها وقلنا التنمية البشرية، فهي تتطلب قيم دافعة مستمرة، وهذه من الدين كما أوضح الأستاذ شوقي دنيا في التفسيرات التي قالها، ثم عملٌ مستمر نافع، ونحن للأسف نعاني من البطالة بل من يعمل حسب تقرير منظمة العمل الدولية في بعض الدول الإسلامية لا يعمل من ساعات العمل السبعة المقررة إلا نصف ساعة فقط. وأيضاً أن تكون هناك موارد طبيعية، وهذه موجودة والله سبحانه وتعالى لم يبخل على أي منطقة في العالم. ثم برامج

فاعلة للاستغلال الأمثل للموارد. وأخيراً هدف التنمية بأشكالها العديدة في الإسلام هي الحياة الطيبة في الدنيا والأجر الحسن في الآخرة كما قال ربنا سبحانه وتعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور أحمد عبد العليم عبد اللطيف:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

ما أريد أن أؤكد عليه هو مسألة العلم التي ذكرها فضيلة العارض ومن سبقني بالحديث. فالعلم مسألة هامة في مجال تنمية الموارد البشرية ولكن رغم أهمية العلم إلا أنه لا يؤدي المنوط به إلا في إطارٍ من الحرية. فعلمٌ بلا حرية لا قيمة له، بمعنى أنه لا يؤتي العلم ثماره المرجوة إلا في إطار من الحرية. وقد سبق للبعض الحديث في ذلك.

أيضاً مسألة الأخلاق. أخلاق العمل لابد من تواجدها. فعمل بلا أخلاق سيكون عملاً ضاراً لا قيمة له.

مسألة التكامل في المجال العلمي والتنسيق بين الدول الإسلامية في مجال تنمية الموارد البشرية لابد منها أيضاً.

أيضاً هناك عنصر هام وهو حماية المورد البشري مما يعتريه من العدوان فلابد من حمايته. فمن الممكن أن نوجد الموارد البشرية ولكن لا نحميها وبالتالي تهدر الثروة بعد أن نوجدها.

فلابد من التعويل على مسألة الحرية والأخلاق ومسألة التكامل والحماية.

وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور عبد السلام داود العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

في ظني كان الهدف من طرح هذا الموضوع على مجلس المجمع هو مشاركة المجمع في تأصيل السعي إلى تحقيق تنمية أو نهضة في العالم الإسلامي، وكما أوضح الإخوة

الباحثون أن العملية التنموية تحتاج في إطارها المادي إلى تكامل وتفاعل الموارد الطبيعية والموارد المالية مع الموارد البشرية، ومن هنا جاءت أهمية الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، ولها علاقة أيضاً بما أضافه بعض الباحثين في موضوع الإنتاج وهو موضوع التنظيم، ولأن التنظيم المتقن المبدع يحتاج إلى طاقات مؤهلة ذات فهم متميز.

الذي يؤخذ على البحوث بصفة عامة وإن كان بعضها غطى بشكل جزئي ليس أمامنا تصوير للمشكلة بشكل دقيق في العالم الإسلامي، والذي يُحدد هذا التصوير هو الإحصائيات الدقيقة والتي في ظني يجب أن تشمل موضوع انتشار الأمية كما أشارت بعض البحوث، وهنا يجب أن يُفرد بند في قضية انتشار الأمية بموضوع أمية النساء حيث لوحظ أنها مرتفعة للغاية عن أمية الرجل. كما يجب أن ننتبه إلى أنه لا يجوز النظر الإجمالي في أوضاع المسلمين بنسبة عامة هكذا، الدول تتفاوت في إنجازاتها ولابد أن يسجل لها ما حققت من ذلك، يعني عندما تكون الأمية في بعض البلاد مثلاً كالمملكة الأردنية الهاشمية ٨٪ لا يجوز أن توضع بإجمال أن الأمية في العالم الإسلامي ٥٠٪، هنالك بعض الدول الأمية فيها تتجاوز في النساء ٦٠٪ إن لم تقترب من ٧٠٪، وهذه في الواقع لابد أن تضعنا في صورة مشكلة كبيرة يعاني منها العالم الإسلامي أمة (اقرأ) الأمية تنتشر فيها هذا الانتشار المريع.

أيضاً لابد من معلومات عن إلزامية التعليم في العالم الإسلامي، لابد للبحوث أن تضعنا في ذلك، هل الدول كلها أخذت موضوع إلزامية التعليم أم أن هنالك تفاوت؟. لابد أيضاً من معلومات عن الإنتاج المعرفي سواء كان الإنتاج الأصيل أو الإنتاج المترجم، وهنا إحصائيات مذهلة أيضاً عن مدى القصور المعرفي والمترجم في العالم الإسلامي.

موضوع البحث العلمي الذي أشار إليه بعض الإخوة لابد في الواقع من إحصائيات أدق وأكثر استيعاباً، البحث العلمي في آفاقه المتعددة وموازناته في العالم الإسلامي. والموضوع في غاية السوء على مستوى المقارنة مع دول العالم الآخر.

لابد من الإشارة إلى تقييم المناهج التربوية من حيث قدرتها على بناء شخصية متكاملة تحتاجها خطط التنمية، ليس المهم أن نُعلِّم بل ما هي نوعية التعليم الذي نُعلِّمه.

أيضاً بالإضافة إلى ما أشير إليه من موضوع العقول المهاجرة وتشجيع المبدعين والإنفاق على التعليم بصفة عامة وموضوع التعليم الإلكتروني تعلّماً وتعليما، وينم ذلك عن مدى القيام بفروض الكفاية في المجال العلمي في النظر الإسلامي، هل حققت دولنا ذلك، ومدى القيام بفروض الكفاية في المجال العلمي؟ لأن الشريعة تقول: كل علم تحتاجه الأمة إقامته فرض كفاية لابد ان نسعى للقيام به، وإلا أثمت الأمة جميعها، وعلى رأسها مسؤولوها في هذا التقصير، وهنا تثور قضية توطين التكنولوجيا وما يتعلق بها والاستفادة من المعرفة المعاصرة ليس فقط للتقليد والدراسة العابرة إنما لتوطينها والبناء عليها كما فعلت الحضارة الغربية عندما أخذت معرفتنا وتقدمنا العلمي وبنت عليها وأصلتها ونمت حضاريا. وهذا حقيقة يقودنا إلى منهج الإسلام في معالجة هذا الموضوع، فالإسلام كما يهتم بأخلاق الإنسان وروحه فإنما هو يهتم أيضاً ببنائه الجسمي وتكوينه العقلي وبنائه المعرفي، ولا يمكن أن نحقق أي تنمية في بلادنا إذا كانت عملية الجهل والتربية السيئة والانشغال بما يُفسد صحة الإنسان ويدمر أخلاقه لا يمكن أن ننجح في البناء التنموي لأمتنا وتحقيق نهضة حقيقية في العالم الإسلامي، فكل هذا كان لابد في الواقع أن يوسع القول فيه خاصة فيما يتعلق بتكامل النظرة الإسلامية في التعامل مع الإنسان.

بقيت نقطة أقولها أخيراً: بالنسبة للطاقات المؤهلة وهي التنمية الإدارية. لابد في الواقع أن نشير إلى أن الطاقات المؤهلة والحرص عليها في البناء الإسلامي في غاية الأهمية ويكفي أن أذكر هنا حديث الرسول ﷺ مع أبي ذر عندما قال له: "ألا تستعملني يا رسول الله؟ قال: "يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزيٌ وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها". فهذا الحديث النبوي يُلخص كل علم الإدارة المعاصرة والتنمية الإدارية المعاصرة بكلمات طيبة مشرقة يجب أن تكون أمتنا أول من يعمل ويقتدي بها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فمن المعلوم أن العالم الإسلامي من أكثر البلاد إنتاجاً للذرية وللنسل

وللكم، فنحن بحاجة ملحة إلى أن نطور هذا الإنتاج البشري الكمي إلى كيفي، ولا يتم ذلك إلا عن طريق الاتجاه نحو العلوم الحديثة المتطورة وهي علوم التقنية أو التكنولوجيا، هذا شرط ضروري. ولخص كل هذه الأمور السادة الباحثون والمتداخلون وتلخيص التلخيص هو ما تفضل به الدكتور محمد عبد الحليم عمر.

أما كلمتي الأساسية فهي أننا سمعنا في الجلسة الصباحية وفي هذه الجلسة وفي جلسات كثيرة ما تورط به بعض المفسرين من أن الإنسان خليفةٌ عن الله في الأرض، وهذا خطأ كبير. فالخلافة أن يخلف بعضنا بعضاً ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ يعني نخلف بعضنا بعضاً، وليست الخلافة عن الله لأن الخليفة شرطه أن يكون فيه مقومات وصفات ومؤهلات المستخلف، والبشر يختلفون اختلافاً جذرياً عن الحق جل جلاله، وألفت كتب في هذا الموضوع وتورط بعض المفسرين بأن الإنسان خليفة عن الله في الأرض، وهذا يشبه قول غيرنا نحن أبناء الكلمة ونحن أبناء الرب، جاءتنا هذه الكلمة من هذا المصطلح الآخر من غير ملتنا ولا ديانتنا، فأرجو غض النظر عن هذا الاصطلاح لأنه يثير مشكلات عقدية ومشكلات تتعلق في صميم الإيمان. وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور سيف راشد الجابري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

التنمية البشرية منشؤها التعليم مع شكري سلفاً على الجهود المقدمة إلا أن هناك مسألة مهمة لم تتعرض لها البحوث، وهي توحيد الأفكار العلمية وخاصة التي تعنى بالثقافة الإسلامية. إن الأمة اليوم تعاني من الشتات الفكري والثقافي مما جعلها متناحرة وترمى من العالم الغربي بالإرهاب، ويرجع ذلك إلى التعليم الذي فصل بين العلم الشرعي والعلم المادي، فنتج عن ذلك التفريخ من الجماعات الإسلامية التي تؤذي بعضها بعضاً وتؤذي البلاد والعباد.

انتم أيها الجمع الكريم على علم بما يحصل وإني لأرجو أن تعاد التوصية المسبقة دائماً بتوحيد صياغة الكتب الدراسية الإسلامية لمراحل التعليم بين الدول العربية بالذات حتى نخرج جيلاً متحداً بعلم وفكر وثقافة واحدة من حيث المرجعية الإسلامية بدل هذا التمزق العلمي الذي أسهم في تفكيك أواصر الأمة بدل جمعها.

فالعلم جامع وهو بداية الطريق للتنمية البشرية. وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور عبد المجيد النجار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

حينما نتحدث عن التنمية في الموارد البشرية فهذا يقتضي أول ما يقتضي إتاحة الفرصة وإيجاد المناخ الذي تتمدد فيه ملكات الإنسان العقلية والنفسية وتتزكى وتأخذ مداها، حتى يكون الإنسان المسلم فاعلاً في الأداء الحضاري وفي الأداء التعميري. وهذا يقتضي أن تكون أول خطوة من خطوات تنمية الموارد البشرية هي إزالة الحواجز التي تعوق هذه التزكية لملكات الفرد المسلم، وأظن أن من أكبر هذه الحواجز اليوم التي تعوق تمدد وتزكي ملكات الفرد المسلم هو القمع والاستبداد. وحينما نذكر القمع والاستبداد تذهب كثير من الأذهان إلى حصره في الاستبداد السياسي أو القمع السياسي وليس ذلك في الحقيقة إلا جزءاً من القمع والاستبداد، وإنما القمع والاستبداد هو اليوم ظاهرة ومنذ زمن تكاد وتتخلل جميع النسيج الاجتماعي الإسلامي، وتبدأ هذه الظاهرة من الأسرة. يُمارس الاستبداد من طرف الآباء على الأبناء، ومن طرف الأزواج على الزوجات وأحيانا ربما من طرف الزوجات على الأزواج، وهكذا. فيسود في الأسرة مناخ غير صحي من هذه الناحية. فإذا ما ذهبنا إلى المؤسسة التربوية التعليمية وجدنا هذه المؤسسة – الإسلامي منها وغير الإسلامي – وجدناها مؤسسة تقوم على التلقين في الغالب، والتلقين ليس إلا ضرباً من القمع الذي يحجب الرأي ويحجب الحوار، وفي الحقيقة الثقافة أو التربية والتعليم الإسلامي لم يكن كذلك في تاريخ الازدهار وإنما كان تعليماً حوارياً، حلقات العلم وحلقات الدرس والمؤلفات كانت كلها تقوم على الحوار حتى إن العالم أو المؤلف حينما كان لا يجد محاوراً حقيقياً يفترض محاوراً افتراضاً فترد العبارة المعروفة الشهيرة (فإن قيل قلت) وهذا تعليم إسلامي قام على الحوار وعلى الشورى، والمؤسسة العامة في البلاد الإسلامية أيضاً يسودها إلى حد كبير القمع والاستبداد في الإدارة ولا تسودها ثقافة مؤسسية.

غابت الشورى عن النسيج الاجتماعي في مختلف مستوياته غياباً كبيراً بالرغم من

أن هذه الشورى هي قيمة عليا من القيم الإسلامية التي خصص لها القرآن الكريم والحديث النبوي مجالاً واسعاً من أجل أن تزكو وأن تتزكى الملكات الإنسانية وأن تبدع وأن تكون قادرة على الفعل. فلا أظن أن الفرد المسلم سوف ينمو، وأن الموارد البشرية في العالم الإسلامي سوف تنمو إذا لم يقع مقاومة هذا العائق الكبير الذي هو عائق الاستبداد والقمع في مستوياته المختلفة. وأود من الإخوة الباحثين وإن كان قد لامسوا هذا الأمر أن يعطوا هذا السبب ما يليق به من الحجم.

وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور قطب مصطفى سانو:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك، على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

شكراً لسيدي العارض الأستاذ الفاضل، وللإخوة الباحثين الآخرين وللمتداخلين والمعقبين. ملحوظاتي عبارة عن ثلاث نقاط:

أولها: حول المصطلح، مصطلح الموارد البشرية. أجد في هذا المصطلح حرجاً على الأقل في نفسي لأن الإنسان بحسبانه خليفة في الأرض أو مستخلفاً ليقوم بهذه المهمة أكرم من أن يكون مورداً. المادة مورد، الكون مورد، وهذه الموارد مسخرة لهذا الإنسان، لذلك أجد صعوبة في هذا المصطلح الذي اقترح ربما أن يكون تنمية طاقات الإنسان وقدرات الإنسان، لأن الجانب الذي ينمى في هذا الإنسان هو طاقاته وقدراته. ولا مشاحة في المصطلحات.

القضية الأخرى هي قضية نزيف العقول أو هجرة العقول. يخيل إليّ وأتفق مع ما قاله الدكتور عبد الغفار أنه ليست المشكلة في الهجرة إنما المشكلة في نوعية الهجرة. نوعية الهجرة إذا كانت الهجرة رسالية فإنها تكون مفيدة ونافعة، والهجرات الرسالية هي الهجرة التي يحمل معها المهاجر رسالة مثلما حملها ذلك المهاجر الأول ربعي ابن عامر "جئنا نخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة". هؤلاء المهاجرون الذين أصبحوا جزءاً من ذلك النسيج الثقافي والسياسي والفكري في تلك المواقع ينبغي أن يحملوا معهم رسالتهم التي تذكرهم بأن الإسلام دين رحمة للعالمين جميعاً، لا ينحصر في المواقع الجغرافية التي صنعها لنا غيرنا وننظر لها

بهذه الدائرة. إذن المشكلة في تلك العقول التي تهاجر ونريدها عقولاً نوعية مفيدة بناءةً تجلب للعالم الإسلامي وتحمل له خيرات تلك البلاد، وقد رأينا أن القوى الصهيونية وغيرها تستفيد من هذه الهجرة في صياغة بعض القرارات التي تكون ظالمة لقضايانا الإسلامية المختلفة. لابد من استثمار الهجرة ولابد من دعم الهجرة الرسالية النوعية، وليست الهجرات الترفيهية.

المشكلة الأخرى المؤسسات التعليمية في ديارنا، يخيل إليّ أننا لسنا في مشكلة عندما يتعلق الأمر بعدد المؤسسات وجمالها وتجهيزاتها وما عندها من هذه، لكن المشكلة الكبرى تكمن مثلما قال الدكتور العبادي في نوعية التعليم الذي يقدم في هذه المؤسسات، وكذلك ما قاله الدكتور عبد الناصر أبو البصل: هذه العقول التي أنتجتها هذه المؤسسات ما الذي يمنعها من أن ترتقي بالحياة الإسلامية ذلك المستوى الذي ترتقي به المؤسسات الأخرى التي تنتج مُنتجاً يدرس الطب أو يدرس الكيمياء ولكن الذي يدرس هناك ربما يكون المدرس نفسه لكن نوعية التعليم التي ينبغي لها أن تكون تعليماً موجهاً مخططاً له، وقد قال الدكتور أكرم: إننا لا نُعلِّم في كل شيء أو نريد كثرة أو وفرة في التعليم لكننا نريد تعليماً نوعياً مخططاً له.

أخيراً إلزامية التعليم في العالم الإسلامي واعتبار التعليم ضرورة من الضروريات الست أو الخمس. نحن الآن بوجود هذه الكوكبة من أهل العلم لا محظور أن نرتقي لبعض هذه الضروريات التي تحدث عنها الأئمة السابقون وهي الخمس ربما يكون هنا حفظ التعليم في العالم الإسلامي. بمعنى أن نرتقي بهذا التعليم الذي كان يوما ما في درجة الحاجيات أو في التحسينيات أو بعض أنواع التعليم الذي يشكو منه العالم الإسلامي كما قلته يجب أن ننتقل بالتعليم ليكون تعليماً ملزماً يَلتزم به الجميع الفقير والحقير والغني ومن يخالف هذا فعدم التعليم يجب أن يجرب، وعندما يجرب عدم التعليم عندئذ من يرتكبه يرتكب جريمة وهي جريمة لا تغتفر. هنا أعتقد والله أعلم أن التنمية الإنسانية أو تنمية الطاقات الإنسانية وتنمية البشرية وإعادة النظر في هياكل المواد التعليمية التي تقدم والمحتويات والأهداف والأساليب التي أشار إلى بعضها الدكتور النجار هذه قد تتيح فرصة للعالم الإسلامي في أن يستعيد عافيته الحضارية ولمكانته الحضارية ويومئذ يفرح المسلمون جميعا بقيادة هذا العالم.
وشكراً

فضيلة الأستاذ إبراهيم بشير الغويل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

في الحقيقة أن التعقيب الذي أوردته وأشرت إليه في هذه الورقة كان يتعلق بما لاحظناه جميعا، فإنهم أكدوا في موضوع تنمية الموارد البشرية بهذه الكلمة التي لا توافق ولا تفارق لأننا نفضل عليها كلمة التزكية في مجال الإنسان، حتى كلمة الموارد هي قدرات كما أشار الدكتور قطب.

التعليم، بدأت المشكلة فيما يبدو لي في أذهان الكثيرين حينما لاحظوا أن اليابان في عهد الميجي وليس بعد الحرب العالمية الثانية منذ ١٩٦٨ توجهوا إلى أن التعليم هو سبيلهم إلى النهوض الحضاري، لكن السؤال: إن كان التعليم هو الحل فما هو السبيل لأن نجد المعلمين والمناهج التعليمية التي تؤكد على تنمية الموارد البشرية بهذه الكلمة التي لا توافق ولا تفارق والتي تؤدي إلى مشروعنا الحضاري.

السؤال الحقيقي الذي يواجه العالم الإسلامي: هل من سبيل، مع تعليم سيء وموروثات عصور التخلف، للخروج إلى النهضة؟ هذا يدرس في مجال تنمية الموارد البشرية في علم النفس المعرفي السلوكي الذي يقول: إن إعطاء الإنسان مثلاً أعلى ورؤية جديدة يخلق فيه الإرادة التي تمكنه أن يذهب نحو مشروعه. علم الإدارة يقول إن هناك أربعة أنواع من البشر لكي يكونوا قياديين: من له قدرات وإرادة، ثم يليه من لديه قدرات ويحتاج لأن توجد لديه إرادة، وهناك من لديه إرادة ولكن صح منه العزم ولكن الدهر أبى فلا قدرات لديه، والأغلبية لا قدرات ولا إرادة، وهذه هي مشكلة العالم الإسلامي، وشكراً.

فضيلة الدكتور شوقي أحمد دنيا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

من المداخلات التي استمعنا إليها يتبين أنه مازال هناك تداخل بين مصطلح التنمية البشرية أو التنمية الإنسانية ومصطلح تنمية الموارد البشرية. هناك لبس حتى الآن بين هذين المصطلحين، ولا أستطيع لا أنا ولا غيري في مثل هذه الجلسة أن أزيل هذا اللبس بهذا الشكل لكنهما مصطلحان مختلفان ومجال كل واحد يختلف

عن الآخر.

الملاحظة التي أوردها الدكتور قطب والتي هي الموارد. الإنسان مورد، ما يوجد في الإنسان من طاقات هذا هو المقصود حيث ننمي طاقات الإنسان الروحية والفكرية والجسمانية ولا ننمي فيه أشياء أخرى كمورد خام مثل المادة، لا بل ننمي طاقات الإنسان.

أنا كنت أود من المجمع بصراحة أن يقدم موضوع التعليم في العالم الإسلامي بشكل صريح وواضح ويجعل له دورة مستقلة واضحة وقائمة بذاتها، لأن البعض انتقد الأبحاث من أنها مست مساً خفيفاً قضايا تعليمية، ليس موضوعنا موضوع التعليم وإنما موضوعنا تنمية عنصر بشري، وتنمية العنصر البشري لها مسائل كثيرة غير التعليم. فحبذا لو اتخذ المجمع الموقر توصية أو قرار بعقد دورة للتعليم في العالم الإسلامي، ما له وما عليه، وكيفية النهوض به. وشكراً.

فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد (الرئيس):

شكراً، والشكر للجميع، أحب أولاً أن ألفت نظر الإخوة أصحاب المداخلات والذين لديهم أو يرون إضافة ضوابط أو معايير أو تحديد مصطلحات أو إذا كان لديهم شيئاً مكتوباً أن يبعثونه إلى لجنة الصياغة للنظر فيه. ولجنة الصياغة لهذا الموضوع هم: الدكتور شوقي دنيا، والشيخ أحمد المبلغي، والدكتور حمزة الفعر، والدكتور عبد الناصر أبو البصل، والدكتور محمد أكرم لال.

وبهذا ترفع الجلسة، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

ثالثاً: القرار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

قرار رقم ١٦٤ (١٨/٢)

بشأن

تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الثامنة عشرة في بوتراجايا (ماليزيا) من ٢٤ إلى ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ الموافق ٩-١٤ تموز (يوليو) ٢٠٠٧م.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع **تنمية الموارد البشرية في العالم الإسلامي**، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله،

قرر ما يأتي:

أولاً: يقصد "بالموارد البشرية" طاقات الإنسان وخبراته باعتباره محور عملية التنمية والقائم بمهامها والمكلف بمسؤولية (الاستخلاف الإلهي للإنسان في الأرض) لقوله سبحانه: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: ٦١]، وقوله عز وجل: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة: ٣٠].

ثانياً: ينطلق المفهوم الإسلامي لتنمية الموارد البشرية من قضية مسلمة مفادها: أن عمارة الأرض والقيام بمهام الاستخلاف فيها لا يتم إلا بإعداد الإنسان القادر على أداء هذه الواجبات بكفاية واقتدار، وبتأهيله والنهوض بقدراته وإطلاق طاقاته وإمكاناته، من مختلف الجوانب الجسمية والعقلية والنفسية والروحية.

ثالثاً: إن تنمية "العنصر البشري" من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة في المفهوم الإسلامي لا تتم إلا عن طريق التربية والتعليم والتأهيل وفي هذا يرى المجمع تأكيد قراره رقم ١٣٨ (٤/ ١٥) بشأن إسلامية مناهج التعليم والذي

جاء فيه التوصية بأمور من أهمها:

* صياغة الموضوعات والمقررات التعليمية في إطار التصور الإسلامي، مع العمل على إبراز الرؤية الإسلامية (عقيدة وشريعة ومنهاج حياة).

* تنقيح المناهج التعليمية والتربوية السائدة في العالم الإسلامي وتطويرها بما يجمع بين الأصالة الإسلامية والمعاصرة، وذلك بصورة ذاتية دون تدخل خارجي.

* تنقية العلوم في مختلف المجالات من المفاهيم الدخيلة على المبادئ الإسلامية.

* إلزامية ومجانية التعليم الأساس في جميع الدول الإسلامية لمكافحة الأمية وتزويد النشء بمبادئ الإسلام والثقافة المعاصرة.

* العمل على إزالة الازدواج في النظم التعليمية الحالية بما يجعل انطلاقة التعليم والتربية من المعطيات الإسلامية دون إخلال بمتطلبات العصر وحاجات التخصص، وتمكين المتعلمين من مجابهة التحديات الحالية والمستقبلية.

* الطلب من الأمانة العامة لمجمع الفقه - بالتنسيق مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) والجهات الأخرى ذات الصلة - عقد ندوة خاصة للنهوض بمناهج التعليم والتربية في الدول الإسلامية، مع الإفادة من الجهود السابقة في هذا المجال، لوضع تصور شامل (إستراتيجية) لتطوير مناهج التعليم في العالم الإسلامي، ورفع نتائجها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي لوضعها تحت أنظار وزراء التربية والتعليم في البلاد الإسلامية.

رابعاً: عدم اقتصار مفهوم العلوم النافعة على العلوم الدينية وحسب وإنما يشمل العلوم الدينية والعلوم الدنيوية النافعة للأمة وللإنسان، وأنها واجبة على سبيل فرض الكفاية بقدر ما تحقق من النفع للأمة.

خامساً: أن تتضمن مناهج التعليم الموجهة لتأهيل الطاقات البشرية القيم والمنطلقات الحضارية النابعة من عقيدة الأمة وثوابتها التي تُنمي في الإنسان المسلم الحرص للعمل الصالح، وتبعث فيه الأمل، وعلى رأس هذه

المنطلقات القيم الإسلامية التي منها علو الهمة، والإحساس بالمسؤولية، والمبادرة بالعمل، والتربية على الشورى، والعمل الجماعي، واحترام الوقت، والثقة بالنفس، والحوار البناء، واحترام الرأي الآخر، والنقد الهادف، واحترام التخصص، وتقدير المعرفة، وتشجيع الاجتهاد وإطلاق الطاقات الإبداعية، والحرية المسؤولة، والعدل، والأمانة، ومواكبة العصر، واستشراف المستقبل، واحترام قيم العمل.

سادساً: أن تعنى المؤسسات القائمة على التعليم بالتخطيط للعملية التعليمية وربط المناهج بحاجات المجتمعات الإسلامية وفق رؤية استشرافية للمستقبل يتم من خلالها الوصول إلى تنمية متوازنة متكاملة للعنصر البشري لتحقيق أهداف التنمية الشاملة وفق المنظور الإسلامي.

سابعاً: ضرورة العناية بتأهيل قيادات فاعلة قادرة على النهوض بمؤسسات التعليم والتدريب في مختلف المجالات المطلوبة للأمة مؤسسين ذلك على ركني الولاية وهما: القوة والأمانة، ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٥٥]، وقوله ﷺ لأبي ذر: إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها [أخرجه الإمام مسلم في صحيحه].

ثامناً: العناية بالبحث العلمي وتشجيع الإنفاق لدعم هذا المجال الضروري للنهوض بالعنصر البشري الفاعل النافع للأمة ولتلبية جميع حاجات الأمة وآفاق العمل فيها.

تاسعاً: نظراً لتفشي الأمية في جانب المرأة في مناطق من العالم الإسلامي يؤكد المجمع بوجه خاص على وجوب العناية بتعليم المرأة وتثقيفها وتأهيلها لأداء دورها في تنمية المجتمع المسلم، وفي هذا الصدد يؤكد المجمع على قراره رقم ١١٤ (٨/ ١٢) بشأن الإعلان الإسلامي لدور المرأة في تنمية المجتمع المسلم وسائر القرارات المتعلقة بهذا الموضوع.

عاشراً: إن من أنجح وسائل النهوض بالعنصر البشري- لتيسير تحقيق أهداف برامج التعليم والوصول إلى التنمية الشاملة- الحرص على تكامل النهوض بهذا العنصر مع غيره من العناصر الأساسية ومن أهمها:

أ. تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف المجالات وفي هذا يؤكد المجمع على قراره رقم ٤٨ (١٠/ ٥) بشأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. إشاعة الحرية المسؤولة، والعدل، والأمن بمفهومه الشامل. ونبذ الاستبداد، وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان انطلاقاً من مقاصد الشريعة الإسلامية وكلياتها التي انبثقت عنها اللائحة الإسلامية لحقوق الإنسان التي أقرها المجمع.

حادي عشر: تشجيع محاولات النهوض الحضاري وحالات تحقيق النجاح في مستويات تنمية الموارد البشرية وتثمينها في العديد من الدول الإسلامية، كما هو الحال في ماليزيا وبعض الدول الإسلامية.

التوصيات:

١. إجراء دراسات متخصصة وعقد ندوات لبحث ظاهرة هجرة الكفاءات المسلمة وانتقالها من البلاد الإسلامية إلى غيرها من حيث أسباب هذه الظاهرة واقتراح سُبل مواجهتها وعلاجها والتدابير التي تخفف من آثارها.

٢. وجوب التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الإسلامية في مجالات التربية والتعليم والثقافة والتدريب واكتساب الخبرات المفيدة والتجارب النافعة، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]. وذلك تأكيداً لقرار المجمع رقم ١٩٨ (١/ ١١) بشأن الوحدة الإسلامية.

٣. تشجيع إيجاد معاهد متخصصة، ومراكز أبحاث علمية، تُعنى بالعنصر البشري وتنميته، والعناية بالموهوبين والمبدعين.

٤. عقد ندوة متخصصة حول موضوع نقل التقنية (التكنولوجيا) وتوطينها واستنباتها في البلاد الإسلامية، والعناية بالتعليم الإلكتروني.

٥. الإفادة من خبرات بعض الدول الإسلامية وغيرها في مجال مكافحة الأمية والتعليم المهني والتقني.

٦. بناء جسور التعاون والتواصل بين العالم الإسلامي وعلماء المسلمين في المهجر.

والله أعلم

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الكلمات الافتتاحية	
كلمة معالي رئيس المجمع	٧
كلمة أمانة المجمع	١٣
القسم الأول- الجلسة الافتتاحية	
كلمة رئيس وزراء ماليزيا	٢٥
كلمة وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف الماليزي	٣٥
كلمة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي	٤١
كلمة رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي	٤٩
كلمة الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي	٥٧
الموضوع الأول	
معالم منهج الإسلام الحضاري	
بحث الأستاذ الدكتور عبدالشكور حاج حسين	٧١
بحث الأستاذ الدكتور عبدالمجيد النجار	١١٥
بحث الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو	١٥١
بحث الأستاذ الدكتور محمد عبداللطيف الفرفور	٢٠٣
بحث الشيخ محمود محمدي عراقي	٢٧٧
العرض والمناقشة والقرار	٢٩٧
الموضوع الثاني	
فقه تنمية الموارد البشرية	
بحث الشيخ أحمد المبلغي	٣٤١
بحث الدكتور حسن الهنداوي	٣٥٣
بحث الدكتور سعيد عبدالله حارب	٤٢٧

بحث الدكتور شوقي أحمد دنيا	٤٨٩
بحث الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو	٥٤٥
العرض والمناقشة والقرار	٥٩١
الفهرس	٦٣٩